

الفقه الإسلامي

من الكتب والسنة على المذهب الأربعة

الدكتور

محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

مطبعة دار الفقه
طبعة معززة ومختصرة

الطبعة الثانية

دار الفقه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه الواضح
من الكتاب والسنة
على المذاهب الأربعة

كتاب يعرض المؤلف فيه الأحكام
الشرعية مقرونة بأدلتها عرضاً مناسباً
لأهل العصر على اختلاف درجاتهم في
الثقافة والفهم ، بعيداً عن تعصب الخلف
قريباً من تسامح السلف ، خالياً من
التعقيد والحشو والتطويل وبه تحقيقات
علمية وبحوث طبية مهمة .

المجلد الثاني

جميع الحقوق محفوظة لدار المنار

الطبعة الثانية مزیلة ومنقحة

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

دار المنار

للنشر والتوزيع

٩ شارع الباب الأخضر - ميدان الحسين

ص ٠ ب ٦١ هليوبولس - القاهرة

تليفون: ٥٩١٥٠٨٥

د . محمد بكر إسماعيل

الفقه الواضح

من الكتاب والسنة
على المذاهب الأربعة

الطبعة الثانية

طبعة جديدة منقحه ومزيدة

المجلد الثاني

دار المنار

للنشر والتوزيع

٩ شارع الباب الأخضر - ميدان الحسين

ص ٠ ب ٦١ هليوبولس - القاهرة

تليفون : ٥٩١٥٠٨٥

أحكام الزواج

الزواج عقد يبيح لكل من الزوجين الاستمتاع بالآخر ، ويترتب عليه حقوق وواجبات متبادلة .

وهو من أشرف العقود وأوثقها - به يصبح كل من الزوجين لباساً للآخر يخالطه مخالطة تامة ، ويسكن إليه ، ويحضر عليه ، ويحرص على راحته ومتعته .
قال تعالى : ﴿ هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ﴾ (١) .
إنه الميثاق الغليظ الذى يباركه الله ، ويحب بقاءه ، ويكره فسخه من غير ضرورة .

قال تعالى : ﴿ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً وإثمياً مبيناً وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ﴾ (٢) .

وقد وضع الإسلام الحنيف لهذا العقد المقدس نظاماً متكاملًا يتسم بالواقعية ، والحيوية ، والمرونة المرننة التى توافق العقل السليم والمنطق القويم ، ولا تستجيب للهوى الجامح والتيار المنحرف .

نظاماً فريداً تتلاشى أمامه كل النظم التى صنعها البشر بعقله القاصر ونظيره المحدود .

وهذا النظام الذى وضعه الإسلام للزواج يكفل - حقاً لكل من الزوجين - حياة طيبة يملؤها الحب والوفاء ، ويوفر لهما ولذريتهما وللمجتمع كله عيشة رغدة يسودها الأمن والرخاء .

وفيما يلى نبين بالتفصيل ما وضعه الإسلام الحنيف لهذا العقد من الأحكام والتشريعات ، وما رسمه له من الحدود .

* *

(١) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

(٢) سورة النساء : الآية ٢٠ - ٢١ .

حكم الزواج

الزواج كما يقول المالكية : من الأمور التي تعترئها الأحكام الخمسة .

وهي : الوجوب والندب والحزمة والإباحة .

فهو يختلف باختلاف الأحوال ، فتارة يكون واجباً ، وتارة يكون مندوباً ،
وتارة يكون مكروهاً ، وتارة يكون حراماً .

والأصل فيه الإباحة ، ولا ينتقل حكمه إلى الاستحباب أو الوجوب أو الكراهة
أو الحزمة إلا بسبب يقتضيه .

وفيما يلي بيان ذلك بالتفصيل :

• من يندب في حقه الزواج :

المندوب : هو الذي أمر الشرع به ، ورغب فيه من غير إيجاب ، ويقال له :
الأمر المستحب أو المسنون . كما تقدم بيانه في أول هذا الكتاب .

ويستحب الزواج في حق من وجد القدرة على الإنفاق وكانت لديه القدرة
أيضاً على الجماع ، ولكن لا يخاف على نفسه من الوقوع في الزنا أو مقدماته .
وإنما يستحب الزواج لما فيه من المنافع الدنيوية والأخروية . كما سنعرف عند
الكلام على فضائل الزواج وغاياته .

• من يجب في حقه الزواج :

يجب الزواج في حق من وجد القدرة على الجماع والنفقة وخاف على نفسه
من الوقوع في الزنا أو مقدماته ؛ وذلك حماية لدينه وصياناً لعرضه .

ولا شك أن حماية الدين وصيانة العرض من أهم الواجبات ، فإذا كان الرجل
لا يستطيع حماية دينه وصياناً عرضه إلا بالزواج - كان الزواج في حقه واجباً .

• من يحرم في حقه الزواج :

ويحرم الزواج في حق من فقد القدرة على الجماع والنفقة ، وانعدم الباعث
عليه ، والدافع إليه ، وخاف إن تزوج أن يقع في المحذور كأن يجد نفسه مضطراً إلى
كسب رزقه من طريق غير مشروع - فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن لا يقدم على
الزواج صيانة لدينه حتى تتوفر له أسبابه أو يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

• من يكره فى حقه الزواج :

ويكره الزواج فى حق من فقد القدرة على النفقة وهو قادر على الجماع ولا يخشى على نفسه من الوقوع فى الزنا أو مقدماته ، ويستحب له أن يصبر حتى يجد النفقة على الزواج ؛ لقوله تعالى : ﴿ وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله ﴾ (١) .

وكذلك يكره الزواج فى حق من وجد النفقة ولكن فقد القدرة على الجماع وإنما قلنا يكره ولم تقل يحرم فى حقه ؛ لأنه قد يكون محتاجاً إليه للمؤانسة والخدمة وتدبير المنزل وغير ذلك من شئون الحياة .

ويجب عليه إن أراد الزواج أن يخبر من يخطبها لنفسه بحاله ، فإن رضيت به زوجاً على ما به فعلى بركة الله تعالى .

هل يقدم الزواج على الحج ؟

هذا سؤال يرد كثيراً على ألسنة الشباب وجوابه يأتى على التفصيل الآتى :

إن خاف المسلم على نفسه من الوقوع فى الزنا وكان لا يعصمه من ذلك إلا الزواج - وجب عليه أن يتزوج قبل أن يحج ؛ فالزواج حيثئذ يكون واجباً على الفور أى على عجل ، صيانة لدينه وعرضه ، والحج إنما يجب على التراخى عند جمهور الفقهاء ، أى على مهل ، والواجب على الفور مقدم على الواجب على التراخى .

وإن كان المسلم لا يخاف على نفسه من الوقوع فى الزنا وكان قلبه معلقاً بحج البيت الحرام وزيارة قبر النبى عليه الصلاة والسلام فليقدم الحج على الزواج .

ولو قدم الحج على الزواج فى الحالة الأولى صح حجه بلا كراهة ، وإن قدم الزواج على الحج فى الحالة الثانية فلا بأس ، والأمر فى ذلك واسع .

فضائل الزواج وغاياته

الزواج سنة من سنن الفطرة ، وضرورة من ضرورات الحياة ، به تحفظ الانساب والأحساب ، وبه تصان الأعراض والحرمات ، وبه تتوثق الصلات بين

الأفراد والأسر والمجتمعات ، قال تعالى : ﴿ وهو الذى خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك قديراً ﴾ (١) .

والزواج آية من آيات الله الدالة على عظيم قدرته ، إذ خلق آدم من الطين ، وخلق له حواء لتكون له زوجاً تؤنس وحدته وتشاركه حياته بخيرها وشرها وحلوها ومرها ، وخلق منهما خلقاً كثيراً لا يحصى إلا هو ، فعمرت بهم الأرض ، وكان لهم فيها المستقر والمتاع إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

قال تعالى : ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالاً كثيراً ونساءً ﴾ (٢) .

وقال جل شأنه : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير ﴾ (٣) .

والزواج من نعم الله الكبرى على الرجل والمرأة لما فيه من الانس والمنة والمنافع المتبادلة ، ولما يكون بين الزوجين من المودة والرحمة .

قال تعالى : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾ (٤) .

أى ومن دلائل قدرته ، وعظيم حكمته ، أن خلق لكل ذكر أنثاه ، وجعل كلا منهما ميلاً إلى الآخر بطبعه ، راغباً فى الاقتران به والعيش معه ، تجمعهما رابطة المودة والرحمة .

وهذا الميل الفطرى ، هو ما يعرف بالسكون النفسى والجنسى ، وكلاهما مراد بقوله : ﴿ لتسكنوا إليها ﴾ .

فالأول يشبع الناحية الروحية لدى كل منهما . والثانى يشبع الناحية الجسدية . ولا شك أن السكون النفسى أسمى وأجل من السكون الجنسى ، لهذا ينبغى أن يجعله المرء هدفة الأول عند الاختيار ؛ فإن المتعة الجسدية بجانب المتعة الروحية ، شئ لا يذكر ، وإن المتعة الجسدية لا تتحقق ولا تكتمل إلا إذا كان هناك بين الزوجين حب متبادل ، واختلاف يمنع التناقض والاختلاف . ولا أجدر أسعد حظاً ممن يأوى إلى بيت به زوجة صالحة تسره إذا نظر ، وتطليه إذا أمر ، وتحفظ عرضه وماله ، وتشاركه آلامه وآماله .

• (٢) سورة النساء : الآية ١٠١ .

• (١) سورة الفرقان : الآية ٥٤ .

• (٤) سورة الروم : الآية ٢١ .

• (٣) سورة الحجرات : الآية ١٣ .

قال رسول الله ﷺ : « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله عز وجل خيراً له من زوجة صالحة ، إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سرته ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها نصحتة في نفسه وماله » .
(رواه ابن ماجه)

ومعنى أبرته : فعلت ما أقسم عليها أن تفعله ، وتركت ما أقسم عليها أن تتركه ، ومعنى نصحتة في نفسه : حافظت على سره وعرضه وحرمة ، ولم تخنه في شيء أثناء غيبته .

وقال رسول الله ﷺ : « من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة ، من سعادة ابن آدم : المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح ، ومن شقاوة ابن آدم : المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء » .

(رواه أحمد)

وعن ابن عباس رضى الله عنهما : أن النبي ﷺ قال : « أربع من أعطيهن فقد أعطى خير الدنيا والآخرة : قلباً شاكراً ، ولساناً ذاكراً ، ويدناً على البلاء صابراً ، وزوجة لا تبغيه حُوباً^(١) في نفسها وماله » .
(رواه الطبراني)

وقد رغب النبي ﷺ الشباب في الزواج وبين لهم أنه ضرورة من ضرورات الحياة ، فقال : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء (أى وقاية) » .
(رواه البخارى ومسلم)

وقد أخبرنا رسول الله ﷺ أن الزواج وسيلة يستكمل بها الإنسان دينه فقال : « من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانته على شطر^(٢) فليتن الله في الشطر الباقي » .
(رواه الطبراني والحاكم)

واعلم أيها المسلم أن الزواج سنة الأنبياء والمرسلين . قال تعالى : ﴿ ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وخزيراً ﴾^(٣) .

ففى فعله اقتداء بهم ، وإرضاء لهم على وجه العموم ، واقتداء بنبينا محمد عليه الصلاة والسلام ، وإرضاء له على وجه الخصوص .

(١) الحوب هو الظلم

(٢) يطلق الشطر على نصف الشيء أحياناً ، ويطلق أحياناً على جزء من أجزائه .

(٣) سورة الرعد : الآية ٣٨ .

قال رسول الله ﷺ : « تناكحوا تكثروا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة » ،
(رواه ابن مردويه فى تفسيره بسند لا بأس به ، ووردت فى مضاه أحاديث ضعيفة
يقوى بعضها بعضاً) .

وقد روى البخارى ومسلم عن أنس بن مالك قال : جاء رهط إلى بيوت أزواج
النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ ؛ فلما أخبروا كأنهم تَفَالَّوْها ، فقالوا :
وأين نحن من النبي ﷺ ؟ ، وقد غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

قال أحدهم : أما أنا فإنى أصلى الليل أبداً ، وقال الأخرى : أنا أصوم الدهر
ولا أفطر أبداً ، وقال آخر : وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً . فجاء رسول الله
ﷺ إليهم فقال : « أنتم القوم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إنى لأخشاكم لله ،
وأناقاكم له ، ولكنى أصوم وأفطر وأصلى ، وأرقد وأتزوج النساء ، فمن رغب عن
سنتى فليس منى » .

ولا تنس أيها المسلم أن الزواج وسيلة لإحجاب الأولاد وهم كما تعلم قرة
العين ، ومهجة القلب ، وبهجة الدنيا وريتها ، وفيهم من المنافع الدنيوية والأخروية
الشيء الكثير ؛ فهم إن ماتوا قبل آبائهم فصبروا عليهم كان ذلك فى صحائف
أعمالهم ، وإن مات آبائهم قبلهم وكانوا صالحين ، دعوا لهم بالخير فأضيفت
دعواتهم إلى صحائف أعمالهم .

روى البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال :
« لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم » .
يعنى (بتحلة القسم) قوله تعالى : ﴿ وإن منكم إلا واردها كان على ربك
حتماً مقضياً ﴾ (١) .

وهذا الحديث محمول على من مات مؤمناً ولم يكن من مرتكبي الكبائر .
وروى مالك رحمه الله من حديث أبى النضر السلمي : أن رسول الله ﷺ
قال : « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحتسبهم إلا كانوا جنّة من النار
(أى وقاية) فقالت امرأة عند رسول الله ﷺ : يا رسول الله أو اثنان ؟ قال :
أو اثنان » .

(١) سورة مريم : الآية ٧١ .

وروى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » .

وروى سعيد بن منصور عن سفيان عن عمرو بن دينار قال : أراد ابن عمر أن لا يتزوج فقالت له حفصة : « أى أخى لا تفعل ، تزوج ، فإن ولد لك ولد ^(١) فماتوا كانوا لك أجراً ، وإن عاشوا دعوا الله عز وجل لك » .

واعلم أيها المسلم أن النكاح سبب فى سعة الرزق ، وفتح أبواب الخير . قال تعالى : ﴿ وأنكحوا الأيامى ^(٢) منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم ﴾ ^(٣) .

وقد أخرج ابن أبى حاتم عن أبى بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال : « أطيعوا الله فيما أمركم به من النكاح ينجز لكم ما وعدكم من الغنى ، قال تعالى : ﴿ إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ﴾ » .

وعن جابر رضي الله عنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يشكو إليه الفاقة (يعنى الفقر) فأمره أن يتزوج » . (رواه الخطيب)
وعن أبى هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله قال : « ثلاثة حق على الله إعانتهم : المجاهد فى سبيل الله ، والناكح يريد أن يستغف ، والمكاتب ^(٤) يريد الأداة » . (رواه الترمذى والحاكم والبرقطنى)

وبالجملـة فإن فضائل الزواج كثيرة ومنافعه وفيرة ، فمن كان لديه القدرة عليه فليبادر إليه رغبة فى صيانة دينه وعرضه وتحصيل منافعه التى ذكرناها والتى لم نذكرها . وعلى الله قصد السبيل .

* *

(١) يطلق لفظ الولد على المفرد والجمع ، والذكر والأنثى .
(٢) الأيامى : جمع أيم ، وهى التى مات زوجها ، والرجل الذى لا زوجة له يقال له أيضاً : « أيم » .

(٣) سورة النور : الآية ٣٢ .

(٤) المكاتب : هو العبد الذى شرط عليه ميبه أن يأتبه بشيء من المال فى نظير تحريره وكتب له بذلك كتاباً .

اختيار الزوجة الصالحة

الزوجة سكن الرجل وقراشه ، وربة بيته وشريكة حياته ، وأم أولاده ، والامينة على ماله وعرضه ، فإن كانت صالحة كانت حسنة من حسنات الدنيا ونعمة من نعم الله الكبرى .

قال رسول الله ﷺ : « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله عز وجل خيراً له من زوجة صالحة ، إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سرته ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها نصبته في نفسه وماله » . (رواه ابن ماجه)

وقال ﷺ : « الدنيا متاع ، وخير متاعها المرأة الصالحة »

(رواه مسلم والنسائي وابن ماجه)

وقال رسول الله ﷺ : « من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة . من سعادة ابن آدم : المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح . ومن شقاوة ابن آدم : المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء » (رواه أحمد)

وقال النبي ﷺ : « أربع من أعطيهن فقد أعطى خير الدنيا والآخرة : قلباً شاكراً ، ولساناً ذاكراً ، وبدناً على البلاء صابراً ، وزوجة لا تبغيه حُباً في نفسه وماله » .

وقد تقدمت هذه الأحاديث في فضائل الزواج وغاياته .

واعلم أن صلاح المرأة في دينها ، فهو الذي يعصمها من الذلل ويحميها من الوقوع في مهوى الرذيلة ، ويبعدها عن مواطن الهلكة ، ويدفعها إلى التخلق بالأخلاق الحسنة والتجمل بالصفات الكريمة .

إن دينها هو الذي يحملها على طاعة زوجها والمحافظة على ماله وعرضه والتفاني في إرضائه وإدخال السرور على قلبه كلما نظر إليها .

لذلك رغب النبي ﷺ في نكاح ذات الدين فقال : « تنكح المرأة لأربع : لجمالها ، ومالها ، وحسبها ، ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » .

(رواه البخاري ومسلم)

أي فبادر إلى ذات الدين فاظفر بها فهي صيد ثمين يندر وجوده ويعز مطلبه ،

فإن ظفرت بها فقد طابت لك الحياة ، وإن لم تظفر بها « تربت يدك » أى افتقرت وساء حالك ، فالتصاق اليد بالتراب أو التصاق التراب بها كناية عن شدة الفقر والحاجة .

وهذا الحديث يفيد أن محاسن المرأة تجتمع فى الجمال والمال والنسب والدين ، وأن الثلاثة الأول لا يتحقق من ورائها الأمل المنشود إلا إذا كان معها الدين .
وقد أثنى النبي ﷺ ذكره فى الحديث ليجعله الناس منتهى الآمال .
فقد رآهم ينظرون إلى الجمال الفاتن ، والمال الوفير ، والجاه العريض ، ولا يهتمون كثيراً بالدين ، وفيه الخير كله ، ويدونه لا ينفع المرأة جمالها ، ولا مالها ، ولا نسبها .

قال عليه الصلاة والسلام : « لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لاموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولامة خرماء ^(١) سوداء ذات دين أفضل » (أى أفضل من امرأة حسناء ذات مال ونسب وليس لها دين) (رواه ابن ماجه)
وعن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا ذلًا ، ومن تزوجها لمالها لم يزد الله إلا دناءة ، ومن تزوج امرأة لم يرد بها إلا أن يغض بصره ويحصن فرجه أو يصل رحمه بارك الله له فيها . وبارك لها فيه » .
(رواه الطبرانى)

* * اختيار الزوج الصالح

وكما يجب على الرجل أن يختار لنفسه المرأة الصالحة ، يجب على المرأة أن تختار لنفسها من يصون عرضها ، ويحسن عشرتها ، ويرعى شئونها ، وتجد عنده ما يجده عندها من المودة والرحمة .

بل إن اختيار المرأة الصالحة للرجل الصالح أوجب وأكد ؛ لأنها إذا لم تحسن اختياره ، عرضت نفسها ودينها وعرضها لخطر قد لا يدرك مداه ، ولا يعرف منتهاه .
وصلاح الرجل فى دينه ، كما أن صلاح المرأة فى دينها ، فالدين وحده هو

(١) الخرماء : مثقوبة الأذن .

الدافع إلى الخير ، والعاصم من الشر ، وليس على المرأة حرج أن تتطلع إلى جمال الرجل وماله ونسبه .

ولكن لتكن نظرتها إلى دينه مقدمة على أى اعتبار .

والكلام هنا ليس للمرأة وحدها ، وإنما لوليها القائم على شؤونها أيضاً ، فعليه تقع تبعه الاختيار ، لأنه بالرجال أعرف ، وبهم ألصق ، فقد تندفع عاطفة المرأة إلى اختيار رجل لا يحسن عشرتها ولا يصون عرضها لحبل فى عقله أو نقص فى دينه ، أو فساد فى تكوينه وهى تظن أنه سوف يسعدها ، ويحقق لها آمالها وأمانيتها فعليه حيثئذ أن يتدخل للدفع للخطر ، ودرء المفسدة بالحكمة والموعظة الحسنة ، والحجة الظاهرة حتى تعدل عنه إلى رجل له خلق ودين .

قال رجل للحسن بن على : إن لى بنتاً فمن ترى أن أزوجهأ له ؟ قال : « زوجها من يتقى الله ، فإن أحبها أكرمها ، وإن أبغضها لم يظلمها » .

وقالت عائشة رضي الله عنها : « النكاح رق فلينظر أحدكم أين يضع كريمته » .

وقال عليه السلام : « من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها » .

(رواه ابن حبان)

وستتكلم عن حق الولى فى منع كريمته من التزوج بفاسق أو بغير كفء لها عند الكلام فى شروط العقد .

* *

الخطبة

الخطبة - بكسر الخاء - طلب الزواج ، سواء صدر الطلب من الرجل إلى المرأة أم إلى وليها ، أم صدر من المرأة إلى الرجل ، فذلك يخضع للعادة والعرف .

فلا بأس أن يطلب الرجل من المرأة مباشرة أن تكون له زوجة ، وذلك فى ادب ووقار ، وإن كان ممن المستحسن أن يخطبها من وليها .

ولا بأس أن تطلب المرأة من الرجل أن يكون لها زوجاً ما دامت تراه كفئاً لها ، فقد جاءت امرأة إلى النبى ﷺ تعرض عليه نفسها ووقفت عنده وقوفاً طويلاً فلما رأى أحد أصحابه أنه لا يرغب فى نكاحها قال : زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة يا رسول الله . فقال : « هل معك شيء ؟ » . قال : لا . قال : « التمس ولو خاتماً » .

من حديد » . فالتمس فلم يجد شيئاً . فقال له رسول الله ﷺ : « هل معك شيء من القرآن ؟ » . قال : نعم سورة كذا وسورة كذا - - سور يسميها - قال : « زوجتكها على ما معك من القرآن » . (الحديث أخرجه البخارى ومسلم)
والخطبة سنة قديمة أقرها الإسلام ، وוכל أمرها لعرف الناس وعاداتهم .
وهى مقدمة من مقدمات الزواج وسبيل إليه .

وعلى أساسها يتاح لكل من الرجل والمرأة أن يتعرف على الآخر ويتفقد أحواله الاجتماعية والصحية والاقتصادية ، وتعطى لكل منهما الحق فى التحرر عن صاحبه والوقوف على حسبه ونسبه ، وعلمه وخبرته بشئون الحياة ، وغير ذلك من الصفات الخلقية والخلقية قبل الإقدام على عقد الشان فيه أن يدوم بينهما مدى الحياة .

• من تباح خطبتها :

تباح خطبة المرأة التى توفرت فيها الشروط الآتية :

- ١ - ألا تكون من المحرمات ، كالأم ، والبنت ، والأخت ، والعمة ، والحالة إلى آخر من سيأتى ذكرهن عند الكلام على المحرمات من النساء .
 - ٢ - ألا تكون معتدة من طلاق رجعى أو طلاق بائن ، أو معتدة من وفاة .
 - ٣ - ألا يكون قد خطبها رجل قبله ورضيت به وأعطته وعداً بالزواج .
- وفيما يلى نبين حكم الخطبة أثناء العدة وما يتعلق بها من مسائل ، ثم نبين حكم الخطبة على الخطبة .

• خطبة المرأة فى عدتها :

المرأة إما أن تكون معتدة من طلاق رجعى ، وإما أن تكون معتدة من طلاق بائن ، وإما أن تكون معتدة من وفاة زوجها .

والمطلقة طلاقاً رجعياً : هى التى يكون لزوجها الحق فى مراجعتها مادامت فى العدة ، كأن يكون قد طلقها طليقة أو طليقتين .

والمطلقة طلاقاً بائناً : هى التى بانّت من زوجها ، أى ابتعدت عنه وخرجت عن عصمته ، فلا يكون له الحق فى مراجعتها إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره ، على ما سيأتى تفصيله فى محله إن شاء الله .

فإذا كانت المرأة فى عدتها من طلاق رجعى فلا يجوز لرجل آخر غير زوجها أن يخطبها لنفسه ؛ لأنها لا تزال فى حكم الزوجة لمن طلقها ، له حق مراجعتها ما دامت فى عدتها بلا عقد ولا مهر جديدين .

وإن كانت المرأة فى عدتها من طلاق بائن أو من وفاة ، جاز للرجل أن يلوح لها برغبته فيها دون تصريح بالخطبة ، وذلك كأن يقول لها : أنت امرأة صالحة ، وكل الرجال يحبون أن تكون لهم زوجة مثلك ، وأنا حريص عليك . أو يذكر لها حسبه ونسبه ومكانته فى المجتمع ، أو يبعث لها بهدية ونحو ذلك .

قال تعالى : ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم فى أنفسكم علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله واعلموا أن الله يعلم ما فى أنفسكم فاحذروه واعلموا أن الله غفور حلیم ﴾ (١) .

فقد نفى الله تبارك وتعالى الجناح - وهو الإثم والحرج - عن الرجال فيما يلوحون به من الكلام الذى لا يفيد طلب الزواج من النساء صراحة ، ورفع عنهم الإثم فيما يضمرونه فى أنفسهم من الرغبة فى الزواج فيمن لا تزال فى عدتها ، وذلك لعلمه تعالى أن الإنسان لا يستطيع أن يكبت رغباته فيما يشتهى ويحب .

وقوله تعالى : ﴿ ولكن لا تواعدوهن سرا ﴾ معناه كما نقل ابن كثير فى تفسيره (٢) عن ابن عباس : لا تقل لها : « إني عاشق وعاهدبنى ألا تتزوجى غيرى » ونحو هذا ، وهو قول كثير من علماء السلف من أمثال : سعيد بن جبیر ، والشعبي ، وعكرمة ، وأبى الضحى ، والضحاک ، والزهري ، ومجاهد ، والثوري .

وحاصل ما ذكرناه أن المعتدة من طلاق رجعى لا تجوز خطبتها وهى فى عدتها لا بالتصريح ولا بالتلميح ، بخلاف المعتدة من طلاق بائن أو معتدة من وفاة فإنه يجوز أن يعرض لها الرجل برغبته فيها دون تصريح .

• المرأة لا تخطب لنفسها فى عدتها :

كما لا يجوز للرجل أن يخطب المرأة فى عدتها لا يجوز لها أن تخطب لنفسها رجلاً وهى فى عدتها ، ولا تعرض للرجال بقصد أن يرغب فيها أحد منهم فيخطبها لنفسه ، فإن انقضت عدتها فلا جناح عليها أن تفعل ذلك .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٣٥ . (٢) راجع جـ ١ ص ٢٨ .

قال تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (١) .

ومعنى : ﴿ يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ ينتظرن ثلاثة حيض أو ثلاثة أطهار دون أن يعرضن أنفسهن على الرجال رغبة في الزواج .

وقال تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليهن فيما لعلن في أنفسهن بالمعروف ﴾ (٢) .

ويجب على المرأة المعتدة إن خطبها رجل في عدتها أن لا تعطيه وعداً بالزواج وتعلمه أن الخطبة في العدة لا تجوز .

قالت سكيبة بنت حنظلة : « دخل عليّ أبو جعفر علي بن محمد ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي (أى موته) فقال : قد عرفت قرابتي من رسول الله ﷺ وقرابتي من علي وموضعي في العرب . قلت : غفر الله لك يا أبا جعفر ، إنك رجل يؤخذ عنك تخطبني في عدتي ؟ ! » .

قال : إنما أخبرتك بقرابتي من رسول الله ﷺ ومن علي . قد دخل رسول الله ﷺ علي أم سلمة وكانت عند ابن عمها أبي سلمة فتوفي عنها ، فلم يزل رسول الله ﷺ يذكر لها منزلته من الله ، وهو متحامل على يده حتى أثر الحصرير في يده من شدة تحامله على يده فما كانت تلك خطبة » .

(رواه الطبري وغيره بألفاظ متقاربة)

• حكم من عقد على امرأة في عدتها :

من عقد على امرأة في عدتها فهو إما أن يكون قد دخل عليها وهي في العدة أو لم يدخل عليها إلا بعد انتهاء العدة ، فما الحكم في الحالتين ؟ .

قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ﴾ - قد أجمع العلماء على أنه لا يصح العقد في مدة العدة ، واختلفوا فيمن تزوج امرأة في عدتها فدخل بها فإنه يفرق بينهما ، وهل تحرم عليه أبداً ؟ على قولين :

١ - الجمهور على أنها لا تحرم عليه ، بل له أن يخطبها إذا انقضت عدتها .

٢ - وذهب الإمام مالك إلى أنها تحرم عليه على التأيد .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢٨ . (٢) سورة البقرة : الآية ٢٣٤ .

واحتج في ذلك بما رواه عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار : أن عمر رضي الله عنه قال : « أيما امرأة نكحت في عدتها ، فإن كان زوجها الذي تزوج بها لم يدخل بها فرق بينهما ، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ، وكان خاطباً من الخطاب ، وإن كان دخل بها ، فرق بينهما ، ثم اعتدت عدتها من زوجها الأول ، ثم اعتدت من الآخر ، ثم لم ينكحها أبداً » .

قالوا : وماخذ هذا أن الزوج لما استعجل ما أجل الله عوقب بنقيض قصده ، فحرمت عليه على التأيد ؛ كالقاتل يحرم من الميراث .

وقد روى الشافعي هذا الأثر عن مالك . قال البيهقي : وذهب إليه في القديم ، ورجع عنه في الجديد ^(١) لقول على أنها تحل له .

قال ابن كثير : « . . . وقد روى النوى عن أشعث عن الشعبي عن مسروق ، أن عمر رجع عن ذلك ، وجعل لها مهرها وجعلهما يجتمعان » ^(٢) (أي رجع عن القول بتأييد التحريم وأفتى بجوار اجتماعهما في الحلال بعد انقضاء العدة ، فيكون بذلك قد وافق الجمهور) .

● الخطبة على الخطبة :

إذا خطب رجل امرأة ورضيت به زوجاً ، وأخذ بذلك منها وعداً ، فلا يحل لرجل آخر ، أن يخطبها لنفسه ، لما في ذلك من الاعتداء على حق الخاطب الأول ، والإساءة إليه ، وقد ينجم عن هذا التصرف الشقاق بين الأسر ، واشتعال نار العداوة بين الخاطب الأول والخاطب الثاني ، ولا يجهلن أحد ما تفعله الغيرة في نفوس الناس ، وما يجره الحقد من ويلات .

عن عقبة بن عامر : أن رسول الله ﷺ قال : « المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل له أن يتنازع على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، حتى يذر (أي يترك) » .

أما إذا لم تصرح له المرأة ، أو وليها بالرضا ، أو لم يعلم الخاطب الثاني بخطبة الأول فلا حرج في أن يتقدم لخطبتها .

وقال المالكية : إن كان الخاطب الأول فاسقاً يجوز للرجل الصالح أن يخطب على خطبته ؛ لتخليصها من الوقوع في حباله ، ولأن الفاسق لا حرمة له .

(١) قد كان للشافعي مذهبان : قديم وهو بالعراق ، وجديد وكان بمصر .

(٢) انظر تفسير ابن كثير جـ ١ ص ٢٨٧ .

والحديث إنما يحرم خطبة المؤمن على خطبة أخيه المؤمن ، ولا يحرم خطبة المؤمن على الفاسق كما هو الظاهر .

هذا . وإذا خطب المؤمن على خطبة أخيه وعقد عليها صح العقد مع ارتكاب الإثم عند جمهور العلماء ؛ لأن الخطبة ليست عقدًا ، بل هي مجرد وعد من المخطوبة أو من وليها ، وقال داود : « إذا تزوجها الثاني فسخ النكاح قبل الدخول وبعده » .

وللمالكية في المسألة قولان :

قول وافقوا فيه الجمهور ، وقول بأنه يفسخ قبل الدخول لا بعده .
والمطلوب من المخطوبة ، أو من وليها ، الوفاء بالوعد ، فإن خلف الوعد خصلة من خصال المتافقين ، فإذا ما رضيت المرأة بالخطاب الأول ، وركنت إليه ، واطمأنت نفسها له ، فلتتمض في إتمام العقد على بركة الله عز وجل .

قال تعالى : ﴿ فإذا عزمتم فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ﴾ (١) .

• حكم النظر إلى المخطوبة :

إذا أراد الرجل خطبة امرأة جاز له النظر إلى ما ليس بعورة منها ، وهو وجهها وكفاها ، بإذنها وبغير إذنها ، عند أكثر الفقهاء .

وروى عن مالك أنه لا يجوز ذلك إلا بإذنها .

قال الشوكاني في نيل الأوطار (٢) : « وقد وقع الخلاف في الموضع الذي يجوز النظر إليه من المخطوبة ، فذهب الأكثر إلى أنه يجوز النظر إلى الوجه والكفين فقط .

وقال داود : يجوز النظر إلى جميع البدن .

وقال الأوراعي : ينظر إلى مواضع اللحم .

وظاهر الأحاديث أنه لا يجوز له النظر إليها سواء كان ذلك بإذنها أم لا .

وروى عن مالك اعتبار الإذن » ١٠ هـ .

(١) سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

(٢) ج ٦ ص ١٢٦ .

وقد تمسك داود الظاهري ، ومن هنا نحوه - وهم قليل - بعموم الأحاديث الواردة في إباحة النظر إلى المخطوبة ، أو استحبابه - منها :

ما رواه الترمذی وابن ماجه عن المغيرة بن شعبة : أنه خطب امرأة فقال له رسول الله ﷺ : « انظرت إليها ؟ » قال : لا . قال : انظر إليها فإنه أحرى أن يؤذم بينكما » .

وروى أبو داود عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا خطب أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » .

قال جابر : فخطبت امرأة من بنى سلمة ، فكنت أختبئ لها حتى رأيت منها بعض ما دعاني إليها .

وعن أبي هريرة : أن رجلاً خطب امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله ﷺ : « انظرت إليها ؟ » قال لا . قال : فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئاً » (١) .

وجاء في رواية عبد الرزاق وسعيد بن منصور : « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب إلى على بن أبي طالب كرم الله وجهه ابنته أم كلثوم ، فقال له : إنها صغيرة ، ولكن أبعث بها إليك ، فإن رضيت فهي امرأتك . فأرسل بها إليه ، فكشف عن ساقها ، فقالت : لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عيني » .

والأصح من هذه الأقوال ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من عدم جواز النظر إلا لوجه المخطوبة وكفها .

أما العموم في الأحاديث فإنه مخصوص بالعادة والعرف والعلم السابق بحرمه النظر إلى العورات ، فإن العرف السائد في عصر النبي ﷺ احتجاب النساء عن الرجال ، وعدم تمكينهم من رؤية ما وراء الوجه والكفين . والعام يخصص بأدنى قرينه كما يقول علماء الأصول ، كيف لا ، وحرمه النظر معلومة من أحاديث أخرى ينبغى حمل هذه الأحاديث المتقدمة عليها .

وأما ما روى عن عمر ، فإن صح فهو محمول على أنها كانت ممن لا يخشى منهن الفتنة لصغر منها ، أو أنه حين رآها رضى بها فصارت في الحال زوجته ؛ لأن علياً قال له : أبعث بها إليك فإن رضيت فهي امرأتك .

(١) قيل : صغر أو عمش .

• حكمة النظر إلى المخطوبة :

ولما كانت المرأة سكناً لزوجها ، وحرثاً له ، وشريكة لحياته ، وربة لبيته ، وأماً لأولاده ، وكان عقد الزواج مبنياً على دوام الصحة ، وحسن المعاشرة ، وكان الغرض منه ، غرض البصر ، وتحصين الفرج ، وما إلى ذلك من الأهداف والغايات - كان الأحرى بالرجل أن ينظر إلى مخطوبته قبل أن يعقد عليها .

والأرواح جنود مجندة ، ما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف ، فربما يحسنها في عينه الواصفون ، فيعجب بها ، فإذا دخل عليها ، أو رآها بعد العقد ، لم يجد منها ما يدعو إلى الإعجاب .

إذ كثيراً ما يبالغ الواصفون في ذكر المحاسن ، ويتغاضون عن ذكر المساوئ - وقد تكون كثيرة - ولا سيما إذا كانوا من أقاربها ، أو أصدقائها ؛ لهذا أمر النبي ﷺ الرجل الذي خطب امرأة من الأنصار أن ينظر إليها . فقال : « اذهب فانظر إليها فإن في عين الأنصار شيئاً » .

• التعرف على الصفات الخفية :

ولما كان النظر وحده لا يكفي في التعرف على الصفات التي يتغيها الرجل في المرأة التي يود أن تكون شريكة حياته وربة بيته كان له أن يسلك في التعرف عليها مسالك أخرى ، مثل الجلوس معها والتحدث إليها في أمور الدين والدنيا ، فإن ذلك يكشف له - ولا شك - عن مدى ثقافتها وخبرتها بشئون الحياة ومدى فهمها لما يجب لها وما يجب عليها ، إلى غير ذلك من الصفات الخلقية التي لا يكشف عنها النظر إلى وجهها وكفيها .

ولكن لا يجوز أن يخلو بها ؛ لأن الخلوة بالأجنبية ممنوعة شرعاً على ما سيأتي بيانه .

وله أن يخرج معها في زيارة أحد الأقارب أو الأصدقاء بصحبة محرم منها كأيها أو أخيها ، فإن الخروج معها قد يكشف له عن جوانب أخرى غير التي اكتشفها بالجلوس معها والتحدث إليها في بيئتها .

ثم ينبغي عليه أن يسأل عنها وعن أسرتها من يثق فيهم من جيرانها وأصدقائها والمقربين إليها ، ثم يوازن بين ما يذكر له عنها ويحاول أن يتأكد من صحته ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وعلى المستشار أن يكون صادقاً في ذكر المحاسن والمساوئ ، فلا يبالغ في ذكر المحاسن ليغريه بزواجها ، ولا يبالغ في ذكر المساوئ ليصد عنها ، وليكن ناصحاً أميناً كما هو الشأن في كل مسلم مؤمن يحب لأخيه ما يحب لنفسه .

فقد جاءت فاطمة بنت قيس إلى رسول الله ﷺ تستشيره في رجلين خطبها فقالت : يا رسول الله خطبني معاوية وأبو جهم أيهما أنكح ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : « أما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه (أى هو ضراب للنساء) وأما معاوية فصعلوك لا مال له ، أنكحى أسامه بن زيد » .

(رواه مسلم ومالك وأبو داود وغيرهم)

لكن لا ينبغي على المستشار أن يذكر كل ما للمرأة من عيوب وإنما يكتفى بالقدر الذى يصرف المستشار عن زواجها ، ولا يجوز أن يذكر عيباً يتعلق بعرضها ؛ فإن ذلك يعد في الشرع قذفاً لها .

والقذف من الكبائر الموجبة لعذاب الدنيا والآخرة .

وعليه إن كان يعلم عنها شيئاً مما يمس العرض أن يصرفه عن خطبتها دون أن يصرح له بما يعلم ، وذلك بأن يقول له مثلاً : النساء غيرها كثير أو أنت تحتاج إلى امرأة أصلح منها . ونحو ذلك من الكلام الذى لا يجرحها ولا يكشف سترها ، فمن ستر مسلماً ستره الله .

هذا . وبعد أن ينظر الخاطب إلى مخطوبته ويجلس معها بحضور محرم منها ويتحدث إليها ويسأل عنها - يستحسن أن يبعث إليها امرأة كامه أو أخته لتكشف له عن جوانب أخرى لم يستطع كشفها ، كنظافة الجسم ورائحة الفم وغير ذلك من الصفات البدنية ، فقد بعث النبي ﷺ أم سليم إلى امرأة فقال : « انظري إلى عرقوبها ، وشمى معاطفها » - وفي رواية : « شمى عوارضها » .

(رواه أحمد والحاكم والطبرانى)

والمعاطف : ناحية العنق .

والعوارض : الأسنان في عرض الفم ، والمراد اختبار رائحة الفم ، وسائر رائحة الجسم عن طريق شم المعاطف ، وذلك بجلوسها معها والتحدث إليها عن قرب منها وتقيلها وغير ذلك من الوسائل التى تقوم بها النساء فى مثل هذه الأحوال فى كثير من القرى والمدن .

وبعد ذلك كله يستخير الله عز وجل فى أمر زواجه هذا بالاستخارة الشرعية

الواردة عن رسول الله ﷺ ، وقد ذكرناها بشروطها وآدابها في هذا الكتاب عند الكلام عن صلاة التطوع . فإن كان في الأمر خير شرع الله صدره إليه وقضاه له ، وإن لم يكن في الأمر خير صرفه عنه وقدر له الخير حيث كان ، إنه بعباده رؤوف رحيم .

• حكم نظر المخطوبة إلى خاطبها :

وللمرأة الحق في النظر إلى من جاء يخطبها ، ولها الحق أيضاً في التحري عنه ، والتعرف على عيوبه ومزاياءه ؛ لأنه يعجبها منها ما يعجبه منها .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لا تزوجوا بناتكم من الرجل اللميم ، فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن » .

• حظر الخلوة بالمخطوبة :

لا يجوز للخاطب أن يخلو بمخطوبته في مكان ليس معهما فيه محرم كالأب والأخ لأنها لا تحل له بمجرد الخطبة ، ولكن تحل له بالعقد الصحيح المستوفى للشروط الشرعية ، وحيث كان كذلك فهي أجنبية عنه ، والخلوة بالأجنبيات حرام شرعاً ؛ لقوله ﷺ : « لا يخلون رجل بامرأة ، إلا ومعهما ذو محرم ، ولا تسافر المرأة إلا ومعهما ذو محرم . . . » (الحديث رواه البخاري ومسلم)

ولقوله ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلو بامرأة ليس معها ذو محرم منها ، فإن ثالثهما الشيطان » . (رواه أحمد)

ومن المؤسف حقاً أننا نرى الكثير من الناس يتهاونون في أمر الخلوة ، فيبيح الرجل لابنته أو أخته أن تخالط خطيبها ، وتخلو به وتخرج معه إلى الأماكن العامة والخاصة دون أن يكون معهما محرم ، يرقب تصرفاتهما ، ويحول بينهما وبين وساوس الشيطان ، فينشأ عن ذلك تعرض المرأة في كثير من الأحيان لإهذار كرامتها ، وتلويت عرضها وفساد عفافها ، فضلاً عن منافاة هذا العمل للخلق والدين .

وربما يؤدي هذا إلى زهد الخاطب فيها ، وإساءة الظن بها ، فيعدل عن خطبتها ، فتقع هدفاً للقليل والقال ، ويعيرها بذلك النساء والرجال .

وعلى النقيض من ذلك طائفة جامدة متشددة ، لا تسمح للخاطب أن يرى مخطوبته إلا عند الزفاف .

وهذا يتنافى مع روح الدين وسماحته ، فقد عرفت أن النظر إلى المخطوبة من

الأمر المباحة ، بل هو من المستحبات ، لدوام العشرة ، وحصول المودة والرحمة بين الزوجين ، فكل من التهاون والتشدد مذموم .

• الصورة الشمسية لا تكفى :

ومن الناس من يكتفى بعرض الصورة الشمسية ، وهى فى الواقع لا تغنى عن الرؤية المباشرة ، ولا تسد مسدها ، ولا يقع بها ائتلاف ؛ لأنها لا تصور الحقيقة تصويراً دقيقاً فلا بد إذاً من أن يراها وتراه .

والخير كل الخير فى التمسك بالدين نصاً وروحاً ، والسير على هذه .

• هدية الخاطب :

اعتاد الناس قديماً وحديثاً أن يقدم الرجل لمن خطبها لنفسه هدية عند الخطبة أو بعدها ، وهذه عادة حسنة يستحبها الشرع تأليفاً للقلوب ، وتوثيقاً للصلات ، وتقوية للروابط الأسرية الجديدة .

ولكن تكره المبالغة فيها إلى الحد الذى يضر بالرجل ويرهقه مادياً ، فإن الإسراف فى كل شئ مذموم ، وخير الأمور أوساطها .

قال تعالى فى وصف عباده الصالحين : ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتعذر ملوماً محسوراً ﴾ (٢) .

وينبغى أن تكون الهدية خالية من المن والأذى ، وإلا فقدت قيمتها وأهدافها ، ووقع له عكس ما كان يرجوه من ورائها .

وسياتى الكلام على أحكام الهدية، وشروطها وآدابها فى موضعه إن شاء الله تعالى .

• الشبكة :

جرى العرف فى كثير من المدن والقرى المصرية والبلاد الإسلامية الأخرى أن يشترط أهل المرأة على الخاطب أن يقدم لمخطوبته هدية عينية من الذهب ، أو الفضة ، ونحو ذلك من الجواهر ، قبل عقد الزواج ، وهى المسماة عندنا بالشبكة ،

• سورة الفرقان : الآية ٦٧

• سورة الإسراء : الآية ٢٩

ويعتبرون هذه الهدية أمراً ضرورياً ، بل وربما جعلوها فى مرتبة الصداق لا يتنازلون عنها بحال .

وقد يتغالون فيها ، إلى الحد الذى يرهق الرجل مادياً ، ويحملة فى بعض الأحيان على الاستدانة ، وربما دفعه ذلك إلى العدول عن هذه المرأة إلى غيرها .

وهذه الهدية العينية ليست واجبة شرعاً ، ولا هى من المستحبات ولكنها من المباحات يجوز فعلها ، وتركها أولى من فعلها .

والمبالغة فيها أمر مذموم شرعاً للأسباب التى ذكرناها .

وقد مر بك قوله تعالى : ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ﴾ .

• العدول عن الخطبة :

إذا خطب الرجل امرأة ، ورضيت به زوجاً ، وأعطته بذلك وعداً ، فلا ينبغي أن يعدل عنها إلى غيرها ، ولا أن تعدل عنه إلى غيره دون مبرر مقبول ؛ لأن خلف الوعد خصلة من خصال المنافقين .

قال رسول الله ﷺ : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا ائتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر » . (رواه البخارى ومسلم وغيرهما)
وروى أن عبد الله بن عمر لما حضرته الوفاة قال : « انظروا فلانا (لرجل من قريش) فإنى قلت له فى ابنتى قولاً كشبه العدة ^(١) ، وما أحب أن ألقى الله بثلث النفاق ^(٢) وأشهدكم أنى قد روجته » .

فهل يليق بالمسلم أن يتقدم إلى امرأة مسلمة قد أعجبه خلقها ودينها ، ثم يعدل عنها لمجرد أنه رأى من هى أجمل منها، أو أكثر منها مالاً إلى آخر هذه المظاهر البراقة . وهل يليق بها أن تخيب ظنه وتخلف وعدها معه لمجرد أنها رأت غيره يفوقه مالاً وجمالاً !

(١) أى قولاً يشبه الوعد .

(٢) يشير بقوله ثلث النفاق إلى قوله ﷺ : « آية المنافق ثلاثة . . . » منها خلف

الوعد .

وما يدريك لعل الذى اختاره كل منهما لنفسه أولاً يكون خيراً وبركة عليه .
 قال تعالى : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ (١) .
 وقال جل شأنه : ﴿ فإن كرهتموهن فعسى أن تكونوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ﴾ (٢) .

لكن إذا كان هناك للعدول عن الخطبة مبرر مقبول، وسبب معقول فلا مانع منه .

قال تعالى : ﴿ وإن يتفرقا يغن الله كلاً من سعته وكان الله واسعاً حكيماً ﴾ (٣) .

• حكم رد الهدايا على الخاطب إذا عدل عن خطبته :

إذا عدل الخاطب عن خطبته لسبب من الأسباب ، فهل يجوز له أن يسترد ما قدمه لمخطوبته من الهدايا العينية وغير العينية ؟
 أقول اختلف الفقهاء فى ذلك :

١ - فمنهم من قال : لا يجوز له أن يسترد شيئاً من هداياه حتى « الشبكة » ؛ لأنها هبة . والهبة لا يجوز الرجوع فيها ؛ لأن الموهوب له حين قبض العين الموهوبة دخلت فى ملكه وجاز له التصرف فيها ، فرجوع الواهب فيها التزاع للملكه منه بغير رضاه وهذا باطل شرعاً .

واستدل أصحاب هذا القول أيضاً بما رواه أصحاب السنن عن ابن عباس رضى الله عنهما : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لرجل أن يعطى عطية ، أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده » .

٢ - وفرق قوم بين هبة التبرع ، وهبة العوض ، فقالوا : إن كان الخاطب قد وهب لمن خطبها شيئاً على سبيل التبرع لا يرجو بذلك إلا ثواب الله عز وجل ، فلا يجوز له الرجوع فيما وهب ، وإن كان قد وهبها شيئاً يرجو من ورائه مقابل ، فله الرجوع فيه ، مالم يحصل على المقابل .

(١) سورة البقرة : الآية ٢١٦ .
 (٢) سورة النساء : الآية ١٩ .
 (٣) سورة النساء : الآية ١٣٠ .

واستدلوا بما رواه البيهقي وغيره عن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثب منها » أى يعرض عنها .

٣ - ويرى الحنفيون : أن للمخاطب الحق فى استرداد ما وهب إن كان قائماً على حاله لم يتغير كالإسورة والخاتم والساعة وما أشبه ذلك ، فإن لم يكن قائماً على حاله ، بأن فقد أو بيع ، أو تغير بالزيادة والنقصان ، أو كان طعاماً فأكل ، أو قماشاً فخيط ثوباً - فليس للمخاطب حق فى استرداد ما أهده أو استرداد بدل منه .

٤ - وعند الشافعية : ترد الهدية مطلقاً سواء كانت قائمة على حالها أم كانت غير قائمة ، وإن هلك أو فقدت أخذ قيمتها ؛ لأنها هبة فى مقابل عوض وهو الزواج ، والزواج لم يتم .

٥ - وفرق المالكية بين أن يكون العدول من جهته أو جهتها .

فقالوا : إن كان العدول من جهته ، فليس له الحق فى استرداد ما وهب .

وإن كان العدول من جهتها فله الحق فى استرداده إلا إذا كان هناك شرط أو عرف يقضى بالاسترداد أو عدمه ، فإنه يعمل بالشرط أو بالعرف .

وقد جرى العرف فى مصر عند فسخ الخطبة باسترداد ما يسمونه « بالشبكة » وبعض الأشياء العينية ذات القيمة كالساعة والخاتم ، وما أشبه ذلك بينما أخذ القضاء بمذهب الحنفية .

ومذهب المالكية أقرب إلى الصواب عندى . والله أعلم .

* * أركان عقد الزواج وشروطه

بعد أن تكلمنا عن حكم الزواج وفضائله وغاياته وعن الخطبة وشروطها وآدابها وموانعها وما يتعلق بها من الأحكام - بعد أن تكلمنا عن ذلك كله آن لنا أن نتكلم عن عقد الزواج الذى يحل به لكل من الزوجين الاستمتاع بالآخر ، فبين أن أركانه وشروطه وآدابه وغير ذلك مما يتعلق به من المسائل الفقهية وما يترتب عليها من الآثار .

ولنبداً ببيان الأركان التى يبنى عليها هذا العقد المبارك وشروطه ، فنقول :
أركان عقد الزواج خمسة هى : العاقدان ، والإيجاب والقبول ، والإشهاد ، وإذن الولى ، والصداق .

وبعض الفقهاء يعد الإشهاد ، وإذن الولي ، والمهر من شروط صحة العقد لا من أركانه . والخلاف في ذلك حين ويسير لا يترتب عليه فائدة تذكر ، فقد بينا عند الكلام على فرائض الوضوء الفرق بين الركن والشرط ، فقلنا : إن الركن ما كان داخلًا في الماهية (وماهية الشيء حقيقته) ، والشرط ما كان خارجاً عن الماهية . وكل من الركن والشرط يترتب على تركه بطلان العمل فيكون الفرق بينهما حيثُذ اصطلاحياً فحسب .

والآن نتناول كل ركن من هذه الأركان الستة بشيء من التفصيل .

● الركن الأول : العاقدان :

المراد بالعاقدین الزوجان أو وليهما أو وكيلهما .

ويشترط فيهما العقل والتمييز : فلا يصح أن يتولى العقد مجنون أو محجور عليه لفسه أو نحوه ، ولا يصح أن يتولى العقد صبي غير مميز ، فإن كان أحد الزوجين صغيراً أو مجنوناً تولى عقد الزواج وليه .

ويشترط في الزوج أن يكون مسلماً إن أراد أن يتزوج مسلمة ، فلا يجوز لغير المسلم أن يتزوج مسلمة على ما سيأتي بيانه مفصلاً في محله إن شاء الله تعالى . أما المرأة التي يريد المسلم أن يتزوجها فيشترط أن تكون من غير المحرمات اللائي سيأتي ذكرهن .

● الركن الثاني : الإيجاب والقبول :

والإيجاب يكون من قبل الزوجة أو من قبل وليها ، وذلك بأن تقول : زوجتك نفسي ، أو يقول الولي : زوجتك ابنتي أو أختي مثلاً .

ويكون القبول من الزوج أو من وليه ، فيقول الزوج : قبلت زواجي منك ، أو قبلت زواجي من ابنتك أو أختك .

ولا بأس أن يكون الإيجاب من الزوج أو وليه ، والقبول من الزوجة أو من وليها ، فيقول الزوج : زوجني ابنتك مثلاً أو أنكحني ، فيقول الولي : زوجتك أو أنكحتك . أو يقول للزوجة : زوجيني أو أنكحيني نفسك ، فتقول : زوجتك أو أنكحتك نفسي .

ويشترط في ذلك رضا المتعاقدين ، فلا يصح أن يكون أحدهما مكرهاً ؛ فإن زواج المكره لا يصح عند جمهور الفقهاء .

ولابد أن تدل الصيغة دلالة واضحة لا تحتمل غير المراد وذلك ، بأن يقول ولي المرأة للرجل الخاطب : زوجتك ابنتى فلانة على المهر المسمى بيننا ، ويستحب أن يذكر إن كانت بكرًا بالغاً أو ثيباً بالغاً أو غير بالغ . فإن لم يذكر البكارة أو الثيوبه فلا بأس .

ويجب أن تكون الصيغة بلفظ الماضي فيقول : زوجتك أو أنكحتك ، ولا يجوز بلفظ المضارع بأن يقول : أزوجك أو أنكحك ؛ فإن لفظ المضارع يحتمل أن يكون ذلك القول وعداً بالزواج لا عقداً في الحال .

إلا إذا كانت هناك قرينة حالية أو لفظية تفيد تزويجه في الحال ، بأن يقول للخاطب أزوجك الآن ابنتى ، فيقول الخاطب : قبلت ، أو يقول ولي المرأة أمام المأذون بتحرير العقد للخاطب : أزوجك ابنتى ، فيقول الخاطب : قبلت . فيسجل المأذون هذا العقد في الحال .

ويشترط أن يكون الإيجاب والقبول في وقت واحد ، فإذا قال الولي : زوجتك ابنتى مثلاً ولم يعلن الخاطب قبوله في المجلس لا يتعقد الزواج .

هذا ، ولا يجوز أن تتعلق الصيغة على شرط قد يقع في المستقبل أو لا يقع ، كأن يقول : إن عينت فى وظيفة كذا زوجتك ابنتى ، فيقول الخاطب : قبلت . فهذه الصيغة لا يتعقد بها الزواج في الحال ولا فى المستقبل .

• زواج الأخرس :

الأخرس الذى يعجز عن الإدلاء بصيغة العقد يكتب منه بالإشارة المفيدة للإيجاب أو القبول وبها يصح بيعه وشراؤه ، فإن لم تكن الإشارة مفهومة لا يتعقد بها الزواج .

جاء فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها مادة - ١٢٨ - « إقرار الأخرس يكون بإشارته المعهودة ، ولا يعتبر إقراره بالإشارة إذا كان يمكنه الإقرار بالكتابة » .

• عقد الزواج للغائب :

إذا أراد الرجل أن يتزوج امرأة وكان فى بلدة أخرى ولا يمكنه الحضور جار له أن يوكل رجلاً مسلماً عاقلاً ليعقد له على هذه المرأة .

ويجوز لولى المرأة إن كان غائباً أن يوكل من يقوم مقامه فى تزويج من يتولى أمرها .

• الركن الثالث : إذن الولى :

وإذن الولى كالأب والأخ ركن من أركان العقد أو شرط من شروط صحته كما قدمنا ؛ فلا يجوز للمرأة أن تزوج نفسها إلا بإذن وليها . ومن باب أولى لا يجوز لها أن تزوج غيرها .

هذا ما عليه جمهور الفقهاء على اختلاف مذاهبهم .

وخالف فى ذلك الأحناف فلم يشترطوا فى صحة النكاح إذن الولى وجوزوا للمرأة أن تزوج نفسها من غير إذن وليها .

قال ابن قدامة الحنبلى المذهب فى « المغنى » ^(١) : « إن النكاح لا يصح إلا بولى ، ولا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها ، ولا توكيل غير وليها فى تزويجها ، فإن فعلت لم يصح النكاح » .

وروى هذا عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وأبى هريرة وعائشة رضي الله عنهم ، وإليه ذهب سعيد بن المسيب ، والحسن ، وعمر بن عبد العزيز ، وجابر بن زيد والثورى ، وابن أبى لىلى ، وابن شبرمة ، وابن المبارك ، وعبد الله العنبرى ، والشافعى ، وإسحاق ، وأبو عبيد .

وروى عن ابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، والحسن بن صالح ، وأبى صالح ، وأبى يوسف : لا يجوز لها ذلك بغير إذن الولى ، فإن فعلت كان موقوفاً على إجازه .

وقال أبو حنيفة : لها أن تزوج نفسها وغيرها وتوكل فى النكاح » . آ . هـ .

وجاء عن مالك رحمه الله عدة روايات :

رواية تقول : إن الولى شرط لا يصح النكاح إلا به .

ورواية تقول : إنه شرط فى الشريعة دون الوضعية .

ورواية تقول : إنه سنة وليس بشرط صحة ^(٢) .

(١) ج ٦ ص ٤٤٩ .

(٢) راجع « بنىة المجهد » لابن رشد ج ٢ ص ٨ .

وقد احتج كل من الفريقين على ما ذهب إليه ، بأدلة من القرآن والسنة .
 فاحتج الحنابلة والشافعية وكثير من فقهاء المالكية على وجوب اشتراط الولي في صحة العقد بقوله تعالى : ﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ﴾ (١) .
 فقال : إن الخطاب في الآية للأولياء ، فلو لم يكن لهم حق في العقد والمنع ما خوطبوا بهذا ، وكان للمرأة الحق أن تعود لزوجها الذي طلقها ورغب في نكاحها بعد انقضاء عدتها ، من غير رجوع إلى وليها .

وقد نزلت هذه الآية في معقل بن يسار ، فقد زوج أخته لابن عم له ، فطلقها ثم جاء يخطبها بعد أن انقضت عدتها ، فرضيت به ، ولكن أخاها معقلاً أبى عليه .
 واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ﴾ (٢) .
 قالوا : وهذا خطاب للأولياء أيضاً ، يقوى الدليل السابق .

واحتجوا كذلك بما رواه الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل - ثلاث مرات - وإن دخل بها فالمرء لها بما أصاب منها ، فإن اشتجروا ، فالسلطان (٣) ولي من لا ولي له » .
 (أخرجه الترمذي وحسنه)

وأما ما احتج به من لم يشترط الولاية في صحة العقد :
 فقلوه تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليهن فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ﴾ (٤) .

فقلوه تعالى : ﴿ فلا جناح عليهن فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ﴾ يبيح لهن تزويج أنفسهن بلا ولي .
 وقد أضاف الله سبحانه فعل النكاح إليهن في غير ما موضع ، كقلوه تعالى : ﴿ حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٢١ .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٣٢ .

(٣) السلطان هو الحاكم أو ما ينوب عنه كالقاضي .

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٣٤ .

وقد احتجوا كذلك بحديث ابن عباس المتفق على صحته ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر فى نفسها وإذنها صماتها » .

هذا ما احتج به الفريقان من الكتاب والسنة .

وقد ناقش ابن رشد أدلة الفريقين مناقشة علمية فى « بداية المجتهد » (١) فليرجع إليه من شاء .

والذى أميل إليه أن المرأة لا يجوز لها أن تزوج نفسها إلا بإذن وليها ، لما تقدم من الأدلة ؛ ولأن فى تزويجها لنفسها بغير إذن وليها تعدياً على حقوق الأولياء ، الذين يقومون بحمايتها ، والحرص على مصالحها ، وربما تزوج نفسها من غير كفه ، أو من فاسق يهتك حرمتها وحرمة أوليائها .

كما أن فى تزويجها لنفسها ، تهمة لها ، ووقاحة منها .

وكثيراً ما يئوه هذا الزواج بالفشل ، والواقع خير شاهد على ذلك ، فكمن من فتاة ألقت بنفسها فى أحضان من لا يخاف الله ، ولا يرحمها ، فأخرجت نفسها وأسرتها ووقعت فى مأرق لم تستطع التخلص منها .

• شرط الولي :

اتفق الفقهاء على أنه يشترط فى الولي الذى يصح أن يتولى عقد زواج المرأة : أن يكون مسلماً ذكراً ، بالغاً ، فلا يتولى العقد كافر ولا امرأة ولا صبي .

واختلفوا فى الفاسق ، فقال قوم : يجوز أن يتولى العقد من له حق الولاية عليها كالأب ، والابن ، والأخ ، وهو قول مالك وأبى حنيفة .

وقال قوم : لا يجوز ولايته إلا إذا زوجها لكفه ورضيت به .

وقال قوم : ليس للفاسق ولاية ، وهو الراجح من مذهب الشافعية

واستدل الأولون بعموم قوله تعالى : ﴿ وأنكحوا الأيامى منكم ﴾ (٢) .

إذ جعل الأمر فى الآية عاماً لجميع الأولياء صالحهم وفاسقهم .

(١) ج ٢ ص ٨ .

(٢) سورة النور : الآية ٣٢ .

واستدل الآخرون بما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : « لا نكاح إلا بولي
مرشد ، وشاهدى عدل » .

وقالوا : إن الفاسق لا يؤمن على دينه ، فكيف يؤمن على المرأة ؟ ، وربما
يضعها في أحضان فاسق مثله ، وربما يزوجها من غير كفء ، وقالوا : إن الآية التي
احتج بها الأولون ، ليس العموم فيها بشامل للفاسق ، ومن في حكمه كالمناق
والكافر ، بل العموم مخصوص بالصالحين الذين يؤمنون على دينهم وأعراضهم .

• من له حق الولاية :

إذا قلنا إن الولي شرط في صحة عقد النكاح ، فمن هو الأولي بالتقديم ؟
أقول : يكون أحق بولاية المرأة الأقرب إليها من جهة العصبية ، فالأب أولى
من الجد ، والجد أولى من الأخوة ، والأخوة الأشقاء أولى من الأخوة للأب ،
والأخوة للأب أولى من الأعمام ، وقيل إن الأخوة للأم أولى من الأعمام .

واختلفوا في الابن ، هل له حق الولاية على أمه أو لا ؟

فقال الشافعي : ليس له حق الولاية ؛ لأنه لا ينسب إليها ، وإنما ينسب الولد
لأبيه ، وقال آخرون : بل له حق الولاية على أمه . بل إن بعضهم قدمه على
الأب .

والخلاف في ذلك كله مبسوط في محله من الكتب المطولة ، ونحن إنما نذكر
في كتابنا هذا ما تكون الحاجة إليه ملحة ، بالنسبة للمقتصد في فهم الأحكام ، ومن
أراد التوسع فعليه بتلك الكتب المطولة .

• الركن الرابع : الإشهاد :

يرى جمهور الفقهاء على اختلاف مذاهبهم : أن الإشهاد ركن أو شرط من
شروط صحة النكاح ، لا ينعقد بدونه ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ وأشهدوا ذوي عدل
منكم ﴾ (١) .

ولقوله عليه السلام : « البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بيعة » (٢) .

(رواه الترمذي عن ابن عباس)

(١) سورة الطلاق : الآية ٢ .

(٢) المراد بالحديث أن الزانيات هن اللاتي يزوجن أنفسهن بغير إشهاد .

ولقوله عليه السلام : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » .

(رواه الدارقطني عن عائشة)

وعن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة . فقال : « هذا نكاح السر ولا أجيزه ، ولو كنت تقدمت فيه لرجعت » .

(رواه مالك في الموطأ)

قال الترمذي : « والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم ، قالوا : « لا نكاح إلا بشهود » ، لم يختلف في ذلك من مضى منهم إلا قوم من المتأخرين من أهل العلم .

وإنما اختلف أهل العلم في هذا إذا شهد واحد بعد واحد ، فقال أكثر أهل العلم من الكوفة وغيرهم : لا يجوز النكاح حتى يشهد الشاهدان معاً عند عقدة النكاح .

وقد روى بعض أهل المدينة : إذا شهد واحد بعد واحد فإنه جائز إذا أعلنوا ذلك ، وهو قول مالك بن أنس وغيره .

وقال بعض أهل العلم : يجوز شهادة رجل وامرأتين في النكاح ، وهو قول أحمد وإسحاق . انتهى كلام الترمذي (١) .

• ما يشترط في الشاهدين :

يشترط في الشاهدين ما يأتي :

١ - الإسلام : فلا تقبل شهادة الكافر في عقد النكاح ، وقيل تقبل شهادته في زواج المسلم بالكتابية عند الضرورة ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . والكتابية هي اليهودية والمسيحية .

٢ - العقل : فلا تقبل شهادة المجنون ، ولا الأبله الذي لا يحسن التصرف ، ولا يعرف مواقع الكلام .

٣ - البلوغ : فلا تجوز شهادة الصبي ؛ لأنه ليس من أهل التكليف .

٤ - وجود حاسة السمع : فلا تقبل شهادة الأصم ؛ لأنه لا يسمع صيغة الإيجاب والقبول .

(١) « نيل الأوطار » للشوكاني ج ٦ ص ١٤٤ .

٥ - حضور الشاهدين أثناء العقد وسماعهما صيغة العقد مع فهمهما أن المقصود بها عقد الزواج صراحة .

٦ - أن يكونا من الرجال ، لا من النساء .

لما رواه أبو عبيد عن الزهري أنه قال : « قضت السنة عن رسول الله : أن لا يجوز شهادة النساء في الخلود ، ولا في النكاح ، ولا في الطلاق » .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى جواز شهادة رجل وامرأتين كسائر العقود المالية ، ولعموم قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ (١) .

والأصح عدم جواز شهادة النساء في عقد النكاح لأنه ليس من العقود المالية ، وهو عقد يحضره الرجال في الغالب ولا يحضره النساء .

٧ - واشترط الشافعية وبعض الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، عدالة الشاهدين لقوله ﷺ في الحديث المتقدم : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » .

وذهب الأحناف إلى عدم اشتراط العدالة ، وقالوا : يجوز شهادة الفاسق كما تجوز ولايته في العقد .

والأصح اشتراط العدالة ؛ لأن شهادة الفاسق غير معتبرة في كثير من الأحوال ، وقد صرح القرآن باشتراطها في مواضع كثيرة منها قوله جل شأنه : ﴿ وأشهدوا ذوي عدل منكم ﴾ (٢) .

ولأن شهادة الفاسق لا تعتبر بينة قائمة بذاتها لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ (٣) .

● الركن الخامس : المهر :

حكمه :

قد شرع الله سبحانه للمرأة على زوجها حقاً معلوماً في نظير استمتاعه بها ، يدفعه لها قبل عقده عليها ، أو بعده ، أو يدفع لها بعضه ، ويؤخر بعضه ، وهذا الحق واجب بإجماع الأمة ، لقوله تعالى : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾ (٤) .

• (٢) سورة الطلاق : الآية ٢

• (٤) سورة النساء : الآية ٤

• (١) سورة البقرة : الآية ٢٨٣

• (٣) سورة الحجرات : الآية ٦

و « النحلة » بكسر النون وضمها : العطية ، تقول : نحلت فلاناً شيئاً ، تعنى : أعطيته ، فالصداق عطية من الله تعالى للمرأة ، وقيل : نحلة أى طيبة بها نفوسكم من غير تنازع ، وقيل : فريضة واجبة ، وقيل : فريضة مقدرة ، وكلها معان متقاربة .

والصدقات : جمع صدقة - بضم الدال وإسكانها - والمراد الصداق المعروف بالمهر .

والمعنى : أعطوا أيها الرجال النساء مهورهن ، عطية خالصة من المهر والأذى ، طيبة بها نفوسكم ؛ بوصفها مفروضة عليكم .

وقد شرع الله للمرأة على من عقد عليها شيئاً من المال يتفقان عليه وجعله حقاً واجباً عليه يدفعه إليها تطبيقاً لنفسها ، ولتكون أكثر رضى بقوامته عليها ، ولتشعر بحرية التملك والتصرف فيما تملك .

لهذا جعل المهر حقاً لها ليس لوليها شيء فيه ، ولا حق له فى قبضه والتصرف فيه إلا برضاها .

قال تعالى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ (١) .

• قدر المهر :

لم يجعل الإسلام حداً لأقل المهر ولا حداً لأكثره ، بل وكل ذلك للعرف الشائع بين الناس ؛ إذ الناس يختلفون فى الغنى والفقر ، ويتفاوتون فى السعة والضيق ولكل جهة عاداتها وتقاليدها ، فكل يبذل لامرأته من ماله على قدر وسعه وطاقته .

والنصوص الشرعية جعلت المهر من كل شيء له قدر وقيمة ، فليس من الضرورى أن يكون مالا ، بل يجوز أن يكون منفعة من المنافع الدينية أو الدنيوية ، فيجوز أن يكون تعليمياً لآيات من كتاب الله عز وجل وغير ذلك من المنافع ذات القيمة إذا تراضى عليه المتعاقدان .

١ - فبن عمر بن ربيعة : « أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله ﷺ : « أرضيت عن نفسك ومالك بنعلين ؟ » . فقالت : نعم ، فأجازها » .
(رواه أحمد وابن ماجه ، والترمذى ، وصححه)

(١) سورة النساء : الآية ٤ .

٢ - وعن سهل بن سعد : « أن النبي ﷺ جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله إنى وهبت نفسى لك ، فقامت قياماً طويلاً ، فقام رجل ، فقال : يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله ﷺ : هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ فقال : ما عندي إلا إزارى هذا ، فقال النبي ﷺ : إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئاً ، فقال : ما أجد شيئاً ، فقال : التمس ولو خائفاً من حديد . فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال له النبي ﷺ : هل معك من القرآن شيء ؟ . قال : نعم ، سورة كذا ، وسورة كذا ، لسور يسميها ، فقال النبي ﷺ : قد زوجتكها بما معك من القرآن » . (رواه البخارى ومسلم)

٣ - وعن أنس : « أن أبا طلحة خطب أم سليم ، فقالت : والله ما مثلك يرد ولكنك كافر وأنا مسلمة ، ولا يحل لى أن أتزوجك ، فإن تسلم فذلك مهرى ، ولا أسألك غيره . فكان ذلك مهرها » .

فدلت هذه الأحاديث على جواز جعل المهر شيئاً قليلاً ، وعلى جواز جعل المنفعة مهرًا ، وإن تعلم القرآن من المنفعة .

وقد قدر الأحناف أقل المهر بربع دينار أو عشرة دراهم - يعنى من الفضة - والدرهم من الفضة يساوى ٣١٢ جراماً .

وقدره المالكية بثلاثة دراهم . . وهذا التقدير لا يستند إلى دليل يعود عليه ، ولا حجة يعتد بها .

قال الحافظ فى الفتح : قد وردت أحاديث فى أقل الصداق لا يثبت منها شيء .

أما من حيث الكثرة - فإنه لا حد لأكثره كما قلنا .

فقد جاء أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى وهو على المنبر أن يزداد فى الصداق على أربعمائة درهم ، ثم نزل فاعترضته امرأة من قريش ، فقالت : أما سمعت الله يقول : ﴿ وآتيتهم إحداهن قنطاراً ﴾ ! فقال : اللهم عفواً ، كل الناس أسفه من عمر ، ثم رجع ، فركب المنبر ، فقال : « إنى كنت قد نهيتكم أن تزيدوا فى صداقاتهن على أربعمائة درهم ، فمن شاء أن يعطى من ماله ما أحب » .

(رواه معيد بن منصور ، وأبو يعلى بسند جيد)

• كراهة المغالاة فى المهور :

إن كان الشرع الحكيم لم يضع حداً لأقل المهر ولا لأكثره فإنه يكره المغالاة فيها

لما فى ذلك من الإحراج والتعسير ، فالمغلاة فى المهور تجعل الشباب ينصرفون عن الزواج فينشأ عن ذلك من الفساد الخلقي والاجتماعي ما لا يخفى .

وقد يضطر الزوج إلى الاستدانة ، وقد يندفع إلى كسب المال بطرق غير مشروعة إلى آخر ما نراه الآن ونسمع به فى المجتمع الذى نعيش فيه ، وقد أخبر النبى ﷺ أنه من قل صداقها عظمت بركتها وكثر خيرها .

فعن عائشة ؓ : أن النبى ﷺ قال : « إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة » . (رواه أحمد)

وقال : « بين المرأة : خفة مهرها ، ويسر نكاحها ، وحسن خلقها ، وشؤمها : غلاء مهرها ، وعسر نكاحها ، وسوء خلقها » .

وكثير من الناس جهل هذه التعاليم ، وحاد عنها ، وسلك مسالك الجاهلية فى التغالى فى المهور جرياً وراء المظاهر الكاذبة ، ورفض أن يزوج ابنته لأى رجل مهما كانت مكانته العلمية والاجتماعية والدينية إلا إذا دفع مهرأ كبيرأ غير مبال بحاله من اليسر والعسر ، وغير مقدر لظروفه المعيشية وكان المرأة سلعة تباع وتشترى .

وقد أدى ذلك إلى كثرة الشكوى ، وعانى الناس من أزمة الزواج التى أضرت بالرجال والنساء على السواء ، ونتج عنها كثير من الشرور والمفاسد ، وكسدت سوق الزواج وأصبح الحلال أصعب مثلاً من الحرام .

• تعجيل المهر وتأجيله :

يستحب للرجل أن يسمى للمرأة مهرها قبل العقد عليها حتى لا ينشأ بينهما الخلاف على تسميته فيما بعد .

ويجوز له ان يؤخره كله أو يؤخر بعضه إن رضيت بذلك ، ولكن يضرب للسداد أجلاً ، فيقول لها مثلاً : أدفعه لك بعد الدخول مباشرة ، أو بعد الدخول بشهر أو سنة .

فإن لم يحدد للسداد أجلاً ورضيت بذلك كان ديناً فى ذمته يجب عليه أن يدفعه لها متى كان موسراً .

فإن مات أخذته من ماله قبل تقسيمه .

وإن ماتت هى كان لورثتها الحق فى مطالبة الزوج به . فهو دين لا يسقط إلا بالوفاء أو بالعفو عنه من قبل الزوجة .

ويستحسن أن يعجل بدفعه قبل العقد إن كان مستطيعاً ، أو يدفع بعضه لتمكن
الزوجة من قضاء بعض مستلزمات الزواج .

فالمرء يجوز تعجيله وتأجيله أو تعجيل بعضه وتأجيل بعضه على حسب عادات
الناس وأعرافهم .

وإنما قلنا يستحب تعجيل بعضه لما روى أبو داود والنسائي والحاكم عن ابن
عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ منع علياً أن يدخل بقاطمة حتى يعطيها شيئاً .
فقال : ما عندى شيء . فقال : « وأين درعك الحظمية ؟ » ، فأعطاه إيها .

وهذا الحديث المتقدم لا يدل على وجوب ذلك وإنما يدل على استحبابه فحسب
بدليل ما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت : « أمرنى رسول الله ﷺ أن أدخل
امراً على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً » .

ولكن هل يجوز للمرأة أن تمتنع عن الدخول على زوجها إذا لم يدفع لها
مهرها ؟ .

قال ابن حزم : لا يجوز لها ذلك ، بل يجب عليها أن تستجيب له متى دعاها
للدخول عليه ، ثم يقضى لها شرعاً بما سماه لها من مهر ، فالدخول من حقه
ومطلبتها بمهرها من حقه ، فيقضى لكل ذى حق بحقه .

والأصح فى هذه المسألة ما قاله أبو حنيفة وأصحابه وجمهور كبير من الفقهاء
على اختلاف مذاهبهم من أن لها الحق فى الامتناع عن الدخول عليه إن سمى لها
مهرأ ووعدها بتعجيله أو بتعجيل بعضه .

أما إن رضيت بتأجيله عند العقد فليس لها أن تمتنع عن الدخول إن دعاها إليه
والله أعلم .

• متى يجب المهر المسمى كله ؟ :

١ - يجب للمرأة المهر كله بالدخول عليها .

ويتحقق الدخول عند أبى حنيفة وأصحابه بالخلوة وارتخاء الستور ، وتكوين
الزوج من جماعها فى مأمن من رؤية أحد ، ولم يكن بأحد منهما مانع شرعى ، مثل
أن يكون أحدهما صائماً صيام فرض عليه ، أو تكون حائضاً . أو مانع حسى ، مثل
مرض أحدهما مرضاً لا يستطيع معه الدخول الحقيقى ، أو مانع طبيعى بأن يكون
معهما ثالث .

وبهذا القول أفتى جمهور الحنابلة .

واستدلوا على ذلك بما رواه الإمام أحمد والأثرم بإسنادهما عن زرارة بن أوفى قال : « قضى الخلفاء الراشدون المهديون أن من أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب المهر ووجبت العدة » .

وحكى ابن قدامة الإجماع على ذلك (١) .

ويرى المالكية والشافعية : أنه لا يجب لها المهر كله إلا بالجماع ، ولا يجب بالخلوة الصحيحة إلا نصف المهر ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة ، فنصف ما فرضتم ﴾ (٢) .

أى أن نصف ما فرض من المهر يجب إذا وقع الطلاق قبل المسيس الذى هو الدخول الحقيقى . . وفى حالة الخلوة لم يقع مسيس ، فلا يجب المهر كله .

روى سعيد بن منصور عن ابن عباس أنه كان يقول فى رجل دخلت عليه امرأته ، ثم طلقها ، فزعم أنه لم يمسه : « عليه نصف الصداق » .

وروى عبد الرزاق عنه قال : « لا يجب الصداق وافيأ حتى يجامعها » .

وقد استدلت المالكية والشافعية كذلك بقول الله تعالى : ﴿ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً . أناخذونه بهتناً وإثمأ مبيئاً وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ﴾ (٣) . فقالوا : الإفضاء معناه الجماع .

وأجاب الحنفية والحنابلة عما استدلت به المالكية والشافعية بأن المس والإفضاء ليس معناه الجماع على الحقيقة .

قال ابن قدامة فى المغنى (٤) : وأما قوله تعالى : ﴿ من قبل أن تمسوهن ﴾ فيحتمل أنه كنى بالسبب عن السبب الذى هو الخلوة . . . وأما قوله : ﴿ وقد أفضى بعضكم إلى بعض ﴾ فقد حكى عن الفراء أنه قال : الإفضاء الخلوة دخل بها أم لم يدخل .

(١) راجع المغنى ج ٦ ص ٧٢٤ . (٢) سورة البقرة : الآية ٢٣٧ .

(٣) سورة النساء : الآيات ٢٠ - ٢١ .

(٤) ج ٦ ص ٧٢٣ ، ص ٧٢٥ .

وهذا صحيح فإن الإفشاء ، مأخوذ من الفشاء - وهو الخالى - كأنه قال :
وقد خلا بعضكم إلى بعض . ١٠ هـ .

٢ - ويجب لها المهر كله أيضاً إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول ، وهو
المجتمع عليه .

٣ - قال ابن قدامة فى المغنى ^(١) : فإن استمتع بمباشرة فيما دون الفرج من غير
خلوة كالقبلة ونحوها - فالمنصوص عن أحمد أنه يكمل به الصداق ، فإنه قال : إذا
أخذها فمسها وقبض عليها من غير أن يخلو بها لها الصداق كاملاً إذا نال منها شيئاً لا
يحل لغيره .

وقال فى رواية مهنّا : إذا تزوج امرأة ونظر إليها وهى عريانة تغتسل أوجب
عليه المهر . ورواه عن إبراهيم : إذا اطلع منها على ما يحرم على غيره فعليه المهر
لأنه نوع استمتاع فهو كالقبلة . ١٠ هـ .

وخالف فى ذلك المالكية والشافعية ، فقالوا : لا يجب لها المهر كاملاً بما ذكر
ولكن يجب لها المهر كاملاً بالجماع .

وقال الأحناف : لا يجب المهر لها كاملاً إلا بالخلوة الصحيحة كما قدمنا .

وجمهور الحنابلة يرون ما يراه الأحناف ولا يرون فى القبلة والنظر إليها وهى
عارية موجباً لكمال المهر . والله أعلم .

• من يثبت لها مهر المثل :

إذا دخل الرجل بامرأته ولم يكن قد سمى لها مهرأ ثبت لها مهر المثل ، أى مهر
مثلها فى المال والجمال ، والنسب والقرباة ، والثقافة ، وكل ما من شأنه أن يختلف
عليه قدر المهر .

وكذلك لو مات عنها قبل الدخول بها يكون لها مهر مثلها ، ويكون لها الميراث
أيضاً .

فمن علقمة قال : « أتى عبد الله - يعنى ابن مسعود - فى امرأة تزوجها
رجل ، ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخل بها ، قال : فاختلفوا

إليه ، فقال : أرى لها مثل مهر نساءها ولها الميراث وعليها العدة ^(١) ، فشهد معقل بن سنان الأشجعي : أن النبي ﷺ قضى فى بروع ابنة واشق بمثل ما قضى .

(رواه الترمذى وصححه)

ومثله ما رواه أبو داود عن عبد الله بن مسعود : أنه قال فى مثل هذه المسألة : « أقول فيها برأى - فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمنى - أرى لها صداق امرأة من نساءها : لا وكس ^(٢) ولا شطط ^(٣) ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، فقام معقل ابن يسار ، فقال : أشهد لقضيت فيها بقضاء رسول الله ﷺ فى بروع بنت واشق » .
وهذه المسألة قد اتفق عليها جمهور الفقهاء ولم يخالف فيها إلا القليل .

• التفويض فى تسمية المهر :

يجوز للمرأة أو وليها أن يفوض الزوج فى تقدير المهر اعتماداً على خبرته وحسن تقديره للأمور .

ويجوز للزوج أيضاً أن يفوض المرأة أو يفوض وليها فى تقدير مهرها ، وهذا ما يسمى فى عرف الفقهاء بنكاح التفويض .

ودليل الجواز قوله تعالى : ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ﴾ ^(٤) .

ومن المعلوم أنه لا طلاق إلا بعد نكاح .

ومعنى الآية : لا حرج ولا إثم عليكم إن طلقتم النساء قبل الدخول بهن وقبل أن تسموا لهن مهراً .

• حكم من اشترط ألا يدفع مهراً :

وقد اختلف الفقهاء فىمن عقد على امرأة واشترط ألا يكون لها مهر ، فقال المالكية وكثير من الفقهاء : لا يصح هذا النكاح ؛ لأن المهر من أركان العقد أو شرط من شروط صحته كما قلنا .

وما اشترطه عليها باطل لقوله ﷺ فى الحديث الصحيح : « كل شرط ليس فى كتاب الله عز وجل - فهو باطل » .
(رواه البخارى وغيره)

(١) يعنى عدة الوفاة وهى أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليهن .

(٢) لا وكس : لا نقص عن مهر نساءها .

(٣) لا شطط : أى لا زيادة .

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٣٦ .

وذهب الأحناف إلى القول بالجواز ؛ إذ المهر ليس ركناً ولا شرطاً في عقد الزواج عندهم ، ولكنه واجب مستقل بذاته يثبت للمرأة بالدخول عليها .

• متى يجب للمرأة نصف الصداق :

يجب للمرأة على زوجها نصف الصداق الذي سماه لها إن طلقها قبل الدخول عليها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تَمْسُوهُنَّ وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفو أقرب للتقوى ولا تَسْأُوا الفضل بَيْنَكُم إن الله بما تعملون بصير ﴾ (١) .

ويستحب بمقتضى قوله تعالى : ﴿ إلا أن يعفون ﴾ إلى آخر الآية أن يسارع كل من الزوجين إلى إسقاط حقه إرضاءً لصاحبه ، وإبقاء على الأخوة الدينية والروابط الاجتماعية . والأولى بالعفو من كان الصدود والإعراض من جهته .

فإن كانت المرأة هي التي طلبت الطلاق أو أدى سوء تصرفها إليه كان من المستحب لها شرعاً أن تتنازل عن حقها .

وإن كان الصدود والإعراض من جهته هو كان من المستحب له شرعاً أن يتنازل لها عن المهر كله متعة لها ، وتعويضاً لها عما لحقها من ضرر من جراء حبسها على نفسه مدة الزمان .

• وجوب المتعة :

اتفق الفقهاء على أن المرأة إن طلقت قبل الدخول ولم يكن قد سمي لها مهرأ لا يجب لها على من طلقها سوى المتعة .

وهي تختلف باختلاف حاله من العسر واليسر .

قال تعالى : ﴿ لا جناحَ عليكم إن طلقتم النساء ما لم تَمْسُوهُنَّ (٢) أو تفرضوا لهن فريضة (٣) ومتعوهن (٤) على المِوسِعِ (٥) قَلَرُهُ وعلى المَقْتَرِ (٦) قَدَرُهُ متاعاً بالمعروف (٧) حقاً على المحسنين ﴾ (٨) .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٣٧ .

(٢) المس كناية عن الجماع أو الخلوة الصحيحة ، كما يرى الأحناف ومن نحا نحوه .

(٣) فريضة أى مهر محدد .

(٤) متعوهن : أعطوهن شيئاً من المتعة المادية من المال وغيره .

(٥) الموسع : الموسر .

(٦) المقتتر : قليل المال .

(٧) المعروف : ما يتعارف عليه الناس بينهم .

(٨) سورة البقرة : الآية ٢٣٦ .

• سقوط المهر :

يسقط المهر عن الزوج في حالات كثيرة نذكر أهمها :

- ١ - إذا فرق بين الرجل والمرأة قبل الدخول بسبب صادر من جهتها أو من جهته كأن يرتد أحدهما عن الإسلام .
- ٢ - إذا طلبت هي فسخ العقد بسبب إعساره أو عيب ظهر لها فيه ، أو كان الفسخ من جهته هو بسبب عيب ظهر له فيها .
- ٣ - ويسقط المهر كذلك إذا أبرأته قبل الدخول بها - أو بعده - أو وهبته له ؛ فهو حق خالص لها يجوز لها إسقاطه بلا منازع .

• التنازل عن المهر :

يجوز للرجل أن يأخذ من مهر امرأته ما وهبته له عن طيب نفس منها ، ولو وهبته له كله .

قال تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيَّتًا ﴾ (١) .

• الزيادة على المهر بعد العقد :

قال أبو حنيفة : إن زاد الزوج في مهر زوجته ثبتت لها هذه الزيادة إن دخل بها أو مات عنها قبل الدخول أو بعده .

فإن طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف المهر الذي قدره لها أثناء العقد وليس لها ما زاد بعد العقد .

وقال الشافعي : الزيادة على المهر بعد العقد تعتبر هبة ، فإن قبضتها فهي لها ، وإن لم تقبضها فلا حق لها فيها .

وقال مالك : تثبت لها الزيادة إن دخل بها ، فإن طلقها قبل الدخول ثبتت لها نصف المهر ونصف الزيادة . فقد جعل الزيادة على المهر بعد العقد ملحقة به ومدرجة فيه . وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد .

وقال أحمد : حكم الزيادة حكم الأصل ، فإن دخل بها كان لها المهر الذي سماه والزيادة التي أضافها عليه ، وإن طلقها قبل الدخول كان لها نصف المهر مع نصف الزيادة . وإن مات عنها كان لها المهر كله مع الزيادة ، فهو يخالف الإمام مالك في حالة الموت فقط .

(١) سورة النساء : الآية ٤ .

• مهر السر ومهر العلانية :

إن اتفق الزوجان سرّاً على مهر ثم كتبا فى العقد مهرّاً آخر أقل من الذى اتفقا عليه سرّاً أو أكثر ، ثم وقع بينهما خلاف فبأى المهرين يحكم القاضى للزوجة على زوجها ؟

قال أبو يوسف من فقهاء الحنفية : يحكم بما اتفقا عليه سرّاً لأنه يمثل الإرادة الحقيقية للعاقدين .

وقيل : يحكم القاضى بمهر العلانية الذى سجل فى العقد وشهد عليه الشاهدان لأن الحكم يتبع الظاهر ، أما ما كان سرّاً فعلمه إلى الله .

وهو مذهب أبى حنيفة ، ومحمد ، وظاهر قول أحمد فى رواية الأثرم ، وقول الشعبى وابن أبى ليلى وأبى عبيد .

* *

الجهاز

الجهاز هو الأثاث الذى تعده الزوجة أو يعده الزوج لبيت الزوجية أو يعده أبواهما احتفاءً بالزواج ورغبة فى إدخال السرور والبهجة على الزوجين .

وهى عادة قديمة وعرف متبع فى كثير من البلدان .

بل هو من الأمور التى يقرها الشرع ويباركها .

فقد جهز النبى ﷺ ابنته فاطمة عليها السلام فى خميل ^(١) وقربة ، ووسادة حشوها إذخر ^(٢) كما روى النسائى عن على رضي الله عنه .

والمرأة ليست مسئولة عن تجهيز بيت الزوجية ، وإنما المسئول عن ذلك الرجل وحده .

ولكن إذا جرى العرف بأن المرأة هى التى تجهز بيتها من مالها الخاص أو من المهر الذى تقبضه من الزوج ، أو جرى العرف باشتراك الزوجين فى التجهيز كان ذلك فى مقام الشرط ينبغى الأخذ به ، والعرف محكم كما يقول الفقهاء .

وقد جرى العرف فى أكثر المدن المصرية أن المرأة تقبض من زوجها المهر كله أو

(١) الخميل : القטיפنة ، وهى كل ثوب له وير من أى شيء .

(٢) هو نبت طيب الرائحة تحشى به الوسائد .

بعضه وتقوم بتجهيز بيت الزوجية من هذا المهر ، وقد تضيف إليه من مالها الخاص أو يقوم أهلها بمعونتها في ذلك .

وقد أخذ القانون بهذا العرف السائد فجاء في المادة رقم ٦٦ منه : « أن الزوجة تلتزم بتجهيز نفسها بما يتناسب وما تعجل من مهر قبل الدخول ، ما لم يتفق على غير ذلك ، فإذا لم يعجل شئ من المهر فلا تلتزم بالجهاز إلا بمقتضى الاتفاق أو العرف » (١) .

• كراهة المغالاة في الجهاز :

كما تكره المغالاة في المهر تكره المغالاة في تجهيز بيت الزوجية ، فلا ينبغي أن يطلب الزوج من أهل الزوجة شيئاً يشق عليهم الإتيان به أو يكلفهم من أمرهم عسراً .

ولا ينبغي لأهل الزوجة أن يكلفوا الزوج ما ليس في طاقته حتى لا يضطر إلى الاستدانة أو تأخير الدخول أو الإعراض عن الزواج .

وخير الأمور الوسط ، والإسراف في كل شئ محظور شرعاً ، قال تعالى : ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ﴾ (٢) وقال جل شأنه في صفات عباده المقربين : ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ﴾ (٣) .

وقال تعالى : ﴿ ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ (٤) .

وقال سبحانه : ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسراً ﴾ (٥) .

* *

(١) « أحكام الأحوال الشخصية » للدكتور يوسف موسى ص ٣١٤ .

(٢) سورة الإسراء : الآية ٢٩ . (٣) سورة الفرقان : الآية ٦٨ .

(٤) سورة الاعراف : الآية ٣١ . (٥) سورة الطلاق : الآية ٧ .

حكم إذن البكر والثيب في الزواج

قلنا فيما سبق : إن تراخي العاقلين ركن من أركان الزواج ، فلا يصح العقد إذا كانتا مكرهين أو كان أحدهما مكرهاً .

وإذا كان ولي المرأة هو الثقي سيتولى تزويجها بنفسه فلا بد أن يخبرها فيمن يريد أن يكون لها زوجاً .

فإن رضيت به أمضى العقد ، وإن لم ترض به عدل عن تزويجها منه واختار لها آخر .

وهذا الحكم يجري في البكر والثيب على الأصح من أقوال الفقهاء .

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قلنا : قال رسول الله ﷺ : « الثيب (١) أحق بنفسها من وليها » والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها (٢) .

(رواه الجماعة إلا البخاري)

وفي رواية لأحمد ومسلم وأبي داود والنسائي : « والبكر يستأمرها أبوها » .

وفي رواية لأحمد والنسائي : « والبكر تستأذن في نفسها » .

وفي رواية لأبي داود والنسائي : « ليس للولي مع الثيب أمر ، واليتيمة تستأمر » وصمتهما إقرارها » .

وعن خنساء بنت خدام الأمصلي : « أت أياها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت رسول الله ﷺ فرد نكاحها » . (أخرجه الجماعة إلا مسلماً)

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن جارية بكراً أنت رسول الله ﷺ فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فقبره النبي ﷺ » .

(رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه)

وعن أبي موسى : أن النبي ﷺ قال : « تستأمر اليتيمة في نفسها ، فإن سكنت فقد أذنت ، وإن أبى لم تكره » . (رواه أحمد)

وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : « جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ فقالت : إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته (٣) » .

(١) هي التي تزوجت ثم طلقت بعد الدخول .

(٢) سكوتها . (٣) أي ليزداد بزواجي رفعة بين الناس .

قال : فجعل الأمر إليها؛ فقالت: قد أجزت ما صنع أبي، ولكنني أردت أن أعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر من شيء» (رواه ابن ماجه، ورجاله رجال الصحيح) قال الشوكاني في « نيل الأوطار » (١) : « ظاهر أحاديث الباب (٢) أن البكر البالغة إذا زوجت بغير إذنها لم يصح العقد ، وإليه ذهب الأوزاعي والثوري والعترة (٣) والحنفية ، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم .

وذهب مالك والشافعي والليث وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق إلى أنه يجوز للآب أن يزوجه بغير استئذان ، ويرد عليهم ما في أحاديث الباب من قوله : « والبكر يستأمرها أبوها ... الخ » .

وقال ابن القيم بعد أن ذكر طرفاً من هذه الأحاديث : « وموجب هذا الحكم أنه لا تحبر البكر البالغ على النكاح . ولا تزوج إلا برضاها ، وهذا قول جمهور السلف ومذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات عنه ، وهو القول الذي ندين الله به ولا نعتقد سواه ، وهو الموافق لحكم رسول الله ﷺ وأمره ونهيه وقواعد شريعته ومصالح أمته .

أما موافقته لحكمه فإنه حكم بتخيير البكر الكارهة .

وأما موافقة هذا القول لأمره فإنه قال : « والبكر تستأذن » ، وهذا أمر مؤكد لأنه ورد بصيغة الخبر الدال على تحقق الخبر به وثبوته ولزومه ، والأصل في أوامره أن تكون للوجوب ما لم يقم إجماع على خلافه .

وأما موافقته لنهيهِ فلقوله ﷺ : « لا تنكح البكر حتى تستأذن » فأمر ونهى وحكم بالتخيير وهذا إثبات للحكم بأبلغ الطرق .

وأما موافقته لقواعد شرعه : فإن البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها في أقل شيء من ملكها إلا برضاها ولا يجبرها على إخراج السير منه بدون رضاها ، فكيف يجوز أن يرقها (٤) ويخرج بضعتها (٥) منها بغير رضاها إلى من يريد هـ ، وهي من أكره الناس فيه ، وهو من أبغض شيء إليها ، ومع هذا فينكحها إياه قهراً بغير رضاها إلى من يريد ويجعلها أسيرة عنده !!

(١) ج ٦ ص ٢٨٩ .

(٢) أي باب ما جاء في الإيجاب والاستئذان . . . (٣) هم شيعة أهل البيت .

(٤) يجعلها رقيقاً ، فالزواج رقي كما قالت عائشة رضي الله عنها . (٥) البضع - بالضم : الفرج .

قال النبي ﷺ : « اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم » أى أمرى :
 ومعلوم أن إخراج مالها كله بغير رضاها أسهل عليها من تزويجها بمن لا تختاره
 بغير رضاها . ولقد أبطل (١) من قال : إنها إذا عينت كفتاً تحبه وعين أبوها كفتاً
 فالعبرة بتعيينه ولو كان بغيضاً لها قبيح الحلقة .
 وأما موافقته لمصالح الأمة فلا يخفى مصلحة الثيب فى تزويجها بمن تختاره
 وترضاه ، وحصول مقاصد النكاح لها به ، وحصول ضد ذلك بمن تبغضه وتنفّر عنه .
 فلو لم تأت السنة الصريحة بهذا القول لكان القياس الصحيح وقواعد الشريعة
 لا تقتضى غيره . وبالله التوفيق .
 وناقش ابن القيم أدلة المخالفين وأبطلها (٢) .

ومما تقدم نعلم أنه يجب على ولى المرأة أن يستأذنها فى تزويجها ويعلم
 رضاها ؛ فإن الزواج معاشرة دائمة وشركة قائمة بين الرجل والمرأة . . . ولا يلوم
 الحب والوثام ولا يتم الود والانسجام بينهما إلا إذا رضيت به ورضى بها .
 ومن هنا منع الشرع إكراه المرأة - بكراً كانت أو ثيباً - على الزواج ، وإجبارها
 على من لا رغبة لها فيه ، وجعل العقد عليها قبل استئذنها غير صحيح ، ولها حق
 المطالبة بالفسخ إبطالاً لتصرفات الولى المستبد .
• زواج الصغيرة :

هذا . فإن كانت صغيرة دون البلوغ جاز لأبيها أو جدها أن يزوجه دون أن
 يستأذنها ؛ إذ لا رأى لها ، والآب والجد يريان حقها ويحافظان عليها .
 فقد ثبت فى الصحيحين أن أبا بكر رضي الله عنه زوج ابنته عائشة رضي الله عنها لرسول الله
ﷺ وهى صغيرة بنت ست سنين ، ودخل بها وهى بنت تسع سنين ، ولم يثبت
 أنه استأذنها فى ذلك ؛ إذ لم تكن فى سن يعتبر فيها إذنها .
 واستحب الشافعية وبعض الفقهاء ألا يزوجه الآب أو الجد حتى تبلغ ويستأذنها
 لتخير من تحبه وتميل إليه بطبعها ، وترضاه زوجاً لها تحمد عنده ما تبتغيه .
 وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز لغير الآب والجد من الأولياء أن يزوج

(١) أبطل : خطأ ووقع فى الباطل .

(٢) انظر زاد المعاد جـ ٤ ص ٢ المطبعة المصرية .

الصغيرة ؛ لأنه ليس كالأب والجد في رعاية مصلحتها ، فإن زوجها لم يصح خلافاً لأبي حنيفة وأصحابه ، فإنهم قالوا : يجوز لجميع الأولياء تزويج الصغيرة ولها الخيار إذا بلغت .

• زواج اليتيمة قبل البلوغ :

يجوز عند أكثر الفقهاء للولي أن يزوج اليتيمة قبل البلوغ إن رأى في ذلك مصلحة ، فإن بلغت خيرها في ذلك .

قال الله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُوْثِقْنَ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ (١) .

قالت عائشة رضي الله عنها : « هي اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في نكاحها ، ولا يقسط لها سنة صداقها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن سنة صداقهن » .

وفي السنن الأربعة عنه عليه السلام : « اليتيمة تستأمر في نفسها ، فإن صمتت فهو إذنها ، وإن أبت فلا جواز عليها » .

وقال الشافعي : لا يصح تزويج اليتيمة إلا بعد البلوغ ؛ لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « اليتيمة تستأمر » ، ولا استثمار إلا بعد البلوغ ، إذ لا فائدة من استثمار الصغيرة .

* *

الكفاءة بين الزوجين

الكفاءة معناها في اللغة : المساواة والمماثلة ، تقول : فلان كفاء فلان - تعنى مثله وشبيهه ومساو له .

والمقصود بها هنا أن يكون الزوج مساوياً لزوجته في الدين والنسب ، والمال والعلم والمركز الاجتماعي ، والسلامة من العيوب .

وما من شك في أنه إذا كانت منزلة الرجل أسمى من منزلة المرأة أو مساوية لها ، كان ذلك ادعى لنجاح الحياة الزوجية وأحفظ لها من الفشل والإخفاق .

والكفاءة في الزواج معتبرة شرعاً ، ولكن الفقهاء اختلفوا في جہتها ، وفي الأمور التي يجب أن تتوفر فيها .

(١) سورة النساء : الآية ١٢٧ .

فذهب المالكية إلى أن الكفاءة معتبرة شرعاً في الخلق والدين والاستقامة على أمر الله عز وجل ، بغض النظر عن الحسب والمال وغير ذلك من الأمور .
فيجوز للمرأة أن تتزوج من رجل أقل منها حسباً ونسباً ومالاً مادام على خلق فاضل واستقامة ظاهرة وصلاح ملموس .

وليس لأحد الأولياء الحق في الاعتراض على هذا الزواج ، بل يستحب له أن يقره ويباركه ، هذا بشرط أن تكون المرأة قد تزوجت بإذن ولي من أوليائها .
فإذا لم يكن الرجل على خلق ودين كان لأحد الأولياء الاعتراض على تزويجه وطلب فسخ العقد إن تم بغير رضاه .
وللبكر الحق في المطالبة بفسخ العقد إن تم بغير رضاها على غير كفاء لها في الخلق والدين .

قال ابن رشد في بداية المجتهد^(١) : « ولم يختلف المذهب - يعني المالكية - أن البكر إذا زوجها الأب من شارب الخمر - وبالجملة من فاسق - أن لها أن تمنع نفسها من النكاح ، وينظر الحاكم في ذلك فيفرق بينهما ، وكذلك إذا زوجها عن ماله حرام أو عن هو كثير الخلف بالطلاق .
واستند أصحاب هذا المذهب بما جاء في الكتاب والسنة .

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم ﴾^(٢) .
فهذه الآية تقرر صراحة أن الناس جميعاً متساوون في القيمة الإنسانية والحقوق العامة ، وأنه لا أحد أكرم من أحد إلا بالتقوى والعمل الصالح ، فكلما كان الإنسان أتقى كان أكرم عند الله وأعظم .

وقال تعالى : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾^(٣) .
وقال جل شأنه : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾^(٤) .
وأما ما استدلوا به من السنة فأحاديث كثيرة قد يكون في بعضها ضعف ولكن لكثرتها يقوى بعضها بعضاً .

منها ما رواه الترمذى بإسناد حسن عن أبي حاتم المزنى : أن رسول الله ﷺ

(٢) سورة الحجرات : الآية ١٣ .

(١) جـ ٢ ص ٨ .

(٣) سورة الحجرات : الآية ١٠ . (٤) سورة التوبة : الآية ٧١ .

قال : « إذا أناكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير . . . قالوا : يا رسول الله وإن كان فيه (١) ! ، قال : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه - ثلاث مرات - » .

وروى أبو داود عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « يا بني بياضة أنكحوا أبا هند ، وأنكحوا إليه » وكان حجاجاً .

وقد خطب رسول الله ﷺ زينب بنت جحش لزيد بن حارثة ، فامتنعت وامتنع أخوها عبد الله ، لنسبها في قريش ، وأنها كانت بنت عمه النبي ﷺ - أمها أميمة بنت عبد المطلب - وأن زيدا كان عبداً (٢) فنزل قول الله عز وجل : ﴿ وما كان للمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ﴾ (٣) .

فقال أخوها لرسول الله ﷺ : مرني إن شئت ، فزوجها من زيد .

وقد زوج أبو حذيفة سالماً من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة - وهو مولى لامرأة من الأنصار .

وقد تزوج بلال بن رباح بأخت عبد الرحمن بن عوف .

وزوج النبي ﷺ فاطمة بنت قيس من أسامة بن زيد وهو ليس كفتاً لها في النسب .

وسئل الإمام علي عليه السلام عن حكم زواج الأكفاء فقال : « الناس بعضهم أكفاء لبعض ، عربهم وعجمهم ، وقرشهم وهاشمهم ، إذا أسلموا وآمنوا » .
وقد رجح ابن القيم مذهب المالكية فقال في زاد المعاد (٤) :

فالذي يقتضيه حكمه ﷺ اعتبار الكفاءة في الدين أصلاً وكمالاً . فلا تزوج مسلمة بكافر ، ولا عفيفة بفاجر . ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفاءة أمراً وراء ذلك ، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث ، ولم يعتبر نسباً ، ولا صناعة ، ولا غنى ، ولا حرفة .

(١) أي وإن كان فيه منقصة يعاب بها كالفقر والدمامة ونحوها .

(٢) أي كان الناس يعتبرونه مملوكاً ؛ لأن قطاع الطرق اختطفوه من أمه وباعوه بيع العبيد فاشتريته خديجة رضيها فوهبه للنبي ﷺ فتمتقه .

(٣) سورة الاحزاب : الآية ٣٦ . (٤) ج ٤ ص ٢٢ .

فيجوز للعبد القن^(١) نكاح المرأة النسيبة الغنية إذا كان عفيفاً مسلماً ، وجوز
لغير القرشيين نكاح القرشيات ، ولغير الهاشميين نكاح الهاشميات ، وللفقراء نكاح
الموسرات .

ثم قال رحمه الله : وقد تنازع الفقهاء في أوصاف الكفاءة . فقال مالك في
ظاهر مذهبه : أنها الدين .

وفي رواية عنه أنها ثلاثة : الدين والحرية والسلامة من العيوب .

وقال أبو حنيفة : هي النسب والدين .

وقال أحمد في رواية عنه : هي الدين والنسب خاصة . وفي رواية أخرى هي
خمس : الدين والنسب والحرية والصناعة والمال .

● من يعتبر في الكفاءة :

الكفاءة في الزواج معتبرة شرعاً في الزوج دون الزوجة كما ألحنا فيما سبق ،
فالرجل هو الذي يشترط فيه أن يكون مساوياً للمرأة في خلقها ودينها عند من يقصر
الكفاءة على الخلق والدين ، وفي نسبها ومالها عند من يرى اعتبار الكفاءة فيهما ،
ولا يشترط أن تكون المرأة مساوية للرجل .

بدليل ما جاء في صحيح البخاري ومسلم : أن النبي ﷺ قال : « من كانت
عنده جارية فعلمها ، وأحسن تعليمها ، وأحسن إليها ثم أعتقها وتزوجها . فله
أجران » .

ولقد تزوج النبي ﷺ وهو أعظم الخلق وأكرمهم من أحياء العرب .

● وقت اعتبارها :

وتعتبر الكفاءة عند انشاء العقد ، فإذا تخلف وصف من أوصافها بعد انشاء
العقد لا يؤثر فيه ولا يفسده ، إلا إذا ارتد الزوج عن الإسلام فإن عقد الزواج يفسخ
حيثئذ ويفرق بينهما .

* *

(١) القن هو : العبد الذي ليس له شاتبة حرية .

الوكالة فى الزواج

اتفق الفقهاء على أن كل عقد جاز أن يعقده الإنسان لنفسه جاز أن يوكل به غيره .

والزواج عقد من العقود التى تجوز فيها الوكالة كما أشرنا إلى ذلك عند الكلام على رواج الغائب .

ودليل الجواز ما رواه أبو داود عن عقبه بن عامر رضي الله عنه : أن النبى ﷺ قال لرجل : « أترضى أن أزوجك فلانة ؟ » قال : نعم . وقال للمرأة : أترضين أن أزوجك فلان ؟ قالت نعم . فزوج أحدهما صاحبه ، فدخل بها ، ولم يفرض لها صداقاً ولم يعطها شيئاً ، وكان عن شهد الخديبية ، وكان من شهد الخديبية لهم سهم بخير ، فلما حضرته الوفاة ، قال : إن رسول الله ﷺ زوجنى فلانة ، ولم أفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً ، وإنى أشهدكم أنى أعطيتها من صداقها سهمى بخير ، فأخذت سهمه فباعته بمائة ألف » .

وفى هذا الحديث دليل على أنه يصح أن يكون الوكيل وكيلاً عن الطرفين .
وروى أبو داود أيضاً عن أم حبيبة : « أنها كانت فىمن هاجر إلى أرض الحبشة ، فزوجها النجاشى رسول الله ﷺ وهى عتده » .
وكان الذى تولى العقد عمرو بن أمية الضمري وكيلاً عن رسول الله ﷺ وكله بذلك .

وأما النجاشى فهو الذى كان قد أعطى لها المهر فأسند التزويج إليه -

• ما يشترط فى الوكيل :

يشترط فى الوكيل أن يكون مسلماً عاقلاً ، بالغاً ، أهلاً للتصرف ، وأن يكون ذكراً .
فلا يجوز أن يتولى عقد الزواج كافر نيابة عن المسلم ، ولا يجوز أن يتولاه مجنون أو صبي أو عبد رقيق أو معتوه ؛ لأنه ليس من أهل التصرف ، ولا أنثى وفقاً لأبى حنيفة فإنه أجاز للمرأة أن تزوج نفسها وغيرها بالنيابة .

مسح ما عليه الجمهور من عدم جواز ذلك ، كما سبق بيانه عند الكلام على

• أنواع الوكالة :

الوكالة فى الزواج نوعان :

١ - وكالة مطلقة : وهى أن يوكل الرجل شخصاً مستوفياً للشروط السابقة فى تزويجه دون أن يعين له امرأة بذاتها ، ولكن يترك له حرية اختيار الزوجة التى يراها مناسبة له ودون أن يقيد بهر محدد .

وحكم التوكيل المطلق أن الوكيل إذا عقد لموكله على أى امرأة وبأى قدر من المهر صح العقد عند أبى حنيفة ، حتى ولو كانت معينة أو كان مهرها أكثر من مهر مثلها .

ويرى جمهور الفقهاء أن صحة العقد متوقفة على أن تكون المرأة التى اختارها له سليمة من العيوب ، وألا يكون المهر الذى دفعه زائلاً عن مهر مثلها بكثير ، فإن الذى يوكل غيره إنما يوكله ليكون عوناً له على اختيار الأصلح بالنسبة إليه ، كما هو المفهوم فى الوكالة ، فإن الوكيل ينبغى أن يكون ناصحاً أميناً يحب لموكله ما يحبه لنفسه ، وهذا هو القول الصحيح الذى يجب الأخذ به .

٢ - وكالة مقيدة : وهى التى يعين الموكل لموكله المرأة التى يريد أن يتزوجها ويحدد له المهر الذى يريد أن يدفعه لها .

وهذا التوكيل لا يجوز فيه المخالفة إلا لما هو أحسن ، كأن يدفع له مهرأ أقل ولكن لا يجوز له أن يختار له امرأة أخرى ولو كانت أجمل أو أكفاً ، أو أعظم منها نسباً .

فإن عقد له على امرأة أخرى أجمل وأكفاً من التى عينها له توقفت صحة العقد على إجارته .

هذا . وللمرأة أن توكل رجلاً ، فإن عينت له الرجل الذى تريد أن يكون زوجها لها فلا يجوز للوكيل أن يزوجه بأخر ، وإن حددت له قدرأ معينأ من المهر فلا يجوز له أن يأخذ لها أقل منه .

وإن لم تعين له رجلاً ولكن قالت له : زوجنى . جار له أن يزوجه بمن يراه كفتأ مناسبأ ، فإن قالت له : زوجنى . ولم تعين له رجلاً ، فزوجه من نفسه أو من أبيه أو من ولده لم يجز إلا برضاها وإذنها .

وإن وكلت المرأة في تزويجها رجلاً من غير أوليائها وعينت له الزوج أو لم تعينه فزوجها برجل غير كفء لها في الدين ولا في النسب، أو زوجها على مهر أقل من مهر مثلها وكان الغبن فاحشاً - فلا ينفذ هذا العقد، ولكن يكون موقوفاً على إجازة وليها .
وقد عرضنا فيما سبق مراتب الأولياء وعرفنا أن إذن الولي ركن من أركان العقد أو شرط من شروط صحته عند أكثر الفقهاء .

* *

ما يشترطه كل من الزوجين في العقد

الشروط في النكاح مختلفة .

فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقاً : وهو ما أمر الله به في كتابه العزيز ، وعلى لسان نبيه عليه الصلاة والسلام ، كان تشترط الزوجة على زوجها عند العقد عليها أن يعطيها مهرها كاملاً ، وأن يحسن عشرتها ، وأن ينفق عليها بالمعروف .
ومثل أن يشترط عليها أن تطيعه ما أطاع الله ، وأن تحفظه في ماله وعرضه وغير ذلك مما أمر الله به .

فمن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج » .
(رواه الجماعة)

ومن الشروط ما لا يجب الوفاء به اتفاقاً ولا يستحب :

كان يشترط عليها ألا يجامعها ، أو اشترط أن تنفق عليه ، أو اشترطت عليه ألا تمكنه من نفسها ، أو اشترطت عليه أن يطلق امرأته الأخرى ، وغير ذلك مما يخالف ما أمر الله به .

ومنها ما اختلف الفقهاء فيه : كان تشترط عليه ألا يتزوج عليها ، أو اشترطت أن تبقى في منزل أبيها ، أو لا تسافر معه ، ونحو ذلك من الشروط التي تراها المرأة في صالحها ، ولم يأمر الله بها ، ولم ينه عنها .

فالشافعية والأحناف يرون أن الزواج صحيح وهذه الشروط ملغاة لا يجب على الزوج الوفاء بها .

ويرى الحنابلة وكثير من الفقهاء أنه يجب الوفاء بمثل هذه الشروط ، واستدل كل بما يرجح مذهبه .

فالشافعية والأحناف استدلوا بما يأتي :

١ - قوله عليه السلام : « المسلمون على شروطهم ، إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » .
(رواه البخارى ومسلم) .

فقالوا : إن هذه الشروط تحرم الحلال ، فإن للرجل أن يسافر بزوجه ، وأن يستقل بها إلى بيته ، وأن يتزوج عليها ، إلى غير ذلك من الأمور المباحة شرعاً .

٢ - واستدلوا بقوله عليه السلام : « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط » .
(رواه البخارى ومسلم) .

قالوا : هذا الحديث من أصرح الأدلة على ما ذهبنا إليه ؛ لأن ما شرطته المرأة ليس فى كتاب الله عز وجل والشرع لا يقتضيه .

واستدل أصحاب القول الثانى بما يأتي :

١ - قال الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ ^(١) .

٢ - وقال رسول الله عليه السلام : « أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج »
(رواه البخارى ومسلم ، وقد تقدم)

٣ - روى الأثرم بإسناده : أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها ، فخاصموه إلى عمر بن الخطاب ، فقال : « لها شرطها ، مقاطع الحقوق عند الشروط » .

والقول الثانى أرجح من القول الأول لقوة أدلته ؛ ولأن عليه أصحاب رسول الله عليه السلام .

وعليه فإذا لم يوف الرجل بما اشترطته عليه المرأة فى العقد جاز لها المطالبة بفسخ النكاح . والله أعلم .

* *

ما يستحب فعله فى النكاح

بعد ذكرنا أركان العقد وشروط صحته وبعض ما يتعلق بهذه الأركان والشروط من أحكام يحسن بنا أن نتكلم عما يستحب فعله فى النكاح فنقول :
يستحب فى النكاح الأمور الآتية :

(١) سورة المائدة : الآية ١ .

الفقه الواضح

١ - يستحب أن يخطب الزوج أو ولى الزوجة أو أحد الحاضرين خطبة قصيرة يبدؤها بحمد الله تعالى ، ويتشهد فيها ويصلى على النبي ﷺ ، ويذكر الناس بفضل الله عليهم ويرغبهم فى الزواج ، ويذكر لهم بعض فضائله ومقاصده .
ويبدأ كل خطبة بالحمد والتشهد أمر مستحب وردت به السنة ولا سيما فى الأمور المهمة كالنكاح ، والصلح بين الناس وغير ذلك -

فعن أبى هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » .
(رواه أبو داود وابن ماجه)

ومعنى « ذى بال » : ذى شأن ، ومعنى « أقطع » : منزوع الخير والبركة .
وعن أبى هريرة : أن النبي ﷺ قال : « كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالجذام » (أى التى أصابها جزام) .
(رواه أبو داود والترمذى)

وخطبة النكاح يستحب أن تكون قبل العقد مباشرة .
والدليل على أنها من المستحبات أن الرسول ﷺ قد تركها فى بعض الأحيان .

فقد جاء فى صحيح البخارى أن امرأة جاءت تهب نفسها للنبي ﷺ فلما رأى رجل من أصحابه أنه ليس له فيها حاجة قال : زوجنيها يا رسول الله . فقال : «زوجتكما بما معك من القرآن » ، ولم يذكر أنه خطب قبل تزويجه خطبة . وقد مر الحديث بتمامه عند ذكر المهر .

وعن إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بنى سليم قال : « خطبت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمامة بنت عبد المطلب فأنكحنى من غير أن يتشهد » .
(رواه أبو داود)

٢ - ويستحب أن يدعو المسلم للزوجين بالخير والبركة وسعة الرزق وما إلى ذلك من خالص الدعاء المناسب .

فقد روى الطبرانى : أن النبي ﷺ شهد نكاح رجل فقال : « على الخير والبركة والألفة ، والطائر ^(١) الميمون ، والسعة والرزق ، بارك الله لكم » .

وروى الترمذى وغيره عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ كان إذا رفا ^(٢) إنساناً إذا تزوج قال : « بارك الله لك ، وبارك عليك ، وجمع بينكما على خير » .

(١) المراد بالطائر الميمون الغالب المبارك أو العمل المبارك . (٢) أى دعا له بالتام الشمل .

ولكن يكره أن يقول الرجل لأخيه عند الزواج : بالرفاء والبنين ؛ لأنها من دعاء الجاهلية وإن كان دعاءً حسناً في ذاته .

وذلك لما رواه النسائي وابن ماجه وأحمد عن عقيل بن أبى طالب : « أنه تزوج امرأة من بنى جشم ، فقالوا بالرفاء والبنين ، فقال : لا تقولوا هكذا ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ : اللهم بارك لهم. وبارك عليهم » .

٣ - ويستحب إعلان الزواج وإشهاره بضرب الدف (١) والغناء الذى ليس فيه ذكر المقاتن ، وليس فيه إخلال بالأدب ، وذلك ابتهاجاً بهذه المناسبة وتميزاً لها عن نكاح السر ، وترغيباً للشباب فيه .

فمن عائشة رضي الله عنها : أن النبى ﷺ قال : « اعلنوا هذا النكاح واجعلوه فى المساجد واضربوا عليه الدفوف » . (رواه أحمد والترمذى وحسنه) .

وزفت السيدة عائشة رضي الله عنها الفارعة بنت أسعد وسارت معها فى رفافها إلى بيت زوجها - نبيط بن جابر الأنصارى - فقال النبى ﷺ : « يا عائشة ما كان معكم لهُو ؟ ، فإن الأنصار يعجبهم اللهو » (رواه البخارى وأحمد وغيرهما) .

وفى بعض روايات هذا الحديث كما فى فتح البارى ، قال ﷺ : « هل بعثتم جارية تضرب بالدف ؟ ، قلت : تقول ماذا ؟ ، قال تقول :

أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم
ولولا الذهب الأحمر ما حلت بواديكم
ولولا الخنطة السمرا ما سمت عذارىكم »

٤ - ويستحب للزوج أن يولم بشاة ونحوها عند العقد أو عقبه ؛ فقد كان النبى ﷺ إذا تزوج صنع لأصحابه طعاماً ودعاهم إليه ، وكان يأمر من تزوج بذلك .
فعن أنس رضي الله عنه قال : « ما أولم رسول الله ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب : أولم بشاة » . (رواه البخارى ومسلم) .

وروى البخارى أنه ﷺ : « أولم على بعض نسائه بمدين من شعير » .
وهذا لا يدل على أنه ﷺ كان يفضل بعض نسائه على بعض وإنما كان يولم بحسب وجده ، فإن وجد الشاة أولم بها ، وإن لم يجد شاة أولم بما يستطيع على قدر وسعه .

(١) هو الطار المستدير يشبه الغربال .

وقال رسول الله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف حين تزوج : «أولم ولو بشاة» .
وروى أحمد في مسنده بسند لا بأس به عن بريده رضي الله عنه قال : لما خطب على -
كرم الله وجهه - فاطمة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ : «إنه لابد للعرس من وليمة» .
٥ - ويستحب إجابة الداعي إلى وليمة العرس .

وقيل : بل هي واجبة عليه ما لم يعتذر عنها بعذر مقبول .
فعن ابن عمر أن رسول الله قال : « إذا دعى أحدكم إلى وليمة فليأتها » .
وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ومن ترك الدعوة فقد
عصى الله ورسوله » .

وعنه أنه - ﷺ - قال : « لو دعيت إلى كراع لأجبت ، ولو أهدى إلى
ذراع لقبلت » . (روى هذه الأحاديث الثلاثة البخاري) .

ولا يخفى ما لإجابة الداعي من إظهار مشاركة أهل العرس أفرأهم ، وإدخال
السرور عليهم ، وتطبيب نفوسهم وتقوية الروابط الاجتماعية بينهم . وقد يأمر
بمعروف وينهى عن منكر ، وقد يعين أهل العرس في بعض شئونهم ، إلى غير ذلك
فما يسهم به أهل الفضل والعدل والمروءة .

ويرى بعض الفقهاء أن الدعوة إذا كانت عامة لا تجب الإجابة على أحد ولكن
من شاء حضر ومن لم يشأ لم يحضر

فقد روى مسلم في صحيحه عن أنس رضي الله عنه قال : « تزوج النبي ﷺ فدخل
بأهله ، فصنعت أمي أم سليم حيساً ^(١) فجعلته في ثور ^(٢) فقالت : يا بني اذهب به
إلى رسول الله ﷺ فذهبت به فقال : ضعه . ثم قال : ادع فلاناً وفلاناً ، ومن
لقيت . فدعوت من سمى ، ومن لقيت » .

هذا ويكره أن يدعى إلى الوليمة الأغنياء دون الفقراء . وذلك لما رواه مسلم
عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « شر طعام الوليمة يمنعا من يأتيها
ويدعى إليها من يأبأها ، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » .
وقوله : « ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » يؤيد القول
بالوجوب لكن هذا مشروط بشرطين :

(١) الحيس : تمر يترع نواه ويدق مع لبن ويمجن بالسمن .

(٢) الثور : القطعة من الأقط ، وهو اللبن الرائب .

الأول : ألا يكون له عذر يمنعه من الحضور كمرض أو سفر .
 الثاني : ألا يكون في هذه الوليمة ما يتأذى به ولا يستطيع دفعه . والله أعلم .

* *

نفقة الزوجة

يجب على الزوج أن يوفر لزوجته ما تحتاج إليه من الطعام والكساء والدواء وسائر ما تحتاج إليه في منزل الزوجية بقدر وسع الرجل وطاقته .
 قال تعالى : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وجديكم ، ولا تضاروهن لتضييقنا عليهن ، وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾ (١) .
 وقال جل شأنه : ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسراً ﴾ (٢) .

وروى مسلم في صحيحه : أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع : « فاتقوا الله في النساء ، أخذتموهن بكلمة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن ، وكسوتهن بالمعروف » .

وعن معاوية بن حيدة رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ما حق زوجة أحلنا عليه ؟ . قال : « تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » . (رواه أبو داود وابن حبان) .
 وقد اتفق أهل العلم من السلف والخلف على وجوب نفقة الزوجة على زوجها بمقتضى هذه الأدلة ما لم تكن ناشزاً .

ومعنى الناشز : أن تمنع نفسها من زوجها فلا تمكنه من الاستمتاع بها ، ولا تقوم بما يجب عليها نحوه .
 فالشرع قد فرض لها حقوقاً وفرض عليها في مقابل هذه الحقوق واجبات ، فإن قامت بما عليها من واجبات أخلت مالها من الحقوق .

(١) سورة الطلاق : الآية ٦

(٢) سورة الطلاق : الآية ٧

قال تعالى : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾ ^(١) .

فهذه الآية تقرر أن ميزان العدل في الإسلام أن يعطى المرء من الحقوق مثلما عليه من الواجبات .

فإن امتنعت المرأة عن طاعة زوجها ولم تمكنه من نفسها ولم تنتقل معه إلى بيته كما يريد فلا نفقة لها عليه .

فإنما تجب النفقة في مقابل المنفعة التي يحصل عليها منها ، ولا تجب النفقة إذا انتقلت الزوجة من منزل الزوجية إلى منزل آخر بغير إذن الزوج بغير وجه شرعى ، أو سافرت بغير إذنه ، أو أحرمت بالحج بغير إذنه . فإن سافرت بإذنه أو أحرمت بإذنه أو خرج معها لم تسقط النفقة ؛ لأنها لم تخرج عن طاعته حينئذ .

وكذلك لا تجب النفقة إذا حبست الزوجة في جريمة ، أو كان حبسها ظلماً ؛ لعدم التمكن من الاستمتاع بها ، أو الانتفاع بخدمتها .

وكذلك لا تجب النفقة للزوجة العاملة إذا خرجت للعمل بغير إذن زوجها وطلب منها ترك العمل خارج المنزل فأبت عليه .

● تقدير النفقة :

تقدر النفقة بما يكفى الزوجة من الطعام والكساء ، وما تحتاج إليه من ضروريات الحياة وذلك بالمعروف ، أى بما تعارف الناس عليه فى عصرهم وبلدهم ، وبحسب حال الزوج من اليسر والعسر .

هذا ما عليه جمهور الفقهاء .

وذلك لقوله تعالى : ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسراً ﴾ ^(٢) .

وإذا كانت المرأة مقيمة مع الرجل ولا تجد كفايتها من النفقة لبخله لا لعسره - جاز لها أن تأخذ من ماله بقدر كفايتها من غير إذنه بالمعروف ومن غير إصراف .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢٨ .

(٢) سورة الطلاق : آية ٧ .

وذلك لما رواه أحمد ، والبخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، عن عائشة رضي الله عنها : أن هنداً قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي ، إلا ما أخذت منه ، وهو لا يعلم ؟ فقال : « خذي ما يكفيك وولئك بالمعروف » (١) .

* *

حسن معاشرة الزوج لزوجته

لقد أمر الله عز وجل الأزواج بالإحسان إلى زوجاتهم وإكرامهن ، والتلطف في معاملتهن ، وإدخال السرور عليهن ، وأمرهم بالصبر عليهن وتحمل ما يصدر عنهن من أذى فقال جل شأنه : ﴿ وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ﴾ (٢) . وإكرام الرجل امرأته وحسن معاشرتها دليل على سمو الأخلاق واكتمال الإيمان .

قال رسول الله ﷺ : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ، وخياركم خياركم لنسائهم » . (رواه الترمذي وابن ماجه) . ومن إكرامها التلطف معها ، ومداعبتها ، وقد كان الرسول ﷺ يتلطف مع عائشة رضي الله عنها فيسابقها وتسابقه .

تقول عائشة رضي الله عنها وأرضاها : « سابقني رسول الله ، فسبقته ، فلبثنا حتى إذا أرهقني اللحم سابقني فسبقني » . فقال : هذه بتلك » . (رواه أحمد وأبو داود) . وروى أحمد وأصحاب السنن أنه ﷺ قال : « كل شيء يلهو به ابن آدم ، فهو باطل ، إلا ثلاثاً : رمية عن قوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنهم من الحق » . ومن إكرامها أن يتجنب إيذاءها ، ويشعرها بحبه لها ، ويتخير من الكلام ما لا

(١) هذا الحكم مشروط بأن لا تأخذ من ماله الذي وضعه في مكان لم يأذن لها بفتحته أو الدخول فيه ، أو ادخره إقباض حاجة وكان يعرف عدده ، وأمنت على نفسها من غضبه أو اتهامه إياها بالخيانة ، وهذا هو المعروف الذي أشار إليه النبي ﷺ في الحديث .
(٢) سورة النساء : الآية ١٩ .

يجرح مشاعرهما أو يثير غضبهما وانفعالهما ، فإن الكلمة الطيبة تزيد فيما بينهما من الحب والمودة ، أما الكلمة الخبيثة فإنها تنفر القلوب وتقطع الأواصر ، وربما تؤدي إلى إشعال نار العداوة بينهما فتتسحق هوة الخلاف بينهما ويحل الشقاق محل الرفاق فيقع الطلاق .

والمرأة كثير ما تدفعها عواطفها إلى فعل ما تعاب عليه بحكم تكوينها ووضعها الاجتماعي وبحكم ما يناط بها من الأعباء ، وما تعانيه في حياتها من ألم الحيض والحمل والنفاس وغير ذلك .

فعلى الرجل أن يقدر ذلك كله فيكون بها رحيماً وعليها عطاءً حرصاً على بقاء المودة والرحمة ودوام العشرة وصفو الحياة .

قال معاوية بن حيدة رضي الله عنه : « قلت يا رسول الله : ما حق زوجة أحدنا علينا ؟ قال : أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » . (رواه أبو داود وابن حبان)

وقال رسول الله ﷺ : « استوصوا بالنساء خيراً ؛ فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج ، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج » . (رواه البخاري ، ومسلم)

وقال رسول الله ﷺ : « لا يفرك ^(١) مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقاً ، رضى منها آخر » .

• وجوب صيانتها :

ومن باب حسن المعاشرة أن يصون الرجل امرأته ويحفظها من كل ما يشينها أو يس شرفها وعرضها ويمتحن كرامتها ، ويعرضها للقليل والقال ، فإن المؤمن غيور على بيته وحرمة .

روى الطبراني عن عمار بن ياسر رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً : الديوث ، والرجلة من النساء ، ومدمن الخمر » . قالوا : يا رسول الله : أما مدمن الخمر فقد عرفناه . فما الديوث ؟ . . . قال : الذي لا يبالي من دخل على أهله . قلنا : فما الرجلة من النساء ؟ قال : التي تشبه ^(٢) بالرجال » .

(١) لا يفرض .

(٢) أي تشبه ، فحذفت إحدى التائين تخفيفاً على عادة العرب .

وجاء في السنن أن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه قال : لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح . فقال رسول الله ﷺ : « أتعجبون من غيرة سعد لأننا أغير منه ، والله أغير مني ؟ ومن أجل غيرة الله ، حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن » .

* * ما يجب على الزوجة نحو زوجها

أوجب الله تبارك وتعالى على الزوجة أن تطيع زوجها إذا أمرها بما ليس فيه معصية ، وأن تسره إذا نظر إليها ، وأن تحفظه في ماله وعرضه فلا تنفق شيئاً إلا بإذنه ، ولا تدخل أحداً في بيته إلا برضاه ، وأن تتعاون معه على السراء والضراء ، وتقصون سره ، وتحسن عشرته ، وتخلص له الود ، وتصدقه الحديث ، وتحب من يحب وما يحب ، وتتقى ما لا يبغيه وما يحرجه ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً .

قال عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع : « ألا إن لكم على نساءكم حقاً ، ولنسائكم عليكم حقاً ، فحقكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن » .

وقد مر بك قوله ﷺ : « إن أفضل ما يؤثاه الرجل بعد تقوى الله - عز وجل - امرأة صالحة إن نظر إليها سرته ، وإن أمرها أطاعته ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها نصحتة (أي حفظته) في ماله وعرضه » .

وقال رسول الله ﷺ في حديث طويل رواه أبو داود وغيره : « لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن ؛ لما جعل الله لهم عليهن من الحق » .

وروى البزار عن عائشة رضي الله عنها قالت : « سألت رسول الله ﷺ : أي الناس أعظم حقاً على المرأة . قال : زوجها . قلت : فأى الناس أعظم حقاً على الرجل . قال : أمه » .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه » (رواه البخاري ومسلم وغيرهما) . (رواه البخاري ومسلم وغيرهما) .

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تأذن في بيت زوجها وهو كاره ، ولا تخرج وهو كاره ، ولا تطيع فيه ^(١) أحدًا ، ولا تعزل ^(٢) فراشه ، ولا تضربه ، فإن كان هو أظلم فلتأته حتى ترضيه ، فإن قبل منها فيها ونعمت وقبل الله عذرها وأفلح حجتها ، ولا إثم عليها ، وإن هو لم يرض فقد أبلغت عند الله عذرها » .
(رواه الحاكم) .

وروى الطبراني بإسناد جيد عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « المرأة لا تؤدي حق الله عليها حتى تؤدي حق زوجها كله ، ولو سألها وهي على ظهر قتب ^(٣) لم تمنعه نفسها » .

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : « لا ينظر الله تبارك وتعالى إلى امرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغنى عنه » .

(رواه النسائي والبخاري) .

فالمرأة المسلمة إن قامت بحق زوجها عليها فأطاعته وبرته ، وأحسنت إليه ، وأخلصت له كان لها عند ربها مقام كريم ، وأجر عظيم . قد صرحت بذلك الأحاديث الصحيحة وهي كثيرة منها :

ما رواه ابن ماجه والترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة » .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا صلت المرأة خمسها ، وحصنت فرجها ، وأطاعت بعلها ، دخلت من أي أبواب الجنة شاءت » .
(رواه ابن حبان) .

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله أنا وافدة النساء إليك : هذا الجهاد كتبه الله على الرجال ، فإن يصيبوا أجروا وإن قتلوا كانوا أحياء عند ربهم يرزقون ، ونحن معشر النساء نقوم عليهم . (أي نكون في خدمتهم) فما لنا من ذلك ؟ قال : فقال رسول الله ﷺ : « أبلغني من لقيت من النساء أن طاعة الزوج واعترافاً بحقه يعدل ذلك ، وقليل منكن من يفعله » .
(رواه البخاري وغيره) .

(١) أي لا تطيع أحدًا يسلطها على إيلاله وعصيانه .

(٢) أي لا تجعل فراشه غير فراشها ، فتعزل نفسها عنه في المضجع .

(٣) ما يوضع على ستام البعير .

وقال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بنسائكم فى الجنة ؟ » قلنا : بلى يا رسول الله . قال : ودود ، ولود ، إذا غضبت أو أسىء إليها أو غضب زوجها قالت : هذه يدى فى يدك لا أكتحل بغمض حتى ترضى » . (رواه الطبرانى)

* الجماع

● مقاصده :

الجماع من الحقوق المشتركة بين الرجل والمرأة ، وهو من أهم مقاصد الزواج لما يترتب عليه من حفظ النوع البشرى بالتناسل ، ولما فيه من صيانة للدين والعرض وغض البصر وتحصين الفرج .

وفيه تحسين للصحة بإخراج المنى المحتبس فى الجسم إن روى فيه التوسط والاعتدال ، وفيه سرور للنفس وانتشاح للمصدر بحصول المتعة واللذة .
قال تعالى ممتناً على عباده : ﴿ أَحِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ (١) .

أى هن سكن وستر ومتعة لكم وأنتم سكن وستر ومتعة لهن .
وقال تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْى شِئْتُمْ ﴾ (٢) .
وقال جل شأنه : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ﴾ (٣) .

● حكمه :

وما دام الجماع حقاً مشتركاً بين الرجل والمرأة كان من الواجب على المرأة أن لا تمتنع عن زوجها إن طلبها له فى أى وقت ، ما لم تكن حائضاً ، أو نفساء ، أو صائمة صيام فرض ، أو معذورة بعذر يمنحها من ذلك كمرض شديد تعجز معه فى الجماع مشقة بالغة .

ويجب على الرجل أن يلبى رغبته بالقدر الذى يحصنها ويعفها مادام قادراً على ذلك ، فهو من باب المعاشرة بالمعروف التى أمر الله بها فى كتابه العزيز . هذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء .

(١) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .
(٢) سورة البقرة : الآية ٢٢٣ .
(٣) سورة الروم : الآية ٢١ .

ويرى الشافعية . أن الجماع حق للزوج فلا يجب عليه فعله .
وقال الخنابلة : لا يجوز للرجل أن يترك جماع امرأته أكثر من أربعة أشهر وهو
حد الإيلاء (١) .

ويرى ابن حزم أنه يجب على الرجل - مادام قادراً - أن يجامع امرأته بعد كل
طهر مرة على الأقل .

والأصح ما ذهب إليه الجمهور ، فيراعى الرجل حال امرأته ومدى احتياجها له
فيعطيهما كفايتها منه بالمعروف كما ينفق عليها بالمعروف ويعاشرها بالمعروف ، وهو في
نظري من أهم حقوقها التي يجب على الرجل أن يؤديها إليها طلباً لعفافها وصيانة
لعرضها .

فإن كان الرجل في سفر فلا يمكث بعيداً عنها أكثر من ستة أشهر إلا لعذر كما
قال بعض الخنابلة .

« قيل لأحمد بن حنبل رحمته الله : كم يغيب الرجل عن زوجته ؟ ، قال : ستة
أشهر ، يكتب إليه ، فإن أبى أن يرجع فرق الحاكم بينهما .

وحجته في ذلك ما رواه أبو حفص بإسناده عن زيد بن أسلم قال : بينما عمر
بن الخطاب يحرس المدينة ؛ مر بإمرأة في بيتها وهي تقول :

تطاول هذا الليلُ واسودَّ جانبُه وطال علىَّ أن لا خليل إلا عبَّةٌ
ووالله لولا خشية الله وحده لحُرِّكْتُ من هذا السريرِ جِوانِبُه
ولكنَّ ربي والحياءُ يكفُنُنِي وأكرمُ بعلِي أن تنالَ مراكبَه

فسأل عنها عمر ، فقيل له : هذه فلانة ، زوجها غائب في سبيل الله ، فأرسل
إليها امرأة تكون معها ، ويبحث إلى زوجها ، فأقفلته (أى أعاده) ، ثم دخل على
حفصة ، فقال : يا بنية كم تصبر المرأة عن زوجها ؟ ، فقالت : سبحان الله ، مثلك
يسأل مثلى عن هذا ؟ . فقال : لولا أنى أريد النظر للمسلمين ما سألتك . قالت :
خمسَ أشهر . . . ستة أشهر ، فوقت للناس في مغازيهم ستة أشهر يسبرون شهراً
ويقيمون أربعة ويسبرون شهراً راجعين (٢) .

(١) الإيلاء هو أن يحلف الرجل أن لا يجامع امرأته ، وسيأتي حكمه مفصلاً إن
شاء الله .

(٢) انتهى بتصرف من المعنى لابن قدامة جـ ٧ ص ٣١ .

وقال الغزالي من الشافعية : وينبغي أن يأتيها في كل أربع ليال مرة ، فهو أعدل؛ لأن عدد النساء أربعة ، فجاز التأخير إلى هذا ٠٠٠ نعم ينبغي أن يزيد أو ينقص حسب حاجتها في التحصين ، فإن تحصينها واجب عليه ، وإن كان لا تثبت المطالبة بالوطء ، فذلك لفساد المطالبة والوفاء بها .

وعن محمد بن معن الغفاري قال :

« أنت امرأة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت : يا أمير المؤمنين : إن زوجي يصوم النهار ، ويقول الليل ، وأنا أكره أن أشكوه - وهو يعمل بطاعة الله عز وجل ، فقال لها : نعم الزوج زوجك ، فجعلت تكرر هذا القول ويكرر عليها الجواب . فقال له كعب الأسدي : يا أمير المؤمنين هذه المرأة تشكو زوجها في مباحته إياها عن فراشه ، فقال عمر : كما فهمت كلامها فاقض بينهما ، فقال كعب : على زوجها ، فأتى به ، فقال له : إن امرأتك هذه تشكوك ، قال : أفي طعام ، أو شراب؟ ٠٠٠ قال : لا ، فقالت المرأة :

يا أيها القاضي الحكيم رشدهُ ألهي خليلي عن فراشي مسجدهُ
زَهَدَه في مضجعي تعبدهُ فاقض القضاء ، كعب ، ولا تردده
نهاره وليلته ما يرقدهُ فلست من أمر النساء أحمدُهُ
فقال زوجها :

زهلني في النساء وفي الحَجَل (١) أتى امرؤ أذهلني ما نزل
في سورة النحل وفي السبع الطول (٢) وفي كتاب الله تخويف جلل (٣)
فقال كعب :

إن لها عليك حقاً يا رجل نصيها في أربع لمن عقل
فأعطها ذاك ودع عنك العِلال

ثم قال : إن الله عز وجل قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فلك ثلاثة أيام ولياليهن تعبد فيهن ربك ، فقال عمر : والله ما أدرى من أى أمريك أعجب ! ، أمن فهمك أمرهما ، أم من حكمك بينهما ؟ ٠٠٠ اذهب فقد وليتك قضاء البصرة .

(١) هو اللعبة التي تزين للنساء فوق الأسرة . (٢) من البقرة إلى التوبة .

(٣) عظيم .

• آداب الجماع :

١ - يستحب لمن أراد أن يجماع أهله أن يقول : بسم الله ، وذلك قبل أن يتهيأ للفعل .

فقد روى الجماعة إلا النسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقنا . فإن قدر بينهما في ذلك ولد ، لن يضر ذلك الولد الشيطان أبداً » .

وقوله ﷺ في الحديث : « لن يضر ذلك الولد الشيطان أبداً » معناه : لا يطعنه في بطنه عند الولادة ، فقد ثبت في الصحيح أن كل بني آدم يطعنه الشيطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى من ذلك كيحيى وعيسى عليهما السلام ، وكل ولد قد سمى الله أبوه قبل الجماع .

وقيل : لم يضره بمشاركة أبيه في جماع أمه كما جاء عن مجاهد أن الذي يجماع ولم يسم يلف الشيطان على إحليله فيجماع معه ، وقيل : لا يفتنه في دينه ببركة التسمية ، وقيل : لا يضره في بدنه ، وكل هذه المعاني محتملة ، والله أعلم .

٢ - ويستحب الاستار حال الجماع بقدر الإمكان ، ويكره أن يكونا عاريين تماماً أثناءه .

فعن عتبة بن عبد السلمي قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أتى أحدكم أهله فليستر ، ولا يتجردا تجرد العيرين » (رواه ابن ماجه بسند ضعيف ^(١))
وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « إياكم والتعصري فإن معكم من لا يفارقكم ، إلا عند الغائط ، وحين يفضى الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرمهم » .

ويقوى الحكم بالكراهة الأحاديث الواردة في وجوب ستر العورة - منها ما رواه الترمذي بسند حسن عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : « قلت يا نبي الله: عوراتنا ما نأتي منها وما نذر ؟ » قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما

(١) ففي سننه الأحوص بن حكيم وهو ضعيف ، وجزم العراقي في تخريج أحاديث « إحياء علوم الدين » بضعف سنده ، وقد خرجه النسائي وقال : إنه حديث منكر . وانظر هذه المسألة في كتابي بين السائل والفقيه ج ٤ ص ١٧ .

ملكيت يمينك . قلت يا رسول الله : إذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ . قال : إن استطعت ألا يراها أحد فلا يراها . قال : قلت : إذا كان أحدنا خالياً ؟ . قال : فאלله أحق أن يستحيا منه » .

٣ - ويستحب ترك الكلام حال الجماع إلا لحاجة .

لما رواه قبيصة بن ذؤيب أن رسول الله ﷺ قال : « لا تكثروا الكلام عند مجامعة النساء فإن منه يكون الخرس والفأفأ » .

٤ - ويستحب أن يلعب امرأته قبل الجماع لتنهض شهوتها فتتال من لذة الجماع مثل ما يناله .

وقد روى عن عمر بن عبد العزيز عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تواقعها إلا وقد أتاها من الشهوة مثل ما أتاك لكيلا تسبقها بالفراغ - وقلت ذلك إلى ؟ ، قال : نعم إنك تقبلها وتغمرها وتلمزها فإذا رأيت أنه قد جاءها مثل ما جاءك واقعتها » .
فإن فرغ قبلها كره له النزاع حتى تفرغ .

لما روى عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا جامع الرجل أهله فليقصدها ، ثم إذا قضى حاجته فلا يجعلها حتى تقضى حاجتها » .
ولأن في ذلك ضرراً عليها ومنعاً لها من قضاء شهوتها .

٥ - ويستحب للمرأة أن تتخذ قطعة من قماش تناولها الزوج بعد فراغه فيتمسح بها ؛ فإن عائشة رضي الله عنها قالت : « ينبغي للمرأة إذا كانت عاقلة أن تتخذ خرقة فإذا جامعها زوجها ناولته إياها فمسح عنه ، ثم تمسح عنها فيصليان في ثوبهما ذلك ما لم تصبه جنابة » .

وهذه الأحاديث كلها كما قال ابن قدامة : رواها أبو حفص البكري ^(١) .

٦ - ويستحب أن يغتسل الرجل عند كل واحدة بعد أن يجامعها إن كان له أكثر من زوجة ، فإن اكتفى بغسل واحد فلا بأس فقد فعل النبي ﷺ هذا وذاك .
روى مسلم في صحيحه عن أنس رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد » .

(١) انظر المغني جـ ٧ ص ٢٠٦ .

وروى أبو داود في سننه عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ : « أن رسول الله ﷺ طاف على نسائه في ليلة ، فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلاً ، فقلت : يا رسول الله لو اغتسلت غسلاً واحداً ، فقال : هذا أطهر وأطيب » .

٧ - ويستحب للمجامع إذا أراد العود قبل الغسل الوضوء بين الجماعين .

فقد روى مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أراد أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ » .

وفي الغسل والوضوء بعد الوطء من النشاط وطيب النفس وكمال الطهر والنظافة ما فيه .

٨ - ويستحب ترك الكلام مع الناس في شأن الجماع ؛ لأنه من اللغو الذي ينبغي الإعراض عنه .

قال تعالى في صفات المؤمنين : ﴿ والذين هم عن اللغو معرضون ﴾ .
وقد قال رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » .

نعم إذا دعت الحاجة إلى التحدث عنه كتعليم آدابه وما أشبه ذلك فلا بأس من التكلم فيه .

٩ - ويجب على كل من الرجل والمرأة كتمان ما يحدث بينهما من إفشاء ؛ فإن إفشاء ذلك من الكبائر ، إلا عند الاضطرار كالدفاع عن النفس عند التهمة بعدم القدرة على الجماع .

فقد جاء في الصحيح : « أن امرأة ادعت عند النبي ﷺ أن زوجها عاجز عن إتيانها فقال : يا رسول الله إني لأتفضها نفص الأديم » (١) .

وقد جاء النهي عن ذلك في أحاديث كثيرة منها :

ما رواه أحمد في مسنده عن أبي سعيد رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « إن شر الناس منزلة يوم القيامة : الرجل يفضي إلى المرأة ، وتفضي إليه ، ثم ينشر سرها » .

وروى أحمد أيضاً وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ

(١) قوله : « نفص الأديم » كناية عن قوته في الجماع فهو يحركها بشدة كما يحرك الجلد هنا وهناك لينفص عنه الثياب .

صلى فلما سلم ، أقبل عليهم بوجهه فقال : مجالسكم ^(١) . هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق بابَه وأرْخى ستره ، ثم يخرج فيحدث ، فيقول : فعلت بأهلى كذا ، وفعلت بأهلى كذا ؟ ! . فسكتوا ، فأقبل على النساء ، فقال هل منكن من تحدث ؟ . فاجتبت ^(٢) فتاة كعاب على ركبتيها ، وتناولت لبرأها الرسول ﷺ ولمسمع كلامها ، فقالت : إى والله . إنهم يتحدثون ، وإنهن ليتحدثن . فقال : هل تدرين ما مثل من فعل ذلك ؟ .

إن مثل من فعل ذلك كشيطان وشيطانة ، لقي أحدهما صاحبه بالسكة ، ففضى حاجته منها - والناس ينظرون إليه « .

- ١٠ - ويجب على الرجل أن يجتنب جماع امرأته أثناء حيضها أو نفاسها ، وقد تقدم الكلام على ذلك مع تحقيق طبي مهم فى الجزء الأول من هذا الكتاب .
 - ١١ - ويجب عليه أن يجتنب إتيانها فى دبرها كما سبق بيانه أيضاً .
 - ١٢ - وينبغى الاعتدال فى أمر الجماع حفظاً للصحة العامة ؛ فإن كثرة الجماع تحدث أضراراً شديدة بالبدن .
- قال الشافعى رحمه الله :

احفظ متيك ما استطعت فإنه ماء الحياة يصب فى الأرحام

* *

المحرمات من النساء

- حرم الله تبارك وتعالى على الرجال جملة من النساء لأسباب مختلفة فمنهن من حرمهن الله عز وجل على الرجال بسبب النسب .
- ومنهن للمحرمات بسبب المصاهرة .
 - ومنهن المحرمات بسبب الرضاع .
 - ومنهن المحرمات بأسباب متفرقة يأتى ذكرها .
 - ومنهن المحرمات حرمة مؤبدة .
 - ومنهن للمحرمات حرمة مؤقتة ، فإن زال مانع التحريم حلت لمن كانت محرمة عليه مع وجوده .

(١) أى الزموا أماكنكم . (٢) أى جلست فتاة حديث السن .

● المحرمات بسبب النسب :

والمحرمات من جهة النسب سبعة :

- ١ - الأم : وهى كل من كانت لها عليك ولادة ، سواء كانت لها عليك ولادة مباشرة أم غير مباشرة كالجدلة وأمها وأم الأب وجدته .
 - ٢ - البنت : وهى كل من كانت لك عليها ولادة مباشرة أو غير مباشرة ، فيطلق لفظ البنت على بنتك وبنت ابنك وبنت ابنتك .
 - ٣ - الأخت الشقيقة ، والأخت لأب ، والأخت لأم .
 - ٤ - العمة : وهى كل أنثى شاركت أباك أو جدك فى أصلية أو فى أحدهما . وقد تكون العمة من جهة الأم ، وهى أخت أبى أمك .
 - ٥ - الخالة : وهى كل أنثى شاركت أمك فى أصلية أو فى أحدهما .
 - ٦ - بنت الأخ : من أى الجهات كان .
 - ٧ - بنت الأخت : من أى الجهات كانت .
- شقيقة كانت أو أختاً لأم أو أختاً لأب .
- قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ﴾ (١) .

● المحرمات بسبب الرضاع :

- وقد حرم الله بسبب الرضاع صنفين من النساء .
- ١ - الأم التى أرضعت .
 - ٢ - الأخت من الرضاع .
- وليس الأم المرضعة وحدها التى تحرم على من أرضعت بل هى وأصولها وفروعها ، وأخواتها وعماتها وخالاتها ، وبنت أخيها وبنت أختها .
- وذلك لقوله ﷺ : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » .
- (رواه البخارى وغيره) .

(١) سورة النساء : الآية ٢٣ .

والأخت من الرضاع . سواء رضع معها أم رضع قبلها أم بعدها .

• الرضاع الذى يثبت به التحريم :

اختلف الفقهاء فى القدر الذى يثبت به التحريم .

١ - فقال المالكية والحنفية : يثبت التحريم بوصول لبن الموضع إلى حلق الطفل ولو بطريق الأنف مهما قل مقداره .

أخذًا من إطلاق لفظ الرضاع فهو عام يشمل القليل والكثير .

ولما رواه البخارى ومسلم عن عقبة بن الحارث قال : تزوجت أم يحيى بنت أبى إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت : قد أرضعتكما ، فأثبت النبي ﷺ ، فذكرت له ذلك فقال : « وكيف ، وقد قيل ؟ » .. دعها عنك » .

فترك الرسول ﷺ السؤال عن عدد الرضعات ، وأمره بتركها دليل على أنه لا اعتبار إلا بالرضاع ، فحيث وجد اسمه وجد حكمه .

٢ - ويرى جمهور الحنابلة أن التحريم لا يثبت إلا بثلاث رضعات .

لقوله ﷺ : « لا تحرم المصة ولا المصتان » . (رواه مسلم) .

فدل هذا الحديث على أن المصة والمصتين لا يثبت بهما التحريم ويثبت بما زاد عليهما .

٣ - ويرى الشافعية أن التحريم لا يثبت إلا بخمس رضعات متفرقات مشبعات .

لما رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائى ، عن عائشة رضيا قالت : « كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ ، وهن فيما يقرأ من القرآن » .

فهذا الحديث بين أن المراد بالرضاع فى قوله تعالى : ﴿ وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم ﴾ مقيد بعدد معين وهو خمس رضعات .

غير أن هذا الحديث قد وجه إليه المخالفون عدة اعتراضات : منها أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، وهو نقل جمع عن جمع تحيل العادة اتفاقهم على الكذب ، ولو كان كما قالت عائشة لما خفى على المخالفين من أمثال على وابن عباس وغيرهما .

والأصح عندى أن الرضاع المحرم هو الذى يكون أكثر من مصتين متفرقتين للحديث المتقدم . وهو قوله عليه السلام : « لا تحرم المصاة ولا المصتان » . والله أعلم .

• سن الرضاع :

والرضاع المحرم هو ما كان فى الحولين لقوله تعالى : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ (١) .

ولأن الرضيع فى هذه المدة يعتمد على لبن المرضع فثبت به لحمه وعظمه فتكون المرضع له بمنزلة أمه .

وقد روى الدارقطنى ، وابن عدى ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « لا رضاع إلا فى الحولين » .

وروى أبو داود أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا رضاع إلا ما أنشز (٢) العظم ، وأنبت اللحم » .

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق (٣) الأمعاء ، وكان قبل القطام » . (رواه الترمذى وصححه) .

وقد زاد المالكية على الحولين الشهر والشهرين احتياطاً .

وقد ورد عن مالك رحمه الله أن الطفل إن فطم قبل العامين واعتمد فى غذائه على الأطعمة الأخرى ثم عاد إلى الرضاع لا يثبت بهذا الرضاع التحريم .

ويرى الشافعية والحنفية أنه لو عاد إلى الرضاع بعد أن انفصل عنه فى خلال العامين يثبت به التحريم ، والله أعلم .

• بم يثبت الرضاع ؟ :

ويثبت الرضاع عند المالكية بإقرار المرضع ما لم تشتهر بالكذب أو تحوم حولها التهمة فى تفريق الزوجين .

فإن قالت المرأة للزوجين : قد أرضعتكما . وكانت موضع ثقة ليست مشهورة بالكذب وجب على الزوج مفارقة زوجته .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢٣ .

(٢) قواه وشده .

(٣) غذاها واكتفت به عن غيره من الأطعمة .

وبهذا قال كثير من الحنابلة .

واستدلوا على ذلك بحديث عقبة بن الحارث للتقدم ذكره .

ويثبت الرضاع أيضاً عندهم بشهادة امرأتين غير المرضع بشرط أن يفشو قولهما ويستهر قبل الشهادة .

ويرى الأحناف أن التحريم لا يثبت إلا بشهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، ولا يقبل فيه شهادة النساء وحدهن ؛ وذلك لعدم قوله تعالى : «واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى» (١) .

واستدلوا أيضاً بما رواه البيهقي : « أن عمر رضي الله عنه أتى بامرأة شهدت على رجل وامرأة أنها أرضعتهما ، فقال : لا ، حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان » .
ويرى الشافعية أن الرضاع يثبت بشهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، أو أربعة نسوة - كل امرأتين برجل .

لأن النساء هن اللاتي يظلمن على ذلك في الغالب .

• زوج المرضع :

يعتبر زوج المرضع أباً للرضيع ؛ لأنه سبب في نزول اللبن .
وقد جاء في الصحيح أن النبي ﷺ قال لعائشة : « ائذني لأفلق أبي القعيس فإنه عمك » ، وكانت امرأته أرضعت عائشة رضي الله عنها .
وقد سئل ابن عباس عن رجل له جاريتان أرضعت إحداهما جارية والأخرى غلاماً : أبحل للغلام أن يتزوج الجارية ؟ ، قال : « لا » اللقاح واحد .
والى هذا ذهب الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم .

• الاحتياط في أمر الرضاع :

يجب على كل امرأة أن تحتاط في أمر الرضاع فلا ترضع طفلاً من أقاربها أو جيرانها إلا عند الضرورة ، فربما يحدث توافق بين الفتى وإحدى أقاربه أو جيرانه فيصدم بأن أمه أو أمها قد أرضعتهما .
وربما يتزوجها وهو لا يدري أنها رضع من أمه ، أو رضع هو من أمها إلا بعد

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٢ .

أن يقضى معها مدة طويلة وقد أنجب منها أولاداً ، فيفاجأ بأنه تزوج أخته من الرضاع فيضطر إلى مفارقتها حتماً ، فانظر كيف يكون مصيره ومصيرها ومصير أولادهما .

• المحرمات بسبب المصاهرة :

المراد بالمصاهرة : القرابة الناشئة عن الزواج .

قال الله تعالى : ﴿ هو الذى خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك قديراً ﴾ (١) .

والمحرمات بسبب المصاهرة أربعة أصناف :

١ - أم الزوجة وأمها وأم أمها ، وأم أبيها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وأمها وأمهات نسائكم ﴾ .

٢ - بنت الزوجة التى دخل بها ، وبنت بنتها ، وبنت أبنائها ، مهما نزلن . فإن لم يكن قد دخل بأماها فلا تحرم عليه .

لقوله تعالى : ﴿ وربائكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ﴾ .

٣ - حليمة الابن الصلبى ، وحليمة ابن ابنه مهما نزل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ﴾ .

٤ - زوجة الأب ، سواء دخل بها أو لم يدخل بها . فمتى عقد عليها عقداً صحيحاً حرمت على أبنائه وأبنائه مهما نزلوا فى الدرجة .

وقد كان الرجل فى الجاهلية يرث امرأة أبيه مع ما يرثه من المال والعقار ، فإن شاء زوجها لغيره ، وإن شاء تزوجها هو ، وكان العقلاء منهم وذوى المروءة ييغضون هذا النوع من الزواج ، ويسمونهم : نكاح المقت (أى نكاح الغضب واللعنة) . فلما جاء الإسلام أبطل هذا النكاح ومقت فاعله .

فقال جل شأنه : ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف ﴾ (٢) إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً ﴿ (٣) .

روى ابن أبى حاتم بسنده عن رجل من الأنصار قال : لما توفى أبو قيس - يعنى ابن الأسلت - وكان من صالحى الأنصار ، فخطب ابنه قيس امرأته ،

(١) سورة الفرقان : الآية ٥٤ . (٢) أى إلا ما قد مضى فهو معفو عنه .

(٣) سورة النساء : الآية ٢٢ .

فقالت : إنما أعدك ولدًا وأنت من صالحى قومك ، ولكن آتى رسول الله ﷺ فاستأمره .

فأتت رسول الله ﷺ فقالت : إن إيا قيس نوفى . فقال : « خيرًا » . ثم قالت : إن ابنه قيسًا خطبني وهو من صالحى قومه ، وإنما كنت أعدته ولدًا ، فما ترى ؟ . فقال لها : « ارجعى إلى بيتك » . قال : فنزلت هذه الآية ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء ﴾ .

وروى أحمد فى مسنده عن البراء بن عازب قال : مر بى عمى الحارث بن عمرو ومعه لواء قد عقد له النبی ﷺ فقلت له : أى عم ، أين بعثك النبی ؟ قال : بعثنى إلى رجل تزوج امرأة أبیه فأمرنى أن أضرب عنقه (١) .

• المحرمات لأسباب متفرقة :

تكلما فيما سبق عن المحرمات بسبب النسب ، والمحرمات بسبب الرضاع ، والمحرمات بسبب المصاهرة ، وستكلم الآن عن المحرمات لأسباب متفرقة :

١ - الجمع بين الأختين :

لقوله تعالى : ﴿ وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف ﴾ .

(أى حرم عليكم أن تجمعوا بين أختين فى عصمة واحدة إلا ما قد مضى فى الجاهلية فإنه معفو عنه) .

فإذا كان تحت رجل أختان وجب عليه أن يفارق إحداهما .

روى أحمد وغيره أن فيروز الديلمي أسلم وتحت أختان ، فقال له رسول الله ﷺ : « طلق أيتهما شئت » .

وإن طلق امرأته فلا يباح له أن يتزوج أختها إلا إذا انقضت عدة التى طلقها .

٢ - الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها :

فلا يجوز للرجل أن يجمع بينهما فى عصمة واحدة .

وذلك لما رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة ؓ : « أن النبی ﷺ نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها » .

وروى ابن عبد البر وغيره عن ابن عباس ؓ قال : نهى رسول الله ﷺ أن

(١) انظر تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٢١٥ .

يتزوج الرجل على العمة أو على الخالة ، وقال : « إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » .

٣ - المتزوجة :

فلا يباح بحال أن يتزوج الرجل زوجة غيره ، ولا من كانت معتدة من طلاق ، رعاية لحق الزوج وصيانة لماله وحرمة .

قال تعالى : ﴿ والمحصنات من النساء ﴾ (أى وعن حرم عليكم نكاحهن المحصنات من النساء ، وهن المتزوجات ومن فى حكمهن كالمعتدات من طلاق أو من وفاة) .

٤ - من طلقت ثلاثاً :

لا يباح لمن طلق امرأته ثلاثاً مرة بعد مرة أن يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ، فيدخل بها ويذوق عسيلتها وتذوق عسيلته ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (١) .

وسياتى الكلام عن ذلك بالتفصيل عند حكم نكاح التحليل إن شاء الله تعالى .

٥ - الزانية :

لا يباح للمؤمن أن ينكح زانية ثبت عليها الزنا بالإقرار أو بالشهود أو اشتهرت بذلك ما لم تنب توبة نصوحاً .

وذلك لقوله تعالى : ﴿ الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا ران أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين ﴾ (٢) .

روى أبو داود والترمذى والنسائى عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : « أن مرثد بن أبى مرثد كان يحمل الأسارى (٣) بمكة - وكان بمكة بغى يقال لها عناق ، وكانت صديقته .

قال : فجنحت النبى ﷺ فقلت : يا رسول الله أنكح عناقاً ؟ قال : فسكت عنى فنزلت الآية : ﴿ الزانى لا ينكح إلا زانية ﴾ . الآية » .

والحكمة فى تحريم رواج الزانية أنها خبيثة لا تتورع عن إفساد فراش زوجها وتلويت عرضه ونسبه وتعريضه للقليل والقال وفساد الحال .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٣٠ . (٢) سورة النور : الآية ٣ . (٣) جمع أسير .

ثم إن الزواج مبنى على المودة والرحمة ، فكيف تكون الحبيثة محبوبة للطبيب
عطوفة عليه رحيمة به مخلصة له !

وقد قال الله عز وجل : ﴿ الحبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات
للطيبين والطيبون للطيبات ﴾ (١) .

والرجل مطالب شرعاً أن يتخير لأولاده أمّاً مؤمنة صالحة تكون لأبنائها مدرسة
يتعلمون منها مبادئ الخلق والدين .

ويحرم عليه أن يتزوج بامرأة تفرط في عرضها فتكون عاراً عليه وعلى أبنائه من
بعده .

٦ - المشركة :

اتفق أهل العلم على أنه لا يجوز للمسلم أن يتزوج وثنية ، ولا امرأة من يعبد
البقر أو يسجد للنار ، ولا معتقة للذهب من المذاهب التي لا تعترف بوجود الله تعالى
كالجودية والشيوعية ومن هم على شاكلتهم ، ولا من ارتدت عن الإسلام .

وذلك لقوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من
مشركة ولو أعجبكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك
ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ﴾ (٢) .



زواج الكتابيات

اتفق أكثر أهل العلم على إباحة الزواج من نساء أهل الكتاب الحارث دون الإمام
والمحاربات ، محتجين بقوله تعالى : ﴿ اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا
الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين
أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتهم من أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي
إحْدَان ﴾ (٣) .

وأهل الكتاب هم اليهود والنصارى دون غيرهم .
وإنما أبيح طعامهم والتزوج منهم لإزالة الحواجز بينهم وبين الدخول في

(١) سورة النور : الآية ٢٦ - (٢) سورة البقرة : الآية ٢٢١ - (٣) سورة المائدة : الآية ٥ .

الإسلام ، فبالزواج تتوثق الصلات وتقوى الروابط بين الأسر ، وتتاح لهم دراسة الإسلام عن قرب ، وربما تدخل هذه الزوجة فى الإسلام وربما يدخل فيه أهلها أيضاً .
ولذلك ينبغى أن يكون ذلك هو هدف المسلم الذى يبتغى الزواج من يهودية أو نصرانية .

والزواج من أهل الكتاب - وإن كان مباحاً شرعاً - إلا أنه يكره لمن وجد المسلمة ولم يكن مضطراً إلى الزواج من أهل الكتاب ، ولم يكن هناك مطمع فى إسلامها .

وذلك لأنها قد لا تلتزم بالآداب والمبادئ التى وضعها الإسلام ، وقد ينجب منها أولاداً فتهودهم أو تنصرهم ، وهم - بلا شك - لا يجدون عندهم ما يجدونه فى الأم المسلمة من الرعاية الدينية وحسن التوجيه إلى ما فيه صلاح أمرهم فى دنياهم وآخرتهم .

والزوج نفسه لا يجد منها ما يجده من زوجته المسلمة من السكون النفسى والاستقرار العاطفى والتجاوب الوجدانى وذلك لاختلاف العقيدة ، واختلاف أساليب التربية الدينية عند كل منهما .

فالأحرى بالمسلم أن لا يقدم على الزواج من الكتائية إلا عند الضرورة أو كان له مطمع فى إسلامها .

الفرق بين الكتائية والمشرقة :

فإن قلت : ما الفرق بين الكتائية والمشرقة مع أن كلاً منهما لا يؤمن بوحداية الله إيماناً صحيحاً ، ولا يؤمن بما لله من صفات الكمال والتتزية ، فكل منهما يجعل لله شريكاً ، فاليهود قالوا : عزيز ابن الله ، والنصارى قالوا : المسيح ابن الله ، والمشركون على اختلاف نحلهم ومذاهبهم يعبدون أوثاناً يعتقدون أنها تقربهم إلى الله؟
قلت : الفرق بينهما كبير .

فأهل الكتاب لهم دين سماوى وكتاب منزل ، وإن حرفوه .
أما المشركون فليس لهم دين سماوى ولا كتاب منزل ولا شريعة يلتزمون بها فى رعاية الحقوق والواجبات والمعاملات .

وأهل الكتاب يؤمنون بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر بوجه عام ، وإن كان فى إيمانهم ريغ وانحراف وتناقض واختلاف .

وفهمهم للإسلام أكثر وأدق من فهم المشركين له؛ لأنهم يجدون في كتبهم
أمارات صدق النبي ﷺ في كل ما بلغ عن ربه عز وجل .

لهذا أباح الله التزوج منهم ليتيح لهم التعرف عليه أكثر وأكثر ، ولتخلو نفوسهم
من الحقد والحسد الذى حال بينهم وبين الدخول فيه مع التيقن من صدقه وسلامة
أحكامه وقيمه ومبادئه ومقاصده .

ثم إن الكتابية لها دين قد يحملها على طاعة زوجها والإحسان إليه والمحافظة
على ماله وعرضه - وإن كان ذلك أمراً مشكوكاً فيه - أما المشركة فليس لها دين
ترسم خطاه وتلتزم تعاليمه في رعاية الحقوق والواجبات كما قلنا .
وبهذا تظهر لنا الحكمة الإلهية من إباحة الزواج من الكتابية دون المشركة .

* *

زواج المسلمة بغير المسلم

أجمع الفقهاء قاطبة على أنه لا يجوز للمسلمة أن تتزوج من غير المسلمين .
وذلك لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات
فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلي الكفار لا هن
حلّ لهم ولا هم يحلون لهن ﴾ (١) .

ففى هذه الآية يأمر الله المسلمين أن يختبروا النساء اللاتى يخرجن مهاجرات إلى
المدينة فيسألوهن عن سبب خروجهن - هل خرجن حباً فى الله ورسوله وفراراً من
الفتنة فى دينهن ، وابتغاء لنصرة الإسلام والمسلمين ؟

فإن كن قد خرجن لذلك لا يعيلوهن إلى أزواجهن من الكفار ، فلا هن حل
لهم ولا هم يحلون لهن .

فقد حرمت هذه الآية زواج المسلمات بغير المسلمين .

قال ابن كثير : « وقد كان جائزاً فى ابتداء الإسلام أن يتزوج المشرك المؤمنة ،
ولهذا كان أبو العاص بن الربيع زوج ابنة النبي ﷺ زينب ؓ - وقد كانت مسلمة
وهو على دين قومه - فلما وقع فى الأسارى يوم بدر بعث امرأته زينب فى فدائه

(١) سورة المتحنة : الآية ١٠ .

بقلادة لها كانت لأمها خديجة فلما رآها رسول الله ﷺ رق لها رقة شديدة ، وقال للمسلمين : « إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها فافعلوا » ، ففعلوا ، فأطلقه رسول الله ﷺ على أن يبعث ابنته إليه ، فوفى له بذلك وصدقه فيما وعده ، وبعثها إلى رسول الله ﷺ مع زيد بن حارثة .

فأقامت بالمدينة من بعد وقعة بدر ، وكانت سنة اثنتين إلى أن أسلم زوجها أبو العاص بن الربيع سنة ثمان (فردها عليه) بالنكاح الأول ، ولم يحدث لها صداقاً ، كما قال الإمام أحمد (١) .

• الحكمة في تحريم زواج المسلمة من الكافر :

قد حرم الله ﷻ زواج المسلمة من الكافر من أجل المحافظة على دينها وعرضها ونسلها؛ فهو لا يؤمن عليها وإن كان معروفاً بالأمانة ؛ لأنه لا يحترم دينها ولا يلتزم أحكامه ، ولا يبالي بتقويهما في الأخلاق والسلوك كما يفعل المسلم مع زوجته وفق المبادئ الإسلامية المنصوص عليها في الكتاب والسنة .

والرجل هو القوام على المرأة ، وهو وليها في كثير من التصرفات والمسئول عنها في كثير من التبعات ، فكيف يتولى الكافر أمر المسلمة وهو أدنى منها مرتبة وأحط منها شأنًا ، وليس له دين صحيح يردعه عن ارتكاب الآثام والتهاون بتعاليم الإسلام .
ودينه الذي يعتنقه لا يضمن للزوجة المسلمة حريتها في التصرفات المالية ، ولا يصون لها حقها الذي نص عليه دينها - فكيف يغامر الإسلام بمستقبل بناته ويرمى بهن في أيدي من لا يرقبون في دينهم إلاّ ولا ذمة (٢) .

فكيف تعيش المسلمة في ظلّه ودينها يطالبها بشعائر وعبادات ، وفروض وواجبات ويحل لها أشياء ويحرم عليها أشياء ، وزوجها على غير دينها ، وهو في الحقيقة عدوها يعمل جاهداً على صدها عن طاعة ربها وصرفها عن تأدية واجباتها شيئاً فشيئاً بشتى الحيل ، ويحملها على مشاركتها له في كثير من الأمور التي يأبى عليها دينها وعرضها وعفافها أن تشاركه فيه ، ولا شك أنها لا تعيش مع هذا الزوج وحده ، بل تعيش أو تعيش أسرته فيجعلونها هدفاً لسهامهم المسمومة ويعملون على تهويدها أو تصغيرها بكثير من الحيل التي يقوم بها المبشرون هنا وهناك ، وربما حملوها على مرافقتهم في دور عبادتهم ومشاركتهم في بعض طقوسهم طوعاً أو كرهاً فكان في ذلك رلزة لعقيدتها وعائق عن تأدية واجباتها الدينية .

(١) تفسير القرآن العظيم ج ٨ ص ١١٩ ط دار الشعب .

(٢) الإل : القرابة والرحم ، والذمة : العهد .

ثم كيف يكون حال نسلها وأبوهم يهودى أو نصرانى بنسبتهم ويربيهم على حسب ما يرى هو لا حسب ما ترى هى .

كيف يطيب لها أن تراهم قد تبعوا أباهم فى الدين وسلوكوا مسلكه فى العادات التى اعتادها الكفار فى بيوتهم ومجالسهم وتصرفاتهم .

لا شك أن قلبها سينفطر حزناً وأساً عليهم حيث لا يفيد الحزن ولا الأسى .

من أجل ذلك حرم الله عز وجل على المسلمة أن تتزوج بكافر .

بخلاف المسلم فإنه يجوز له أن يتزوج يهودية أو نصرانية للضرورة؛ لأن دينه يعصمه من ظلمها وإهانتها والتقصير فى حقوقها ، وهو قد يهديها بخلفه الفاضل وسلوكه النبيل إلى اعتناق الإسلام .

وأولاده يكونون تابعين له فى الإسلام قطعاً وذلك قد يحملها على متابعة زوجها وأولادها بدافع الحب والعاطفة .

واعلم أن الزواج يقوم على السكون النفسى والجنىسى بين الزوجين ، وهذا السكون لا يتوفر إلا للزوجين تجمعهما عقيدة واحدة وهدف مشترك يقوم على هذه العقيدة ويدور فى فلكها ، من أجل ذلك كان الإسلام منطقياً مع أتباعه حين حرم على المرأة المسلمة أن تتزوج بكافر مطلقاً وحرم على المسلم أن يتزوج بمجوسية أو شيعية أو مشركة ، ولم يبح له إلا الزواج من يهودية أو نصرانية عند الضرورة ؛ لأن اليهود والنصارى أهل كتاب سماوى وإن كانوا قد حرفوه وبدلوه ، وذلك لأنهم أقرب إلى الهداية من غيرهم ، ففى كتبهم نعت محمد ﷺ وصفته وقد بشرت به أنبياءهم ورسلكم ، وهم يعرفونه كما يعرفون أبناءهم .

* *

نكاح المتعة

نكاح المتعة هو أن يقول الرجل للمرأة متعنى بنفسك شهراً أو شهرين على مهر قدره كذا وكذا . ولهذا يسمى الزواج المؤقت ، أو الزواج المنقطع ، لأنه ينتهى بعد المدة التى يتفقان عليها .

وقد أباح النبى ﷺ هذا الزواج فى وقت اضطر الناس إليه ثم نهى عنه .

وقد ثبت النهى عنه فى أحاديث كثيرة مما جعل كثيراً من أهل العلم يقطعون بحرمة ويحكمون الإجماع على ذلك .

ومن الأحاديث التي وردت في ذلك :

١ - ما رواه البخارى ومسلم عن علي عليه السلام : « أن رسول الله ﷺ نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خبير » .

٢ - وعن سلمة بن الأكوع قال : « رخص لنا رسول الله ﷺ في متعة النساء عام أوطاس ثلاثة أيام ثم نهى عنها » .

٣ - وعن سيرة الجهنى : « أنه غزا مع رسول الله ﷺ فتح مكة ، قال : فأقمنا بها خمسة عشر ، فأذن لنا رسول الله ﷺ في متعة النساء ، وذكر الحديث إلى أن قال : « فلم أخرج حتى حرمها رسول الله ﷺ » .

٤ - وفي رواية : « أنه كان مع النبی ﷺ ، فقال : يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا » .

(رواهن أحمد ومسلم)

٥ - وفي لفظ عن سيرة قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ، ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها » .

وقال القرطبي : « الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرم ، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض » .
وقال الشوكاني - بعد أن ذكر من العلماء من خالف الجمهور في تحريم المتعة - قال : « وعلى كل حال فنحن مقيدون بما بلغنا عن الشارع ، وقد صح لنا التحريم المؤبد ، ومخالفة طائفة من الصحابة له غير قاذحة في حجيته ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل به » .

كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ورووه لنا ، حتى قال عمر فيما أخرجه عنه ابن ماجه بإسناد صحيح : « إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة »^(١) .

* *

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٣٠٤ وما بعدها . والحديث رواه ابن ماجه عن ابن عمر عن عمر ، وقامه : « إلا أن يأتينى بأربعة يشهدون أن رسول الله ﷺ أحلها بعد إذ حرمها » .

زواج التحليل

زواج التحليل هو زواج مؤقت، وصورته أن يتزوج الرجل امرأة مطلقة ثلاثاً ليحلها لزوجها الأول لا ليعيش معها حياة دائمة كما هو الشأن في الزواج المشروع، وقد أفتى أكثر أهل العلم بتحريمه .

١ - لقوله ﷺ : « ألا أخبركم بالنيس المستعار ، قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له » .

(رواه ابن ماجه عن عتبة بن عامر بسند فيه ضعف) .

٢ - وعن ابن مسعود رضيه قال : « لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له » .
(رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه) .

٣ - وعن ابن عباس رضيهما قال : سئل رسول الله ﷺ عن المحلل فقال : « لا . لا . إلا نكاح رغبة ، لا دلسة ، ولا استهزاء بكتاب الله عز وجل حتى تذوق عسيلة » .
(رواه أبو اسحاق الجوزجاني) .

٤ - وعن عمر رضيه قال : « لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتهما . فسئل ابنه عن ذلك فقال : كلاهما ران » .

(رواه ابن المنذر ، وابن أبي شيبه ، وعبد الرزاق) .

هذه الأحاديث تفيد أن زواج التحليل زواج فاسد وأنه من الكبائر الملعون فاعلمها سواء صرح بإرادة التحليل أثناء العقد ، أم كتم ذلك في نفسه .

قال ابن القيم في « زاد المعاد » ^(١) : ولا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وفقهائهم بين اشتراط ذلك بالقول أو بالتواطؤ والقصد ، فإن القصد في العقود عندهم معتبرة والأعمال بالنيات والشرط المتواطؤ عليه الذي دخل عليه المتعاقدان كالمملووظ عندهم ، والألفاظ لا تراد لعينها بل للدلالة على المعاني ، فإذا ظهرت المعاني والمقاصد فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل وقد تحققت غاياتها فترتب عليها أحكامها .

ومن هنا نعلم أن زواج المحلل لا يحل المرأة لزوجها الأول الذي طلقها ثلاثاً ، لأنه كما قلنا زواج فاسد ، والزواج الفاسد لا ترتب عليه آثار الزواج الصحيح ، أما الزواج الذي يحل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول فهو الذي تجتمع فيه الشروط الآتية :

(١) ج ٤ ص ٦ ط المصرية .

١ - أن يكون زوجها بالثاني. رواجاً صحيحاً، بأن يكون قد تزوجها ليعيش معها عيشة دائمة عن رغبة فيها لا رغبة عنها بعد أن يقضى معها وقتاً ثم يطلقها ليحلها لزوجها الأول .

٢ - أن يدخل بها دخولاً حقيقياً بعد العقد ؛ فيذوق عسيلتها وتذوق عسيلته وذلك بتحقيق بالجماع .

والدليل على ذلك ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها قالت : « جاءت امرأة رفاعة القرظى إلى رسول الله ﷺ فقالت : إني كنت عند رفاعة ، فطلقني ، فبت طلاقى، فتزوجني عبد الرحمن بن الزبير ، وما معه إلا مثل هبة الثوب ، فتبسم النبي ﷺ وقال : « أتريدن أن ترجعى إلى رفاعة ؟ » لا حتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك » .

ونزل فى ذلك قول الله تعالى : ﴿ فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون ﴾ (١) .

والحكمة فى ذلك أن الله عز وجل لما أعطى الزوج فرصتين للمراجعة ثم استنفذهما بالطلاق الثالث أراد الحق سبحانه أن يلقنه درساً قاسياً إذ حرم عليه أن يعود إليها إن رغب فيها حتى ينكحها زوجاً غيره، يذوق عسيلتها وتذوق عسيلته ، وهذا تأديب من الله سبحانه لهذا الزوج المستهتر .

وإذا علم الرجل أن المرأة لا تحل له بعد أن يطلقها ثلاث مرات إلا إذا نكحت زوجاً غيره فإنه يرتدع ويتراجع عن تطليقها ؛ لأن ذلك مما تاباه غيره الرجال وشهامتهم .

ثم إن الرجل يستنكف أن يعود إلى امرأته بعد أن نكحها زوج غيره ، فإذا رغب فيها بعد نكاحها وتطليقها دل هذا على تعظيم رغبته فيها واحتياجه لها فلا يفكر مرة أخرى فى تطليقها غالباً .

* *

(١) سورة البقرة: آية ٢٣٠ .

نكاح الشغار

نكاح الشغار هو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته لرجل بشرط أن يزوجه ابنته أو أخته ولم يسميا صداقاً لواحدة منهما فهو نكاح يقوم على التبادل ، فيكون زواج كل منهما متوقفاً على زواج الآخر .

وقد نهى النبي ﷺ عن هذا الزواج فقال : « لا شغار في الإسلام » .

• (رواه مسلم)

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الشغار ، والشغار : أن يقول الرجل للرجل : زوجني ابنتك أو اختك ، على أن أزوجك ابنتي أو أختي ، وليس بينهما صداق » .

وبهذين الحديثين استدل جمهور الفقهاء على بطلان هذا النكاح لأن كل زواج متوقف على الآخر ، وقيل هو باطل لأن كل منهما جعل يضاعف^(١) أخته أو ابنته مهرًا للآخرى وهى لا تنتفع به ، وفى ذلك ظلم لكل منهما .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقع صحيحاً ، ويجب لكل واحدة من البنتين مهر مثلها على زوجها ، إذ أن الرجلين سميا ما لا تصلح تسميته مهرًا ، إذ جعل المرأة مقابل المرأة ليس بمال ينتفع به ، والفساد فيه من قبل المهر ، وهو لا يوجب فساد العقد .

وقد ذكرنا فيما سبق أن الأحناف لا يعدون المهر ركناً من أركان العقد ولا شرطاً من شروط صحته ، وإنما هو حق للمرأة يجب على الرجل الوفاء به قبل الدخول أو بعده .

* *

نكاح المحرم

اتفق أكثر أهل العلم على أن للمحرم بحج أو بعمة لا يُنكح ولا يُنكح مادام محرماً .

وذلك لما رواه مسلم فى صحيحه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « لا ينكح المحرم ولا يُنكح » .

قال ابن رشد فى بداية المجتهد (٢) : واختلفوا فى نكاح المحرم ، فقال مالك

(١) البضع - بضم الباء - : الفرج . (٢) ج ٢ ص ٤٥ .

والشافعي والليث والأوزاعي وأحمد : لا ينكح المحرم ولا ينكح، فإن فعل فالنكاح باطل ، وهو قول عمر بن الخطاب وعلى ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت .
وقال أبو حنيفة : لا بأس بذلك . وسبب اختلافهم تعارض النقل فى هذا الباب .

فمنها حديث ابن عباس: « أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم » وهو حديث ثابت النقل أخرجه أهل الصحيح ١٠ هـ .

والأصح أن الرسول ﷺ قد تزوج ميمونة وهو حلال، أى بعد أن تحلل من إحرامه . كما قال أبو رافع : تزوجها حلالاً وكنت الرسول بينهما .
قال ابن القيم فى زاد المعاد (١) : وقول أبى رافع أرجح لعدة أوجه :

أحدها : أنه إذ ذاك كان رجلاً بالغاً وابن عباس لم يكن حينئذ من بلغ الحلم بل كان له نحو العشرة سنين ، فأبو رافع إذا ذاك كان أحفظ منه .

الثانى : أنه كان الرسول بين يدى رسول الله ﷺ وبينها ، وعلى يده دار الحديث فهو أعلم منه بلا شك ، وقد أشار بنفسه إلى هذه إشارة متحقق له ومتيقن - لم ينقله عن غيره ، بل بأشبه بنفسه .

الثالث : أن ابن عباس لم يكن معه فى تلك العمرة فإنها كانت عمرة القضية (٢) .

وكان ابن عباس إذا ذاك من المستضعفين الذين عذرهم الله من الولدان ، وإنما سمع القصة من غير حضور منه لها .

الرابع : أن ابن أختها يزيد بن الأصم شهد أن رسول الله ﷺ تزوجها حلالاً قال : « وكانت خالتى وخالة ابن عباس » . ذكره مسلم . إلى آخر ما قال ابن القيم فى ترجيح قول أبى رافع على قول ابن عباس فى رواج النبى ﷺ بميمونة ﷺ فليراجع فى زاد المعاد .

* *

(١) ج ٤ ص ٦ .

(٢) تسمى أيضاً عمرة القضاء وقد كانت فى السنة السابعة من الهجرة .

الزواج بأكثر من أربعة

أباح الله للرجل أن يجمع في عصمته أربع نساء في وقت واحد ، وحرم عليه الزيادة عن أربع ؛ لأن في الزيادة عن أربع ظلماً لهن وتفويت لكثير من حقوقهن ويصبح من المتعذر على الرجل برهن كلهن والعدل بينهن .
ودليل الاختصار على الأربع قوله تعالى :

﴿ وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ (١) .

وقد روى الترمذى والشافعى وأحمد : أن غيلان الثقفى أسلم وتحتة عشرة نساء فقال له النبى ﷺ : « اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن » .
والأمر فى الآية ليس للجوب ولا للاستحباب ولكن للإباحة .
والإباحة أيضاً مشروطة بتيقن العدل بينهن .
قال تعالى : ﴿ فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ، ذلك أدنى ألا تعولوا ﴾ (٢) .

قال الشافعى رحمه الله تعالى : قد دلت سنة رسول الله ﷺ المبينة عن الله أنه لا يجوز لأحد غير رسول الله ﷺ أن يجمع بين أكثر من أربع نساء .
وهذا الذى قاله الشافعى مجمع عليه بين العلماء ، إلا ما حكى عن طائفة من الشيعة أنه يجوز الجمع بين أكثر من أربع نساء .
فذهب بعضهم إلى جواز الجمع بين تسع نساء كما فعل رسول الله ﷺ وذهب بعضهم إلى جواز الجمع بين ثمانى عشرة ، وقال بعضهم يجوز الجمع بلا حصر .

وقد فند القرطبى أدلتهم وأبطلها . فمن شاء راجعه فى تفسيره (٣) .

● الحكمة فى تعدد أزواجه ﷺ :

أما جمع الرسول ﷺ بين تسع فى وقت واحد فقد كان أمراً خصه الله به لحاجة الدعوة فى حياته ، وحاجة الأمة إليه بعد وفاته .
فقد كثر عدد المسلمين والمسلمات بعد أن هاجر إلى المدينة ، وتتابع التشريع

(١) سورة النساء : الآية ٣ . (٢) نكحوا (٣) ج ٤ .

وتعددت جوانبه، وتفرعت أحكامه، فاحتاج الرسول ﷺ إلى هذا الجمع من النسوة ليحفظن عنه ما يشاهدنه ويسمعه منه في بيته حيث لا يتمكن أحد غيرهن من العلم به، فينقلن ذلك إلى المؤمنين والمؤمنات هنا وهناك، فكان المرجع الذي يأخذون منه كثيراً من تعاليم دينهم .

● الحكمة في إباحة التعدد بوجه عام :

لا شك أن إباحة تعدد الزوجات فيه درء لمفاسد كثيرة تقشو وتنتشر في المجتمع ويستشري خطرها لو لم يكن هذا التشريع الحكيم الذي يقدر حاجة الأفراد وحاجة الجماعات .

ومن الضرورات التي راعاها هذا التشريع أن من الرجال من يكون قوى الغريزة نائل الشهوة وله زوجة مريضة، أو تطول أيام حيضها، أو لا توجد عندها رغبة في الرجال والرجل لا يستطيع الصبر كثيراً عن النساء، فماذا يفعل ؟
أفليس من الخير له أن يتزوج بأخرى يقضى معها وطره حلالاً طيباً بدلاً من أن يتجه إلى إفراغ شهوته في الحرام .

وقد يكون عدد النساء أكثر من عدد الرجال - بخاصة في أعقاب الحروب التي تلتهم صفوة الرجال والشباب - وهنا تكون مصلحة المجتمع ومصلحة النساء أنفسهن أن يكن ضرائر على أن يعشن العمر كله عوانس محرومات من الحياة الزوجية وما فيها من سكون ومودة وإحصان، ومن نعمة الأمومة ونداء الفطرة في حناياهن يدعو إليها .
إنها إحدى طرائق ثلاث أمام هؤلاء الزائدات عن عدد الرجال القادرين على الزواج :

- ١ - فلما أن يقضين العمر كله في مراة الحرمان .
 - ٢ - ولما أن يرخى لهن العنان ليعشن أدوات لهو لعبث الرجال الحرام !
 - ٣ - ولما أن يباح لهن الزواج برجل متزوج قادر على النفقة والإحصان .
- ولا ريب أن هذه الطريقة الأخيرة هي الحل العادل، والبلسم الشافي، وذلك هو ما حكم به الإسلام ^(١) . ﴿ ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ﴾ ^(٢) .

* *

(١) كتاب الحلال والحرام للدكتور / يوسف القرضاوى ص ١٣٥ .

(٢) سورة المائدة : آية ٥٠ .

• وجوب العدل بين الزوجات :

قلنا فيما سبق إن الله تعالى قد أباح للرجل أن يتزوج بأربع نسوة من الحرائر بشرط أن يتيقن حصول العدل منه بينهن ، فإن خاف أن لا يعدل بينهن فليس له أن ينكح إلا واحدة .

والعدل بين الزوجات إنما يكون في الطعام والكسوة والسكنى وسائر الماديات التي يحتاج إليها ، ويكون في المبيت أيضاً بحيث يكون لكل واحدة يوماً وليلة .

روى أبو داود ، والترمذي وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « من كانت له امرأتان فمال إلى إحدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل » .

والمراد بالميل في الحديث الميل الذي يقدر على كبحه والتخلي عنه ، كتخصيص إحدهما بمال أكثر أو بدار أوسع ، أو بوقت أطول أو بمعاشرة أفضل ونحو ذلك مما هو في مقدوره الكف عنه .

أما الميل القلبي ، والميل الغريزي^(١) فذلك مما لا قدرة له على رده لذا لا يؤاخذ به ولا يعاقب عليه ، ولكن عليه أن يتخفف منه ما استطاع .

قال تعالى : ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً ﴾ (٢) .

ومن هنا يتبين لنا أنه لا تعارض بين هذه الآية وقوله تعالى : ﴿ فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ﴾ .

فقد أوجب الله العدل في الأمور الظاهرة المقدور عليها ونفاه في الأمور الأخرى التي ليس في مقدور الإنسان التحكم فيها كالمودة والمحبة والميل الجنسي .

ولذا كان النبي ﷺ يقسم بين نسائه في المطعم والملبس والمبيت بالعدل وكان يقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » .

(راه أبو داود ، والترمذي وغيرهما) .

قال ابن القيم : لا يجب التسوية بين النساء في المحبة فإنها لا تملك .

وكانت عائشة رضي الله عنها أحب نسائه إليه ، وأخذ من هذا أنه لا يجب التسوية بينهن في الوطء ؛ لأنه موقوف على المحبة والميل وهي بيد مقلب القلوب .

(١) يقال : غرزي نسبة إلى الغريزة ، ولا يقال : غريزي . كما في كتب اللغة .

(٢) سورة النساء : آية ١٢٩ .

قال : وفى هذا تفصيل - وهو أنه إن تركه لعدم الداعى إليه ، وعدم الانتشار فهو معذور .

وإن تركه مع الداعى إليه ولكن داعيه إلى الضرة أقوى ، فهذا مما يدخل تحت قدرته ومملكه . فإن أدى الواجب عليه منه لم يبق لها حق ولم يلزمه التسوية ، وإن ترك الواجب منه فلها المطالبة به « ١٠ هـ (١) .

ومعنى كلام ابن القيم : أن الرجل إذا فقد الباعث له على الجماع ولم يحدث له انتصاب عند إحدى امرأتيه وحدث له انتصاب عند الأخرى فلا يلزمه جماع الأولى لأن ذلك ليس فى قدرته ، وإن كان لديه الداعى أى الدافع للجماع ولكنه يكون أقوى عند امرأة وأضعف عند الأخرى فيجامع الأولى أكثر مما يجامع الأخرى فذلك لا شىء فيه بشرط ألا يميل إليها كل الميل ويترك الأخرى التى لا ينشط لجماعها كثيراً ولكن يعطيها حقها منه بقدر ما يعقها ويعصمها عما حرم الله عليها ، وهذا هو القدر الواجب عليه فى هذه الحال .

هذا . وإذا أراد الزوج سفرًا وأراد أن يصحب إحدى زوجاته جاز له أن يصحب أيتهن شاء ، ولكن يستحب أن يقرع بينهما إذا كن جميعًا يصلحن للسفر معه ، فإن كانت واحدة منهن تصلح للسفر معه دون الأخريات صحبها دون قرعة . وكان رسول الله ﷺ - كما جاء فى الصحيحين - إذا أراد سفرًا أقرع بين نسائه ، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه .

وإذا عاد المسافر إلى بلده بمن سافرت معه فهل يقضى للقاعدات منهن مثل الأيام التى مكثها مع من سافرت معه ؟

قال ابن القيم رحمه الله : فى هذا ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه لا يقضى سواء أقرع أم لم يقرع ، وبه قال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله .

والثانى : أنه يقضى للبواقي ، أقرع أم لم يقرع ، وهذا مذهب أهل الظاهر .

والثالث : أنه إن أقرع لم يقض وإن لم يقرع قضى ، وهذا قول أحمد والشافعى رحمهما الله .

والأصح عند أكثر أهل العلم - كما قال الخطابى وغيره - أن المرأة التى سافرت مع زوجها بالقرعة لا تحتسب عليها مدة سفرها معه ؛ لأنه قد نالها من المشقة ما لم

(١) زاد المعاد ج ٤ ص ١٩ وما بعدها .

ينل القاعدات، فكانت هذه بتلك، ولو سوى بينها وبينهن فى أمر البيت لكان فى ذلك ظلم عليها . والله أعلم بالصواب .

وإذا قسم الرجل لكل امرأة يوماً وليلة لا يحرم عليه أن يلتقى بأيتها شاء، ولكن لا يبيت إلا عند صاحبة النوبة ولا يطأ إحداهن فى نوبة الأخرى .

فقد جاء فى السنن: أن النبى ﷺ كان يطوف على نسائه بعد صلاة العصر ويدنو من كل واحدة منهن دون ميسر (أى دون جماع) وكن يجتمعن عنده ويتحدثن معه ثم يبيت عند صاحبة الليلة .

* *

نشور المرأة

النشور : هو العصيان والمخالفة والارتفاع .

والمرأة الناشز هى التى عصت زوجها، وخالفت أمره، وامتنعت عن تأدية حقه وتناولت عليه .

وقد شرع الله للرجال تأديب نسايتهم بما لهم عليهن من حق القوامة .

قال تعالى : ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ ^(١) .

وقال تعالى : ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ﴾ ^(٢) .

وقد ذكرنا فيما سبق ما يجب على المرأة نحو الرجل، فإن قصرت فى حق من حقوقه كانت ناشزاً .

وعليه حيثئذ أن يقومها بالوعظ ، والهجر فى المضاجع ، والضرب .

فإن خاف من نشوزها وعظها لثلا تقع فى النشور ، فإن وقعت فى النشور فعلاً هجرها فى المضجع ، فإن تكرر منها النشور ضربها ، فإن استجابت وعادت إلى رشدها فليس للرجل بعد ذلك عليها سبيل لهجرها ، ولا ضربها ، وإنما عليه أن يحسن إليها ويؤدى لها حقها بالمعروف .

قال تعالى : ﴿ واللاتى يخافون نشوزهن فعضوهن وامهروهن فى المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً ﴾ ^(٣) .

فإن كان الرجل قد تعود من امرأته أنه إذا أمرها أطاعته وإذا دعاها أجابته ثم

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٨ . (٢) سورة النساء: الآية ٣٤ . (٣) سورة النساء: الآية ٣٤

رأى منها بعض الصدود والتجهم من غير سبب معروف بأن لم تكن حائضاً^(١) ولا نساء ولا مريضة، وليس هناك من أحزنها من أولادها أو جيرانها - وخاف أن يؤدي بها هذا التجهم والصدود إلى الوقوع فى النشوز - ذكرها بما أعده الله تعالى للطائعين والطائعات، والعاصين والعاصيات، وذكرها بما له عليها من حق، فإن لم تتعظ بهجرها فى المضجع .

ومعنى الهجر فى المضجع - كما قال أكثر الفقهاء - أن لا يجامعها، فإن ذلك يخرجها ويقضى على سلاح فتنها الذى تحاول أن تشهره على الرجل دائماً .
وله أن لا يكلمها أيضاً ولكن لا يزيد ترك الكلام عن ثلاثة أيام .

فقد روى البخارى ومسلم عن أبى أيوب الأنصارى أن رسول الله ﷺ قال :
« لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ،
وخيرهما الذى يبدأ بالسلام » .

أما جماعها فله تركه حتى تستجيب له وتنقاد لأمره ما دام يأمرها بما ليس فيه معصية لله تعالى .

فإن لم تستجب بالوعظ ولا بالهجر جاز له أن يضربها ضرباً غير مبرح - أى غير شديد - لا يدمى ولا يكسر عظماً، ولا ينهش لحماً، ولا يديم الضرب على عضو واحد . وليجتنب الضرب على المواضع التى يخشى منها الضرر المزمع، وليتوق الوجه .

قال رسول الله ﷺ فى حجة الوداع من خطبة طويلة : « استوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عندكم عوان^(٢) ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، فإن فعلن فاهجروهن فى المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح ، فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً^(٣) ، إن لكم على نساءكم حقاً ولنساءكم عليكم حقاً ، فأما حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذن فى بيوتكم لمن تكرهون إلا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن فى كسوتهن وطعامهن » .
(رواه ابن ماجه والترمذى وغيرهما) .

(١) ذكرنا فى المجلد الأول من هذا الكتاب أن الحيف حالة مرضية ونقلنا فى ذلك بحثاً طيباً .
(٢) أميرات .
(٣) أى لا تلتمسوا سبباً لضريهن وإخراجهن .

وروى أحمد وأبو جريرو والنسائي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وغيرهم عن معاوية بن حيدة القشيري أنه سأل النبي ﷺ : ما حق المرأة على الزوج ؟ قال : « أن تطعمها إذا طعمت ، وأن تكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ولا تهجر إلا في البيت » .

وإذا كان الله تبارك وتعالى قد أباح للرجل أن يضرب امرأته عند النشوز المتكرر فإنه رغبه في العفو والصفح ودعاه إلى الحلم والأناة والصبر وذلك في كثير من الآيات .

منها قوله جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن من أزواجكم وأولادكم عدوًا لكم فاحذروهم وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم ﴾ (١) .
ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة فما ضرب امرأة قط ، ولا انتهر خادماً ، وإنما كان يعفو ويصفح .

وقد رخص للرجال في ضرب نسائهم موافقة لقول الله تعالى : ﴿ واضربوهن ﴾ وذلك حين شكاً إليه بعضهم من نشوز كثير منهن ، ولكنه ﷺ عرّض بالذين يضربون نساءهم ليكفوا عن ضربهن أو يخففوا منه .

روى الشافعي بسنده وغيره : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تضربوا إماء الله ، قال : فأتاه عمر بن الخطاب رضيه فقال : يا رسول الله ذر النساء على أزواجهن (أى اجترأن عليهن) فاذن في ضربهن ، فأطاف بأل محمد عليه الصلاة والسلام نساء كثير كلهن يشتكين أزواجهن ، فقال النبي ﷺ : لقد أطاف الليلة بأل محمد نساء كثير أو قال : سبعون امرأة - كلهن يشتكين أزواجهن فلا تجدون أولئك خياركم » .

أى لا تجدون أولئك الذين يضربون نساءهم من خياركم وكأنه ﷺ قال : الأخيار هم الذين لا يضربون نساءهم ، ولكن يعفون ويصفحون ، فهو ترغيب في العفو مع إباحة الضرب عند الضرورة القصوى .

* * * نشوز الزوج

وإن خافت المرأة من أن يفارقها زوجها لكبر سنها أو لعدم إغجابها وما أشبه ذلك - جاز لها أن تتنازل له عن بعض حقها في النفقة والسكنى وما إلى ذلك من الحقوق من أجل أن يسكنها على نفسه ولا يطلقها .

(١) سورة التغابن : الآية ١٤ .

وللزوج أن يقبل ما وهبته له وتنازلت عنه عن طيب نفس منها .

قال تعالى : ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوراً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ﴾ (١) .

فقد خافت سودة بنت رمة أن يطلقها رسول الله ﷺ لكبر سنها ولعدم رغبتها في الجماع ، فقالت لرسول الله ﷺ : أمسكني ، وليتي لعائشة . فقبل منها ذلك كما صرحت بذلك الروايات الصحيحة .

روى البخارى ومسلم من حديث هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : لما كبرت سودة بنت رمة وهبت يومها لعائشة ، فكان رسول الله ﷺ يقسم لها بيومها ويوم سودة » .

وقد رغب الله الزوجين في الصلح عند خوف النشور . فقال : ﴿ والصلح خير ﴾ أى خير من المفارقة ، ولا سيما عند شح الأنفس ، بما لها من الحقوق ، فعندما يشح أحدهما بكل ما لصاحبه من حق عليه يستحب لأحدهما أن يتنازل عن بعض حقه من أجل دوام العشرة وبقاء المودة والرحمة ، فالطلاق أبغض الحلال إلى الله كما قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الذى رواه أبو داود وغيره .

* *

الشقاق بين الزوجين

إن نشزت المرأة عن زوجها وخالفت أمره ولم تستجب له بالوعظ والهجر والضرب ، وخاف الحاكم أو أولياء الزوج أو أولياء الزوجة من احتدام النزاع والشقاق بينهما - وجب على من يعينهم الأمر أن يبعثوا حكمين صالحين مشهورين بالعدالة ، حكماً من أهله وحكماً من أهلها لينظرا فى أمرها ، فإن رأيا أن يجمعا بينهما جمعا ، وإن رأيا التفريق بينهما فارقا .

وللزوجين أن يتدلبا حكمين يحكمان بينهما ، حكماً من أهله وحكماً من أهلها فيكون كل واحد منهما وكيلاً لصاحبه ، قال تعالى : ﴿ وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً ﴾ (٢) .

(١) سورة النساء : آية ١٢٨ . (٢) سورة النساء : آية ٣٥ .

ولا شك أن الشارع الحكيم يتشوف إلى التوفيق بين الزوجين ويكره الشقاق والتفريق؛ لهذا قال جل شأنه : ﴿ إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ والضمير فى الآية يعود على الحكمين ، وقيل : يعود على الزوجين .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : « أمر الله عز وجل أن يعيشوا رجلاً صالحاً من أهل الرجل ورجلاً مثله من أهل المرأة ، فينظران أيهما المسىء ، فإن كان الرجل هو المسىء حجبوا عنه امرأته وقسروه على النفقة (أى الزموه بها) ، وإن كانت المرأة هى المسيئة قسروها على زوجها ومنعوها النفقة ، فإن اجتمع رأيهما على أن يفرقا أو يجمعا فأمرهما جائز ، فإن رأيا أن يجمعا فرضى أحد الزوجين وكره ذلك الآخر ، ثم مات أحدهما فإن الذى رضى يرث الذى كره ، ولا يرث الكاره الراضى » .

(رواه ابن أبي حاتم وابن جرير) .



الطلاق

• تعريفه وحكمه :

الطلاق لفظ من ألفاظ الجاهلية كانوا يستعملونه في الفرقة بين الزوجين ، فلما جاء الإسلام أقر استعماله ، ووضع له الأحكام والضوابط وحصره في أضيق نطاق حرصاً على بقاء الزوجية ودوامها .

ومنه^١ : في اللغة : حل الوثائق ، مأخوذ من الإطلاق وهو الإرسال والترك .

و.س.ه. في الشرع : إنهاء العلاقة الزوجية بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية ، على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى .

والأصل في الصلّاق الحرمة ما لم تدع الحاجة إليه ، كما قال الحنابلة والحنفية وقد رأى بعض الفقهاء أنه من الأمور التي تعتريها الأحكام الخمسة ، وهي الحرمة والكراهة ، والإباحة ، والاستحباب ، والوجوب .

١ - فيحرم في صور . منها :

(أ) الطلاق في الحيض ، فلا يجوز للرجل أن يطلق امرأته في حال حيضها ، ونفاسها .

(ب) الطلاق في الطهر الذي جامعها فيه ، فلا يجوز أن يطلقها في هذا الطهر على ما سيأتي بيانه .

٢ - ويكره إذا وقع بغير سبب يقتضيه مع استقامة الحال ، فمن الكفر بنعمة الله أن يقدم الرجل على طلاق امرأة لم يقع منها ما يدعوه لطلاقها .
قال عليه الصلاة والسلام : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

(رواه أبو داود) .

٣ - ويكون واجباً في صور . منها :

(أ) لو اشتد الشقاق بينهما ولم يجد الحكمان سوى التفريق بينهما .

(ب) إذا لم يعد المولى لجماع زوجته بعد انقضاء المدة وهي أربعة أشهر ، والمولى هو الذي حلف أن لا يجمع امرأته ، فترفع امرأته أمرها للقاضي فيمهلها أربعة أشهر فإن فاء إليها فيها ، وإلا طلقها القاضي عليه .

وفى ذلك يقول الله عز وجل : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ﴾ (١) .
(ج) ويجب على الرجل أن يطلق امرأته إن ثبت عليها الزنا ولم تظهر لها توبة
نصوح .

٤ - ويكون مندوباً في صور . منها :

(أ) إذا كانت المرأة غير مطيعة لربها وزوجها .

(ب) أو كانت بذينة اللسان على زوجها وأحمالها وجيرانها .

(ج) أو خاف أن تحمله على ارتكاب محظور .

٥ - ويكون مباحاً إذا كانت نفسه لا تريدها ، ولم يطق معاشرتها .

• الحكمة في تشريع الطلاق :

شرح الله الطلاق عند استحكام الشقاق، واستحالة الوفاق بين الزوجين، بوصفه الحل الأمثل الذي لا مناص منه ولا معدل عنه بعد أن تقطعت كل أسباب المودة والرحمة بينهما، ولم يعد أحدهما يسكن إلى الآخر أو يطمئن له، فكان ذلك التشريع الحكيم موافقاً لواقع الناس في الحياة .

فالإسلام لم يفترض أن تسود المثالية بين الناس في جميع أوقاتهم وأحوالهم ، وأن لا يقع خطأ في السلوك والتقدير ، ولم يتجاهل أن البشر كثيراً ما يقع بينهم الخلاف ويعرض لهم الخطأ الفينة بعد الفينة .

لذا جاء هذا التشريع وافياً بمطالب البشر ملائماً لطباعهم على اختلاف بيناتهم وأجناسهم وأعرافهم وعاداتهم .

فما من صغيرة ولا كبيرة يحتاج إليها الناس في حياتهم إلا شملها هذا التشريع ووسعها بيانه .

وما من قضية إلا وقد بت فيها الإسلام بحكمه ، وما من مشكلة إلا وقد وضع لها حلاً مناسباً .

فإذا قصرت الزوجة في حق زوجها أباح له الإسلام هجرها وضربها بعد وعظها فإن احتدم النزاع فعلى الحاكم أن يبعث حكمين يحكمان بينهما ، فإن فشل الحكماء

(١) سورة البقرة : آية ١٢٥ - ١٢٦ .

فى فض النزاع فلا مناصر من الطلاق صيانة لهما من عواقب النفرة المستحكمة والشقاق الذى بلغ الحد .

قال تعالى : ﴿ وإن يفرقا يُغْنِ الله كلاً من سَعته وكان الله واسعاً حكيماً ﴾ (١).

وقد أحاط الإسلام الأسرة بسياج منيع يصونها من التفكك والانهدام ، ووضع لإنهاء العلاقة الزوجية نظاماً محكماً وشروطاً دقيقة تحصره فى أضيق نطاق .

وهو كما يقول الأستاذ / أحمد محمد شاكر : تشريع تقطعت دونه أعناق الأمم قبل الإسلام وبعده ، وها أنت ذا ترى الأمم العظيمة التى تزعم لنفسها المدنية ويزعمها لها الناس ، تحاول إصلاح نظام الأسرة ، وتشريع القوانين للطلاق ، فلا تصل إلى شيء معقول ، بل هى تتخطى فى الظلمات ، وتأتى بالبلايا والمضحكات .
وذلك أنها تصدر فى تشريعها عن العقل الإنسانى القاصر .

أما التشريع الإسلامى فإنه وحى إلهى كريم ، أرسل به أعظم رجل ، وأعقل رجل ظهر فى هذا الوجود ، وأمره أن يفسره للناس ويبينه لهم ، ثم يحملهم على طاعته والعمل به . ١٠ هـ (٢) .

* *

• الحكمة فى جعل الطلاق بيد الزوج وحده:

إن قال قائل : لم جعل الله الطلاق بيد الرجل وحده مع أن النكاح عقد بين طرفين كسائر العقود ، ينبغى أن يكون لكل من الطرفين حق فى فسخه كما كان لكل منهما حق إمضائه ، وهل فى قصره على الرجل وحده حكمة ومصلحة تعود على الطرفين ؟ .

قلت : إنما كانت العصمة بيد الزوج وحده ، وأمر الطلاق إليه ؛ لأنه هو الذى مهرها ، وهو الذى يتكفل بالإنتفاق عليها حال قيام الزوجية ، وهو الذى يطالب بالإنتفاق عليها حال العدة ، فلو كان الطلاق بيدها لوقع عليه من ذلك ظلم بين .
فمن الجائز لو كان الطلاق بيدها - أن توقعه على نفسها قبل أن يمسه ، فتفوت عليه حق الاستمتاع بها بينما تحصل منه على حقها كاملاً بمجرد العقد عليها ، فيكون لها المهر كله إن دخل بها أو نصفه إن لم يدخل بها ، وفى ذلك أكل لأموال الناس بالباطل .

(١) سورة النساء : آية ١٣٠ . (٢) نظام الطلاق فى الإسلام ص ٦٠ .

والمرأة كثيراً ما تغلبها عواطفها وتسيطر عليها نزوات الطيش والغيرة فتسارع إلى إيقاع الطلاق من غير تفكير ولا روية فيهدم بيت الزوجية لأنه الأسباب ، وتعانى الأسرة بعد ذلك من آثار التفكك والانحيار ما تعانىه .

ولما كان الإسلام حريصاً كل الحرص على دوام العشرة بين الزوجين وبقاء الروابط الأسرية متماسكة غير متداعية - جعل الرجل قواماً على المرأة ، وجعل أمر الطلاق بيده ؛ لأنه أملك لعواطفه ، وأشد حرصاً على كيان الأسرة منها ، وذلك بما أوتى من راحة العقل ، ورباطة الجأش ، وقوة التحمل ، وضبط النفس .

قال تعالى : ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ﴾ (١) .

فإذا كانت المرأة تفكر فى بقاء المودة والرحمة بينها وبين زوجها وتحرص على دوام العشرة بينهما فالزوج أحرص على ذلك منها ؛ لأنه هو الخاسر إذا ما حل الوفاق بإيقاع الطلاق .

ولا يظن عاقل أن فى حرمان المرأة من إيقاع الطلاق ظلماً يلحقها ، بل فى إعطائها هذا يقع الظلم على زوجها وعلى أولادها وعلى المجتمع ، بما ذكرناه من الأسباب .

هذا . والحق يقال إن الإسلام - وإن كان قد جعل الطلاق بيد الرجل - لم يحرم المرأة من حق طلبه من الزوج إذا وقع عليها ضرر ، بأن امتنع الرجل من الإنفاق عليها ، أو امتنع من وطنها ، أو كرهت البقاء معه لآى سبب من الأسباب .
فهى فى حالة وقوع الضرر أو الامتناع من النفقة أو الوطء - ترفع أمرها للقاضى ، وعلى القاضى أن ينصفها منه ، وفى حالة كرهها لمعاشرته أباح لها الإسلام أن تفتدى نفسها منه .

قال تعالى : ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخاصا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتلتا به ﴾ (٢) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إني ما أعتب عليه فى خلق ولا دين ولكنى أكره

(١) سورة النساء : آية ٣٤ . (٢) سورة البقرة : آية ٢٢٩ .

الكفر فى الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : «أتردين عليه حديثه ؟ » قالت : نعم ، فقال رسول الله ﷺ : «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة »

(رواه البخارى والنسائى) .

هذا ، ولم يشترط فى الطلاق أن يكون بموافقة الزوجين ورضاهما كما فى عقد الزواج ؛ لأن الحاجة قد تدعو أحد الزوجين إلى التخلص من الآخر بينما لا يريد الطرف الآخر ذلك ، ولو توقف الطلاق على موافقة الطرفين ورضاهما مع قيام الحاجة إليه لآدى ذلك إلى فساد كبير بين الأمر .

فما ظنك بوجود زوجين يعيشان فى بيت واحد ولكل منهما على الآخر حقوق وهما فى غاية التنافر والتباغض والشقاق ، فلما كان فى الزواج جلب مصالح كان عقده متوقفاً على اتفاق الرجل والمرأة ورضاهما ، ولما كان فى الطلاق درء مفاسد لم يكن مشروط فيه اتفاق الزوجين على إيقاعه .

ومن هنا لم يشترط الفقهاء حضور المرأة وقت إيقاع الطلاق ، بل يكتفى بإعلامها حتى تنهيا لإحصاء عدتها وتستعد لاستقبال حياة جديدة قد تكون مع زوجها إن ارتجعها فنصلح من أمرها معه وتحسن معاملتها له ، وقد تكون عند رجل آخر إن بت طلاقها ، وقد تظل ثيباً حتى تموت .

• من يقع طلاقه :

اتفق العلماء على أن الطلاق لا يقع إلا إذا صدر من عاقل بالغ ، فإذا صدر من مجنون أو صبي يعد لغواً ؛ لأن الطلاق تصرف من التصرفات التى لها آثارها ونتائجها فى حياة الزوجين ، فلا بد أن يكون صادراً عن رجل كامل الأهلية .
ولما تكمل الأهلية بالعقل والبلوغ والاختيار .

روى أحمد فى مسنده وأبو داود فى سننه عن على كرم الله وجهه ، عن النبى ﷺ أنه قال : « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق » .

واختلفوا فى طلاق المكره والسكران والهالوك والغضبان والمخطئ .

وسنين حكم كل واحد من هؤلاء بإيجاز .

• طلاق المكره :

أما المكره فقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن طلاقه لا يقع ؛ لأنه لا

إرادة ولا اختيار له ، والإرادة هي أساس التكليف ، فإذا انتفت انتفى التكليف .

فمن أكره على كلمة الكفر فنطق بها لا يكفر ؛ لقوله تعالى : ﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾^(١) ، وكذلك من أكره على الطلاق لا يقع طلاقه .

وقد روى ابن ماجه ، وابن حبان ، والدارقطني ، والطبراني ، والحاكم بسند حسن : أن رسول الله ﷺ قال : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : طلاق المكره واقع . وهو خلاف ما عليه الجمهور .

• طلاق السكران :

أما السكران فلا يقع طلاقه عند أكثر أهل العلم ؛ لأنه كالمجنون .
وأفتى جماعة من الفقهاء بوقوع طلاقه إن سكر بحرم عقوبة له . والأصح ما عليه الجمهور .

قال الشوكاني بعد أن ذكر الخلاف في وقوع طلاقه مرجحاً ما عليه الجمهور :
والحاصل أن السكران الذي لا يعقل لا حكم لطلاقه لعدم المناط الذي تدور عليه الأحكام ، وقد عين الشارع عقوبته فليس لنا أن نحاولها برأينا ونقول : يقع طلاقه عقوبة له ، فيجمع له بين غرمين ١٠ - ١ - هـ^(٢) .

• طلاق الغضبان :

أما الغضبان الذي اشتد غضبه إلى الحد الذي أغلق فيه على عقله فلم يدر ما يفعل وما يقول - فإنه لا يقع طلاقه عند أكثر أهل العلم .

روى أحمد وأبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، وصححه عن عائشة ؓ أن النبي ﷺ قال : « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » .

وقد فسر الإغلاق بالغضب الشديد ، وفسر بالإكراه ، وفسر بالمجنون .
قال ابن تيمية - كما في زاد المعاد -^(٣) : حقيقة الإغلاق أن يغلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام ، أو لا يعلم به كأنه اتغلق عليه قصده وإرادته .

(٢) « نيل الأوطار » ج ٦ ص ٢٦٧ .

(١) سورة النحل : آية ١٠٦ .

(٣) ح ٥ ص ٢١٥ ط الريان .

قال: ويدخل في ذلك طلاق المكره ، والمجنون ، ومن زال عقله بسكر أو غضب ، وكل من لا قصد له ، ولا معرفة له بما قال .
والغضب على ثلاثة أقسام :

(أ) ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه بما قال ، وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع .
(ب) ما يكون في مبادئه بحيث يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده ، فهذا يقع طلاقه .

(ج) أن يستحكم ويشد به فلا يزيل عقله بالكلية ، ولكنه يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فرط منه إذا زال . فهذا محل نظر ، وعدم الوقوع في هذه الحالة قوى متجه ، ومعنى متجه : له وجه قوى من الصحة .

• طلاق الهازل :

أما طلاق الهازل - وهو الذى يتكلم من غير أن يعنى ما يقول - فيرى جمهور الفقهاء أنه يقع طلاقه ويصح نكاحه .

لما رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذى ، والحاكم عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد : النكاح والطلاق والرجعة » .

ويرى بعض المالكية والحنابلة أن طلاقه لا يقع ؛ لأنه لم ينو ولم يردده ، وقد قال ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » .

وقد قال الله عز وجل : ﴿ وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ﴾ (١) .
والهازل لا عزم له ولا نية .

• طلاق المخطيء :

أما المخطيء وهو الذى أراد غير الطلاق فسبق لسانه إلى لفظ من ألفاظه فلا يقع طلاقه ، خلافاً لأبى حنيفة وأصحابه ، فإنهم قالوا : يقع عليه قضاء لا ديانة ، أى لو رفعت المرأة أمرها للقاضى ، وقالت : سمعته يطلقنى ، فأقر هو بذلك ، وقال : سبق لسانى به ولم أرد . حكم القاضى بوقوع طلاقه ، وإن كان بينه وبين الله لا يزال زوجاً لها .

* *

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٧ .

تقسيم الطلاق إلى سنى وبدعى

يقسم الفقهاء الطلاق من حيث الوقت الذى يجوز إيقاعه فيه إلى قسمين :
سنى وبدعى .

فالطلاق السنى : هو أن يطلق الرجل امرأته طلقة واحدة فى طهر لم يمسهها فيه
(أى لم يجامعها فيه) ، أو يطلقها وهى حامل .

والطلاق البدعى : هو أن يطلق الرجل امرأته ثلاث طلقات فى لفظ واحد ، أو يطلقها وهى حائض ، أو يطلقها فى طهر جامعها فيه .

وقول الفقهاء : هذا طلاق سنى - ليس معناه أنه مستحب فعله ، ولكنهم
يعنون به الطلاق المأذون فيه شرعاً .

• حكم من طلق فى الحيض أو فى طهر جامع فيه :

يحرم على الرجل أن يطلق امرأته وهى حائض ، ويحرم عليه أيضاً أن يطلقها
فى طهر جامعها فيه ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

فإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته لسبب من الأسباب الوجيبة فليستظر حتى تطهر
من حيضها ، أو نفاسها ثم يطلقها قبل أن يجامعها ، وله أن يطلقها وهى حامل .

وقد بين النبى ﷺ الوقت الذى يصح فيه إيقاع الطلاق .

فجاء فى البخارى ومسلم وغيرهما : « أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته وهى
حائض فأمره الرسول ﷺ بأن يراجعها حتى تطهر ، ثم إن شاء أمسكها وإن شاء
طلقها قبل أن يمسه » .

وقد روى الدارقطنى من حديث عبد الرازق : أخبرنى عمى وهب بن نافع
قال : سمعت عكرمة يحدث عن ابن عباس يقول : الطلاق على أربعة وجوه :
وجهان حلالان ، ووجهان حرامان ، فأما الحلال فأن يطلقها طاهراً من غير جماع ،
وأن يطلقها حاملاً مستتيئاً حملها ، وأما الحرام فأن يطلقها وهى حائض ، أو يطلقها
بعد أن يجامعها حتى لا تدرى اشتمل الرحم على ولد أم لا .

هذا ، وقد اختلف الفقهاء فيمن خالف هذا التشريع الحكيم فأوقع الطلاق فى
الحيض هل يقع طلاقه أم لا يقع مع اتفاقهم على تحريمه .
فذهب الجمهور إلى القول بوقوع الطلاق .

وذهب الباقر والصادق وابن حزم والخوارج ، وابن تيمية ، وابن القيم : إلى القول بعدم الوقوع .

واحتج الجمهور بأدلة كثيرة منها :

(أ) ما رواه البخارى ومسلم فى حديث طلاق عبد الله بن عمر . فقد جاء فى آخره : « وكان عبد الله طلق تطليقة فحسبت من طلاقها » .

(ب) ومن حجج الجمهور - كما قال الشوكانى - ما أخرجه الدارقطنى : أن عمر قال : « يا رسول الله أفتحتسب بتلك التطليقة » . قال : نعم » . ورجاله ثقات كما قال الحافظ . . .

(ج) واحتج الجمهور أيضاً بقوله ﷺ : « راجعها » ، فإن الرجعة لا تكون إلا بعد طلاق . ١٠ هـ (١) .

وقد احتج المخالفون بأدلة لا أراها أقوى من أدلة الجمهور (٢) .

• الحكمة فى تحريم الطلاق فى الحيض :

إن قلت : لم حرم الله على الأزواج أن يطلقوا نساءهم فى الحيض ؟

قلت : لأن الرجل والمرأة لا يكونان فى وضع يسمح لهما بالتفكير والروية فى أمر العلاقة الزوجية بالقدر الذى تكون فيه المرأة خالية من الحيض والتنفس .

أما الرجل فإنه لا يجد من امرأته من المتعة ما يجده أثناء الطهر ، وذلك ربما يرضيه عنها ويحملة على فراقها .

وأما المرأة فإنها أثناء الحيض غالباً ما تكون عازفة عن زوجها لانشغال الموضع بالدم المانع للرجل من وطئها ، والحيض حالة مرضية تسوء معها أخلاق المرأة فيصدر منها بعض الأقوال والأفعال الشاذة التى قد تغضب الرجل وتدفعه إلى التفكير فى طلاقها (٣) .

لهذه الأسباب حرم الله - جلّت قدرته ، وتعالى حكمته - إيقاع الطلاق فى

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٥٢ .

(٢) يراجع هذا الخلاف فى كتاب « راد المعاد » لابن القيم ج ٤ ص ٤٨ .

(٣) كتب الدكتور / محمد وصفى فى إثبات أن الحيض حالة مرضية تحدث للمرأة آلاماً شديدة يسوء معها حالها ويختل توازنها ، وذلك فى كتابه النفس « القرآن والطب » ، وقد نقلنا طرقاً منه فى المجلد الأول من هذا الكتاب .

زمن الحيض ؛ محافظة على الرابطة الزوجية والعلاقة الأسرية ، فإن قصد الشارع الحكيم تضييق شقة الخلاف بين الزوجين وحصر الطلاق في دائرة بطن الرجل في الغالب بإيقاعه فيها .

ومن أسباب التحريم أيضاً رفع الظلم عن المرأة بعدم تطويل عدتها ، فإنها لا تعتد بالحيضة التي طلقت فيها فتربص بنفسها بعد الطلاق أربعة قروء^(١) لا ثلاثة ، وفي هذا مخالفة لأمر الله عز وجل .

• الحكمة في تحريم إيقاع الطلاق في الطهر الذي جامعها فيه :

أما الحكمة في تحريم الطلاق في الطهر الذي جامعها فيه فتتلخص فيما يأتي :
(أ) لو أبيع للرجل أن يطلق امرأته في الطهر الذي جامعها فيه ، ربما تكون قد علقت منه بحمل فيندم على طلاقها ، ويحزن على فراقها ، ولا يتمكن من مراجعتها لسبب ما أحدثه الطلاق من آثار العدواة البغضاء بين الزوجين وأقارب كل منهما .

(ب) ولما كان الرجل غالباً ما يتوق إلى امرأته بعد الطهر ، وتتوق إليه هي أيضاً لطول العهد بجماعها فيعدل عن طلاقها حباً في لقائها ، وقد تدفعه المرأة إلى ذلك بما أوتيت من أسلحة الفتنة والإغراء ، فيتم الوفاق وينتهي الشقاق ، وهذا هو قصد الشارع في هذا التشريع التربوي العظيم .

(ج) وليس من الوفاء ولا من حسن العشرة ولا من السماح في شيء أن يطلق الرجل امرأته بعد أن يقضى حاجته منها ، والإسلام دين يأمر بالوفاء وحسن العشرة ومراعاة المشاعر الإنسانية لا سيما بين الزوجين الذين جعل الله بينهما المودة والرحمة .

(د) ولما كان في الغالب ما يعزف كل من الزوجين عن الآخر بعد قضاء الوطر ، حرم الله سبحانه إيقاع الطلاق بعده ، ريثما تعود لكل منهما الرغبة في الآخر وبهذا تدوم العشرة بينهما وتصفو الحياة .

(هـ) وإيقاع الطلاق في هذه الحالة فيه أيضاً تطويل في عدة المطلقة فإنها لا تعتد بهذا الطهر الذي طلقت فيه حيثئذ فتضار بذلك .

(١) حيضات أو أطهار .

(و) وفيه بعد ذلك كله مخالفة لأمر الله بجعل العدة أربعة قروء والمفروض فيها ثلاثة .

وهذا لعمري هو التشريع السامح القائم على العدل ورعاية المصالح الفردية والأسرية والاجتماعية .

ولو تمسك به الأزواج لانتصر الطلاق في أضيق نطاق ؛ لأنه لا يطلق إلا من كان في حاجة إلى التطلق فعلاً ، لفساد العشرة أو حصول المضارة ، ونحو ذلك من الأمور التي أباح الشارع الطلاق بها .

ومهمة العلماء توعية الناس بهذا التشريع الحكيم درءاً لخطر تفكك الأسر ، ومنعاً لوقوع الضرر على أحد الزوجين أو على أولادهما ، فالأسرة لبنة في بناء المجتمع ، إذا صلحت صلح المجتمع كله ، وإذا فسدت فسد المجتمع كله .

* *

عدد الطلقات

للرجل ثلاث طلقات ، بعدها تصبح المرأة بائنة منه مفارقة له ، لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره . نكاحاً صحيحاً ، ويدخل بها وتذوق عسيلته ويذوق عسيلتها . قال تعالى : ﴿ الطلاق مرتان فإمساكٌ بمعروف أو تسريحٌ بإحسان ﴾ (١) . ثم قال الله عز وجل : ﴿ فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (٢) .

أي إن طلقها الثالثة فلا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً من غير تحليل ، فإن قصد التحليل فلا يصح نكاحه ، على ما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى فيما بعد .

• إيقاع الثلاثة بلفظ واحد :

وقد اختلف العلماء فيمن طلق امرأته ثلاثاً في لفظ واحد ، بأن قال لها : أنت طالق ثلاثاً ، أو قال لها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . في آن واحد . فذهب الجمهور إلى القول بأن الطلاق يقع ثلاثاً سواء نوى الثلاث أم لم ينوها .

وذهب فريق من العلماء إلى القول بأنه يقع واحدة .

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٩ . (٢) سورة البقرة : آية ٢٣٠ .

وقد استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بأدلة منها :

١ - ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن عبادة بن الصامت ، قال : « طلق جدى امرأة له ألف تطليقة ، فانطلق إلى رسول الله ﷺ فذكر له ذلك ، فقال له النبي ﷺ : ما اتقى الله جذك ، أما ثلاث فله ، وأما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم ، إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له » .

وفى رواية : « إن جذك لم يتق الله فيجعل له مخرجاً . بانث منه بثلاث على غير السنة ، وتسعمائة وسبع وتسعون إثم فى عنقه » .

٢ - وعن مجاهد قال : « كنت عند ابن عباس ، فجاءه رجل فقال : إنه طلق امرأته ثلاثاً ، فسكت حتى ظننت أنه رادها إليه . ثم قال : ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ، ثم يقول : يا ابن عباس ، يا ابن عباس ، وإن الله قال : ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾ - وإنك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجاً ، عصيت ربك فبانث منك امرأتك ، وإن الله قال : ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن فى قبل ^(١) عدتهن ﴾ » . (رواه أبو داود)

واستدل القائلون بأن الثلاثة فى لفظ واحد تقع واحدة بأدلة منها :

١ - ما رواه مسلم فى صحيحه أن أبا الصهباء قال لابن عباس : « ألم تعلم أن الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ ، وأبا بكر ، وصدرًا من خلافة عمر ؟ قال : نعم » .

٢ - وروى أحمد فى مسنده ومسلم فى صحيحه عن طاوس أن ابن عباس رضيهما قال : « كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا فى أمر كانت لهم فيه أناة ^(٢) فلو أمضيته عليهم ، فأمضاه عليهم » .

ويرى بعض الفقهاء أن من طلق امرأته ثلاثاً أو أكثر فى لفظ واحد تقع ثلاثاً إن نوى الثلاث ، فإن لم ينو الثلاث وقعت واحدة .

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بحديث ركانة الذى أخرجه أحمد وأبو يعلى

(١) هذه قراءة غير متواترة ولكن الحديث بهذه القراءة صحيح كما قال الشوكانى فى نيل

الأوطار ج ٨ ص ١٩ .

(٢) مهلة للتريث والتدبر فى أمر العلاقة الزوجية ، وفرصة للمراجعة .

وصححه عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ، فحزن عليها حزناً شديداً ، فسأله النبي ﷺ : كيف طلقته ؟ فقال : ثلاثاً في مجلس واحد . فقال له النبي ﷺ : إنما تلك واحدة فارتجمها » .

وقد جاء في بعض الروايات عن أبي داود والشافعي وغيرهما : أن النبي ﷺ قد استحلّقه فقال له : « والله ما أردت إلا واحدة ؟ » . فقال ركانة بن عبد الله : والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه .

وهذا القول الأخير هو الذي تطمئن إليه النفس . والله أعلم .
وقد اتفق الفقهاء جميعاً على حرمة الطلاق الثلاث في لفظ واحد فهو طلاق بدعي كما سبق بيانه .

● الحكمة في تحريم الثلاثة بلفظ واحد :

والحكمة في تحريم الثلاثة بلفظ واحد أنه سد لباب التلاقي والوفاق الذي يريده المشرع الحكيم من وراء تشريعاته الخاصة بأمر الحياة الزوجية ، فقد أعطى هذا التشريع الزوج فرصتين للمراجعة عند الندم على إيقاع الطلاق ، فضلاً عما في ذلك من اعتداء على حدود الله ومخالفة لأمره عز وجل ، فقد قال جل شأنه : ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ .

أي فطلقوهن لاستقبال عدتهن طليقة واحدة ليكون هناك أمل في المراجعة ، وقد أكد الله هذا الأمل بقوله في الآية نفسها : ﴿ لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ . قال المفسرون : أراد بالأمر في الآية الرجعة ، فإن طلقها ثلاثاً لا يجد سبيلاً إلى الرجعة فيضرب بنفسه ، وبزوجته ، وبأولاده إن كان له منها أولاد ، ويندم حيث لا ينفعه الندم ، وقد كانت أمامه فرصة للمراجعة فأضاعها بحمقه وسوء تصرفه .

وقد سبق قول ابن عباس للرجل الذي طلق امرأته ثلاثاً في لفظ واحد : « ينطلق أحذكم فركب الحموقة ، ثم يقول : يا ابن عباس يا ابن عباس !
وإن الله قال : ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾ وإنك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجاً ، عصيت ربك فبانت منك امرأتك » .



الطلاق الرجعى والبائن

الطلاق إما رجعى ، وإما بائن ، والبائن إما أن يكون بائناً بينونة صغرى ، أو بينونة كبرى .

وسمى رجعيًا لأن للزوج بعده حق المراجعة ما دامت فى العدة .

وسمى بائناً لأن المرأة تبين من زوجها، أى تتعد عنه ولا يكون له عليها حق المراجعة ، فالبين فى اللغة من معانيه البعد والفراق .

ولكل من الرجعى والبائن أحكام تخصه نجملها فيما يلى :

• الطلاق الرجعى :

هو الطلاق الذى يوقعه الزوج على زوجته التى دخل بها حقيقة إيقاعاً مجرداً عن أن يكون فى مقابله مال .

إذ لو كان فى مقابل مال تبذله له الزوجة لكان خلعاً .

والخلع له أحكام أخرى تختص به .

وإنما يكون للرجل حق المراجعة إذا طلقها طلاقاً واحدة أو اثنتين وكانت لا تزال فى عدتها .

فإن طلقها قبل الدخول بها ، أو طلقها ثلاث طلاقات ، أو طلقها فى مقابل مال - كان الطلاق بائناً ، وكذلك لو انقضت عدتها فإنها تبين منه ولا حق له فى المراجعة إلا بعقد ومهر جديدين إن رضيت به زوجاً مرة أخرى .

وقلنا : إن الطلاق قبل الدخول يعتبر بائناً؛ لأن غير المدخول بها لا عدة عليها وإنما تجوز الرجعة حيث تكون العدة .

قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً ﴾ (١) .

والطلاق الرجعى لا يمنع الاستمتاع بالزوجة إن قصد بذلك مراجعتها؛ لأنه لا يرفع عقد الزواج حتى تنتهى عدتها .

فإن جامعها أو قبلها كان ذلك رجعة عند أكثر الفقهاء خلافاً للشافعية ، فإنهم اشترطوا أن تكون المراجعة بالقول لمن يقدر عليه؛ لأن الطلاق عندهم يرفع عقدة النكاح .

(١) سورة الاحزاب : آية ٤٩ .

والرجعة حق للرجل مدة العدة لا يجوز للمرأة أن تمنعه إياه؛ لقوله تعالى : ﴿ويعولتهن أحق بردهن إن أرادوا إصلاحًا﴾ (١) .

• ما يباح للزوج أن يطلع عليه من مطلقة وهي في العدة :

يرى المالكية أن الزوج لا يجوز له أن يخلو بها أو ينظر إلى شعرها ومواضع ربتها ، ولا يدخل عليها إلا بإذنها . وفي الأكل معها قولان ، قول بالجواز وقول بالمنع . ويرى الشافعية أن المطلقة طلاقاً رجعيّاً كالمطلقة طلاقاً بائناً في حرمة النظر إلى مفاتها والخلو بها وغير ذلك مما هو مباح للزوج ، فهي بالطلاق تصبح أجنبية عنه . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا بأس أن تتزين المطلقة الرجعية لزوجها وتطيب وتلبس الحلى وتبدي البنان (٢) والكحل ، ولا يدخل عليها إلا أن تعلم بدخوله حتى تستر مالا يباح له النظر إليه .

• حكم الإشهاد في الطلاق والرجعة :

(أ) ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الإشهاد مستحب في الطلاق والرجعة قياساً على الإشهاد في البيع والشراء .

(ب) وذهب الشافعي وأصحابه إلى وجوبه في الرجعة دون التفرقة .

(ج) وذهب الحنابلة إلى القول بوجوبه في الرجعة واستحبابه في الطلاق .

(د) وذهب المالكية إلى القول بوجوبه في الطلاق واستحبابه في الرجعة .

وتفاوت أحياناً نسبة هذه الآراء لأصحابها ، فما ينقل عن أحدهم في كتاب قد ينقل خلافه في كتاب آخر .

والذي يعني أن نقره هنا أن الأئمة الأربعة متفقون على أن الطلاق والرجعة يصح وقوع كل منهما من غير إشهاد ، ويسن أو يجب على المطلق أو المراجع أن يشهد .

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ - لم يعرف أن النبي ﷺ كان يأمر من طلق بالإشهاد على طلاقه .

٢ - الطلاق والرجعة من حق الرجل وحده ، فله أن يتنازل عنه متى شاء وأن يسترده متى شاء وفق شريعة الله عز وجل .

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٧ . (٢) أطراف الأصابع .

• ما يترتب على الطلاق الرجعى :

يترتب على الطلاق الرجعى الأمور الآتية :

- ١ - وجوب نفقة المطلقة على مطلقها حتى تنقضى عدتها، على ما سيأتى بيانه فى موضعه إن شاء الله تعالى .
- ٢ - نقص عدد الطلقات التى يملكها الرجل على زوجته ، فإن كانت المطلقة الأولى احتسبت وبقيت له طلقتان ، وإن كانت الثانية احتسبت وبقيت له طلبة واحدة ، ومراجعتها لا تمحو هذا الأثر .
- ٣ - لو مات أحد الزوجين ورثه الآخر؛ لأنها لا تزال فى حكم الزوجة ما دامت فى العدة .
- ٤ - لا يجب على الرجل أن يدفع لها مؤخر صداقها حتى تنقضى عدتها؛ إذ يحتمل أن يراجعها وهى فى العدة .

• الطلاق البائن :

أما حكم الطلاق البائن فإنه يختلف عن الطلاق الرجعى فى الأمور الآتية :

- ١ - تصبح المرأة بهذا الطلاق أجنبية عن مطلقها فلا يحل له أن يخلو بها أو ينظر إلى مفاتها أو يدخل عليها إلا بإذنها ومعها محرم .
- ٢ - إذا مات أحدهما لا يرثه الآخر .
- ٣ - يجب على المطلق أن يدفع لمطلقة ما بقى لها من مهرها فى ذمته .
- ٤ - إن كان قد طلقها طلقتين وانقضت عدتها لا يكون له الحق فى مراجعتها إلا بعقد ومهر جديدين ، والمراجعة تكون متوقفة على رضاها ، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً .
- ٥ - إن كان قد طلقها ثلاثاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً من غير أن يقصد النكاح الثانى تحليلها للأول ، ويشترط أن تذوق عسلته ويذوق عسلتها لقول رسول الله ﷺ لامرأة رفاعه وقد أرادت أن تعود له : « لا حتى تذوقى عسلته ويذوق عسلتك » . الحديث أخرجه البخارى ومسلم .

وقد ذكرنا أن الطلاق البائن هو الذى يكون قبل الدخول ، أو يكون فى مقابل مال ، أو يكون مكملًا للثلاثة ، أو يكون قد طلقها طلقتين أو طلبة واحدة وانقضت عدتها .

وأضافت قوانين الأحوال الشخصية ، أن مما يلحق بالطلاق البائن : الطلاق بسبب عيب الزوج ، أو بسبب غيبته ، أو حبسه للضرر .

• هدم الطلاقات :

اتفق الفقهاء على أن المرأة إن طلقت ثلاثاً ، ونكحت زوجاً آخر ثم طلقها وعادت للاول بعد انقضاء عدتها تعود إليه بحل جديد ، ويملك عليها ثلاث طلاقات لأن الزوج أنهى الحل الأول .

أما المبانة بينونة صغرى إذا تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها ثم طلقت منه ، ورجعت إلى زوجها الأول ، تكون مثل المبانة بينونة كبرى فتعود إليه بحل جديد ويملك عليها ثلاث طلاقات عند أبى حنيفة وأبى يوسف مثلها مثل البائن بينونة كبرى . ويرى المالكية والشافعية أن هذا الرجوع لا يهدم الطلقتين السابقتين بل تحتسبان عليه فلا يملك عليها إلا طلقة واحدة .

* *

ما يقع به الطلاق

يقع الطلاق باللفظ الذى يفيد إنهاء العلاقة الزوجية كأن يقول الرجل لامرأته : أنت طالق ، أو أنت مطلقة ، أو فارقتك ، أو سرحتك ونحو ذلك .

سواء قال ذلك لها مباشرة ، أم قال ذلك لوليها أو غيره فى حضورها أو غيبتها ويقع بالكتابة والوكالة والإشارة من الأخرس .

وقد رأى الشافعية أن ألفاظ الطلاق الصريحة هى : الطلاق ، والفراق ، والسراح وهى المذكورة فى القرآن الكريم .

والأصح أن الطلاق يقع بكل لفظ يفيد إنهاء العلاقة الزوجية كما قلنا ، وهو قول جمهور الفقهاء .

وقد قسم الفقهاء الطلاق إلى صريح وكنائى .

فالصريح ما قدمناه ، والكنائى هو ما ليس بصريح فى الدلالة على إرادة الطلاق ، وذلك بأن يصدر منه لفظ يحتمل معنيين أحدهما الطلاق والآخر غيره ، كأن يقول لها : أنت حرة ، أو اذهبى إلى بيت أبيك ، ونحو ذلك .

وهذه الألفاظ المحتملة للطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بنية الزوج ، فإن

قال: لم أرد الطلاق - أو أردت غيره - لا يقع الطلاق عند مالك والشافعي وكثير من أهل العلم .

وقال الحنفية: يقع الطلاق عليه إن ظهرت قرينة حالية تعينه .

ودليل الجمهور من المالكية والشافعية وغيرهم ما رواه البخاري وغيره عن عائشة رضي الله عنها: أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها ، قالت : أعوذ بالله منك ، فقال لها : « عدت بعظيم ، الحقى بأهلك » .

وما جاء في الصحيحين وغيرهما في حديث تخلف كعب بن مالك عن غزوة تبوك لما قيل له : « رسول الله ﷺ ، يأمرك أن تعتزل امرأتك ، فقال : أطلقها أم ماذا أفعل ؟! » قال : بل اعتزلها . فلا تقرّبها ، فقال لامرأته : الحقى بأهلك » .

فأفاد الحديثان أن هذه اللفظة تكون طلاقاً مع القصد ، ولا تكون طلاقاً مع عدمه .

* *

الطلاق المعلق

الطلاق المعلق هو ما جعل الزوج فيه حصول الطلاق معلقاً على شرط ، مثل أن يقول الزوج لزوجته : إن ذهبت إلى مكان كذا ، فأنت طالق .

وهذا الطلاق إما أن يكون معلقاً على شيء موجود بالفعل ، كأن يقول : إن طلع النهار فأنت طالق ، وإما أنه طلع النهار ، فلهذا يقع بلا خلاف .

وإما أن يكون معلقاً على شيء مستحيل ، كأن يقول : إن دخل الجمل في ثقب الإبرة فأنت طالق ، فهذا لغو لا يعتد به .

وإما أن يكون معلقاً على شيء معدوم يمكن أن يوجد بعد فهذا هو ما اختلف الفقهاء فيه .

فالجمهور أفتى بوقوعه إن وقع المشروط عليه .

وبعضهم يرى أنه يقع لو قصد الرجل وقوعه إن وقع الشرط ، فإن لم يقصد إلا الحمل على الفعل أو الترك أو تأكيد الخبر وما أشبه ذلك فلا يقع وعليه كفارة يمين .

ومن قال لامرأته : أنت طالق غداً أو بعد شهر ، فإن الطلاق يقع في الغد أو بعد شهر عند الشافعي وأحمد ، ويقع في الحال عند مالك وأبي حنيفة .

* *

أنواع العدة

العدة :هى المدة التى تمكثها المرأة بعد الطلاق أو بعد الوفاة دون أن تسمح لرجل بختبتها .

وسميت عدة لأنها تعد وتحصى .

وكانت العدة معروفة فى الجاهلية وكانوا لا يكادون يتركونها .

فلما جاء الإسلام أقرها لما فيها من مصالح ، وأجمع العلماء على وجوبها على كل امرأة طلقت بعد الدخول بها أو مات زوجها .

أما غير المدخول بها فلا عدة عليها إن طلقت ، وعليها العدة إن مات عنها زوجها قبل الدخول بها ؛رعاية لحقه ووفاء بعهدة ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

وأنواع العدة أربعة :

١ - عدة المطلقات من ذوات الحيض .

٢ - عدة المطلقات من الآيسات واللائى لم يحضن .

٣ - عدة الحوامل .

٤ - عدة المتوفى عنها زوجها . وإليك البيان .

١ - عدة المطلقات من ذوات الحيض :

إذا كانت المطلقة من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء ؛ لقوله تعالى ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ (١) .

وقد اختلف الفقهاء فى معنى القراء ، فقال بعضهم : هو الطهر ، وقال بعضهم : هو الحيض ، وأتى كل فريق منهم بدليل من الكتاب والسنة واللغة يرجح قوله .

قال الشوكانى : ومن قال بأنه الحيض : أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وابن مسعود ، وأبو موسى ، والحسن البصرى ، والعترة ، والأوزاعى ، والثورى ، والحسن بن صالح ، وأبو حنيفة وأصحابه .

ومن قال بأنه الطهر : ابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وعائشة ، والصادق ، والباقر

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٨ .

والإمامية ، والزهرى ، وربيعة ، ومالك ، والشافعى ، وفقهاء المدينة ، وأمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام ١٠ - هـ (١) .

وقد كتب ابن القيم فى هذه المسألة بحثاً طويلاً رجح فيه أدلة القائلين بأن القرم هو الخيض ، فقال فيما قال : إن لفظ القرم لم يستعمل فى كلام الشارع إلا للخيض . ولم يجرئ عنه فى موضع واحد استعماله للطهر ، فحمله فى الآية على المعهود المعروف من خطاب الشارع أولى ، بل يتعين ، فإنه قد قال عليه السلام للمستحاضة : « دعى الصلاة أيام أقرائك » .

وهو عليه السلام المعبر عن الله ، ويلغى قومه نزل القرآن ، فإذا أورد المشترك فى كلامه على أحد معنيه ، وجب حمله فى سائر كلامه عليه إذا لم يثبت إرادة الآخر فى شىء من كلامه البتة - ويصير هو لغة القرآن التى خوطبنا بها ، وإن كان له معنى آخر فى كلام غيره ، وإذا ثبت استعمال الشارع للقرم فى الخيض علم أن هذا لغته ، فيتعين حمله عليها فى كلامه ١٠ إلى آخر ما قال ابن القيم رحمه الله تعالى فى بحثه النفيس فليراجع فى كتابه زاد المعاد (٢) .

ما يترتب على هذا الخلاف :

قال ابن رشد فى بداية المجتهد (٣) : « والفرق بين المذهبين هو أن من رأى أنها الأطهار رأى أنها إذا دخلت الرجعية عنده فى الحيضة الثالثة لم يكن للزوج عليها رجعة ، وحلت للأزواج ، ومن رأى أنها الخيض لم تحل عنده حتى تنقضى الحيضة الثالثة » .

• الأمر بإحصاء العدة :

قال تعالى : ﴿ يا أيها النبی إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة ﴾ (أى اضبطوها واحفظوها من وقت الطلاق) .

والخطاب فى الآية للأزواج والزوجات ومن يعينهم الأمر . وقد أمر الله الأزواج بإحصاء العدة ؛ لأن فى بعض النساء غفلة فربما لا تحفظ عدتها ولا تتمكن من ضبطها وإحصائها لجهلها بالحكم ، وأمرهم بإحصائها أيضاً ليعلم الرجل منهم متى يمسك ومتى يفارق .

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ٧٨ . (٢) ج ٤ ص ١٩٧ وما بعدها .

(٣) ج ٢ ص ٩١ .

وأمر الزوجات بإحصائها لتعلم كل واحدة منهن ما تستحقه من السكنى والنفقة من زوجها أثناء العدة ، ولتعلم الوقت الذى تحل فيه للأزواج ولا يكون لمطلقها عليها حق الرجعة .

ولإحصاء العدة فائدة أخرى غير ما ذكر بالنسبة لمن يريد خطبتها ، فإنه من المعلوم شرعاً أنه لا يجوز أن يتقدم رجل لخطبة امرأة وهى فى عدتها ، فإذا ما علم انقضاء عدتها حل له التقدم لخطبتها ، وعليه يكون داخلاً فى عداد المأمورين بالإحصاء تبعاً حتى يتمكن من تحرى الوقت الذى يباح له التقدم فيه للخطبة .

وهناك فائدة أخرى أجل وأعظم من ذلك كله تعود على الزوجين من وراء إحصاء العدة ، وهى أن يظل الرجل ذاكراً لزوجته لا يكاد يغفل عنها ، فكل يوم يمر ينلذه بقرب الأجل ويدفعه إلى البت فى أمر الطلاق الذى أوقعه عليها ويدعوه إلى التفكير العميق فى مصيره ومصيرها ، وما يترتب على الفراق من مضار ربما تتعدى نطاق الأسرة إلى الأقارب والأصهار وإلى المجتمع من حوله .

وأما الزوجة فإن إحصاءها لعدتها يجعلها على ذكر من هذا الرجل الذى طلقها فتذكر ما كان بينه وبينها من وفاق وماله عليها من حقوق وواجبات .

وتتحسس السبب الذى من أجله طلقها ، وتفكر بجذ فى مصيرها بعد بلوغ الأجل وما سوف يلحق بأولادها من ضياع فثوب إلى رشدتها وترجع عن غيرها ، وتندرك الخطر قبل وقوعه ، وتثنى زوجها عن عزمه بما لديها من وسائل ، فتعود الحياة بينهما صفواً كما كانت ، وهذا - لعمري - هو مقصود الشرع الحكيم .

• النهى عن إخراج المعتدات من بيوتهن :

يجب على من طلقت طلاقاً رجعيّاً أن تعتد فى بيت الزوجية ، ويحرم عليها الخروج منه أثناء العدة إلا لضرورة ، ولا يجوز للرجل إخراجها من بيته وهى فى عدتها إلا إن أتت بفاحشة مبينة .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لَعَدَتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ۚ ﴾ (١) .

والفاحشة المبينة معناها الإيذاء الشديد ، فإن صدر من الزوجة فى حال عدتها إيذاء شديد للزوج أو لجيرانه وأقاربه بلسانها أو يدها - جاز له حيث أن يخرجها من

بيته اتقاء لشرها لتكمل عدتها في بيت أبيها أو في بيت آخر تأمن فيه على نفسها وعرضها فلا ضرر ولا ضرار .

وكذلك المطلقة طلاقاً بائناً يجب عليها أن تعتد في بيت زوجها عند أكثر الفقهاء لقوله تعالى : ﴿ لا تخرجهن من بيوتهن ﴾ .

ولقوله جل شأنه : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجَدِكُمْ ﴾ .
والمترقى عنها زوجها كذلك يجب عليها أن تعتد في بيت زوجها ولا تخرج منه إلا بعد انقضاء عدتها .

• الحكمة في النهي عن إخراج المعتدات من بيوتهن :

في نهى القرآن الكريم الرجال عن إخراج المعتدات من بيوت الزوجية ونهيه إياهن عن الخروج - تكريم لهن وصيانة لأعراضهن ، وإظهار لهن بمظهر الوفاء لأزواجهن .

وذلك بأن المعتدة إما أن تكون مطلقة طلاقاً رجعيّاً ، وإما أن تكون مطلقة طلاقاً بائناً ، وإما أن تكون قد مات عنها زوجها .

فإن كانت معتدة من طلاق رجعى فإن عدم خروجها من بيت الزوجية عقب طلاقها يدل على تشبثها ببيتها وتمسكها بزوجها ، واحترامها لسابق علاقتها به ، واعتزازها بما كان معه من حسن الذكرى وحلو العشرة .

وكان أدعى لمريضاته وحمله على مراجعتها ؛ فقد يرى منها وهي معه في بيته ما يعجبه ويسره ، وقد يعاتبها أو تعاتبه فيعتذر لها أو تعتذر له ، فيحل الوفاق محل الشقاق .

وهذا ما يعنيه الله تعالى بقوله : ﴿ لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ .
والأمر الذى يحدثه الله جل شأنه هو الوفاق والرجعة باتفاق جمهور المفسرين .
وإن كانت معتدة من طلاق بائن كان مكثها في بيت الزوجية مكافأة لها على ما أسلفت في بعض أيام زوجيتها من طيب المعاملة ، وتعويضاً لها عما أصابها من أضرار البينونة .

ذلك بأن الله أوجب على مطلقها أن يبقيا في بيته بمعزل عنه حتى تجمع أمرها على شكل الحياة التى ستستأنفها مع غيره بعد أن أفقدتها البينونة أملها في الرجعة .

وأما إن كانت معتدة من وفاة زوجها كان مكثها في بيت الزوجية أقل ما تستطيع
تقديمه للتدليل على وفاتها لعشيرها الراحل عنها .
ومن ثم أمرت بالحداد بوصفه مظهرًا من مظاهر الوفاء .
وبيت الزوجية عادة أكثر إلحاحًا على المرأة بذكراته، ومذكرًا لها بواجب الوفاء
عليها .

كما أن ملازمتها لبيت الزوجية يعينها على الاحتفاظ بعلاقتها مع أرحام زوجها
وذوي قريبه ، وكثيرًا ما تربطها بهم روابط لا تنفك عراها أبدًا طويلاً ، فهي في
حاجة إلى مصانعتهم وحسن الصلة بهم ، ولا يتم لها ذلك على الوجه الأكمل إذا
اعتدت خارج بيت زوجها .

• جواز خروج المعتدة لحاجة :

والنهي عن إخراج المعتدة من بيتها أو خروجها من تلقاء نفسها ليس في جميع
الأحوال ، فهناك ضرورات تحتم عليها الخروج ، والضرورات تبيح المحظورات ، فإن
دعت الضرورة إلى خروجها فلا بأس أن تخرج ثم تعود بعد قضاء حاجتها .

فقد روى مسلم وأحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي عن جابر رضي الله عنه قال :
« طُلقت خالتي ثلاثًا فخرجت تجذ نخلاً لها ، فلقبها رجل فنهاها ، فأنت النبي ﷺ
فذكرت ذلك له ، فقال : أخرجني فجذى نخلك ، لعلك أن تصدقي منه أو تفعلني
خيرًا » .

فظاهر إذنه ﷺ لها بالخروج لجذ النخل يدل على أنه يجوز لها الخروج لتلك
الحاجة ولما يشابهها بالقياس .

وذهب الثوري والليث ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم إلى أنه يجوز لها
الخروج في النهار مطلقًا تمسكًا بهذا الحديث ، إذ قالوا : إن هذا الحديث ليس فيه ما
يدل على اعتبار الحاجة والضرورة ، بل غايته أن يكون الخروج لقربة من القرب
كصلة الرحم أو التصديق على الفقراء والمساكين ، كما يدل على ذلك آخر الحديث .

٢- عدة الآيسات واللائي لم يحضن :

عرفنا فيما سبق أن عدة المطلقات من ذوات الحيض ثلاثة قروء (حيضات أو
أطهار) على الخلاف الذي قدمناه .

ونريد أن نعرف هنا عدة الآيسات من الحيض لكبر سنهن ، واللائي لم يحضن
لصغر سنهن ، فنقول : عدة هؤلاء وهؤلاء ثلاثة أشهر ؛ لقول الله تعالى : ﴿ واللائي

يُحسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتُهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن .

والآيس شرعاً: هى التى ارتفع حيضها لكبر سنها - كما قلنا - أو لعلّة أخرى غير الحمل والرضاع .

وقد اختلف الفقهاء فى السن التى تصير فيه المرأة آيساً .

فعند الشافعى قولان :

أحدهما : يعتبر السن الذى يتيقن أنه إذا بلغت لم تحض ، وقدره أصحابه باثنتين وستين سنة .

والثانى : يعتبر السن الذى يئأس فيه نساء عشيرتها ؛ لأن الظاهر أن نشأها كنشئهن ، وطبعها كطبعهن .

وعن أحمد رحمه الله أن أوله خمسين سنة ؛ لأن عائشة قالت : « لن ترى المرأة فى بطنها ولدًا بعد خمسين سنة » ، وفى رواية أخرى عنه : « إن كانت من نساء العجم فخمسون ، وإن كانت من نساء العرب فستون ؛ لأنها أقرى طبيعة » .

قال ابن قدامة : والصحيح أنه متى بلغت المرأة خمسين سنة فانقطع حيضها عن عاداتها مرات حصل اليأس من وجوده ، فلها حيثئذ أن تعتد بالأشهر ، وإن انقطع قبل ذلك فحكمها حكم من ارتفع حيضها ، لا تدرى ما رفعه ، وإن رأت الدم بعد الخمسين على العادة التى كانت تراه فيها فهو حيض فى الصحيح ؛ لأن دليل الحيض الوجود فى زمن الإمكان ، وهذا يمكن وجود الحيض فيه ، وإن كان نادراً ، وإن رآه بعد الستين فقد ييقن أنه ليس بحيض ، فعند ذلك لا تعتد به وتعتد بالأشهر كالتى لا ترى دمًا (١) .

قال ابن القيم بعد أن ذكر طرقاً من الخلاف : ومنهم من لم يحلّه بعد ، فمتى انقطع الدم مدة طويلة يغلب على ظن المرأة فيها أنها لم تعد تحيض فهى يائسة وهو ظاهر نص القرآن ، وهذا القول هو مشهور مذهب المالكية ، والراجح عند كثير من علماء الشافعية .

قال ابن تيمية : اليأس مختلف باختلاف النساء ، وليس له حد يتفق عليه

(١) شرح المهلب ج ١٦ ص ١٩١ ط ذكرى على يوسف .

النساء، والمراد بالآية أن إياس كل امرأة من نفسها ؛ لأن اليأس ضد الرجاء ، فإذا كانت المرأة قد يشتت من الحيض ولم ترجه فهي آيسة .

وقد صرح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة طُلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ، ثم يرتفع حيضها لا تدرى ما رفعه ، أنها تترىس تسعة أشهر فإن استبان بها حمل ^(١) ، وإلا اعتدت ثلاثة أشهر ، وقد وافقه الأكثرون على هذا .

قالوا : تترىس غالب مدة الحمل ثم تعتد عدة الآيسة ، ثم تحل للأزواج ، ولو كانت بنت ثلاثين سنة أو أربعين . ١٠ هـ . ^(٢) .

أما اللاتي لا يحضن لصغرهن فحكمهن حكم الآيسات .

وقد اختلف الفقهاء في السن الذي تحيض فيه المرأة فقال النووي في المجموع ^(٣) في أقل سن يمكن فيه الحيض : ثلاثة أوجه - الصحيح استكمال تسع سنين ، وبه قطع العراقيون وغيرهم ، والثاني : بالشروع في التاسعة ، والثالث : بمضي نصف التاسعة، والمراد بالسنتين : القمرية .

والمذهب الذي عليه التفريع استكمال تسع ، وهل هي تحديد أم تقريب؟ وجهان . ١٠ هـ .

• حكم من ارتفع حيضها بسبب الرضاع :

وقد اختلف الفقهاء في عدة من ارتفع حيضها بسبب الرضاع - أولاهما بالقبول ما قاله الأستاذ / أحمد محمد شاكر في كتابه نظام الطلاق في الإسلام ^(٤) :

قال : أرى أن تكون العدة للمرضع ثلاثة أشهر تبدأ من اليوم التالي لإتمام رضيعها السنة الأولى من عمره ، وظاهر بالضرورة أن ذلك إذا طلقت قبل إتمامه السنة ، أما إذا طلقت بعد فإن الثلاثة الأشهر تبدأ من يوم الطلاق .

وهذا الرأي في ظني أعدل الآراء وأقربها لنص القرآن ، واستثناء المرضع - وإن لم يكن مفهوماً من نص الآية صريحاً - فإنه مفهوم منها دلالة ^(٥) ؛ لأن اشتراط الرية يؤخذ منه أن التي لا ترتاب في دعواها تأخر حيضها ، ويغلب على الظن صدقها - فإن لها حكماً آخر .

(١) أي : فإن استبان بها حمل فيها ، فحلف جواب الشرط للعلم به .

(٢) زاد للعاد جـ ٤ ص ٢٠٥ وما بعدها . (٣) جـ ٢ ص ٣٨٥ .

(٤) ص ١٣٣ ط ثانية ، دار الطباعة القومية .

(٥) يعني قوله تعالى في سورة الطلاق : ﴿ واللّاتى ينسن من المحيض من نسائكم إن

ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ﴾ .

وهذا شأن المرضع لأننا نعلم أن أكثر النساء يرتفع حيضهن في السنة الأولى من الرضاع أو في أكثر أشهرها ، فتحديد مدة انقطاع حيض المرضع بسنة قبل ابتداء عدتها بالأشهر أقرب إلى الصواب عندى .

وعلى كل حال فأتى أرى أن استثناء المرضع قد يجب الرجوع فيه إلى رأى الأطباء العارفين بأمراض النساء وأحوالهن فى الرضاع والحيض وإلى ما عندهم من الإحصاء المبني على التجارب والمشاهدة .

ثم يستتبط الحكم فى شأنهن على ما يظهر من الغالب فى ذلك ليكون مطابقاً فيما يبدو لنا لقواعد العدالة الدقيقة . ١٠ هـ .

وما ذهب إليه الأستاذ / أحمد محمد شاکر هو مشهور مذهب مالك رحمه الله تعالى كما حكى ابن رشد فى بداية المجتهد (١) .

إلا قوله : « إن استثناء المرضع قد يجب الرجوع فيه إلى رأى الأطباء العارفين بأمراض النساء وأحوالهن فى الرضاع والحيض » .

فإنه رأى لم أر أحد من الفقهاء القدماء قد نص عليه ، وهو مع ذلك رأى جدير بالاعتبار ، فإن المطلوب هو إزالة الريب الحاصل من ارتفاع الدم بأى وسيلة مشروعة .

• عدة المستحاضة :

المستحاضة هى المرأة التى يستمر خروج الدم من فرجها بسبب علة مرضية ، فى غير أيام حيضها ونفاسها .

وهذه قد اختلف الفقهاء فى عدتها ، فعند مالك تعدد سنة إذا لم تميز بين الدمين ، فإن ميزت بين الدمين فعنه روايتان :

احدهما : أن عدتها السنة ، والآخرى : أنها تعمل على التمييز فتعدد بالأقراء . وقال أبو حنيفة : عدتها الأقراء إن تميزت لها ، وإن لم تميز لها فثلاثة أشهر (٢) .

٣- عدة الحوامل :

اتفق العلماء جميعاً على أن عدة المطلقة إن كانت حاملاً وضع حملها سواء

(١) ج ٢ ص ٩٢ . (٢) يراجع الخلاف بين المذاهب فى بداية المجتهد ج ٢ ص ٩٢ .

كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً أم بائناً وذلك لقوله تعالى : ﴿ وأولاتُ الأحمالِ
أجلهنَّ أن يضعن حملهنَّ ﴾ (١) .

فمن طلقت من زوجها ثم وضعت حملها ولو بعد الطلاق بساعة فقد انقضت
عدتها وحلت للأرواح .

ولكن إذا عقد عليها رجل وهي نُفساء لا يحل له جماعها حتى ينقطع دم
النفس وتغتسل ، على ما بيناه في المجلد الأول من هذا الكتاب .

• عدة الحامل المتوفى عنها زوجها :

١ - لو أن رجلاً طلق زوجته وهي حامل ثم توفي عنها فانقضت أربعة أشهر
وعشرة أيام لباليهن أنها لا تحل حتى تلد ، فالمقصود الولادة كما هو ظاهر الآية ،
وقد حكى القرطبي الإجماع على ذلك (٢) .

٢ - واختلفوا في المتوفى عنها زوجها ، هل عدتها وضع حملها ، أو لابد أن
تعتد عدة الوفاة ؟ ، أو تعتبر عدتها بأبعد الأجلين ؟

كل هذا قد قيل ، والأصح الأول لعموم الآية ؛ فإن قوله تعالى : ﴿ وأولاتُ
الأحمالِ ﴾ يشمل المطلقة ، والمتوفى عنها زوجها .

وقد نزلت سورة الطلاق بعد سورة البقرة التي فيها ذكر عدة المتوفى عنها
زوجها ، فكانت آية الطلاق شاملة للمطلقة والمتوفى عنها زوجها .

روى ابن جرير أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : من شاء لاعتته (٣) ، ما
نزلت : ﴿ وأولاتُ الأحمالِ أجلهنَّ أن يضعن حملهنَّ ﴾ إلا بعد آية المتوفى عنها
زوجها قال : وإذا وضعت المتوفى عنها زوجها فقد حلت ١٠ هـ (٤) .

فهذا الحديث وغيره مما في معناه يؤيد القول بأن المعتبر في عدة الحامل المتوفى
عنها زوجها وضع حملها .

قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٥) بعد أن ذكر أجناس العدد :

ومقدم هذه الأجناس كلها الحاكم عليها كلها وضع الحمل ، فإذا وجد فالحكم

(١) سورة الطلاق : آية ٤ (٢) راجع الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ١٧٦ .

(٣) أى كل منا يقول : لعنة الله على الكاذب منهما .

(٤) تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٣٨٢ . (٥) ج ٢ ص ٨٦ .

له ، ولا التفات إلى غيره ، وقد كان بين السلف نزاع فى المتوفى عنها أنها تبرص أبعد الأجلين ، ثم حصل الاتفاق على انقضائها بوضع الحمل .

والعمدة فى هذه المسألة ما رواه البخارى ومسلم من أن سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّة وضعت حملها بعد موت زوجها بأربعين ليلة ، فحُطِبَتْ فأنكحها رسول الله ﷺ .

٤ - عدة المتوفى عنها زوجها من غير الحوامل :

كانت المرأة فى الجاهلية إذا توفى عنها زوجها تمكث بعده سنة كاملة فى أقلر مكان من بيتها ، لا تغتسل ولا تمس طيباً ، فجاء الإسلام فجعل عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام لبليالهن .

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (١) .

تمكث المرأة هذه المدة لا تمس طيباً ، ولا تلبس الملابس الزاهية ، ولا تسمح لأحد أن يخطبها لنفسه حتى تنقضى عدتها ؛ لقوله تعالى فى تمام الآية السابقة :

﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِى أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾

وقد تكلمنا عن الإحداد على الميت بالنسبة للزوجة وغيرها فى المجلد الأول من هذا الكتاب .

• الحكمة فى تقدير عدة الوفاة :

يسألنى كثير من طلاب العلم عن الحكمة فى تقدير عدة المتوفى عنها زوجها بأربعة أشهر وعشرة أيام لبليالها مع أن براءة الرحم تتحقق بحیضة واحدة ، ولماذا لا تكون عدتها كمدة ذوات الحيض أو الأيسات من النساء ؟

والجواب عن هذا السؤال أن نقول :

إن تشريع العدد بأنواعها من الأمور التعبدية التى لا ينبغى أن نسأل عن الحكمة فى تشريعها تأديباً مع الله تبارك وتعالى ، ولكن لا يحرم السؤال عنها إرضاءً للعقل الذى يقحم نفسه فى كل شىء وطمعاً فى زيادة المعرفة بإعجاز التشريع ، وحيوته ، وصلاحيته لكل زمان ومكان ، وموافقته للفترة البشرية .

وقد ذكرت الحكمة فى تقدير عدة المطلقات بأنواعهن ، وأشرت بإيجاز إلى

(١) سورة البقرة : الآية ٢٣٤ .

الحكمة من تقدير عدة المتوفى عنها زوجها فى المجلد الأول من هذا الكتاب تحت عنوان : « الإحصاد على الميت » .

وأذكر هنا ما قد ذكرته هناك مع شيء من البسط والإيضاح ، فأقول :

١ - لعل الله عز وجل قد أوجب على المرأة أن تعتد على زوجها المتوفى بهذا القدر من الأيام والليالي ؛ لأن هذه المدة هى التى نفخت فيها روحه وهو فى بطن أمه ، وظهرت حياته بالحركة ؛ فمن الوفاء لهذه الروح التى خرجت بعد انتهاء الأجل أن تعتد المرأة أربعة أشهر وعشراً ، فإن الروح تنفخ فى الجنين بعد أربعة أشهر ، ثم تظهر حياته بعدها بأيام بتحركه فى بطن أمه .

فلو كانت عدتها كعدة المطلقات ما ظهر الوفاء من جهتها ، فليس من طلقها كمن مات عنها ، فالذى طلقها قد طلقها بإرادته ، بخلاف من مات عنها قطعاً ، فهل يستوى من فارقها بإرادته وهو كاره لها ، ومن فارقها وهو لا يزال على عهده ووفائه لها !

أو بعبارة أخرى : هل يستوى من هو على قيد الحياة ويستطيع أن يدافع عن حرمة إذا انتهكت ، ومن هو فى غيابات القبور .

٢ - ثم إن أهل الميت وأقرباءه يجدون فى زواجها برجل آخر من الحزن والأسى لو قصر أمد العدة بحيث كان مثل المدة التى تتربصها المطلقة بنفسها .

فأطال الله فى عدتها بالقدر الذى يزول فيه حزنهم أو يضعف إلى حد لا يجدون فى أنفسهم غضاضة لو خرجت من بيت زوجها ، وفارقت أحماها ، وأخذت من ربتها ، وتعرضت للأزواج ، إذا لم يظهر فى بطنها حمل .

٣ - وهذه المدة كافية أيضاً لذهاب حزن المرأة على زوجها ، ولا سيما لو ظهر بها حمل فإنها تأنس به ، وتجد فيه خلقاً عن أبيه وتشعر حينئذ بأن بيت الزوجية لا يزال بيتها ، وأن العرى بينها وبين أحماها لم تنقسم ، ويزداد أحماؤها فى الوقت نفسه تمسكاً بها فتعيش بينهم كأن لم تكن فقدت زوجها وعائلها .

* *

نفقة المعتدات

اتفق الفقهاء على وجوب السكنى والنفقة للمعتدة من طلاق رجعى ، والحامل حتى تضع حملها سواء كانت مطلقة طلاقاً رجعياً أم بائناً أم كانت حاملاً قد توفى عنها زوجها .

لقوله تعالى : ﴿ اسكنوهن من حيث سكنتم من وُجُدكم ولا تضاروهن لتضيّقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾ (١) .
واختلفوا فى المبتوتة (٢) على ثلاثة أقوال :

(١) لها السكنى ولا نفقة لها ؛ لأن الآية أمرت بالسكنى ، ولم تأمر بالنفقة وهو قول المالكية والشافعية .

(ب) لا مسكن لها ولا نفقة ؛ لحديث فاطمة بنت قيس المروى فى الصحيحين أنها قالت : « طلقنى زوجى ثلاثاً على عهد محمد رسول الله ﷺ فلم يجعل لى نفقة ولا مسكن » .

وفى بعض الروايات : أن رسول الله ﷺ قال : « إنما السكنى والنفقة لمن لزوجها عليها الرجعة » .

وروى أحمد ، وأبو داود ، والنسائى :

« أنه قال لها رسول الله - ﷺ - لا نفقة لك ، إلا أن تكونى حاملاً » .

وهو قول الحنابلة وجماعة من فقهاء السلف والخلف .

(ج) ويرى الحنفية أن لها السكنى والنفقة كالرجعية والحامل ؛ لأن النفقة تتبع السكنى فحيث وجبت السكنى وجبت النفقة .

وانكر عمر وعائشة رضي الله عنهما على فاطمة بنت قيس الحديث الذى أورده .

وقال عمر : لا تترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا تدرى هل حفظت أم نسيت .

وحين بلغ فاطمة ذلك قالت :

(١) سورة الطلاق : آية ٦ . (٢) هى التى ليس لزوجها عليها رجعة .

« بينى وبينكم كتاب الله : قال الله تعالى : ﴿ فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ ^(١) . فأى أمر يحدث بعد الثلاث »

وقد تكلمنا بالتفصيل عن الطلاق والعدد والسكنى والنفقة وغير ذلك من الأحكام الأسرية فى كتاب مقاصد التشريع الأسرى فى سورتى الطلاق والتحريم .

* * *

(١) سورة الطلاق آية : ١ .

الخلع

الخلع نوع من أنواع المفارقة، وهو طلاق بعوض أو فسخ لعقد النكاح بعوض تبذله المرأة للزوج .

وسمى خلعاً لأن المرأة تخلع نفسها من زوجها بمال تدفعه له أو بحق لها تسقطه عنه إن أبغضته لعيب في خلقه أو سوء في خلقه .

والخلع في اللغة : الترع ، مأخوذ من نزع الثوب .

فالمرأة لزوجها في قريها منه والتصاقها به ونفعها له كالثوب الذي يوارى سوءه، وهو لها كذلك .

قال تعالى : ﴿ هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ﴾ ^(١) .

ويسمى هذا النوع من الفراق بالصلح ، وبالفدية ، وبالمباراة ، وكلها كما يقول ابن رشد ^(٢) : تنول إلى معنى واحد ، إلا أن اسم الخلع يختص ببذلها له جميع ما أعطاه ، والصلح ببعضه ، والفدية بأكثره ، والمباراة بإسقاطها عنه حقاً لها عليه ، على ما رزم الفقهاء ١٠ هـ .

• حكمه وحكمته:

وهو جائز عندما يستحكم الشقاق ويستحيل الوفاق بين الزوجين ؛ فإن الحياة الزوجية لا تقوم إلا على السكن ، والمودة ، والرحمة ، وحسن المعاشرة ، وتأدية كل من الزوجين ما عليه من حقوق ، فإن استحال ذلك فلا سبيل إلى الخروج من هذا المأزق إلا الفراق بالطلاق ، أو بالخلع .

قال تعالى : ﴿ وإن يفرقا يغني الله كلاً من سعة وكان الله واسعاً حكيماً ﴾ ^(٣) . والأصل في إباحة الخلع قوله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأكلوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴾ ^(٤) .

(١) سورة البقرة : آية ١٨٧ . (٢) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٦٦ .

(٣) سورة النساء : آية ١٣٠ . (٤) سورة البقرة : آية ٢٢٩ .

وروى البخارى ، والنسائى وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنه قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ما أعتب عليه فى خلقى ولا دين ولكن أكره الكفر فى الإسلام ^(١) .
قال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديثه ؟ » . قالت : نعم . فقال رسول الله ﷺ : « اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » .
وقد جعل الله الخلع للمرأة وسيلة لتخليص نفسها من رجل لا تحبه ولا ترتضيه زوجاً لها بعد أن كشفت عن عيب فى خلقه ، وذلك حين يأبى أن يطلقها خوفاً من أن يتحمل تبعات الطلاق وفوات ما دفعه لها من مال .
فمن العدل إذا أبت العيش فى كنفه أن ترد عليه ما أخذته منه وهو المهر ، فلا ضرر ولا ضرار .

• حرمة الخلع من غير ضرورة :

ويستفاد من الآية والحديث أن الخلع إنما يجوز لمقتضى يقتضيه ، أما من غير داع ولا علة فلا يجوز عند أكثر أهل العلم ، فالله عز وجل إنما أباح للمرأة أن تفتدى من زوجها إن خافت ألا تقيم حدود الله فتقصر فى حق زوجها أو تسيء عشرته ، ولا يجوز لزوجها أن يقبل منها شيئاً إلا إذا علم أنها تبغضه ولا تستطيع أن تقوم بواجباتها فيكون ذلك سبباً فى ضربها وإيذاها .

هذا هو ما يفهم من قوله تعالى فى الآية السابقة : ﴿ ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴾ .

وامرأة ثابت بن قيس ما طلبت الاختلاع من زوجها إلا لخوفها من أن يحملها بغضها له على مخالفة أمره وخيائته فى ماله والتقصير فى حق من حقوقه بوجه عام واعتبرت ذلك كفراً فى الإسلام . أى كفر نعمة لا كفراً بالله .

ومما يقوى القول بعدم جواز طلب المرأة مفارقة زوجها من غير ضرورة ما رواه أبو داود فى سننه عن ثوبان رضي الله عنه : أن النبى ﷺ قال : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة » .

(١) أى أكره أن أخالفه وأمنعه حقه فيكون ذلك منى كفراً بالنعمة وجوداً لحقه ، وقد جاء فى الحديث الذى رواه أحمد تحذير من ذلك ، فقد قال رسول الله ﷺ فيه : « إياكن وكفر المنعمين » وجاء فى الحديث الصحيح قوله : « إنكن تكفرن العشير » وهو الزوج .

وما رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال :
«المختلعات هن المنافقات» .

وهذا كما يقول ابن قدامة في كتاب المغنى ^(١) : يدل على تحريم المخالعة لغير حاجة ؛ لأنه إصرار بها وبزوجها ، وإزالة لمصالح النكاح من غير حاجة ، فحرم لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » .

فإن طلبت المرأة من زوجها الخلع من غير سبب معقول ولا مبرر مقبول فقبل ذلك صح الخلع مع الحرمة .

• الخلع بتراضى الزوجين :

والخلع يتم بتراضى الزوجين . فإذا لم يتم التراضى منهما فللقاضى إلزام الزوج بالخلع ؛ لأن ثابتاً وزوجته رفعا أمرهما للنبي ﷺ ، وألزمه الرسول بأن يقبل الحديقة ، ويطلقها تطليقة كما تقدم في الحديث .

ولو وجد الشقاق من قبل الزوجة لكان سبباً كافياً فى جوار الخلع دون أن يكون هناك شقاق من قبل الزوج .

فقد أمر النبي ﷺ ثابت بن قيس حين شكت إليه امرأته أن يطلقها دون أن يستفسر منه عن كراهته لها عند إعلانها بالكراهية له ، وهذا ما ذهب إليه أكثر الفقهاء .

فالخلع حق للمرأة جعله الله لها فى مقابل حق الرجل وحده فى إيقاع الطلاق دون رضاها .

• الزيادة على المهر فى طلب الخلع :

لا خلاف بين الفقهاء فى أن للمرأة أن تفتدى نفسها من زوجها بالمهر الذى أخذته منه أو بأقل منه إن رضى بذلك ، واختلفوا فى الخلع بأكثر من المهر . فذهب الشافعية والمالكية وجماعة من الفقهاء إلى جوار الخلع بأكثر من صداقتها إذا كان النشور من قبلها ، وبمثله وبأقل منه .

ومسك جماعة بظاهر حديث ثابت بن قيس فلم يجزوا للرجل أن يأخذ من امرأته فى الخلع أكثر مما دفعه لها . وقد جاء فى بعض روايات الحديث ما ينفى الزيادة صراحة .

فقد روى الدارقطني بإسناد صحيح: أن الزبير قال: «إنه كان أصلقها حديقة . فقال النبي ﷺ: «أتريدن عليه حديقته التي أعطاك . قالت: نعم ، وزيادة . فقال النبي ﷺ: أما الزيادة فلا ولكن حديقته . قالت: نعم » . ويشترط في العوض أن يكون معلوم القدر والصفة وأن يكون موجوداً . عند الشافعي وأبي حنيفة .

أما الإمام مالك فإنه لا يرى ذلك ، بل يرى جواز الخلع بالمجهول وجوداً وقدرًا وصفة ، فلو خالعت الزوجة زوجها على ما في يدها وهو لا يعلم بمقداره وصفته ، أو خالعته على شيء غير موجود في الحال فرضى بذلك - صح الخلع . قال ابن رشد في بداية المجتهد (١) :

« وسبب الخلاف تردد العوض ههنا بين العوض في البيوع أو الأشياء الموهوبة والموصى بها ، فمن شبهه بالبيع اشترط فيه ما يشترط في البيوع وفي أعراض البيوع ، ومن شبهه بالهبات لم يشترط ذلك » .

ومن المعلوم أنه يشترط في البيع أن يكون العوض معلوماً مقدراً ، بخلاف الهبة والوصية فإنه يجوز أن يهب الإنسان لمن شاء شيئاً دون أن يحدد له قدره ولا صفته ، أو يوصى لمن شاء بما شاء من المال أو من العقار وغير ذلك مما يتنفع به . وسيأتي تفصيل ذلك في محله إن شاء الله تعالى .

• النهي عن مضارة المرأة لتختلع :

يلجأ بعض السفهاء من الرجال إلى ابتزاز أموال نسايتهم وحملهن على طلب الطلاق ولو ترتب عليه إسقاط حقوقهن من المهر والسكنى والتفقة وحضانة الأولاد والتنازل عن بعض ما يملكه من مال وعقار .

وهذا من أشد أنواع الظلم وأقبحه ، وقد كان هذا العمل شائعاً في الجاهلية ، فكان الرجل إن أراد أن يتزوج بأخرى طلب من زوجته التي هي في عصمته أن ترد إليه ما أحلتها منه من صداق وغيره فإن لم تفعل فضحها وادعى عليها الفاحشة .

فنهى الله المسلمين عن ذلك وأمرهم بحسن معاشرتهن والإحسان إليهن ووعدهم على ذلك خيراً كثيراً .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا

تعضّلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً . وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتاً وإثمًا مبيناً ﴿ ١ ﴾ .

قال ابن قدامة فى المغنى (٢) :

« فأما إن ضربها على نشوزها ومنعها حقها لم يحرم خلعها لذلك ؛ لأن ذلك لا يمنعهما أن يخافا أن لا يقيما حدود الله » .

وفى بعض حديث حبيبة أنها كانت تحت ثابت بن قيس فضربها فكسر ضلعها فأنت النبي ﷺ ، فدعى النبي ﷺ ثابتاً فقال : «خذ بعض مالها وفارقها ففعل » .
(رواه أبو داود)

وهكذا لو ضربها ظلماً لسوء خلقه أو غيره لا يريد بذلك أن تقتدى نفسها لم يحرم عليه مخالعتها لأنه لم يعضلها ليذهب ببعض ما آتاها ، ولكن عليه إثم الظلم .
قال رحمه الله : فإن أتت بفاحشة فعضلها لتقتدى نفسها منه ففعلت صح الخلع .

لقول الله تعالى : ﴿ ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾ .

والاستثناء من النهى إباحة ، ولأنها متى رنت لم يأمن أن تلحق به ولذا من غيره ، وتفسد فراشه فلا تقيم حدود الله فى حقه ، فتدخل فى قول الله تعالى : ﴿ فإن خفتن إلا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ .

ولكن ماذا يكون حكم الخلع لو عضلها - أى منعها حقها من الكسوة والنفقة وأساء عشرتها - لتختلع منه فى نظير مال تعطيه له .

قال أكثر أهل العلم : الخلع باطل ويجب رد ما أخذه منها ، وقال أبو حنيفة : العقد صحيح والعرض لازم ، وهو أكمل عاصم لله تعالى » .

• جواز الخلع فى الطهر والحيض :

يختلف الخلع عن الطلاق فى أن الأول يجوز إيقاعه فى جميع الأحوال .

(١) سورة النساء : آية ١٩ ، ٢٠ . (٢) جد ٧ ص ٥٤ .

أما الطلاق فقد قلنا فيما سبق : إنه لا يجوز إيقاعه في حالتي الحيض ،
والطهر الذي جُمعت فيه ؛ لثلاث أطول عدتها فليحقها من ذلك ضرر .

أما الخلع فإنه شرع لدفع الضرر الذي يلحقها من زوجها بسبب سوء عشرته
لها ، أو بسبب بغضها له .

والخلع تطلبه المرأة لنفسها من زوجها وهي راضية بما يترتب عليه من النتائج
وترى فيه مصلحة لها ؛ لذا كان إيقاعه جائزاً في جميع الأحوال كما قلنا .

وقد استدل الفقهاء على الجواز بعموم قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَمْلَأَ
حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ .

إذ أطلق سبحانه إباحة الافتداء ولم يقيد بزمان ، والحكم يجب أن يكون باقياً
على إطلاقه إذا لم يوجد ما يقيد به .

واستدلوا أيضاً بأن الرسول ﷺ لم يسأل امرأة ثابت بن قيس حين طلبت الخلع
من زوجها عن حالها بل حكم بالخلع ، ولو كان الخلع كالطلاق في تحريم إيقاعه في
الحيض والطهر الذي جُمعت فيه لسألها عن حالها .

• الخلع مع الأجنبي :

إذا قال رجل لرجل : طلق امرأتك وأعطيك كذا وكذا - جار للزوج أن يفعل ،
ويجب على الرجل أن يفي له بما وعده به ، ويسمى هذا خلعاً .

وقد ذهب إلى جواز ذلك أكثر أهل العلم كما يقول ابن قدامة (١) .

وقال أبو ثور : لا يجوز هذا لأنه سفه لا خير فيه .

ويرى كثير من فقهاء المالكية أن الجواز مشروط بجلب مصلحة أو دفع مفسدة
وذلك كأن يرى رجل امرأة تتعرض للمضارة من زوجها في أكثر الأحيان وتريد أن
تفارقه وليس معها ما تخلع نفسها به منه ، فيتكفل هذا الرجل بتخليصها منه دفعاً
للمفسدة .

أو كان في ذلك مصلحة تعود على الأجنبي نفسه من غير إغراء للزوج أو
إضرار بالمرأة .

أما إن كان فيه إغراء أو إضرار فإنه لا يجوز . والله أعلم

(١) راجع المعنى جـ ٧ ص ٨٥ .

• خلع الصغيرة والمحجور عليها :

ذهب الأحناف إلى أنه إذا كانت الزوجة صغيرة مميزة وخالعت زوجها ، وقع عليها طلاق رجعى ولا يلزمها المال .

أما وقوع الطلاق ؛ فلأن عبارة الزوج معناها تعليق الطلاق على قبولها ، وقد صح التعليق لصدوره من أهله ووجد المعلق عليه ، وهو القبول ممن هو أهل له ؛ لأن الأهلية للقبول تكون بالتمييز - وهى هنا صغيرة مميزة - ومتى وجد المعلق عليه وقع الطلاق المعلق .

وأما عدم لزوم المال : فلأنها صغيرة ليست أهلاً للتبرع ، إذ يشترط فى الأهلية للتبرع : العقل ، والبلوغ . وعدم الحجر لسفه أو مرض .

وأما كون الطلاق رجعياً : فلأنه لما لم يصح التزام المال ، كان طلاقاً مجرداً لا يقابله شيء من مال ؛ فيقع رجعياً .

وأما الصغيرة غير المميزة فلا يقع خلعها طلاقاً أصلاً ؛ لعدم وجود المعلق ، وهو القبول ممن هو أهله .

وإذا كانت الزوجة محجوراً عليها لسفه وخالعتها زوجها على مال وقبلت ، لا يلزمها المال ، ويقع عليها الطلاق الرجعى ، مثل الصغيرة المميزة فى أنها ليست أهلاً للتبرع ، ولكنها أهل للقبول ^(١) .

• خلع المريضة :

للمريضة أن تختلع من زوجها بقدر ميراثه منها إن كانت فى مرض الموت ، فإن اختلعت منه بأكثر من ميراثه منها ثم ماتت لا يأخذ إلا قدر ميراثه ويرد الزيادة إلى باقى الورثة ، وهذا ما ذهب إليه المالكية والحنابلة .

وقال الشافعى : لو اختلعت منه بقدر مهر مثلها جاز ، وإن راد على ذلك كانت الزيادة من الثلث وتعتبر تبرعاً .

أما الأحناف : فقد صححوا خلعها بشرط ألا يزيد عن الثلث مما تملك ، وأنهما متبرعة ، والتبرع فى مرض الموت وصية ، والوصية لا تنفذ إلا من الثلث للأجنبى ، والزوج صار بالخلع أجنبياً .

(١) أحكام الأحوال الشخصية ص ١٥٥ .

قالوا : وإن ماتت هذه المخالعة المريضة وهي في العدة لا يستحق زوجها إلا أقل هذه الأمور : بدل الخلع ، وثلث تركتها ، وميراثه .

لأنه قد تنوطاً الزوجة مع زوجها في مرض موتها وتسمى له بدل خلع باهظاً ، يزيد عما يستحقه بالميراث .

فلأجل الاحتياط لحقوق ورثتها ، ورداً لقصد التواطؤ عليهم - قلنا : إنها إذا ماتت في العدة لا يأخذ إلا أقل الأشياء الثلاثة . فإن برئت من مرضها ولم تمت منه ، فله جميع البذل المسمى ؛ لأنه تبين أن تصرفها لم يكن في مرض الموت .

أما إذا ماتت بعد انقضاء عدتها فله بدل الخلع المتفق عليه ، بشرط ألا يزيد عن ثلث تركتها ، لأنه في حكم الوصية .

والذي عليه العمل الآن في المحاكم بعد صدور قانون الوصية سنة ١٩٤٦ :

أن للزوج الأقل من بدل الخلع ، وثلث التركة التي خلفتها زوجته ، سواء أكانت وفاتها في العدة أم بعد انتهائها ، إذ إن هذا القانون أجاز الوصية للوارث ، ونص على نفاذها فيما لا يزيد عن الثلث بدون توقف على إجازة أحد .

وعلى هذا ، فلا يكون هناك حاجة إلى فرض محاباة زوجها بأكثر من نصيبه ومنعها من ذلك .

• هل الخلع فسخ أم طلاق :

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ، فالجمهور يرى أن الخلع طلاق بائن ، ويرى بعض الفقهاء كابن تيمية وابن القيم وداود الظاهري أنه فسخ . واستدل الجمهور بقول النبي ﷺ لثابت بن قيس : « خذ الحديقة وطلقها تطليقة » .

ولأن الفسخ إنما هو الذي يقتضي الفرقة من غير اختيار الزوج والزوجة ، والخلع مبنى على تراضيهما .

واستدل القائلون بأنه فسخ بما جاء في كتاب الله تعالى .

فقد ذكر الله تعالى الطلاق ، فقال : ﴿ الطلاق مرتان ﴾ .

ثم ذكر الافتداء (وهو الخلع) . ثم قال : ﴿ فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ .

فلو كان الافتداء طلاقاً لكان الطلاق الذى لا تحل له فيه إلا بعد رواج ، هو الطلاق الرابع (١) .

قال ابن القيم فى زاد المعاد (٢) :

« والذى يدل على أنه ليس بطلاق أن الله سبحانه وتعالى رتب على الطلاق بعد الدخول الذى لم يستوف عدده ثلاثة أحكام ، كلها منتفية عن الخلع : أحدها أن الزوج أحق بالرجعة فيه ، الثانى أنه محسوب من الثلاث فلا يحل بعد استيفاء العدد إلا بعد روج وإصابة (أى جماع) ، الثالث أن العدة فيه ثلاثة قروء وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة فى الخلع ، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن العدة فيه حيضة واحدة ، وثبت بالنص جوازه بعد طلقتين ، ووقع ثالثة بعدها . وهذا ظاهر جلت فى كونه ليس بطلاق » .

وثمرة هذا الخلاف تظهر فى الاعتداد بالطلاق . فمن رأى أنه طلاق ، احتسبه طلاقاً بائنة . ومن رأى أنه فسخ لم يحتسبه .

فمن طلق امرأته تطليقتين ثم خالعهما ، ثم أراد أن يتزوجها فله ذلك ، وإن لم تنكح زوجاً غيره ، لأنه ليس له غير تطليقتين والخلع لغو . ومن جعل الخلع طلاقاً قال : لم يجز له أن يجمعها حتى تنكح زوجاً غيره ؛ لأنه بالخلع كملت الثلاث .

• الخلع يجعل أمر المرأة بيدها :

إن طلبت المرأة الخلع من زوجها بعوض فقبل منها العوض وأبرأها فقد باتت منه وأصبحت أجنبية عنه ، وليس له عليها حق الرجعة ، فإن شاء أن يراجعها وهى فى العدة ورضيت بذلك راجعها بعقد ومهر جديدين ؛ لأنها بذلت المال لتتخلص من الزوجية ، ولو كان له عليها حق الرجعة ما كان هناك معنى ولا فائدة من افتدائها منه ، وقد جعل القرآن الخلع فداء . بهذا أفتى جمهور الفقهاء .

• عدة المختلعة :

يرى جمهور الفقهاء أن عدة المختلعة كعدة المطلقة ، فإن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاث حيضات أو ثلاثة أطهار على ما قلنا . ويرى بعض الفقهاء كابن القيم وابن تيمية أن عدتها حيضة واحدة .

(٢) زاد المعاد ج ٤ ص ٣٦ .

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٦٥ .

واستدلوا بما رواه النسائي بسند رجاله ثقات: أن النبي ﷺ أمر امرأة ثابت حين اختلعت منه أن تعتد بحیضة وتلحق بأهلها .

قال ابن القيم رحمه الله : وهذا مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان وعبد الله ابن عمر بن الخطاب ، والربيع بنت معوذ وعمها وهو من كبار الصحابة ، وهؤلاء الأربعة لا يعرف لهم مخالف .

كما رواه الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء وهي تخبر عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه فجاء عمها إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فقال له : إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم أفنتقل ؟ فقال عثمان رضي الله عنه : لتنتقل ولا ميراث بينهما ولا عدة عليها، إلا أنها لا تنكح حتى تحيض حیضة خشية أن يكون بها جمل .

فقال عبد الله بن عمر : فعثمان رضي الله عنه خيرنا وأعلمنا .

وذهب إلى هذا المذهب إسحق وسعد بن راهوية والإمام أحمد في رواية عنه اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال : من نظر هذا القول وجده مقتضى قواعد الشريعة؛ فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض ليطول زمن الرجعة ، ويتروى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة العدة .

فإذا لم تكن عليها رجعة فالقصد مجرد براءة رحمها من الحمل ، وذلك يكفي فيه حیضة كاملة . ١٠ هـ (١) .

والصواب ما قاله الجمهور إذ العدة من الأمور التعبدية لم تشرع لبراءة الرحم وتروى الزوج فقط ، ولكنها شرعت أيضاً لرعاية حق الزوج وحرمة ولحفظ ماء وجهها حتى لا يسمى الناس بها الظن ، وحفظاً لحرمة أوليائها أيضاً وغير ذلك من الحكم ، وذلك أعلم .

* * *

(١) زاد الماد جـ ٤ ص ٣٣ ، ٣٦ .

الإيلاء

الإيلاء معناه شرعاً: الامتناع عن جماع الزوجة أكثر من أربعة أشهر يمين .
وذلك بأن يقول : والله لا أجامعك . ويستوى فى ذلك الحلف بالله أو بصفة
من صفاته ، أو الحلف بالطلاق ، أو التصديق بجميع ماله ، أو الحج لبيت الله ماشياً
ونحو ذلك مما يؤكد عزمه على ترك الجماع ، هذا ما ذهب إليه أكثر الفقهاء .
فإن حلف ألا يجامع زوجته انتظرت زوجته أربعة أشهر لعله يرجع عن يمينه
فيجامعها .

فإن مضت المدة جاز لها أن ترفع أمرها للقاضى فيأمره بجماعها بوصفه حقاً من
حقوقها يجب عليه الوفاء به ، فإن أبى أمره بطلاقها .

قال تعالى : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله
غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ﴾ (١) .

فإن أبى أن يطلقها طلقها القاضى عليه عند مالك منعاً للضرر .
ويرى أحمد فى إحدى الروايتين عنه والشافعى أنه ليس للقاضى أن يطلقها عليه
ولكن عليه أن يضيق على الزوج ويحبسه حتى يفيء أو يطلق .
والفيء معناه : جماعها .

ويرى الأحناف أنه إذا مضت المدة ولم يجامعها فإنها تطلق طلاقاً بائناً بمجرد
مضى المدة ، ولا يكون للزوج حق المراجعة ؛ لأنه أساء فى استعمال حقه بامتناعه
الوطء بغير عذر .

وإن ترك الزوج جماع زوجته وعزم على المضى فى الترك بقصد الإضرار كان
حكمه حكم المولى عند الإمام مالك ، فيكون للزوجة حق المطالبة بجماعها أو طلاقها
بعد مضى أربعة أشهر .

بل لها أن ترفع أمرها للقاضى عندما تعلم أنه قد عزم على ترك جماعها ، فيأمره
القاضى بالرجوع عن عزمه ويتركه يراود نفسه أربعة أشهر ، وهى المدة التى ضربها الله
تبارك وتعالى للذين يؤلون من نسائهم .

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

• طلاق المولى :

واختلف الفقهاء فى طلاق المولى هل يقع رجعيًا أم يقع بائنًا .
قال أبو حنيفة : هو طلاق بائن . وبه قال بعض الحنابلة ؛ لأنه طلاق من أجل إزالة الضرر الواقع على الزوجة من قبل المولى ، فإن كان له حق الرجعة لا يتحقق الغرض المقصود من الطلاق حيثئذ .
وذهب مالك والشافعى إلى أنه طلاق رجعى ؛ لأنه لم يقم دليل على أنه بائن ولأنه طلاق بلا عوض .

واختلفوا فيما نطقها القاضى عند امتناع المولى عن الطلاق ، فمنهم من قال : إنه بائن . ومنهم من قال : إنه رجعى .

• فىء المعلنور :

ومن حلف ألا يجامع امرأته ومضت المدة المضروبة له فقال له القاضى : إما أن تجامع أو تفارق ، ولم يكن قادرًا على الجماع وقتئذ - صح أن يفىء بلسانه ، فيقول : سأعود إلى جماعها عند القدرة عليه ، أو عند إفطارى من صومى ، أو عودتى لبيتى ونحو ذلك .

• متى يكفر المولى عن يمينه :

إن حلف الزوج بالله أو بصفة من صفاته ثم عاد لجماع امرأته كفر عن يمينه لقوله ﷺ : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرًا منها فأتِ الذى هو خير وكفر عن يمينك » . (متفق عليه) .

وقد قال رسول الله ﷺ : « إني والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرًا منها إلا أتيت الذى هو خير وتحملتها » . (متفق عليه) .

• إذا ادعى الزوج أنه جامعها فكذبته :

وإذا ادعى الزوج أمام القاضى بعد مضى الأربعة أشهر أنه جامعها صدق بيمين إن لم تعترف المرأة بذلك وكانت ثيبًا .

فإن كانت بكرًا أمر القاضى امرأتين أن ينظراها ، فإن وجداها بكرًا كان القول قولها ، وإلا كان القول قوله بيمين ؛ فإن هذا الأمر من الأسرار التى تكون بينه وبين زوجته ، فكان تصديقه بيمين هو ما ينبغي القول به إلا إذا ظهرت إمارات تدل على كذبه .

• الاختلاف فى المدة :

تعتبر مدة الإيلاء من وقت حلفه اليمين ، فإن اختلفت مع زوجها فى المدة التى حلف فيها على ترك جماعها كان القول قوله بيمين؛ لأنه هو الحالف وهو أعلم بذلك منها .

• عدة الزوجة المولى منها :

إذا طلق المولى زوجته بنفسه بعد مضى المدة، أو طلقها القاضى عليه - اعتدت عدة المطلقات عند جمهور الفقهاء .

وخالف فى ذلك جماعة منهم ابن عباس وجابر بن زيد، فقالوا: لا تلزمها عدة؛ لأنها كانت قد حاضت فى مدة الأربعة أشهر ثلاث حيض فحصلت براءة الرحم التى من أجلها شرعت العدة .

والأصح ما ذهب إليه الجمهور .

لأن العدة لم تشرع لبراءة الرحم فحسب وإنما شرعت لأمور أخرى ذكرنا بعضها عند ذكر أنواع العدد .

* * *

الظهار

الظهار مشتق من الظهر ، وهو أن يقول الرجل لامرأته : أنت على كظهر أمي ، يريد تحررها عليه .

وقد كان الظهار في الجاهلية طلاقاً ، فلما جاء الإسلام أبطله وأنكره ؛ لما فيه من تزوير وقلب للحقائق ، فإنها لا تصير أمه أبداً ، وأوجب على المظاهر أن يكفر عما وقع منه بعقوبة كاملة ، أو بصيام شهرين متتابعين ، أو بإطعام ستين مسكيناً .

قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمِهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُو غُفُورٌ ۝ وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكُمْ تَوْعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١﴾ .

وأول من ظاهر من امرأته في الإسلام هو أوس بن الصامت ، كما قال ابن عباس وغيره .

فقد جاء في السنن أن خولة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت أتت رسول الله ﷺ تشكو إليه زوجها وقد ظاهر منها ، أي قال : أنت على كظهر أمي ، وكان رجلاً قد كبرت سنه وساء خلقه .

قالت : يا رسول الله ، إن أوس بن الصامت تزوجني وأنا شابة مرغوب في ، فلما خلا سني (أي مضى وذهب أكثره) ونثرت بطني ، جعلني كأمه عنده . فقال لها رسول الله ﷺ : « ما عندى فى أمرك شيء » .

فقالت : « اللهم إني أشكو إليك » وروى أنها قالت : « إن لى صبية صغاراً ، إن ضمهم إليه ضاعوا وإن ضممتهم إلى جاعوا » .

فنزّل القرآن ، وقالت عائشة : الحمد لله الذى وسع سمعه الأصوات ؛ لقد جاءت خولة بنت ثعلبة تشكو إلى رسول الله ﷺ ، وأنا فى كسر البيت (أى فى ناحية من نواحيه) ، يخفى على بعض كلامها ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها وتشتكى إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير ﴾ .

فقال النبى ﷺ : ﴿ ليعتق رقبة ﴾ قالت : لا يجد . قال : « فيصوم شهرين متتابعين » .

قالت : يا رسول الله إنه شيخ كبير ، ما به من صيام ، قال : « فليطعم ستين مسكيناً » . قالت : ما عنده من شيء يتصدق به . قال : « سأعينه بعرق من تمر » . قالت : وأنا أعينه بعرق آخر ، قال : « أحسنت ، فاطعمى عنه ستين مسكيناً ، وارجعى إلى ابن عمك » .

وفى أبى داود والترمذى أن سلمة بن صخر البياضى ، ظاهر من امرأته مدة شهر رمضان ، ثم واقعها ليلة قبل انسلخه .

فقال له النبى : « أنت بذاك يا سلمة ؟ » قال : قلت أنا بذاك ^(١) يا رسول الله - مرتين - وأنا صابر لأمر الله ، فاحكم فى بما أراك الله . قال : حرر رقبة . قلت : والذى بعثك بالحق نبياً ما أملك رقبة غيرها - وضربت صفقة رقبتي - قال : فصم شهرين متتابعين . قال : فهل أصبت الذى أصبت إلا فى الصيام ؟

قال : فاطعم وسقاً ^(٢) من تمر ستين مسكيناً ، قلت : والذى بعثك بالحق لقد بيتنا وحشين ^(٣) مالنا طعام . قال : فانطلق إلى صاحب صدقة بنى رزق فليدفعها إليك ، فاطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر وكل أنت وعيالك بقيتها .

قال : فرحت إلى قومي ، فقلت : وجدت عندكم الضيق وسوء الرأى ووجدت عند رسول الله السعة وحسن الرأى ، وقد أمر لى بصدقتكم .

وبياضة : بطن من بنى رزق .

• الكفارة قبل المسيس :

تجب الكفارة على من ظاهر من امرأته قبل أن يجامعها ؛ لقوله تعالى :

(١) أى أنت اللام بذاك والمرتكب له .

(٢) الوسق خمسة عشر صاعاً ، والصاع قلدحان بالكيل المصرى ، ويجوز إخراج القيمة

نقوداً إذا كان ذلك أنفع للفقير . (٣) جاعلين .

﴿ والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ﴾ .

فلا يجوز له أن يجامع قبل التكفير .

وفسر جماعة من الفقهاء المسيس في الآية بالجماع وما دونه أيضاً كالتقبيل ونحوه، فقالوا: لا يجوز له تقبيلها ولا ضمها قبل التكفير .

فمن جامع أو قبل لا تسقط عنه الكفارة ولا تتعدد ولكن يكون آثماً .

وروى الترمذى وأبو داود والنسائى عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إني ظاهرت من امرأتى فوقعت عليها قبل أن أكفر . فقال : « ما حملك على هذا يرحمك الله ؟ » .

قال : رأيت خلخالها فى ضوء القمر ، قال : « فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله عز وجل » .

• ترتيب الكفارة وبيان أحكامها :

يفهم من سياق الآية أنه يجب على المظاهر أن يكفر بعنق رقبة ، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين ، بمعنى أنه لو أفطر فيهما يوماً بلا عذر ابتداء صومه من جديد ، فإن لم يقدر على الصوم أطعم ستين مسكيناً من غالب قوت البلد - على ما تقدم بيانه فى كفارة الصيام - لكل مسكين مد من تمر أو قمح أو شعير .

وقد ذكرنا فيما سبق أن المد يساوى نصف قُدح بالكيل المصرى .

ويجوز أن يصنع لهم طعاماً فيغديهم ويعشيهم مجتمعين أو متفرقين .

قال ابن القيم : « إن الله سبحانه وتعالى أطلق إطعام المساكين ولم يقيد به بقدراً ولا بتابع ، وذلك يقتضى أنه لو أطعمهم فغداهم وعشاها من غير تمليك حب أو تمر جاز وكان ممثلاً لأمر الله » .

وهذا قول الجمهور ومالك وأبى حنيفة وأحمد رحمهم الله فى إحدى الروايتين عنه ، وسواء أطعمهم جملة أو متفرقين .

وقال رحمه الله : إنه لا بد من استيفاء عدد الستين ، فلو أطعم واحداً ستين يوماً لم يجزئه إلا عن واحد .

هذا قول الجمهور ومالك والشافعى وأحمد رحمهم الله فى إحدى الروايات عنه

والثانية أن الواجب إطعام ستين مسكيناً ولو لواحد، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله، والثالثة إن وجد غيره لم يجز، وإلا أجزأ وهو ظاهر مذهبه وهي أصح الأقوال . قال : « ولا يجزئه دفع الكفارة إلا إلى المساكين ويدخل فيهم الفقراء كما يدخل المساكين في لفظ الفقراء عند الإطلاق » (١) هـ .

هذا وقد جوز أبو حنيفة وأصحابه دفع القيمة إن كان في ذلك نفع للمساكين والله أعلم .

• الحكمة في تغليظ الكفارة :

جعل الله عز شأنه كفارة الظهار على النحو المذكور في الآية السابقة تأديباً لمن يتلفظ بهذا القول المنكر ويأتى بما كانت تأنيبه الجاهلية؛ حتى يصون للعلاقة الزوجية حرمتها ويحفظ لأمه كرامتها ، فلا يشبه امرأته بها فيجعل ظهراً كظهرها ، لما في ذلك تزوير للحقائق وقلب للأوضاع ، ولا يقدم على ذلك إلا سوء الطباع من الرجال؛ لهذا كان العقاب أوجع والتأديب أودع .

• هل الظهار مختص بالأم ؟

يرى أبو حنيفة وأصحابه وكثير من فقهاء الشافعية أن الظهار ليس مختصاً بالأم وإنما يقاس عليه الأخت والعمة والخالة وسائر المحرمات ، فمن قال لزوجه: أنت على كظهر أختي أو عمتي أو خالتي - كان مظاهراً؛ لأن قصده أن يجعل امرأته شبيهة بواحدة من المحارم في تحريمها عليه على سبيل التأييد .

ويرى جمهور الفقهاء أن الظهار مختص بالأم كما ورد في القرآن والسنة . هذا ، ومن قال لامرأته : إنها أختي أو أُمي على سبيل الكرامة والتوقير فإنه لا يكون مظاهراً .

روى أبو داود أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول لامرأته : يا أختي . فقال : « إشتك هي ؟ » .

فهذا إنكار ، ولكن لم يحرمها عليه بمجرد ذلك ، لأنه لم يقصده . ولو قصده لحرمت عليه ؛ لأنه لا فرق على الصحيح بين الأم وغيرها من سائر المحارم من أخت وعمة وخالة وما أشبه ذلك (٢) .

* * *

(١) انظر زاد المعاد ج ٤ ص ٧٨ وما بعدها .

(٢) انظر تفسير ابن كثير ج ٨ ص ٦٥ ط الشعب .

اللعن

• كيفيته ودليل مشروعيته :

إذا ادعى رجل على امرأته أنه رآها تزني أو أن حملها ليس منه ، ولم تعترف بذلك - رفع أمره للحاكم ، فيأمره الحاكم أن يحلف أربع أيمان بالله أنه رآها تزني ، وأن هذا الحمل ليس منه ، ويحلف يمينًا خامسة ويدعو على نفسه باللعن (وهو الطرد والحرمان من رحمة الله تعالى) إن كان كاذبًا فيما يدعى .

ثم يأمر المرأة أن تحلف أربع أيمان بالله أنه كاذب فيما يدعى وأنه ما رآها تزني أو أن حملها منه وليس من غيره ، وتحلف يمينًا خامسة تدعو فيها على نفسها بغضب الله عليها إن كان صادقًا فيما يدعى .

وسبب مشروعيته ما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن هلال بن أمية قذف امرأته عند رسول الله ﷺ بشريك بن سحماء . فقال النبي ﷺ : « البينة ، أو حد في ظهرك » .

قال : يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة ؟

فجعل رسول الله ﷺ يقول : « البينة ، وإلا حد في ظهرك » .

فقال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، وليتزلن ما يبرئ ظهري من الحد .

فتزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه قوله تعالى : ﴿ والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويلدروا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ﴾ (١) .

وانصرف النبي ﷺ إليها ، فجاء هلال فشهد والنبي ﷺ يقول : « إن الله يعلم أن أحدكما كاذب . فهل منكما تائب ؟ » .

فشهدت فلما كانت عند الخامسة وقفوها ، وقالوا : إنها الموجهة .

(١) سورة النور : الآيات ٦ - ٩ .

قال ابن عباس رضي الله عنه فتلکأت ونكصت ، حتى ظننا أنها ترجع . ثم قالت : لا أفصح قومي سائر اليوم ، فمضت .

فقال النبي ﷺ : « أبصروها فإن جاءت به أكحل العينين ، سابغ^(١) الاليتين ، خدلج^(٢) الساقين ، فهو لشريك بن سحماء » .

فجاءت به كذلك ، فقال النبي ﷺ : « لولا ما مضى من كتاب الله كان لي ولها شأن » (أى لولا أن الله رفع عنها الحد بعد الملاعة لأقمته عليها) .

وعن سهل بن سعد : « أن عويمراً العجلاني أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنته فتقتلونه ، أم كيف يفعل ؟

فقال رسول الله ﷺ : « قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها » ، قال سهل : فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ فلما فرغا ، قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ . قال ابن شهاب : فكانت سنة المتلاعنين » . (رواه الجماعة إلا الترمذى) .

وكان هلال بن أمية هو أول رجل لاعن في الإسلام وقد وقع لعانه في السنة التاسعة من الهجرة وقيل في العاشرة ، وقيل في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ وهي السنة الحادية عشر ، وفيه نزلت آيات اللعان ، ولاعن عويمر العجلاني بعده .

وقد شرع اللعان دفعاً للحرص الذى يجده الزوج عندما يرى الفاحشة على أهله ، ولم يكن معه من الشهداء إلا نفسه ، إذ ليس من المعقول أن يجد الرجل على امرأته رجلاً فيتركه عليها ثم يذهب فيأتى بأربعة شهداء يشهدون الواقعة ، فكانت مشروعية اللعان رحمة من الله للناس ضماناً لحقوقهم وصيانة لأعراضهم ، وحفظاً لأنسابهم . وفيما يلى نذكر أحكام اللعان بشيء من التفصيل على ضوء ما جاء فى الكتاب والسنة .

• حكمه :

يجوز للرجل أن يلاعن زوجته إذا رآها تزنى ، أو تحقق أنها حملت من غيره .

(٢) عتلىء الساقين .

(١) عظيم الاليتين .

ويجب على الحاكم أن يلاعن بينهما كما أمر الله عز وجل .
ويستحب للرجل أن يستر على امرأته إن رآها تزنى ويكتفى بطلاقها إن قدر على ذلك ، وإلا رفع أمره للحاكم ليقتضى بينهما بقضاء الله تعالى .
ويشترط فى المتلاعنين: العقل والبلوغ ، فلا يجوز بين مجنونين ولا صغيرين ؛ لعدم التكليف وهذا أمر مجمع عليه .
● **كيفية وآدابه :**

اللعان الذى يدرأ الخلع عن الزوجين وترتب عليه آثاره هو أن يقول الزوج أمام الحاكم : أشهد بالله لقد زنت ، أو لقد رأيته تزنى ، ويشير إليها .
فإن لم تكن حاضرة سماها ونسبها ، فيقول : أشهد بالله أن فلانة بنت فلان زوجى قد زنت ، يقول ذلك أربع مرات ، ثم يوقفه الحاكم عند الخامسة فيعظه ويلذره .

ويقول له : اتق الله فإنها الموجبة وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة .
فإن أبى إلا أن يتم الشهادة فليقل : ولعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا .

وتقول هى : أشهد بالله لقد كذب أربع مرات ، ثم ترقف عند الخامسة وتخوف كما خوف الرجل ، فإن أبت إلا أن تتم الشهادة فلتقل : وغضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا .

وإن كان اللعان من أجل نفى الحمل قال : أشهد بالله أن هذا الحمل ليس منى أو هو من الزنا .

ولا يصح اللعان إلا بحضور من الحاكم أو من يقوم مقامه ، وهذا مذهب الشافعى وكثير من الفقهاء .

وذلك لأن النبى ﷺ أمر هلال بن أمية أن يستدعى زوجته إليه ولاعن بينهما ، ولأن اللعان يمين أو شهادة فأيهما كان فلا بد أن يكون أمام الحاكم ، وإن تراضى الزوجان بغير الحاكم أن يلاعن بينهما لم يصح ذلك .

ويستحب أن يكون اللعان بحضور جماعة من المسلمين ؛ لأن اللعان بنى على التغليب مبالغة فى الردع والزجر وفعله فى الجماعة أبلغ فى ذلك .

وقد تلاعن هلال بن أمية وزوجه أمام جمع من الصحابة فدل ذلك على استجابته .

ويستحب أن يتلاعنا قيامًا ، فيبدأ بالزوج فيلتعن وهو قائم ، فإذا فرغ قامت المرأة فالتعننت وهي قائمة .

لما روى عن النبي ﷺ أنه قال لهلال بن أمية : « قم فاشهد أربع شهادات » ولأنه إذا قام شاهده الناس فكان أبلغ في شهرته ، ولذا استحب كثرة الجمع وليس ذلك واجبًا ، وبهذا كله قال أبو حنيفة والشافعي .

• لعان الأعمى والأخرس :

اتفق العلماء على جواز لعان الأعمى ؛ لأنه قد يتحقق من أن حملها ليس منه ، واختلفوا في لعان الأخرس ، فقال مالك والشافعي : يجوز أن يلاعن إذا فهم عنه . وقال أبو حنيفة رحمته : لا يلاعن ؛ لأنه ليس من أهل الشهادة ، وما يقال في الأخرس يقال في الخرساء أيضًا .

• النكول عن اللعان :

النكول معناه : الامتناع ، وقد يكون من الزوج ، وقد يكون من الزوجة ، فعمادًا يترتب على نكول الزوج ، أو نكول الزوجة ؟ .

قال المالكية والشافعية والحنابلة : إن نكل الزوج عن الملاعة بعد أن ادعى على زوجته بالزنا فعليه حد القذف كالأجنبي .

لقوله تعالى : ﴿ والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ﴾ ^(١) .

ولما تقدم من قول الرسول ﷺ : « البينة أو حد في ظهرك » .

وقال أبو حنيفة : لا حد عليه ، ويحبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه ، فإن كذب نفسه وجب عليه حد القذف .

فإن نكلت الزوجة : أقيم عليها حد الزنا عند مالك والشافعي وكثير من فقهاء الحنابلة .

(١) سورة النور : آية ٦

وقال أبو حنيفة : لا تحد ، وتحبس حتى تلاعن أو تقر بالزنا وإن صدقته أقيم عليها الحد .

واستدل أبو حنيفة رحمته الله بقول الرسول ﷺ : « لا يحل دم مسلم إلا بإحدى ثلاث : زنا بعد إحصان ، أو كفر بعد إيمان ، أو قتل نفس بغير نفس » .

ولأن سفك الدماء بالنكول حكم ترده الأصول ، فإنه إذا كان كثير من الفقهاء لا يوجبون غرم المال بالنكول فكان بالأحرى ألا يجب بذلك سفك الدماء .

• التفريق بين المتلاعنين :

إذا تلاعن الزوجان أمام الحاكم وقعت الفرقة بينهما على سبيل التأييد فلا يحل له نكاحها أبداً .

فعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً » وعن علي وابن مسعود قالا : « مضت السنة ألا يجتمع المتلاعنان » .

(رواهما الدارقطني) .

ولأنه قد وقع بينهما من التباغض والتقاطع ما أوجب القطيعة بينهما بصفة دائمة ، فأساس الحياة الزوجية السكن ، والمودة والرحمة ، وهما قد فقدوا هذا الأساس ، فكانت عقوبتهما الفرقة المؤبدة .

واختلف الفقهاء في من كذب نفسه بعد للملاعة ، فقال : ما رأيتها تزني ولكني توهمت ذلك - مثلاً - فقال أبو حنيفة : يجلد ثمانين جلدة حد القذف وتعود إليه امرأته بعقد ومهر جديدين ؛ لأنه متى كذب نفسه فقد بطل لعانه وكان قاذفاً ، فالسبب المرجب للتحريم إنما هو الجهل بتعيين صدق أحدهما ، مع القطع بأن أحدهما كاذب فإذا انكشف الكاذب منهما بطل التحريم .

وقال الجمهور من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم : المتلاعنان لا يجتمعان أبداً وإن كذب الزوج نفسه لعموم الحديثين السابقين وغيرهما .

وتقع الفرقة عند مالك إذا فرغ المتلاعنان من اللعان .

وقال الشافعي : تقع الفرقة بعد أن يكمل الزوج لعانه ، أي بعد أن يشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين .

وقال أبو حنيفة ، وأحمد والثوري : لا تقع إلا بحكم الحاكم .

• ليس للملاعة نفقة ولا مسكن :

يرى جمهور الفقهاء أنه ليس للملاعة نفقة ولا سكنى أثناء العدة .

لما رواه ابن عباس رضي الله عنه في قصة الملاعة : « أن النبي ﷺ قضى ألا قوت لها ولا سكنى ؛ من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها » .

(رواه أحمد وأبو داود) .

وقال أبو حنيفة : لها السكنى والنفقة ؛ وذلك لأنه يعتبر التفريق باللعان طلاقاً لا فسحاً فيكون لها مثل ما للمطلقات من السكنى والنفقة .

• إلحاق الولد بأمه :

إذا نفى الرجل الولد وتم اللعان بنفيه له - انتفى نسبه إليه وسقطت نفقته عنه ، وانتفى التوارث بينهما ، ولحق بأمه ، ونسب إليها ، فهي ترثه وهو يرثها .

لما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « قضى رسول الله ﷺ في ولد المتلاعنين أنه يرث أمه وترثه أمه ، ومن رماها به جلد ثمانين » .

(أخرجه أحمد)

ويؤيد هذا الحديث ما جاء في الصحيح من أن الولد للفراش ولا فراش هنا . لنفى الزوج إياه ، والفراش كناية عن الجماع الحلال منه يأتي الولد .

هذا ولا يجوز لأحد أن يرميها به ، فمن رماها به جلد حد القذف ؛ لأن الزنا لم يثبت عليها بالبينة المؤكدة ، وهي بالملاعة قد اندفع عنها الحد ولم يزل عنها وصف الإحصان .

وقد قال الله عز وجل : ﴿ إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم ﴾ (١) .

ومن قذف ولدها يجب حله أيضاً .

ومع أن هذا الولد قد انتفى عن الزوج بالملاعة يعامل كأنه ابنه من باب

(١) سورة النور : آية ٢٣ .

الاحتياط فلا يعطيه زكاة ماله ، ولا يزوجه إحدى بناته ولا إحدى أخواته ، ولا تجوز شهادة كل منهما للآخر ، وغير ذلك من الأحكام التي تكون بين الابن وأبيه مما نص عليه الفقهاء .

ولا يعد مجهول النسب ، فلا يصح أن يدعيه غيره ، وإذا كذب نفسه ثبت نسب الولد منه ، ويزول كل أثر اللعان بالنسبة للولد .

* * *

فسخ النكاح

فسخ النكاح معناه: نقض العقد المبرم بين الزوجين والتفريق بينهما من غير طلاق بسبب خلل وقع في شروط صحته ، أو سبب طارئ عليه يمنع بقاءه .

مثال الفسخ بسبب الخلل الواقع في العقد :

١ - إذا تم العقد وتبين أن الزوجة التي عقد عليها أخته من الرضاع ، فسخ العقد .

٢ - إذا عقد غير الأب والجد للصغير أو الصغيرة ، ثم بلغ الصغير أو الصغيرة ، فمن حق كل منهما أن يختار البقاء على الزوجية أو إنهاؤها ، ويسمى هذا خيار البلوغ .

فإذا اختار إنهاء الحياة الزوجية كان ذلك فسخاً للعقد .

ومثال الفسخ الطارئ على العقد :

١ - إذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام ولم يعد إليه ، فسخ العقد بسبب الردة الطارئة .

٢ - إذا أسلم الزوج وأبت زوجته أن تسلم ، وكانت مشركة ، فإن العقد حينئذ يفسخ ، بخلاف ما إذا كانت كتابية فإن العقد يبقى صحيحاً كما هو ؛ إذ إنه يصح العقد على الكتابية ابتداء .

● الفرق بين الفسخ والطلاق :

يختلف الفسخ عن الطلاق في أمور أهمها ما يأتي :

١ - الفسخ ينهى العلاقة الزوجية في الحال ولا يجعل للرجل حق الرجعة إلى امرأته في العدة ، بخلاف الطلاق فإن منه ما هو طلاق بائن ولا يكون معه حق الرجعة ، ومنه ما هو طلاق رجعي لا ينهى العلاقة الزوجية في الحال ولكن تبقى المطلقة على ذمة مطلقها حتى تنقضى عدتها .

٢ - الفسخ لا ينقص عدد الطلقات ، فلو فسخ العقد بسبب خيار البلوغ مثلاً ، ثم عاد الزوجان وتزوجا ملك عليها ثلاث طلقات .
أما لو طلقها ثم راجعها فإنها تحتسب عليه طلاقة كما تقدم بيانه .

* *

خيار الزوجين فى فسخ النكاح بالعيب

إذا عقد الرجل على امرأة وتبين له بعد العقد عليها أو بعد الدخول بها أن بها جنوناً ، أو برصاً ، أو جزاماً ، أو عيباً بالفرج ، أو مرضاً خطيراً معدياً - جاز له أن يفسخ عقد النكاح ويرجع على وليها بالمهر الذى دفعه لها ، إذا كان وليها قريباً منها لا يخفى عليه ما بها من العيوب كأيها أو أخيها .

فإن كان وليها بعيداً - كابن عمها مثلاً - وادعى أنه لم يكن يعلم بما فيها من العيوب فإنه يرجع إليها فيأخذ المهر منها ما لم يكن قد مسها ، فإن كان قد مسها فلا يأخذ من مهرها شيئاً .

وقيل : إن دخل بها فوجد بها عيباً ردها دون أن يأخذ من صداقها شيئاً ؛ فالدخول الذى يتمكن فيه الرجل من جماع امرأته يوجب لها المهر عند أبى حنيفة وأصحابه وجمع من الفقهاء .

واستدل هؤلاء بما جاء فى مسند الإمام أحمد عن يزيد بن كعب بن عجرة رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بنى غفار فلما دخل عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحها ^(١) بياضاً فأمار ^(٢) عن الفراش ثم قال خذى عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئاً » .

والأصح أن له ما دفعه لها من مهر ما لم يمسه ، وإنما ترك النبى ﷺ المهر لما وجد بكشحها برصاً تكرماً .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما جاء فى الموطأ : أيما امرأة غر بها رجل بها جنون أو جزام أو برص فلها المهر بما أصاب منها ، وصداق الرجل على من غره .

وفى لفظ آخر : قضى عمر رضي الله عنه فى البرصاء والجزام والمجنونة إذا دخل بها فرق بينهما والصداق لها بمسسه إياها ، وهو له على وليها .

وكذلك إذا وجدت المرأة بزوجه عيباً بعد العقد عليها أو بعد الدخول بها ولم تكن تعلم به قبل العقد عليها - جاز لها أن تطلب منه فسخ النكاح ، ولا يأخذ منها ما أعطاهما من مهر إن دخل بها .

(١) كشحها هو : ما بين الخاصرة إلى الضلع . (٢) أمار : تحول .

وقد اختلف الفقهاء فى العيوب التى ترد بها المرأة ويرد بها الرجل .
فذهب المالكية إلى أنها البرص، والجذام، والجنون، والقرن، وهو عيب بالفرج
يمنع دخول الذكر .

لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : أيما رجل تزوج امرأة وبها جنون
أو جزام أو برص - وفى بعض الروايات : أو قرن - فلها صداقها كاملاً ، وذلك
غرم لزوجها على وليها .
ذكره ابن رشد (١) .

وأما عيوب الرجل التى يرد بها فقد اختلفوا فيها، فمنهم من يرى أنه يرد فى
عيين : الجب، والعنة .

فإن وجدت المرأة زوجها مجبوراً - أى مقطوع الذكر- أو عتيثاً- وهو صغير
الذكر جداً بحيث لا يمكن إدخاله فى الفرج -كان لها الحق فى المطالبة بفسخ العقد .
والأصح أن المرأة ترد بكل عيب من العيوب المنفرة أو المعدية .
وكذلك الرجل لما فيه الغرر والضرر .

قال ابن القيم فى الرد على من جعل العيوب أربعة أو ستة أو سبعة أو أكثر أو
أقل - قال رحمه الله : أما الاقتصار على عيين أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو
أولى أو مساو لها فلا وجه له، فالعمى والخرس والطرش، وكونها مقطوعة اليدين أو
الرجلين أو أحدهما، أو كون الرجل كذلك - من أعظم المنفرات والسكوت عنه من
أقبح التدليس والغش . . .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له : أخبرها أنك عقيم
وخيرها . . .

والقياس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ولا يحصل به مقصود النكاح من
الرحمة والمودة يوجب الخيار . . .

قال رحمة الله : ما ألزم الله ورسوله مغروراً قط (أى مخدوعاً) ولا مغبوراً بما
غر به وغبن به، ومن تدبر مقاصد الشرع فى مصادره أو موارده وعدله وحكمته وما
اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد
الشرعية . . .

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٠ .

وقال وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه قال : إذا تزوجها برصاء أو عمياء فدخل بها فلها الصداق ويرجع به على من غره ^(١) .

• حدوث العيب بعد الدخول :

أما إن حدث لأحد الزوجين عيب بعد الدخول فلا يكون للآخر الخيار في فسخ النكاح ، ولكن يجوز للزوج أن يطلقها إن تعذر عليه العيش معها ، ولها أن تخلع نفسها .

كما فعلت امرأة ثابت بن قيس إذ أتت رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس لا أعتب عليه في خلق ولا في دين ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال عليه الصلاة والسلام : « أتريدن عليه حديثه ؟ » قالت : نعم ، فقال لزوجها ثابت : « اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » وقد مضى هذا الحديث في الخلع .

• خيار الإعسار بالنفقة :

إذا قصر الرجل في الإنفاق على زوجته لعسره وعدم وجود ما ينفقه عليها خيرت بين العيش معه والصبر عليه ، وطلب الطلاق ، فإن طلبت الطلاق وأبى أن يطلق رفعت أمرها للحاكم ، فإن وجد ما ينفقه عليها فيها وإلا فرق بينهما . ويعتبر هذا التفريق فسخاً ، وهذا ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة . وقال أبو حنيفة : لا يفرق بينهما ولكن يطالب بالنفقة وتظل ديناً في ذمته حتى يتيسر له دفعها لها .

فجمهور الفقهاء يرون أن النفقة في مقابل الاستمتاع ، بدليل أن الناشز لا نفقة لها ، فإذا لم يجد النفقة سقط الاستمتاع فوجب الخيار . وأما أبو حنيفة ومن وافقه فإنهم قالوا : قد ثبتت العصمة بالإجماع فلا تنحل إلا بإجماع أو بدليل من كتاب الله أو سنة نبيه ﷺ .

* * *

الحضانة

• معناها :

الحضانة معناها شرعاً: ضم الصغير الذى لا يميز ولا يستقل بأمره لمن يصونه ويرعى شئونه، ويقوم بتربيته وتأديبه وإعداده إعداداً جسيماً ونفسياً وعقلياً للحياة التى يميز فيها بين ما ينفعه ويضره ويستقل فيها بأمره إلى حد ما .

• حكمها :

والحضانة حق مشترك بين الحاضن والمحضون ، فهى حق للصغير لحاجته إلى من يرعاه ويقوم على خدمته وتربيته ، وحق للأم لمصلحتها فى بقاءه وصلاح أمره فهو قرة عينها وفلذة كبدها .

وإذا كانت الحضانة حقاً للصغير فإن الأم تجبر عليها إذا تعينت بأن يحتاج الطفل إليها ولم يوجد غيرها ، كى لا يضيع حقه فى التربية والتأديب . فإن لم تتعين الحضانة بأن كان للطفل جدة ورضيت بإمساكه وامتنعت الأم فإن حقها فى الحضانة يسقط بإسقاطها إياه .

والدليل على أن الأم أحق بحضانة ولدها الصغير من أبيه ما رواه أحمد وأبو داود والبيهقى والحاكم عن عبد الله بن عمرو: أن امرأة قالت : يا رسول الله إن ابنتى هذا كان بطنى له وعاء، وحجرتى له حواء، وثديى له سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه منى، فقال : « أنت أحق به ما لم تنكحى » .

وعن يحيى بن سعيد قال : سمعت القاسم بن محمد يقول : « كانت عند عمر ابن الخطاب امرأة من الأنصار ، فولدت له عاصم بن عمر ، ثم إن عمر فارقها ، فجاء عمر قباء فوجد ابنه عاصماً يلعب بفناء المسجد ، فأخذ بعضده فوضعه بين يديه على الدابة ، فأدركته جدة الغلام ، فنازعته إياه حتى أتيا أبا بكر الصديق : فقال عمر : ابنتى . وقالت المرأة : ابنتى . فقال أبو بكر : خل بيننا وبينه فما راجعه عمر الكلام » . (رواه مالك فى الموطأ) .

وفى بعض الروايات أنه قال له : « الأم أعطف والطف ، وأرحم وأحنى ،

وأخير وأراف ، وهى أحق بولدها ما لم تتزوج ، وأن ريحها ومسها ، ومسحها وريقها خير له من الشهد عندك يا عمر .

وهذا الذى قاله أبو بكر رضي الله عنه من كون الأم أعطف والطف . . . الخ - هو العلة فى أحقية الأم بولدها .

• ترتيب أصحاب الحقوق فى الحضانة :

لا شك أن أسعد الأولاد حظاً هو من يعيش بين أبويه ينعم بعطفهما وحنانهما ويجد منهما من الرعاية ما لم يجده طفل عاش مع أمه وحدها ، أو مع أبيه وحده .

لكن إذا حدثت بين الزوجين خصومة أدت إلى افتراقهما وبينهما طفل صغير فإن حضائته تكون من حق الأم ؛ لأنها على خدمته وتربيته أقدر من الأب .

لكن إذا كانت الأم غير مستوفية لشروط الحضانة الآتى ذكرها فإن الحضانة تنتقل إلى غيرها على الترتيب الآتى :

الأم ثم أم الأم وإن علت ، فإن وجد مانع - وهو فقد شرط من شروط الحضانة - انتقلت إلى أم الأب ، ثم إلى الأخت الشقيقة ، ثم الأخت لأم ، ثم الأخت لأب ، ثم بنت الأخت الشقيقة ، فبنت الأخت لأم ، ثم بنت الأخت لأب ، ثم بنت الأخ الشقيق ، فبنت الأخ لأم ، فبنت الأخ لأب ، ثم العمة الشقيقة ، فالعمة لأم ، فالعمة لأب ، ثم خالة الأم ، فخالة الأب ، فعمة الأم ، فعمة الأب ، بتقديم الشقيقة فى كل منهن .

فإذا لم توجد للصغير قريبات من هذه المحارم ، أو وجدت وليست أهلاً للحضانة ، انتقلت الحضانة إلى العصابات من المحارم ، من الرجال على حسب الترتيب فى الإرث .

فيتنقل حق الحضانة إلى الأب ، ثم أبى أبيه وإن علا ، ثم إلى الأخ الشقيق ، ثم إلى الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، ثم العم الشقيق ، فالعم لأب ، ثم عم أبيه الشقيق ، ثم عم أبيه لأب .

فإذا لم يوجد من عصبته من الرجال المحارم أحد ، أو وجد وليس أهلاً للحضانة انتقل حق الحضانة إلى محارمه من الرجال غير العصبية .

فيكون للجد لأم ، ثم للأخ لأم ، ثم لابن الأخ لأم ، ثم للعم لأم ، ثم للخال الشقيق ، فالخال لأب ، فالخال لأم .

فإذا لم يكن للصغير قريب عين القاضى له حاضنة تقوم بتربيته .
 وإنما كان ترتيب الحضانة على هذا النحو ؛ لأن حضانة الطفل أمر لا بد منه ،
 وأولى الناس به قرابته ، وبعض القرابة أولى من بعض .
 فيقدم الأولياء لكون ولاية النظر فى مصالحه إليهم ابتداءً ، فإذا لم يكونوا
 موجودين ، أو كانوا موجودين ووجد ما يمنعهم من الحضانة انتقلت إلى الأقرب
 فالأقرب ، فإن لم يكن ثمة قريب فإن الحاكم مسئول عن تعيين من يصلح للحضانة .
• شروط الحضانة :

يشترط فيمن تتولى حضانة الصغير ستة شروط إن سقط منها شرط سقط حقها
 فى الحضانة وانتقلت إلى غيرها .

الأول والثانى : العقل والبلوغ ، فلا يتولى شأن الصغير مجنون ولا معتوه ولا
 صبي ؛ لأن هؤلاء يحتاجون إلى من يرعى شئونهم ويتولى أمورهم .

الثالث : أن تكون قادرة على خدمة الصغير وتربيته وتأديبه ، فإن كان بها ما
 يمنعها من ذلك سقط حقها فى الحضانة ، كأن تكون مكفوفة البصر أو معقدة ، أو
 مريضة مرضاً معدياً يخشى على الطفل من انتقال عدواه إليه .

الرابع : أن تكون أمينة ذات خلق فاضل ، فإن كانت فاجرة أو مهملة لشئون
 بيتها كثيرة المغادرة له ، بحيث يخشى من هذا الإهمال ضياع الطفل وإلحاق الضرر به
 فلا يكون لها حيتل حق الحضانة ؛ لأن الشأن فى الحاضنة أن تكون أمًا صالحة ومربية
 فاضلة .

الخامس : أن تكون مسلمة فلا حضانة لكافر ؛ لأن الحضانة ولاية ، ولا ولاية
 لكافر على مسلم لقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سِيَالًا ﴾ (١) .

ولأنه يخشى على دينه من الحاضنة لحرصها على تنشئته على دينها ، وتربيته
 على هذا الدين ، ويصعب عليه بعد ذلك أن يتحول عنه ، وهذا أعظم ضرر يلحق
 بالطفل .

ففى الحديث الصحيح : « كل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبويه يهودانه أو
 ينصرانه أو يمجسانه » .

(١) سورة النساء : آية ١٤١ .

وذهب الأحناف وابن القاسم من المالكية وأبو ثور إلى أن الحضانة تثبت للحاضنة مع كفرها وإسلام الولد .

لأن الحضانة لا تتجاوز رضاع الطفل وخدمته ، وكلاهما يجوز من الكافرة ما لم تكن مرتدة ، فإنها حينئذ تحبس حتى تتوب وتعود إلى الإسلام أو تموت في الحبس ، فلا تناح لها الفرصة لحضانة الطفل ، فإن تابت وعادت للإسلام عاد لها حق الحضانة .

السادس : أن لا تزوج الأم بأجنبي عن الطفل فإن تزوجت بأجنبي سقط حقها في الحضانة .

لما رواه أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة قالت : يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وحجرى له حواء ، وثديي له سقاء ، ورعم أبوه أنه يترعه مني ، فقال : « أنت أحق به ما لم تنكحي » .
وهل تسقط الحضانة بمجرد العقد عليها ، أم تسقط بالدخول ؟
قيل : تسقط بالدخول ولا تسقط بمجرد العقد ، وقيل : تسقط بمجرد العقد عليها لانشغالها عن الصغير بالإعداد إلى الدخول ، والله أعلم .

وهل يسقط حق الأم في الحضانة إن زوجت بأحد أقارب الصغير كالعَم مثلاً ؟
قيل : لا تسقط حضانتها إن تزوجت بعَم الصغير ؛ لأن العَم في منزلة الأب وهو صاحب حق في الحضانة ، وله من صلته بالطفل وقرابته منه ما يحمله على الشفقة عليه ورعاية حقه ، فيتم بينهما التعاون على كفالاته بخلاف الأجنبي .
● مدة الحضانة :

للحضانة مدة تنتهي باستغناء الصغير عن خدمة النساء بحيث يقدر على خدمة نفسه بنفسه .

وليس لذلك مدة معينة إذا بلغها تسقط حضانته من كان لها الحق في حضانته بل العبرة بتمييزه واستغناؤه عن خدمة النساء ، ولكن الفقهاء من الأحناف أفتوا بأن مدة الحضانة تنتهي إذا أتم الغلام سبع سنين .

وتنتهي كذلك إذا أتمت البنت تسع سنين ، وإنما زادوا ستين بالنسبة للأنثى لكي تتمكن من التعرف أكثر على عادات النساء من حاضبتها .

وقد جاء تحديد سن الحضانة في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مادة ٢٠ ما نصه :

« وللقاضى أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تعين أن مصلحتها تقتضى ذلك » .

فتقدير مصلحة الصغير أو الصغيرة موكول للقاضى .

• تخيير الصغير بعد انتهاء سن الحضانة :

إذا استغنى الصغير عن حضانة أمه وأمكنه الاعتماد على نفسه فى إعداد طعامه وشرابه وفراشه وملابسه وغير ذلك من شئون حياته كان لأبيه الحق فى انتزاعه من حضنته ، فإن شاء أخذه وإن شاء تركه معها .

فإن تنازعا فيه فادعى كل واحد منهما أن مصلحة الصغير فى بقاءه معه خير للقاضى الصغير ، فإن اختار أمه بقى معها وإن اختار أباه ذهب إليه .

لما رواه أبو داود عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله : إن زوجى يريد أن يذهب بابنى وقد سقانى من بئر أبى عتبة ^(١) ، وقد نفعتنى . فقال رسول الله ﷺ : « هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت » . فأخذ بيد أمه . فانطلقت به .

وقضى بذلك عمر وعلى وشريح ، وهو مذهب الشافعى والحنابلة .

وقال أبو حنيفة : الأب أحق به من أمه إذا استغنى عنها ولا يخير الصغير ؛ لأنه لا يدرى أين تكون مصلحته وربما اختار من يبدله ويحمل تأديبه وتهذيبه .

وقال مالك : الأم أحق به ما لم يظهر تفریطها فى تأديبه وتهذيبه .

والأصح الذى يوافق الشرع أن المعتبر فى ذلك مصلحة الصغير فإن كان الأب أحفظ له من الأم وأكثر رعاية له قدم عليها ، وإن كانت أحرص على مصلحته وأصون له منه قدمت عليه .

• انتقال الحضانة بالمحضون :

إذا كانت الحضانة غير الأم كالجدة والأخت فليس لها أن تنتقل بالولد ذكرًا كان أو أنثى من البلد الذى يقيم فيه الأب ؛ حتى يمكن رؤيته ورعايته ورقابته إلا أن يأذن لها فى ذلك .

فإن كانت الحضانة هى الأم ، وجب عليها أيضًا أن تقيم فى مكان إقامة الأب

(١) بئر بعيدة عن المدينة نحو ميل .

إذا كانت لا تزال زوجة له ، أو كانت معتدة من طلاقه ؛ لأن بقاءها حيثئذ من مقتضيات الزوجية أو الاعتداد .

فإذا انتهت عدتها وأصبحت أجنبية عن الزوج جاز لها الانتقال بالصغير من غير إذن الأب ، إذا كانت تنتقل إلى بلدها الأصلي الذي تم رواجها فيه سواء أكانت قرية أم مدينة ، وسواء أكانت قرية أم بعيدة ؛ لأن في إقامتها مع الصغير في بلدها وبين أهلها مصلحة لها وللصغير ، وزواج الأب بها في هذا المكان يدل على رضاها بالإقامة فيه .

فإذا أرادت الانتقال من بلد الأب إلى بلد آخر ليس بلدها ولم يتزوجها فيه ، أو إلى بلد ليس بلدها وإن كان قد تزوجها فيه ، أو إلى بلدها الذي لم يتزوجها فيه ، لا يجوز لها الانتقال بالصغير إلا بإذنه في هذه الأحوال ؛ لفقدان الاعتبارات التي بينهاها في الحالة الأولى .

ويستثنى من ذلك أن يكون الأب الذي تنتقل إليه مدينة قريبة من بلد الأب ، بحيث يستطيع أن يرى ابنه ويعود في نهاره .

فلو كانت تنتقل إلى قرية لم يجوز لها الانتقال إليها ، ولو كانت قرية ، لما في ذلك من ضياع الولد فيها حيث لا تيسر فيها وسائل الحياة الموجودة في المدينة ، إلا أن يكون الأب نفسه يقيم في قرية أيضاً ، فإنه يجوز لها الانتقال حيثئذ .

فإن كان البلد الذي تريد الإقامة فيه بعيداً ، لم يجوز لها الانتقال إليه ولو كان من المدن ، لما في ذلك من إضرار بالأب ، لبعد ابنه عنه ، وإضرار بالولد لفقده رعاية أبيه ورقابته .

وليس للحاضنة أن تمنع الأب من رؤية ولده ، بل يجب عليها أن تمكنه من ذلك وليس للأب أيضاً أن يمنع الأم من رؤية ولدها إذا انتهت مدة حضانتها .

بل يجب عليهما أن يتعاونوا في ذلك ، وأن يقصرا اختلافاتهما على أشخاصهما ، وألا يتخذوا من الولد وسيلة للكيد والنكاية .

والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ لا تضارَّ والدةٌ بولدها ولا مولود له بولده ﴾ (١) . ١ . هـ (٢) .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٣٣ .

(٢) « أحكام الأولاد في الإسلام » للدكتور / زكريا البري ص ٤٦ وما بعدها .

• أجره الحاضنة والمرضع :

إذا كانت الحاضنة أمًا للمحضون وكانت فى عصمة أبيه لا تستحق على حضانتها لمولودها أجرًا ، وكذلك إذا كانت معتدة من طلاق رجعى ؛ لأنها تستحق من زوجها نفقة الزوجية أو نفقة المعتدة .

فلا تجمع بين النفقة والأجرة ، وكذلك إذا كانت معتدة من طلاق بائن عند من يوجب لها النفقة .

فإن لم تكن زوجة لوالد المحضون أو معتدة من طلاق - كان لها الأجرة على حضانتها لولدها كالمريض حتى تنتهى مدة الحضانة ، وهى حق لها على أبيه أو من يقوم مقامه من ورثته ، وتكون دينًا عليه لا يسقط عنه إلا بأدائه إليها أو تبرعها به إليه .

وهذه النفقة تتمثل فى إطعامها وإطعام ولدها ، وكسوتها ، واسكانها إذا لم يكن لها مسكن ، وتوفير ما يحتاجان إليه من ضروريات الحياة .

قال تعالى : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضارّ والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ (١) .

وقد نزلت هذه الآية فى الوالدات المطلقات ، فإن امتنعت الأم عن إرضاع ولدها انتزعه الأب منها وأسلمه لمرضعة أخرى ، ويكون لهذه المرضعة أجرة يقدراها القاضى أو يقدرها أهل الحل والعقد من الرجال .

قال تعالى : ﴿ فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾ (٢) .

والحاضنة مثل المرضع فى استحقاق الأجرة حتى ينتهى من الحضانة كما قلنا .

• التبرع بالحضانة :

إذا طلبت الأم حضانة ولدها ، ولم تطلب أجرة على الحضانة كانت أولى به من غيرها ، ولم يسلم إلى حاضنة أخرى ، فإنها صاحبة الحق الأقوى فى الحضانة ، ومصلحة الصغير تتحقق على الوجه الكامل فى وجوده معها .

وإذا طلبت الأم حضانة الولد ، وأرادت أخذ أجرة عليها فلها حالات منها :

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٣ . (٢) سورة الطلاق : آية ٦ .

١ - أن يكون لها الحق في الأجر ، ووجدت حاضنة أخرى من محارمها تتبرع بحضائنه ولا تطلب عليها أجراً . كانت الأم أولى به مع أخذ الأجر إذا كان الأب موسراً ، مراعاة لمصلحة الصغير في وجوده عند أمه وفقدان الضرر على الأب ليساره وقلوته على الدفع .

فإن كان الأب غير موسر ، وفي إلزامه بالأجر للأم مع وجود الحاضنة المتبرعة ضرر به ، يمكن دفعه بتسليمه للمتبرعة .

٢ - كذلك يسلم إلى تلك المتبرعة إذا كانت أجرة الحضنة واجبة في مال الصغير ، تحقيقاً لمصلحة الصغير والمحافظة على أمواله ، ما دامت تبرع تلك الحاضنة التي ترتبط به برابطة قوية ، هي القرابة المحرمة ١٠ هـ (١) .

• الصغير بعد انتهاء الحضنة :

إذا استغنى الصغير عن حاضنته رد إلى أبيه إن كان حياً ، فإن لم يكن حياً أو كان مفقوداً لا يعرف مكانه - رد إلى أقرب الناس إليه من جهة عصبته على الترتيب المتقدم في استحقاق الرجال للحضنة بشرط أن يكون أهلاً لضم الصغير إليه .

وذلك بأن يكون عاقلاً بالغاً ، رشيداً أميناً ، يرعى مصلحته ويحافظ عليه حتى يبلغ رشده ، فيختار البقاء معه أو يختار العيش بمزحل عنه .

ولا شك أن تسليم الصغار إلى الرجال من عصبتهم يحقق مصلحتهم في هذه المرحلة بعد استغنائهم عن حضنة النساء .

لحاجة الذكور إلى التخلق بأخلاق الرجال والتحلى بأوصاف الرجولة والتعود على عاداتهم في التحدث والتعامل بوجه عام .

ولحاجة الإناث في هذه الفترة إلى الحفظ والصيانة والتربية والحزم ، والرجال على ذلك أقدر .

* *

نفقة الآباء والأبناء والأقارب

تحدثنا فيما سبق عن نفقة الزوجات ، والمعتقات ، والحاضنات والمرضعات وبقى لنا أن نتحدث بإيجاز عن نفقة الآباء والأبناء والأقارب فنقول
اتفق الفقهاء على أن نفقة كل إنسان تكون من ماله الخاص إن كان له مال أو

(١) المرجع السابق ص ٤٩ .

من كسبه إن كان قادراً على الكسب ، فإن لم يكن له مال وكان غير قادر على الكسب فنفقته واجبة على أقرب الناس إليه عصبه أو رحماً .

إلا أن الفقهاء اختلفوا في تحديد هذه القرابة الموجبة للإنفاق على العاجز المعسر في محيط الأسرة على أربعة أقوال :

أولاً : أن النفقة تجب على الولد لأبويه المباشرين ، وهما الأب والأم فقط ، كما تجب النفقة على الأب لولده المباشر فقط .

وفيما عدا ذلك فإن النفقة لا تجب لقريب على قريب ، فالجد والجددة وابن الابن ، والأخ ، والعم ، لا تجب نفقتهم على أحد أقاربهم .

وهذا مذهب الإمام مالك وهو أضيق المذاهب في تحديد القرابة التي توجب الإنفاق .

وقد استدلل لذلك بقول الله تعالى : ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً ﴾ (٢) .

وقول الرسول ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » .

وهي نصوص دالة على وجوب نفقة الوالدين فقط .

كذلك يقول الله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ (٣) .

ويقول الرسول ﷺ لهند زوج أبي سفيان : « خذى ما يكفيك ووليك بالمعروف » عندما اشتكت إليه بخل زوجها في النفقة عليها وعلى أولادها .

مما يدل على وجوب نفقة الولد المباشر على الأب ، وليس غير هؤلاء من الأقارب في قوة قرابة الأبوين والأولاد المباشرين ، حتى يقاسوا عليهم في ذلك ، فوجب الاقتصار على ما وردت به النصوص .

ثانياً : أن النفقة تجب على الأصول لفروعهم وعلى الفروع لأصولهم ، من غير وقوف عند درجة معينة ، وبذلك تنسع دائرة القرابة قليلاً ، فتشمل الأجداد وإن علا نسبهم ، وأولاد الأولاد وإن بعدت درجاتهم .

وهذا مذهب الإمام الشافعي الذي استدلل بما استدلل به الإمام مالك .

(١) سورة الإسراء : الآية ١٣ . (٢) سورة لقمان : الآية ١٥ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٣٣ .

غير أنه توسع فى معنى الوالد ، فجعله شاملاً لجميع الأصول ، وفى معنى الولد فجعله شاملاً لجميع الفروع ، فإن الأصول آباء ، والفروع أولاد ، فكانت النصوص تشملهم .

ثالثاً : أن النفقة تجب فى محيط القرابة المحرمة ، فتجب نفقة القريب ذى الرحم المحرم على قريبه ، وبذلك تكبر الدائرة التى تجب فى حدودها النفقة دون أن تشمل جميع القرابات .

فتجب نفقة الأصول على الفروع ، ونفقة الفروع على الأصول ، كما تجب النفقة على باقى الأقارب المحارم ، كالإخوة والأعمام ، والأخوال والحالات .

ولا تجب نفقة القريب غير المحرم على قريبه ، فلا تجب نفقة ابن العم على ابن عمه مثلاً ، وهذا هو المذهب الحنفى المعمول به فى مصر .

وقد استدل لهذا المذهب بقول الله تعالى : ﴿ وبالوالدين إحساناً وبذى القربى ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ أو لم يروا أن الله يسطر الرزق لمن يشاء ويقدر إن فى ذلك لآيات لقوم يؤمنون فأت ذى القربى حقه ﴾ (٢) .

ورأى الفقهاء أن ذى القربى الذى تجب له النفقة هو القريب قرابة محرمة ، فإن قرابته قرابة قوية حتى كانت سبباً لصيانتها وتحريم الزواج عند وجودها إذا اختلف القريان ذكورة وأنوثة ، فيقتصر عليها ، ولا تتجاوز إلى القرابة التى تقل عنها قوة ، وهى القرابة غير المحرمة .

رابعاً : أن النفقة تجب على كل قريب يرث قريبه ، وبذلك تسع الدائرة اتساعاً يعم القرابة كلها .

فتجب نفقة الأقارب المحتاجين على أقاربهم الموسرين ، ولو لم يكونوا من أقاربهم المحارم ، فتشمل مالا يشمل المذهب الحنفى ، وتجب نفقة ابن العم على ابن عمه ، فهو وارث له ، وإن كان قريباً غير محرم .

وهذا مذهب الإمام أحمد بن حنبل .

وقد استدل له بقول الله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ (٣) .

(٢) سورة الروم : الآية ٣٧ - ٣٨ .

(١) سورة النساء : الآية ٣٦ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٣٣ .

حيث أوجبت الآية على الوارثين مثل ما يجب على الأب من النفقة ، دون
تقيد الوجوب بقراءة محرمية .
لأن بين المتوارثين من القرابة والولاء والترابط ما جعل القريب أحق بتركة
المورث من غيره ، فكان من المناسب أن تكون نفقة الفقير المحتاج واجبة عليه فيكون
الغرم بالغنم (١) .

* *

الولاية على النفس والمال

تكلمنا عن حضانة الصغير الذي لا يستغنى عن النساء ولا يمكنه الاعتماد على
نفسه في أمر المأكل والمشرب والملبس وما إلى ذلك .
ويحسن بنا أن نتكلم بعد ذلك عن الولي الذي يلي أمره بعد انتهاء سن الحضانة
أو قبلها إن أسند أمر الصغير إليه .
فنبدأ بذكر من تثبت عليهم الولاية ، ثم بين هم أحق بالولاية، والشروط التي
يجب أن تتوفر فيهم .

● من تثبت عليه هذه الولاية :

تثبت على الصغير والصغيرة، وعلى المجنون والمجنونة ، وعلى المعتوه
والمعتوهة ، وعلى البكر مطلقاً ، والتيب غير المأمونة على نفسها ، في الحدود التي
تحقق المصلحة .

● أصحاب الحق في الولاية على النفس :

تكون الولاية على النفس لأقارب المولى عليه من العصباء والذكور ، وهم
الذين لا تكون قرابتهم به من طريق الأنتى وحدها، وهم مرتبون في استحقاقها ترتيب
الميراث ، فتقدم جهة البنوة ، ثم جهة الأبوة ، ثم جهة العمومة .
فإذا تعدد العصباء المذكور من جهة واحدة قدم في الولاية أقربهم درجة ،
فتكون الولاية للأخ الشقيق أو لأب قبل ابن الأخ الشقيق أو لأب .
وإذا انحلت درجاتهم أيضاً ، كانت الولاية للأقوى قرابة ، فإذا كان للولد أخ
شقيق وأخ لأب كان الأخ الشقيق أولى بالولاية .
فإن انحلتوا جميعاً في جهة القرابة وفي درجتها وفي قوتها ، فكانوا إخوة أشقاء

(١) انظر « أحكام الأولاد في الإسلام » ص ٥٥ وما بعدها .

مثلاً ، كانت الولاية ثابتة لكل منهم ، ويختار القاضى أصلحهم وأكثرهم تجربة ، ويضم الولد إليه .

• شروط الولى على النفس :

ويشترط فى الولاية على النفس أن يكون الولى عاقلاً بالغاً، فلا تصح ولاية المجنون ولا المعتوه ولا الصبى؛ لأن هؤلاء يحتاجون إلى من يتولى أمرهم، كما تقدم أن ذكرنا فى شروط الحضنة .

ويشترط أن يكون أميناً على المولى عليه ، فلو كان الولى يؤذى الصغير أو يضره ضرراً فاحشاً، أو يتركه مريضاً بلا علاج مثلاً ، فإنه لا يكون أهلاً للولاية ، التى أثبتها الشارع لمصلحة المولى عليه .

ويشترط أن يكون قادراً على القيام بمقتضيات الولاية ، فلو كان عاجزاً عنها لم يكن أهلاً لها .

ويشترط أن يكون متحد الدين مع المولى عليه ، فالأب غير المسلم ليس أهلاً للولاية على الولد المسلم ، فإن اختلاف الدين يؤثر فى الرابطة الموجودة بينهما ، وفى جلب المصلحة المقصودة من الولاية ، وفى إثبات الولاية مع اختلاف الدين تعريض المولى عليه لخطر التأثير بدين وليه .

وكما تشترط هذه الأوصاف فى ثبوت الولاية ابتداء ، يشترط بقاؤها بصفة دائمة مدة ثبوت الولاية ، فإن تغير الأمر ، وزال وصف من هذه الأوصاف ، سلبت من الولى ، بعد أن صار غير أهل لها .

• ما يجب على الولى نحو الصغير :

يجب على من يتولى أمر الصغير أن يحسن تربيته وتأديبه ، وأن يعلمه أمور دينه ويصبره بشئون دنياه على قدر فهمه وإدراكه حتى يبلغ رشده ويصبح قادراً على تدبير أمره بنفسه .

إذا كان للصغير والصغيرة ، والمجنون والمجنونة ، والمعتوه والمعتوهة ، والسفيه والسفينة مال وجب على ولى هؤلاء أن يحسن التصرف فى أموالهم ، فيقوم بحفظها وتنميتها بالطرق المشروعة والإنفاق عليهم فيها .

فإذا بلغ الصغير ، أو أفاق المجنون ، أو أصبح السفيه والمعتوه راشداً حسن التصرف - رد إليه ماله رداً حسناً مع الإشهاد على ذلك .

قال تعالى : ﴿ ولا تَزُواوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً . وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسراراً ويداراً أن يكبروا ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيباً ﴾ (١) .

• من تثبت له الولاية المالية على الصغير :

يرى المالكية والحنابلة أن الولاية على مال الصغير ومن فى حكمه كالمجنون والمعتوه إنما تكون للأب ثم وصيه ، فإن لم يكن قد أوصى فأمر ولايته يكون للقاضى أو من يوليه القاضى عليه ، ويسمى وصى القاضى .

ويرى الشافعية أن الولاية على مال الصغير تكون للأب ثم للمجد من جهته ، ثم لوصى الأب ، ثم لوصى الجلد ، ثم للقاضى .

ويرى الأحناف أن الولاية على مال الصغير تثبت للأب ابتداءً ثم لوصيه ، ثم لوصى وصيه ، ويسمى الوصى المختار ، ثم للمجد من الأب وإن علا ، ثم وصيه ، ثم لوصى وصيه ، ويسمى الوصى المختار أيضاً ، ثم للقاضى ، ثم لوصيه .

فإذا وجد الأب كان هو صاحب الولاية ، فإن لم يوجد وكان قد اختار من يتولى شئون أولاده المالية كانت الولاية لمن اختاره ولو كان الجلد موجوداً ، فإن لم يكن الأب قد اختار وصياً كانت للمجد من الأب ، فإن لم يكن موجوداً كانت الولاية لوصيه الذى اختاره .

فإن لم يكن قد اختار أحداً كانت الولاية للقاضى الذى لا يتسع وقته عادة للإشراف على شئون القصر المالية إشرافاً مباشراً ، فيعين عنه وصياً يتولى ذلك الإشراف تحت مراقبته .

وقد قدم الأحناف وصى الأب على الجلد ؛ لأن الأب أوفر الناس شفقة على ولده وأحرصهم على مصلحته .

فكان فى اختياره لشخص آخر يتولى شئون ولده المالية ، مع وجود هذا الجلد ، دلالة قوية على أنه يرى أن هذا الشخص أصلح وأقدر على هذه الولاية ، التى تعتمد على الأمانة والتجربة والخبرة أكثر من اعتمادها على الشفقة التى يمتاز بها الجلد .

(١) سورة النساء : آية ٥ - ٦ .

وليس لمن عدا الأب والجد من الأقارب حق في الولاية ولو كانوا عصبات إلا بسبب الوصاية اختياراً أو تعييناً من القاضي .

• من تثبت له الولاية على السفية وذى الغفلة :

السفيه : هو الذى لا يحسن التصرف فى ماله ، ولا يلزم جانب الاعتدال فى أفعاله . وذو الغفلة : هو الذى لا يدرك وجه المصلحة فى تصرفاته المالية فيتعرض للغبن دائماً من جهة من يبيع له أو يشتري منه ، فهو كالسفيه من بعض الوجوه . فإذا بلغ الصغير سفيهاً أو طرأ عليه السفه بعد بلوغه كانت ولايته للقاضي عند أكثر أهل العلم لا لأبيه ولا لجله .

فيقوم القاضي بتولية من يرعى شئونه المالية نيابة عنه ؛ لأن الحجر على السفية وذى الغفلة مراعاة لمصلحتهما بالمحافظة على مالهما ، لا لفقد أهليتهما كما هو الأمر فى للمجنون والمعتوه ، والنظر فى صلاح التصرفات إنما يكون للحاكم .

• حدود تصرف الأولياء فى مال الصغير :

إذا كان ولي الصغير أباً جاز له أن يتصرف فى مال ولده بجميع أنواع التصرفات التى يملكها فى أمواله الشخصية .

ولا يستثنى من ذلك إلا التبرع وما فى معناه ؛ لأن التبرع إخراج مال الصغير دون عوض ، فكان ضرراً محضاً ، واعتقر التبرع اليسير الذى لا يؤدى إلى إتلاف مال الصغير ، فإن الشأن فى الولي أن يحافظ على مال من يتولاه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وإذا كان الأب غير أمين وكان سىء التصرف انتقلت الولاية إلى من بعده فى الدرجة ممن يحسن التصرف فى مال الصغير ويصونه من التبديد والضياع .

وإذا كان الولي جذاً كان له مطلق التصرف فى مال الصغير كالأب عند بعض فقهاء الحنفية ، فهو فى نظرهم أب بعد فقد الأب .

ويرى أبو حنيفة وأبو يوسف أن الجدة لا يملك إلا التصرفات التى يملكها وصي الأب ؛ لأنه يلى الوصى فى المنزلة ، فلا يكون له اختصاص أكثر منه .

أما وصى الأب فإنه تثبت له جميع التصرفات الثابتة للأب إذا لم يخصص له عملاً بعينه .

فإن أوصاه بعمل خاص أو بأمر معين فإن تصرفه يكون مقصوراً عليه ، كأن يوصيه بتزويج ابنته ، أو بزراعة أرضه ، أو ببناء داره ونحو ذلك .

فإنما لم يخصص له عملاً معيناً كان كأنه هو في جميع أنواع التصرفات ، إلا أنه يختلف عنه في ثلاثة أمور :

الأول : أن الوصى لا يجوز له بيع العقار إلا إذا وجد مسوغ لذلك ، أو كان في البيع مصلحة ظاهرة بأن يبيعه بضعف قيمته .

الثاني : أن الوصى ليس له أن يبيع عقار الصغير أو منقوله لنفسه ، ولا أن يشتري له من نفسه عند بعض الفقهاء ، وله ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف إذا كان فيه مصلحة ظاهرة .

الثالث : أن الوصى ليس له أن يبيع مال القاصر لمن لا تقبل شهادته له من الأصول والفروع والأزواج ، ولا أن يشتري منهم إلا بما فيه مصلحة واضحة .
وقد احتاط القانون المصرى لتصرفات الوصى ، ولم يوسع له دائرة التصرف كالآب أو الجد ، بل جعل أكثر تصرفاته خاضعة لإذن المحكمة نظراً لعدم وفور شفقتة .

وأوجب عليه الحصول على إذنها في جميع التصرفات التي يكون من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله .
وجميع التصرفات المقررة لحق من هذه الحقوق كالقسمة أو الصلح ، وكذلك التصرفات في المنقولات أو الحقوق الشخصية أو الأوراق المالية .
فيما عدا ما يدخل في أعمال الإدارة كبيع المحصول أو بيع ما جرى العرف ببيعه ، وأوجب عليه الاستئذان في غير ذلك من التصرفات بنفس الروح السابقة .
١٠ هـ (١) .

● شروط الوصى :

ويشترط في الوصى أن يكون عاقلاً بالغاً ، رشيداً عدلاً ، متحداً مع الموصى عليه في الدين .
والوقت الذي تعتبر فيه هذه الشروط هو وقت الوفاة ؛ لأنه وقت تنفيذ الوصية .

(١) انظر « أحكام الأولاد في الإسلام » ص ٩٦ .

• أجرة الوصى :

يجوز للوصى أن يأخذ على وصايته أجرًا إن كان فقيرًا محتاجًا إليها، يقدرها له أهل الحل والعقد من الرجال؛ لقوله تعالى : ﴿ ومن كان غنيًا فليستعفف ومن كان فقيرًا فليأكل بالمعروف ﴾ (١) .

وقيل : لا يجوز للوصى أن يأخذ على وصايته أجرًا ؛ لأن عمل الوصى فى تركة القاصرين يدخل فى باب القرب التى يكون الجزاء عليها فى الآخرة لا فى الدنيا ، وإباحة الأكل بالمعروف للفقير فى الآية ليست من باب الأجرة وإنما هو من باب قضاء الحاجة لوقت الإيسار .

فما يأكله من مال القاصر يكون دينًا فى ذمته فمتى أيسر رده إليه .
كما قال ابن عباس رضي الله عنه ، وهو قول عمر بن الخطاب ومجاهد وغيرهما من الصحابة رضوان الله عليهم .

وسأئى بعد لهذه المسألة مزيد بيان عند الكلام على كفالة اليتيم .

• بلوغ الصغير سن الرشد :

السن الذى يبلغ فيه الصغير رشده ليس له ضابط يمكن الرجوع إليه ولكن من المعلوم أن الصبى إذا احتلم فقد بلغ ، وأن الصغيرة إذا حاضت فقد بلغت .
وقد اتفق الفقهاء على أن الصغيرة لا تحيض قبل التاسعة من عمرها ، وأن الصبى لا يحتلم فى الغالب إلا بعد بلوغه سن الثانية عشرة .

فإذا تجاوز الصغير هذه السن دون أن يرى شيئًا من العلامات الطبيعية للبلوغ ، استمر صغيرًا إلى أن يبلغ الخامسة عشرة بالنسبة للفتى والفتاة فى رأى بعض الفقهاء ، أو إلى سن الثامنة عشرة بالنسبة للفتى ، ومن السابعة عشرة بالنسبة للفتاة فى رأى أبى حنيفة .

وقد استدل أصحاب الرأى الأول بما ورد فى الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : « عرضت على رسول الله ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزنى ، وعرضت عليه يوم الخندق ، وأنا ابن خمس عشرة فأجازنى » .
فكان هذا دليلًا على أن سن الخامسة عشرة هى الحد الأدنى لبلوغ سن الرجولة والاشتراك فى القتال .

(١) سورة النساء : الآية ٦ .

وأما أبو حنيفة فقد استدلل بقول ابن عباس فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هى أحسن حتى يبلغ أشده ﴾ (١) .

إن أشد الصبى ثمان عشرة سنة ، فكانت هى حد البلوغ بالسن ، إلا أنه أنقص الفتاة سنة ، لسارعتها إلى البلوغ عادة ، حتى إن الحد الأدنى لبلوغها أقل من الحد الأدنى للفتى .

وأما الرشد فهو الإحسان فى تدبير المال ، وإنفاقه على مقتضى العقل والحكمة والشرع .

وهو أمر يختلف باختلاف الأشخاص والأزمان ، ولا يخضع تقديره لسن معينة بل متى أحس الولي من الصغير البالغ أنه أصبح قادراً على تدبير شؤنه المالية بنفسه سلمه ماله يتصرف فيه كيف شاء .

وإذا لم يأسن منه الرشد يظل تحت ولايته ولو بلغ ثلاثين أو أربعين سنة .
وذهب أبو حنيفة إلى أنه إذا بلغ غير رشيد لم يدفع إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فإذا بلغها دفع إليه ماله ، وإن لم يرشد مادام عاقلاً ، فإن الغرض من منع المال عنه تهذيبه وتأديبه بصورة حسنة ، فإذا بلغ هذه السن دون أن تفيده التجارب وينفعه التهذيب لم يكن هناك أمل فى ذلك .

ودار الأمر بين الحجر عليه ، وفيه إهدار كرامته مع المحافظة على ماله ، وبين إطلاق يده فى ماله وفيه المحافظة على كرامته وإنسانيته مع ضياع ماله ، وإذا دار الأمر بين الكرامة والمال ، كانت الكرامة أحق بالمحافظة .

ويقول أبو حنيفة فى ذلك : « إذا بلغ الخامسة والعشرين احتمل أن يكون جدّاً ، فأتا استحى أن أحجر عليه » .

على أن ماله إذا ضاع فإنه يخرج من يده المتلفة إلى يد أخرى مدبرة ، تنمى هذا المال ، ويعود ثماؤه بالخير على الجماعة .

أما جمهور الفقهاء فقد استدللوا بقول الله تعالى : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً ﴾ (٢) .

فإن الآية تدل على منع السفهاء عن ماله الذى هو فى الوقت نفسه مال للجماعة والاكتفاء بالإنفاق عليه منه .

(١) سورة الأنعام : آية ١٥٢ . (٢) سورة النساء : الآية ٥ .

وقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ
يُعِلَّ هُوَ فليُمَلِّلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ (١) .

حيث جعلت الآية للسفيه وليًا .

وقالوا أيضًا : إن الحجر على السفيه فيه مصلحة له ولورثته ، حتى لا يضيع
ماله ، ويعيش هو وهم عائلة على الناس .

* * *

(١) سورة البقرة : الآية ٢٨٢ .

كفالة اليتيم

• معنى اليتيم :

اليتيم فى اللغة هو: من مات أبواه أو أحدهما فانفرد عنهما أو عن واحد منهما، فاليتيم فى اللغة: الانفراد ، يقال درة يتيمة أى فريدة فى نوعها ، ودار يتيمة أى لا يجاورها بيت من أى جهة من جهاتها الأربع .

وقيل اليتيم معناه: الإبطاء ، وقد سُمى اليتيم يتيمًا لأن البر يبطئ عنه . هذا معنى اليتيم فى اللغة .

أما فى اصطلاح الفقهاء فمعناه أخص من هذا المعنى ، فاليتيم عندهم هو: صغير مات أبوه .

فإذا بلغ زال وصف اليتيم عنه وأصبح رجلاً يلى أموره بنفسه ما دام رشيداً ، وقد يسمى بعد البلوغ يتيمًا باعتبار ما كان ؛ لغرض من الأغراض البلاغية، كالمبالغة فى الحث على دفع ماله إليه عند بلوغه الرشد والتحذير من أكل شيء منه .

كما قال تعالى : ﴿ وَأَتُوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ﴾ (١) .

ومن المعلوم أنهم لا يؤتون أموالهم إلا بعد البلوغ وحيث يزول عنهم وصف اليتيم ، ولكن الله عز وجل سماهم يتامى بعد البلوغ مبالغة فى حث الأولياء على مراقبته تعالى فى أمرهم عند تسليم أموالهم .

فإن قلت : لمَ لم يعتبر الشرع من فقد أمه يتيمًا كالذى فقد أباه ؟

قلت : لأن الأب هو الذى يعول الصغير ويرعى شئونه ويقوم بتأديبه وتعليمه ، وكثيراً ما يجد ولده فيه من العطف والحنان ما يعرضه عن أمه .

• من أحق بكفالاته :

وأولى الناس بكفالة اليتيم أقربهم إليه من جهة العصبية على حسب الترتيب الذى قدمناه فى .- آتب الأوصياء على النفس والمال .

فإن لم يوجد له قريب من عصبته كفله أقرب الناس إليه من جهة رحمه كجدّه

(١) سورة النساء : الآية ٢ .

من أمه ، وخاله ، فإن لم يوجد له قريب من جهة أمه ، أوصى الحاكم به من يقوم بكفاله ، أو ألحقه بدار من دور رعاية الأيتام المنتشرة في طول البلاد وعرضها .

• الترغيب في كفاله والتحذير من ظلمه :

وقد رغب الإسلام القادرين من أهل البر والصلاح في كفالة اليتامى ، والإحسان إليهم ، والعطف عليهم ، وحفظ أموالهم ، والعمل على إعدادهم جسمياً ونفسياً ، وعقلياً حتى يصيروا رجالاً صالحين .

قال تعالى : ﴿ ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير ﴾ (١) .

وقال جل شأنه : ﴿ وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوباً كبيراً ﴾ (٢) .

وقال جل شأنه : ﴿ وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسراراً ويدارك أن يكمروا ﴾ (٣) .

وقال تعالى : ﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً ﴾ (٤) .

وقال تعالى : ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وقهره ضربه من غير مصلحة ، وتجويعه وإهانته ، وجرح مشاعره ، وإحراجة ، وتكليفه بما لا طاقة له عليه وغير ذلك من سوء المعاملة .

وقد جعل الله رجز اليتيم علامة من علامات التكذيب بالدين .

فقال جل شأنه : ﴿ أرايت الذى يكذب بالدين فذلك الذى يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين ﴾ .

وقال جل شأنه : ﴿ كلا بل لا تكرمون اليتيم ولا تحاضون على طعام المسكين ﴾

وقد كان رسول الله ﷺ يبلغ في بر اليتيم وإكرامه والعطف عليه ويرغب أصحابه في ذلك ترغيباً عظيماً .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢٠ . (٢) سورة النساء : آية ٢ .

(٣) سورة النساء : الآية ٦ . (٤) سورة النساء : الآية ٩ - ١٠ .

والأحاديث الواردة في شأن اليتيم أكثر من أن تحصى في كتاب ونكتفى بذكر ثلاثة منها :

١ - قال رسول الله ﷺ : « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا - وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما » .
(رواه البخاري وأبو داود) .

٢ - وروى ابن ماجه عن أبي هريرة ؓ : أن رسول الله ﷺ قال : « خير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يحسن إليه ، وشر بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يساء إليه » .

٣ - وروى الطبراني عن أبي الدرداء ؓ قال : أتى النبي ﷺ رجل يشكو قسوة قلبه .

قال : « اتحب أن يلين قلبك وتذكر حاجتك : ارحم اليتيم ، وامسح رأسه ، وأطعمه من طعامك يلين قلبك وتذكر حاجتك » .

والآن نشرع في بيان بعض الأحكام التي تختص باليتيم بعد أن تحدثنا عن حضانه الصغير والولاية على نفسه وماله بوجه عام فيما سبق .

• مخالطة اليتيم :

أباح الله لأولياء اليتامى أن يخلطوا طعامهم بطعامهم وشرابهم بشرابهم رفعا للخرج ودفعاً للمشقة بشرط أن يكون ذلك بقصد الإصلاح وتوخي العدل في القسمة بقدر الإمكان .

فقال جل شأنه : ﴿ ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعتنكم ^(١) إن الله عزيز حكيم ^(٢) .

روى أبو داود والنسائي عن ابن عباس قال : « لما أنزل الله تعالى : ﴿ ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن ﴾ و ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ﴾ .

انطلق من كان عنده يتيم فعزل طعامه من طعامه وشرابه من شرابه ، فجعل يفضل من طعامه فيحبس له ، حتى يأكله أو يفسد ، فاشتد ذلك عليهم ، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ . فأنزل الله تعالى : ﴿ ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح

(١) أي : لضيق عليكم في أمر اليتامى . (٢) سورة البقرة الآية : ٢٢٠ .

لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعتكم إن الله عزيز حكيم ﴿١٠﴾

فخلطوا طعامهم بطعامه وشرابهم بشرابه ﴿١١﴾

فقد دلت هذه الآية على جواز التصرف في مال اليتيم بما فيه مصلحته العاجلة أو الآجلة من بيع وشراء وغير ذلك، فيجوز لولي اليتيم أن يتجر له في ماله فيجعل لنفسه من الربح بقدر عمله لو التجر في مال شخص آخر .

ويباح له أن يبني له داره أو يهدمها إن كان في هدمها مصلحة تعود على اليتيم .

• حكم الأكل من ماله :

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز لولي اليتيم إن كان غنياً أن يأخذ من مال يتيمة شيئاً .

لقوله تعالى : ﴿ ومن كان غنياً فليستعفف ﴾ والاستعفاف عن الشيء تركه ، والعفة هي الامتناع عما لا يحل فعله .

واختلفوا في الفقير على سبعة أقوال أو أكثر، وخلافهم يرجع إلى مفهوم قوله تعالى : ﴿ ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴾

١ - فقال جماعة منهم: يباح للفقير أن يأكل من مال اليتيم بقدر حاجته الضرورية، وحملوا الآية على ظاهرها . مستدلين بما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : إني فقير ليس لى شيء ولى يتيمة .

فقال رسول الله ﷺ : « كل من مال يتيمة غير مسرف ولا مبادر ولا متائل أى : ولا جامع مال لك ولأولادك من ماله . أو لا تأكل من ماله وتوفر مالك لتدخره لأولادك ، يقال : مال مأثول أى مجموع له أصل .

واستدلوا أيضاً بما فى صحيح مسلم : أن عائشة ؓ قالت فى تفسير الآية : نزلت فى ولى اليتيم الذى يقوم عليه ويصلحه ، إذا كان محتاجاً جار له أن يأكل منه وهذا هو قول أكثر أهل العلم .

٢ - وقال بعضهم لا يجوز لولى اليتيم أن يأكل من مال يتيمة شيئاً حتى ولو كان فقيراً .

وقالوا فى تفسير الآية : المراد التوسعة على اليتيم إذا كان ذا مال كثير،
والإنفاق عليه بقدر الضرورة إن كان ذا مال قليل .

وهذا القول غير صحيح؛ لأن المخاطب فى الآية هم الأولياء وليس اليتامى
لأنهم ليسوا من أهل الخطاب لصغرهم .

٣ ، ٤ - وانقسم الذين أباحوا للفقير الأكل من مال اليتيم بقدر الحاجة إلى
قسمين :

(١) فريق يرى أن ما يأكله الولي من مال اليتيم فى حال فقره يكون قرصاً فى
ذمته متى أسر رده إليه ، وإذا حضرته الوفاة أوصى ورثته بسداده . بهذا قال ابن
عباس وعمر بن الخطاب ، وعبيدة وابن جبير ، والشعبي ومجاهد وأبو العالية وغيرهم .
قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « إلا إنى أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولي
من مال اليتيم ، إن استغنيت استعفت وإن افتقرت أكلت بالمعروف فإذا أسرت
قضيت » .

(ب) والفريق الآخر يرى أن ما أكله الولي من مال اليتيم فى حالة فقره لا
يجب عليه قضاءه إذا أسر مادام قد أخذ منه بقدر الضرورة الملحة ، فهو طعمة من
الله له فى نظير حفظه لليتيم وخدمته له ، وهو قول الحسن البصرى وعطاء النخعي
وغيرهم .

قال القرطبي : « والدليل على صحة هذا القول إجماع الأمة على أن الإمام
للمسلمين لا يجب عليه غرم ما أكل بالمعروف؛ لأن الله تعالى قد فرض سهمه فى مال
الله فلا حجة لهم فى قول عمر : فإذا أسرت قضيت - لو صح » ١٠ هـ . (١) .
٥ - وقال جماعة من الفقهاء : يجوز للفقير أن يأكل من نتاج مال اليتيم لا من
أصله ، فينتفع بركوب دابته مثلاً ، والشرب من لبنها وبما يتبقى من طعامه بحيث لو
بقى له وجبة أخرى لتلف .

ونحو ذلك من الأشياء التى لا تضر بأصل المال ولا تنقص من قدره وقيمه .
٦ - وقال بعض الفقهاء فى تفسير الآية : المراد أن يأكل الوصى بالمعروف من
مال نفسه حتى لا يحتاج إلى مال اليتيم ، فيستعفف الغنى بغناه ، والفقير يقرر على
نفسه حتى لا يحتاج إلى مال اليتيم .

قال النحاس : وهذا من أحسن ما روى فى تفسير الآية؛ لأن أموال الناس
محظورة لا يطلق شئ منها إلا بحجة قاطعة .

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٤٢ .

٧ - وذهب جماعة إلى أنه إذا كان لليتيم مال كثير يشغل وليه عن كسب قوته بسبب القيام بصيافته والتجار فيه ونحو ذلك - جاز له أن يأخذ من ماله أجره عمله بالمعروف ما دام محتاجاً إليها ، ويستحب أن يكل تقديرها لأهل الحل والعقد من الصالحين المحيطين به ، وهذا القول جدير بالاعتبار .

وأحسن منه وأصح القول بأن ما يأخذه الفقير من مال اليتيم دين في ذمته متى أيسر رده ، فهو القول الذي تطمئن إليه النفس بحق . والله أعلم .

• اختبار اليتيم قبل تسليم ماله إليه :

ويجب على ولي اليتيم أن يختبر اليتيم الذي يكفله إذا قارب البلوغ فيعطيه شيئاً من ماله ليتجر فيه أو ليعمل به من الأعمال ما يناسبه ويربحه .

فإن رآه يحسن التصرف في البيع والشراء والأخذ والعطاء دفع إليه ماله كاملاً وأشهد على ذلك حتى تبرأ ذمته وتنزه ساحته ، وحتى لا يكون لليتيم حجة في اتهامه بأخذ شيء من ماله بعد ذلك .

قال تعالى : ﴿ وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم ^(١) منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسراراً ^(٢) ويداراً أن يكبروا ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيباً ^(٣) .

فإن بلغ اليتيم ولم يظهر منه الرشد - وهو حسن التصرف - لا يسلم إليه الولي ماله ، ولو بلغ أربعين سنة ، خلافاً لأبي حنيفة فإنه يرى أن الولي يجب عليه أن يسلم إليه ماله إذا بلغ خمساً وعشرين سنة ، سواء ظهر منه الرشد أم لم يظهر ، وقد تقدم الخلاف في ذلك عند الكلام على الوصاية على المال .

• حكم الإشهاد عند تسليم المال :

يرى جمهور الفقهاء أن الإشهاد على تسليم المال إلى اليتيم بعد بلوغه الرشد واجب دفعاً للهمة كما هو ظاهر الآية ، فالأوامر في الآيات السابقة كلها للوجوب .

(١) أبصرتم ورأيتم . (٢) أي مسرفين ومبشرين كبرهم ، تقولون : ننفق كما

نشئتم قبل أن يكبر اليتامى فيتنزعوها من أيدينا .

(٣) سورة النساء : الآية ٦ .

ويرى طائفة من الفقهاء أن الإشهاد مستحب؛ لأن الشأن في ولي اليتيم أن يكون أميناً موثقاً بدينه وأمانته وعدالته .

هذا، ويستحب أن يقول الولي عند تسليم المال إلى اليتيم قولاً سديداً تطيب به نفسه، كأن يقول: لقد بلغت رشداً وصرت رجلاً فاضلاً عاقلاً ذكياً وأنا ما قصرت في واجبك ، ومع ذلك فلست صاحب فضل عليك وأرجو السماح والعفو منك إن كان قد صدر مني ما يؤذيك . ونحو ذلك من الكلام الطيب .

قال تعالى : ﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً ﴾ (١) .

* *

حكم التبنی

لا يجوز لأحد أن يدعى ولداً لنفسه فيدخله في نسبه ويجعل له من الحقوق ما لولده من صلبه ، فإن ذلك مما كان شائعاً في الجاهلية فأبطله الإسلام .

قال تعالى : ﴿ وما جعل أدياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فأخوأنكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً ﴾ (٢) .

وقد كان زيد بن حارثة يدعى زيد بن محمد ﷺ حتى نزل قوله تعالى : ﴿ ادعوهم لأبائهم ﴾ الآية .

وقد كان الرجل يحرم على نفسه زوجة من تبناه فأمر الله نبيه عليه الصلاة والسلام أن ينكح زينب بنت جحش بعد أن طلقها زيد بن حارثة حتى يرفع الحرج عن المؤمنين في التزوج بأزواج أديائهم .

وفي ذلك يقول الله عز وجل : ﴿ فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكيلا

(١) سورة النساء : الآية ٩ . (٢) سورة الأحزاب : الآية ٤ - ٥ .

يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أديانهم إذا قضوا منهم وطراً وكان أمر الله مفعولاً ﴿١﴾ .

ولا بأس أن يقول الرجل لمن يصغره: أنت ابنى . تكريماً له وعطفاً عليه، وإنما المحرم إلحاقه بنسبه .

* *

قواعد ثبوت النسب

تعنى الشريعة الإسلامية بحفظ الأنساب وصيانتها من التزوير والتزيف وتحرص كل الحرص على حماية الولد من ضياع حقه فى ثبوت نسبه إلى أبيه الذى يكفله ويعوله ويرعاه .

وعدم تعريضه إلى المسبة والعار ، وتحمى أمه من تهمة الزنا التى تظل مغبتها وصمة عار فى جبينها إلى أمد طويل ، وتعطى أباه الحق فى نسبة ولده إليه ومنع غيره من إلحاقه بنسبه .

وفى ذلك صيانة للأنساب والأعراض من الدنس والريبة وتأسيس للأسرة على أساس متين مكين ، يربط أفرادها برباط محكم فيه قوة الحق ، وتجاذب ذوى الدم الواحد والأصل المشترك .

فلم تترك النسب لأصحابه يدعونه إن شاءوا ، وينفونهم إن رغبوا ، ولو خالف الواقع دعوتهم فى الأولى ، ونفقيهم فى الثانية .

بل جعلت النسب يثبت بأحد أسباب ثلاثة :

الأول: الفراش . الثانى : الإقرار . الثالث: البيئة .

وسنت من القواعد والنظم ما يجعل تلك الأسباب منتجة لأنساب صحيحة وصادقة ، مما سيتبين لنا عند الكلام على كل سبب منها .

• ثبوت النسب بالفراش الصحيح :

المراد بالفراش الصحيح: الزواج المستوفى شروطه ، ويلحق به الدخول بالمرأة فى عقد زواج فاسد ، ووطؤها بشبهة كأن يخالط امرأة زفت إليه على أنها زوجته ، وليست زوجته حقيقة ، أو أن يخالط المرأة التى طلقها بلفظ ليس من ألفاظ الطلاق الصريحة .

(١) سورة الأحزاب : الآية ٣٧ .

فالمعتبر في ثبوت النسب بهذا السبب الزوجية القائمة بين الرجل والمرأة عند ابتداء حملها بالولد ، فإذا ولدت الزوجة ولدًا حملت به من زوجها ، فإن نسبه يثبت من ذلك الزوج ، دون حاجة إلى إقرار زوجها بأبوته ، ولا إلى بينة تأتي بها على ذلك .

فعقد الزواج يمكن من الاتصال الجنسي الذي ينشأ عنه الولد وهو امر خفى لا ترتبط به الأحكام ، فأقيم مقامه عقد الزواج الصحيح ، الذي يقصر تلك الزوجة على زوجها .

بحيث لا يحل لها أن تمكّن غيره من الاتصال بها ولا من الاختلاء بها خلوة مربية ، والأصل حمل حال الناس على الصلاح والاستقامة حتى يثبت العكس .
وفي ذلك يقول الرسول ﷺ : « الولد للفراش ، وللعاهر الحجر » .

(رواه البخاري) .

فالولد لصاحب الفراش وهو الزوج ، وللعاهر - وهو الزاني - الرجم بالحجر عقوبة على جرمته إذا كان ممن يرجمون بزناهم ، أو الحية والحسran ولا نسب له .
ويشترط في ثبوت النسب بالفراش شروطًا أربعة :

الأول : أن يكون حمل الزوجة من زوجها ممكنًا ، بأن يكون الزوج بالغًا أو مراهقًا قارب البلوغ ، فإذا كان الزوج صغيرًا لا يتصور الحمل منه لم يكن الولد ثابت النسب منه ، وإذا كان الزوج بالغًا ولكنه لم يلتق بزوجه أصلًا - لم يثبت ولدها منه عند جمهور الفقهاء .

الثاني : أن تأتي الزوجة بالولد لسته أشهر على الأقل من تاريخ العقد عليها لا من تاريخ الدخول بها فإنه بمجرد العقد عليها يباح له أن يتصل بها اتصالًا جنسيًا .

وهذه المدة هي أقل مدة الحمل باتفاق الفقهاء ، استنباطًا من قول الله تعالى : ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه إحسانًا حملته أمه كُرها ووضعته كُرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرًا ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين ﴾ (٢) .

(١) سورة الأحقاف الآية : ١٥ . (٢) سورة لقمان الآية : ١٤ .

فقد قررت الآية الأولى أن الحمل والفصال - وهو الفطام - يتمان معاً في ثلاثين شهراً .

وقررت الآية الثانية أن الفطام وحده يكون في عامين ، فيبقى للحمل وحده اخذاً من مجموع الآيتين ستة أشهر .

وقد روى هذا التفسير ترجمان القرآن ، الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

فقد روى أن رجلاً تزوج امرأة ثم جاءت بولد لسته أشهر من تاريخ زواجهما فهم عثمان رضي الله عنه بتنفيذ عقوبة الزنا عليها ، فردّه ابن عباس ، وقال له : « إنها لو خاصمتكم بكتاب الله لخصمتكم ، قال تعالى : ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ وقال : ﴿ وفصاله في عامين ﴾ فلم يبق للحمل إلا ستة أشهر » .

فمنع عثمان رضي الله عنه الخلد عنها ، وأثبت نسب الولد من زوجها .

واشتهر هذا بين الصحابة رضوان الله عليهم فلم ينكره أحد منهم ^(١) .

الثالث : أن تأتي بالولد في مدة أقل من سنتين هلايتين من تاريخ الفرقة بينهما بطلاق بائن أو بالوفاة .

وهذا ما يراه فقهاء الحنفية استناداً على ما ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت : « ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل » أي لا يزيد الحمل في بطنها عن السنتين شيئاً من الوقت مهما كان قصيراً .

ولكن إذا جاءت بولد بعد طلاقها من زوجها طلاقاً رجعيّاً ، ثبت نسبه منه في أي وقت تحي به ، ولو مضى على طلاقها الرجعي ستان فأكثر ، ما لم تقر بانقضاء عدتها بعد طلاقها منه .

والأمر محمول حيثئذ على أن الزوج قد راجعها وهي في العدة ، فجاءت بهذا الولد من الفرائض الذي استدأته الرجعة .

ويرى المالكية أن أكثر مدة الحمل أربع سنين استناداً إلى بعض الحوادث التي صحت عندهم .

وفي ذلك يروى عن مالك بن أنس أنه قال : « هذه جارتنا امرأة محمد بن

(١) انظر كتاب «أحكام الأولاد في الإسلام» ص ١٤ .

عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق ، حملت ثلاثة أبطن في اثنتى عشرة سنة ، كل بطن أربع سنين » .

وذهب الظاهرية إلى أن أقصى مدة الحمل تسعة أشهر . عملاً بالغالب الكثير .
الشرط الرابع فى ثبوت النسب بالفراش : ألا ينفى الزوج هذا النسب ، فإذا نفاه انتفى نسبه منه ، بعد أن يلاعن زوجته اللعان الشرعى الذى تقدم بيانه .
هذا هى الشروط التى يثبت بها النسب بالفراش الصحيح .

ولما فسدت النعم وكثرت دعاوى ثبوت نسب أولاد غير شرعيين رأى رجال القانون فى مصر أن يصدروا قانوناً يمنع سماع دعاوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ، ولا لولد زوجة آتت به بعد ستة من غيبة الزوج عنها ، ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا آتت به لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق أو الوفاة ^(١) .

وهذا بناء على أن خلاف الفقهاء فى أكثر مدة الحمل لم يعتمد على كتاب ولا سنة صحيحة وإنما اعتمد على الأثر الوارد عن السيدة عائشة رضي الله عنها أو على أخبار النساء بأن فلانة استمر حملها كذا وكذا من السنين ، وأن تحديد أكثر مدة الحمل بسنة يشمل فى الغالب جميع الأحوال النادرة كما يقول الأطباء .

وقد قال به بعض الفقهاء منهم محمد بن عبد الحكم المالكي .
ولولى الأمر أن يمنع قضائته من سماع الدعاوى التى يظهر فيها التزوير والاحتيال .

• ثبوت الولادة :

قد علمنا فيما سبق أن الزوج إذا أنكر نسب الولد إليه باللعان عند القضاء انتفى عنه ولحق بأمه ، وهو فى هذه الحال لا ينكر الولادة وإنما ينكر أن الحمل منه .
فإذا أنكر الولادة وادعى أن زوجته لم تلد وإنما جاءت بهذا الولد من مكان ما كان يكون لقيطاً مثلاً ، فإنه تثبت الولادة بشهادة القابلة أو أية امرأة مقبولة الشهادة أو الطبيب الذى قام بالتوليد .

(١) المادة (١٥) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

هذا إذا لم يعترف الزوج أو المطلق بالحمل، أو كان حملها ظاهراً اعترف به الورثة، أما إن اعترف بحملها أو كان الحمل ظاهراً واعترف به الورثة لم يكن هناك حاجة إلى شهادة امرأة أو رجل .

وإنما يكفى قول المرأة نفسها ؛ لأن الولادة ثابتة بالحمل الظاهر المؤدى إليها ، أو بالاعتراف بالحمل سابقاً .

• إثبات شخصية المولود :

وإذا قالت المرأة ولدت ذكراً فأنكر الزوج أنها ولدت ذكراً ، وقال : بل ولدت أنثى . ثبت قولها بالبينة وهى : شهادة القابلة ، أو امرأة حضرت الولادة ، أو الطبيب الذى قام بالتوليد .

• ثبوت النسب بالإقرار :

وكما ثبتت النسب بالفراش الصحيح يثبت بالإقرار ، وهو : الاعتراف بنسبة الولد إلى المقر وإن لم يذكر السبب فى بنوته .

فإن قال رجل : هذا الولد منى وأنا أبوه ، وكان الولد مجهول النسب ثبت نسبه إليه بشروط أربعة :

الأول : أن يكون الولد مجهول النسب كما قلنا ، فإذا كان معروف النسب لم يكن لإقراره فائدة ، فإن كان الولد له فهو له من غير حاجة إلى مطالبته بالإقرار به .
وإن لم يكن له فلا يصح أن يدعيه لنفسه لقول الله تعالى : ﴿ ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله ﴾ .

الثانى : أن يولد للمقر مثل الولد الذى أقر به عادة وادعاه لنفسه ، فإن كان الولد أكبر منه أو مساوياً له فى السن أو أصغر منه بقليل بحيث لا يمكن لمثل المدعى أن ينجبه لم يحكم له به ، ولم يلحق بنسبه ، ويكون إقراره فاسداً لمخالفته لحكم العقل .
الثالث : ألا يصرح المقر بأن هذه البينة نشأت من الزنا ، فإن صرح بذلك لم يثبت نسبه وألحق الولد بأمه .

لقوله ﷺ : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » أى له الحنية والخسران أو المعنى لا شىء له .

فإن العرب كانوا إذا أرادوا أن ينفوا حق إنسان فى الشىء قالوا : « له الحجر » .

أو المعنى: أن العاهر له الرجم إن كان محصناً . والحديث أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما .

الرابع : أن يصادقه المقر له بالبينة على إقراره ، إذا كان من أهل المصادقة والتميز ، فإن لم يكن من أهل المصادقة والإقرار وكان صبيًا غير مميز أثبت النسب بهذا الإقرار المجرد الذى ترجح القرائن صحته لتعذر المصادقة حيثئذ ، ولأن مصلحة الصغير الأدبية فى إثبات نسبه من المقر ، حتى لا يكون مجهول النسب مقطوعه ، وذلك يرجح ما قد يترتب على هذا النسب من واجبات تلزمه بمقتضاه .

● ثبوت النسب بالبينة :

إذا ادعى شخص على آخر أنه ابنه أو ابن لابنه وأنكر المدعى عليه هذه الدعوى فاثبتها المدعى بالبينة ، حكم له القضاء بثبوت هذا النسب بوصفه نسباً حقيقياً قامت على صحته البينة الشرعية ، وترتب عليه جميع الآثار الشرعية من الميراث وغيره .

وغنى عن البيان أن الفرائض الصحيح هو من أقوى البراهين على صحة النسب ثم يليه الإقرار ثم يليه البينة الشرعية .

والإسلام كما قلنا يعنى كل العناية بصيانة الأنساب من التزوير والتزييف ، ويتشوق إلى أن يعرف لكل ولد نسبه فى أسرته ، وفى قبيلته ، وفى مجتمعه الذى يعيش فيه .

ليظل الترابط والتعارف بين الناس قائماً فيعرف كل ذى حق حقه على الآخر ويؤدى واجبه نحو أقربائه وذوى رحمه بمقتضى شرع الله تبارك وتعالى .

قال تعالى : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴾ (١) .

وقال جل شأنه متمناً على عباده : ﴿ وهو الذى خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً وكان ربك قديراً ﴾ (٢) .

وقد نهى الله عز شأنه عن إدخال شخص فى قوم ليس منهم وإخراج شخص من نسب قومه وهو منهم .

لما يترتب على ذلك من القوضى والفساد وضياح الحقوق وهدم المبادئ التى قام

(١) سورة الحجرات : الآية ١٣ . (٢) سورة الفرقان الآية : ٥٤ .

عليها النظام الأسرى الذى وضعه الله لعباده وجعله ملائمًا لطباعهم ، وافيًا بحاجاتهم ومطالبهم على اختلاف أجناسهم وبيئاتهم وأزمانهم .

روى أبو داود والنسائى وابن ماجه عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله فى شيء ، ولن يدخلها الله الجنة . وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله تعالى منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين يوم القيامة » .

وقد أمر الله نبيه عليه الصلاة والسلام أن يبايع النساء على أمور ، منها :
الا يلحقن بأزواجهن من الأولاد ما ليس لهم . وسمى ذلك بهتانًا .

فقال عز شأته : ﴿ يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئًا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين بهتان يفتريه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك فى معروف فبائعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم ﴾ ^(١) .

والبهتان هو الكذب العظيم الذى يبهت صاحبه ويفضحه ويخزيه فى الدنيا والآخرة .

* * *

(١) سورة الممتحنة : آية ١٢ .

الحدود

● معنى الحد :

الحد فى اللغة : المنع ، يقال : حده من كذا ، أى : منعه منه ، ويطلق على الحاجز بين شيئين ، ويطلق على تمييز الشيء من غيره .

كقوله ﷺ فى الحديث الصحيح : « الحد الذى بيننا وبينهم الصلاة » .
وسميت عقوبات المعاصى حدوداً ؛ لأنها فى الغالب تمنع العاصى من العود إلى تلك المعصية التى حد لأجلها .

ويطلق الحد على نفس المعصية .

كما فى قوله تعالى : ﴿ تلك حدودُ الله فلا تقربوها ﴾ (١) .

والحد فى الشرع : عقوبة مقررة لأجل حق الله تعالى .

والحدود المقررة فى الشرع سبعة هى :

حد الزنا ، وحد القذف ، وحد السرقة ، وحد السكر ، وحد الخراقة ، وحد الردة ، وحد البغى .

أما القصاص فى القتل والجروح فقد اعتبره كثير من الفقهاء خارجاً عن باب الحدود لتعلقها بحق الأدميين ، فإنهم قد عرفوا الحد - كما قلنا - بأنه عقوبة مقررة لأجل حق الله تعالى به .

ولا مانع عندى أن يلحق سباص فى القتل بالحدود ؛ لأن الله وضع له عقوبة مقررة ، وكذلك الجروح .

ويخرج بقول الفقهاء فى تعريف الحد بأنه عقوبة مقررة - ما يقوم به الحاكم من تأديب المجرمين فى غير الجرائم التى جعل الشارع لها عقوبات مقررة ، لعدم تقديره ، فللمحاكم أن يضرب للمجرم الذى لم يرتكب جريمة من الجرائم التى توجب الحد

(١) سورة البقرة : آية ٨٧ .

عشرين جلدة أو ثلاثين جلدة، أو يحبس أو يغرمه، بشرط ألا تصل العقوبة إلى عقوبة الحد على ما سيأتى بيانه مفصلاً إن شاء الله تعالى .
والآن نشرع فى بيانه الحدود مبتدئين بحد الزنا .

* *

حد الزنا

الزنا من أكبر الكبائر وأفظع الجرائم وأعظم الموبقات ^(١) ؛ لأنه هتك للأعراض، وانتهاك للحرمات ، وإفساد للأنساب .

لهذا جعل الله عقوبته من أغلظ العقوبات فى الدنيا والآخرة .

قال تعالى : ﴿ ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشاً وساء سبيلاً ﴾ ^(٢) .

وقال تعالى : ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخرَ ولا يقتلون النفسَ التى حَرَّمَ الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلقِ أثاماً يضاعفُ له العذابُ يومَ القيامةِ ويخلدُ فيه مهاناً ﴾ ^(٣) .

وروى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ﷺ أى الذنب أعظم ؟

قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » . قال : قلت : ثم أى ؟ . قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك » . قال : قلت : ثم أى ؟ . قال : أن تزنى بحليلة جارك » .
(أخرجه البخارى ومسلم) .

● الزنا الموجب للحد :

يتحقق الزنا الموجب للحد بإدخال المكلف حشفة ذكره أو قدرها من مقطوعها فى فرج امرأة أجنبية ^(٤) مطيقة للجماع ولو لم يحدث إنزال .

فإن كان الزانى غير مكلف لا يجب عليه الحد .

وإن كان الوطء فى فرج بهيمة لا يجب فيه الحد أيضاً .

وإن باشر المكلف امرأة أجنبية فيما دون الفرج فلا يجب عليه الحد كذلك ،

وإن كان يجب على الحاكم أن يؤدب هؤلاء بما يراه من الضرب أو الحبس أو النفى .

(٢) سورة الإسراء : الآية ٣٢ .

(١) المهلكات .

(٣) سورة الفرقان : الآية ٦٨ - ٦٩ . (٤) أى ليست زوجة له .

وعليهم أن يتوبوا إلى الله ويستغفروه من الذنب الذي اقترفوه . فإن استغفروا
فعسى أن يغفر الله لهم .

قال تعالى : ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا
لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يُصِرُّوا على ما فعلوا وهم يعلمون أولئك
جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجرُ
العاملين ﴾ (١) .

وروى مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : إني عاجلت امرأة من أقصى
المدينة فأصبت منها دون أن أمسها (أى دون أن أجامعها) فأننا هذا ، فأقم علي ما
شئت ، فقال عمر : سترك الله لو سترت على نفسك ، فلم يرد النبي ﷺ شيئاً ،
فانطلق الرجل ، فأتبعه النبي ﷺ رجلاً ، فدعاه ، فقتل عليه :

﴿ وأقم الصلاة طرفي النهار ولُفًا من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك
ذكرى للذاكرين ﴾ .

فقال له رجل من القوم : يا رسول الله أله خاصة ، أم للناس عامة ؟ فقال :
للناس عامة » .

● الزنا في الدبر :

قال ابن قدامة في المغنى (٢) :

لا خلاف بين أهل العلم في أن من وطئ امرأة في قُبُلها حراماً لا شبهة له في
وطئها - أنه وإن يجب عليه حد الزنا إذا كملت شروطه ، والوطء في الدبر مثله في
كونه زناً ؛ لأنه وطء في فرج امرأة لا ملك له فيها ولا شبهة ملك ؛ فكان زناً كالوطء
في القُبُل .

ولأن الله تعالى قال : ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ﴾ الآية .

ثم بين النبي ﷺ أنه قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة
وتغريب عام .

والوطء في الدبر فاحشة لقوله تعالى في قوم لوط : ﴿ أتأتون الفاحشة ﴾ يعنى
الوطء في أدبار الرجال .

(١) سورة آل عمران : الآية ١٣٥ - ١٣٦ . (٢) ج ٨ ص ١٨١ .

ويقال: أول ما بدأ قوم لوط بوطه النساء في أدبارهن ثم صاروا إلى ذلك في الرجال . ١٠ هـ .

● حد البكر :

اتفق الفقهاء على أن البكر الحر إذا زنا فإنه يجلد مائة جلدة ، سواء في ذلك الرجال والنساء .

لقول الله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ﴾ (١) .

واختلفوا في إضافة التغريب إليه .

فقال الشافعية والحنابلة يجلد ويغرب عن بلده مدة عام .

لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما : أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أنشدك الله ألا قضيت لي بكتاب الله . وقال الخصم الآخر وهو أفضه منه : نعم ، فاقض بيننا بكتاب الله ، وأذن لي . فقال رسول الله ﷺ : « قل » - قال : إن ابني كان عسيماً (٢) عند هذا فزني بامراته ، وإنني أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم ، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وعلى امرأة هذا الرجم .

فقال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، الوليدة والغنم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس (٣) إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » ، قال : فغدا عليها فاعترفت ، فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت .

روى البخاري عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام وإقامة الحد عليه .

وأخرج مسلم عن عبادة بن الصامت أن الرسول ﷺ قال : « خذوا عني . قد جعل الله لهن سبيلاً - البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .

(١) سورة النور : الآية ٢ . (٢) عسيماً : أجيراً . (٣) رجل من أسلم .

وقد أخذ بالتغريب الخلفاء الراشدون - ولم ينكره أحد - فالصديق رضي الله عنه غرب إلى فذك ، والفاروق عمر رضي الله عنه إلى الشام ، وعثمان رضي الله عنه إلى مصر ، وعلى رضي الله عنه إلى البصرة .

ويرى المالكية أن التغريب للذكر دون الأنثى ؛ لأن المرأة عورة .

ويشترط في التغريب أن يكون إلى مسافة تقصر فيها الصلاة ، أى إلى مكان يبعد عن بلده بنحو ثمانين كيلوا متراً ؛ لأن المقصود به الإيحاش عن أهله ووطنه ، - وما دون مسافة القصر في حكم الحضر - فإن رأى الحاكم تغريبه إلى أكثر من ذلك فعل .

ومن قال بتغريب المرأة اشترط أن يكون معها محرم ، فإن أبى أن يخرج معها إلا بأجرة وجبت له الأجرة من مالها ، إن كان لها مال .

وقال أبو حنيفة : لا يضم إلى الجلد التغريب إلا أن يرى الحاكم في ذلك مصلحة فيغيرها على قدر ما يرى .

● حد المحصن :

وأما المحصن الذى سبق له الزواج فإنه يرجم بالحجارة حتى يموت ، يستوى في ذلك الرجل والمرأة .

وذلك لما رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه قال :

« أتى رجل رسول الله ﷺ وهو فى المسجد فناداه ، فقال : يا رسول الله : إني زنيت فأعرض عنه - ردد عليه أربع مرات ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال :

أهلك جنون ؟ قال : لا . قال : فهل أحصنت ؟ قال : نعم . فقال النبي ﷺ : اذهبوا به فارجموه » قال ابن شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال : كنت فيمن رجمه ، فرجمناه بالمصلى ، فلما أزلقته الحجارة هرب ، فأدركناه بالحرّة فرجمناه .

ويشترط في المحصن الذى يقام عليه حد الزنا أن يكون عاقلاً بالغاً ، فلو كان مجنوناً أو صغيراً فإنه لا يحد ولكن يؤدب بالضرب والحبس . ويشترط أن يكون حرّاً ، فإذا كان عبداً أو أمة فلا رجم عليهما ، ولكن يجلدان خمسين جلدة .

لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ والرجم لا يتجزأ فانتقل الحد من الرجم إلى الجلد .

ولا يكون الرجل محصناً إلا إذا جامع امرأة فى نكاح صحيح ، ولو لم ينزل .
فإن كان الوطء فى نكاح فاسد لا يحصل به الإحصان ، فلو تزوج مرة زواجاً صحيحاً ودخل بزوجه ، ثم انتهت العلاقة الزوجية ثم رنى وهو غير متزوج فإنه يرجم .

وكذلك المرأة إذا تزوجت ، ثم طلقت فزنت بعد طلاقها ، فإنها تعتبر محصنة وترجم .

• إقامة الحد على الكافر :

وكما يجب الحد على المسلم إذا ثبت منه الزنا فإنه يجب على الذمى ^(١) والمرتب لأن الذمى قد التزم الأحكام التى تحب : على المسلمين ، وقد ثبت أن النبى ﷺ رجم يهوديين رنبا وكانا محصنين .

فمن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن اليهود أتوا النبى ﷺ برجل وامرأة منهم قد رنبا فقال : ما تجدون فى كتابكم ؟ » فقالوا : تسخم ^(٢) وجوههما ويضريان . قال : كذبتم إن فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقين .

وجاءوا بقارئ لهم فقرأ حتى إذا انتهى إلى موضع منها وضع يده عليه ، فقبل له : ارفع يدك ، فرفع يده فإذا هى تلوح ، فقال - أو قالوا - : يا محمد إن فيها الرجم ولكننا كنا نتكاثمه بيننا . فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجمهما .

وعن جابر بن عبد الله قال : « رجم النبى ﷺ رجلاً من أسلم ورجلاً من اليهود وامرأة » .
(رواه أحمد ومسلم)

وعن البراء بن عازب قال : « مر على النبى ﷺ يهودى محمم ^(٣) مجلود فدعاهم . فقال : أهكذا تجدون حد الزنا فى كتابكم ؟ » قالوا : نعم - فدعا رجلاً من علمائهم فقال : « أنشدك بالله الذى أنزل التوراة على موسى ، أهكذا تجدون حد الزنا فى كتابكم ؟ » .

(١) الذمى هو : اليهودى والنصرانى الذى يعيش بيننا . (٢) تطلى بالسواد .

(٣) مسود الوجه .

قال : لا . . ولولا أنك أنشدتني بهذا لم أخبرك بحد الرجم ، ولكن كثرت في أشرافنا وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد ، قلنا : تعالوا فلنجتمع على شيء نقيم على الشريف والوضيع ، فجعلناه التحميم والجلد مكان الرجم .

فقال النبي ﷺ : « اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أمانته » . فأمر به فرجم .

فأنزل الله عز وجل : ﴿ يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ﴾ إلى قوله ﴿ إن أوتيتهم هذا فخذوه ﴾ .

يقولون : اتوا محمداً ، فإن أركم بالتحميم والجلد فخذوه ، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا .

فأنزل الله تبارك وتعالى : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ ، ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾ ، ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ .

قال : هي في الكفار كلها . (رواه مسلم)

• الشرط فيمن يقام عليه الحد :

يشترط فيمن يقام عليه حد الزنا جليداً كان أو رجماً أربعة شروط :

الأول : أن يكون عاقلاً ، فلا حد على مجنون ولا على معتوه لا يميز بين الحلال والحرام .

الثاني : أن يكون بالغاً فلا حد على صبي ؛ لقوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل » . (رواه أحمد والحاكم وغيرهما)

ولكن إن رنى الصبي وجب على الحاكم أو على أبيه أن يؤدبه بالضرب أو الحبس أو بما يراه رادعاً له .

الثالث : الاختيار ، فإن أكره رجل على الزنا ، أو امرأة فلا حد على واحد منهما .

قال ابن قدامة في المغنى ^(١): «ولا حد على مكروهة في قول عامة أهل العلم» .
 روى ذلك عن عمر والزهرى وقتادة والثوري والشافعي وأصحاب الرأي، ولا
 نعلم فيه مخالفاً، وذلك لقول رسول الله ﷺ : « عفى ^(٢) لأمتي عن الخطأ
 والنسيان وما استكرهوا عليه » .

وعن عبد الجبار بن وائل عن أبيه : «أن امرأة استكرهت على عهد رسول الله
 ﷺ فدرأ عنها الحد » .
 (رواه الأئمة) .

قال : وأتى عمر بإمام من إمام الإمارة استكرههن غلمان من غلمان الإمارة
 فضرب الغلمان ولم يضرب الإمام .

وروى سعيد بإسناده عن طارق بن شهاب قال : أتى عمر امرأة قد زنت،
 فقالت : إني كنت نائمة فلم أستيقظ إلا برجل قد جثم علىّ ، فخلى سبيلها ولم
 يضربها ؛ ولأن هذه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات ، ولا فرق بين الإكراه بالإجاء ؛ وهو
 أن يغلبها على نفسها ، وبين الإكراه بالتهديد بالقتل ونحوه . نص عليه أحمد في
 راع جاءته امرأة قد عطشت فسألته أن يسقيها ، فقال لها : أمكنيني من
 نفسك ، قال : هذه مضطرة .

وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « أن امرأة استسقت راعياً فأبى أن يسقيها
 إلا أن تمكنه من نفسها ، ففعلت ، فرفع ذلك إلى عمر ، فقال لعلى رضي الله عنه : ما ترى فيها ؟
 قال : إنها مضطرة فأعطاها عمر شيئاً وتركها » .

قال رحمه الله : « وإن أكره الرجل فزنى فقال أصحابنا ^(٣) عليه الحد ، وبه قال
 محمد بن الحسن وأبو ثور ؛ لأن الوطء لا يكون إلا بالانتشار ^(٤) ، والإكراه ينأفبه ،
 فإذا وجد الانتشار انتفى الإكراه فيلزمه الحد كما لو أكره على غير الزنا فزنى .
 وقال الشافعي وابن المنذر : لا حد عليه لعدم الخبر ^(٥) ، ولأن الحدود تدرأ
 بالشبهات ، والإكراه شبهة فيمنع الحد .

وتحقق ذلك أن الإكراه إذا كان بالتهخريف أو بمنع ما تفوت حياته بمنعه كان
 الرجل فيه كالمرأة ، فإذا لم يجب عليها الحد لم يجب عليه .

(٢) في رواية : وضع عن أمتي .

(١) جـ ٨ ص ١٨٦ .

(٤) الانتشار : هو انتصاب الذكر والشعور بالشهوة .

(٣) يعنى الخنايلة .

(٥) وهو قوله ﷺ : «وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

الرابع : العلم بحرمة الزنا ، فإن زنا رجل دون أن يعلم ^(١) بحرمة الزنا فلا حد عليه عند جمهور الفقهاء ؛ لأن الحد عقوبة على إقرار الحرام وهو غير مقترف له لعدم علمه بالحرمة .

وقد راجع النبي ﷺ ماعز بن مالك حين اعترف له بالزنا ، فقال له : « هل تدري ما الزنا ؟ ، لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت ؟ » ليثبت من علمه بحرمة على وجه الحقيقة إذ ربما كان يعد التقييل أو الغمز أو النظر زنا .

فلما تأكد من علمه بحقيقته وحرمة أمر برجمه كما ورد في صحيح البخاري وغيره ، وسأيت الحديث بتماعه عند الكلام على ما يثبت به الحد .

• بم يثبت الحد :

يثبت حد الزنا بواحد من أمرين - الإقرار ، أو البيعة .
وستتكلم أولاً عن الإقرار وشروطه ، وما يتعلق به من المسائل ، ثم نتكلم بعد ذلك على البيعة وشروطها وما يتعلق بها من المسائل .

١ - الإقرار وشروطه :

الإقرار : هو الاعتراف بالزنا ، والاعتراف سيد الأدلة كما يقولون .
فمن اعترف بأنه زنا بامرأة ، ولم يرجع في اعترافه - أقيم عليه الحد ، فقد أخذ الرسول ﷺ باعتراف ماعز والغامدية ، وأقام عليهما الحد .
وهذا أمر مجمع عليه لم يختلف فيه أحد من الأئمة ، وإن كانوا قد اختلفوا في عدد مرات الإقرار الذي يلزمه به الحد .

فقال مالك والشافعي : يكفي لزوم الحد اعترافه به مرة واحدة .
لما روى أبو هريرة وزيد بن خالد أن رسول الله ﷺ قال : « اغد يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » . الحديث (رواه البخاري وغيره) .
فاعترفت ؟ فرجمها ، ولم يذكر عدداً .

ويرى الحنفية : أنه لا بد من أن يقر بالزنا أربع مرات في مجالس متفرقة .
والحنابلة يرون ما يراه الحنفية إلا أنهم لا يشترطون أن يكون الإقرار بالزنا في مجالس متفرقة .

(١) لكونه حديث عهد بالإسلام أو كان يعيش في بادية أو قرية نائية ونحو ذلك .

وقد رجح كثير من الفقهاء مذهب المالكية والشافعية لعدم التصريح بذكر العدد فى كثير من الروايات .

فتمتئى أقر المكلف بالزنا وكان عالماً بحقيقته وحرمة ولم يرجع عن إقراره وجب عليه الحد .

فإن رجع عن إقراره لا يقام عليه الحد عند الشافعية والمالكية والحنابلة .

لما رواه أحمد والترمذى عن أبى هريرة رضي الله عنه : « أن ماعزاً لما وجد مس الحجارة يشتد فرّ حتى مر برجل معه لحى ^(١) جمل فضربه به ، وضربه الناس حتى مات . فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « فهلا تركموه ؟ » .

وفى رواية للنسائى عن جابر : « أنه لما وجد مس الحجارة صرخ : يا قوم ردونى إلى رسول الله ﷺ فإن قومى قتلونى وغرونى من نفسى ، وأخبرونى أن رسول الله غير قاتلى . فلم ننزع عنه حتى قتلناه .

فلما رجعنا إلى رسول الله ﷺ وأخبرناه قال : « هلا تركموه وجتئمونى به ؟ » .

ويشترط فى الإقرار الذى يقام به الحد أن يكون صادراً من عاقل بالغ مدرك لما يقول ، غير مكروه على الإقرار ، وأن يكون عالماً بحقيقة الزنا وحرمة .

فإن اعترف بالزنا ثم قال : أكرهت على الإقرار به قبل قوله ، وسقط عنه الحد لقوله ﷺ فى الحديث الصحيح : « ادأروا الحدود بالشبهات » .

وإن تبين أنه أقر بالزنا وهو سكران لا يقبل إقراره حتى يفيق من سكره ، ويقر بالزنا وهو بكامل قواه العقلية .

فقد جاء فى بعض الروايات لمسلم وغيره أن ماعز بن مالك الأسلمى حين أقر بالزنا سأله النبى ﷺ : « أشربت خمرًا ؟ » قال : لا . فقام رجل فاستنكهه - أى شمه - فلم يجد منه ريحاً .

وإذا أقر رجل بالزنا ، ولم يكن من أهل العلم ، وجب على الحاكم أن يسأله عن حقيقة الزنا ، فربما يعتقد أن التقبيل ونحوه من الزنا يوجب الحد ، فإن وجده عالماً بحقيقته أقام عليه الحد كما فعل الرسول ﷺ بماعز .

(١) اللحي : عظم الحنك .

فعن ابن عباس رضي الله عنه قال : « لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له : لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت ؟ - قال : لا يا رسول الله . قال : أفنكتها ؟ - لا يكنى - قال : نعم . فعند ذلك أمر برجمه » (رواه أحمد والبخاري وأبو داود) .
وقوله لا يكنى : أى أنه ذكر هذا اللفظ صريحاً ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجماع ونحوه .
ولم يثبت عنه - فيما أعلم - أنه ﷺ قد تلفظ بهذا اللفظ إلا فى هذه الواقعة .

وعن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « جاء الأسلمى - يعنى ماعز بن مالك - إلى نبي الله ﷺ فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه ، فأقبل عليه فى الخامسة فقال : أنكتها ؟ - قال : نعم . قال : كما يغيب الرود فى المكحلة والرشاء ^(١) فى البئر ؟ - قال : نعم . قال : فهل تدرى ما الزنا ؟ - قال : نعم أتيت منها حراماً ما يأتى الرجل من امرأته حلالاً . قال : فما تريد بهذا القول ؟ - قال : أريد أن تطهرنى . فأمر به فرجم » .
● من أقر بأنه زنا بامرأة فأنكرت :

إن أقر رجل بأنه زنا بامرأة ، وسماها ، فأنكرت أنه زنا بها ، أقيم عليه الحد بإقراره دونها ؛ لأنها لم تعترف به ، وليست هناك بيينة تدل على أنها زنت ، فكان عدم اعترافها شبهة تدرأ عنها الحد .

ولما رواه أحمد وأبو داود عن سهل بن سعد الساعدى : « أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فقال إنه قد زنا بامرأة سماها ، فأرسل النبي ﷺ إلى المرأة فدعاها ، فسألها فأنكرت ، فحله وتركها » .

وهذا الحد هو حد الزنا الذى أقر به ، كما قال الحنابلة .
وقال المالكية والشافعية : لا يقام عليه حد الزنا ولكن يقام عليه حد القذف فيجلد ثمانين جلدة .

وبه قال أبو حنيفة أيضاً .
والأصح أنه يحدد حد الزنا بمقتضى إقراره ، والإقرار سيد الأدلة .
وقد صرح الأئمة بأن الإقرار موجب الحد بغض النظر عن المرأة التى زنا بها .
وعدم ثبوته فى حقها لا يبطل إقراره به .
والله أعلم .

(١) الرشاء : الحبل .

٢ - البينة وشروطها :

المراد بالبينة التي يثبت بها حد الزنا شرعاً: الشهود الذين يرون واقعة الزنا رأى العين، فيأتون بالشهادة على وجهها أمام القاضي إن دعاهم إليها أو ندبوا أنفسهم للإدلاء بها حسبة الله تعالى، إذا رأوا أن الستر عليهما غير مجدى في حقهما .
ويشترط في الشهود أحد عشر شرطاً :

الأول : أن يكون الشهاداء أربعة، لقوله تعالى : ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ... ﴾ (٢) .
وقوله تعالى فى رجز أولئك الذين اتهموا عائشة وصفوان بن المعطل رضي الله عنهما بالزنا ﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ﴾ (٣) .

فإن شهد على الزنا أقل من أربعة لا تقبل شهادتهم بالإجماع .
الثانى : أن يكونوا عقلاء ، فلا تقبل شهادتهم إن كان فيهم مجنون أو معتوه لا يدرك معنى الكلام ولا يفقه مرماه .

الثالث : أن يكونوا بالغين ، فإن كان فيهم صبي لا تقبل شهادتهم؛ لأن الصبي ليس من أهل الشهادة لسقوط التكليف عنه .
قال رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » .

(رواه أحمد وغيره) .

الرابع : أن يكونوا مسلمين؛ لقوله تعالى : ﴿ فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ﴾ حتى ولو كانوا يشهدون على كافرين .
الخامس : أن يكونوا عدولاً ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ (٤) .

(٢) سورة النور : الآية ٤

(١) سورة النساء : الآية ١٥٠

(٤) سورة الطلاق : الآية ٢

(٣) سورة النور : الآية ١٣

ولقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾ (١) .

السادس : أن يكونوا ذكوراً ، فلا تقبل في حدود الله جميعاً شهادة النساء مهما كثر عددهن ، وهذا مما اتفق عليه أكثر أهل العلم سلفاً وخلفاً .

السابع : أن يعاينوا فرجه في فرجها كالمروء في المكحلة أو كالرشاء في البئر ، لأن الرسول ﷺ قال لما عز : «لعلك قبلت ، أو غمرت ، أو نظرت ؟» فقال : لا يا رسول الله ، فسأله صلوات الله وسلامه عليه باللفظ الصريح لا يكتفى . قال : نعم . قال : كما يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر ؟ قال : نعم . . .

ولما أبيض النظر في هذه الحالة للحاجة إلى الشهادة كما أبيض للطيب والقابلة ونحوهما .

الثامن : أن يصرح الشهود بأنهم رأوا الفرج في الفرج كما يرون المروء في المكحلة ولا يكونون عن ذلك بلفظ يحتمل معنيين .

كان يقولون : رأيناه بجامعها ، أو يلامسها ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتمل الحقيقة والمجاز .

التاسع : أن يشهدوا جميعاً في مجلس واحد ، فإن شهد رجل منهم في مجلس وشهد آخر في مجلس آخر وهكذا - لا تكون شهادتهم معتبرة حتى يؤدوها في مجلس واحد كما قلنا .

وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء .

ويرى الشافعية ، والظاهرية ، والشيعة الزيدية ، عدم اشتراط هذا الشرط . فإن شهدوا متفرقين في مجالس متعددة صحت شهادتهم ما لم يختلفوا فيها .

العاشر : ألا يتقدم الزمان على واقعة الزنا ، فإن تأخرت الشهادة عن وقت حدوث الزنا بزمان طويل عرفاً كالشهرين والثلاث بغير عذر مانع لا تقبل هذه الشهادة عند الحنفية .

(١) سورة الحجرات : الآية ٦ .

لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « أيما قوم شهدوا على حد ، لم يشهدوا عند حضرته فإنما شهدوا عن ضعف ، ولا شهادة لهم » .

ولأن الشاهد مخير بين أداء الشهادة حسبة لله تعالى ، والتستر على الجاني ، فإذا سكت عن الحادث حتى قدم عليه العهد دل بذلك على اختيار جهة التستر ، فإذا شهد بعد ذلك فهو دليل على أن الضغينة هي التي حملته على الشهادة .

مثل هذا لا تقبل شهادته ؛ للثمة والضغينة كما قال عمر .

ويرى المالكية والشافعية أن التقادم لا يمنع من قبول الشهادة مهما كانت متأخرة . وللحنابلة في هذه المسألة قولان - قول يوافق أبا حنيفة وأصحابه ، وقول يوافق الشافعية والمالكية .

الشرط الحادي عشر : أن يتفق الشهود على تحديد شخصية الزاني والزانية ، وتحديد المكان والزمان اللذين وقع فيهما الزنا منهما ، فإن اختلف واحد منهم في شيء من ذلك لا تقبل شهادتهم .

• هل يثبت الحد بالحبل ؟

اختلف الفقهاء في امرأة تبين حملها ولم تكن ذات زوج ، فقال : جمهور الفقهاء : الحبل وحده لا يثبت به حد الزنا ؛ لاحتمال أن تكون قد أكرهت عليه ، أو أتاها رجل وهي نائمة فلم تستطع دفعه عنها .

واستدلوا على ذلك بقوله صلوات الله عليه : « ادروا الحدود بالشبهات » .

وروى أن علياً كرم الله وجهه قد أتوه بامرأة حبلى ولم يكن لها زوج ، فقال : « استكرهت ؟ » قالت : لا . قال : فلعل رجلاً أتاك في نومك . . . » .

وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل قول امرأة حبلى ادعت أنها ثقيلة النوم وأن رجلاً طرقتها ولم تدر من هو بعد .

ويرى المالكية أنه إذا حملت المرأة ولم يعلم لها زوج ، ولم يعلم أنها أكرهت فإنها تحد حد الزنا ، فإن ادعت أنها أكرهت أو أتاها رجل وهي نائمة فلا بد من أن تأتي على قولها بما يدل على صحته ، وكذلك لو ادعت الزوجية ، فإن دعوها لا تقبل إلا ببينة .

واستدلوا لمذهبهم بقول عمر : « الرجم واجب على كل من زنا من الرجال والنساء إذا كان محصناً ، إذا كانت بيّنة ^(١) أو الحمل أو الاعتراف » .

وقال على كرم الله وجهه : « يا أيها الناس إن الزنا زنان : زنا سر وزنا علانية ، فزنا السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمى ، وزنا العلانية أن يظهر الحبل والاعتراف » .

قالوا : هذا قول الصحابة ولم يظهر لهم مخالف في عصرهم فيكون إجماعاً .

• هل يحل للشهود إذا لم تكمل الشهادة :

إذا شهد على الزنا أقل من أربعة ، أو شهد أربعة فيهم من لا تقبل شهادته لتخلف شرط من شروط الشهادة ، بأن كان فاسقاً أو معتوهاً ونحو ذلك - جُلد الشهود حد القذف عند أكثر أهل العلم .

لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة . وهم : أبو بكر ، ونافع ، وشبل بن معبد .

فقد روى صالح بإسناده عن أبي عثمان النهدي ، قال : « جاء رجل إلى عمر فشهد فتغير لون عمر ، ثم جاء آخر فشهد فاستكبر ذلك عمر ، ثم جاء شاب يخطر ببديه ، فقال عمر : ما عندك يا سلح العقاب ؟ ^(٢) . وصاح فيه عمر صيحة ، فقال أبو عثمان : والله لقد كدت يغشى على ، فقال : يا أمير المؤمنين رأيت أمراً قبيحاً . فقال : الحمد لله الذي لم يشمت الشيطان بأصحاب محمد ﷺ ، قال : فأمر بأولئك نفر فجُلدوا » .

وقول الشاب : رأيت أمراً قبيحاً ليس فيه تصريح برؤية الزنا ، فإن الشرط في الشهادة على الزنا أن يقول الشاهد : رأيت ذكره في فرجها كالمرود في المححلة . ولذلك لم تكمل الشهادة بالزنا على المغيرة بن شعبة فلم يرجم ، وجلد الشهود الثلاثة حد القذف .

وفي رواية : أن عمر لما شهد عنده على المغيرة شهد ثلاثة وبقي رياء ، فقال عمر : « أرى شاباً حسناً وأرجو أن لا يفضح الله على لسانه رجلاً من أصحاب محمد

(١) أي إذا ثبت الزنا ببيّنة وهي الشهود . (٢) عود الكبريت يحرق ما أصابه

رسول الله ﷺ . فقال: يا أمير المؤمنين رأيت أسنًا ^(١) تنبو، ونفسًا يعلو، ورأيت رجليها فوق عنقه كأنهما أذنا حمار، ولا أدري ما وراء ذلك « أى لم يرى ذكره فى فرجها .

فقال عمر :الله أكبر . وأمر بالثلاثة فضرىوا « .

وقيل: لا يجلد الشهود إذا لم تكمل الشهادة؛ لأن قصدهم أداء الشهادة لا قذف المشهود عليه .

والأصح ما عليه الجمهور؛ لأن جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبة كان بمحض من الصحابة ، ولم ينكر عليه أحد منهم فكان ذلك إجماعاً .
ويؤيد ذلك عموم قوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ .

• رجوع الشهود أو بعضهم عن الشهادة :

قال ابن قدامة فى المغنى ^(٢) :

وإن رجعوا عن الشهادة أو واحد منهم فعلى جميعهم الحد فى أصح الروايتين ^(٣) . وقال أبو حنيفة : يحد الثلاثة دون الرابع . وهذا اختيار أبى بكر وأبو حامد ؛ لأنه إذا رجع قبل الحد فهو كالتائب قبل تنفيذ الحكم بقوله فيسقط عنه الحد؛ ولأن فى درء الحد عنه تمكيناً له من الرجوع الذى يحصل به مصلحة المشهود عليه .
وفى إيجاب الحد عليه زجر له عن الرجوع خوفاً من الحد فتفوت تلك المصلحة وتتحقق المفسدة ، فناسب ذلك نفي الحد عنه .

وقال الشافعى يحد : الراجع دون الثلاثة؛ لأنه مقر على نفسه بالكذب فى قذفه .

وأما الثلاثة فقد وجب الحد بشهادتهم . وإنما سقط بعد وجوبه لرجوع الراجع ومن وجب الحد بشهادته لم يكن قاذفاً فلم يحد كما لو لم يرجع . ١ - هـ

• صفة رجم الزانى والزانية :

من المعلوم شرعاً أن أمر الحدود موكول إلى الحاكم فهو الذى يأمر بإقامة الحد على من ثبت عليه الزنا وغيره بالبينة أو بالإقرار .

(١) الامت: مقعدة الرجل أو المرأة . ومعنى تنبو : ترتفع .

(٢) ج ٨ ص ٢ ، ٣ . (٣) أى عن أحمد بن حنبل .

فإذا ثبت الزنا بالإقرار بدأ الحاكم برجمه ثم تبعه الناس، وإذا ثبت بالبينة أى بالشهود كان أول من يرميه هم الشهود ثم يتبعهم الناس بالرجم .
قال على كرم الله وجهه : « الرجم رجمان - فما كان منه بإقرار فأول من يرمي البينة (الشهود) ، ثم الناس » .

ولأن فعل ذلك أبعد لهم من التهمة فى الكذب عليه ، فإن هرب منهم وكان الحد قد ثبت ببينة اتبعوه حتى يقتلوه ، وإن كان ثبت بإقراره تركوه .
لما روى أن ماعز بن مالك لما وجد مس الحجارة خرج يشتد ^(١) فلقى عبد الله بن أنيس وقد عجز أصحابه فترع له بوظيف ^(٢) بعير فرماه به فقتله .
ثم أتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال : « هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه؟ »
(رواه أبو داود)

ولأنه يحتمل الرجوع فيسقط عنه الحد . فإن قتله قاتل فى هربه فلا شيء عليه .
لحديث ابن أنيس حين قتل ماعزاً ؛ ولأنه قد ثبت زناه بإقراره فلا يزول ذلك باحتمال مرجوح ، وإن لم يقتل وأتى به الإمام فكان مقيماً على اعترافه رجمه وإن رجع عنه تركه . ١٠ هـ - (٣)

ويرجم الزانى بحجارة متوسطة الحجم حتى يموت ، ويرجم قائماً ، ولا يأس أن يرمي قاعداً ، ولا يحفر له حفرة ولا يربط فى شيء سواء ثبت الزنا بالبينة أم بالإقرار ؛ لأن النبي ﷺ لم يحفر لماعز بن مالك حين رجمه .
قال أبو سعيد : « لما أمر رسول الله ﷺ برجم ماعز خرجنا به إلى البقيع فوالله ما حفرنا له ولا أوثقناه ولكنه قام لنا »
(رواه أبو داود)
أما إن كانت امرأة فإنه يستحب أن يحفر لها حفرة إلى وسطها مبالغة فى سترها .

وقد روى أبو داود عن أبى بكر وبريدة أن النبي ﷺ رجم امرأة فحفر لها إلى التندوة ^(٤) .

وقيل : إن ثبت عليها الزنا بالإقرار لا يحفر لها عند رجمها ؛ فقد ترجع عن

(١) يسرع فى جريه . (٢) أى لى جمل وهو عظم الفك .

(٣) انظر المفتى ج ٨ ص ١٥٩ وما بعدها .

(٤) التندوة كما فى لسان العرب : لحم الثدي .

إقرارها فيتوب الله عليها ، وقد عرفنا فيما سبق أنه إذا رجع المقر عن إقراره بالزنا قبل منه رجوعه فلا يقام عليه الحد .

وإذا لم يحضر للمرأة حفرة شدت عليها ثيابها لثلا تنكشف أثناء الرجم ، وستر العورة من أوجب الواجبات .

• صفة جلد الزاني والزانية :

يجلد الزاني قائماً بسوط معتدل بين اللين والغلظة .

فعن زيد بن أسلم رضي الله عنه : « أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ ، فدعا رسول الله ﷺ بسوط ، فأتى بسوط مكسور ، فقال : فوق هذا ، فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته ، فقال : بين هذين ، فأتى بسوط قد لان وركب به^(١) ، فأمر به فجلد » . (رواه مالك في الموطأ) .

ولا بأس أن يكون الضرب بجريدة بحيث لا تكون يابسة جداً ولا رطبة جداً ، ويضرب ضرباً وسطاً ، فلا يرفع الضارب يده جداً ولا يخفضها جداً .

ويضرب في كل موضع إلا الفرج والوجه والرأس .

ويجرد الرجل من ثيابه في حد الزنا لا في حد القذف ، عند مالك والشافعي .

أما المرأة فإنها تضرب قاعدة ؛ لأن ذلك أستر لها ولا تجرد من ثيابها قطعاً .

وينبغي على الضارب أن يضرب في مواضع متفرقة ولا يضرب في موضع واحد لثلا يفتك به ، وينبغي أن يتجنب المقاتل .

• وقت إقامة الحد :

يقام الحد على الزاني والزانية وغيرها بعد الإقرار مباشرة أو بعد البينة ، إلا أن هناك أموراً يؤخر فيها تنفيذ الحد رحمة بالمحدود ، منها :

١ - البرد الشديد والحر الشديد ، فلا يجلد الزاني والزانية في الحر الشديد فإن ذلك قد يحدث له ضرراً شديداً يؤدي إلى هلاكه ، ولا يجلد في البرد الشديد لما في ذلك من القسوة والغلظة ما تأباه سماعة الإسلام .

٢ - وكذلك المرض ، فإنه ينبغي أن يؤخر الحد عن المريض حتى يبرأ ، فإن كان مرضه مزمناً لا يبرأ منه جلد بأعواد من جريد النخل تجمع في حزمة واحدة فيضرب بها ضربة واحدة .

(١) أي ركب به الراكب وضرب به دابته حتى لان .

روى أبو داود وغيره عن رجل من الأنصار : « أنه اشتكى رويجل ^(١) منهم حتى أضنى ^(٢) فعاد جلدًا على عظم . فدخلت عليه جارية لبعضهم ، ففحص لها فوقه عليها ، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك ، وقال : استفتوا لى رسول الله ﷺ ؛ فإنى قد وقعت ^(٣) على جارية دخلت على ، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذى هو به ، لو حملناه إليك لتفسخت عظامه ، ما هو إلا جلد على عظم . فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربوه به ضربة واحدة » .

٣ - كذلك النفاس ، فإذا كانت نفاس آخر عنها الحد حتى تبرأ من نفاسها .

لما رواه مسلم فى صحيحه وأحمد فى مسنده والترمذى فى جامعه عن على كرم الله وجهه قال : « إن أمة زنت ، فأمرنى رسول الله ﷺ أن أجلبها ، فأتيتها فإذا هى حديثة عهد بنفاس فخشيت إن أجلبها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أحسنت . . أتركها حتى ثمانل (أى حتى تبرأ من نفاسها وتصبح قادرة على تحمل الجلبة) .

والأمة والعبد يجلدان ولا يرجمان ؛ لأن عليهما نصف ما على الحر من العذاب ، أى من العقوبة ، والرجم لا ينصف .

٤ - ويؤخر الحد عن الحبلى حتى تضع حملها ، وترضع وليدها ، فإذا فطمته أقام الحاكم عليها الحد ودفع بولدها إلى من هو أحق بحضانه من المسلمين .
عن سليمان بن بريدة عن أبيه : « أن النبي ﷺ جاءته امرأة من غامد من الأزد فقالت : يا رسول الله طهرنى ، فقال : ويحك ارجعى فاستغفرى الله وتوبى إليه ، فقالت : أراك تريد أن تردنى كما رددت ماعز بن مالك ، قال : وما ذاك ؟ .
قالت : إنها حبلى من الزنا ، قال : أنت ؟ قالت : نعم .

فقال لها : حتى تضعى ما فى بطنك ، قال : فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت ، قال : فأتى النبي ﷺ . فقال : قد وضعت الغامدية . فقال : إذن لا ترجعها ونذع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه .

فقام رجل من الأنصار فقال : إلی رضاعه يا نبي الله . قال : فرجعها » .

(رواه مسلم والدارقطنى)

(١) تصغير رجل .

(٢) ضعف جلدًا من شدة المرض .

(٣) زنا بها .

• النهى عن إقامة الحدود فى المساجد :

نهى رسول الله ﷺ عن القصاص وإقامة الحدود فى المساجد صيانة لها عن التلوث بما يخرج من للحدود أثناء الخلد من دم وقلر .
روى أبو داود عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يستقاد^(١) فى المسجد ، وأن تنشده فيه الأشعار ، وأن تقام فيه الحدود » .

• شهود طائفة من المؤمنين الخلد :

وينبغى أن يحضر حد الزنا طائفة من المؤمنين؛ لقوله تعالى : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ﴾^(٢) .
واختلف العلماء فى أقل عدد يستحب أن يحضر الحد فمنهم من قال : رجلان ومنهم من قال : ثلاثة ، ومنهم من قال : أربعة ، ومنهم من قال : خمسة .
والطائفة اسم جمع يشمل القليل والكثير ، وكلما كثر العدد كان أردع وأرجر للزانية والزانى .

• الجمع بين الجلد والرجم :

ذهب ابن حزم وبعض أهل العلم : إلى أن للمحصن يجلد مائة جلدة ثم يرجم حتى يموت فيجمع له بين الجلد والرجم .
واستدلوا بما رواه عبادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ قال : « خذوا عنى ، خذوا عنى ، قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » . (رواه مسلم ، وأبو داود والترمذى) .
واستدلوا أيضاً بما روى عن على كرم الله وجهه : أنه جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة . فقال : « اجلدها بكتاب الله ، وارجمها بقول رسول الله ﷺ » .

وقال المالكية والشافعية والحنفية وأكثر فقهاء الحنابلة : لا يجتمع الجلد والرجم عليهما وإنما الواجب الرجم فحسب .
واستدلوا بأن النبى ﷺ رجم ماعزاً والغامدية واليهوديين ولم يجلد واحداً منهم .

(١) يقتص .

(٢) سورة النور : الآية ٢ .

وقال لأنيس الأسلمى : « فإن اعترفت فارجمها » ولم يأمر بالجلد ، وهذا آخر
الأمرين ، لأن أبا هريرة قد رواه - وهو متأخر في الإسلام - فيكون ناسخاً لما سبق
من الحدين - الجلد والرجم .

ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهما ولم يجمعاً بين الجلد والرجم .
وجمع بعض أهل العلم بين المذهبين فقالوا : يجوز للحاكم أن يجمع بين الجلد
والرجم إن رأى ذلك رجراً للزاني والزانية ، وردعاً عن الوقوع في جريمة الزنا ، وإن
كان من المستحب أن يقتصر على الرجم لاقتصار النبي ﷺ عليه .

• إذا جلد ثم تبين أنه محصن :

وإذا جلد الزاني على أنه بكر ثم بان محصناً رجم .
لما روى جابر : « أن رجلاً زنى بامرأة فأمر به رسول الله ﷺ فجلد الحد ثم
أنخبر أنه محصن فرجم » . (رواه أبو داود) .

• وجوب تجهيز المخلود عند موته :

ويجب على المسلمين تغسيل من مات بالرجم ، أو مات بالجلد ، وتكفينه
والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين .

لما رواه مسلم في صحيحه ، وأبو داود ، والترمذي ، وغيرهم عن عمران بن
حصين رضي الله عنه : « أن امرأة من جهينة أتت رسول الله ﷺ وهي حبلى من الزنا ،
فقال : يا رسول الله أصبحت حداً فأقمه على ، فدعا نبي الله ﷺ وليها ، فقال :
أحسن إليها ، فإذا وضعت فأنتى . ففعل . فأمر بها رسول الله ﷺ ، فشلت عليها
ثيابها ، ثم أمر بها فرجمت ، ثم صلى عليها ، فقال عمر : تصلى عليها يا رسول الله
وقد زنت ؟ » .

قال : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل
وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله » .

• حكم التستر على الزناة :

إذا رأى المسلم أخاه على معصية يستحب أن يستره ولا يفضحها ، فقد يكون
الستر من أقوى الدوافع على توبته وإقلاعه عن المعصية .
يقول رسول الله ﷺ : « من نكس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نكس الله

عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن
يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة » . (رواه مسلم) .

وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « من ستر
عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة ، ومن كشف عورة أخيه كشف الله
عورته حتى يفضحه في بيته » .

والزاني من أخرج الناس إلى الستر عليه لما في كشف أمره من عار يلحق به
ومن زنا بها وبأمريتهما، ولما يترتب عليه من إقامة الحد على كل منهما إن كملت
البينة واستوفت شروطها .

عن سعيد بن المسيب قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم
يقال له هزال ، وقد جاء يشكو رجلاً بالزنا - وذلك قبل أن ينزل قوله تعالى :
﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ (١) :
يا هزال لو سترته بردائك كما خيرك لك » .

قال يحيى بن سعيد : فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن
هزال الأسلمي ، فقال يزيد : « هزال جلدى . . . هذا الحديث حق » .

والستر على الزاني إنما يستحب إذا كانت ترجى توبته ولم يتكرر منه الزنا، أو
يتهتك به ويتحدث عنه مع الناس مستهيناً باقترافه وعقوبته .

فإذا كان كذلك وجب على من يراه أن يأتي بثلاثة يرون ما يرى ثم يرفعون أمره
للقاضى ويشهدون عنده بما رأوا حسبه لله تعالى، فإن في شهادتهم على مثل هذا
المتهتك قطعاً لهذه الجريمة ومحوراً لأثارها وصيانة لأعراض الناس من أن تهان وتنتهك .

● ستر المسلم نفسه :

وينبغي على المسلم إن وقع في معصية أن يستر نفسه كما ستره الله ، ويبادر إلى
التوبة النصوح ؛ فإنه من تاب تاب الله عليه وغفر له وعفا عنه .

روى الإمام مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم : أن رسول الله ﷺ قال :
« يا أيها الناس : قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله . . من أصاب شيئاً من هذه
القاذورة فليستر بستر الله ، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله » .

* *

الزنا ومفاسده

بعد أن تكلمنا عن حد الزنا وما يتعلق به من الأحكام ينبغي أن نشير في عجلة إلى مفاسده وآثاره الضارة على النفس والعقل والبدن ، ولكن يحسن بنا أولاً أن نشير إلى عقوبته الأخروية .

• منزلة الزنا من سائر المعاصي وبيان عقوبته الأخروية :

من المعلوم لدينا شرعاً أن الشرك بالله من أكبر الكبائر عند الله ، ويليهِ في الجرم قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق ، ولكن ماذا بعد قتل النفس ؟ قال الإمام أحمد رحمه الله : « لا أعلم بعد قتل النفس شيئاً أعظم من الزنا » . وقد عظم سبحانه جرمه بقوله : ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ﴾ (١) .

فقرن الزنا بالشرك وقتل النفس ، وجعل جزاء ذلك الخلود في العذاب المضاعف المهيّن ، ما لم يرفع العبد موجب ذلك بالتوبة والإيمان والعمل الصالح . وقد قال تعالى : ﴿ ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشاً وساء سبيلاً ﴾ (٢) .

فأشبر عن فحشه في نفسه ، وهو القبيح الذي قد تنهى قبحه حتى استقر فحشه في العقول . حتى عند كثير من الحيوانات .

كما ذكر البخاري في صحيحه عن عمر بن ميمون الأودي ، قال : « رأيت في الجاهلية قرداً رني بقردة ، فاجتمع القردود عليهما فرجموهما حتى ماتا » .

ثم أخبر عن غايته بأنه ساء سبيلاً ، فإنه سبيل هلكة وبوار وافتقار في الدنيا وسبيل عذاب في الآخرة وخزي ونكال ، ولما كان نكاح أزواج الآباء من أقبحه خصه بمزيد ذم فقال : ﴿ إنه كان فاحشاً ومقتهً وساء سبيلاً ﴾ (٣) .

وعلق سبحانه فلاح العبد على حفظ فرجه منه ، فلا سبيل له إلى الفلاح بدونه فقال : ﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ إلى قوله : ﴿ فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ﴾ (٤) .

وهذا يتضمن ثلاثة أمور : من لم يحفظ فرجه لم يكن من الفلحين ، وأنه من

(١) سورة الفرقان : آية ٦٨ - (٢) سورة الاسراء : آية ٣٢ - (٣) سورة النساء : آية ٢٢ .

(٤) سورة المؤمنون : آية ١ - ٧ .

المؤمنين ، ومن العادين ، ففاته الفلاح واستحق اسم العدوان ، ووقع في اللوم فمقاساة ألم الشهوة ومعاناتها أيسر من بعض ذلك .

وقد سئل رسول الله ﷺ عن أكثر ما يدخل الناس النار فقال : « الفم والفرج » . (رواه الترمذى) .

وروى مسلم والنسائي عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ثلاث لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب إليم : شيخ زان ، ومملك كذاب ، وعائل مستكبر » (أى فقير يتعالى على الناس) .

ولما كان الزنا من أقبح الجرائم وأخطرها على النفس والعقل والنسل والدين - شدد العقوبة عليه فى الدنيا بحيث جعل حده من أغلظ الحدود : فالجلد مائة والتغريب عام لغير المحصن ، والرجم بالحجارة حتى الموت للمحصن .

وهل هناك عقوبة أشد من ذلك ؟

إن القاتل أخف عقوبة من المحصن الزانى ؛ لأنه يقتل بالسيف ضربة واحدة . وهذا أهون بالطبع من الرجم بالحجارة .

وحد الزنا للمحصن مشتق من عقوبة الله تعالى لقوم لوط بالقذف بالحجارة ، وذلك لاشتراك الزنا واللواط فى الفحش ، وفى كل منهما فساد يناقض حكمة الله فى خلقه وأمره .

فإن فى اللوط من المفساد ما يفوت الحصر والتعداد على ما سيأتى بيانه عند الكلام على حد اللواط ومفاسده .

● مفاسده الاجتماعية والخلقية :

قال ابن القيم رحمه الله فى كتاب الداء والدواء ^(١) :

ومفسدة الزنا مناقضة لصلاح العالم ، فإن المرأة إذا زنت أدخلت العار على أهلها وزوجها وأقاربها ، ونكست رؤوسهم بين الناس .

وإن حملت من الزنا فقتلت ولدها جمعت بين الزنا والقتل ، وإن أبقتة نسبتة إلى الزوج فأدخلت على أهلها وأهله أجنباً ليس منهم ، فورثهم وليس منهم ، ورأهم ^(٢) وخلا بهم وانتسب إليهم وليس منهم ، إلى غير ذلك من مفاسد زناها .

وأما زنا الرجل فإنه يوجد اختلاط الأساب أيضاً ، وإفساد المصونة ، وتعرضها للتلف والفساد ، ففى هذه الكبيرة خراب الدنيا والدين .

(١) ص ١٤٣ وما بعدها . (٢) أى رأى منهم ما لا يحل أن يراه .

فكم في الزنا من استحلال محرمات ، وفوات حقوق ووقوع مظالم ؟ .
 ومن خاصيته : أنه يوجب الفقر ، ويقصر العمر ، ويكسو صاحبه سواد الوجه
 وثوب المقت بين الناس .
 ومن خاصيته أيضاً : أنه يشتت القلب ويمرضه إن لم يمت ، ويجلب الهم
 والحزن والخوف ، ويباعد صاحبه من الملك ويقربه من الشيطان .
 فليس بعد مفسدة القتل أعظم من مفسدته ؛ ولهذا شرع فيه القتل على أشنع
 الوجوه وأفحشها وأصعبها .
 ولو بلغ العبد أن امرأته أو حرمته قتلت كان أسهل عليه من أن يبلّغ
 أنها زنت .

قال سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه : لو رأيت رجلاً مع امرأتى لضربته بالسيف غير مصفح
 فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : « أتعجبون من غيرة سعد ؟ ، والله لأنا أغير منه .
 والله أغير مني ، ومن أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن » .
 (متفق عليه) .

وفي الصحيحين أيضاً عنه ﷺ : « إن الله يغار . وإن المؤمن يغار . وغيره
 الله أن يأتي العبد ما حرم عليه » .

وفي الصحيحين عنه ﷺ : « لا أحد أغير من الله ، من أجل ذلك حرم
 الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك
 أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ، ولا أحد أحب إليه المدح من الله ، ومن أجل ذلك
 أثني على نفسه » .

وفي الصحيحين في خطبته ﷺ في صلاة الكسوف أنه قال :
 « يا أمة محمد والله إنه لا أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته . يا
 أمة محمد ، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً ، ثم رفع يديه
 فقال : اللهم هل بلغت ؟ » .

وفي ذكر هذه الكبيرة بخصوصها عقب صلاة الكسوف سر بليغ لمن تأمله .
 وظهور الزنا من أمارات خراب العالم ، وهو من أشرط الساعة .
 كما في الصحيحين عن أنس بن مالك أنه قال : لأحدنكم حديثاً لا يحدنكموه
 أحد بعدي ، سمعته من النبي ﷺ ، سمعته ﷺ يقول : « من أشرط الساعة أن
 الفقه للواضح

يرفع العلم ويظهر الجهل ، ويشرب الخمر ، ويظهر الزنا ، ويقل الرجال ، وتكثر النساء ، حتى تكون الخمسين امرأة القيم الواحد » ١٠هـ .

• أضراره الصحية :

والزنا ينوع لأخبث الأمراض وأشدّها فتكًا بجسم الإنسان ، ومن أخطرها الزهري ، والسيلان ، والقرحة الرخوة ، والقرحة الأكاله وغيرها .

• الزهري :

أما الزهري فهو كما يقول الدكتور / محمد وصفي : فإنه ثالث مرض فى العالم منوط به إزهاق النفوس وتضييع الأرواح ، وأول مرض لا يريح المصاب بالموت حتى يتركه بحال يفنت الأكباد ، وينيب الأفتلة ممثلاً به شر تمثيل .

هذا الداء ينتشر فى العالم بانتشار فاحشة الزنا ، وهذا المرض يعدى بمجرد اللمس عن طريق الزنا ، أو بمجرد تقبيل المصاب لغيره أو ملامسته ، وتسببه جرثومة خاصة تسمى « الإسبيروشيت باليدا » .

وتستطيع أن تلمس حقيقة هذا المرض إذا علمت أنه لا يترك جزءاً من أجزاء الجسم حتى يترك فيه آثاره ، ولا يدع فيه جهازاً حتى يبطل عمله ويفسد وظيفته .

إن ظهور القرحة التآكلية أو التقرحية فى موضع الإصابة ما هو إلا الإنذار الخطير بغزو الجراثيم لجميع أجزاء الجسم عن طريق الأوعية الدموية جميعاً ، ومن ثم يحمر الجلد ويأخذ الاحمرار شكل دوائر وردية لا تلبث أن تأخذ شكلاً خاصاً يتحول إلى ما يسمى بالزهرات الحبيبية بجميع أشكالها وأنواعها ، أو تتحول إلى حويصلات زهرية ، فزهرات مللية ، والزهرات الحبيبية لا تلبث أن تتقيح سريعاً حتى تكون الربيا الزهرية .

ويظهر كل ذلك مع تضخم لا يلبث أن يعم غدد الجسم الليمفاوية التى تتقيح سريعاً إذا ما وصلتها الجراثيم المتقودية والسبحية .

وتصيب جلود المرضى بالزهري مظاهر مشوهة لهذا الداء العضال تعم جميع سطح الجسم .

كالطفح الزهري الحبيبي والثعباني ، والنكسي والعقدي ، وكالصلع والبهق الزهرين ، وذلك بجانب إصابة الأظافر وجعلها مشوهة هشّة سهلة الكسر مثقوبة القاعدة .

وكذلك الأنسجة المحيطة بها لا تنجو من الالتهاب الداحس الزهري ، بل هنالك

القروح العميقة والأورام الصعبة التى تتغلغل فى الجلد حتى تكشف عن العظام وأربطة العضلات، وتنتشر فى السطح الوحشى للمساقين وخلف الفخذين والإبتين وخلف الساعدين والمرفقين، والسطح الوحشى للركبتين، والسطح الخارجى للكتف وخلف اليدين وفى السطح الأعلى للقدمين وفى فروة الرأس ، فتتلف العضلات وتفتت العظام وتساقط شظاياها، وتتآكل أجزاؤها ، ويصاب سمحاقها ونسيجها الداخلى وتغزو الجراثيم مفاصلها فتصيبها بالورم والاستسقاء ويلتهب غشاؤها الزلالية .

ثم قال الدكتور / محمد وصفى بعد أن ذكر الأضرار الفتاكة عن الزهري التى تصيب كل عضو من أعضاء الجسم قال :

ولعل أقبح الهدايا التى يقدمها الزانى إلى ذريته التعمسة ويبلهم بها هى الزهري الوراثى ، وإن خطره على النسل ليهدد العالم بشر مما تهدده به الحروب الذرية . وينذره بأشد مما تنذره به البراكين الملتهبة ، والزلازل المهلكة ، والتكبات العظمى التى لا تبقى ولا تزر .

وإنك لتجد ٤٠ ٪ من وفيات الأطفال فى السنة الأولى من سنى حياتهم راجعة إلى الزهري الوراثى .

وتجد ٦٠ ٪ من حالات الاجهاض المتكرر فى العائلات المصابة بهذا الداء راجعة إليه .

وتجد فى كل مائة طفل مولود بزهري وراثى تسعين يموتون .

وتجد ٢٠ ٪ من الحوامل على وجه العموم مصابات به ، وتجد ثلاثة عشر لقيطاً مصابين بالزهري الوراثى فى كل مائة لقيط .

بل نستطيع أن نقول إن ٩٩ ٪ من أولاد المصابين تموت ، إما أجنة أو بعد الولادة .

عما يبين لنا إلى أى مدى بلغ هدم الزنا للأسر ، وفتكه بالذرية والنسل .

وتلحق عوارض الزهري الوراثى الذرية فى أى سن من أستانها ، وكثيراً ما كان هذا الداء سبباً فى إصابة النسل ويعتبر أكثرها حدوثاً .

● السيلان :

والسيلان - كما يقول الدكتور / محمد وصفى - من الأمراض الفتاكة التي تسببها كذلك هذه الفاحشة .

ويسبب الداء جرثومة خاصة تسمى «بالجنونوككس» .

ولكى تعرف مقدار انتشار هذا المرض فى الهيئة الاجتماعية ، ومبلغ تغلغله فى أفرادها يكفىك أن أذكر مثلاً من ذلك من إحصائيات لندن .

أن ٦٠ ٪ من عدد أفرادها البالغين مصابون بهذا الداء ، ويتراوح عدد المصابين فى باريس من ٧٥ ٪ إلى ٩٠ ٪ ، وفى برلين من ٦٠ ٪ إلى ٧٠ ٪ ، وفى نيويورك نجد فى كل مائة شخص ثمانين مصابين بالسيلان .

هذا فى أرقى البلاد حضارة ، وأرسخها قدمًا فى عالم الطب ، وأكبرها ادعاء للمدنية والرقى .

وليس مرض السيلان بالعلة الهينة السهلة ، التى لا تسترعى الانتباه ، بل هو من أكبر المعضلات الاجتماعية الخطيرة ، التى حار فى علاجها الأطباء والساسة والمشرعون .

فهو مرض فتاك ، يترك المصاب به فى حالة من الألم والمرض ، ما يعطل حركته ، ويشل تفكيره ، ويجعله فى المجتمع عضواً أشل ، لا فائدة فيه ولا نفع منه .

وذلك فوق ما تبلى به النساء فيجعلهن مستودعاً خطراً للعدوى ، وأداة لتشويه النسل ، والقضاء على اللرية .

ولقد ثبت أن كل امرأة اتصلت برجل مصاب بهذا الداء لابد أن تصاب هى الأخرى به لاستعدادها لقبول العدوى ، ولقابلية جهازها التناسلى لاستقبال جراثيمه المرضية ، فتفتك به ، وتعطل وظيفته ، إذا لم تفقدها تماماً .

إصابة المرأة :

ويصاب مجرى البول بهذه الجراثيم فيلتهب ويحمر ، وتتضخم حافته ويظهر القيق السيلانى الكريه الرائحة من فتحة ، وكثيراً ما يزمن المرض فى هذا المكان حتى تختفى جراثيمه فى بقع استحالة نسيجية فى غشائه .

ويحدث تليف فى غدد (لىتر) فتضيق فتحة مجرى البول ، وقد يمتد التليف إلى المجرى نفسه كذلك ، وتصيب جراثيم المرض قناتى (سكين) اللتين تظهر فتحتاهما على جانبي مجرى البول .

وكثيراً ما تكون إصابة هذه القناة سبباً فى انتكاس المرض وإزماته .

والعدوى تمتد من قناة المجرى البولى إلى المثانة ، فتعطل وظيفة الجهاز البولى ، وتشعر المريضة بألم كبير فوق عانتها ، وميل إلى التبول الكثير مع الألم فى كل مرة ، ونزول نقط دموية أثر تلك الإصابة .

ويصيب أعضاء أخرى كثيرة من الجهازين البولى والتناسلى .

وإنه يكاد يكون من المضاعفات علاج المرأة المصابة بالسيلان أو الجزم بخلاصها من هذا المرض الذى يتغلغل هذا التغلغل الغرب فى جميع جهازها التناسلى ، ويختفى بين طيات أجزائه .

ويجب ألا يغيب عن البال أن الإصابة بالسيلان كثيراً ما يظن أنها تخلصت من ريبائه ، وهى فى الحقيقة حاملة لجراثيمه تصيب من يتصل بها ، ولو تزوجت تعدى زوجها ، وذلك لظهور المرض عليها ثانياً ، ورجوع النشاط إلى الجراثيم الكامنة التى قد كان يعوق ظهورهما أى سبب من الأسباب، كاختبائها فى إحدى الغدد كما قدمنا ، أو تسترهما تحت غشاء استحالة نسيجية . . . إلخ .

وإنى أستطيع أن أقول : إن إصابة المرأة بالسيلان وبالم عليها وعلى أولادها وعلى زوجها وعلى الهيئة الاجتماعية بأسرها .

وحسبك كذلك أن تعلم أن الطب لم يتوصل إلى الآن إلى العثور على علاج نوعى لهذا المرض .

إصابة الرجل :

ويصيب الرجل إصابات بالغة إذ تلتهب عنده كذلك فتحة البول ويشد احمرارها ، وتصاب حوافها بالورم ، فتقلب على نفسها ، وقد تتآكل كل أطرافها .

ثم يمتد الورم فى عضو التناسل فيعوق التبول ، ويشعر المصاب بالألام المبرحة أثناءه ، وتفتك الجراثيم بالغشاء الداخلى لمجرى البول ويشد تكاثر الصديد .

ثم ينتهى الأمر بضيق المجرى. ، وتعذر البول أو امتناعه مطلقاً ، وذلك لتكون الياف خاصة نتيجة التهابات فى الطبقة تحت الغشائية للمجرى .

وتصاب البروستاتا كذلك بالسيلان إصابة شديدة فتلتهب ويزداد حجمها ، وتكون الإفرازات الالتهابية فى جيوبها فتتسد وتكون خراجاً لا سبيل إلى التخلص منه إلا بعملية جراحية ، ويكفيك أن تعلم أنه فى حالة إرمان المرض لا يرجى الشفاء .

وكثيراً ما يستمر علاج هذه الحالة سنوات عديدة قبل الحصول على نتيجة طفيفة ، وذلك إذا لم تحصل المضاعفات السيلانية الأخرى .

وإصابة البروستاتا خطر كبير على الزانى عامة ، وعلى جهازه التناسلى خاصة . وكثيراً ما تصل الجراثيم السيلانية إلى الدورة الدموية أو الدورة الليمفاوية فتصيب حوض الكلية جميعاً مع أغشيتها المحاطة بالحوض .

بل قد تصاب كذلك الكليتان بالالتهابات السيلانية فترتفع درجة حرارة الزانى ، وتعتريه القشعريرة ، ويعانى الآلام الظهرية الشديدة ، وكثيراً ما تمتد الإصابة إلى الحوض والكليتين فتصيبهما جميعاً .

وحسبك إنسداد الحالبين ، واحتباس البول ، والتسمم اليورى ، والموت بعد الألم المبرح .

• القرحة الرخوة :

والزنا فوق ما يسبب من الزهرى ، والزهرى الوراثى ، والسيلان ، يعرض الأشرار كذلك للإصابة بالقرحة التى تسببها جراثيم خاصة تسمى « باسلات ذكرى » .

ويكثر ظهورها فى جسم القضيب ، أو فى الصفن ، أو فى العانة ، أو عند فتحة الغلفة ، أو عند تلاقى الحشفة بجسم القضيب ، أو فى الثنية تحت الحشفة .

وفى الإناث يكثر وجودها فى الشفرين والشوكة ، والبطين والفخذين ، وقرب فتحة الشرج .

والقرحة سريعة العدوى ، ويوجد منها نوعان هما القرحة الرخوة المرتفعة ، والقرحة الرخوة الثعبانية ، وتختلف هذه القرحة عن قرحة الزهرى بكونها قابلة

للتعدد في نفس المريض بمجرد العدوى الذاتية أو الامتداد ، وحسبك أنها كثيراً ما تسبب الاختناق أو الانكماش كما يحصل في السيلان .

وهذا بجانب تعرض المصاب للغنغرينا والحراجات ، والأنزفة الدموية ، وتقيح الغدد الليمفاوية وقنواتها ، وإتلافها التام للعضو المصاب بها ، وغير ذلك من مختلف الإصابات .

• القرحة الأكالة :

والقرحة الأكالة من الأمراض الخطرة التي يحدثها الزنا كذلك ، وتمتاز هذه القرحة كما يدل إسمها بشدة تأثيرها ، وإتلافها المستمر للأنسجة التي حولها مع عدم رضوخها للعلاج .

وحسبك عملها على تآكل أعضاء التناسل ، وإحداثها للأنزفة الدموية والغنغرينا وتسمم الدم ، وتهتك الأنسجة المختلفة كالعضل والعظم ، إلى غير ذلك من سائر الأجزاء .

• أمراض الزناة النفسية :

والزنا يحدث في مقترفيه أمراضاً نفسية شاذة ، وعللاً جنسية مهلكة وذلك لتأثير هذه الجريمة على المجموعة العصبية ، ولانحراف المراكز العليا عن وظيفتها الطبيعية حتى يقدو المرء بممارسة هذه العادة إنساناً غير طبيعي ، ويفقد من الناحية الجنسية عللاً شاذة .

وأمثال هذه الأمراض الجنسية النفسية التي تحيط بالزناة ، وتفقدهم رجولتهم : أمراض العنف واحتمال الأذى ، والعشق الخيالي ، والنفور الجنسي ، وانعكاس الشعور ، وتحقير المرأة ، وغيرها من العلل الشاذة .

بل إن الأغرب من ذلك أن الزنا يوقع مرتكبيه في مرض أشد منه خطورة ألا وهو اللواط ، إذ يبلغ الحال بالزواني أن تضطرب أعصابه ، ويختل مركز الشعور الجنسي في مخه ، ويزداد فساد مزاجه فيصبح لائطاً .

وثبت أن الذي يصاب بداء اللواط سواء عنده فعل أو فعل به ، فيغدو الزاني بما ذكرت وباءً وشرًا مستطيراً (١) .

(١) انتهى بتصرف من كتاب « القرآن والطب » .

وصلى الله العظيم حيث يقول : ﴿ ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة
وساء مبيلاً ﴾ .

هذا ما جاء فى كتاب القرآن والطب للدكتور محمد وصفى ملخصاً .
وهناك أمراض أخرى كثيرة أخطر من الأمراض التى ذكرها - قد كشفها العلم
كالإيدز وغيره .
نسأل الله السلامة والعافية .

* * *

اللوواط

اللوواط: هو شذوذ جنسى ينافى الفطرة التى فطر الله الناس عليها وينحط بأصحابه إلى درجة تزول معها كل ما يعتز به الإنسان من قيم إذ ينحرف بهذا العمل عن كل جادة، ويتجرد من كل خلق نبيل، وينسلخ عن إنسانيته ليكون مخلوقاً شاذاً نأبى البهائم أن يكون من فصيلتها فضلاً عن بنى جنسه .

وما رأيت قوماً أزرأهم الله ووصفهم بأقبح الأوصاف وأنزل بهم أقصى العقوبات مثل قوم لوط .

فقد وصفهم الله بالفسق والظلم والإسراف والإفساد فى الأرض والاعتداء على حرمات الله إلى غير ذلك من الأوصاف المنكرة .

قال تعالى : ﴿ ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين . إنكم لتأتون الرجال شهوةً من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون . وما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوهم من قريبتكم إنهم أتأس يتطهرون . فأنجيناه وأهله إلا امرأته كانت من الغابرين . وأمطرنا عليهم مطراً فأنظر كيف كان عقابه للمجرمين ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ ولما جاءت رسلنا لوطاً ساء بهم وضاق بهم ذرعاً وقال هذا يوم عصيب . وجاءه قومه يهرعون إليه ومن قبل كانوا يعملون السيئات قال يا قوم هؤلاء بناتى هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخرجون فى ضيفى اليس منكم رجل رشيد . قالوا لقد علمت ما لنا فى بناتك من حق وإنك لتعلم ما نريد . قال لو أن لى بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد . قالوا يا لوط إنا رسل ربك لن يصلوا إليك فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك إنه مصيبيها ما أصابهم إن موعدهم الصبح اليس أصبح بقريب . فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة من سجيل منضود . مسمومة عند ربك وما هى من الظالمين يبعيد ﴾ (٢) .

وقد قص الله نأهم فى أكثر من موضع فى كتابه العزيز ليكون عظة وعبرة لأولئك الذين شدت طباعهم وانقلبت أوضاعهم وانتكست فطرتهم بإتيان هذه

(١) سورة الأعراف: آية ٨٠ - ٨٤ (٢) سورة هود : الآيات ٧٧ - ٨٣ .

الفاحشة التى تستنكرها العقول السليمة ، وتستهجنها الطباع المستقيمة ، وتنبو عن ذكرها الألسنة .

ولتكون قصتهم حافزاً للأخيار على محاربة أولئك المفسدين فى كل واد ينزلون به حتى تطهر الأرض منهم ومن خبثهم وندسهم ، وإفسادهم للطبع والطبيعة والأخلاق .

• الأضرار التى تنجم عنه :

وإذا كان الزنا خطراً يهدد البشرية فى النواحي الصحية والنفسية والعقلية والخلقية فإن اللواط أعظم منه خطراً وأشد ضرراً ، ففيه ما فى الزنا من الأمراض التى تقدم ذكرها ، وفيه من العلل والمفاسد الأخرى الكثير والكثير .

وقد كتب الدكتور / محمد وصفى- أيضاً- بحثاً قيماً فى كتابه النفيس « القرآن والطب » عن هذه الأضرار لا نرى بأساً من أن نذكر بعضها :

• الانعكاس النفسى :

قال : إن عادة اللواط لتغزو النفس ، وتؤثر فى الأعصاب تأثيراً خاصاً أحد نتائجه الإصابة بالانعكاس النفسى فى خلق الفرد فيشعر فى صميم فؤاده أنه ما خلق ليكون رجلاً ، وينقلب به الشعور إلى شذوذ .

ويصاب به كل من لا يرفعوى عن غيه ولا يحاول تثبيت فؤاده بالدين ، وتعويد نفسه على طاعة الخالق والالتزام بأوامره ، واجتناب نواهيهِ .

ينعكس شعور اللواط انعكاساً غريباً فيشعر بميل إلى بنى جنسه ، وتتجه أفكاره الخبيثة إلى أعضائهم التناسلية .

• إضعاف القوى النفسية الطبيعية :

ولا يقتصر الأمر على إصابة اللواط بالانعكاس النفسى ، بل هنالك ما تسببه هذه الفاحشة من إضعاف القوى النفسية الطبيعية فى الشخص كذلك ، وما تحدته من جعله عرضة للإصابة بأمراض عصبية شاذة وعلل نفسية شائنة ، تفقده لذة الحياة ، وتسلبه صفة الإنسانية والرجولة فتحنى فيه لوثات وراثية خاصة ، وتظهر عليه آفات عصبية كامنة تبديها هذه الفاحشة ، وتدعو إلى تسلطها عليه .

ومثل هذه الآفات العصبية النفسية والأمراض السادية والمأسوسية والقيشزم وغيرها .

• التأثير على المخ :

واللواط بجانب ذلك يسبب اختلالاً كبيراً فى توازن عقل المرء ، وارتباكاً عاماً فى تفكيره ، وركوداً غريباً فى تصوراتهِ ، وبلاهة واضحة فى عقله وضعفاً شديداً فى إرادته .

وإن ذلك ليرجع لقلة الإفرازات الداخلية التى تفرزها الغدة الدرقية والغدة فوق الكلوى وغيرها ، مما تتأثر باللواط تأثيراً مباشراً ، فيضطرب عملها وتختل وظائفها .
وإنك لتجد هنالك علاقة وثيقة بين الينورستانيا واللواط وارتباطاً غريباً بينهما ، فيصاب اللانط بالبله والعبط وشرود الفكر وضباب العقل والرشاد .

• علاقة اللواط بالأخلاق :

واللواط لوثه أخلاقية ومرض نفسى خطير ، فتجد جميع من يتصفون به سيئى الخلق فاسدى الطباع ، لا يكادون يميزون بين الفضائل والردائل ، ضعيفى الإرادة .
ليس لهم وجدان يؤنبهم ولا ضمير يردعهم ، ولا يتحرج أحدهم ولا يردعه رادع نفسى عن السطو على الأطفال الصغار واستعمال العنف والشدة لإشباع عاطفته الفاسدة .

والتجرو على ارتكاب الجرائم التى نسمع عنها كثيراً ونطالع أخبارها فى الجرائد السيارة وفى غيرها ، ونجد تفاصيل حوادثها فى المحاكم ، وفى كتب الطب .

• اللواط وعلاقته بالصحة العامة :

واللواط فوق ما ذكرت يصيب مقترفيه بضيق الصدر ، ويرزؤهم بخفقان القلب .

ويتركهم بحالة من الضعف العام يعرضهم للإصابة بشتى الأمراض ويجعلهم نهية لمختلف العلل والأوصاب .

• التأثير على أعضاء التناسل :

ويضعف اللواط كذلك مراكز الإنزال الرئيسية فى الجسم ويعمل على القضاء على الحيوانات المنوية فيه ، ويؤثر على تركيب مواد المنى .
ثم ينتهى الأمر بعد قليل من الزمن بعدم القدرة على إيجاد النسل والإصابة بالعقم مما يحكم على اللانطين بالانقراض والذوال .

• التيفود والدوستاريا :

ونستطيع أن نقول : إن اللواط يسبب بجانب ذلك العدوى بالحمى التيفودية والدوستاريا وغيرهما من الأمراض الخبيثة ، التي تنتقل بطريق التلوث بالمواد البرازية المزودة بمختلف الجراثيم المملوءة بشتى أسباب العلل والأمراض .

* * حد اللواط

وقد اختلف الفقهاء فى حد اللواط - مع اتفاقهم على حرمة - على ثلاثة أقوال :

- ١ - قال جماعة : يقتل الفاعل والمفعول به سواء كان محصناً أم كان بكراً .
روى هذا القول عن كثير من فقهاء الصحابة والتابعين .
واستدلوا على ذلك بما يأتى :

عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » . رواه أصحاب السنن - إلا النسائي - بالفاظ مختلفة .

وعن أبى بكر أنه جمع الناس فى حق رجل ينجس كما تنكح النساء .
فسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولاً على بن أبى طالب عليه السلام .

قال : « هذا ذنب لم تعص به أمه من الأمم ، إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم ، نرى أن تحرقه النار » . فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار .
(أخرجه البيهقي) .

وهؤلاء اختلفوا فى كيفية قتل مرتكب هذا العمل :

فروى عن أبى بكر وعلى : أنه يقتل بالسيف ، ثم يحرق لعظم المعصية .
وذهب عمر وعثمان إلى أنه يلقي من أعلى بناء فى البلد .
وحكى البغوى عن الشعبي ، والزهرى ، ومالك ، وأحمد وإسحاق : أنه يرجم .
وحكى ذلك الترمذى عن مالك ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق .

٢ - ويرى جماعة من الفقهاء أنه يحدد حد الزنا ، فيجلد مائة جلدة إن كان بكراً ، ويرجم إن كان محصناً .

من هؤلاء سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبى رباح ، والحسن البصرى ، وقتادة والنخعى ، والثورى ، والأوزاعى ، والشافعى فى أحد قوليه .

وقالوا فى تعليل ما ذهبوا إليه : إن اللواط يشبه الزنا من حيث إنه إيلاج فى فرج ، فأخذ حكمه فى وجوب الحد .

٣ - وقال أبو حنيفة وطائفة من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم : لا يقتل اللواط ولا يحد حد الزنا ولكن يؤدب بالحبس والضرب الشديد حتى تظهر توبته وتطهر نفسه من هذا الخبث ؛ لأن هذا الفعل لا يدخل فى باب الزنا ولا يقاس عليه لافتراقهما .

* *

السحاق

السحاق : هو أن تدلك المرأة فرجها بفرج الأخرى ، وهو حرام عند جمهور الفقهاء .

لما رواه أحمد ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى : أن رسول الله ﷺ قال : « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا المرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفضى الرجل إلى الرجل فى ثوب واحد ، ولا تفضى المرأة إلى المرأة فى الثوب الواحد » .
وليس فى السحاق حد كحد الزنا واللواط ولكن فيه تأديب ؛ لأنه مباشرة دون إيلاج .

* *

الاستمنا باليد

الاستمنا : هو اخراج المنى باليد ونحوها ، وقد كان يسمى فى الجاهلية بجلد عميرة ، وعميرة كناية عن الذكر ، والمراد بجلده ذلك لاستفراغ الشهوة .
قال الشاعر :

إذا نزلت بوادى لا أنيس به فاجلد عميرة لا داء ولا حرج

وقد اختلف أهل العلم فى حكم الاستمنا باليد :

فقال المالكية : هو حرام بمقتضى قوله تعالى : ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ﴾ (١) .

(١) سورة المؤمنون : الآية ٥ - ٧ .

قالوا : فمن ابتغى وراء الزوجة أو ما ملكت يمينه شيئاً آخر يفرغ به شهوته كان من العادين للجوارين الحد .

قال محمد بن عبد الحكم : سمعت حرملة بن عبد العزيز قال : سألت مالكا عن الرجل يجلد عميرة ، فتلا هذه الآيات : ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ فأولئك هم العادون ﴾ ٤٠ هـ (١) .
والشافعية يوافقون المالكية في ذلك .

أما الأحناف والحنابلة فإنهم يجزونه للضرورة .
قال ابن القيم في بدائع الفوائد (٢) : « إذا قدر الرجل على التزوج أو الترسى حرم عليه الاستمناء بيده .
قال ابن عقيل : وأصحابنا وشيخنا لم يذكروا سوى الكراهة ، ولم يطلقوا التحريم .

وإن لم يقدر على زوجة ولا سرية ولا شهوة له تحمله على الزنا حرم عليه الاستمناء ؛ لأنه استمتاع بنفسه والآية تمنع منه .
وإن كان متردد الحال بين الفتور والشهوة ولا زوجة له ولا أمة ولا ما يتزوج به كره ولم يحرم .

وإن كان مغلوباً على شهوته يخاف الزنا كالأسير والمسافر والفقير جاز له ذلك .
نص عليه أحمد ، وروى أن الصحابة كانوا يفعلونه في غزواتهم وأسفارهم .
وإن كانت امرأة لا زوج لها واشتدت غلمتها . فقال بعض أصحابنا : يجوز لها اتخاذ «الكرينج» وهو شيء يعمل من جلود على صورة الذكر فتستدخله المرأة ، أو ما أشبه ذلك من قناء وقوع أصغار .

قال - يعني ابن عقيل - : والصحيح عندي أنه لا يباح ؛ لأن النبي ﷺ إنما أرشد صاحب الشهوة إذا عجز عن الزواج إلى الصوم ، ولو كان هناك معنى غيره للذكره .

ومن استمنى على فراش أو أدخل ذكره في شيء فاستمنى فيه كان حكمه حكم من استمنى بيده ، بل هو أيسر - كما يقول ابن القيم في البدائع (٣) .
• الاستمناء بالتخييل :

قال ابن القيم أيضاً في البدائع : وإذا اشتهى وصور في نفسه شخصاً أو ادعى

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ج ١٢ ص ١٠٥ : (٢) ج ٤ ص ١٢٩ .

(٣) انظر ج ٤ ص ١٣٠ .

باسمه ، فإن كان زوجه أو أمة له فلا بأس إذا كان غائبا عنها ؛ لأن الفعل جائز ولا يمنع من توهمه وتخليله ، وإن كان غلاماً أو أجنبية كره له ذلك ؛ لأنه إغراء لنفسه بالحرام وحث لها عليه .

* *

القذف

• معنى القذف ودليل حرمة :

القذف فى اللغة : الرمى بالحجارة وغيرها .

ومعناه فى الشرع : الرمى بالزنا ، وهو من الكبائر التى حذرنا الله تبارك وتعالى من ارتكابها تحذيراً شديداً لما فيها من هتك للحرمت وغمز للأعراض والأنساب .

قال تعالى : ﴿ إِن الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ يَوْمَ تُشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَسْتَئْذِنُ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ يَوْمَئِذٍ يُؤْفِكُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾ ^(١) .

والمراد بالمحصنات هنا العقيقات ، ورميهن معناه اتهمهن بالزنا وهن غافلات عن ذلك بعيديات عنه كل البعد كما قال القائل :

هِنَ الْحَرَّائِرُ مَا هَمَّ مِنْ بَرِيَّةٍ كَطَبَاءِ مَكَّةَ صَيِّدِهِنَّ حَرَامٌ

ومعنى لعنوا : طردوا من رحمة الله تعالى فى الدنيا والآخرة .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يُؤْفِكُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾ معناه : يوفيههم حسابهم ويجزيهم على قذفهم المحصنات الغافلات المؤمنات الجزاء الذى يستحقونه كاملاً غير منقوص .

وفى ذلك أبلغ ردع لأولئك الذين يخوضون فى أعراض الناس بالسبّتهم ويحبون أن تشيع الفاحشة فى المجتمع المسلم .

والمتنبع للآيات العشرة التى نزلت فى حديث الإفك يتبين له كيف عمل الإسلام على قطع السنة السوء وسد الباب على الذين يلتمسون للبراء العيب ، ومنع ضعاف النفوس من أن يجرحوا مشاعر الناس ويلغوا فى أعراضهم .

وحذرهم أشد تحذير من أن يقول أحدهم فى أخيه قولاً فاحشاً ، أو يحب أن يقال على أحد من المسلمين قولاً فاحشاً .

(١) سورة النور : الآية ٢٣ - ٢٥ .

والآيات العشرة التي تحدثت عن الإفك تبدأ من قوله تعالى : ﴿ إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم ﴾ وتنتهى بقوله تعالى : ﴿ أولئك مبرأون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم ﴾ .

وقد نزلت هذه الآيات فى شأن عائشة حين رماها بعض الظلمة بالفاحشة مع صفوان بن المعطل رضي الله عنه ، فكان درساً قاسياً لأولئك الأفاكين وأمثالهم ممن يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا ، وتطهيراً لقلوب المؤمنين والمؤمنات ، وتطبيعاً لنفس عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، وتطبيعاً لنفس صفوان بن المعطل رضي الله عنه ، وتنزيهاً لهما عن الدنيا صغيرها وكبيرها وتبشيرهما بأعظم بشرى يتمناها كل مسلم وهى المغفرة والرزق الكريم .

• حد القذف :

حد القذف نص عليه قوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ﴾ (١) .

• ما يثبت به الحد :

ويثبت حد القذف بالإقرار والبينة ، وهى شهادة رجلين عدلين على أنه رمى فلاناً أو فلانة بالزنا .

• شروط القاذف :

ويشترط فى القاذف الذى يستحق الجلد أربعة شروط :

الأول والثانى : العقل والبلوغ ، فلا يقام الحد على مجنون ولا على صبي ؛ إذ لا تكليف عليهما .

لما تقدم من قوله عليه السلام : « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق » .

ويجب أن يؤدب الصبي إن قذف مسلماً بما دون الحد .

الثالث : الاختيار ، فلا حد على مكره كما تقدم بيانه فى حد الزانى .

الرابع : أن يكون قد قذف مسلماً بالزنا ، بأن يقول : رأيته يزنى ، أو رأيت ذكره فى فرج امرأة ، أو ينفى نسب ولد لأبيه فيقول : هذا الولد ليس من فلان وإنما

(١) سورة النور : الآية ٤ .

هو من فلان من غير بينة تشهد له ؛ لقوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ .

• شروط المَقْدُوف :

ويشترط في المَقْدُوف خمسة شروط :

الأول والثاني : العقل والبلوغ ، فلا حد على من قذف مجنوناً ؛ لأن الحد إنما شرع دفعاً للضرر عن المَقْدُوف ، والمجنون لا يصيبه من القذف ضرر فلا يلحقه عار .
ولذا لم يطالب قاذفه بأن يأتى بأربعة شهداء ؛ لأن المجنون لا يقام عليه حد الزنا لو ثبت عليه بالينة ، فأى ضرر يلحقه !
ولا حد على من قذف صبيّاً أو صبية عند كثير من الفقهاء ؛ لأنه لا يلحقهما من القذف ضرر كما قلنا في المجنون .

ولكن يعزر القاذف ، يعنى يؤدب بالضرب ونحوه .

وقال مالك : بل هو قذف يحذ فاعله .

وقال ابن العربى : والمسألة محتملة مشككة . لكن مالك غلب عرض المَقْدُوف، وغيره راعى حماية ظهر القاذف ، وحماية عرض المَقْدُوف أولى ؛ لأن القاذف كشف ستره بطرف لسانه ، فلزم الحد .

وقال أحمد فى الجارية بنت تسع يجلد قاذفها ، وكذلك الصبى إذا بلغ ضرب قاذفه .

الثالث : الإسلام ، فلا حد على من قذف رجلاً من أهل الكتاب أو امرأة منهم أو من غيرهم كالمشركين والمجوس والهندوس .
هذا ما ذهب إليه أكثر الفقهاء .

وإذا قذف رجل منهم مسلماً جلد حد القذف ثمانين جلدة .

الرابع : الحرية ، فلا حد على من قذف عبداً ، سواء كان العبد ملكاً للقاذف أم لغيره ، لأن مرتبته تختلف عن مرتبة الحر ، وإن كان قذف العبد محرماً .

لما رواه البخارى ومسلم : أن رسول الله ﷺ قال : « من قذف عموكه بالزنا أقيم عليه الحد يوم القيامة ، إلا أن يكون كما قال » .

قال العلماء : وإنما كان ذلك فى الآخرة لارتفاع الملك ، واستواء الشريف والوضيع ، والحر والعبد ، ولم يكن لأحد فضل إلا بالتقوى .

ولما كان ذلك تكافؤ الناس فى الحدود والحرمة واقتص من كل واحد لصاحبه ، إلا أن يعفو المظلوم عن الظالم .

وإنما لم يتكافؤا فى الدنيا لثلاث تفسد العلاقة بين السادة والعبيد ، فلا تصبح لهم حرمة ولا فضل فى منزلة وتبطل فائدة التسخير .

ومن قذف من يحسبه عبداً فإذا هو حر فعليه الحد ، وهو اختيار ابن المنذر ، وقال الحسن البصرى : لا حد عليه .

واختلفوا فى العبد إذا قذف حرّاً هل يجلد ثمانين جلدة أم يجلد أربعين على النصف من الحر قياساً على حد الزنا ؟

قولان حكاهما القرطبى فى تفسيره (١) .

الخامس : العفة عما رماه به ، فإن رماه بالزنا أو اللواط ولم يكن مشهوراً بذلك جلد حد القذف ما لم يأت بأربعة شهداء ، فإن كان المقذوف مشهوراً بالزنا أو اللواط لم يكن على قاذفه الحد ، ولكن يجب أن يؤدب على خوضه فى أعراض الناس بغير حق .

• التعريض بالزنا :

اتفق الفقهاء على أنه من قذف مسلماً بالزنا صراحة وكان مستوفياً للشروط المتقدمة ولم يأت على قوله بأربعة شهداء جلد حد القذف .

واختلفوا فيما عرّض بذلك ، فقال - مثلاً - لأخيه : أنا لست بزنان ، أو قال : ليس أبى زنان ولا أُمى بزانية . يريد التعريض به ، أو بأبيه وأمه ، أو قال له كلمة يفهم منها اتهامه بالزنا أو اتهام أمه أو أبيه .

فقال جماعة من الفقهاء : لا حد عليه ؛ لأن الله عز وجل فرق بين التصريح والتعريض ، فأباح التعريض فى الخطبة دون التصريح ، ولأن فى التعريض احتمال .

وقد قال النبى ﷺ : « ادروا الحدود بالشبهات » .

هذا ما ذهب إليه أبو حنيفة والشافعى وآخرون .

(١) انظر ج ١٢ ص ١٧٤ .

ومنهم من قال : إذا ظهرت قرينة تعين أرادة القذف بالزنا أو اللواط كان عليه الحد ، وهو قول مالك وأصحابه ، وقد أخذ به عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

فقد روى مالك في الموطأ عن عمرة بنت عبد الرحمن : « أن رجلين استبأ (١) في زمان عمر بن الخطاب ، فقال أحدهما للآخر : والله ما أبى بزان ولا أمى بزانية . فاستشار عمر في ذلك ، فقال قائل : مدح أباه وأمه ، وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا ، نرى أن تجلده الحد ، فجلده عمر الحد ثمانين » .

ومن رأى أنه لا حد عليه في التعريض أوجب التعزير ، أى أن على الحاكم أن يودبه على تعريضه ويأمره بالسداد والرشد والاعتدال في أقواله وأفعاله .

● سقوط الحد :

ويسقط الحد بواحد من أمرين :

الأول : إذا أتى القاذف بأربعة شهداء توفرت فيهم الشروط التي ذكرناها في الشهادة على الزنا ، فلو أتى بهم أقيم حد الزنا على الزاني وسقط حد القذف على القاذف ؛ لأن الله عز وجل أوجب الحد على القاذف إن لم يأت بأربعة شهداء .

الثاني : ويسقط الحد على القاذف إذا أقر المَقْدُوف بالزنا بما رماه به القاذف . وإذا قذفت المرأة زوجها فإنه يقام عليها الحد إذا توفرت شروطه ، بخلافه ما إذا قذفها هو ولم يقم عليها البينة ، فإنه لا يقام عليه الحد ، وإنما يتلاعنان . وقد تقدم ذلك في باب اللعان .

● رد شهادة القاذف بعد حله في أى قضية :

قد جعل الله للقاذف عقوبتين - أحدهما بدنية وهي الجلد ، والأخرى أدبية هي رد شهادته في أى قضية بعد أن يحد إن لم يتب توبة نصوحًا .

وذلك لقوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم ﴾ (٢) .

(١) تشامبا .

(٢) سورة النور : الآية ٤ - ٥ .

فإن تاب القاذف توبة تصحيحاً زال عنه وصف الفسق الذى ترد به الشهادة ،
ورد إليه اعتباره وقبلت شهادته فيما يشهد فيه .

وهذا ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة .

ويرى أبو حنيفة أنه لا تقبل شهادته أبداً حتى ولو تاب .

وخلافهم يرجع إلى مفهوم الاستثناء فى قوله تعالى : ﴿ إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ﴾ .

هل الاستثناء فى الآية راجع إلى الأمرين معاً : أى عدم قبول الشهادة ،
والحكم بالفسق ، أم هو راجع إلي الأمر الأخير ، وهو الحكم بالفسق ؟
فمن قال : إن الاستثناء راجع إلى الأمرين معاً - قال بجواز قبول الشهادة
بعد التوبة .

ومن قال : إنه راجع إلى الحكم بالفسق - قال بعدم قبولها مهما كانت توبته .

● توبة القاذف :

اختلف الذين جوزوا قبول شهادة القاذف إن صحت توبته فى كيفية هذه
التوبة . فقال جماعة منهم : توبته أن يكذب نفسه فى قذفه .

واستدلوا على ذلك بما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقد قال لمن شهد على
الغيرة بن شعبة بالزنا : من أكذب نفسه أجزتْ شهادته فيما يستقبل ، ومن لم يفعل
لم أجز شهادته ، فأكذب الشبل بن معبد ، ونافع بن الحارث بن كلدة أنفسهما وتابا ،
وأبى أبو بكر أن يفعل ؛ فكان لا تقبل شهادته .

وقال آخرون : توبته أن يصلح من حال نفسه ويكف عن سب الناس والخوض
فى أعراضهم ويبادر إلى الطاعات وإن لم يكذب نفسه فى القذف الذى جلد به ثمانين
جلدة ، وحسبه الندم عليه والاستغفار منه وترك العود إليه .

● قذف الأصل فرعه :

اختلف الفقهاء فيمن قذف فرعه ، بأن قال لولده : أنت زان . هل يقام عليه
حد القذف أم لا .

فقال كثير من فقهاء المالكية والحنابلة : يحد حد القذف لظاهر قوله تعالى :
﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾

فإن الآية لم تفرق بين الأصل وغيره .

وقال الشافعية والحنفية : لا يحد ، لأنه يشترط في القاذف عندهم أن لا يكون أصلاً كالآب والأم .

قالوا : ولكن يؤدب ؛ لأن القذف جرح لكرامة المقتوف وإيذاء له فيؤدب على ذلك لئلا يعود لمثلها .

• تكرار القذف لشخص واحد :

إن تكرر القذف من شخص لشخص آخر يقام عليه حد واحد ما لم يكن قد حد لواحد منها ، بأن كان قد قذفه فأقيم الحد عليه ، فقذفه مرة أخرى .

وهذا قول عامة أهل العلم .

• قذف الواحد للجماعة :

إذا قذف الواحد جماعة بالزنا ، فعليه حد واحد عند أبي حنيفة ومالك .

وقال الشافعي والليث بن سعد : عليه لكل واحد حد .

وفرق جماعة من الفقهاء بين أن يقول لهم جميعاً : يا زناة ، وأن يقول لكل واحد منهم : يا زاني : أو أنت زاني .

ففي الأولى يحد حداً واحداً ، وفي الثانية يحد لكل واحد حداً .

قال ابن رشد : فعملة من لم يوجب على قاذف الجماعة إلا حداً واحداً حديث أنس وغيره : أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سمحاء ، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ، فلاعن بينهما ولم يحد شريكاً ، وذلك إجماع من أهل العلم فيمن قذف زوجته برجل .

وعمدة من رأى أن الحد لكل واحد منهم أنه حق للأدمين ، وأنه لو عفا بعضهم ولم يعف الكل لم يسقط الحد .

وأما من فرق بين قذفهم في كلمة واحدة أو كلمات أو في مجلس واحد أو في مجالس ، فلأنه رأى أنه واجب أن يتعدد الحد بتعدد القذف ؛ لأنه إذا اجتمع تعدد المقتوف وتعدد القذف ، كان أوجب أن يتعدد الحد (١) .

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٤٢ .

• عفو المذدوف عن القاذف :

قلنا فيما سبق أن الحد على القاذف يسقط بأمرين :
الأول : أن يأتى القاذف بأربعة شهداء ، والثاني : أن يقر المذدوف بما وراء القاذف .

ولكن هل يسقط الحد على القاذف بعفو المذدوف عنه ؟
قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي : لا يصح العفو ، وبالتالي لا يسقط الحد .

وقال الشافعي : يصح العفو ويسقط الحد سواء بلغ الإمام أم لم يبلغه .
وقال قوم : إن بلغ الإمام لم يجز العفو ولم يسقط الحد ، وإن لم يبلغه جاز العفو ويسقط الحد .

واختلف قول مالك في ذلك ، فمرة قال بقول الشافعي ، ومرة قال : يجوز إذا لم يبلغ الإمام ، وإن بلغ لم يجز إلا أن يريد بذلك المذدوف الستر على نفسه ، وهو المشهور عنه .

والسبب في اختلافهم : هل هو حق لله أو هو حق للأدمين ، أو لكليهما ؟
فمن قال : حق لله - لم يجز العفو كالزنا ، ومن قال : حق للأدمين - أجاز العفو ، ومن قال : لكليهما وغلب حق الإمام إذا وصل إليه - قال بالفرق بين أن يصل الإمام أو لا يصل .

وعمدة من رأى أنه حق للأدمين - وهو الأظهر - أن المذدوف إذا صدقه فيما قذفه به سقط عنه الحد (١) .

• قذف المحبوب والعين ومن في حكمهما :

اختلف الفقهاء فيمن قذف المحبوب : وهو مقطوع الذكر ، والعين : وهو صغير الذكر جداً بحيث لا يمكن إدخاله في فرج امرأة ، والمريض : الذى لا يقدر على الزنا - هل يقام عليه حد القذف أم لا ؟ .

أقول : فى هذه المسألة مذهبان أصحهما أنه يحد ، ورجح هذا القول ابن قدامة فى المغنى (٢) فقال : ولنا - أى ودليلنا نحن الحنابلة - عموم قوله تعالى : ﴿ والذين

(١) انظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٤٣ . (٢) راجع ج ٨ ص ٢١٦ وما بعدها .

يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴿١﴾ ؛ ولأنه قاذف لمحصن فيلزمه الحد كقاذف القادر على الوطء ؛ ولأن إمكان الوطء أمر خفى لا يعلمه كثير من الناس فلا ينتفى العار عند من لم يعلمه بدون الحد .

• السب بغير الزنا واللواط :

ليس فى السب بغير الزنا واللواط حد ولكن فيه التعزير- أى التأديب- بما يراه الإمام رادعاً .

فمن قال لأخيه: يا ديوث ، أو يا قواد ، وما أشبه ذلك- أدبه الحاكم على قوله هذا بالضرب والحبس ، وما إلى ذلك من أنواع الردع ، حتى لا يعتدى أحد على حرمة غيره بأى نوع من أنواع الاعتداء .

* * حد السرقة

كما يحرص الإسلام على صيانة الأنفس من التلف ، والأعراض من الغمز والانتهاك يحرص على صيانة الأموال من التلف والضياع والانتقال من يد مالكها إلى يد أخرى من غير وجه مشروع .

لهذا حرم تبارك وتعالى : السرقة ، والغصب ، والاختلاس ، والربا ، والرشوة ، والغش ، والتطفيف فى الكيل ، والإخسار فى الميزان ، والخيانة بشتى صورها ، واعتبر كل مال أخذ بغير سبب مشروع أكلاً لأموال الناس بالباطل .

وشدد فى السرقة ، فقضى بقطع يد السارق التى تمتد لأخذ أموال الناس خفية . وفى ذلك حكمة بيّنة ، إذ إن اليد الخائنة بمثابة عضو مريض يجب بتره ليسلم الجسم ، والتضحية ببعض من أجل الكل مما اتفقت عليه الشرائع والعقول .

كما أن فى قطع يد السارق عبرة لمن تحدّثه نفسه بالسطو على أموال الناس ، فلا يجزئ أن يد يده إليها ، وبهذا تحفظ الأموال وتصان .

يقول الله تعالى : ﴿ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾ (١) .

(١) سورة المائدة الآية : ٣٨ .

وقد كان قطع يد السارق معروفاً في الديانة اليهودية والنصرانية ، بل كان معروفاً في الجاهلية عند العرب .

قال القرطبي في تفسيره ^(١) : وقد قطع السارق في الجاهلية ، وأول من حكم بقطعه في الجاهلية الوليد بن المغيرة ، فأمر الله بقطعه في الإسلام ، فكان أول سارق قطعه رسول الله ﷺ في الإسلام من الرجال : الحيار بن عدى بن نوفل بن عبد مناف .

ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني مخزوم ١٠ هـ .

• تعريف السرقة :

السرقة في اللغة : أخذ الشيء خفية سواء كان هذا الشيء مالاً أم غيره ، ومن استرق السمع والنظر وغير ذلك .

قال تعالى : ﴿ إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين ﴾ ^(٢) .

ويعرفها الفقهاء : بأنها أخذ المكلف من حرز غيره مالاً بلغ ربع دينار خفية . وهذا التعريف يجمع معظم الشروط التي توجب على الحاكم قطع يد من ثبتت عليه جريمة السرقة كما ستعلم فيما يأتي .

• شروط القطع :

لا تقطع يد من أخذ شيئاً من مال غيره إلا بشروط مبيحة :
الأول : أن يكون مكلفاً ، فإذا كان صبيّاً أو مجنوناً فأخذ شيئاً من مال غيره خفية لا تقطع يده ؛ لعدم التكليف ، وقد تقدم أكثر من مرة قوله ﷺ :
« رفع القلم عن ثلاث : النائم حتى يستيقظ ، والصبي حتى يحتلم ، والمجنون حتى يفيق » .

الثاني : أن يكون قد سرق مختاراً لا مكرهاً فلا حد على مكره ، كما بينا في حد الزنا .

الثالث : أن لا يكون له في المال الذي أخذه شبهة ملك ، فإن كانت له فيه شبهة ملك فإنه لا يعتبر سارقاً في حكم الشرع وبالتالي لا يحكم بقطع يده .
ولهذا لا يقطع الأب ولا الأم بسرقة مال ابنهما ؛ لقول الرسول ﷺ « أنت ومالك لأبيك » .

(٢) سورة الحجر : الآية ١٨ .

(١) ج ٢ ص ١٦٠ .

وكذلك لا يقطع الابن بسرقة مالهما، لأن الابن يتبسط في مال أبيه وأمه عادة ،
والجد لا يقطع ؛ لأنه أب سواء أكان من قبل الأب أم الأم -
ولا يقطع أحد من عمود النسب الأعلى والأسفل - أعنى الآباء والأجداد ،
والأبناء وأبناء الأبناء .

وأما ذور الأرحام ، فقد قال أبو حنيفة والثوري : لا قطع على أحد من ذور
الرحم المحرم ، مثل العمة والحالة ، والأخت ، والعم ، والخال ، والأخ ؛ لأن
القطع يفضى إلى قطيعة الرحم التى أمر الله بها أن توصل ، ولأن لهم الحق فى
دخول المنزل .

وهو إذن من صاحبه يختل الحرز به ، والشرط فى القطع أن يكون قد أخذ المال
من حرزه على ما سيأتى :

وقال مالك والشافعى ، وأحمد وإسحق رحمهم الله : يقطع من سرق من هؤلاء ،
لانتفاء الشبهة فى المال .

ولا قطع على أحد الزوجين إذا سرق أحدهما الآخر ؛ لشبهة الاختلاط وشبهة
الملك ، فالاختلاط بينهما يمنع أن يكون الحرز كاملاً ، ويوجب الشبهة فى المال ،
وإذا لم يكن الحرز كاملاً وكانت الشبهة فى المال يمنع القطع .
وهذا مذهب أبى حنيفة والشافعى فى أحد قوليه وإحدى الروایتين عن أحمد
رحمهم الله جميعاً .

وقال مالك والثوري رحمهم الله ، ورواية عن أحمد رحمهم الله ، وأحد قولى الشافعى
رحمهم الله : إذا كان كل واحد منهما ينفرد ببيت فيه متاعه فإنه يقطع من سرق من مال
صاحبه لوجود الحرز من جهة واستقلال كل واحد منهما من جهة أخرى .

ولا يقطع الخادم الذى يخدم سيده بنفسه عند مالك رحمه الله ، فعن عبد الله
بن عمر رحمهم الله قال : جاء رجل إلى عمر رحمهم الله بغلام له ، فقال له : أقطع يده فإنه سرق
مرأة لامراتى .

فقال رحمهم الله : « لا قطع عليه ، وهو خادمكم أخذ متاعكم » .

ولا يقطع من أخذ شيئاً من مال له فيه شركة لوجود شبهة الملك .

الرابع : أن يكون المسروق مالا محترماً يحل تملكه شرعاً ، فلا تقطع يد من سرق خمرًا أو خنزيرًا وما أشبه ذلك من الأشياء التي يحرم تملكها وبيعها .

الخامس : أن يبلغ المسروق نصابًا ، والنصاب الذي تقطع به يد السارق هو ربع دينار (١) من الذهب ، أو ثلاثة دراهم (٢) من الفضة ، أو ما تساوى قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم من الأمتعة والأدوات المستعملة وغيرها .
فلا تقطع في أقل من ذلك عند أكثر أهل العلم .

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما رواه مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدًا » .
وفي رواية للبخاري : قال عليه الصلاة والسلام : « تقطع اليد في ربع دينار فصاعدًا » .

وفي رواية للنسائي : أن النبي ﷺ قال : « لا تقطع اليد فيما دون ثمن المجن » (وهو الترس الذي يتقى به في الحرب) ، قيل لعائشة : ما ثمن المجن ، قالت : ربع دينار .

ويؤيده حديث ابن عمر في الصحيحين : « أن النبي ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم » .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن النصاب الموجب للقطع هو عشرة دراهم أو دينار أو قيمة أحدهما من العروض . ولا تقطع فيما هو أقل من ذلك .

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما رواه البيهقي والطحاوي والنسائي عن ابن عباس وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده في تقليد ثمن المجن بعشرة دراهم .

وذهب الحسن البصري وداود الظاهري إلى أنه يثبت القطع بالقليل والكثير عملاً بإطلاق الآية ، وهي قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ .

ولما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ؓ : أن رسول الله ﷺ قال : « لعن الله السارق ، يسرق بيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده » .

وأجاب الجمهور عن دليل أبي حنيفة وأصحابه أنه معارض لما في الصحيحين

(١) الدينار يساوى ٤,٦ جم بالوزن المصرى .

(٢) الدرهم يساوى ٣,١٢ جم كما سبق بيانه في باب الزكاة .

من تقدير النصاب ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، فكان دليله معارضاً لما هو أصح منه فلا ينبغي تقديمه عليه .

وقد ورد في الصحيح أن ثمن المجن قدر بثلاثة دراهم لا بعشرة ، وأجابوا عن الحديث الذي استدل به من أوجب القطع في القليل والكثير من غير تقدير أن الأعمش روى هذا الحديث ، وفسر البيضة بيضة الحديد التي تلبس للحرب ، وهي كالمجن ، وقد يكون ثمنها أكثر منه ، والحبل كانوا يرون أن منه ما يساوي ثلاثة دراهم ، وربع الدينار كان يصرف بثلاثة دراهم .

وقد اعترض من ليس له فقه بمقاصد الشريعة وأهدافها على قطع يد السارق في ربع دينار مع أن دينها لو قطعت ظلماً خمسمائة دينار ، فقال منشداً :

يد بخمس مئين عسجد^(١) وديت^(٢) ما بالها قطعت في ربع دينار ؟
تناقض ما لنا إلا السكوت له ونستجير بولانا من العار
فأجابه أحد الفقهاء بقوله :

يد بخمس مئين عسجد وديت لكنها قطعت في ربع دينار
حماية الدم أغلاما ، وأرخصها خيانة المال فانظر حكمة الباري
أى أنها كانت ثمينة حين كانت أمانة فلما خانت هانت .

هذا ، وتقدر قيمة المسروق يوم السرقة عند مالك والشافعية والحنابلة ، وقال أبو حنيفة : يقدر المسروق يوم الحكم عليه بالقطع .

السادس : أن يؤخذ المال من حرزه ، وهو الكان الذي أعد لحفظه وصيانيته كالدار والدكان وما إلى ذلك ، وكل شيء له حرز يناسبه .
فإذا لم يؤخذ المال من حرزه فلا قطع على من أخذه ولكن يؤدب .
واعتبار الشرع للحرز لأنه دليل على عناية صاحب المال به وصيانيته له والمحافظة عليه من التعرض للضياع .

ودليل ذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل عن الحرسة^(٣) التي توجد في مراتعها ، قال : «فيها ثمنها

(١) ذهب . (٢) دفعت دينها .

(٣) الحرسة : هي التي ترعى في الحقل وعليها حرس ، وقيل هي السيارة التي يدرکہا الليل قبل أن تصل إلى ماواها

مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من عطته ^(١) ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن للمجن .

قال : يا رسول الله فالثمار ما أخذ منها في أكمامها ، قال : « من أخذ بفيه ولم يتخذ خبنة ^(٢) فليس عليه شيء ^(٣) ، ومن احتمل فعله ثمنه مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من أجراته ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن للمجن » .
(رواه أحمد والنسائي والحاكم وصححه) .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، عن النبي ﷺ أنه قال : « لا قطع في تمر معلق ولا في حريسة الجبل . فإذا أواه المراح أو الجرين ^(٤) ففيه القطع ، والقطع فيما بلغ ثمن للمجن » .

يدل هذان الحديثان على اعتبار الحرز في وجوب القطع ، فإنه ﷺ أسقط القطع عن سارق الثمار من الشجرة وأوجبه على سارقه من الجرين .

والإنسان حرز لثيابه وفراشه الذي هو نائم عليه سواء كان في المسجد أم في خارجه ، وكذلك هو حرز لما يحمله من نقود في جيبه أو في حقيته التي يسكنها يده أو يضعها تحت رأسه عند نومه ، فإذا سرق أحد منه شيئاً بما يحزره لنفسه من ذلك وكان هذا الشيء يساوي ربع دينار أو ثلاثة دراهم فقد وجب فيه القطع .

فقد روى أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم عن صفوان بن أمية قال : « كنت نائماً في المسجد على خميصة ^(٥) لي فسرقت ، فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله ﷺ ، فأمر بقطعه » .

فقلت : يا رسول الله أفى خميصة ثمنها ثلاثين درهماً؟ أنا أهبها له . قال : فهلا كان قبل أن تأتيني « (أى فهلا عفوت عنه ووهبت له قبل أن تأتيني) » .

الشرط السابع في وجوب القطع : أن لا يكون السارق مضطراً لسد جوعته حيث لم يجد من الطعام الحلال شيئاً يأكله ؛ ولهذا منع عمر بن الخطاب رضي الله عنه من يد السارق في عام للمجاعة .

(١) الخطيئة . (٢) أي لم يأخذ شيئاً من المسروق في طرف ثوبه .

(٣) أي ليس عليه قطع وإن كان عليه إثم لأكله من غير ملكه .

(٤) هو الجرن المعروف . (٥) قطيفة لها أعلام .

وقد روى مالك فى الموطأ: « أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها . فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر لحاطب : أراك تجيعهم ، ثم قال عمر : والله لا غرمك غرمًا يشق عليك .

ثم قال للمزنى : كم ثمن ناقتك ؟ ، فقال المزنى : كنت والله أمنعها من أربعمائة درهم ، فقال عمر : أعطه ثمانمائة درهم » .

ويروى ابن وهب أن عمر بن الخطاب بعد أن أمر كثير بن الصلت بقطع أيدي الذين سرقوا ، أرسل وراءه من يأتيه بهم ، فجاء بهم ، فقال لعبد الرحمن بن حاطب : « أما لو أنى أظنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى وجدوا ما حرم الله لاكلوه لقطعتمهم ، ولكن والله إذ تركتهم لأغرمك غرامة ترجعك » .

• حكم المنتهب والمختلس والخائن :

المنتهب : هو الذى يأخذ المال بطريق القهر والغلبة .

والمختلس : هو الذى يسلب المال من صاحبه خفية دون أن يخرج من حرزه ، فلو أخرجه من حرزه خفية سمى سارقًا .

والخائن : هو الذى يأخذ المال خفية من غير حرزه ويظهر النصح للمالك .

وهؤلاء الثلاثة لا تقطع أيديهم فيما أخذوه قل أو كثر؛ لأن من شروط القطع كما قلنا : إخراج المال من حرزه ، وهؤلاء لم يخرجوا المال من حرزه .

ويرى أحمد بن حنبل وإسحاق وزفر والخوارج أن هؤلاء الثلاثة حكمهم حكم السارق فتقطع أيديهم ، وبذلك قال الشافعية والحنفية أيضًا .

والأصح ما ذهب إليه الجمهور لما رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم عن جابر رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » .

وعن محمد بن شهاب الزهري قال : « إن مروان بن الحكم أتى بإنسان قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده ، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك ، فقال زيد : ليس فى الخلسة قطع » . (رواه مالك فى الموطأ) .

قال ابن القيم : وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم وترك قطع المختلس والمتنهب والغاصب فمن تمام حكمة الشارع أيضاً فإن السارق لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه ينقب الدور ويهتك الحرز ، ويكسر القفل ، ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكثر من ذلك .

فلو لم يشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضاً ، وعظم الضرر واشتدت المحنة بالسراق بخلاف المتنهب والمختلس .

فإن المتنهب هو الذي يأخذ المال جهرة برأى من الناس فيمكنهم أن يأخذوا على يديه ، ويخلصوا حق المظلوم أو يشهدوا له عند الحاكم .

أما المختلس فإنه إنما يأخذ المال على حين غفلة من مالكه وغيره فلا يخلو من نوع تفریط يمكن به المختلس من اختلاسه ، وإلا فمع كمال التحفظ واليقظ لا يمكنه الاختلاس ، فليس كالسارق ، بل هو بالخائن أشبه . وأيضاً فالمختلس إنما يأخذ المال من غير حرز مثله غالباً ، فإنه الذي يغافلك ويختلس متاعك في حال تخليك وغفلتك عن حفظه ، وهذا يمكن الاحتراز منه غالباً فهو كالمتنهب .

وأما الغاصب فالأمر منه ظاهر وهو أولى بعدم القطع من المتنهب ، ولكن يسوغ كف عدوان هؤلاء بالضرب والنكال والسجن الطويل والعقوبة بأخذ المال .

● جحد العارية :

العارية : هي ما يستعار من الأمتعة والآلات وغيرها بقصد الانتفاع به ورده بعد ذلك إلى صاحبه .

وقد اختلف الفقهاء فيمن استعار شيئاً ثم جحده (أى أنكره) وأبى أن يعيده إلى صاحبه هل تقطع يده بوصفه سارقاً لهذا الشيء المستعار أم لا تقطع يده بوصفه خائناً وليس بسارق .

فذهب جمهور الفقهاء إلى عدم القطع ؛ لأن القرآن والسنة أوجبا القطع على السارق ، والجاحد للعارية ليس بسارق .

وذهب أحمد ، وإسحاق ، وزفر ، والخوارج ، وأهل الظاهر ، إلى أنه يقطع .

لما رواه أحمد ومسلم والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها » .

فأتى أهلها أسامة بن زيد رضي الله عنه فكلّموه ، فكلّم النبي ﷺ فيها ، فقال له النبي ﷺ : « يا أسامة . لا أراك تشفع في حد من حدود الله عز وجل » ، ثم قام النبي ﷺ خطيباً فقال : « إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسى بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » فقطع يد المخزومية .

• النبّاش :

واختلف الفقهاء أيضاً في حكم النبّاش الذي ينش القبور ويأخذ أكفان الموتى فذهب الجمهور إلى أنه سارق تقطع يده ؛ لأن القبر حرز لما على الميت من الأكفان .
 وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل العلم إلى أن عقوبته التأديب بالضرب والحبس وليست عقوبته قطع اليد ؛ إذ ليس بسارق حقيقة عندهم ؛ لأنه أخذ مالاً غير مملوك لأحد ، لأن الميت لا يملك شيئاً ، ولأنه أخذه من غير حرز ، فالقبر عندهم ليس حرزاً معتبراً .
 والأصح ما عليه الجمهور ؛ لأن أهل الميت قد جعلوا القبر حرزاً له ولما عليه من الأكفان .

• مختطف الأطفال :

وقد اختلف الفقهاء كذلك في حكم من يخطب طفلاً لإبعاده عن أبويه نكاية لهما ، أو يبيعه ، أو أخذ الحلوان عند رده إليهما .
 فقال جماعة من الحنابلة والشافعية والحنفية : لا تقطع يده وإنما يؤدب على ذلك أدباً يردعه ؛ لأنه لم يسرق مالاً .
 وقال المالكية وكثير من أهل العلم : بل تقطع يده ؛ لأنه من أعظم المال ولم يقطع السارق في المال لعينه ، وإنما قطع لتعلق النفوس به .
 واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما رواه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها : « أن رسول الله ﷺ أتى برجل يسرق الصبيان ثم يخرج فيبيعهم في أرض أخرى فأمر بيده فقطعت » .

واختلفوا فيمن سرق ما على الطفل الصغير من ثياب وحلى ، فقال مالك : لا تقطع يده إلا إذا كان معه حافظ يحفظه ؛ لأن الحافظ يكون كالحرز له .
وقال أبو يوسف من فقهاء الخنفية : يقطع إذا كان الحلى قدر النصاب ؛ لأنه إذا سرق الحلى وحده أو الثياب وحدها فإنه يقطع فيهما فكذا لو سرقها مع غيرها .
والذين لم يوجبوا القطع على مختطف الأطفال أوجبوا على الحاكم تأديبه بما يراه رادعاً له عن ارتكاب مثل هذا الجرم البشع .
وذلك بضربه ضرباً شديداً ، أو بحبسه حبساً طويلاً ، وما إلى ذلك من أنواع التنكيل .

• ما يثبت به حد السرقة :

يثبت حد السرقة بالإقرار ، أو البينة ، وهى شهادة رجلين مسلمين عدلين .
فإن أقر السارق بما سرق عند الحاكم ولم يرجع فى إقراره وكان ما سرقه يساوى ربع دينار أو ثلاثة دراهم - أمر الحاكم بقطع يده جزاءً بما كسب نكالاً من الله .
وكذلك لو شهد عليه رجلان مسلمان عدلان بأنه أخرج مال غيره من حرزه خفية ، وكان هذا المال يساوى النصاب السابق ولم يرجع أحد منهما فى شهادته - أمر الحاكم بقطع يده .

• هل يشترط تكرار الاعتراف :

يرى أبو حنيفة والشافعى ومالك أن السارق إذا اعترف بالسرقة ولو مرة واحدة قطعت يده ؛ لأن النبى ﷺ قطع يد سارق للمجن وسارق رداء صفوان ، ولم ينقل أنه أمره بتكرار الإقرار .

ويرى الخنابلة أنه لا يقطع إلا بعد أن يعترف مرتين .

لما رواه أبو داود بإسناده عن أبى أمية المخزومى : أن النبى ﷺ أتى بلص قد اعترف فقال له : « وما أخالك ^(١) سرت » ، قال : بلى . فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً ، فأمر به فقطع ، ولو وجب القطع بأول مرة لما أخره .

وروى سعيد عن هشيم وسفيان وأبى الأحوص وأبى معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال : شهدت على أناه رجل فآقر بالسرقة فرده - وفى

(١) أى ما أظنك .

لفظ : فانتهره، وفى لفظ : فسكت عنه - ثم عاد بعد ذلك فأتى، فقال له على : شهدت على نفسك مرتين - فأمر به فقطع - وفى لفظ : قد أقررت على نفسك مرتين .

وأجاب القائلون بعدم اشتراط التكرار : بأن ما وقع من التكرار فى بعض الحالات فقد كان المراد منه التثبيت .

• إذا اختلف الشاهدان هل يقام عليه الحد ؟ :

قال ابن قدامة فى المغنى ^(١) :

إذا اختلف الشاهدان فى الوقت أو المكان أو المسروق فشهد أحدهما أنه سرق يوم الخميس، والآخر أنه سرق يوم الجمعة، أو شهد أحدهما أنه سرق من هذا البيت وشهد الآخر أنه سرق من هذا البيت، أو قال أحدهما سرق ثوراً ، وقال الآخر سرق بقرة ، أو قال ثوراً وقال الآخر سرق حميراً - لم يقطع فى قولهم جميعاً (يعنى الخنايلة) وبه قال الشافعى وأبو ثور وأصحاب الراى (يعنى أبا حنيفة وأصحابه) .

• هل تتوقف إقامة الحد على مطالبة المسروق منه ؟ :

يرى أبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعى : أنه لا يقام الحد على السارق إلا إذا طالب المسروق منه بإقامته ، وهذا بناء على أن الحد حق من حقوق الأدمى إن شاء طالب به وإن شاء عفا عنه .

ويرى المالكية وكثير من الفقهاء أن الحد حق من حقوق الله تعالى وحق من حقوق الأدميين ، فمتى ثبتت السرقة على المكلف أقيم عليه الحد سواء طالب المسروق منه بإقامته أم لم يطالب بإقامته .

• تلقين السارق ما يسقط الحد :

ويندب للقاضى أن يلحق السارق ما يسقط الحد .

لما رواه أبو أمية المخزومى : « أن النبى ﷺ أتى بلص اعترف ، ولم يوجد معه متاع . فقال له رسول الله ﷺ : ما إخالك سرت ؟ قال : بلى ، مرتين أو ثلاثاً » . (رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائى ، ورجاله ثقات)

قال ابن قدامة فى المغنى ^(٢) :

قال أحمد : لا بأس بتلقين السارق ليرجع عن إقراره، وهذا قول عامة الفقهاء .

(٢) ج ٨ ص ٣٨١

(١) ج ٨ ص ٢٧٩

روى عن عمر: « أنه أتى برجل فسأله: أسرقت ؟ قل : لا ، فقال : لا . فتركه » .

وروى معنى ذلك عن أبي بكر الصديق ، وأبي هريرة ، وابن مسعود ، وأبي الدرداء وبه قال إسحاق وأبو ثور .

وقد روينا: أن النبي ﷺ قال للسارق : « ما إخالك سرقت » ، وقال لماعز : « لعلك قبلت أو لمست » ، وعن علي رضي الله عنه: أن رجل أقر عنده بالسرقة فانتهره ، وروى أنه طرده . ١٠ هـ .

• كيف تقطع يد السارق :

إذا ثبتت جريمة السرقة بالإقرار أو بالبينسة وجب على الحاكم أن يقطع يد السارق إذا كان مستوفياً للشروط التي ذكرناها من كونه عاقلاً بالغاً ، مختاراً غير مضطر . . . الخ .

لقوله تعالى : ﴿ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾ .

وتقطع اليد اليمنى من مفصل الكف فور ثبوت الجريمة عليه .

ولا يجوز العقو عنها من أحد ، لا من المجنى عليه ولا من الحاكم ، كما لا يجوز أن تستبدل بها عقوبة أخرى أخف منها ، أو تأخير تنفيذها أو تعطيلها .

فقد روى أصحاب السنن: أن النبي ﷺ قال : « تجافوا العقوبة بينكم ، فإذا انتهى بها إلى الإمام فلا عفا الله عنه إن عفا » .

فإذا سرق ثانياً تقطع رجله اليسرى ، ثم إن الفقهاء اختلفوا فيما إذا سرق ثالثاً بعد قطع يده ورجله .

فقال أبو حنيفة : يعزّر (١) ويعبس . وقال الشافعي وغيره : تقطع يده اليسرى ، ثم إذا عاد إلى السرقة تقطع رجله اليمنى ، ثم إذا سرق يعزّر ويعبس .

ويجب أن تحسم يد السارق بعد القطع بأى طريقة من الطرق التي تجبس الدم حتى لا يتعرض المقطوع للتلف والهلاك .

(١) يؤدب ، فالتعزير هو العقوبة .

فعن أبي هريرة رضى الله عنه: أن رسول الله ﷺ أتى بسارق قد سرق شملة فقالوا: يا رسول الله، إن هذا قد سرق، فقال رسول الله ﷺ: ما إنخاله سرق فقال السارق: بلى يا رسول الله .

فقال: اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه، ثم اتوا به . فقطع فأتى، فقال: تب إلى الله . قال: قد ثبت إلى الله، فقال: تاب الله عليك .

(رواه الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي)

• اجتماع الحد والضمان:

اتفق الفقهاء أن السارق إذا قطعت يده وكان المسروق موجوداً في حوزته وجب على الحاكم أن يأمره برده إلى صاحبه .

لقوله ﷺ: « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » . (رواه أحمد)

واختلفوا فيمن قطعت يده وتلف ما سرق، هل يجب عليه الغرم أم لا يجب عليه ؟ .

فذهب الشافعي وأحمد والليث وأبو ثور وجماعة إلى القول بأن عليه الغرم مع القطع .

وقال أبو حنيفة وجماعة من الفقهاء: لا غرم عليه إذا لم يجد المسروق منه متاعه بعينه .

وفرق المالكية بين أن يكون السارق موسراً أو معسراً فقالوا: إن كان موسراً جاز للمسروق منه أن يطالبه بقيمة ما سرق، وإن كان معسراً لم يكن له الحق في مطالبة حتى ولو أيسر بعد ذلك .

ويشترطون دوام اليسر إلى يوم القطع .

وحجة من جمع الأمرين: أن في السرقة حقين، حق لله وحق للأدنى، فالقضى كل حق موجه، وأيضاً فإنهم لما أجمعوا على أخذه منه إذا وجد بعينه لزم إذا لم يوجد بعينه عنده أن يكون في ضمانه قياساً على سائر الأموال الواحية .

وعلمة الكوفيين (يعنى الأحناف) حديث عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: « لا يغرم السارق إذا أقيم عليه الحد » .

وهذا الحديث ضعيف لأنه مقطوع ، ووصله بعضهم وخرجه النسائي .
ويقولون: إن القطع هو بدل الغرم، وأن اجتماع حقين في حق واحد مخالف للأصول .

وأما تفرقة مالك فاستحسان على غير قياس ١٠ هـ (١) .

• تعليق يد السارق في عنقه :

يرى كثير من الفقهاء أنه يستحب تعليق يد السارق في عنقه بعد قطعها مبالغة في التنكيل به ، والتشهير بجريمته حتى يرتدع أمثاله وتقطع أسباب هذه الجريمة وتنمحي آثارها من الأرض .

وقد استدلوا على ذلك بما رواه الترمذى وأبو داود والنسائي عن عبد الله بن محيريز قال : « سألت فضالة عن تعليق يد السارق في عنقه : أمن السنة هو ؟ فقال : أتى رسول الله ﷺ بسارق فقطعت يده ، ثم أمر بها فعلقت في عنقه » .

وأخرج البيهقي : « أن علياً عليه السلام قطع سارقاً فمروا به ويده معلقة في عنقه » .

• توبة السارق :

إن الله تبارك وتعالى فتح باب التوبة لكل ملئب مهما أسرف على نفسه ، ونأى بجانيه، فقال جل شأنه : ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم ﴾ (٢) .

وقال جل وعلا : ﴿ وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى ﴾ (٣) .

وقال سبحانه : ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون ﴾ (٤) .

وقال عز من قائل في شأن السارق بوجه خاص ، وفي غيره من العصاة بوجه عام : ﴿ فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم ﴾ (٥) .

فإذا تاب السارق عن السرقة قبل أن تثبت عليه بالإقرار أو البيعة ولم يصل أمره

(١) شرح المهلب ج ٨ ص ٣٣٩ (٢) سورة الزمر : الآية ٥٣ .

(٣) سورة طه : الآية ٨٢ . (٤) سورة الشورى الآية : ٢٥ .

(٥) سورة المائدة الآية : ٢٩ .

إلى الحاكم فعسى الله أن يتوب عليه ، بشرط أن يرد المسروق إلى صاحبه إن كان يعلم مكانه ، أو إلى ورثته إن كان قد مات ، أو يتصدق به على ذمته إن لم يعلم صاحبه إن كان لا يزال هذا المسروق بيده ، أو يتصدق بقيمة إن لم يكن في يده ما دام موسرًا .

فإن كان معسرًا فلينو رده إلى صاحبه متى أيسر ، فإن مات قبل أن يرده عفا الله عنه وأرضى عنه خصمه يوم القيامة .

ولا تصح توبة السارق إذا تاب عن السرقة دون غيرها من الكبائر ؛ لأن هذا يتنافى مع الإصلاح الذي شرطه تعالى في قبول توبته .

فقد قال عز وجل : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾ .

والإصلاح : ترك المعاصي كبيرها وصغيرها ما استطاع إلى ذلك سبيلًا .

أما إن وصل أمر السارق إلى الإمام وثبتت عليه جريمة السرقة بالإقرار أو بالبينه ، فلا مفر من إقامة الحد عليه حتى ولو أعلن توبته على الصحيح من أقوال الفقهاء .

فالتوبة في هذه الحال لا ترفع عنه العقوبة الدنيوية ، وقد ترفع عنه العقوبة الأخروية إن صحت توبته واستوفت شروطها .

عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ أتى بسارق قد سرق شمعة ، فقالوا يا رسول الله : إن هذا قد سرق ، فقال رسول الله ﷺ : ما إخاله سرق ، فقال السارق : بلى يا رسول الله .

فقال : اذهبوا به فاقطعوه ، ثم احسموه ، ثم اتونى به ، فقطع فأتى به ، فقال : تب إلى الله ، قال : قد تبت إلى الله ، فقال : تاب الله عليك » .

(رواه الدارقطني) .



الحرابة أو قطع الطريق

• معنى الحرابة وبيان من هو المحارب :

الحرابة: هى خروج طائفة مسلحة فى دار الإسلام لإحداث الفوضى ، وسفك الدماء ، وسلب الأموال ، وهتك الأعراض ، وإهلاك الحرث والنسل ، متحدية بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون .

ولا فرق بين أن تكون هذه الطائفة من المسلمين أو الذميين ^(١) ، مادام ذلك فى دار الإسلام . . .

وكما تتحقق الحرابة بخروج جماعة من الجماعات ، فإنها تتحقق كذلك بخروج فرد من الأفراد . . .

فلو كان لفرد من الأفراد شئ من الجيروت والبطش ، ومزيد قوة وقدرة يغلب بها الجماعة على النفس والمال والعرض ، فهو محارب وقاطع طريق .

ويدخل فى مفهوم الحرابة : العصابات المختلفة ، كعصابة القتل ، وعصابة خطف الأطفال ، وعصابة اللصوص للسطو على البيوت والبنوك ، وعصابة البنات والعذارى للمجور بهن ، وعصابة اغتيال الحكام ابتغاء الفتنة واضطراب الأمن ، وعصابة إتلاف الزروع وقتل المواشى والدواب .

وكلمة الحرابة مأخوذة من الحرب ؛ لأن هذه الطائفة الخارجة على النظام تعتبر محاربة للجماعة من جانب ومحاربة للتعاليم الإسلامية التى جاءت لتحقيق أمن الجماعة وسلامتها بالحفاظ على حقوقها من جانب آخر .

فخروج هذه الجماعة على هذا النحو يعتبر محاربة ، ومن ذلك أخذت كلمة الحرابة ، وكما يسمى هذا الخروج على الجماعة حرابة ، فإنه يسمى أيضاً قطع طريق ؛ لأن الناس ينقطعون بخروج هذه الجماعة عن الطريق ، فلا يمرون فيه ، خشية أن تسفك دماؤهم ، أو تسلب أموالهم ، أو تهتك أعراضهم أو يتعرضوا لما لا قدرة لهم على مواجهته .

(١) هم النصارى واليهود الذين يعيشون بيننا وقد أمناهم على أنفسهم وأموالهم .

وقد تعددت الأقوال فيمن تتفق فيه صفة المحارب من المسلمين .
منها أنه اللص المجاهر بلصوصيته، المصر على ذلك في الصحراء دون المدينة
ومنها أنه المكابر في الفسق والفجور .

والأصح ما تقدم من أن المحارب هو الذي يخيف المسلمين ويعتدى عليهم
جهاراً بالقتل، والسلب والنهب، والتخريب، وهتك الحرمات وغير ذلك من المفاصد،
وذلك لعموم قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي
الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ
الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) .

فالآية بعمومها تفيد أن كل من يهدد أمن المسلمين ويعتدى على حرمتهم
ويسعى في الأرض فساداً فهو محارب لله ورسوله (أى معتد على دين الله ورسوله
مخالف لأوامره تعالى) .

وقوله تعالى : ﴿ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ فيه استعارة ومجاز . فالله تبارك
وتعالى لا يحارب ولا يغالب لما هو عليه من صفات الكمال ولما وجب له من التنزيه
عن الإضداد والانداد .

ومعنى ﴿ يُحَارِبُونَ اللَّهَ ﴾ : يحاربون أوليائه ، فعبر بنفسه العزيزة عن أوليائه
إكباراً لإيذائهم ، فمن آذاهم فكأنه آذاه وإن كان لا يلحقه من عباده أذى .

وقد نزلت هذه الآية في العرنيين وهم جماعة من بجيلة قد نزلوا المدينة
فأصابتهم الحمى فأمرهم النبي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة فخرجوا ، وأمر لهم
بلقاح (٢) ليشرّبوا من ألبانها فانطلقوا، فلما صحوا قتلوا الراعى وارتدوا عن الإسلام
وساقوا الإبل .

فبعث النبي ﷺ في آثارهم ، فما ارتفع النهار حتى جىء بهم ، فأمر بهم
فقطّع أيديهم وأرجلهم وسمل (٣) أعينهم ، وتركهم في الحرة (٤) يستقون فلا يسقون
حتى ماتوا .

قال أبو قلابة : فهؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم، وحاربوا الله
ورسوله فأنزل الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ . الآية .

(١) سورة المائدة الآية : ٣٣ . (٢) اللقاح : جمع لقحة ، وهى الناقة الحلوب .

(٣) فقأها . (٤) الحرة : أرض خارج المدينة ذات حجارة سوداء .

وقد حكى أهل التواريخ والسير أنهم قطعوا يدي الراعى ورجليه ، وغرزوا الشوك فى عينيه حتى مات وأدخل المدينة ميتاً ، وكان اسمه يساراً وكان نوبياً .

وكان هذا الفعل من أولئك المعتدين الآثمين فى السنة السادسة من الهجرة .

وقد ثبت فى صحيح مسلم وكتاب النسائى وغيرهما : « أن النبى ﷺ إنما سمل أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة فكان هذا قصاصاً » .

قال صاحب المنار ^(١) : ومجموع الروايات فى قصة العرنيين تفيد أنهم جعلوا الإسلام خديعة للسلب والنهب ، وأنهم سملوا أعين الرعاة ثم قتلوهم ومثلوا بهم ، وفى بعضها أنهم اعتدوا على الأعراس أيضاً ، وأن النبى ﷺ عاقبهم بمثل عقوبتهم عملاً بقوله تعالى : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ ، وقوله : ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله ﴾ - إن صح أن الآية نزلت بعد عقابهم - ولم يعف عنهم كعادته لئلا يتجرأ على مثل فعلتهم أمثالهم من الأعراب المشركين وغيرهم ، فأراد بذلك القصاص وسد الذريعة ، وأن الله تعالى أنزل الآية بهذا التشديد فى العقاب على مثل هذا الإفساد ، لهذه الحكمة ، وهى سد ذريعة هذه المفسدة ، ولكنه حرم مع ذلك كله المثلة ، وهى تشويه الأعضاء ، ولا مفسدة أشد وأقبح من سلب الأمن على النفس والأعراض والأموال ، فرب عصابة من المفسدين تسلب الأمن والأطمئنان من أهل ولاية كبيرة ، ورب عصابة مفسدة تعاقب بهذه العقوبات المنصوصة فى الآية فتظهر الأرض من أمثالها زمناً طويلاً .

والتشديد فى سد الذرائع ركن من أركان السياسة لا تزال جميع الدول تحافظ عليه . ١٠ هـ .

والآن نشرع فى بيان هذه العقوبات التى قررتها الآية بشيء من التفصيل .

العقوبات المقررة فى الآية تفصيلاً :

ذكرت الآية أربع عقوبات متفاوتة للمحارب بحسب جرمه وإفساده وهى : القتل ، والصلب ، وقطع الأيدي والأرجل من خلاف ، والنفى من الأرض .

١ - فإن كانت الحاربة مقصورة على إخافة المارة وقطع الطريق دون أن يتعرضوا لهم بالقتل أو السلب أو النهب فهؤلاء يعاقبون بالنفى من الأرض التى يخيفون فيها المارة ويقطعون فيها الطريق عليهم .

(١) ج ٦ ص ٢٩٣ .

ونفهم من الأرض معناه إبعادهم عنها إلى أرض أخرى لا يستطيعون فيها إخافة الناس ، حيث يفتقدون الاعوان من الأقارب والأصحاب ، ولا شك أن شعورهم بالغربة يضعف من قوتهم ويثني عزمهم عن الإفساد في الأرض .

وعلى الإمام أن يتتبع خطواتهم ويتفقد أحوالهم ويوصى ولاته بذلك فربما يشتري خطرهم ويستفحل شرهم فيمارسون ما كانوا يمارسونه في الأرض التي أخرجوا منها بصورة أشنع واقطع .

ويرى الاحتاف أن المراد بالنفي في الآية : السجن . وذلك بأن يجسوا في مكان ضيق حتى تظهر توبتهم .

٢ - فإن أخذ المحاربون المال ممن قطعوا الطريق عليه ولم يقتلوه - قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف . وذلك بأن تقطع اليد اليمنى ، والرجل اليسرى ، وتحسم اليد والرجل في الحال بالكى بالنار أو بالزيت المغلى أو بأية طريقة أخرى يمنع بها تزييف الدم .

وهذه العقوبة زادت على عقوبة السرقة بسبب الخرابه ، لما في الخرابه من اعتداء سافر على حرمات الله وعلى أنفس الناس وأعراضهم وأموالهم بصورة تهدد الأمن العام .

وإن عاد قاطع الطريق إلى ذلك مرة أخرى قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى . وقد اشترط بعض الفقهاء في المال المأخوذ أن يكون نصاباً ، وهو ما تقطع فيه يد السارق ، ويقدر بربع دينار على ما تقدم بيانه في حد السرقة .

فإن كانوا جماعة ، فهل يشترط أن تبلغ حصه كل واحد منهم نصاباً ؟ .
أجاب عن ذلك ابن قدامة في المغنى^(١) فقال : وإذا أخذ ما يبلغ نصاباً ولا تبلغ حصه كل واحد منهم نصاباً قطعوا ، قياساً على قولنا في السرقة .

وقياس قول الشافعي وأصحاب الرأي : أنه لا يجب القطع حتى تبلغ حصه كل واحد منهم نصاباً ، وبشروط ألا تكون لهم شبهة (يعني في المال المأخوذ) .

ولم يوافق مالك ولا الظاهرية على هذا الرأي ، فلم يشترطوا في المال المسروق بلوغ النصاب ولا كونه محرراً ؛ لأن الخرابه نفسها جريمه تستوجب العقوبة بقطع

النظر عن النصاب والحرز . فمجرمة الحراية غير جريمة السرقة ، وعقوبة كل منهما مختلفة ، لأن الله قدر للسرقة نصاباً ، ولم يقدر فى الحراية شيئاً ، بل ذكر جزاء المحارب فافتضى ذلك توفية الجزاء لهم على للمحاربة . أ هـ .

٣ - فإن قتل للمحارب نفساً ولم يأخذ مالا قتل ، وإن قتل جماعة من المحاربين واحداً قتلوا به جميعاً ، ويقتل معهم من كان عوناً لهم على القتل ؛ لأنهم شركاء فى المحاربة والإفساد فى الأرض . ولا عبرة بعفو ولى الدم أو رضاه بالدية ؛ لأن عفو ولى الدم أو رضاه بالدية فى القصاص لا فى الحراية .

٤ - فإن قتل للمحارب واحداً أو أكثر وأخذ المال وجب قتله وصلبه ، فعلى الإمام أن يأمر بصلب المحارب متى قدر عليه على خشبة أو عمود أو نحوهما منتصب القائمة ممدود اليدين ثم يطعن حتى يموت .

ويرى بعض الفقهاء أنه يقتل أولاً ثم يصلب حتى يشتهر أمره ويعتبر به الناس ، وليس لصلبه وقت مقدر ، وقدره بعضهم بثلاثة أيام من غير دليل يستند إليه .

وهل يجوز للإمام أن يختار عقوبة من هذه العقوبات بحسب ما يراه رادعاً للمجرم الأثيم على غير هذا النحو الذى سبق بيانه ، فيقتل من انتهك عرضاً مثلاً ولم يقتل نفساً ، أو يصلب من أخذ مالا جهاراً من صاحبه بقوة السلاح ولم يقتله ؟ أقول : اختلف الفقهاء فى ذلك : فمنهم من ذهب إلى أن الإمام مخير فى ذلك بناء على أن (أو) فى الآية للتخير .

ومنهم من ذهب إلى أن الترتيب فى العقوبات أمر واجب لا يجوز العدول عنه . فمن قتل يقتل ، ومن قتل وأخذ المال يقتل ويصلب ، ومن أخذ المال ولم يقتل يقطع ، ومن أخاف المارة ولم يقتل نفساً أو يأخذ مالا ينفى من الأرض .

وحجة القائلين بأن (أو) فى الآية للتخير : أن هذا هو ما تقتضيه اللغة غالباً ، وله فى القرآن نظائر كثيرة ، كقوله تعالى فى كفارة اليمين : ﴿ فكفارته إطعامُ عَشْرَةِ مساكينَ من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كِسْوَتُهُمْ أو تحريرُ رَقَبَةٍ ﴾ (١) . ولم يثبت فى السنة ما يصرف معناها عن التخيير إلى معنى آخر .

(١) سورة المائدة الآية : ٨٣ .

فكل من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض بالفساد ، فإن عقوبته إما القتل ، أو الصلب ، أو القطع ، أو النفي من الأرض . حسبما يكون من المصلحة التي يراها الحاكم في تنفيذ إحدى هذه العقوبات ، سواء قتلوا أم لم يقتلوا ، وسواء أخذوا المال أم لم يأخذوه ، وسواء ارتكبوا جريمة أم أكثر . وليس في الآية ما يدل على أن للحاكم أن يجمع أكثر من عقوبة واحدة أو يترك للمحاربين دون عقاب .

قال القرطبي : « قال أبو ثور : الإمام مخير على ظاهر الآية ، وكذلك قال مالك ، وهو مروى عن ابن عباس ، وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ، ومجاهد ، والضحاك ، والنخعي ، فهم قالوا : الإمام مخير في الحكم على المحاربين يحكم عليهم بأى الأحكام التي أوجبه الله تعالى من القتل أو الصلب ، أو النفي بظاهر الآية ، قال ابن عباس : ما كان في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار » ١٠٥٠ .

وحجة القائلين بأن (أو) في الآية للتنوع لا للتخير : ما رواه الشافعي في مسنده عن ابن عباس أيضاً ، قال : « إذا قتلوا وأخذوا الأموال صلبوا . وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا . وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف . وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض » .

قال ابن كثير : ويشهد لهذا التفصيل الحديث الذي رواه ابن جرير في تفسيره - إن صح سنده - قال : حدثنا علي بن سهل ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن يزيد بن حبيب : أن عبد الملك بن مروان كتب إلى أنس بن مالك يسأله عن هذه الآية ، فكتب إليه يخبره أنها نزلت في أولئك النفر العرنيين (رهط من بجيلة) .

قال أنس : فارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا الراعى ، واستاقوا الإبل ، وأخافوا السبيل ، وأصابوا الفرج الحرام . قال أنس : فسأل الرسول ﷺ جبريل عليه السلام عن القضاء فيمن حارب ، فقال : « من سرق مالا وأخاف السبيل فاقطع يده بسرقة ورجله بإخافته ، ومن قتل فاقطع يده ، ومن قتل وأخاف السبيل واستحل الفرج الحرام فاصلبه » .

ويدل أيضاً على صحة قول القائلين بأن (أو) للتنوع أنه جل شأنه بدأ في الآية بالأغلظ ، وعرف القرآن فيما أريد به التخيير البداءة بالأخف ككفارة اليمين ، وما أريد به الترتيب بدئ فيه بالأغلظ فالأغلظ ككفارة الظهار والقتل .

فكفارة اليمين بدئ فيه بالإطعام ثم الكسوة ثم تحرير رقبة ، ولا شك أن

الإطعام أخف من الكسوة ، والكسوة أخف من تحرير رقبة ، والحادث في مئنه مخير بينها .

وكفارة الظهار بدئ فيها بتحرير رقبة ، ثم بصيام شهرين ، ثم بإطعام ستين مسكيناً كما في قوله تعالى : ﴿ والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماساً ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماساً فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ﴾ (١) .

وعن قال بأن (أو) في الآية للتنويع لا للتخيير الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وكثير من الفقهاء .

وللمالكية في ذلك تفصيل حسن ، نقله ابن رشد في بداية المجتهد (٢) قال ، بعد أن ذكر اتفاق الفقهاء على هذه العقوبات المنصوص عليها في الآية : واختلفوا في هذه العقوبات هل هي على التخيير أو مرتبة على قدر جناية المحارب ، فقال مالك : إن قتل فلايد من قتله ، وليس للإمام تخيير في قطعه ولا في نفيه ، وإنما التخيير في قتله أو صلبه .

وأما إن أخذ المال ولم يقتل فلا تخيير في نفيه ، وإنما التخيير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف . وأما إذا أخاف السبيل فقط فالإمام عنده مخير في قتله أو صلبه أو قطعه أو نفيه . ومعنى التخيير عنده أن الأمر راجع في ذلك إلى اجتهاد الإمام ، فإن كان للمحارب عن له الرأي والتدبير فوجه الاجتهاد قتله أو صلبه ؛ لأن القطع لا يرفع ضرره .

وإن كان لا رأى له وإنما هو ذو قوة وبأس قطعه من خلاف . وإن كان ليس فيه شيء من هاتين الصفتين أخذ بأيسر ذلك فيه وهو الضرب والنفي .

• ما يثبت به حد الحرابة :

يثبت حد الحرابة بأمرين : الإقرار ، والشهادة .
فإن أقر للمحارب عند الإمام بأنه شهر السلاح على فلان من الناس وأخافه وقطع الطريق عليه أقام الإمام عليه الحد بحسب ما أقر به ، فإن أقر بأنه قتل قتله ، وإن أقر بأنه قتل وأخذ المال قتله وصلبه ، على ما مر تفصيله .

(١) سورة المجادلة : الآية ٣ . (٢) ج ٢ ص ٤٥٥ .

وإن شهد رجلان عدلان بأنه قطع الطريق على فلان عند الإمام أخذ بشهادتهما .

واختلف الفقهاء فيما إذا شهدا بأنه قطع الطريق عليهما هل يأخذ الإمام بشهادتهما فيقيم الحد عليه ، أم يعتبرهما خصمين له ، فلا يأخذ بشهادتهما بناء على أن شهادة الخصم على خصمه لا تصح ؟

أقول : الأصح الذي عليه جمهور الفقهاء أنه إذا شهد رجلان على رجل أو رجال بأنهم قطعوا الطريق عليهما لا تقبل شهادتهما ؛ لأنهما خصمان للمدعى عليه . قال ابن قدامة في المغني ^(١) : « إذا شهد عدلان على رجل أنه قطع عليهما الطريق وعلى فلان وأخذ متاعهم لم تقبل شهادتهما ؛ لأنهما صارا خصمين له بقطعه عليهما ، وإن قالوا : نشهد أن هذا قطع الطريق على فلان وأخذ متاعه قبلت شهادتهما ولم يسألها الحاكم هل قطع عليكما معه أم لا ؟ ؛ لأنه لا يسألها ما لم يدع عليهما .

وإن عاد المشهود له فشهد عليه أنه قطع عليهما الطريق وأخذ متاعهما لم تقبل شهادته لأنه صار عدوك له بقطعه الطريق عليه ، وإن شهد شاهدان أن هؤلاء عرضوا لنا في الطريق وقطعوهما على فلان قبلت شهادتهما ، لأنه لم يثبت كونهما خصمين بما ذكرناه .

● ما يسقط به الحد :

إذا جاء للمحارب إلى الإمام تائباً من قبل أن يقدر عليه قبلت توبته وسقطت عنه عقوبة الحاربة دون عقوبة القصاص . فإن لم يكن قد قتل أو أخذ مالا وتأكد الإمام من توبته عفا عنه وأعانه على إصلاح حاله وتحصيل قوته بطريق مشروع . أما إن كان قد قتل نفساً فإنه يقتل قصاصاً ، ولكن يجوز لولي المقتول في هذه الحالة أن يعفو عنه ، وليس لهم الحق في العفو إن ولم يجرى إلى الإمام تائباً ؛ لأنه محارب .

وإن كان قد أخذ مالا أمره الإمام برده إلى صاحبه أو إلى ورثته ، فإن لم يعلم له صاحباً ولا ورثة أمر برده إلى بيت المال . هذا إذا كان المال لا يزال في يده ، فإن لم

(١) ج ٨ ص ٣٠٢ .

يكن في يده ضمنه لصاحبه بدفعه إليه متى أيسر ، وللإمام أن يدفعه عنه إن رأى في ذلك مصلحة .

والأصل في قبول توبة المحارب قبل أن يقبض عليه الإمام قوله تعالى : ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ﴾ (١) .

والحكمة في قبول توبتهم قبل القدرة عليهم لا بعدها أن التوبة قبل القدرة عليهم والتمكن منهم دليل على يقظة الضمير والعزم على استئناف حياة نظيفة بعيدة عن الإفساد والمحاربة لله ورسوله ، وهذا هو المقصد الاسمي للشرع الحكيم من وراء العقوبات التي أوجبها على اللجrimين بحسب تفاوتهم في الإجرام والإفساد .

• حكم الدفاع عن النفس وعن الغير :

إن اعتدى معتدى على أحد يريد أن يقتله أو يأخذ ماله أو يهتك عرضه وجب عليه أن يدافع عن نفسه وماله وعرضه بما استطاع من قوة ، وليبدأ بالأسهل والأيسر له ، فيطلب منه أولاً أن يكف عنه ويقيه شره بالحكمة والموعظة الحسنة ويناشده بالله تعالى أن يخلئ سبيله ، فإن أبى دفعه عن نفسه بالضرب ، فإن لم يندفع إلا بالقتل قتله ولا قصاص عليه ولا دية ولا إثم ؛ لأنه معتد ظالم .

قال تعالى : ﴿ ولَمَن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ﴾ (٢) .

وعن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه مالك . قال : أرايت إن قاتلني ؟ قال : فقاتله . قال : أرايت إن قتلني ؟ قال : فأنت شهيد . قال : فإن قتلته؟ قال : هو في النار » (٣) .

وروى البخاري : أن رسول الله ﷺ قال : « من قُتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قُتل دون عرضه فهو شهيد » .

وروى النسائي عن أبي هريرة : « أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أرايت إن تعدى على مالي ؟ قال : فأنشد بالله (أى فاستحلفهم بالله أن

(١) سورة المائدة آية : ٣٤ .

(٢) سورة الشورى الآية : ٤١ .

(٣) رواه مسلم ، كتاب « الإيمان » ٢٢٥ .

يتركوك وشأنك) . قال : فإن أبوا على ؟ . قال : فانشد بالله . قال : فإن أبوا على ؟
قال : فانشد بالله . قال : فإن أبوا على ؟ قال : فقاتل فإن قُتلت ففي ^(١) الجنة وإن
قُتلت ففي النار » .

وكما يجب أن يدافع الإنسان عن نفسه وماله وعرضه يجب عليه كذلك الدفاع
عن غيره إذا تعرض للقتل أو أخذ المال ، أو هتك العرض ، ولكن بشرط أن يأمن
على نفسه من الهلاك .

لأن الدفاع عن الغير من باب دفع المنكر من أجل للمحافظة على الحقوق الخاصة
والعامة .

يقول الرسول ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع
فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » . (رواه أحمد وغيره) .

* * *

(١) أى فإن قتلك فأنت في الجنة وإن قتلتك فهو في النار .

عقوبة أهل البغى وقتالهم

البغى فى اللغة: هو الظلم ومجاوزة الحد وطلب مالا ينبغى طلبه ، والخروج عن قواعد الدين وجماعة المسلمين .

وقد حرم الله البغى بكافة صوره وأمر بالعدل والإحسان فى كل شئ .

قال تعالى : ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ﴾ (١) .

والكلام هنا عن البغى فى بعض صوره لا عن جميعها ، فإن صور البغى لا تكاد تنحصر .

وما نتكلم فيه هنا من الأحكام يدور حول قوله تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تقىء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ﴾ (٢) .

يروى أصحاب السنن فى نزول هذه الآية عدة أسباب أكثرها يصح أن يكون سبباً فى نزولها منها :

١ - ما رواه أحمد فى مسنده عن أنس رضي الله عنه قال : قيل للنبي صلى الله عليه وسلم لو أتيت عبد الله بن أبى ، فانطلق إليه النبي وركب حماراً ، وانطلق المسلمون يمشون فى أرض سبخة فلما انطلق النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إليك عنى فوالله لقد آذانى ريح حمارك » فقال رجل من الأنصار : والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيب ريحاً منك .

قال : فغضب لعبد الله رجال من قومه فغضب لكل واحد منهما أصحابه . قال : فكان بينهم ضرب بالجريد والأيدى والتعال فبلغنا أنه أنزلت فيهم : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ﴾ .

٢ - وذكر سعيد بن جبير أن الأوس والخزرج كان بينهما قتال بالسعف والتعال فأنزل الله تعالى هذه الآية فأمر بالصلح بينهما .

(١) سورة النحل الآية : ٩٠ . (٢) سورة الحجرات الآية : ٤ .

٣ - وقال السدي: كان رجل من الأنصار يقال له عمران، كانت له امرأة تدعى أم زيد ، وأن المرأة أرادت أن تزور أهلها فحبسها زوجها وجعلها في علية له لا يدخل عليها أحد من أهلها ، وأن المرأة بعثت إلى أهلها فجاء قومها فأنزلوها لينطلقوا بها، وأن الرجل كان قد خرج فاستعان ^(١) أهل الرجل فجاء بنو عمه ليحولوا بين المرأة وأهلها فتدافعوا واجتلدوا بالنعال، فنزلت فيهم هذه الآية، فبعث إليهم رسول الله ﷺ ، وأصلح بينهم وقاموا إلى أمر الله تعالى .

وسواء كانت هذه الآية نزلت على سبب من هذه الأسباب ، أم على جميعها ، أم نزلت على غير سبب أصلاً فإنها قاعدة تشريعية عملية لصيانة المجتمع المؤمن من الخصام والتفكك بسبب الأهواء الجامحة والزوات الطائشة، والتيارات المنحرفة، والحمية الجاهلية والعصبية الطاغية ، وتحقيق الأمن والسلام بين الناس على أساس سليم من العدل المطلق والمساواة التامة في سائر الحقوق العامة .

يأمر الله في هذه الآية المؤمنين إن وقع قتال بين طائفتين منهم لاي سبب من الأسباب - أن يصلحوا بينهما بفرض النزاع وإزالة الإشكال، وردهما إلى حكم الله تعالى ، وتذكيرهما بما يترتب على استمرار النزاع من عواقب وخيمة لا يدرك مداها . ومعظم النار من مستصغر الشرر . كما يقولون .

فإن بغت إحداهما على الأخرى واستمرت في بغيتها ولم تقبل الرجوع إلى أمر الله تعالى وجب على المؤمنين غير الطائفتين أن يقاتلوا هذه الطائفة الباغية حتى ترجع إلى أمر الله كارهة صاغرة .

وإن أبت كلا الطائفتين الرجوع إلى أمر الله تعالى بالحجة والموعظة الحسنة أجبرتاً على ذلك ولو بقتالهما ، وذلك حقناً لدماء الأبرياء ، وصيانة لأعراض النساء ومحافظة على وحدة الأمة وسلامتها من التفكك والانهايار ، والضعف والانحلال فإن النزاع - ولا شك - من أخطر أسباب الفشل والانحطاط ، فإن رجعت الطائفة الباغية إلى أمر الله تعالى ترك المحايدون قتالهم ومشوا في الصلح بينهما بالعدل دون تحيز أو جور ؟ فالله حكم عدل يحب العدل ويأمر به ويغض الظلم وينهى عنه .

ويؤخذ من الآية فوق ما ذكر في بيان معناها ما يأتي :

١ - استدلل البخاري وغيره - كما يقول ابن كثير في تفسيره ^(٢) على أنه لا

(١) أي طلبوا العون . (٢) ج ٤ ص ١٢ .

يخرج عن الإيمان بالمعصية وإن عظمت، لا كما يقول الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة ونحوهم .

وهكذا في صحيح البخارى من حديث الحسن عن أبى بكره رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ خطب يوماً ومعه على المنبر الحسن بن على رضي الله عنه فجعل ينظر إليه مرة وإلى الناس أخرى، ويقول : « إن ابني هذا سيد ولعل الله تعالى أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » . فكان كما قال ﷺ أصلح الله تعالى به بين أهل الشام وأهل العراق بعد الحروب الطويلة والواقعات المهولة .

٢ - دلت هذه الآية على أن نصرة المظلوم وتخليصه من بغى الظالم ، ونصرة المظلوم وتخليصه من ظلمه الذى هو سبب فى شقائه وهلاكه فى الدنيا والآخرة من الواجبات .

وقد ثبت فى الصحيح عن أنس رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » . قلت يا رسول الله هذا نصرته مظلوماً فكيف أنصره ظالماً ؟ قال ﷺ : « تمتعه من الظلم فذاك نصرك إياه » .

وفى الصحيح أيضاً : « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتواصلهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر » . وفى الصحيح كذلك : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وشبك بين أصابعه ﷺ .

وروى أحمد فى مسنده عن سهل بن سعد الساعدى رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « إن المؤمن من أهل الإيمان بمتزلة الرأس من الجسد يألم المؤمن لأهل الإيمان كما يألم الجسد لما فى الرأس » .

وفى الصحيحين عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تحاسدوا ولا تباعدوا ولا تجمسوا ولا تحسبوا ولا تتاجشوا وكونوا عباد الله إخواناً » .

هذا ، وقتال الطائفة الباغية - كما يقول القرطبى فى تفسيره ^(١) - فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقيين ؛ ولذلك تخلف قوم من الصحابة رضي الله عنهم عن نصرة على كرم الله وجهه كسعد بن أبى وقاص ، وعبد الله بن عمرو ، ومحمد بن

(١) انظر ج ١٦ ص ٣١٩ .

مسلمة وغيرهم ، وأقرهم على ذلك - على عليه السلام ، واعتذر إليه كل واحد منهم بعذر فقبله منه .

ويروى أن معاوية رضي الله عنه لما أفضى إليه الأمر ، عاتب سعدًا على ما فعل ، وقال له : إنك لم تكن ممن أصلح بين الفئتين حين اقتتلا ، ولا ممن قاتل الفئة الباغية . فقال له : ندمت على تركي قتال الفئة الباغية . فتبين أنه ليس على الكل تبعه فيما فعل ، وإنما كان تصرفًا بحكم الاجتهاد وإعمالاً بمقتضى الشرع والله أعلم . ١٠ هـ .
بتصرف .

٣ - إذا خرجت طائفة من الناس على الإمام الذي اختاره المسلمون بغيًا وعدوانًا وجب على المسلمين أن يعينوا الإمام على قتالهم حتى يردوهم عن غيهم أو يقطعوا دابرهم صيانة لوحدة الأمة وأمنها .

والخارجون على الإمام أقسام ، ولكل قسم أحكام تتعلق به لا حاجة لذكرها هنا في هذا الكتاب ، ومحل ذكرها الكتب المطولة فمن شاء فليطلبها هنالك .

* * *

الردة

• تعريفها :

الردة هي رجوع المسلم العاقل البالغ عن الإسلام إلى الكفر باختياره من غير أن يكرهه أحد عليه .

فلا عبرة بارتداد الصبي ولا بارتداد المجنون ؛ لقوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل » . (رواه أحمد وغيره) .

كذلك المكروه إذا نطق بكلمة ليتخلص من ضرر يلحقه لو لم ينطق وقلبه مطمئن بالإيمان ، فإنه لا يكون بهذا مرتدًا .

قال تعالى : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ﴾ (١) .

روى العوفي عن ابن عباس أن هذه الآية نزلت في عمار بن ياسر حين عذبه المشركون حتى يكفر بمحمد ﷺ فوافقهم على ذلك مكرهاً وجاء معتذراً إلى النبي ﷺ فأنزل الله هذه الآية .

وروى ابن جرير عن محمد بن عمار بن ياسر قال : أخذ المشركون عمار بن ياسر فعذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : « كيف تجد قلبك ؟ » قال : مطمئناً بالإيمان . قال النبي ﷺ : « إن عادوا فعد » أي : إن عادوا لتعذيبك فعد إلى موافقتهم في بعض ما يأمرونك به بلسانك لا بقلبك مثلما فعلت سابقاً .

ولهذا اتفق العلماء على أن المكروه على الكفر يجوز له أن يوافق إبقاءً على حياته .

ويجوز له أن يأبى كما كان بلال رضي الله عنه يأبى عليهم ذلك وهم يفعلون به الأفاعيل حتى إنهم ليضعون الصخرة العظيمة على صدره في شدة الحر ، ويأمرونه بالشرك بالله

(١) سورة النحل الآية : ١٠٦ .

فيأبى عليهم وهو يقول : أحد ، أحد ، ويقول : والله لو أعلم كلمة هي أغبط لكم منها لقتلها . رضى الله عنه وأرضاه .

وكذلك حبيب بن زيد الأنصاري لما قال له مسيلمة الكذاب : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ - فيقول : نعم ، فيقول : أتشهد أنى رسول الله ؟ - فيقول : لا أسمع . فلم يزل يقطعه إرباً إرباً وهو ثابت على ذلك . ١٠ هـ (١) .

• أماراتها :

لا يعتبر المسلم مرتدًا إلا إذا انشرح صدره بالكفر وتحول قلبه إليه وكان عاقلاً بالغاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ مِنْ شَرِّهِ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

ولقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » ولما كان ما فى القلب غيباً من الغيوب التى لا يعلمها إلا الله ، كان لابد من صدور ما يدل على كفره دلالة قطعية لا تحتمل التأويل يحال .

وهناك أمارات تدل على رجوع المسلم عن الإسلام إلى الكفر نذكر أهمها :

١ - إذا قال : كفرت بالله أو برسوله ، أو رجعت إلى دينى الذى كنت عليه ونحو ذلك من الكلام، نعوذ بالله تعالى من ذلك، ونعتصم به، ونسأله الإيمان الكامل واليقين الصادق إلى أن نلقاه .

٢ - إذا أنكر أمراً علم من الدين بالضرورة، أى أنكر ما ثبتت صحته بطريق لا يحتمل الشك ولا يقبل الجدل، كأن ينكر وحدانية الله تعالى، أو ينكر خلقه للعالم أو ينكر وجود الملائكة ووقوع البعث والجزاء، أو ينكر نبوة محمد ﷺ ، أو ينكر فرضية الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج وما إلى ذلك من الفرائض .

٣ - إذا استباح محرماً ثبتت حرمة دليل قطعى، كأن يرى أن الزنا حلال أو أن الخمر حلال ، ويجهز بذلك ، وكذلك إذا حرم شيئاً أجمع المسلمون على حله .

٤ - إذا سب نبياً من الأنبياء أو طعن فى عصمته وعفته أو استهزأ به .

٥ - إذا سب الدين ، أو طعن فى الكتاب والسنة، وذلك بأن قال والعياذ بالله تعالى : الإسلام دين مخدر للشعوب ، أو قال : القرآن لا يصلح للتطبيق فى هذا الزمان ، أو دعا إلى عدم الأخذ بالسنة وإنكار ما صح سننه منها .

(١) انظر تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٥٨٧ وما بعدها .

٦ - إذا ادعى أنه نبي يوحى إليه .

٧ - إذا أهان المصحف واستخف به وألقاه في القاذورات مثلاً ، أو ألقى فيها كتب التفسير والحديث والفقه ، أو استخف باسم من أسماء الله تعالى ، أو بأمر من أوامره ، أو بنهى من نواهيه ، أو بوعد من وعوده استخفافاً يشعر بتكذيبه وإنكاره إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام ، ولا يعرف أحكامه ، ولا يعلم حدوده ؛ فإنه إن أنكر شيئاً منها جهلاً به لم يكفر .

• أمور لا يكفر المسلم بإنكارها :

وهناك مسائل إذا أنكرها المسلم لا يكفر بإنكارها حتى ولو كان المسلمون قد أجمعوا عليها إذا كان لا يعلمها إلا الخاصة ؛ كتحریم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها وأن القاتل عمداً لا يرب ، وأن للجدّة السدس ، ونحو ذلك ؛ فإن هذه المسائل وأشباهها إذا أنكرها المسلم جاهلاً بها أو بإجماع المسلمين عليها لا يعتبر بهذا الإنكار مرتدّاً كما قلنا ، بل يعذر بجهله بها لعدم استفاضتها بين العامة .

كذلك لا يكفر المسلم بما يقع في قلبه من الهواجس والوسوس التي لو تلفظ بها لحكم عليه بالكفر قطعاً ؛ والإنسان غير مؤاخذ على ما يدور في خلدّه من أحاديث النفس ومضمراتها .

وذلك لما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به »^(١) .

وروى مسلم عن أبي هريرة أيضاً قال : « جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه فقالوا : إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به . قال : وقد وجدتموه؟ قالوا : نعم . قال : ذلك صريح الإيمان » .

وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة كذلك أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال : خلق الله الخلق ، فمن خلق الله ؟ فمن وجد من ذلك شيئاً ، فليقل آمنت بالله » .

• عقوبة المرتد :

ليس هناك أعظم جرماً ولا أشد ظلماً ولا أسوأ حالاً ومآلاً يمكن كفر بالله بعد

(١) أصله تكلم فحذف إحدى التائين تخفيفاً .

أن آمن واعتصم بهديه ، فالردة تحبط العمل الصالح كله وتوجب لأهلها العذاب الاليم في الدنيا والآخرة . قال تعالى : ﴿ ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ (٢) .

وقد قرر الإسلام عقوبة معجلة في الدنيا للمرتد فضلاً عما توعد به من عذاب ينتظره في الآخرة - وهذه العقوبة هي القتل .

روى البخارى ومسلم عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال : « من بدل دينه فاقتلوه » .

ولم يختلف أحد من العلماء في وجوب قتل المرتد من الرجال ، وإنما اختلفوا في المرأة إذا ارتدت .

فقال أبو حنيفة : لا تقتل ولكن تحبس في مكان أمين حتى تعود إلى الإسلام أو تموت في حبسها ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء .

والأصح ما ذهب إليه الجمهور من وجوب قتلها كالرجل ؛ لأن آثار الردة وأضرارها من المرأة كآثارها وأضرارها من الرجل .

ولحديث معاذ الذى حسنه الحافظ : إن النبي ﷺ قال له لما أرسله إلى اليمن : « أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعُه (٣) ، فإن عاد ، وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت ، وإلا فاضرب عنقها » .

وأخرج البيهقي ، والدارقطني : « أن أبا بكر استتاب امرأة يقال لها : « أم قرفة » كفرت بعد إسلامها ، فلم تب ؛ فقتلها » .

وأما حديث النهى عن قتل النساء فذلك إنما هو في حال الحرب ، لاجل ضعفهن وعدم مشاركتهن في القتال .

(١) سورة البقرة الآية : ٢١٧ . (٢) سورة النحل الآية : ١٠٥ .

(٣) أى فادعه إلى الإسلام وحذره من عاقبة الردة فإن عاد إلى الإسلام فاعفوا عنه وإلا فاقتله .

وكان سبب النهي عن قتلهم أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة ، فقال : « ما كانت هذه لتقاتل » . ثم نهى عن قتلهم . أى ما كانت هذه المرأة تقاتلكم مع الرجال حتى تقتلوا .

والمرأة تشارك الرجل فى الحدود كلها دون استثناء . فكما يقام عليها حد الرجم إذا كانت محصنة ؛ فكذلك يقام عليها حد الردة ، ولا فرق .

• الحكمة فى قتل المرتد :

اعلم أن الإسلام لا يكره أحداً على اعتناقه بأى حال .

قال تعالى : ﴿ لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي . . . الآية ﴾ (١) .

فمن دخل فى الإسلام طائعا مختاراً عن علم وقناعة وشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله - فقد أصبح ملزماً بجميع التكاليف الشرعية من صلاة وصيام وزكاة وحج ، وجهاد فى سبيل الله ، وإحلال للحلال ، وتحريم للحرام ، وما إلى ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة .

فإن عاد إلى الكفر فقد طعن فى الإسلام والمسلمين ، وتخلّى عما أقر به من الواجبات ، وأعلن الحرب على دين الله الذى فطر الناس عليه ، وخذع المسلمين بالدخول فى دينهم وهو منه على شفا جرف هار فاطمئنتوا إليه وأودعوه ثقتهم ، وعرف عنهم من الأخبار والأسرار والمواقف والأحوال ما يمكنه من الكيد لهم والإيقاع بهم ، فلا مناص للمسلمين من قتله حماية لدينهم من غوائله ، ووقاية لأنفسهم وأموالهم من شره ، وحتى لا يغرى أحداً آخر بالرجوع إلى دينه ، ويعوق الراغبين فى الإسلام عن الدخول فيه .

ولولا أن قاتل أبو بكر رضي الله عنه المرتدين عن الإسلام لاستشرى خطرهم واستفحل ضررهم ففُضى على الإسلام وهو فى أوج عزه ومجده ، ولكن الله سلم ، إنه عليم بذات الصدور .

• استتابة المرتد :

ولكن يجب على الحاكم قبل أن يقتل المرتد أن يستتيه ، أى يأمره بأن يتوب إلى الله من ذنبه ويعود إلى الإسلام الذى اعتنقه وأقر به ، ويمهله أياماً يراجع فيها نفسه ، ويبنى أن يسأل عن سبب عودته إلى الكفر ؛ فإن كانت فى نفسه شبهة أرسل إليه الحاكم من العلماء من يزيلها عنه بالحجة القاطعة والبرهان الساطع ، وإن كان

(١) سورة البقرة : الآية ٢٥٦ .

الذى رده عن الإسلام غرض دنيوى أو حقد دفين ، أو ارتد عن الإسلام عناداً وبغياً فإنه يقتل بعد إعطائه المهلة الكافية لمراجعة نفسه .

وقدر بعض الفقهاء هذه المدة بثلاثة أيام .

ويرى بعض أهل العلم أنه لا يستتاب ولكن يقتل متى علمت ردة؛ لقول النبى ﷺ فى الصحيح : « من بدل دينه فاقتلوه » ، دون أن يذكر استتابته ، ولو كانت الاستتابة واجبة لنبه عليها .

وقد جاء فى الصحيحين : « أن معاذ بن جبل قدم على أبى موسى فوجد عنده رجلاً موثقاً فقال : ما هذا ؟ . قال : رجل كان يهودياً فأسلم ثم راجع دينه ^(١) دين السوء فنهود . قال : لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ، قال : اجلس . قال : لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله . ثلاث مرات فأمر به فقتل ، ولم يذكر أنه استتيب » .

والأصح ما عليه جمهور الفقهاء من استتابة المرتد وإمهاله حتى يعود إلى الإسلام فيبقى عنه ، أو يمضى فى طريق الكفر فيقتل كفراً كما أمر الله .

يؤيد ما ذهب إليه الجمهور ما رواه الشافعى وغيره : أن رجلاً قدم إلى عمر رضي الله عنه من الشام ، فقال : « هل من معربة خير ؟ - أى هل عندك من خير هام . وهو مثل يضرب لمن جاء من بعيد بخبر من الأخبار - قال : نعم . رجل كفر بعد إسلامه فقال عمر : فما فعلتم به ؟ . قال : قربناه فضررنا عنقه . قال : هل حسبتموه فى بيت ثلاثاً ، واطعمتموه كل يوم رغيقاً ، واستبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله إنى لم أحضر ، ولم آمر ، ولم أرض إذ بلغنى : اللهم إنى أبرأ إليك من دمه » .

• أحكام أخرى تتعلق بالمرتد :

إن ارتد المسلم عن الإسلام واستمر على ردة تغيرت حاله وحرم بعض الحقوق التى كانت له وهو مسلم ، وعومل معاملة الكافر الأصلى فى كثير من الأمور ، وثبتت له أحكام أخرى فى حال حياته وبعد قتله أو موته نجملها فيما يلى :

١ - العلاقة الزوجية :

إن ارتد المسلم عن الإسلام ، أو ارتدت زوجته انقطعت العلاقة الزوجية بينهما ووجب التفريق بينهما فى الحال من غير طلاق ، وإن عاد أحدهما إلى الإسلام وأراد الرجوع إلى صاحبه المسلم لا يعود إليه إلا بعقد ومهر جديدين .

(١) أى عاد إليه . يقال : راجع فلان فلاناً ، أى عاد إليه الأمر من الأمور .

ويعلم من هذا بدهاءة أن المرتد لا يجوز له أن يتكح امرأة مسلمة في حال رده .

ولا يجوز للمسلم أيضاً أن يتكح امرأة مرتدة عن الإسلام .
٢ - ميراثه :

إن ارتد المسلم عن الإسلام لا يرث شيئاً من مال من مات من أقاربه وذوى رحمه وغيرهم ممن يكون له الحق في ميراثهم لو كان مسلماً ؛ لأنه صار بالردة كافراً والكفر من موانع الميراث بإجماع الفقهاء (١) .

أما إن مات المرتد فإن ميراثه يقسم على أقاربه من المسلمين بحسب أنصبتهم المنصوص عليها في الكتاب العزيز ، وقد روى : « أن رجلاً أتى به إلى على كرم الله وجهه وكان نصرانياً فأسلم ، ثم ارتد عن الإسلام ، فقال له على : لعلك إنما ارتددت لأن نصيب ميراثاً ثم ترجع إلى الإسلام ؟ » قال : لا . قال : فلعلك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوها فأردت أن تتزوجها ثم تعود إلى الإسلام ؟ » قال : لا . قال : فارجع إلى الإسلام . قال : لا حتى ألقى المسيح . فأمر به فضربت عنقه فدفن ميراثه إلى ولده من المسلمين » .

٣ - ماله :

يعطى المرتد حق التصرف الكامل في ماله كالكافر الأصلي ، فيصح بيعه وهبته وغير ذلك من التصرفات المشروعة ، وكونه مستحق القتل لا يسلبه حقه في التملك والتصرف ، لأن الشارع لم يجعل للمرتد عقوبة سوى عقوبة القتل كفراً ، ويكون في ذلك كمن حكم عليه بالقصاص أو بالرجم ، فإن قتله قصاصاً أو رجماً لا يسلبه حقه في الملكية ، ولا يزيل يده عن ماله .

٤ - فقد أهليته للولاية على غيره :

المرتد عن الإسلام كافر ليس له حق الولاية على غيره لقوله تعالى : ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ (٢) .

فلا يجوز له مثلاً أن يتولى عقد تزويج بناته ولا أبنائه الصغار- لأن الصغير لا

(١) قد يقال: كيف يرث وهو مقتول لا محالة إن لم يتب ؟ . . . فأقول قد يموت له أحد من أقاربه وهو في الزمن الذي يستتبه فيه الحاكم .

(٢) سورة النساء الآية : ١٤١ .

ينولى عقد الزواج بنفسه ولكن يتولاه أبوه، فلا بد أن يكون أبوه مسلماً - وتعتبر عقوده بالنسبة لهم باطلة .

• - تجهيزه بعد القتل :

إن قُتل المرتد فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن فى مقابر المسلمين، ويلف فى ثوبه أو فى ثوب آخر ويدفن فى أى مكان صالح للدفن ؛ لأنه قتل كفراً .
وقد ذكرنا الفرق بين من يقتل كفراً ومن يقتل حداً عند الكلام على تارك الصلاة .

* * *

الخمـر

ستتكلّم هنا عن حقيقة الخمر، والتدرج فى تحريمها، وحكمة ذلك التدرج ، وعن أضرارها الصحية والنفسية، والعقلية والخلقية، والاجتماعية ، وعن عقوبة شاربها الدنيوية ، وما يلحق بالخمر مما هو مشارك لها فى الحكم .

• حقيقة الخمر :

الخمر هى تلك السوائل المعروفة، المعدة بطريق تخمر بعض الحبوب أو الفواكه ، تحول النشا أو السكر التى تحتويه إلى غول ^(١) بواسطة بعض كائنات حية لها قدرة على إفراز مواد خاصة يمد وجودها ضروريًا فى عملية التخمر .

هذا هو التعريف الطبى للخمر ، وقد سميت خمرًا، لأنها تخمر العقل وتستره، أو لأنها تركت حتى تقادمت واختمرت ، أو لأنها تخامر العقل أى تخالطه .

وهى بهذا التعريف تشمل جميع المسكرات المعروفة قديمًا وحديثًا، فكل ما أسكر فهو خمر كما قال جمهور الفقهاء بغض النظر عن المادة التى أخذت منها ، وما أسكر كثيرة فقليله حرام ، فإن الشارع لا يفرق بين المتماثلات ، فلا يفرق بين شراب وشراب مادام كل منهما يخامر العقل ويخالطه ويضر به وبالبطن ضررًا محققًا، ولكن يسوى بينهما فى الحكم لاشتراكهما فى العلة، فإذا كان قد حرم القليل من أحدهما فإنه يحرم القليل من الآخر المماثل له .

وقد جاءت النصوص الصحيحة صريحة فى ذلك منها :

ما رواه أحمد وأبو داود عن ابن عمر: أن النبى ﷺ قال : « كل مسكر خمر، وكل خمر حرام » .

وروى البخارى ومسلم: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب على منبر رسول الله ﷺ فقال : « أما بعد ، أيها الناس : إنه نزل تحريم الخمر ، وهى من خمسة أشياء: من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ^(٢) ، والشعير . والخمر ما خامر العقل » .

(١) الغول : الكحول، وسمى غول لأنه يخالط العقل، ولعل كلمة (كحول) محرفة عن كلمة غول . والله أعلم .

(٢) القمح .

هذا الذى قاله أمير المؤمنين وهو القول الفصل ؛ لانه أعرف باللغة وأعلم بالشرع ، ولم ينقل أن أحداً من الصحابة خالفه فيما ذهب إليه .

وروى مسلم عن جابر : أن رجلاً من اليمن سأل رسول الله ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له « المرر » . فقال رسول الله ﷺ : « أمسكر هو ؟ قال : نعم ، فقال : كل مسكر حرام . . . إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال . قالوا يا رسول الله : وما طينة الخبال ؟ . قال : عرقه أهل النار » أو قال : « عصارة أهل النار » .

وفى السنن عن النعمان بن بشير : أن رسول الله ﷺ قال : « إن من العنب خمر ، وإن من التمر خمر ، وإن من العسل خمر ، وإن من البر^(١) خمر ، وإن من الشعير خمر » .

وروى أحمد والبخارى ومسلم عن أبى موسى الأشعرى قال : قلت يا رسول الله أفنتا فى شرابين كنا نصنعهما باليمن : « البتع » - وهو العسل حين يشتد - و« المزر » - وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد - قال : وكان رسول الله ﷺ ، قد أوتى جوامع الكلم بخواتيمه - قال : « كل مسكر حرام » .

وعن على كرم الله وجهه : « أن رسول الله ﷺ نهاهم عن الجعة . . وهى نبيذ الشعير » (أى البيرة) . (رواه أبو داود والنسائى) .

• التدرج فى تحريم الخمر :

كان العرب قبل الإسلام مولعين بشرب الخمر ، فلا يكاد يمتنع عن شربها إلا قليل منهم ، وهى - ولا شك - من أقبح مشاربهم ومن أشدها ضرراً على عقولهم وأجسامهم وأخلاقهم ؛ لهذا كان بعض العقلاء وأهل المروءة منهم يتخرجون من تناولها ويرونه منافياً للمروءة ، مسقطاً للهيبة والوقار ، مفضياً إلى ضياع الحياء ، مخلاً بالشرف الرفيع .

ولقد جاء بعض من أسلم منهم إلى النبى ﷺ يسأله عنها ، وعن اليسر - هل فى دينه الذى جاء به ما يحرمها تحريماً قاطعاً لا يدع لمسلم رية فى وجوب تركها ولا حجة لمن يرى النفع فيها ، فكان الشارع الحكيم واقعياً منطقياً معهم فى شأنهما فلم ينزل فى الكتاب تحريمهما على وجه القطع والإلزام إلا بعد أن بين لهم أن فى الخمر

(١) الفمخ .

والميسر إنمّا كبيراً ، ومنافع للناس ، وأن اثمهما أكبر من نفعهما، مما يحمل العقلاء على التفاضى عن المنافع الضئيلة التى يحصل عليها بعض المتجرىن فيها بجانب ما فيها وفى الميسر من الوزر الموجب لغضب الله تعالى وعذابه فى الدنيا والآخرة .
قال تعالى : ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبيرٌ ومنافعُ للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾ (١) .

ثم حرمها عليهم فى الأوقات التى يؤدون فيها الصلاة حتى يؤدوها وهم بكامل وعيهم وإدراكهم لما يقولون ويفعلون، فقال جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ (٢) .

وهذا التحريم المحدود بوقت ضيق يقلل إلى حد كبير من تناولها، ويزهدهم فى تعاطيها؛ لأن أوقات الصلاة - كما هو معلوم - مفرقة على سائر ساعات الليل والنهار تقريباً لو سكر أحدهم لا يكاد يفى من سكره قبل أن تدركه الصلاة ، وإن كان هناك وقت يستطيع أحدهم أن يتناول فيه خمرًا فبعد صلاة العشاء لبعدها ما بينها وبين صلاة الفجر .

وكثير منهم كان يصلى العشاء مع رسول الله ﷺ فى وقت متأخر من الليل فيدركه النوم بعد الصلاة مباشرة فلا يتمكن من شربها ، وأكثرهم كان يحب أن يقوم من الليل متعباً فلم يكن لشربها وقت ولا محل .

وبذلك يكون الإسلام قد انتزع جها من نفوسهم تمهيداً لتحريمها تحريماً باتاً فى جميع الأوقات ، فإذا علم المسلمون بتحريمها قبلت نفوسهم هذا التحريم وهى راضية مطمئنة لحكمة التشريع، مدركة ما فى ذلك من درء المفسدة وجلب المصلحة وتحقيق السعادة للمسلمين المحتلين لأوامر الله تعالى فى دارى الدنيا والآخرة .

ولو حرم الله الخمر على الناس دفعة واحدة لنفر الكثير من المسلمين لشدة ولعهم بها ، أو امتنع الكثير من الكف عنها، ولما وجد هذا الحماس الذى كان منهم عندما سمعوا آية التحريم .

فقد روى أنهم حين سمعوا قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسرُ والاتصابُ والألأامُ رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ - أخرجوا ما

(١) سورة البقرة آية : ٢١٩ . (٢) سورة النساء آية : ٤٣ .

فى بيوتهم وحوانيتهم من خمر وأراقوه فى طرق المدينة وهم فرحون مغتبطون بهذا التحريم .

فكان هذا التدرج فى تحريم الخمر نظاماً تربوياً للفرد والمجتمع فى شحذ العزائم واستنهاض الهمم وتقوية الإرادة ، وتقويم الأخلاق وتهذيب الطباع .

• متى حرمت الخمر :

حرمت الخمر بعد غزوة الأحزاب ، وكانت سنة أربع من الهجرة ، وذكر ابن إسحاق أن تحريمها كان فى غزوة بنى النضير وكانت فى السنة الرابعة أيضاً على الراجح .

• نظرة فى أدلة التحريم :

من العلوم أن الخمر قد حرمت على كل مكلف بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، فمن شك فى تحريمها فهو كافر مرتد .

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمرُ والميسرُ والأنصابُ والأرلامُ رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمرِ والميسرِ ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون ﴾ (١) .

أما السنة فقد وردت أحاديث كثيرة صحيحة بتحريمها ولعن شاربيها وساقبيها وعاصريها ومعتصريها ، وحاملها ، وبائعها ، وشاريها ، وكل من سعى فى صنعها وأسهم فى تعاطيها - فمن الأحاديث :

ما رواه ابن ماجه والترمذى عن أنس بن مالك : « أن رسول الله ﷺ لعن فى الخمر عشرة : عاصرها ، ومعتصرها ، وشاريها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وساقبيها ، وبائعها ، وأكل ثمنها ، والمشتري لها ، والمشتري له » .

وروى البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزننى الزانى حين يزننى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » .

وأما الإجماع فقد انعقد على تحريم كل مسكر ولم يخالف فى ذلك أحد من أهل العلم .

(١) سورة المائدة : آية ٩٠ - ٩١ .

وقد ورد : « أن قومًا شربوا الخمر فى جيش أبى عبيدة بن الجراح وهم فى الشام لقتال الروم ، فلما نهوا عن ذلك قالوا : إن الله لم يحرم الخمر تحريمًا باتًا وإنما خيرنا فاخترنا . إذ قال : ﴿ فهل أنتم متهمون ﴾ ؟ » .

فكتب أبو عبيدة إلى عمر بن الخطاب فى شأنهم . فكتب إليه عمر رضي الله عنه يقول : سلمهم . الخمر حلال أم حرام ؟ . فإن قالوا : هى حلال فاقتلهم ، وإن قالوا : هى حرام . فاجلدوهم .

فسألهم أبو عبيدة فقالوا : هى حرام . فجلدوهم .

ولو قالوا مقاتلتهم الأولى لقتلهم ؛ لأنهم أحلوا ما حرم الله فى كتابه العزيز ومن أحل ما حرم الله فهو مرتد يقتل كفرًا إن لم يتب من ذلك .

* *

أضرار الخمر

• الخمر والمراكز العقلية :

قال الدكتور محمد وصفى فى كتابه النفس القرآن والطب ^(١) معددًا أضرار الخمر ، ومبينًا أخطارها الجسيمة على الجسم والأعصاب والعقل والأخلاق قال : وللخمر تأثير على المراكز العصبية حيث تنهها فى أول الأمر ولكن لا يلبث الحال أن ينعكس فيحدث الخمول فى هذه الأعصاب ، وينتهى الأمر بتخديرها وتعطيل عملها ، ومن ثم يتسبب فى الموت الذى يكون نتيجة مباشرة لإيقاف عمل المراكز الحيوية فى الجسم .

هذا الحال هو ما نشاهده فى شارب الخمر فتراه أولاً قد انعدمت عنده فضيلة المروءة والحياء ، وينطق لسانه بالفاظ لو كان حافظًا لقواه العقلية ما فاه بها ، وتصدر عنه أفعال وحركات تضحك الثكلى ، وشر البلية ما يضحك .

هذه الفترة هى التى تجعل من الإنسان حيوانًا مهينًا مستهترًا بالكرامة والدين معرضًا للوقوع فى حياثل الرذيلة والعناد ، وهى قصيرة الأمد لا تلبث فترة الخمول أن تأتى عليها ، فترى الشارب وقد اختلت أعماله ، وفقد إحساسه ، وتجمست فيه البلاءة بأقبح أشكالها ، وسرعان ما يدخل السكران فى الفترة الثالثة ، وعندها يكون

(١) ص ١٣٨ وما بعدها .

السم قد عمل عمله فى المراكز العصبية الحيوية فى الجسم فيعطل عملها ، ويحدث الوفاة ، وقد يكون سبب الموت تعطيل الخمر لعمل مراكز التنفس والدورة الدموية جميعاً .

يتمص الخمر بسهولة من المعدة والأمعاء فيصل إلى الدورة الدموية بدون تغيير حيث يوزع على سائر أنسجة الجسم وسوائله فتحدث فيها التأثير السئ وتصيبها بالعلل الخطرة .

وذكر الدكتور / محمد وصفى من أضرار الخمر : الجنون الكحولى وهو كما قال : حالة تصل بالإنسان إلى درجة أخط من الحيوان غير العاقل ، أو تصل به إلى درجة الجنون الخطير مما يسلبه صفة الإنسانية والعقل .

ويرجع ذلك إلى تأثير الخمر على المخ تأثيراً يفقده وظيفته ، ولا تكون النتيجة بعد ذلك إلا الاختلاط العقلى أو الموت .

ولكى تأخذ فكرة عن مقدار تغلغل سم الخمر فى الأعصاب ، ومقدار الزمن الذى تبقى فيه الأعضاء تحت تأثير فعل الخمر الهرمى ، أذكر لك ما ذكره (مارينكو) و (بوليان) فى الجريدة الطبية البريطانية الصادرة فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ من أنهما وجدا الكحول فى سائل النخاع الشوكى بعد تجرعه بشمانية أيام ، ولقد وجد كذلك أنه يمكن فصل الكحول بعد تعفن الجثة ، وهو يدل على عظيم تغلغله فى الجسم .

هذا المرض يؤثر فى علم المرء وإدراكه ، ويؤثر فى شعوره وإحساسه ويؤثر فى عمله ، أما تأثيره فى علمه ، فهو عدم إدراك حقيقة الشئ مع وجوده ، أو كتمثيل أشخاص غير موجودين ، أو سماع أصوات غير موجودة ، وهو ما يؤدي إلى فقد الذاكرة كما يحصل فى الهستريا .

إن مجرد اضطراب الذاكرة يقلل من قيمة القوى العقلية ، ولذلك يمنع الدين الإسلامى الأخذ بشهادة شاربى الخمر فى المحاكم ، لاختلال أعصابهم وارتباك مخم واضطراب ذاكرتهم ، وشلوذ أفكارهم .

هذه إشارة لما يصيب إدراك الشخص وعلمه ، أما فيما يتعلق بشعوره وعمله فالخمر تؤثر فى شاربيها تأثيراً قد يدعوه إلى الانتحار أو القتل أو ارتكاب جرائم جنائية مختلفة كهتك العرض وغيرها من الجنايات التى تشغل المحاكم دائماً .

والجنون الكحولى الزمن هو السبب المباشر فى جميع الجرائم الجنسية المتسببة

عن الغيرة ، وهذه الجرائم تكون في الغالب قتل الأبرياء . وتنشأ الحالة بأن يحسب المعتاد على الخمر أن امرأته تحب سواه ، وتنشأ في فكره أشياء خيالية تثبت لديه ما يجول بخاطره من الأوهام ، ويذهب إلى امرأته ليرغمها على الاعتراف باستعمال القوة ، ويعد مشاجرات وتخيلات ينتهي الأمر بقتل الزوجة دون العشيق ، وقد يقتل هذا المعتوه أولاده انتقاماً إذ يخيل إليه أنهم ليسوا بنيه بل جاءت بهم امرأته من عشيقها المروم .

• الخمر والأخلاق :

والخمر هي الدافع الأساسي لجميع الموبقات ، والعامل الوحيد في سقوط الذكور والإناث كالحمل سفاحاً ، واليأس ، وحوادث الانتحار ، وقد ذكرنا ما تحدثه الخمر من هذيان الغيرة عند الكلام عن الجنون الكحولى والتسمم المزمن من الخمر . ويجب أن نعرف أن الزنا والخمر صنوان ، وتحف بهما كل الرذائل المعروفة في العالم كالدمارة والقوادة ، والفحش والفجور ، وضعف الخلق وفساد النفس ، والخبث والغدر ، والتفاق والخديعة والرياء ، إلى غير ذلك من الصفات الخلقية الدنيئة ، وإنك لا تجد مجرماً لا يسكر ، ولا تجد سكيراً غير مجرم ، وهل تجد في العالم من سبب لجميع الموبقات غير الخمر ؟

وقال الصحاح بن مزاحم يوماً لرجل يسكر: ما تصنع بالنبيذ ؟ فقال: إنه يهضم طعماً ، قال: إنه يهضم من دينك وعقلك أكثر ، وقيل للعباس بن مرداس : لم تركت الشراب وهو يزيد في سماحتك ؟ فقال أكره أن أصبح سيد قومي وأمسى سفيهم ، وقد علمت أن الخمر لا تهضم الطعام أو تزيد السماحة . والعاقل من لا يصاحب شارب الخمر ، ولا يخالطه ، ولا يرتبط معه بصلة ، إذ تكفى سفالة وسطه وفساد نفسه ، وانهيار أخلاقه ، وتوقع غدره ، وفقد الثقة به وحيوانيته ، وما فيه من الشذوذ والأمراض النفسية والجسمية .

• الخمر وشذوذ العاطفة الجنسية :

ويكفى أن نعرف أن الخمر تقتل العواطف السامية في الإنسان كالحنان والعطف والواجب ، وتعمل الخمر كذلك على إضعاف الإرادة وتعطيلها ، وتسلب قوة السيطرة على النفس ، وهذا يعمل ما نشاهده من حالات الاعتداء على الفتيات والعريضة في المواخير ، والاتصال بنساء الطبقات الدنيا من العاهرات والمومسات والزانيات والقوادين، وذوى الأخلاق الساقطة من الشبان والرجال، والفحش في الحديث

والسماجة وغيرها من الصفات الدنيا التي يتصف بها شاربوا الخمر . بل إن الخمر تحيى فى شاربها لوثات وراثية قديمة فى العاطفة الجنسية كمرض الكشف التناسلى وعشق الجنس ، واللواط ، وجماع الحيوان وغير ذلك من أمراض العاطفة الجنسية .

● تأثير الخمر على الأعضاء التناسلية :

إن كثيرين من ضعاف العقول يحسبون أن الخمر مقوية للناحية الجنسية ومن هذا الطريق يدخل إليهم الشيطان ليستدرجهم ﴿ وما يعدمهم الشيطان إلا غروراً ﴾ والحقيقة أنه ليس للخمر تأثير طيب من هذه الناحية ، وأما ما يشاهد من تنبه بعض الناس فى المواقف جنسياً بشرب القليل من الخمر ، فليس يرجع إلى تنبيه الخمر للباه ، ولكنه يرجع إلى تأثير الخمر على المخ ، ولا يتعدى هذا التأثير إمالة ميزان العقل ، والشعور بعدم الحياء أو المبالاة .

وهناك حقيقة علمية خطيرة ، يجب أن يعلمها الناس جميعاً وهى أن شارب الخمر ينتهى عادة بالارتخاء التام ، وذلك نتيجة رد فعل شديد فى أعصاب المراكز العليا والسفلى فى الجسم ، ولقد ذكرنا آنفاً فعل الخمر فى هذه الأعصاب .

ومن المعروف كذلك علمياً أن البيرة بما تحدثه من إدرار البول تعوق كذلك الانتصاب وتسبب العته ، والخمر بجانب ذلك تحدث سرعة الإنزال وهو ما يضر المتزوج ضرراً بالغا بما يحدثه من التأثير فى الزوجة مما لا مجال لبيانه هنا ، ولقد دعانى لذكر هذه الحقائق ما أراه من رجوع سبب الإدمان فى معظم الشاربين إلي طلب الحصول على اللذة الجنسية بالخمر ، فتصبح أبعد ما يكون منهم ، ولا يلبسون أن يقعوا فى هاوية الإدمان .

ويجب بجانب ذلك أن أذكر أن العملية الجنسية لا تتوقف على الجهاز التناسلى فحسب ، بل إن أى ألم يحدث لجسم المرء أو مرض يصيب أى عضو من أعضائه ، كالقلب ، والكبد ، والكلتين ، والمخ وغيرها - تسبب للمصاب ضعفاً جنسياً ظاهراً يشهد بأشداد وطأة المرض عليه ، ولهذا الضعف كذلك ارتباط وثيق ببعض غدد الجسم ، كالغدة الدرقية النخامية وغيرها ، إذ تؤثر فيها الخمر تأثيراً سيئاً ، فيترتب على ذلك حدوث الارتخاء .

وبذلك يعتبر الخمر طغياناً خطراً عظيماً على الوظيفة الجنسية بتأثيره السئ فيها مباشرة وللآفات التى تحدثها فى المراكز العصبية ، وللاضطرابات التى تسببها فى

وظائف الأعصاب ، ولرد الفعل الشديد الذى تفعله فيها ، وللهبوط الأخير المترتب على ذلك ، وأما تأثير الخمر غير المباشر على هذه الوظيفة فهو عملها الهدمى فى الأعضاء الحيوية فى الجسم .

• تأثير الخمر فى النسل :

يجنى شارب الخمر على ذريته جناية لا تغتفر ، فإنه يتسبب فى وجود أطفال معرضين لشبهات خلقية ، وخلقية قبيحة ، وذلك لأن الخمر تتغلغل تغلغلاً سحيقاً فى جميع خلايا الجسم خاصة العصبية منها ، ولا تخلو منها الحيوانات المنوية ، إذ تنتقل إليها الإصابات بواسطة التلقيح إلى بويضة الأنثى ، فتصبح العلقة مريضة .

إذ يعتبر الخمر من أهم العوامل الرئيسية المسببة للإجهاض ، والإجهاض هو ولادة الطفل قبل بلوغه كمال النمو الطبيعى ، أو هو لفظ الجنين من الرحم قبل ميعاد الوضع ، الأمر الذى يسبب للأُم متاعب جمّة هى فى غنى عنها ، ومضاعفات خطيرة تودى بحياتها .

وإذا نما الطفل من الموت وهو فى الرحم جنيناً ، فليس معنى ذلك أنه تخلص من أضرار الخمر التى سمعه بها أبواه ، بل سوف يجنى الثمرة الحبيثة التى هبأها له ، ويرزح تحت عبء الأمراض المفضية ، والعلل المميتة التى أراد أن يصيبها بها ، وهو المسكين الذى لم يرتكب إثماً ، ولم يشرب سماً ، بل ذنبه الوحيد أنه وُجد من والدين عديمى الحكمة والتدبير ، ظلما أنفسهما ، وحملاه جريمتهما ، وسببا له نكد العيش ، وأهله مصيبة لا سبيل له لرفعها عن كاهله .

ولقد صلق المعرى حين قال :

هذا جناه أبى على وما جنيت على أحد

وإنى لست أعجب عن لم يرشده دينه إلى ما فيه صلاح جسمه ، وسلامة بدنه فلهدا بعض العثر فى ركوبه متن الشطط ، ولولوجه أبواب الظلمة والضلال ، ولكن عجبى ممن أرشده دينه إلى سبل السلام فحاد عن طريقها وركب رأسه ، وتوغل فى الفساد والمعصية .

إن أقل الناس إدراكاً وأفسدهم رأياً لا يصح أن ينجى على أطفاله فيورثهم عللاً يقاسون منها ، ويلاقون من صعابها ما لا قبل لهم به .

تؤثر الخمر تأثيراً خاصاً فى نطفة الرجل إذ تفسد سيوتوبلازم الخلايا التناسلية أو

تشوهاها ، وتحمل كروموزوماتها الاضطرابات المرضية من المورث إلى نسله ، سواء كانت تلك الاضطرابات خلقية أو خلّقية ، وعندما تصل نقطة الرجل إلى بويضة الأنثى تعديها فتتج العلقه حاملة نواة الضعف العصبي والتشويه الخلقي ، وقد يكون السبب في ذلك بويضة الأنثى إذا كانت هي الجانية .

وربما كانت الإصابة مزدوجة وموجودة في النطفة والبويضة نتيجة شرب الرجل والمرأة جميعاً لهذا السم الزعاف فتعد النكبة أشد والمصيبة أكبر وأعظم .

وعلى أعظم الحالات إذا سلم الجنين من الموت كان الطفل عرضة له ، وإذا عاش هذا الأخير كان عرضة للإصابة بالسقوط العصبي الشديد الذى يودى بحياته سريعاً ، أو يصاب بسقوط عصبي لا يحدث الموت ، لكنه يجعله عرضة للتشنجات العصبية وسرعة التهيج ، وتراء بجانب ذلك ضعيف الجسم ، خائر القوى ، واهى الأعضاء مما يجعله هدفاً لشتى الأمراض التى تجدد فى جسمه مرتعاً خصباً لها كالتزلات المعوية ، والالتهابات الرئوية وغيرها .

ثم إنه لا يأمن كذلك من أن يشتد به المرض العصبي فيصاب بالعتة والجنون ، أو يصاب بالشلل العام ، حيث ينتهى أمره طبعاً بالموت .

ومعظم أولاد الجهلاء من شاربى الخمر يصابون بتشوهات خلقية نتيجة فعل سم هذه المادة الخبيثة فى أجسامهم طوال مدة الحمل ، فيخرجون إلى العالم مرضى ناقصى الخلقة ، فترى نقصاً واضحاً فى تركيب مخهم ، أو تراهم مصابين بالكريتيزم (مرض الطفولة) حيث لا تنمو عظامهم ، وعضلاتهم ، ولا تنمو أعضاؤهم التناسلية إلى غير ذلك مما يتبع هذا المرض .

ويصاب أولاد شاربى الخمر كذلك بتشوهات أخرى كفقد تناسب عظام الجمجمة أو بأمراض أخرى مميتة ، كاستسقاء الرأس وغيرها .

ويرث الطفل بجانب ذلك الأخلاق الشاذة التى يتصف بها شاربوا الخمر ويصاب بضعف الأعصاب، وضعف الذاكرة، وسرعة التهيج ، وشدة الانفعال وتعثره أعراض الهستريا ، ويكون عرضة بين حين وآخر للتشنجات العصبية الشديدة وسائر الاضطرابات الفعلية المختلفة ، وتمتاز بجانب ذلك أولاد شاربى الخمر بفساد الأخلاق، وضعف النفس والميل إلى الإجرام والشذوذ التناسلى، ونقص القدرة على الإرضاع . . . إلخ .

وهذه الصفات المتقدمة أو بعضها إن لم تصب الطفل صغيراً تلحقه كبيراً وتحيط به فى أى سن من سنى حياته .
إلى آخر ما ذكر الدكتور / محمد وصفى من الأضرار الخطيرة التى تسبب العقم وتغزق الشرايين وتفتت الكلى والكبد وتصيب القلب بالآرامات الحادة المؤدية إلى الوفاة .

* * عصير القصب والخمير والبوطة والبيرة

وبما يلحق بالخمير ويعد نوعاً من أنواعها عصير القصب المتخمّر ، والبوطة والبيرة بجميع أنواعها لأنها من المسكرات ، نص على ذلك جمهور الفقهاء ، وكذلك الزبيب الذى ينبذ حتى يتخمّر .

أما عصير القصب والنبذ قبل التخمير فيجوز شربه ، لأنه لا يسكر ، وقد كان النبى ﷺ يشرب النبيذ قبل أن يتخمّر كما ثبت فى الصحيحين وغيرهما .
فقد روى مسلم فى صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « كان ينتقع للنبى ﷺ الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد ، إلى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهراق » وذلك لثلاث يتخمّر .

وهذا إما كان فى الأيام المعتدلة ، أما فى الأيام الحارة ، فإنه عليه السلام كان لا يشرب النبيذ إذا مضى عليه أكثر من يوم كما جاء فى حديث عائشة الذى أخرجه مسلم فى صحيحه : « أنها كانت تتبذ لرسول الله ﷺ غدوة (أى فى أول النهار) ، فإذا كان العشى فتعشى ، شرب على عشائه ، وإن فضل شيء صبته أو فرغته (أى طرحته وتخلصت منه) ثم تتبذ له بالليل ، فإذا أصبح تغذى فشرب على غدائه . قالت تغسل السقاء غدوة وعشية » .

روى أبو داود والتسائى وابن ماجه عن أبى هريرة قال : « علمت أن النبى ﷺ كان يصوم ، فتحنيت فطره بنبيذ صنعته فى دباء ، ثم أتيته به ، فإذا هو ينشئ^(١) فقال : « اضرب بهذا الحائط فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » .
أخرج أحمد عن ابن عمر فى العصير قال : « اشربه ما لم يأخذه شيطانه (أى ما لم يتخمّر) ، قيل : وفى كم يأخذه شيطانه ؟ قال : فى ثلاث » .

(١) ينشئ أو يفور .

• حد الشارب :

اختلف الفقهاء فى حد الشرب تبعاً لاختلاف الأحاديث الواردة فى ذلك .
فذهب مالك والليث وأبو حنيفة وأصحابه والشافعى فى قول له إلى أن حد
السكران ثمانون جلدة .

وذهب أحمد وداود وأبو ثور والشافعى فى المشهور عنه إلى أنه أربعون لأنها
هى التى كانت فى زمنه عليه السلام وزمن أبى بكر، وفعلها على زمن عثمان رضي الله عنه .
واستدل الأولون بأن عمر جلد ثمانين بعد ما استشار الصحابة رضوان الله
عليهم .

وبما روى عن على كرم الله وجهه أنه أفتى بجلده ثمانين ، فقد روى الدارقطنى
أنه قال عن الشارب : « إذا شرب سكرًا ، وإذا سكرَ هذى وإذا هذى افترى (أى
قذف) وعلى المفتري ثمانون جلدة » .

واستدلوا كذلك بما رواه أحمد وغيره : « أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب
الخمر فجلد نحو أربعين بجريدين » وبذلك يكون على كرم الله وجهه متبعاً لسنة النبى
صلى الله عليه وسلم حين جعل الجلد ثمانين جريدة .

وكما يجوز الضرب بالجريد يجوز بالسوط والنعال .
هذا وقد حكى ابن المنذر والطبرى وغيرهما عن طائفة من أهل العلم أن الخمر
لا حد فيها وإنما فيها التعزير .

واستدلوا بالأحاديث المروية عنه صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة من الضرب بالجريد
والنعال والأردية ^(١) وبما أخرجه عبد الرزاق عن الزهرى : « أن النبى صلى الله عليه وسلم لم
يفرض فى الخمر حدًا ، وإنما كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى
يقول لهم ارفعوا » .

وخرج أبو داود بسند قوى عن ابن عباس : أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يوقت فى الخمر
حدًا .

وأجيب بأنه قد انعقد إجماع الصحابة على جلد الشارب ، واختلافهم فى العدد
إنما هو بعد الاتفاق على ثبوت مطلق الجلد ^(٢) .

• ما يثبت به الحد :

ويثبت حد الشارب بالإقرار ، وشهادة رجلين عدلين .

(١) الأردية : جمع رداء وهو ما يلبس .

(٢) أنظر نيل الأوطان ح ٧ ص ٣١٩ وما بعدها كتاب أحد شارب الخمر ، فقد ذكر

الشوكانى فى هذه المسألة كلامًا كثيرًا .

الفقه الوافح

فإن أقر أنه شرب الخمر، وهو يعلم أنها خمر، باختياره غير مكروه على شربه
أقيم عليه الحد .

وكذلك إذا شهد عليه رجلان عدلان عند الحاكم بأنه شرب خمرًا مختارًا وهو
يعلم أنها خمر .

واختلف الفقهاء في ثبوته بالرائحة .

فذهبت المالكية إلى أنه يجب الحد إذا شهد بالرائحة عند الحاكم شاهدان
عدلان؛ لأنها تدل على الشرب ، كدلالة الصوت والخط .

وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا يثبت الحد بالرائحة ؛ لوجود الشبهة
والروائح تتشابه ، والحدود تدرأ بالشبهات .

ولاحتمال كونه مخلوطًا أو مكرمًا على شربه ، ولأن غير الخمر يشاركها في
رائحتها ، والأصل براءة الشخص من العقوبة ، والشارع متشوف إلى درء الحدود .

● شروط إقامة الحد :

يشترط فيمن يقام عليه الحد أن يكون عاقلًا بالغًا، عالمًا بحرمة الخمر مختارًا في
شربها .

فلا يقام الحد على مجنون أو معتوه، أو صبي، أو جاهل بالحرمة كأن يكون
قريب عهد بالإسلام، ولا على مكروه ، فإن الله قد رفع الحرج عنه .
وقد مر بك قوله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكروها
عليه » .

وإذا كان الإثم مرفوعًا فلا حد عليه ؛ لأن الحد من أجل الإثم والمعصية .
واشترط كثير من الفقهاء في إقامة الحد عليه أن يكون قد شرب شيئًا متفقًا على
تحريمه .

أما إذا تناول من الشراب ما هو مختلف في كونه خمرًا بين الفقهاء فإنه لا يقام
عليه الحد ؛ لأن الاختلاف شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات .
هذا، ولا يشترط الإسلام في إقامة الحد على شارب الخمر عند جمهور الفقهاء
خلافاً لأبي حنيفة .

فإذا اتقن الخمر ذمى (يهودى أو نصرانى) يعيش بيننا وجب على الحاكم أن
يأمره بإزالتها .

وإذا شربها أقام عليه الحد ؛ لأن الخمر محرمة في دينهم، ولأثارها السيئة
وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة .

والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تظله راية الإسلام ، ويحتفظ به
نظيماً قوياً متماسكاً ، لا يتطرق إليه الضعف من أى جانب ، لا من ناحية المسلمين
ولا من ناحية غير المسلمين ، وهذا مذهب جمهور الفقهاء ، وهو الحق الذى لا يتبغى
العدول عنه .

أما الأحناف فقد رأوا أن الخمر وإن كانت غير مال عند المسلمين لتحريم الإسلام
لها ، إلا أنها مال له قيمته عند أهل الكتاب ، وأن من أهرقها من المسلمين يضمن
قيمتها لصاحبها ، وإن شربها مباح عندهم ، وإنا أمرنا بتركهم وما يدينون . وعلى
هذا فلا عقوبة على من يشربها من الكتابيين .

وعلى فرض تحريمها فى كتبهم فإننا نتركهم ، لأنهم لا يدينون بهذا التحريم
ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون ، لا بمقتضى الحق من حيث هو .

• التداوى بالخمر ونحوها :

يرى جمهور الفقهاء أن التداوى بالخمر بوجه خاص ، والتداوى بالمحرمات
بوجه عام لا يجوز شرعاً ، وذلك لما رواه الإمام أحمد فى مسنده عن طارق بن سويد
الجعفى : أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه عنها ، فقال : « إنما أصنعها
للدواء » . فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » .

وروى أبو داود ، عن أبى الدرداء : أن النبى ﷺ قال : « إن الله أنزل الداء
والدواء ، فجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ، ولا تتداؤوا بحرام » .

وقد كان العرب فى الجاهلية يشربون أنواعاً من الخمر ليتقوا بها وطئة البرد
وليتقوا بها فى رعمهم على العمل الشاق ، فلما جاء الإسلام نهوا عن ذلك ، لأنها
لا تدفع عنهم البرد ولا تقويهم على العمل كما يدعون بل هى سم قاتل كما سبق أن
ذكرنا عند الكلام عن أضرارها .

والإسلام يحل الطيبات ويحرم الخبائث ، ولا خير فى خبيث ، قال تعالى :
﴿ قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث فاتقوا الله يا أولى الألباب
لعلكم تفلحون ﴾ (١) .

روى أبو داود : « أن ديلم الحميرى سأل النبى ﷺ قال : يا رسول الله إنا

(١) سورة المائدة : آية ١٠٠ .

بارض باردة ؛ نعالج فيها عملاً شديداً ، وإنا نتخذ شراباً من هذا القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا ؟

فقال رسول الله : هل يسكر ؟

قال : نعم .

قال : فاجتنبوه .

قال : إن الناس غير تاركيه .

قال : فإن لم يتركوه فقاتلوهم .

ويرى بعض الفقهاء أن التداوى بالمحرم يجوز عند الضرورة ؛ وذلك بأن يكون المريض في حاجة ماسة إليه ، وليس هناك دواء يسد مسده في العلاج ، وقد وصفه له طبيب مسلم حاذق في الطب له خلق ودين ، ويشترط أن يتناول منه بقدر الضرورة من غير تهاون في الدين .

وقد استدلل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) .

* * *

(١) سورة البقرة آية : ١٧٣ .

المخدرات

• حكمها :

المخدرات كالحشيش والأفيون وما يشبههما في تخدير العقل وستره - حرام عند جمهور الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، وإثمه كإثم الخمر ، وعقاب متعاطيها كعقاب شاربها في الدنيا والآخرة ؛ لأن هذه المخدرات تقتك بالجسم فتكاً ذريعاً ، وتضر بالعقل ضرراً بالغاً يفوق ضرر الخمر كما قال الأطباء .

وليس في تعاطي الخمر وهذه السموم من منفعة تذكر بشهادة أهل الخبرة جميعاً ، وبشهادة كل من يتعاطاها فلا تكاد تسأل متعاطيها عنها حتى يقر ويعترف بملء فيه أنها سامة ، وأنه يعاني منها معاناة شديدة ، وأنه ما لجأ إليها إلا فراراً من همه وحزنه ومشكلاته اليومية ، وأنه يتعنى من أعماق قلبه أن يكف عنها ، وأن يتوب الله عليه منها ، ومن كل المشروبات الضارة ، وتراه يظهر من القلق والعجز وضعف الإرادة ما يجعلك ترقى لحاله وتحمد الله الذي عافاك مما ابتلاه به .

ونحن نعلم أن الشرع الحكيم إنما وضع رعاية لمصالح العباد في العاجل والآجل ، ومصالح العباد تتمثل في دفع المفسد وجلب المنافع ، فكل ما يؤدي إلى جلب مفسدة ولا يؤدي إلى جلب منفعة فهو حرام ، فالمخدرات حرام لأنها تجلب المفسدة وليس من ورائها منفعة .

والمفاسد التي تجلبها المخدرات كثيرة لا تنحصر ، ومن هنا لا يستطيع عاقل أن يفتي بحلها .

قال بعض فقهاء الحنفية : من أفتى بحل الحشيشة والخشخاش - وهو الأفيون - فإنه زنديق .

بل ذهب بعض الفقهاء كابن تيمية وابن القيم إلى القول بأن من أفتى بحل هذه المواد المخدرة فهو مرتد ؛ لأنه أحل ما حرم الله بنص الكتاب والسنة .

صحيح أن الحشيشة والأفيون وما إليه من المخدرات التي تؤكل أو تشرب أو تشم أو تحقن - لم تكن على عهد رسول الله ﷺ ولا على عهد أصحابه ، وإنما القياس الصحيح يجعلها حراماً لوجود الضرر البالغ فيها ، وقد أحل الله لنا الطيبات

وحرم علينا الخبائث ، وأمرنا بحفظ الضرورات الخمسة وهى : الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال .

ولا شك أن فى تعاطى هذه المخدرات ما يفسد هذه الضرورات ويحققها .

قال تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ ﴾ (٣) .

وليس من اللازم المحتم أن يرد النص بتحريم كل شئ على حدة أو بخصوصه وإلا لكانت النصوص عدد ذرات الرمل وحبات الحصى وأوراق الشجر .

وإنما وضع التشريع الحكيم للناس قواعد كلية تندرج تحتها كل ما جد ويجد من المسائل الجزئية .

فما من صغيرة ولا كبيرة يحتاج إليها الناس فى حياتهم إلا شملها تشريع الله ووسعها بيانه .

والمجتهد فى استنباط الأحكام يضع نصب عينيه هذه القواعد الكلية ، فيقيس عليها ما يشبهها ، ويرد إليها ما يندرج تحتها ، ويستنبط منها حكم ما يجد من الأمور المتصلة بها ، وينفى عنها ما لا يندرج تحتها .

ولا يكون المرء مجتهداً إلا بشروط خاصة نص عليها الفقهاء فى كتبهم ، ومن هنا وجب علينا أن نرد الأمر إلى ولى الأمر من العلماء الخافقين المجتهدين ، فهم الذين إليهم تنتهى الفتيا .

قال تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٤) .

• البنج ونحوه :

يجوز عند الضرورة كإجراء عملية جراحية أو رفع ألم حاد أن يعطى الطبيب المريض شيئاً من البنج ونحوه بطريق الفم ، أو بطريق الشم ، أو بالحقن ؛ لأنها ضرورة (والضرورات تبيح المحظورات) كما يدل عليه عموم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٥) .

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٥ . (٢) سورة النساء آية : ٢٩ .

(٣) سورة المائدة آية : ٤ . (٤) سورة الأنبياء آية : ٧ .

(٥) سورة البقرة آية : ١٧٣ .

• الاتجار بها :

وكما لا يجوز تعاطى هذه المخدرات لا يجوز الاتجار بها لما فى ذلك من نشر
المفاسد وترويجها وحمل الناس على انتهاك حرمان الله تعالى ، بل إن جرم التاجر
أعظم من جرم المشتري لها « فمن سن سنة سيئة فعله وزرها وورر من عمل بها إلى
يوم القيامة » كما فى الحديث الصحيح .

وإثم المتجر بالمخدرات كإثم المتجر بالخمير ، وقد عرفت فيما سبق أن الله تعالى
لعن فى الخمير عشرة منهم بائعها وشاريها . وحكم المخدرات كحكم الخمير لاشتراكهما
فى العلة .

ومن هنا نعلم أن المال الذى يكتسب عن طريق بيع هذه السموم - حرام لا
يجوز الانتفاع منه ولا التصديق به ، ولا يجوز للعبد أن يحج منه ، أو يعتمر أو يبنى
مسجداً ونحوه . فإن تاب وأناب فليدخر عنده رأس ماله الذى بدأ به التجارة ثم يترك
ما زاد عليه لخزينة الدولة تنفقه فى ميادين الإنتاج والمرافق العامة ، أو يبنى به
مدرسة أو مستشفى وما أشبه ذلك ، وليحتسب أجره على الله تعالى فإن شاء أعطاه وإن
شاء منع .

والتوبة النصوح هى السبيل الموصل إلى الله تعالى ، ومن تاب تاب الله عليه
وأنسى الحفظة ذنوبه ، وأنسى كذلك معالته وجوارحه . صرحت بهذا الأحاديث
الصحيحة .

• زراعتها :

وتحرم زراعة هذه المخدرات بقصد بيعها أو تعاطيها كذلك للأسباب التى
ذكرناها .

أما إن قامت جهة علمية بزراعة شئ من هذه للمخدرات بقصد الانتفاع بها عند
الضرورات الطبية أو إجراء التجارب عليها ، أو ما أشبه ذلك من المنافع - فلا يحرم
لعدم حصول الضرر ، ولوجود الضرورة . والله أعلم .

* * تمة

بعد أن تكلمنا عن حد الزنا والسرقه وشرب الخمر وغيرها من الحدود يجدر بنا
أن نتكلم عن أمور تتعلق بها ولا تنفك عنها ، منها : حكم الشفاعة فى الحدود عند
الحاكم ، ومنها : حكم التستر على العصاة ، وهل الحدود زواجر أم جوابر؟
وغير ذلك .

• الشفاعة في الحدود :

يحرم على المسلم أن يشفع لمن وجب عليه الحد عند الحاكم لما في ذلك من تعطيل لحدود الله تعالى ، ولكن له أن يتدارك الأمر قبل وصوله إلى الحاكم بالستر عليه .

أخرج أبو داود ، والنسائي ، والحاكم ، وصححه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ قال : « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب » .

وأخرج أحمد ، وأهل السنن ، وصححه الحاكم من حديث صفوان بن أمية : أن النبي ﷺ قال لما أراد أن يقطع الذي سرق ردائه فشفع فيه : « هلا كان قبل أن تأتيني به » .

وعن عائشة قالت : « كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتحجده (أى تنكره) فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلموه . فكلّم النبي ﷺ فيها ، فقال له النبي ﷺ . « يا أسامة ، لا أراك تشفع في حد من حدود الله عز وجل » .

ثم قام النبي ﷺ خطيباً فقال : « إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه والذي نفسى بيده ؛ لو كانت فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » فقطع يد المخزومية . (رواه أحمد ومسلم والنسائي) .

• التستر على العصاة :

إن رأى مسلم أنخاً له على معصية وجب عليه أن ينهاء عن فعلها بالحكمة والموعظة الحسنة فقد يرتدع ويرجع إلى رشده ، ويقنع عن ذنبه ، فيكون الستر عليه علاجاً ناجعاً له ولأمثاله .

فإن تكرر فعل ما يوجب الحد عليه ولم يستمع لنصح الناصح ، ولا لصوت الضمير - وجب على المسلمين أن يكبحوا جماحه ويردوه عن غيه ، برفع أمره للحاكم ليحكم فيه بما أمر الله عز وجل ، فالستر على مثل هذا المجرم معونة له على ارتكاب الجرائم وانتهاك الحرمات .

روى ابن ماجه عن ابن عباس ؓ : أن رسول الله ﷺ قال : « من ستر

عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة ، ومن كشف عورة أخيه كشف الله عورته حتى يفضحه في بيته » .

وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم يقال له « هزال » وقد جاء يشكو رجلاً بالزنا وذلك قبل أن ينزل قوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ : « يا هزال ، لو سترته بردائك كان خيراً لك » ، قال يحيى بن سعيد : « فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي ، فقال يزيد : هزال جدى ... هذا الحديث حق » .

● ستر المسلم نفسه :

ويستحب للمسلم إن وقع في معصية توجب الحد أن يستر على نفسه ، ولا يحدث بها الناس ، ولا يذهب إلى الحاكم ليقيم عليه الحد ، وليكثر من الاستغفار ويعزم على عدم العود إلى الذنب ، ومن تاب تاب الله عليه .

روى الإمام مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم : أن رسول الله ﷺ قال : « يا أيها الناس : قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله من أصاب شيئاً من هذه القاذورات فليستر بستر الله ، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله » .

● الحدود جواير وزواجر :

ذهب أكثر أهل العلم إلى أنه من أتى ذنباً موجباً للحد فأقيم عليه الحد فإن ذلك يكون كفارة له ، فلا يعذب بئنه هذا يوم القيامة .

روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن عبادة بن الصامت قال : كنا مع رسول الله ﷺ فى مجلس فقال : « تبايعونى على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تزنوا ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فهو كفارة له ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه » .

وإقامة الحد وإن كانت مكفرة للأثام فإنها مع ذلك راجرة عن اقترافها . فهى جواير وزواجر معاً ، والله أعلم .

• من يقيم الحدود :

لا يقيم الحد إلا الإمام فهو الحاكم بمقتضى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فالأمر فى ذلك إليه لا إلى غيره من عامة الناس ، حتى لا تكون هناك فوضى فى تنفيذ العقوبات .

فالحاكم هو الذى يحقق فى القضية ويتأكد من حثيثاتها ثم يصدر الحكم طبقاً لما ثبت لديه من الأدلة القاطعة على تورط المجرم فى جريمته فيقيم الحد عليه بنفسه أو يأمر أحداً من خواصه بإقامته .

وهذا أمر متفق عليه بين الفقهاء .

• النهى عن إقامة الحدود فى المسجد :

نهى رسول الله ﷺ أن تقام الحدود فى المساجد صيانة لها مما قد يحدث من المحدود من بول ودم ونحوه .

روى أبو داود فى سننه عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يستقاد فى المسجد ، وأن تنشد الأشعار ، وأن تقام فيه الحدود » .
وقد تقدم بعض ذلك فى حد الزنا ، وقد أعدناه هنا تذكيراً به .

* * *

القصاص

• تعريفه :

القصاص فى اللغة : مأخوذ من القص وهو تتبع الأثر ، قال تعالى حكاية عن موسى وقتاه يوشع بن نون : ﴿ فارتدنا على آثارهما قصصاً ﴾ .
قال ابن منظور فى لسان العرب : قصصت الشيء إذا تتبع أثره شيئاً بعد شيء .

ومنه قوله تعالى حكاية عن أم موسى عليه السلام : ﴿ وقالت لاخته قصيه ﴾ أى اتبعى أثره .

ومعناه عند الفقهاء بوجه عام : أن يفعل بالفاعل مثل فعله - فإن قتل عمداً قتل ، وإن جرح إنساناً عمداً جرح مثل جرحه ، أو أخذت منه الدية على ما سيأتى تفصيله .

• أقسامه :

وعما تقدم يفهم أن القصاص فى الشرع يكون على قسمين :

١ - قصاص فى القتل ، فمن قتل عمداً وثبت عليه القتل بالبينه أو بالإقرار فقد وجب على الحاكم أن يقتص منه فيمكن ولى الدم من قتله إلا أن يعفو ولى الدم عنه فيأخذ الدية أو يعفو عن الدية أيضاً وينبغى ثواب الله تعالى .

قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم القصاصُ فى القتلِ الحرِّ بالحرِّ والعبدُ بالعبدِ والأنثى بالأنثى فمن عَفَى له من أخيه شئاً فاتباعُ بالمعروفِ وأداءه إليه بإحسان ذلك تخفيفٌ من ربكم ورحمةٌ فمن اعتدى بعد ذلك فله عذابُ أليمٌ ﴾ (١) .

٢ - قصاص فى الجروح : فمن جرح إنساناً أو قطع عضواً من أعضائه وثبت ذلك عليه بالإقرار أو بالبينه فعل به مثل ما فعل بصاحبه ، بتفويض من الحاكم إن لم يؤد الفعل به إلى قتله يقيناً أو فى غالب الظن ، فإنه حينئذ يطالب بالدية على ما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى .

قال تعالى : ﴿ وكنتن عليهم فيها أن النفسَ بالنفسِ والعينَ بالعينِ والأنفَ

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٨ .

بالأنف والأذن بالاذن والسِّنَّ بالسِّنَّ والجروح قصاص فمن تصدَّق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴿١﴾ .

وقد اصطلح الفقهاء على تقسيم القصاص إلى قصاص فى النفس وقصاص فيما دون النفس . أى فى الجروح وقطع الأعضاء .

وستكلم أولاً عن القصاص فى النفس ثم القصاص فيما دون النفس . ولكن ينبغى أولاً أن نبين الحكمة من مشروعية القصاص بوجه عام .

• الحكمة فى تشريع القصاص :

لقد شرع الله القصاص ردعاً للمجرم الذى يهدد حياة الأمنين ويعتدى على حقوقهم وحرمانهم ، وينشر فى الأرض الفوضى والفساد ، مما يترتب عليه بالضرورة انهيار الاخلاق وزلزلة كيان الافراد والاسر والمجتمعات ورعزعة الثقة فى قدرة التشريع الإلهى على توفير الأمن والسلام للناس على هذه الأرض التى أمروا بتعميرها وإقامة حدود الله فيها .

قال تعالى : ﴿ ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون ﴾ (٢) .

والحياة التى فى القصاص تنبثق من كف الجناة عن الاعتداء ساعة الابتداء فالذى يوقن أن يدفع حياته ثمناً لحياة من يقتله جدير بأن يتروى ويفكر ويتردد ، كما تنبثق من شفاء صدور أولياء الدم - عند وقوع القتل بالفعل - من الحقد والرغبة فى الثأر ، الثأر الذى لم يكن يقف عند حد فى القبائل العربية ، حتى كانت تدوم معاركهم المتقطعة أربعين عاماً كما فى حرب البسوس المعروفة عندهم ، وكما نرى نحن فى واقع حياتنا اليوم ، حيث تسيل الحياة على مذابح الأحقاد العائلية جيلاً بعد جيل ، ولا تكف عن المسيل .

وفى القصاص حياة على معناها الأشمل الأعم ، فالاعتداء على حياة فرد اعتداء على الحياة كلها ، واعتداء على كل إنسان حتى يشترك مع القتيل فى سمة الحياة ، فإذا كف القصاص الجائى عن إرهاب حياة واحدة فقد كفه عن الاعتداء على الحياة كلها ، وكان فى هذا الكف حياة ، حياة نطلقة - لا حياة فرد ، ولا حياة أسرة ، ولا حياة جماعة ، بل حياة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .



(١) سورة المائدة آية : ٤٥ . (٢) سورة البقرة آية : ١٧٩ .

القصاص فى النفس

ليس كل قتل يوجب القصاص وإنما يوجب القتل العمد بشروط مخصوصة يأتى ذكرها .

- ومن هنا قسم الفقهاء القتل إلى قسمين : قتل عمد ، وقتل خطأ .
- وقسمه بعضهم إلى ثلاثة أقسام : قتل عمد ، وقتل شبه عمد ، وقتل خطأ .
- وزاد بعضهم قسمًا رابعًا وهو : قتل شبه الخطأ .
- والأصح عندى - والله أعلم - أنه ثلاثة أما الرابع فلا يكاد يعرف .
- فلنتكلم عن الأنواع الثلاثة بشيء من التفصيل .

● القتل العمد وشروطه :

وهو القتل الذى تتحقق فيه الشروط الآتية :

- الأول : أن يقصد القاتل إرهاب روح الإنسان فعلاً .
- الثانى : أن يكون القاتل عاقلًا بالغًا .
- الثالث : أن لا يكون الحاكم قد أمره بقتله قصاصًا .
- الرابع : أن لا يكون قد قتله دفاعًا عن النفس بحيث لم يتمكن من حماية نفسه منه إلا بقتله .

أما اشتراط القصد فى وجوب القصاص فدليلة ما رواه أبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، والترمذى وصححه عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « قتل رجل فى عهد رسول الله ﷺ فرفع ذلك إلى النبى ﷺ فدفعه إلى ولى المقتول ، فقال القاتل : يا رسول الله ، والله ما أردت قتله . فقال النبى ﷺ للولى :

« أما إنه إن كان صادقًا ثم قتلته دخلت النار » فخلاه الرجل ، وكان مكتوفًا بنسعة فخرج بجر نسعته . قال : فكان يسمى « ذا النسعة » ، والنسعة : سير من الجلد .

وأما اشتراط العقل والبلوغ فلما رواه أحمد وأبو داود والترمذى عن على كرم الله وجهه أن النبى ﷺ قال : « رفع القلم عن ثلاث : عن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبى حتى يحتلم » .

وأما الشرط الثالث فدليلة قوله تعالى : ﴿ ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا

بالحق ومن قُتلَ مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرفُ في القتل إنه كان منصوراً» (١).

أى جعلنا لوليه حقاً في القصاص من القاتل .

وروى أبو داود أن رسول الله ﷺ قال : « العمد قودٌ (أى قصاص) إلا أن يعفو ولي المقتول » .

وروى ابن ماجه أنه ﷺ قال : « من قتل عامداً فهو قودٌ ، ومن حال بينه وبينه (أى بينه وبين القصاص) فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » .

وأما الشرط الرابع فدلّله ما رواه مسلم عن أبى هريرة ؓ قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أن يأخذ مالى ؟ . قال : فلا تعطه مالك . قال : أرأيت إن قاتلنى ؟ . قال : قاتله . قال : أرأيت إن قتلنى ؟ . قال : فانت شهيد . قال : أرأيت إن قتلته ؟ . قال : هو فى النار » .

الخامس : أن يكون القتل بأداة يقتل بها أو بمثلها غالباً . قال صاحب المغنى : «العمد ما ضربه بحديدة أو خشبة كبيرة فوق عمود القسطاط (يعنى الخيمة) أو حجر كبير فى الغالب أن يقتل مثله ، أو أعاد الضرب بخشبة صغيرة ، أو فعل به فعلاً الغالب من ذلك الفعل أنه يتلف - وجملة ذلك أن العمد نوعان :

أحدهما : أن يضربه بمحدد ، وهو ما يقطع ويدخل فى البدن كالسيف والسكين والسنان (يعنى الحربة والرمح) وما فى معناه مما يحدد فيجرح ، من الحديد والنحاس والرصاص ، والذهب والفضة ، والزجاج والحجر ، والقصب والخشب ، فهذا كله إذا جرح به جرحاً كبيراً فمات - فهو قتل عمد لا خلاف فيه بين العلماء فيما علمناه . فأما إن جرحه جرحاً صغيراً كشرطة الحجام أو غرزه بأبرة أو شوكة نظرت ، فإن كان فى مقتل كالعين والفؤاد والمخاضة وأصل الأذن فمات فهو عمد أيضاً ؛ لأن الإصابة بذلك فى المقتل كالجرح بالسكين فى غير المقتل . وإن كان فى غير مقتل نظرت فإن كان قد بالغ فى إدخالها فى البدن فهو كالجرح الكبير ؛ لأن هذا يشتد ألمه ويفضى إلى القتل الكبير . ١ - هـ (٢) .

(١) سورة الأسراء آية : ٣٣ . (٢) المغنى ج ٧ ٦٣٨ .

السادس : أن يكون المقتول معصوم الدم، فإن كان المقتول حربياً أو مرتدًا ثبتت رده بالبيئة القاطعة فلا قصاص على قاتله ولا دية .

روى البخارى ومسلم فى صحيحهما : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاثة : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » .

وأمر القتل إنما يكون للحاكم فهو الذى يقيم الحدود، فمن رأى مرتدًا أو زانيًا أو قاتلاً فلا يقتله بنفسه وإنما يرفع أمره لولى الأمر، بخلاف الحرى فإنه يقتله متى تمكن منه .

هذه هى أهم الشروط التى ذكرها الفقهاء فى قتل العمد .

● قتل المكروه :

اختلف الفقهاء فىمن أكره على قتل شخص فقتله .

هل يقتل به ؟ أم يقتل الذى أكرهه ؟ أم يقتلان معاً ؟ كل ذلك قد قبل والأصح الذى تطمئن إليه النفس أنهما يقتلان معاً : الأمر والمأمور ؛ لأن المأمور بالقتل ليست نفسه أولى بالبقاء من نفس المقتول فكان الواجب عليه أن يمتنع عن إنفاذ القتل ويصبر على قتل نفسه فإن قتل كان شهيداً، وأما الأمر بالقتل فهو القاتل الحقيقى وإنما كان المأمور كالألة فى يده لهذا وجب أن يقتص منه حماية لأرواح الناس، فهو يشبه قاطع الطريق فى ذلك . والله أعلم .

● قتل الأصل بفرعه :

وقد اختلف الفقهاء أيضاً فى قتل الأصل بفرعه أى الوالد بولده . على قولين : فالجمهور من الفقهاء يرون أن الوالد لو قتل ولده أو ولد ولده عمداً لا يقتص منه ؛ لأنه هو السبب فى وجوده .

ولما رواه الترمذى فى جامعه عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبى ﷺ قال : « لا يقتل الوالد بالولد » . قال ابن عبد البر : هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق ، مستفيض عندهم ، وهو عمل أهل المدينة ومروى عن عمر .

وروى يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب : « أن رجلاً من بنى مدلج يقال له : « قتادة » حذف ابناً له بالسيف فأصاب ساقه ؛ فنزى جرحه فمات، فقدم سراقه

ابن جعشم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له . فأخذ عمر منه الدية ، وأعطاهما لأخ المقتول ، وقال : إن رسول الله ﷺ قال : ليس لقاتل شيء .
وخالف في ذلك الإمام مالك ، فرأى أنه يقتص من الوالد بالولد إذا ضجعه وذبحه ؛ لأن ذلك عمد حقيقة ، لا يحتمل غيره ، ولأن هذا العمل يتنافى مع الرحمة التي طبع عليها الآباء .

● هل يقتل مسلم بكافر :

اتفق الفقهاء على أن الكافر الحربي غير معصوم الدم ، فلا يقتل المسلم به إن قتله ولا دية له أيضاً .

واختلفوا في الكافر الذمي - وهو الذي أعطينه الأمان على نفسه وماله من اليهود والنصارى - فقال قوم : لا يقتل المسلم بالكافر الذمي . لما رواه أبو داود والحاكم والنسائي وأحمد عن علي كرم الله وجهه قال : قال لي رسول الله ﷺ : « ألا لا يقتل مؤمن بكافر » .

ولما رواه البخاري في صحيحه وغيره عن علي أيضاً : أن أبا جحيفة قال له : « هل عندهم شيء من الوحي ما ليس في القرآن ؟ » . قال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة . قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ . قال : العقل ^(١) وفكك الأسير ، وألا يقتل مسلم بكافر .
وهذا قول الجمهور من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم .

ويرى أبو حنيفة وابن أبي ليلى : قتل المسلم بالكافر الذمي إن توفرت فيه شروط العمد لقوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسٌ بِنَفْسٍ ﴾ ، فهذا عام نفي كل نفس سواء كانت كافرة أم كانت مؤمنة ، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد أسخ ، ولا نلج ناسخاً .

واستدلوا كذلك بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا ﴾ فإن هذه الآية انتظمت جميع المقتولين ظلماً ، عبيداً كانوا أو أحراراً ، مسلمين أو ذميين ، وجعل لوليهم سلطان وهو القود (أي القصاص) .

واستدلوا بما رواه البيهقي من حديث عبد الرحمن البيلماني : أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاهد أي بكافر بينه وبين المسلمين عهد وقال : « أنا أكرم من وفي بدمته » .

(١) العقل : الدية ، وهي ما يدفعه أهل القاتل لأولياء المقتول .

وقالوا فى أدلتهم على ما ذهبوا إليه : إن المسلم لو سرق من كافر مالا قطعت يده فكذلك لو استحل دمه قتل به ، لأن حرمة دمه أعظم من حرمة ماله .
والراجح فى هذه المسألة مذهب الجمهور لقوة أدلتهم وضعف أدلة أبى حنيفة وأصحابه .

وكما يقول ابن كثير فى تفسيره : لا يصح حديث ولا تأويل يخالف هذا (١) .
ثم كيف يتساوى المؤمن مع الكافر ، مع أن الكافر شر عند الله من الدابة والمؤمن طيب طاهر ؟! والله تعالى يقول : ﴿ إنما المشركون نجس ﴾ ، ويقول : ﴿ قل لا يستوى الخبيث والطيب ﴾ فكيف تقتل مؤمناً طاهراً بمشرك نجس ؟ فالراجح إن شاء الله كما قلنا رأى الجمهور .

● قتل الحر بالعبد :

واختلف الفقهاء فى قتل الحر بالعبد على قولين والأصح منهما أنه يقتل به لقوله ﷺ : « من قتل عبده قتلناه ، ومن جده جده ، ومن أخصاه أخصيناه » (أخرجه النسائي وأبو داود) .

واستدلوا بما جاء فى الحديث الصحيح : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم » .

فالإسلام لم يفرق بين حر وعبد فى هذه المسألة فالعبد مساو للحر فى حرمة الدم فيقتل به من قتله بغير حق حرّاً كان أم عبداً مثله .

● قتل الرجل بالأنثى :

يقتل الذكر بالأنثى ، وهو قول أكثر العلماء ، وقال ابن عباس ﷺ : لا يقتل بها ، وقال عطاء : يكون ولى المرأة بالخيار بين أن يأخذ دينها وبين أن يقتل الرجل بها ويدفع إلى وليه نصف الدية .

وروى ذلك عن على ﷺ .

والأصح ما ذهب إليه الجمهور ، ودليلهم قوله تعالى : ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ ولكم فى القصاص حياة ﴾ . وهذا عام إلا فيما خصه الدليل .

ولحديث أبى بكر بن محمد بن عمر بن حزم عن أبيه عن جده : « أن النبى ﷺ كتب إلى أهل اليمن بقتل الرجل بالمرأة » .

(أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما) .

(١) انظر ج ١ ص ٢٠٩ .

ولأنهما شخصان يحد كل واحد منهما بقذف صاحبه فجرى القصاص بينهما كالرجلين والمرأتين ١٠ هـ (١) .

• الجماعة تقتل بالواحد :

إذا تملاً جماعة على قتل واحد فقتلوه جميعاً ، أو قتله بعضهم بمعونة البعض بحيث لو انفرد أحدهم بقتله لقتله ، أو بحيث لو ضربه أحدهم بضربة فمات بها نسب القتل إليه وكان القصاص عليه - إذا كان ذلك منهم قتلوا جميعاً به .

والدليل على ذلك ما رواه سعيد بن المسيب : « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل سبعة أنفس من أهل صنعاء قتلوا رجلاً ، وقال : لو تملاً فيه أهل صنعاء لقتلتهم » .

ولأنه إذا لم تقتل الجماعة بالواحد لكان في ذلك ذريعة لمن أراد أن يقتل إنساناً بغير حق أن يستعين على قتله بجماعة من أهل البغي حتى يفر من القصاص ، وبذلك تنهار القيم الخلقية وتضيع الحقوق المشروعة ويفتقد الأمن ويعيش الناس في فوضى وانحلال ، وتذهب الحكمة العظيمة في تشريع القصاص .

وإذا أمسك رجل رجلاً ليقتله آخر ، وكان القاتل لا يمكنه قتله إلا بإمساكه وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الإمساك به ، فإنهما يقتلان به لأنهما شريكان في القتل .

وهذا مذهب الليث بن سعد ومالك رضي الله عنه .

وقال الشافعية والحنفية : يقتل القاتل ويحبس الذي أمسكه حتى يموت ؛ وذلك لما رواه الدارقطني عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر ، يقتل الذي قتل ، ويحبس الذي أمسك » .

وأخرج الشافعي عن علي أنه قضى في رجل قتل رجلاً متعمداً وأمسكه آخر - قال : « يقتل القاتل ، ويحبس الآخر في السجن حتى يموت » .

• قتل السكران :

إذا قتل رجل نفساً عامداً من غير حق وهو سكران بمحرم - قُتل ؛ لأن السكر ليس كالجنون ، ولأنه هو الذي أدخله على نفسه .

فلا يخرج سكره عن كونه مكلفاً فلو قتل يقتل ، ولو زنى يجرم لو كان محصناً ويجلد لو كان غير محصن ، ولو سرق تقطع يده .

(١) انظر المجموع ج ١٧ ص ١٩٥ .

ولو لم نحكم بقتله لكان ذلك ذريعة لتفشى وانتشار الفوضى والانحلال الخلقى والاجتماعى، وكان كل من أراد أن يقتل نفساً تناول شيئاً من المسكرات ففعل ما أراد وهو يعلم أنه لا قصاص عليه فتضيع الحكمة العظيمة من تشريع القصاص كما قلنا فيما سبق .

• ثبوت القصاص فى القتل :

يثبت القصاص فى القتل بأحد أمرين :

الأول : الاعتراف الصريح ، فإذا قال القاتل : أنا قتلته عمداً . ولم يكن مكرهاً على الاعتراف ولم يكن به جنون ، ولم يكن له فى ذلك غرض يريد تحقيقه كان يريد أن يتخلص مما هو فيه من ضيق شديد، وفقر مدقع، ومرض موجع، وبأس فاجع وغير ذلك من الأمور التى تجعل صاحبها يفكر فى التخلص من الحياة بأى طريقة ، لضعف إيمانهم بالله تعالى ، وعدم ثقتهم بفضله ورحمته .

فهذه كلها من الشبهات التى تدرأ الحد ، فعلى الحاكم أن يكون فطنًا لمثل هذه الأمور ، فلا يأخذ باعتراف مهما كان صريحاً إلا إذا صدر من صاحبه وهو بكامل قواه العقلية والنفسية وهو واثق مما يقول ليس من وراء اعترافه دوافع أخرى تشوبه وتجعله موضع شبهة يدرأ بها الحد .

والاعتراف سيد الأدلة كما يقولون .

الثانى : شهادة رجلين عدلين ، يشهدان أمام الحاكم أنهما رآوه يقتل بآلة قاتلة كسكين ونحوها، وأنهما رآوا المقتول يشحط فى دمه ، ولا تقبل فى الحدود ولا فى القصاص شهادة النساء مهما كثر عددهن .

والعدل فى الشهادة هو المسلم العاقل البالغ غير الفاسق ، ويشترط فيه أن يكون غير متهم فى شهادته لقراية أو عداوة وما أشبه ذلك ، وأن يكون من أهل المروءة ، أى من الذين لا يرتكبون الصغائر أمام الناس . فإن حامت الشبهة حول الشاهدين ولم يجد الحاكم لها دفعاً لا يحكم بالقصاص ، وإنما يحكم بالدية إن كانت الأدلة قوية على المدعى عليه، وإنما قلنا لا يحكم بالقصاص لقوله ﷺ : « ادأروا الحدود بالشبهات » . وإذا لم تكن الأدلة قوية حكم بالبراءة .

• استيفاء القصاص :

يتوقف القصاص على ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون المستحق له - وهو ولي المقتول - عاقلاً بالغاً ، فإن كان الولي

صبيًا أو مجنونًا ناب عنهما في المطالبة به وصيهما ، فإن لم يكن لهما من ينوب عنهما
حبس القاتل حتى يبلغ الصبي أو يفيق المجنون .

فقد حبس معاوية هدية بن خشرم في قصاص حتى بلغ ابن القتيل ، وكان ذلك
في عصر الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم .

الثاني : أن يتفق أولياء المقتول جميعًا على القصاص وليس لبعضهم أن ينفرد
به . فإن كان بعضهم غائبًا ، أرسل إليه ليحضر ، فإن لم يعلم مكانه وطالت غيبته لا
ينتظر ، وإن كان أحد أوليائه صبيًا ينتظر بلوغه خلافًا لأبي حنيفة فإنه قال : يستوفى
الكبار من القاتل حقوقهم ولا ينتظر الصبي حتى يبلغ ، فإن طالب بعض الأولياء
بالقصاص وعفا بعضهم عن القاتل ولو واحدًا منهم سقط القصاص ووجبت الدية
على العاقلة أى قبيلة القاتل ، فإن عفا أحدهم عن الدية سقط نصيبه منها .

والإسلام يرغب في العفو ويدعو إليه للحسين دفعًا للشحناء وجلبًا للمحبة
والمودة بين أفراد المجتمع ، إلى غير ذلك من المصالح الدنيوية والأخروية على ما
سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

قال تعالى : ﴿ فمن عَفَىٰ له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان
ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ﴾ (١) .

الشرط الثالث في استيفاء القصاص : أن لا يتجاوز القصاص من القاتل إلى
غيره من الأبرياء ، فإذا قتلت امرأة حامل امرأة أخرى أو رجلًا لا يقتص منها حتى
تضع حملها وتحجب لبنينها من يرضعه ، فإن لم تجد من ترضعه لها أو لم تجد ما ترضعه
به لا يقتص منها حتى ترضعه من ثديها .

روى ابن ماجه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قتلت المرأة عمدًا لم تقتل
حتى تضع ما فى بطنها إن كانت حاملاً ، وحتى تكفل ولدها . وإذا زنت لم ترحم
حتى تضع ما فى بطنها إن كانت حاملاً ، وحتى تكفل ولدها » .
وكذلك لا يقتص من الحامل فى الجنابة على الأعضاء حتى تضع .

• بم يكون القصاص :

الأصل فى القصاص أن يقتل القاتل بالطريقة التى قتل بها ؛ لأن ذلك مقتضى
المماثلة والمساواة .

(١) سورة البقرة آية : ١٧٨ .

قال تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾^(١) .

وقال جل شأنه : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾^(٢) .

فمن قتل أخاه خنقًا خنق ، ومن قتل بالسهم قتل به . وهكذا . . . إلا أن يكون قد قتل بشيء حرام كأن يكون قد قتله بالحجر أو باللوأط فإنه يقتل حينئذ بالسيف .

ويرى الأحناف أن القصاص لا يكون إلا بالسيف لما أخرجه البزار وابن عدى عن أبي بكر أن رسول الله ﷺ قال : « لا قود إلا بالسيف » ، ولأن رسول الله ﷺ نهى عن المثلة وقال : « إذا قتلتم فأحسّسوا القتلة » ، وإذا ذبحتم فأحسّسوا الذبحة » .

وأجاب المخالفون للأحناف عن حديث أبي بكر هذا بأنه ضعيف لا يحتج به ، وقالوا في النهي عن المثلة إنه مخصص بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ .

هذا . وإن جار لولى المقتول أن يقتل القاتل بالطريقة التى قتل بها ، فإن الإسلام يرغب فى الإحسان إلى القاتل فى أخذ حقه بأيسر طريق وأسهله وهو القتل بالسيف إن لم يتمكن نفسه من العفو عنه ، لأن الله تعالى قد رغب فى الصبر والإحسان والتقوى فقال : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾^(٣) .

وقال سبحانه : ﴿ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ » ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين ﴾^(٤) .

والتقى يلجأ فى أخذ حقه بطريقة هى أقرب إلى العفو منها إلى الانتقام قالت عائشة رضي الله عنها : « الله در التقوى ما تركت لى غيظ شفاء » .

• هل يقتل القاتل فى الحرم :

اتفق الفقهاء على أن من قتل فى الحرم ولم يتمكن من قتله إلا فيه قتلناه . وإن كان قتل خارج الحرم ثم احتذى به فإننا نعمل على إخراجة منه بشئ الخيل فإن عجزنا عن إخراجة منه قتلناه فيه .

• سقوط القصاص :

يسقط القصاص بواحد من الأمور الآتية :

-
- | | |
|-------------------------------|------------------------------|
| • (١) سورة البقرة آية : ١٩٤ | • (٢) سورة النحل الآية : ١٢٦ |
| • (٣) سورة البقرة الآية : ١٩٤ | • (٤) سورة النحل الآية : ١٢٦ |

الأول : عفر أولياء المقتول عنه أو عفو واحد منهم بشرط أن يكون عاقلاً بالغاً .
الثاني : موت الجاني قبل أن يقتص منه .
الثالث : إذا تم الصلح بين أولياء الجاني والمجنى عليه فلم يرفعوا أمره إلى الحاكم .

وإذا سقط القصاص وجبت الدية إلا إذا عفا الأولياء عنها ، فإنها تسقط أيضاً .
● القتل شبه العمد :
والقتل شبه العمد : هو أن يقتل المكلف إنساناً معصوم الدم بما لم يقع به القتل عادة ، كأن يضربه بعصا خفيفة أو حجر صغير ، أو يدفعه بيده دفعة ونحو ذلك .
فإن كان الضرب بعصا خفيفة أو حجر صغير ، ضربة أو ضربتين فمات من ذلك الضرب ، فهو قتل شبه عمد .

فإن كان الضرب في مقتل أو كان المضروب صغيراً أو كان مريضاً يموت من مثل هذا الضرب غالباً ، أو كان قوياً غير أن الضارب والى الضرب حتى مات فإنه يكون عمداً .

وسمى بشبه العمد ؛ لأن القتل متردد بين العمد والخطأ ، إذ إن الضرب مقصود ، والقتل غير مقصود ، ولهذا أطلق عليه شبه العمد ، فهو ليس عمداً محضاً ، ولا خطأ محضاً .

ولما لم يكن عمداً محضاً سقط القصاص ؛ لأن الأصل صيانة الدماء فلا تستباح إلا بأمر بين .
ولما لم يكن خطأ محضاً - لأن الضرب مقصود بالفعل دون القتل - وجب فيه دية مغلظة .

وقد وردت في القتل شبه العمد آثار كثيرة منها :

١ - ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ قال : « عقل شبه العمد مغلظ مثل عقل العمد ، ولا يقتل صاحبه ، وذلك أن يتزو الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا حمل سلاح » (والعقل معناه الدية) .

(رواه أحمد وأبو داود) .

٢ - وعن عبد الله بن عمرو : أن رسول الله ﷺ قال : « ألا أن قتيلاً الخطأ وشبه العمد قتيلاً السوط أو العصا فيه مائة من الإبل منها أربعون في بطونها وأولادها » (رواه الخمسة إلا الترمذي ، ولهم من حديث عبد الله بن عمر مثله) .

• القتل الخطأ :

والقتل الخطأ هو : أن يفعل المكلف ما يباح له فعله ، كأن يرمى صيداً أو يقصد غرضاً ، فيصيب إنساناً معصوم الدم فيقتله ، وكان يحفر بئراً فيتردى فيها إنسان ، ويلحق بالخطأ القتل العمد الصادر من غير مكلف كالصبي والمجنون .

• موجب القتل العمد :

يوجب القتل العمد أربعة أمور :

الأول : الإثم الكبير لقوله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ﴾ (١) .

الثاني : الحرمان من الميراث والوصية ، فمن قتل مورثه فلا يأخذ من تركته شيئاً وإن أوصى له بشيء يحرم منه أيضاً .

وروى البيهقي عن خلاص : « أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها ، فقال له إخوته : لا حق لك . فارتفعوا إلى على كرم الله وجهه فقال له على عليه السلام : حقك من ميراثها الحجر . فأغرمه الدية . ولم يعطه من ميراثها شيئاً » .

وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه : أن رسول الله ﷺ قال : « ليس للقاتل شيء » .

وقاعدة الفقهاء في ذلك : « من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه » .

الثالث : الكفارة عند عفو الأولياء عنه ، والكفارة عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين على ما سيأتى بيانه .

الرابع : القصاص من القاتل .

• موجب القتل شبه العمد والخطأ :

(أ) والقتل شبه العمد يوجب أمرين :

١ - الإثم ، لأنه قتل نفساً حرم الله قتلها إلا بالحق .

٢ - الدية المغلظة على العاقلة ، على ما سيأتى بيانه .

(ب) والقتل الخطأ يوجب الدية والكفارة . فمن قتل نفساً خطأ فتوبته أن يدفع هو وعائلته أو قبيلته الدية لأولياء المقتول ، ويكفر عن ذنبه بتحرير رقبة مؤمنة سليمة

(١) سورة النساء : الآية ٩٣ .

من العيوب ، أو يصوم شهرين متتابعين بلا انقطاع .

قال تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحريم رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً ﴾ (١) .

وإذا قتل جماعة رجلاً خطأ - قال جمهور العلماء : على كل واحد منهم الكفارة . وقال جماعة : عليهم كلهم كفارة واحدة .

* *

القصاص فيما دون النفس

القصاص فيما دون النفس نوعان :

الأول : فى الأطراف : كالسن والعين، والأنف والأذن، واليد والرجل ونحوها .
والثانى : فى الجروح باختلاف أنواعها، والأصل فى ذلك قوله تعالى : ﴿ وكنتنبا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾ (٢) .

والمعنى : وفرضنا على بنى إسرائيل فى التوراة أن النفس تؤخذ بالنفس، والعين وفقاً بالعين، والأنف يجده بالأنف، والأذن تصلم بالأذن، والسن تقلع بالسن، والجروح يؤخذ فيها القصاص بالتماثل .

فمن تصدق بالعفو عمن اعتدى عليه فهو كفارة له عند الله من ذنبه .

ويحتمل أن يكون الضمير عائداً على المعتدى، فيكون المعنى : أن من خضع لأمر الله تعالى ومكن صاحب الحق من أخذ حقه قصاصاً فهو كفارة له على جرمه الذى ارتكبه فى حقه .

هذه الآية وإن كانت خبراً عما فى التوراة من الأحكام إلا أن العمل بها فى

(١) سورة النساء الآية : ٦٢ . (٢) سورة المائدة الآية : ٤٥ .

شرعنا واجب ؛ لأن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ ولا نلغى في كتاب ربنا عز وجل ولا فى سنة نبينا ﷺ ما ينسخ هذه الأحكام فهى باقية ما بقى الدهر .

روى البخارى ومسلم فى صحيحهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أن الربيع بنت النضر بن أنس كسرت سنينة جارية ، ففرضوا عليهم الأرض ^(١) ، فأبوا إلا القصاص فجاء أخوها أنس بن النضر ، فقال : يا رسول الله تكسر سنينة الربيع !! والذى بعثك بالحق لا تكسر سنيتها ^(٢) .

فقال النبى ﷺ : « يا أنس - كتاب الله القصاص » . قال : فعفا القوم ، فقال رسول الله ﷺ : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » .
والقصاص يكون فى العمد ، أما الخطأ ففيه الدية .

• شروط القصاص فيما دون النفس :

يشترط فيمن يقتص منه فى الأطراف والجروح ما يشترط فيمن قتل النفس من التعمد والعقل والبلوغ وغير ذلك من الشروط التى سبق ذكرها ، ويزاد عليها هنا ثلاث شروط :

الاول : الأمن من الجور ، فإن كان القصاص يخشى منه الجور على العضو المراد قطعة أو جرحه فلا يجب فيه القصاص ولكن تجب فيه الدية .

الثانى : الماثلة فى الاسم والموضع ، فلا تقطع يمين بيسار ، ولا يسار بيمين ولا خنصر ببنصر ولا عكس لعدم المساواة فى الاسم ، ولا يأخذ عضو أصلى بزائد ولو تراضيا على ذلك ، لعدم المساواة فى الموضع والمنفعة .

الثالث : استواء طرفى الجانى والمجنى عليه فى الصحة والكمال ، فلا يؤخذ عضو صحيح بعضو أشل ، ولا يد صحيحة بيد ناقصة الأصابع ، ويجوز العكس فتؤخذ اليد الشلاء باليد الصحيحة .

هذه والقصاص فى الجراح لا يجب إلا إذا كان ممكناً ، بحيث يؤمن فيه الظلم

(١) أى الدية . (٢) قول أنس هنا ليس اعتراضاً على أمر الله وشرعه ولكنه طمع فى العفو واستنجد بالنبى ، بليل قوله ﷺ فى آخر الحديث : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » .

وتضمن المائلة، وبحيث لا يؤدي القصاص إلى موت المقتص منه، فإن غلب على الظن فقدان شرط من هذه الشروط فلا يجوز الإقدام على القصاص، وعلى الجاني الدية .

* *

القصاص في اللطمة والضربة والسب

من لطم إنساناً أو ضربه ضربة موجعة جاز للمجنى عليه أن يقتص منه أمام الحاكم ويأذنه بشرط المائلة من جميع الوجوه ؛ لأن ذلك هو مقتضى العدل الذي من أجله شرع القصاص .

كما يشترط في القصاص في اللطمة ألا تقع في العين أو في موضع يخشى منه التلف .

ويشترط في القصاص في السب بخاصة ألا يكون محرماً ، فليس له أن يكفر من كفره ، أو يقذف بالزنا من قذفه به ، ولا أن يكذب على من كذب عليه ، ولا أن يسب أباه ، ولا يسب أمه ، لما في ذلك من جور على أبيه وأمه ؛ لأنهما لم يسباه وإلما يسب من سبه فقط إن شاء . وإن شاء عفا والعفو أفضل ، وثوابه عظيم . قال تعالى : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله ﴾ (١) .

* *

القصاص في المال

من أتلف على صاحبه مالاً ، أو زرعاً ، أو عروضاً للتجارة ، أو حرق بيته أو شق ثيابه - فهل يجوز للمجنى عليه أن يفعل به مثل ما فعل ؟ أقول : للفقهاء فيها قولان :

فمنهم من يقول : بجواز القصاص منه بمثل ما فعل بشرط أن يرفع أمره إلى الحاكم فيمكنه من ذلك ، ولا يجوز أن يقدم على القصاص بنفسه لما يترتب على ذلك من الفوضى والانحلال ، وإثارة الضغائن والمشاحنات ، وحجة هؤلاء فيما ذهبوا إليه هي القياس على القصاص في النفس والأطراف والجروح .

(١) سورة الشورى الآية : ٤٠ .

فإذا كان القصاص مشروعاً في هذه الأمور كان في المال أولى ؛ لأن النفوس والأطراف والجروح أعظم من الأموال . . وقالوا : إن حكمة القصاص من التشفى وإذهاب الغيظ لا تحصل إلا بذلك .

والفريق الآخر يرى أن إفساد المال نوع من السفه : ولهذا منع السفهاء من التصرف فيه بقوله جل شأنه : ﴿ ولا توتروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ﴾ (١) .

فمن أتلف شيئاً فعليه إصلاحه أو دفع قيمته ، فإن كان المعتدى لا يردعه ذلك أدبه الحاكم بما يراه رادعاً له ولأمثاله .

هذا بخلاف ما لو أتلف المحاربون أموالنا وثمارنا وبيوتنا فإننا نعمل بهم مثل ما فعلوا وأكثر زجرًا لهم وإغاظة ، كما فعل رسول الله ﷺ مع اليهود ، فقد قطع نخيلهم ليخزيهم ويغيظهم ويحملهم على الرضوخ والتسليم أو الجلاء عن المدينة ، قال تعالى في ذلك : ﴿ ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين ﴾ (٢) .

* *

جزاء من قتل نفسه

لقد أمر الله بالمحافظة على النفس وصيانتها وحذر من إلحاقها فيما يهلكها ، فقال : ﴿ ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٣) .

وقال جل شأنه : ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ﴾ (٤) .

فمن أقدم على قتل نفسه ليتخلص من مرض أصابه ، أو فقر ألم به ونحو ذلك فهو في النار خالداً مخلداً فيها أبداً لا يجد ريح الجنة ، ولا ندرى أيخرج منها أم لا فإن أمره مفروض إلى الله تعالى ، فجرمه أشد من جرم من قتل غيره ، كما قال كثير من الفقهاء لشدة الرعيد الوارد في ذلك .

فقد روى البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن تحصى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم

(١) سورة النساء : الآية : ٥ . (٢) سورة الحشر : الآية : ٥ .

(٣) سورة البقرة : الآية : ١٩٥ . (٤) سورة النساء : الآية : ٢٩ .

خالدًا مخلدًا فيها أبدًا ، ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا » .

وروى البخاري عن أبي هريرة أيضًا أن رسول الله ﷺ قال : « الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يطعن نفسه يطعن نفسه في النار ، والذي يقتحم يقتحم في النار » .

وعن جندب بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « كان فيمن قبلكم رجل به جرح ، فجزع ، فأخذ سكينًا فخر بها يده فما رقا الدم حتى مات . قال الله تعالى : بادرنى عبدى بنفسه . حرمت عليه الجنة » . (رواه البخاري) .

* * *

الدية

• تعريفها :

الدية : هى المال الذى يجب بسبب الجناية ، وتؤدى إلى المجنى عليه ، أو وليه .

يقال : وديت للقتيل : أى أعطيت ديته .

وتسمى الدية بالعقل ؛ لأن القاتل كان إذا قتل قتيلاً جمع الدية من الإبل يعقلها بفناء أولياء المقتول . أى يشدها بعقالها ليسلمها إليهم .

وقد كان نظام الدية معمولاً به عند العرب فى الجاهلية فأبقاه الإسلام .

قال تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن يقتل مؤمناً خطأ فتحريرو ربةٍ وديةً مسلمةً إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحريرو ربةٍ مؤمنةً وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فديةً مسلمةً إلى أهله وتحريرو ربةٍ مؤمنةً فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبةً من الله وكان الله عليماً حكيماً ﴾ (١) .

• الجنايات التى تجب فيها الدية :

تجب الدية فى القتل الخطأ كما يفهم من الآية ، وتجب فى القتل شبه العمد ،

وفى العمد الذى وقع عن فقد شرطاً من شروط التكليف مثل الصبى والمجنون .

وفى العمد الذى تكون فيه حرمة المقتول ناقصة عن حرمة القاتل كما يقول

بعض الفقهاء .

وفى قتل العمد إذا عفا أولياء المقتول عن القصاص على ما ذهب إليه كثير من

الفقهاء .

وتجب فى الأطراف والجروح إذا عفى عن القصاص فيها أو تعذر .

• على من تجب الدية ؟ :

الدية الواجبة على القاتل نوحان :

١ - نوع يجب على الجانى فى ماله ، وهو القتل العمد إذا سقط القصاص .

(١) سورة النساء الآية : ٩٢ .

٢ - ونوع يجب على القاتل وتحمله عنه العاقلة - وهى القبيلة أو العائلة - إذا كانت له عاقلة، وبطريق التعاون ، وتحملها الذكور دون الإناث، ولا تحملها معهم من الذكور إلا العقلاء البالغون المتفقون معه فى الدين .
وهذا النوع يجرى فى القتل الخطأ ، والقتل شبه العمد، بخلاف العمد كما قلنا ويقول ابن عباس رضي الله عنه : « لا تحمل العاقلة عمداً ، ولا اعترافاً ولا صلحاً فى عمد » .

ولا يخالف له من الصحابة .

وروى مالك عن ابن شهاب ، قال : « مضت السنة فى العمد حين يعفو أولياء المقتول أن الدية تكون على القاتل فى ماله خاصة ، إلا أن تعينه العاقلة عن طيب نفس منها » .

ولا تعقل العاقلة عن القاتل عمداً تغليظاً عليه فى العقوبة والزجر ، ولا تحمل عنه شيئاً فى الصلح ؛ لأن الشيء الذى يصلح عليه القاتل وأولياء المقتول وجب بالصلح ولم يجب بالقتل ، فلا تتحملة العاقلة شرعاً ، وكذلك لو اعترف بالقتل فإنها لا تتحمل عنه لو عفا أولياء المقتول عن القصاص إلا على سبيل التبرع والمعونة .
هذا ، ولا تتحمل العاقلة الدية فى الأطراف والجروح إلا على سبيل التبرع والمعونة أيضاً ، فإنها واجبة على الجانى نفسه رجراً وتأديباً .
● قدر دية القتل :

اتفق جمهور الفقهاء على أن دية الرجل الحر المسلم مائة من الإبل على أهل الإبل ، ومائتى بقرة على أهل البقر ، وألفى شاة على أهل الشاة ، وألف دينار على أهل الذهب ، وائتى عشر ألف درهم على أهل الفضة ، ومائتى حلة على أهل الحلل .

وذلك التقدير وارد عن رسول الله ﷺ فأياها أحضر من تلزمه الدية لزم الولي قبولها ، سواء أكان ولي الجناية من أهل ذلك النوع أم لم يكن ؛ لأنه أتى بالأصل فى الواجب عليه .

واعلم أن الدينار من الذهب يساوى الآن ٤,٤ جراماً ، فتحسب الدية بسعر الجرام .

واعلم أن الدرهم من الفضة يساوى ٣,١٢ جراماً .

وقد ذكرنا ذلك عند الكلام على نصاب الزكاة فراجعه إن شئت .
● دية المرأة :

دية المرأة مثل دية الرجل عند أبى حنيفة لعموم قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْفُسَ بَنَاتٍ ﴾ ، ويرى جمهور الفقهاء أن ديتها نصف دية الرجل .
فقد روى عن عمر رضي الله عنه ، وعن علي كرم الله وجهه ، وابن مسعود رضي الله عنه ،
وريد بن ثابت رضي الله عنه أجمعين أنهم قالوا في دية المرأة : أنها على النصف من دية
الرجل . ولم ينقل أنه أنكر عليهم أحد ، فيكون إجماعاً ؛ ولأن المرأة في ميراثها
وشهادتها على النصف من الرجل .
● دية الكتابي :

قال الزهري : دية اليهودي والنصراني إذا كان بيننا وبينهم عهد وذمة مثل دية
المسلم في القتل والجراح .
قال : وكانت كذلك على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر ، وعمر ، وعثمان
وعلى رضي الله عنه حتى كان معاوية ، فجعل في بيت المال نصفها ، وأعطى المقتول نصفها
ثم قضى عمر بن عبد العزيز بنصف الدية ، وألغى الذي جعله معاوية لبيت المال .
قال - يعنى الزهري - : فلم يقض لى أن أذكر بذلك عمر بن عبد العزيز فأخبره
أن الدية كانت تامة لأهل الذمة .

وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى محتجاً بما كان عليه الخلفاء
الراشدون ، ويقولونه تعالى في سورة النساء : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مَسْلُومَةً إِلَى أَهْلِهَا وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْمِنَةً ﴾ .

وذهب مالك إلى القول بأن دية الكتابي على النصف من دية الرجل المسلم ،
ودية المرأة منهم على النصف من دية المرأة المسلمة في القتل والجروح .
● دية الجنين :

إذا مات الجنين في بطن أمه إثر ضربة ونحوها ولم تمت أمه فعلى من ضربها
غرة أو قيمتها يدفعها لأمه ، فإن كان الجنين ذكراً فالدية كاملة ، وإن كان أنثى فنصف
الدية ، أعنى نصف الغرة .

والغرة : جارية مملوكة بنت سبع سنين أو عبد ، فإن لم تكن هناك غرة فدية
الجنين حيثئذ خمسمائة درهم كما قال الشعبي والأحناف .

أو مائة شاة ، كما فى حديث أبى بريدة عن أبى داود والنسائى . وقيل :
خمس من الإبل .

وعن أبى هريرة رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ قضى أن دية الجنين غرة - عبد
أو وليدة » .

وروى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : « أن رسول الله ﷺ
قضى فى الجنين يقتل فى بطن أمه بغرة : عبد أو وليدة » .

هذا إن مات الجنين فى بطن أمه أو نزل ميتاً على ما ذكرت . ولكن إن نزل حياً
ثم مات فيه الدية كاملة إن كان ذكراً ، ونصف الدية إن كان أنثى . وتجب الدية على
من ضربها يدفعها من ماله الخاص ، ويرى بعض الفقهاء أنها تجب على العاقلة وهى
القييلة ؛ لأنها جناية خطأ .

• دية الأعضاء :

يوجد فى الإنسان من الأعضاء ما منه عضو واحد : كالأنف ، واللسان ،
والذكر . ويوجد فيه ما منه عضوان : كالعينين ، والأذنين ، والشفنتين ، والليدين ،
واليدين ، والرجلين ، والخصيتين ، وتلدى المرأة ، وتندوتى الرجل ، وشفرى
المرأة . ويوجد ما هو أكثر من ذلك .

فإذا أتلّف إنسان من إنسان آخر هذا العضو الواحد أو هذين العضوين وجبت
الدية كاملة ، وإذا أتلّف أحد العضوين وجب نصف الدية .

فتجب الدية كاملة فى قطع الأنف ، أو قطع مارنه بحيث يزول الشم ، وتجب
الدية كاملة فى قطع اللسان لفوات النطق ، فإن قطع نصف لسانه بحيث فوت عليه
النطق ببعض الحروف ، يؤخذ منه الدية بقدر ما فوت عليه . يقضى بذلك الحاكم .
وقد أفنى بذلك على كرم الله وجهه وقضى به .

وتجب الدية فى قطع الذكر ، ولو كان المقطوع منه الحشفة فقط ؛ لأن فيه منفعة
الوطء واستمسك البول . وكذلك تجب الدية إذا ضرب الصلب فعجز عن المشى ، وتجب
الدية كاملة فى العينين ، وفى العين الواحدة نصفها . وفى الجفنتين كمالها ، وفى جفنى
إحدى العينين نصفها وفى واحدة منها ربعها . وفى الأذنين كمال الدية ، وفى الواحدة
نصفها . وفى الشفتين كمال الدية ، وفى الواحدة نصفها يستوى فيها العليا
والسفلى . وفى اليدين كمال الدية ، وفى اليد الواحدة نصفها . وفى الرجلين كمال

الدية ، وفى الرجل الواحدة نصفها . وفى أصابع اليدين والرجلين الدية كاملة ، وفى كل إصبع عشر من الإبل ، والأصابع سواء ، لا فرق بين خنصر وإبهام ، وفى كل أملة من الأصابع - اليدين أو الرجلين - ثلث عشر الدية ، فى كل أصبع ثلاث مفصلات والإبهام فيه مفصلان ، وفى كل مفصل متهما نصف عشر الدية . وفى الخصيتين كمال الدية ، وفى إحداهما نصفها . ومثل ذلك فى الألتين . وشفرى المرأة وتديها ففيها الدية كاملة ، وفى إحداهما نصفهما ، وفى الأسنان كمال الدية ، وفى كل سن خمس من الإبل ، والأسنان سواء .

وإذا أصيبت السن ففيها ديتها ، وكذلك إن طرحت بعد أن تسود .
وتحبب الدية كاملة إذا ضرب إنسان إنساناً فذهب عقله ؛ لأن العقل هو الذى يميز الإنسان عن الحيوان .

وكذلك إذا ذهبت حاسة من حواسه: سمعه ، أو بصره ، أو شمه ، أو ذوقه ، أو كلامه بجميع حروفه ؛ لأن فى كل حاسة من هذه الحواس منفعة مقصودة ، بها جماله وكمال حياته ، وقد قضى عمر رضي الله عنه فى رجل ضرب رجلاً فذهب سمعه ، وبصره ، ونكاحه ، وعقله ، بأربع ديات والرجل حى .

وإذا ذهب بصر إحدى العينين ، أو سمع إحدى الأذنين ففيه نصف الدية ، سواء كانت الأخرى صحيحة أم غير صحيحة .

وفى حلمتى تدي المرأة ديتها ، وفى إحداهما نصفها ، وفى شفرىها ديتها وفى إحداهما نصفها .

وإذا فقئت عين الأعور الصحيحة ، يجب فيها كمال الدية ، قضى بذلك عمر وعثمان ، وعلى ، وابن عمر .

ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة ؛ لأن ذهاب عين الأعور ذهاب للبصر كله ، إذ إنه يحصل بها ما يحصل بالعيتين .

• دية الشجاج :

الشجاج هو الإصابات التى تقع بالرأس والوجه وأنواعه عشرة . وهى كلها لا قصاص فيها ، إلا الموضحة إن كانت عمداً ؛ لأنه لا يمكن مراعاة المماثلة فيها .

والشجاج بياته كما يأتى :

١ - الخارصة : وهى التى تشق الجلد قليلاً .

- ٢ - الباضعة : وهى التى تشق اللحم بعد الجلد .
- ٣ - الدامية أو الدامغة : وهى التى تنزل الدم .
- ٤ - المتلاحمة : وهى التى تغوص فى اللحم .
- ٥ - السمحاق : وهى التى يبقى بينها وبين العظم جلدة رقيقة .
- ٦ - الموضحة : وهى التى تكشف عن العظم .
- ٧ - الهاشمة : وهى التى تكسر العظم وتهشمه .
- ٨ - المنقلة : وهى التى توضح وتهشم العظم حتى يتقل منها العظام .
- ٩ - المأمومة ، أو الآمة : وهى التى تصل إلى جلدة الرأس .
- ١٠ - الجائفة : وهى التى تصل الجوف .

ويجب فيما دون الموضحة حكومة عدل، بمعنى أن يحكم بين الجانى والمجنى عليه رجلان عدلان من المسلمين بشيء من الغرم يدفعه الجانى للمجنى عليه .
وقيل : ليس فيها إلا أجرة الطيب وقيمة الدواء .

ولكن يجب على الحاكم تأديب الجانى بما يردعه عن اعتدائه .
وأما الموضحة ففيها القصاص إذا كانت عمداً ، كما قلنا ، ونصف عشر الدية إذا كانت خطأ، سواء كانت كبيرة أم صغيرة . وهى خمس من الإبل . كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ فى كتابه لعمر بن حزم .

ولو كانت مواضع متفرقة ، يجب فى كل واحدة منها خمس من الإبل .
والموضحة فى غير الوجه والرأس توجب حكومة ، يعنى غرم يحكم به عدلان . وفى الهاشمة عشر الدية ، وهى عشر من الإبل، وهو مروى عن زيد بن ثابت ، ولا مخالف له من الصحابة . وفى المنقلة عشر الدية ونصف العشر : أى خمسة عشر من الإبل .

وفى الآمة ثلث الدية بالإجماع . وفى الجائفة ثلث الدية بالإجماع، فإن نفذت فهما جائفتان، ففيهما ثلثا الدية .

هذا ما وسعنى أن أذكره هنا عن الديات، وقد توسع الفقهاء فى هذا الباب فذكروا كثيراً من المسائل المتشعبة التى لا أرى ضرورة لذكرها فى مثل هذا الكتاب .

* *

التعزير

يطلق التعزير فى اللغة على النصرة . كما فى قوله تعالى : ﴿ لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه ﴾ (١) .

ويطلق على الإهانة والاستخفاف، يقال: عزز فلان فلاناً ، إذا أهانه رجراً وتاديباً له على ذنب وقع منه .

والمقصود به فى الشرع التأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة .

وذلك لأن المعاصى تنقسم من حيث عقوبتها الدنيوية إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الحد ولا كفارة فيه ، كالزنا ، والسرقة ، وشرب الخمر ، والقذف .

القسم الثانى : فيه الكفارة ولا حد فيه ، كالجماع فى نهار رمضان ، والجماع

فى الإحرام بالحج والعمرة .

القسم الثالث : ما لا كفارة فيه ولا حد ولكن يجب فيه التعزير ، كالمباشرة فى

غير الفرج ، وسرقة ما لا قطع فيه ، وجناية لا قصاص فيها ، وإتيان المرأة المرأة ، والقذف بغير الزنا .

والتعزير إنما يكون من الحاكم لا من غيره إلا أن يؤدب الرجل ولده أو امرأته بما

لا يكسر عظماً ولا يهشم لحماً .

وينبغى أن يكون التعزير بأقل من الحد ، فإذا ضرب الحاكم إنساناً مكلفاً قذف

رجلاً أو امرأة بغير الزنا فلا ينبغى أن يصل الضرب إلى حد القذف فى الزنا ولكن

يكون بما يروع ويذجر كعشر ضربات أو عشرين ونحوها .

• الفرق بين الحد والتعزير :

الحد والتعزير عقوبة يرتدع بها للمجرم وغيره ممن يفكر فى أن يفعل مثل فعله ،

ولكن بينهما ثلاثة فروق :

الأول : أن الناس متساوون فى الحدود .

أما التعزير فيختلف باختلافهم ، فإذا ذل رجل كريم فإنه يجوز العفو عن ذلته .

وإذا عوقب عليها فإنه ينبغى أن تكون عقوبته أخف من عقوبة من ارتكب مثل

ذلته ، ممن هو دونه فى الشرف والمنزلة .

(١) سورة الفتح الآية : ٩ .

روى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي والبيهقي : أن رسول الله ﷺ قال : «أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود» ؛ ولأن الكريم قد يرتدع بالمعاتبة أو التعزير بالقول أو بمجرد الاطلاع على حاله فلا يحتاج الحاكم إلى زجره بأكثر من ذلك ، وربما يكون العفو عنه حافظاً له على الإقلاع عن ذنبه والعزم على عدم الرجوع إليه ، وكثير من الناس يكون العفو عنهم أردع من عقوبتهم .

الثانى : أن الحدود لا تجوز فيها الشفاعة إن رفع الأمر إلى الحاكم بخلاف التعزير .

الثالث : أنه إذا مات المؤدّب بالتعزير ضمن المؤدّب له الدية ، بخلاف من مات فى الحد ، فإنه لا يلزم بموته الدية ، فقد أربح عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة ، فأمضت بطنها ، فألقت جنيناً ميتاً ، فحمل دية جنينها ، هذا خلافاً للمالك وأبى حنيفة فإنهما قالاً بعدم الضمان .

وهل تجب الدية من مال المؤدّب وهو الحاكم ومال عائلته أم تجب من بيت المال ؟ قولان .

والأصح أنها تجب فى ماله هو ، والله أعلم .

* *

الدفاع عن النفس والعرض

إذا قتل رجل رجلاً وادعى أنه قتله دفاعاً عن نفسه ، أو عن ماله ، أو عن عرضه ، بأن قال : كان يريد أن يقتلنى فقتلته ، أو كان يريد أن يأخذ مالى ، أو وجدته مع امرأتى ونحو ذلك - فلا يصدق إلا ببينة ، فإن لم يأت ببينة وجب عليه القصاص . روى ذلك عن على رضي الله عنه وبه قال الشافعى ، وأبو ثور ، وابن المنذر . قال ابن قدامة : ولا أعلم فيه مخالفاً .

وقد روى عن عمر رضي الله عنه : « أنه كان يوماً يتغذى إذ جاءه رجل يعدو وفى يده سيف ملطخ بالدم ، ووراءه قوم يعدون خلفه . فجاء حتى جلس مع عمر ، فجاء الآخرون فقالوا : يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا . فقال له عمر : ما تقولون ؟ (أى ماذا تقول فيما يقولونه عنك ؟) . فقال : يا أمير المؤمنين إنى ضربت فخذى امرأتى فإن كان بينهما أحد فقد قتلته ، فقال عمر : ما يقول ؟ (أى ما تقولون فى قوله هذا) ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف فوق فى وسط فخذى المرأة

فأخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه إليه وقال : « إن عادوا فعد » (أى إن عاد واحد منهم لئلا ما فعل فاقتله وارجع إلى فسامنك منهم) . (رواه سعيد فى سننه) .
وروى عن الزبير أنه كان يوماً قد تخلف عن الجيش ومعه جارية له فأتاه رجلان فقالا : أعطنا شيئاً . فالتقى إليهما طعاماً كان معه . فقالا : خل عن الجارية . فضربهما بسيفه فقطعهما بضربة واحدة .
فهذا يدل على أن الدفاع عن النفس والعرض والمال أمر واجب . وأنه إذا لم يرتدع المعتدى إلا بقتله جاز قتله ولا قصاص ولا دية على من قتله .

* * القضاء وأحكامه

• حكمه :

يجب على الحاكم أن يولى على الناس قاضياً يقضى بينهم فى الخصومات والمنازعات التى تحدث بينهم ، فينصف المظلوم من الظالم ، ويأخذ الحق له منه ، ويرد كل من يهدد أمن الناس وسلامتهم .
ولا ريب أن العدل هو الأساس الثين الذى بنيت عليه جميع الشرائع السماوية ؛ لأن به يتحقق للناس جميعاً الأمن والرخاء وهما نعمتان من أجلّ النعم وأعظمها بعد نعمة الإيمان بالله تعالى .

وينبغى أن يعين الحاكم قاضياً لا يصعب على الناس الوصول إليه ، وذلك بأن يقسم دولته إلى ولايات أو محافظات أو مقاطعات ، فيجعل لكل ولاية أو محافظة قاضياً يترافع الناس إليه كما هو الشأن فى جميع العصور الإسلامية .

• شروط القاضى :

ولا بد فيمن يتولى القضاء أن تتوفر فيه الشروط التالية :
الشرط الأول : أن يكون رجلاً ، فلا يصح أن تتولى القضاء امرأة ، لقوله عليه السلام : « لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة » . (رواه الترمذى وقال حديث حسن) .
ولأن المرأة ناقصة فى عقلها ودينها ، أما نقصان عقلها فإن شهادتها على

النصف من شهادة الرجل ، وأما نقصان دينها فلاإنها ترك الصلاة فى زمن الحيض والنفاس وتترك الصوم كذلك ، ولهذا لم تقبل شهادتها فى الحدود ولا فى النكاح ولا فى الطلاق . ولا تقبل شهادتهن فى الأموال مهما كثر عددهن إلا إذا كان كان معهن رجل لقوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ﴾ (١) .

ثم إن المرأة لا يباح لها أن تخلو بالرجال ولا أن تختلط بهم كثيراً فمنعها الإسلام عن ممارسة هذه الوظيفة صيانة لعرضها وعفتها ، ثم إن القضاء يحتاج إلى شخصية قوية مهابة ينقاد إليها الرجال والنساء على السواء .

والمرأة مخلوق ضعيف لا قدرة لها على مواجهة الرجال ولا سيما لو كانوا من الظلمة الفجرة ، ولا قدرة لها على ردع واحد منهم مهما أوتيت من صبر وجلد وحكمة ورشد ، فهي شخص محكوم لا حاكم ، قال تعالى : ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ﴾ (٢) .

ولم يحدث فى تاريخ الإسلام على طوله - فيما أعلم - أن المرأة وليت أمر القضاء فى بلد من البلدان الإسلامية على اتساعها ، فدل ذلك على أن المسلمين مجتمعون على عدم صلاحيتها لهذا المنصب الخطير .

الشرط الثانى : أن يكون مسلماً ، لقوله تعالى : ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ (٣) .

الشرط الثالث والرابع : أن يكون عاقلاً بالغاً ، فلا يجوز أن يتولى القضاء صبي ولو كان مميزاً لعدم التكليف .

الشرط الخامس : أن يكون سميحاً بصيراً متكلماً ، فلا يصح أن يتولى القضاء أعمى ولا أصم ولا أبكم .

الشرط السادس : أن يكون عدلاً ، فلا يصح أن يتولى القضاء فاسق حتى لا يضيع حقوق الناس .

والفاسق لا حرمة له . فلا تقبل شهادته ، ولا يؤخذ بقوله ، ولا يعتمد على

(٢) سورة النساء الآية : ٣٣ .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٤١ .

خبره إلا بعد الثبوت والتحرى ، ولا يؤمن على مال ولا عرض ، فكيف يستند إليه هذا الأمر .

الشرط السابع : أن يكون عالمًا بالأحكام الشرعية ، فلا يجوز أن يتولى القضاء جاهل بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ولو كان معه من يفتيه ، وقد اشترط بعض الفقهاء أن يكون مجتهدًا . أى بلغ فى العلم حد الاجتهاد فأحاط علمًا بالكتاب فعرّف المطلق والمقيد ، والخاص والعام ، والمحكم والمتشابه ، والمجمل والمفصل ، والناسخ والمنسوخ وغير ذلك ، وألم بكتب السنة وعرف ما يحتج به من الأحاديث وما لا يحتج به ، وعرف ما أجمعت عليه الأمة وما لم تجمع عليه ، وعرف القياس الصحيح من الفاسد ، وكانت له دراية واسعة بلسان العرب .

وقال بعض الفقهاء : يكفى أن يكون ملماً بفقهاء المذهب الذى يحكم به فى القضايا المعروضة عليه مع شئء من الدراية بكيفية الاستنباط من الكتاب والسنة .

الشرط الثامن : أن يكون فطنًا ذكيًا ذا فرائس وخبرة فى أحوال الناس على اختلاف أصنافهم حتى لا يخدعه الظالم ويضله عن الحق الذى يريد الوصول إليه .

الشرط التاسع : أن يكون مهذبًا حازمًا شديدًا من غير عنف ، لينًا من غير ضعف حتى لا يطمع الظالم فى حيفه ^(١) ولا يئأس المظلوم من عدله .

• **من يجب عليه أن يتولى القضاء :**

القضاء فرض كفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقين ، ويتعين فى حق من توافرت فيه الشروط السابقة ولا يوجد من يصلح له سواه ، فعندئذ يجب أن يطلبه بنفسه حتى لا يتولاه فاسق أو جاهل فتضيع حقوق الناس ، ويتشتر الفساد وتعم الفوضى ويستبد الظلمة .

ولنا فى يوسف عليه السلام أسوة حسنة فقد طلب لنفسه الإمارة على خزائن أرض مصر لما رأى نفسه كفتًا لها ، ولم ير فى الرعية من يقوم بهذا العمل وينهض به مثله .

﴿ قال اجعلنى على خزائن الأرض إنى حفيظ عليم ﴾ ^(٢) .

(١) الحيف : الظلم والميل مع الباطل . (٢) سورة يوسف الآية : ٥٥ .

• ما يجب أن يكون عليه القضاء :

يجب أن يقوم القضاء على العدل المطلق والمساواة التامة بين الناس فى الحقوق العامة ، فالقوى والضعيف والغنى والفقير والحسيب والدنى أمام الحق سواء .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما تولى الخلافة : « الضعيف عندى قوى حتى آخذ الحق له ، والقوى عندى ضعيف حتى آخذ الحق منه » .

وقد تخاصم على رضي الله عنه مع يهودى أمام عثمان رضي الله عنه ، فنادى عثمان اليهودى باسمه وقال لعلى : قل يا أبا الحسن . فغضب على كرم الله وجهه . فقال عثمان : أغضبت على حين أوقفتك بجانب اليهودى للقضاء بينكما . قال : لا ، ولكنى غضبت حين ناديت اليهودى باسمه ، وناديتى بكنيتى . وفى ذلك التعظيم والمحابة ما لا يخفى .

وينبغى أن يسمع القاضى كلام المدعى أولاً ثم يسمع كلام المدعى عليه ، ثم يسمع كلام الشهود ، فإن رأى من أحد المتخاصمين جوراً أو اعتداءً أو تزويراً وعظه وذكره بالله ، فإن لم ينفع فيه الوعظ زجره بشدة لا عنف فيها وتوعده بالعقاب إن هو تمادى فى غيه . وإن رأى فى أحد الشهود شيئاً من الميل أو المحابة لأحد الخصوم رد شهادته .

وعلى القاضى أن يتحرى الحق فيبتعد عن كل ما من شأنه أن يشوش فكره فلا يقضى أثناء الغضب الشديد ، أو الجوع المفرط ، أو الهم المقلق ، أو الخوف المزعج ، أو النعاس الغالب ، أو الحر الشديد ، أو البرد القارس ، أو شغل القلب شغلاً يصرف عن المعرفة الصحيحة والفهم الدقيق .

ففى حديث أبى بكر فى الصحيحين وغيرهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان » ، فإذا حكم القاضى أثناء حالة من هذه الحالات صح حكمه وإن وافق الحق عند جمهور الفقهاء .

ويجب أن يكون القضاء فى جميع بلاد المسلمين بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله ﷺ لا بالقوانين الوضعية ، فإن الشريعة الإسلامية ملازمة لطباع البشر على اختلاف ألسنتهم وألوانهم ، وافية بمطالب الحياة كلها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها فما من صغيرة ولا كبيرة مما يحتاج الناس إليه إلا شملها تشريع الإسلام ووسعها بيانه .

• فضل القاضى العادل :

إذا تولى القضاء من هو أهل له فقاضى بين الناس بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ وأعطى كل ذى حق حقه ولم يخش فى الله لومة لائم كان له عند الله أجر عظيم يغطى عليه .

فقد روى البخارى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لا حسد إلا فى اثنتين : رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته فى الحق . ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها الناس » .

وروى أبو داود عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوره فله الجنة ، ومن غلب جوره عدله فله النار » .

وروى ابن ماجه والترمذى عن عبد الله بن أبى أوفى : أن النبى ﷺ قال : « إن الله مع القاضى ما لم يجز فإذا جاز تخلى الله عنه ولزمه الشيطان » .

وإن اجتهد القاضى فى معرفة الحق فأصاب كان له أجران - أجر الاجتهاد فى معرفة الحق ، وأجر إيصال الحق لأهله ، وإن اجتهد فأخطأ كان له أجر الاجتهاد ورفع عنه الخطأ لقوله تعالى : ﴿ ولا جناح عليكم فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفورا رحيمًا ﴾ . ولقوله ﷺ : « وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

فالقاضى العادل مأجور على كل حال .

وروى البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن عمرو بن العاص رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر » .

والقاضى الذى يؤجر على اجتهاده هو الذى بلغ فى العلم رتبة الاجتهاد بأن كان عالماً بالكتاب والسنة والإجماع والقياس ، قادراً على التمهيص والاستنباط ، أما إذا كان عاجزاً عن هذه الرتبة مقلداً لغيره فإنه لا يجوز له أن يجتهد فى شيء من أمور القضاء وإنما يقلد إماماً من الأئمة الأربعة فيحكم بما أفتى به ، فإن اجتهد وهو ليس أهلاً للاجتهاد - كان عليه وزر ولم يكن له أجر لما يترتب على اجتهاده هذا من ضياع الحقوق وإفساد نظام القضاء .

• عقاب من قضى له القاضى بشيء ليس له :

ومهما أوتى القاضى من علم وفطنة وحكمة وخبرة وتجربة فإنه عرضة للخطأ ،
لذلك كان خطؤه محلاً لعفو الله ، ويؤء بإثمء من قضى له القاضى بشيء ليس له
وأخذء ظلماً وعدواناً .

يقول رسول الله ﷺ : « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلىَّ ، ولعل بعضكم
أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى بنحو مما أسمع ، فمن قضيت له من حق
أخيه شيئاً فلا يأخذء فإنما أقطع له قطعة من النار »
(رواء البخارى ومسلم وأصحاب السنن) .

* *

الدعاوى والبيئات

الدعاوى جمع دعوى بفتح الدال ^(١) من الدعاء ، أو من الادعاء: وهو الطلب
قال تعالى : ﴿ وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ ^(٢) .

وقال تعالى : ﴿ ولكم فيها ما تدعون ﴾ ^(٣) أى : ما تطلبون . هذا هو معنى
الدعوى فى اللغة .

أما معناها فى اصطلاح الفقهاء فهو إضافة المرء لنفسه شيئاً فى يد غيره أو فى
ذمته ومطالبته به .

والمطالب بالحق يسمى مدعى ، والمطالب - بفتح اللام - هو المدعى عليه .

• من تصح منه الدعوى :

لا تصح الدعوى إلا من مكلف مختار .

أما غير المكلف وهو الصبى والمجنون وما فى حكمه كالسفيه والمعتوه والمكره
فإنه لا تقبل دعواه عند القاضى .

وإن كان للصبى أو المجنون أو ما فى حكمه حق على إنسان جاز لوليء أن يرفع

(١) أما الدعوة بكسر الدال فمعناها نسبة الولد لغير أبيه ، ويسمى الولد المنسوب لغير أبيه
دعياً . هكذا جاء فى لسان العرب .

(٢) سورة يونس الآية : ١٠ . (٣) سورة فصلت الآية : ٣٧ .

أمره للمقاضى ، فيدعى أن لهذا الصبى أو المجنون حقاً على فلان ، فيسمع القاضى دعواه ثم يستكمل حيثيات القضية حتى يعيد الحق لصاحبه .
• لا دعوى إلا ببينة :

إذا ادعى مدع بشيء له على آخر فلا تقبل دعواه إلا ببينة صحيحة ، لقوله عليه السلام : « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » .

• (رواه البيهقى والطبرانى بسند صحيح) .

وإنما يطالب المدعى بالبينة دون المدعى عليه لأن الأصل فى المدعى عليه براءة الذمة ، فإذا عجز المدعى عن الإتيان ببينة صادقة تشهد له بما ادعاه طوّل المدعى عليه باليمين إن أنكر ما ادعاه المدعى ، ويشترط فى الدليل على ثبوت الدعوى أن يكون قطعياً ؛ لأن الدليل الظنى لا يفيد اليقين .

والأحكام لا تبنى على الظن ، قال تعالى : ﴿ وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً ﴾ (١) .

• أنواع البينات :

وأنواع البينات أربعة :

الأول : إقرار المدعى عليه .

الثانى : شهادة العدول لصحة ما ادعاه المدعى .

الثالث : اليمين يحلفها المدعى عليه ، أو للمدعى فى بعض الصور .

الرابع : الوثائق الرسمية الثابتة .

* * *

(١) سورة النجم الآية : ٢٨ .

الإقرار

• تعريفه وبيان فضله :

- الإقرار فى اللغة : الإثبات ، من قولهم قر الشيء فى المكان بمعنى ثبت فيه .
- وهو فى اصطلاح الفقهاء : اعتراف المدعى عليه بالحق الذى ادعاه المدعى .
- وهو من أقوى الأدلة فى ثبوت الحق ؛ ولذا يقولون : الاعتراف سيد الأدلة .
- ويسمى الإقرار بالشهادة على النفس .

ولا شك أن الشهادة على النفس إنصاف من الشاهد لنفسه أولاً ، وللمشهد له ثانياً ، وللقاضى ثالثاً ، وللناس جميعاً بوجه عام .

أما إنصافه لنفسه فقد برأ ذمته ووقى نفسه شر الكذب والظلم وضياع الحقوق وحفظ على نفسه دينه ومروءته وإنسانيته ، واستحق من الله الأجر العظيم على إقامة الشهادة لله والإتيان بها على وجهها تحقيقاً للعدل الذى هو أساس الملك ، وتنفيذاً لأمر الله تعالى فى قوله جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ﴾ (١) .

وأما إنصافه للمدعى فظاهر . فهو حين يعترف له بالحق يكون قد صدقه فيما ادعاه ، وهذه وحدها كافية فى إدخال السرور والبهجة على نفسه وإعطائه الثقة فى إخوانه وبنى جنسه مما يبعث الأمل فى نفسه ويجعله مطمئناً إلى إعطائه حقه من غير جهد وعناء ، ويشعر فى قرارة نفسه أن الناس لا يزالون بخير .

هذا فضلاً عن الشجاعة الأدبية التى يتحلى بها المقر مما يجعل المدعى يحاكمه فى ذلك إذا ما كان عليه حق لآخر فطالبه به ، فإنه يسارع إلى الإقرار به أسوة بأخيه .

« ومن سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة » . صدق رسول الله ﷺ .

وأما إنصافه للقاضى : فإنه بإقراره يريحه من عناء التحقيق والتقصى وسماع أقوال الشهود وما إلى ذلك مما تطلبه القضية من حيثيات . ولقد قالوا قديماً : لو أنصف الناس لاستراح القاضى .

(١) سورة النساء الآية : ١٣٥ .

وأما إنصافه للناس جميعاً بوجه عام : فيظهر فى سرعة البت فى قضاياهم ، وفى نشر العدل والسلام بينهم ، فلو أعطى كل واحد لغيره القدوة من نفسه فأقر بما عليه فى صراحة ووضوح وقام برد الحق إلى صاحبه من غير ماطلة ولا استخفاف - لعاش الناس حياة طيبة يملؤها الحب والوفاء ويسودها الأمن والرخاء .

● شروط صحته :

ويشترط فى صحة الإقرار أن يكون المقر عاقلاً ، بالغاً ، مختاراً ، غير متهم فى إقراره ولا هازل ، ولا محجور عليه ، فلا يقبل إقرار المجنون ولا الصبي ، ولا المكره ولا المحجور عليه لسفه ونحوه ، ولا الهازل ، ولا من حامت حول إقراره شبهة تكذيبه ، كان يقر بشئ لغرض خبيث فى نفسه يفهم من فحوى كلامه أو من قرينة أخرى .

● الرجوع عن الإقرار :

إذا أقر المدعى عليه بحقه ثبت هذا الحق عليه ولا يقبل منه الرجوع فى إقراره ولزمه ما أقر به . هذا فى حقوق الناس .

أما فى حقوق الله تعالى فإن له الرجوع فيه إن أقر بما يوجب عليه الحد ؛ لقوله ﷺ : « ادرءوا الحدود بالشبهات » .

ورجوعه عن إقراره شبهة تدرأ عنه الحد كما تقدم بيانه فى الحدود .

● الإقرار على الغير :

الإقرار - وإن كان سيد الأدلة - إلا أنه لا يتعدى المقر ، فإذا أقر شخص على آخر بدين فلا يقبل منه ، وذلك بأن يقول : أقر أن فلاناً له على فلان كذا وكذا . فهذا القول ليس إقراراً وإنما هو شهادة ناقصة .

وإذا ادعى رجل أن له على جماعة ديناً فأقر به بعضهم وأنكره الآخرون لزم من أقر دون من أنكر إلا إذا أتى المدعى ببينة ، فإن الدين يلزم الجميع بمقتضى البينة لا بمقتضى الإقرار ؛ لأن الإقرار - كما قلنا - لا يتعدى صاحبه .

* * *

الشهادة

• تعريفها :

الشهادة فى اللغة مشتقة من المشاهدة وهى الإطلاع والمعاينة، تقول: شاهدت الشيء، أى عاينته واطلعت عليه، فأنا « شاهد » والجمع « أشهاد » و « شهود » ، ويسمى الشاهد شهيداً أيضاً، وجمعه شهداء، قال تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾ (١) .

والشهادة فى الشرع هى : إخبار الشاهد بما علمه بلفظ « أشهد » .

وقيل : الشهادة مأخوذة من الإعلام ، فالشاهد حامل للشهادة ومؤديها لأنه شاهد لما غاب عن غيره .

ومنه قوله تعالى : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ﴾ (٢) .

أى : أخبر عباده بما علمه من وحدانيته وكمال ربيوته .

• حكمها :

١ - تتعين الشهادة - أى تكون فرض عين - على من تحملها ودعى إليها وتوقف ثبوت حق الغير عليها بحيث إذا لم يؤدها ضاع الحق على صاحبه ، بل يجب عليه أن يذهب لتأديتها من غير أن يدعى إليها إذا خاف من ضياع الحق على صاحبه .
لقله تعالى : ﴿ ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه أثم قلبه ﴾ (٣) .
وقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الشهادة لله ﴾ (٤) .

وقد شرط الفقهاء لوجوب تأدية الشهادة على من تحملها - فوق ما تقدم- ألا يلحقه بسببها ضرر جسيم فى بدنه أو فى عرضه أو فى ماله ، فإن غلب على ظنه وقوع الضرر فى شيء من ذلك لم تتعين عليه .
لقله تعالى : ﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾ (٥) .

-
- (١) سورة البقرة آية : ١٤٣ . (٢) سورة آل عمران آية : ١٨ .
(٣) سورة البقرة آية ٣٨٣ . (٤) سورة الطلاق الآية : ٢ .
(٥) سورة البقرة الآية : ٢٨٢ .

ولقوله عليه السلام في الحديث الصحيح : « لا ضرر ولا ضرار » .

• (رواه مالك وابن ماجه وغيرهما) .

٢ - وتكون الشهادة مندوبة في حق من تحملها وكان هناك كثير من تحملها معه ويستطيع أن يؤديها بلا مشقة بالغة، فإن ثبت الحق في هذه الحالة ليس متوقفا بالضرورة على شهادته هو، فإن شهد بما علم كان خيرا وأعظم أجرا وإن لم يفعل فقد ترك المستحب .

• هل يجوز أخذ الأجرة على الشهادة :

يتبني أن تؤدي الشهادة لوجه الله تعالى لقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الشهادة لله ﴾ ، لكن إن تعينت الشهادة على شخص ولم يستطع أن يذهب لتأديتها إلا بشقة بالغة ونفقة باهظة ، أو كان لا يجد أجرة الركوب إلى مقر الحكم فإنه حيثئذ يجوز أن يأخذ من صاحب الحق نفقة الذهاب والعودة وما إلى ذلك . فلا ضرر ولا ضرار .
وإذا لم تعين الشهادة عليه فهل يجوز أن يأخذ عليها أجرا أم لا ؟ قولان :

والأصح : أنه لا يأخذ أجرة إلا إذا احتاج إليها لقوته وقوت عياله، فإن لم يحتج إليها حرم عليه أخذها لأن أخذها؛ مسقط للمروءة ، وهو يتنافى مع قوله تعالى ﴿ وأقيموا الشهادة لله ﴾ ، ومع قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ﴾ (١) .

• لا شهادة إلا بعلم :

وينبغي على المسلم أن يشهد بما علم وبما رأى وسمع دون أن يزيد أو ينقص، فإن شهد بغير ما علم أو بغير ما رأى وسمع فقد أتى منكرا من القول وزورا، وكذلك لو نقص من الشهادة أو زاد فيها .

والعلم يحصل بالرؤية أو بالسمع، أو باستفاضة فيما يتعذر علمه غالبا بدونها . والاستفاضة : هي الشهرة التي تثمر الظن أو العلم . كأن يشتهر بين الناس أن فلانا رضع من فلانة ، أو أن فلانا هو أبو فلان وكان مجهول النسب ونحو ذلك .

• كيف تؤدي الشهادة :

يقول الشاهد عند أداء الشهادة : « أشهد أني رأيت كذا » أو « سمعت كذا » أو « أشهد أن فلان على فلان دينًا قلته كذا وكذا » .

(١) سورة المائدة آية : ٨ .

ويذكر في شهادته من البراهين الدالة على صدقه إن طلب منه ذلك ، ولا يصح أن يقول مكان كلمة أشهد : « أعلم » أو « أتيقن » ، ولا يقول : « شهدت » بلفظ الماضي لأنه إخبار وليس شهادة .

قال صاحب المصباح المنير : (جرى على السنة الأمة سلفها وخلفها في أداء الشهادة « أشهد » مقتصرين عليه دون غيره من الألفاظ الدالة على تحقيق الشيء نحو أعلم وأتيقن ، وهو موافق لألفاظ الكتاب والسنة أيضاً فكان كالإجماع على تعيين هذه اللفظة دون غيرها ، ولا يخلو من معنى التعبد إذ لم ينقل غيره ، ولعل السر فيه أن « الشهادة » اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عياناً ، فاشتراط في الأداء ما ينبئ عن « المشاهدة » .

وأقرب شيء يدل على ذلك ما اشتق من اللفظ وهو « أشهد » بلفظ المضارع ولا يجوز « شهدت » لأن الماضي موضوع للإخبار عما وقع ، نحو قمت ، أى فيما مضى من الزمان ، فلو قال : « شهدت » احتمل الإخبار عن الماضي فيكون غير مخبر به في الحال ، وعليه قوله تعالى حكاية عن أولاد يعقوب عليهم السلام : ﴿ وما شهدنا إلا بما علمنا ﴾ لأنهم « شهدوا » عند أبيهم أولاً بسرقة حين قالوا : ﴿ إن ابنك سرق ﴾ فلما اتهمهم اعتذروا عن أنفسهم بأنهم لا صنع لهم في ذلك وقالوا : ما شهدنا عندك سابقاً بقولنا : إن ابنك سرق - إلا بما عايناه من إخراج الصواع من رحله . والمضارع موضوع للإخبار في الحال ، فإذا قال : أشهد - فقد أخبر في الحال ، وعليه قوله تعالى : ﴿ قالوا نشهد إنك لرسول الله ﴾ ، أى : نحن الآن « شاهدون » بذلك ، وأيضاً فقد استعمل « أشهد » في القسم نحو « أشهد » بالله لقد كان كذا ، أى أقسم ، فتضمن لفظ « أشهد » معنى المشاهدة والقسم والإخبار في الحال ، فكان الشاهد قال : أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا الآن أخبر به ، وهذه المعاني مفقودة في غيره من الألفاظ فلهذا اقتصر عليه احتياطاً واتباعاً للمأثور (١٠ - هـ) .

● صفات الشاهد :

لا تكون الشهادة مقبولة إلا إذا اتصف الشاهد بصفات خمسة :

الأولى : الإسلام ؛ فلا تجوز شهادة الكافر على المسلم إلا في الوصية أثناء السفر عند أبي حنيفة ومن نحا نحوه ، على ما سيأتى بيانه قريباً إن شاء الله .

(١) ص ٣٢٤ وما بعدها .

ويجوز عند أبي حنيفة أيضاً شهادة الكفار بعضهم على بعض ؛ لأن النبي ﷺ رجم يهوديين بشهادة اليهود عليهم بالزنا .

الثانية : العدالة ، وهى أن يكون الشاهد ملتزماً لواجبات الشرع ومستحباته مجتنباً للمحرمات والمكروهات ، وهى صفة رائدة على الإسلام فقد يكون المسلم فاسقاً لكثرة معاصيه ، والعدالة ضد الفسق ، والفاسق لا تقبل شهادته عند جمهور الفقهاء لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ (١) .

الصفة الثالثة : هى البلوغ ، فلا تقبل شهادة صبي ولو كان مميزاً مشهوراً بالصلاح والتقوى .

وأجاز المالكية فى بعض كتبهم شهادة الصبيان بعضهم على بعض فى الجراح والقتل بشروط كثيرة سيأتى ذكرها . وقال بعض المالكية : شهادة الصبيان بعضهم على بعض لا تسمى شهادة على الحقيقة ، لأن شرط الشهادة العدالة ولا يوصف بالعدالة إلا البالغ . ويسمونها قرينة حال .

الرابعة : الحرية ، فلا تقبل شهادة العبد لتقصاته إلا فى بعض الأمور التى نص عليها الفقهاء فى كتبهم .

وأجاز علماء الظاهر شهادة العبد فى كل حال ما دام مسلماً عدلاً بالغاً غير متهم .

الخامسة : ألا يكون متهماً بحبه للمشهود له أو بغضه . وتفرع على هذه الشروط كثير من المسائل التى سيأتى بعضها فى هذا الكتاب .

• شهادة الذمى على المسلم :

قلنا فيما سبق : لا تجوز شهادة الذمى - وهو اليهودى والنصرانى - على مسلم إلا فى الوصية أثناء السفر ، وذلك بأنه لو حضرته الوفاة وهو فى أرض بعيدة عن بلده ولم يجد من يوصيه ويدفع إليه ماله سوى رجلين من أهل الذمة فإنه يوصيهما بما شاء ويدفع لهما ماله ليسلماه لورثته .

فإن عرف الورثة مال صاحبهم فأخذوه وصدقوا الذميين فيما قالوا كان بها . وإن ارتابوا فى أمرهما وادعوا أن لصاحبهم أكثر مما جاء الرجلان به ورفعوا

(١) سورة الحجرات آية : ٦ .

أمرهم إلى القاضى حلفهما القاضى بما يعظمانه فى ملتئهما على مشهد من الناس بعد الصلاة ، فإن حلفا أخذ الورثة منهما ما أتيا به .

فإن ظهر أنهما كاذبان قام رجلان من الورثة فحلفا أمام القاضى أن هذين الكافرين مزوران فى الشهادة وأن شهادتنا أحق بالقبول من شهادتهما . فعتنقذ يحكم القاضى برد شهادة الكافرين ويتحرى عن الحق المفقود قدر الطاقة فإن أقرأ به أو وجده عندهما قام بتسليمه لأولياء المسلم الذى مات فى سفر .

وفى ذلك يقول الله عز وجل : ﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم فى الأرض فأصابكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمناً ولو كان ذا قربي ولا نكتب شهادة الله إننا إذا لمن الأكثمين . فإن عثر على أنهما استحقا إثماً فأخيران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا إننا إذا لمن الظالمين ﴾ (١) .

فقله تعالى : ﴿ أو آخران من غيركم ﴾ أى عن ليسوا على دينكم، وذلك للضرورة .

وقد ذكر المفسرون فى سبب نزول هذه الآية قصة رواها بعض أصحاب السنن فقد روى الترمذى بإسناده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : «خرج رجل من بنى سهم مع تميم الدارى وعدى بن بداء فمات السهمى بأرض ليس بها مسلم . فلما قدما بتركته فقدوا جاماً من فضة مخوصاً بذهب . فأحلفهما رسول الله ﷺ ثم وجد الجام بمكة . فقبل : اشتريناه من تميم وعدى . فقام رجلان من أولياء السهمى فحلفا بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما ، وأن الجام لصاحبهم وفيهم نزلت هذه الآية» وقد رواه غيره مطولاً .

وروى ابن أبى حاتم عن ابن عباس أن تميم الدارى وعدى بن بداء كانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام فأتيا الشام لتجارتهم وقدم عليهما مولى لبنى سهم يقال له بديل بن أبى مريم بتجارة ، معه جام (أى إناء) من فضة فمرض فأوصى إليهما وأمرهما أن يسلما ما تركه إلى أهله ، قال تميم : فلما مات أخذنا ذلك

(١) سورة المائدة الآية ١٠٦ - ١٠٧ .

الجام فبعناه بألف درهم واقتسمناه أنا وعدى ، فلما قلنا إلى أهله دفعنا إليهم ما كان معنا . وفقدوا الجام فسالونا عنه . فقلنا : ما ترك غير هذا وما دفع إلينا غيره .

قال تميم : فلما أسلمت ، بعد قدوم رسول الله ﷺ للمدينة تأثمت من ذلك فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر ، ودفعت إليهم خمسمائة درهم ، وأخبرتهم أن عند صاحبى مثلاً . فوثبوا عليه . فأمرهم النبي ﷺ أن يستحلفوه بما يحكم به على أهل دينه . فحلف فنزلت الآية . فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم فحلفا . فترعت الخمسمائة من عدى بن بداء .

● شهادة مجهول الحال :

إن شهد شاهد أمام القاضى على إنسان ولم يكن معروفًا لديه طلب منه من يزيه أى من يشهد له بالعدالة والضبط وكمال العقل ، فإن شهادة مجهول الحال غير معتبرة عند أكثر العلماء لما رواه البخارى بإسناد حسن : « أن رجلاً شهد عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال له عمر : لست أعرفك ولا يضرك أن لا أعرفك إيت بمن يعرفك . فقال رجل من القوم : أنا أعرفه .

قال : بأي شيء تعرفه ؟

قال : بالعدالة والفضل .

قال : هو جارك الأدنى الذى تعرف ليله ونهاره ، ومدخله ومخرجه ؟

قال : لا .

قال : هل عاملته بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع ؟

قال : لا .

قال : هل رافقتك فى السفر الذى يستدل به على مكارم الأخلاق ؟

قال : لا .

قال : لست تعرفه . ثم قال للرجل إيت بمن يعرفك » .

● الشهادة فى الحقوق المالية :

الشهادة إما أن تكون فى الحقوق المالية أو البدنية ، أو تكون فى الحدود أو النكاح أو الطلاق وغير ذلك ، ولكل حالة من هذه الحالات عدد من الشهداء لابد منه فى ثبوت الدعوى .

وقد تكلمنا عما يثبت به حد الزنا والقذف والسرقة وما إلى ذلك من الحدود والقصاص فيما سبق ، وتكلمنا قبل هذا وذاك عما يثبت به النكاح والطلاق .

ونتكلم فيما يلي عن عدد الشهود في الحقوق المالية وما إليها فنقول : تقبل في الحقوق المالية شهادة رجلين عدلين ، أو شهادة رجل وامرأتين ، لقوله تعالى : ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾ (١) .

• الشهادة على استهلال الصبي :

إن وضعت امرأة جنينها فاستهل صارخًا فقد ثبتت حياته وأصبح وارثًا ومورثًا فإن مات بعد استهلاله وجب تغسيله وتكفينه والصلاة عليه .

لكن لو أنكر أهله أنه نزل حيًا ورفعوا الأمر إلى القاضي طالبهم القاضي بإحضار من يشهد لهم على صحة دعواهم ، ولما كان هذا الأمر لا يطلع عليه إلا النساء غالبًا اكتفى الحنابلة بشهادة القابلة وحدها إن كانت من المسلمات العدول ولم يظهر لها من وراء شهادتها نفع دنيوي أو غرض دنيء .

وكذلك تقبل شهادة المرأة الواحدة عندهم في كل ما من شأنه ألا يطلع عليه إلا النساء غالبًا ، مثل البكارة والثبوة ، والحيض والرضاع ، وما إلى ذلك مما يكون تحت ثياب المرأة من العيوب الجسدية .

وقال المالكية : لا بد في ثبوت الاستهلال من شهادة امرأتين مسلمتين مشهورتين بالعدالة ، تقول كل منهما : أشهد أن الجنين قد نزل مستهلًا - أي صارخًا - ثم مات .

وقال الشافعية : لا بد في ذلك من أربع نسوة ؛ لأن الله جعل شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد ، فحيث لم يكن هناك رجل فلا بد من أن يكون مكانه اثنتان من النساء فكل امرأتين برجل .

ويرى أبو حنيفة وأصحابه أن ثبوت حياة الصبي - ولو للحظة - متوقف على شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ؛ لأنه يترتب على هذه الشهادة ثبوت الإرث وهو من الحقوق المالية التي لا بد في ثبوتها من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين . كما نصت عليه الآية التي سبق ذكرها في الشهادة على الحقوق المالية .

(١) سورة البقرة : آية ٢٨٢ .

• الشهادة على الرضاع :

إن ادعت امرأة أنها أرضعت طفلاً وكانت مسلمة مشهورة بالعدالة والصدق ولم يكن لها غرض دنيء من وراء دعواها - قبلت دعواها عند المالكية وحرّم على من ادعت أنها أرضعته أصولها وفروعها، كما سبق بيانه عند الكلام على المحرمات من النساء . وبهذا أفتى الحنابلة .

ويرى الشافعية أن الرضاع يثبت بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، أو أربع نسوة - ثلاثة مع من أرضعته .

وعند أبي حنيفة : لا تقبل شهادة النساء وحدهن على الرضاع مهما كثر عددهن بل لا بد من رجلين أو رجل وامرأتين .

والأصح - والله أعلم - ما أفتى به المالكية والحنابلة لما رواه البخاري ومسلم أن عقبه بن الحارث تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب ، فجاءت امرأة فقالت : قد أرضعتكما ، فسأل النبي ﷺ .

فقال : « كيف - وقد قيل ؟ » ، ففارقها عقبه فنكحت زوجاً غيره .

• شهادة الأعمى :

اختلف الفقهاء في جواز شهادة الأعمى ، فقال جمهور الفقهاء : يجوز أن يشهد الأعمى على شيء رآه حال إبصاره ، أما إذا شهد على شيء سمعه عن يعرف صوته فإنه لا تقبل شهادته ؛ لأن الشهادة مبنية على اليقين ولا يحصل اليقين إلا بروية المتكلم .

وأجاز المالكية والحنابلة شهادة الأعمى على ما سمع إن عرف الصوت وتأكد منه فيشهد في النكاح والطلاق ، والبيع والإجارة ، والنسب والوقف ، والملك المطلق والإقرار ونحو ذلك سواء كان تحمل الشهادة وهو أعمى أم تحملها وهو بصير ثم أداها بعد أن فقد بصره ، وذلك بأن يقول أمام القاضى : أشهد أنى سمعت فلاناً يقول لفلان زوجتك ابنتي ، أو بعثك دارى . فقال : قبلت . أشهد أنى سمعت فلاناً طلق امرأته وأنا أعرف صوته معرفة تامة .

• شهادة الأخرس :

(اختلف الفقهاء في شهادة الأخرس فقال أحمد رحمه الله : لا تقبل شهادة الأخرس بحال . قالوا : وإن كتبها . قال : لا أدري . وهذا قول أصحاب الرأى يعنى : الأحناف .

وقال مالك والشافعي وابن المنذر: تقبل إذا فهمت إشارته؛ لأنها تقوم مقام نطقه في أحكامه من طلاقه ونكاحه وظهاره وإيلائه (١ - هـ)^(١).

• شهادة المتفجع :

لا تقبل شهادة من جر لنفسه بشهادته نفعا ، أو دفع عنها ضررا لوجود التهمة كشهادة الوالد لولده ، والولد لوالده ، والزوج لزوجته ، والزوجة لزوجها ، والعامل لصاحب العمل ومن إليهم .

ولا تقبل شهادة الخصم على خصمه إن كانت العداوة بينهما دنيوية ، أما إن كانت العداوة بينهما دينية كشهادة مسلم على كافر فإنها لا ترد . روى ذلك عن مالك والشافعي وكثير من فقهاء الحنابلة . وقال أبو حنيفة : لا تمنع العداوة الشهادة ؛ لأنها لا تخل بالعدالة ، فإذا كان الشاهد عدلا ذا مروءة وخلق فاضل قبلت شهادته لقرب أو على عدو .

ودليل المالكية والشافعية والحنابلة ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذى غم على أخيه » . (رواه أبو داود) .

والغمر معناه: الحقد . ورواه الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ بزيادة قوله : « ولا ظنين في قرابة ولا ولاء » . والظنين : هو التهم .

أما شهادة الوالد على ولده أو شهادة الولد على والده وكذلك القريب على قريبه فإنها تقبل ؛ لأنها أبلغ في الصدق لعدم وجود التهمة ، فإن التهمة تتأتى لو شهد له لا عليه .

* *

اليمين

إذا ادعى مدع على آخر بحق وعجز عن الإتيان ببينة تشهد له بهذا الحق ، وأنكر المدعى عليه - طلب القاضى من المدعى عليه أن يحلف بالله العظيم على نفي الدعوى . لما رواه البيهقي والترمذي بإسناد صحيح أن النبي ﷺ قال : « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » .

(١) تراجع هذه المسألة في المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ١٩٠ .

ولما رواه البخارى ومسلم عن الأشعث بن قيس قال : « كان بينى وبين رجل خصومة فى بئر ، فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ فقال : « شاهدك أو يمينه » ، فقلت : إنه يحلف ولا يبالى ، فقال : « من حلف على يمين يقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » .

واليمين إنما توجه للمدعى عليه إذا كانت الدعوى فى الأموال والعروض أما فى العقوبات والحدود فلا يطلب من المدعى عليه فى حال الإنكار أن يحلف اليمين على نفى الدعوة وإنما يطلب من المدعى أن يأتى بالبينة ، فإن لم يأت بها لم تقبل دعواه مطلقاً .

• النكول عن اليمين :

وإن امتنع المدعى عليه من الحلف كان امتناعه مثل إقراره بصحة الدعوى فيطالبه القاضى باليمين مرة بعد أخرى .
فإن أصر على نكوله ألزمه الحق الذى ادعاه المدعى .

ويرى مالك والشافعى ومن نحا نحوهما من الخابلة إلى القول بأنه لو نكل المدعى عليه وجه القاضى اليمين على المدعى توكيداً لصحة الدعوى ، فالتكول وحده لا يكفى لأنه حجة ضعيفة يجب تفويتها بيمين المدعى للدلالة على أنه صادق فى دعواه وإن لم يطلب المدعى عليه ذلك ، فإن حلف المدعى فقد صحت دعواه وإن لم يحلف لم تصح .

• اليمين على نية المستحلف :

واعلم أن اليمين تكون على نية المستحلف لا على نية الحالف فلا يجوز للحالف أن يحلف على شيء يريد خلافه على سبيل التورية ، فإن فى ذلك ضياعاً للحقوق . وسأيتى تفصيل ذلك فى باب الأيمان .

• القضاء بالشاهد مع اليمين :

إذا لم يكن مع المدعى إلا شاهد واحد حلف معه اليمين ليأخذ حقه ، قضى بذلك رسول الله ﷺ كما صرح به الأحاديث الصحيحة ، منها ما رواه مسلم وأحمد وأبو داود عن ابن عباس ؓ قال : « قضى رسول الله ﷺ بيمين وشاهد » . وفى رواية لأحمد : « إنما كان ذلك فى الأموال » .

قال الشوكاني : (وأحاديث القضاء بالشاهد واليمين رواها عن رسول الله ﷺ نيف وعشرون نفساً) ١٠ هـ (١).

هذا ٠ ولا يحكم بالشاهد واليمين إلا في الأموال كما قال المالكية ٠ ويرى الشافعية : أنه يحكم بها في الأموال وغيرها إلا في الحدود والقصاص ٠

* *

القرينة القاطعة

إذا لم يكن للمدعى بينة على صحة دعواه ولكن كانت هناك أمارات قوية تدل على صحة الدعوى يبين لا يحتمل الشك أخذ بها وحكم بمقتضاها ٠

وذلك كأن نرى رجلاً خارجاً من بيت ترتعد فرائضه من شدة الخوف ويده سكين ملوثة بالدماء وإذا في البيت مقتول يشحط في دمه فإنه بمقتضى هذه القرينة الظاهرة نقطع بأنه هو الذي قتله ونرفع أمره إلى القاضي، فإن اقتنع القاضي بهذه الأدلة طلب من المتهم أن يقر بجريمته ويهدده ويتوعده وينصحه بعدم الإنكار لأن الأدلة كلها متوفرة على إدانته ، فإن أقر بجنائته فذاك هو المطلوب ، وإن لم يعترف بجنائته أخذ القاضي بهذه القرائن وحدها من غير إقرارات إن أفادت عنده اليقين ٠

قال ابن القيم : (وهل يشك أحد رأى قتيلاً يتشحط في دمه وآخر قائماً على رأسه بالسكين أنه قتله ؟ ولا سيما إذا عرف بعداوته ٠

وكذلك إذا رأينا رجلاً مكشوف الرأس - وليس ذلك من عادته - وآخر هارباً قدماه بيده عمامة ، وعلى رأسه عمامة - حكمنا له بالعمامة التي بيد الهارب قطعاً ٠ ولا نحكم بها لصاحب اليد التي قطعنا وجزمنا بأنها يد طالمة غاصبة بالقرينة الظاهرة التي هي أقوى بكثير من البينة والاعتراف) ١٠ هـ (٢) .

* *

(١) انظر نيل الأوطار ج ١٠ ص ٢٨٣ ٠ (٢) الطرق الحكمية ص ٨ ٠

البيئة الخطية

إذا كتب المرء بخطه وثيقة يقر فيها بما له وما عليه وأشهد عليها رجلين، أو رجلاً وامرأتين، وقام بتسجيلها في الجهات الرسمية كالشهر العقارى ونحوه - فإن هذه الوثيقة تكون معتبرة في صحة الدعوى وثبوت الحق إذا خلت من الفساد والتزوير .
أفتى بذلك كثير من الفقهاء في العصور المتأخرة لشدة الحاجة إلى ذلك .

* * *

أحكام الأيمان

• تعريفها لغة وشرعاً :

الأيمان - بفتح الهمزة وسكون الياء - جمع : يمين ، وهو الحلف .
وقد سُمي الحلف يميناً لأنه يؤكد للمحلف عليه ، ويقويه ؛ إذ اليمين في أصل اللغة : القوة .

وقد سُميت اليد الأقوى : باليمين ؛ لأنها أقدر من اليد اليسرى على كثير من الأعمال - في الغالب - كما هو معروف .

وقيل : إن الحلف سُمي يميناً ؛ لأن الخالف كان إذا حلف لصاحبه على شيء وضع يمينه في يمينه مبالغة في التأكيد والتوثيق .

ونخلص من ذلك أن اليمين يطلق في اللغة على الحلف بأى شيء ، وعلى القوة ، وعلى اليد ، والجهة التي تليها .

وبهذه المعاني كلها يُفسر قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام : ﴿ فراغ عليهم ضرباً باليمين ﴾ ^(١) ، أى بكل ما أوتى من قوة ، أو بيده اليمنى ، أو بسبب اليمين الذي حلفه ، والذي أشار إليه قوله جل شأنه : ﴿ وتالله لا أكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين ﴾ ^(٢) .

وقد بسطنا القول في ذلك في كتابنا « تفسير سورة الصافات - دراسة تحليلية » .
واليمين في عرف الشرع ليس معناه الحلف بكل شيء ولكن معناه الحلف بالله ، أو بصفة من صفاته ، فهذا هو المعتبر شرعاً ، وهو الذي يوجب الكفارة عند الحنث فيه .
أما الحلف بالآباء والأمهات ، والأنياء ، والحلف بالكعبة ، وغير ذلك فلا يُعد يميناً ولا يتعقد شرعاً . كما سيأتى .

• حكم الحلف بغير الله :

اختلف الفقهاء في الحلف بغير الله تعالى ، أو صفة من صفاته ، فقال قوم : يكره ذلك ولا يحرم ، وقال قوم : بل يحرم ذلك مطلقاً ، وقال قوم : إن قصد

(١) سورة الصافات : الآية ٩٣ . (٢) سورة الأنياء الآية : ٥٧ .

بحلفه تعظيم المحلوف به ، وهو فى الشرع عظيم فعلاً ، فذلك جائز ، وقال آخرون: بل يكون مكروهاً لورود النهى عن الحلف بغير الله صريحاً .
ولكل قول من هذه الأقوال مستند يقبل المناقشة .

فالذين قالوا بالحرمة - وهم فريق من المالكية والحنابلة - اعتمدوا فى ذلك على ما رواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبى ﷺ سمع عمر وهو يحلف بأبيه فقال : « إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالماً فليحلف بالله أو ليصمت » .

وأيضاً ما رواه النسائى فى سننه عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن النبى ﷺ قال : « لا تحلفوا إلا بالله ، ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون » .

فهذان الحديثان ، وما فى معناهما من الأحاديث الأخرى دليل صريح على التحريم .

والذين قالوا بالكراهة حملوا النهى فى هذين الحديثين وغيرهما على الكراهة بدليل أن النبى ﷺ قد حلف بغير الله مرة لبيان الجواز مع بقاء الكراهة ، فقال عن الأعرابى الذى جاء يسأله عن الإسلام ، فلما أخبره بأركانه قال : هل علىّ غيرهن ؟ قال : « لا . إلا أن تطوع » . قال : والله لا أريد على ذلك ولا أنقص - قال : « أفلح وأبيه إن صدق » .

فقرله ﷺ : « وأبيه » قسم ، فكيف يفعل شيئاً حرمه على أمته ؟ ، فأقل ما يكون فيه الكراهة التنزيهية ، فقد نهى النبى ﷺ عن البول قائماً ، وصح أنه بال قائماً ، فدل على أن النهى للكراهة لا للتحريم ، إلى غير ذلك من المسائل المنصوص عليها فى كتب الفقه .

وهذا الذى استدلوا به ليس قوياً ، فإن هذا النوع من القسم لا يُقصد به القسم ، وإنما يُذكر للتعجب أو يجرى على اللسان من غير قصد ، فلا يصح الاستدلال به على الكراهة فى مواجهة النصوص الصريحة بالتحريم ، ولا سيما إذا أخذنا فى الاعتبار قول من ينكر صحة ورود هذه اللفظة فى الحديث .

فقد ذكر ابن حجر فى « فتح البارى » علة أجوبة على ورود هذه الجملة ، ذكر منها الطعن فى ثبوتها نقلاً عن ابن عبد البر بأنها غير محفوظة . والله أعلم .

والذين قالوا بالكراهة جمهور الشافعية ، كما قال الشوكاني في كتاب « نيل الأوطار » .

قال : « وجزم ابن حزم بالتحريم .

قال إمام الحرمين : المذهب القطع بالكراهة ، وجزم غيره بالتفصيل ، فإن اعتقد في المحلوف به ما يعتقد في الله تعالى كان بذلك الاعتقاد كافراً .

قال - رحمه الله - : وأحاديث الباب تدل على أن الحلف بغير الله لا ينعقد ؛ لأن النهي يدل على فساد المنهى عنه ، وإليه ذهب الجمهور « أ.هـ (١) .

أقول : قد رأيت وسمعت أقواماً يحلفون بشيوخهم تعظيماً لهم إذا كانوا صادقين فيما يحلفون عليه ، وإذا استحلّف أحدهم بالله على شيء هو فيه كاذب يحلف بالله عشرين مرة في نفس واحد ، وإذا استحلّفته بشيخه أبى كل الإباء ، وأحجم كل الإحجام ، إنه يخاف من شيخه أكثر من خوفاً من الله عز وجل ، فحال هذه تدل على ذلك مهما أنكر وادعى . نسأل الله السلامة والعافية .

وعلى المسلم أن يكف عن الحلف بغير الله حتى لا يقع تحت الوعيد الوارد في بعض الأحاديث الصحيحة ، مثل قوله ﷺ : « من حلف بغير الله فقد كفر » قال الشوكاني : أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه عن ابن عمر .

ويروى أنه قال : « فقد أشرك » وهو عند أحمد من هذا الوجه .

وفي رواية للترمذي من حديث ابن عمر : « أنه سمع رجلاً يقول : لا والكعبة ، فقال : لا تحلف بغير الله فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من حلف بغير الله فقد كفر وأشرك » قال الترمذي : حسن . وصححه الحاكم .

قال الشوكاني : « والتعبير بقوله : كفر أو أشرك للمبالغة في الزجر ، والتغليظ في ذلك ، وقد تمسك به من قال بالتحريم .

وقد علل النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه ، والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده ، فلا يحلف إلا بالله وذاته وصفاته » أ.هـ (٢) .

(١) انظر ج ٩ ص ١٢٤ ، ١٢٥ . (٢) انظر المرجع السابق .

• متى يستحب الحلف بالله ، ومتى يجب ؟ :

الحلف بالله تعالى ، أو بصفة من صفاته من الأمور المباحة لقوله ﷺ في الحديث السابق : « فمن كان حالماً فليحلف بالله أو ليصمت » .
ولكنه يستحب في مثل الأمور الآتية :

(١) تأكيد الوعد والوعيد في مجال الوعظ والإرشاد والتذكير بأهوال يوم القيامة ، أو بعلامات الساعة ؛ للتخويف والتحذير من عواقب الكفر والبغى وارتكاب الفواحش والمنكرات كما كان يفعل النبي ﷺ ، فقد كان يقول : « لا ومقلب القلوب » كما في البخارى وغيره .
وكان يقول : « والذي نفس محمد بيده » ونحو ذلك .

(٢) نفي التهمة عن النفس أو عن الغير ، لكن إذا كان نفي التهمة متوقفاً على الحلف بحيث إذا لم يحلف أصابه ضرر يشق عليه احتماله ، أو أصاب غيره ، فإنه في هذه الحال يكون الحلف واجباً دفعاً للتهمة ، وتبرئة للذمة ، وإزالة للضرر .
• متى يكره الحلف ؟ :

قد عرفت أن الأصل في الحلف الإباحة ، ويكون مستحباً في تأكيد الوعد والوعيد ، ودفع التهمة ، ويتعين لإزالة الضرر ، وفيما سوى ذلك يكون مكروهاً لعدم الداعي إليه ؛ ولأن كثرة الحلف تؤدي إلى كثرة الخنث ، والوقوع في الحرج .
ومن كثر لغظه كثر غلظه .

وقد رأيت كثيراً من الناس يحلفون بالله على ألقه الأشياء بلا سبب يقتضيه حتى صار الحلف لهم ديدناً وعادة مألوفة يجرى على ألسنتهم كسائر الكلام - وهذه عادة ينبغي التخلص منها ، والإقلاع عنها صيانة لحرمات الله تعالى ، وتعظيماً لأسماؤه وصفاته .

صحيح أن اللغو في اليمين معفو عنه - كما سيأتى بيانه - ولكن ماذا علينا لو تركنا اللغو في اليمين ، وفي غيره من كل كلام لا ينفع ولا يضر ، واقتصرننا على السديد من الأقوال ، والمفيد منها ، عملاً بقوله تعالى : ﴿ والذين هم عن اللغو معرضون ﴾ (١) ، وقوله جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً

(١) سورة المؤمنون الآية : ٣ .

سديداً يُصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً» (١).

• يمين اللغو :

قال تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حلِيم ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ (٣) .

وقد سُميت هذه اليمين لغواً لعدم انطواء القلوب على قصد الحلف ، ولجريانها على اللسان مع الكلام لمجرد التوكيد .

قال الراغب في مفرداته : اللغو من الكلام : مالا يُعتد به ، وهو الذي يورد لا عن روية وفكر ، فيجرى مجرى « اللغا » وهو صوت العصفير ونحوها من الطيور .

ومعنى قوله تعالى : ﴿ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ هو أن يحلف على الشيء وهو يعلم أنه كاذب . قاله ابن عباس ، ومجاهد ، وغير واحد .

وهي كقوله تعالى : ﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ - أفاده ابن كثير في تفسيره .

وللفقهاء في تعريف اللغو أقوال :

١ - قال الشافعي وأحمد : اللغو في اليمين هو : ما يجري على اللسان من غير قصد الحلف ، كقول الرجل في كلامه لا والله ، وبلى والله ، دون قصد اليمين .

وهذا التأويل منقول عن بعض السلف كعائشة والشعبي وعكرمة .

٢ - وقال أبو حنيفة ومالك : اللغو في اليمين هو : أن يحلف على شيء يظنه كما يعتقد فيكون بخلافه .

وهذا التأويل منقول عن ابن عباس ، والحسن ، ومجاهد .

(١) سورة الأحزاب : الآية ٧٠ - ٧١ . (٢) سورة البقرة آية : ٢٢٥ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٨٩ .

قال مالك رحمه الله في الموطأ : « أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجد الأمر بخلافه فلا كفارة فيه » .

وقول المالكية والحنفية صحيح ، وأصح منه ما قاله الشافعي وأحمد لما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت : « نزل قوله تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾ في قول الرجل : لا والله ، ولى والله » والحديث أيضاً رواه مالك ، وأبو داود وابن أبي حاتم ، وغيرهم .

وجمع الإمام الطبري في تفسيره بين القولين لعموم لفظ اللغو، فهو يشمل بمعناه ما قاله الأئمة الأربعة .

• من حلف على شيء ورأى غيره أفضل منه :

أحياناً يحلف الرجل على فعل شيء ، فيبدو له أن فعله يضره ، أو يضر غيره ، أو أن تركه أولى من فعله . وأحياناً يحلف ألا يفعل شيئاً فيرى في فعله مصلحة له أو لغيره من المسلمين . فماذا ينبغي أن يفعل ؟
أقول : ينبغي أن يفعل ما فيه خير له، ويترك ما فيه ضرر عليه أو على غيره ، ثم يكفر عن يمينه .

قال تعالى : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبرؤوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم ﴾ ^(١) .

قال ابن كثير في تفسير الآية : لا تجعلوا أيمانكم بالله تعالى مانعة لكم من البر وصلة الرحم ، إذا حلفتم على تركها ، كقوله تعالى : ﴿ ولا يأتل ﴾ ^(٢) أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم ﴾ ^(٣) فالاستمرار على اليمين أتم (أى أشد إثماً) لصاحبها من الخروج منها بالكفر ، ونقل في ذلك جملة من الأحاديث ، منها ما رواه البخاري في كتاب الأيمان ومسلم في كتاب الأيمان أيضاً ، وأحمد في مسنده : أن رسول الله ﷺ قال : « والله لأن يكج أحدكم بيمينه في أهله أتم له عند الله من أن يُعطى كفارته التي افترض الله عليه » .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٤ . (٢) ولا يأتل : أى ولا يحلف .

(٣) سورة النور آية : ٢٢ .

ويلج- بفتح الياء وكسر اللام وتشديد الجيم- معناه : أن يتمادى فى الأمر ، ولو تبين له خطؤه .

فهذا أشد إثمًا من حنثه فى اليمين ، فلو حنث وكفرَّ كان أولى له من تماديه فى الخطأ بعد أن تبين له ، وعسى الله أن يغفر له حنثه فى يمينه بالكفر والتوبة .

روى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه ، وليفعل الذى هو خير » .

روى البخارى ومسلم عن أبى موسى الأشعرى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إني والله - إن شاء الله - لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أثبت الذى هو خير وتحملتها » أى : كفرت عنها .

وروى أبو داود فى سننه من طريق عبيد الله بن الأحنس عن عفرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم ، ولا فى معصية الله ، ولا فى قطعة رحم ، ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليدعها ، وليأت الذى هو خير ، فإن تركها كفارتها » .

ثم قال أبو داود : والأحاديث عن النبى ﷺ كلها : « فليكفر عن يمينه » وهى الصحيح .

وخلاصة القول فى هذا أنه ينبغى على المسلم أن لا يجعل حلفه مانعًا له من فعل البر ، واتقاء ما فيه ضرر له فى دينه ودنياه ، أو مانعًا له من السعى بين الناس بالصلح والنصح ، بل عليه أن يبحث فى يمينه ، ويفعل ما فيه خير له ، ولأهله وللمسلمين ، ثم يكفر بإطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، أو بصيام ثلاثة أيام إن لم يجد ما يكفر به ، على ما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى .

• فهم آخر فى الآية :

لرأى فهم آخر فى قوله تعالى : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ﴾ مفاده : النهى عن الجرأة على الله بكثرة الحلف به ؛ لأن من أكثر من ذكر شيء فقد جعله عرضة له . يقول الرجل : قد جعلتني عرضة للومك .

وقال الجصاص : المعنى لا تعترضوا اسم الله وتبذلوه فى كل شيء حقًا كان أو باطلاً ، فالله ينهاكم عن كثرة الأيمان والجرأة عليه تعالى ، وكذلك لا تجعلوا اليمين بالله عرضة مائعة من البر والتقوى والإصلاح .

فالجصاص يجمع بين المعنيين، وهو جمع حسن، فيقول: إن الآية محتملة للمعنيين، فالواجب حملها عليهما جميعاً وهذا أجود ما قاله المفسرون في هذه الآية^(١).

• اليمين المتعقبة :

اليمين التي تتعقد ، ويسأل المكلف عنها ، ويؤاخذ عليها إن حثت فيها ، ولم يكفر عن حثه - هي الحلف على شيء يُفعل في المستقبل أو يترك .
وشروط انعقادها أن تكون صادرة من مكلف ، أعنى من عاقل بالغ مختار ، فلا عبرة بيمين المجنون ، ولا بيمين الصبي ، ولا بيمين المكروه ، فإنها لا تتعقد .
ويشترط في انعقاده أيضاً القصد ، فإذا لم يكن قد صحبها من المكلف قصد فهي لغو .

كما يشترط في المحلوف عليه أن يكون مستقبلاً ، أما إن حلف على شيء مضى ، وكان صادقاً في الإخبار عنه ، فلا شيء عليه ، وإن كان كاذباً غمس بيمينه هذا في نار جهنم ، وهذا هو اليمين الغموس ، وسيأتى الكلام فيه .
وخلاصة ما ذكرناه من شروط الانعقاد أن هذه اليمين لا تتعقد إلا من مكلف قصد بها تأكيد المحلوف عليه - وكان المحلوف عليه مما يقع في المستقبل ، ولم يكن الخالف مكرباً ، وسيأتى حكم المكروه بشيء من التفصيل .

• يمين المخطئ والناسي والمكروه :

من حلف على شيء ثم نسي ففعله ، أو فعله مخطئاً فلا يحنث في يمينه ، وكذلك لو فعله مكرباً عند الأئمة الثلاثة خلافاً لأبي حنيفة .
لقوله تعالى : ﴿ ولا جناح عليكم فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً ﴾ (٢) .

ولقوله ﷺ : « إن الله تجاوز لى عن أمتى : الخطأ ، والنسيان ، وما استكروها عليه » (رواه ابن ماجه عن أبى ذر ، والطبرانى والحاكم عن ابن عباس ، وأشار السيوطى إلى صحته فى الجامع الصغير)

جاء فى شرح المذهب ما يفيد عدم انعقاد يمين المكروه قياساً على عدم وقوع الكفر

(١) انتهى بتصريف من أحكام القرآن للجصاص - ج ١ ص ٤١٨ .

(٢) سورة الاحزاب آية : ٥ .

منه إذا أكره عليه ، وجاء فيه تصحيح للحديث المتقدم ذكره . قال صاحب الشرح نقلاً عن ابن العربي : (فلما سمح الله عز وجل بالكفر به لمن أكره وهو أصل الشريعة ، ولم يؤخذ به - حمل عليه أهل العلم فروع الشريعة كلها ، فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤخذ به ولم يترتب عليه حكم ، وبه جاء الأثر المشهور عن النبي ﷺ « رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه » .

ويقول القاضي ابن العربي : والخبر وإن لم يصح سنده فإن معناه صحيح باتفاق من العلماء ، وذكر أبو محمد عبد الحق أن إسناده صحيح ، قال : وقد ذكره أبو بكر الأصيلي في الفوائد وابن المنذر في الاقتناع .
إذا ثبت هذا . فإن يمين المكره غير لازمة عند مالك والشافعي وأبي ثور ، وأكثر العلماء .

قال ابن الماجشون : وسواء حلف فيما هو طاعة لله ، أو فيما هو معصية إذا أكره على اليمين (١٠٠ هـ (١) .

● من قال في حلفه « إن شاء الله » :

إذا حلف المسلم على فعل شيء أو تركه واستثنى ، أى قال : إن شاء الله ، لا يحنث في يمينه .

لما رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم عن ابن عمر رضيهما : أن النبي ﷺ قال : « من حلف على يمين فقال : إن شاء الله فلا حنث عليه » فقول الخالف : إن شاء الله - مانع من انعقاد اليمين أو يحل انعقادها .

وقد ذهب الجمهور من الفقهاء إلى ذلك بدليل هذا النص ، وادعى ابن العربي الإجماع عليه بشرط أن يكون الاستثناء متصلاً بالخلف ، ولا يضر السكتة اللطيفة لأخذ النفس . فقد أخرج أبو داود في سننه عن عكرمة رضي الله عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « والله لأغزون قريشاً ، ثم قال : إن شاء الله ، ثم قال : والله لأغزون قريشاً ، ثم قال : إن شاء الله ، ثم قال : والله لأغزون قريشاً ، ثم سكت ، ثم قال : إن شاء الله . ثم لم يغزها » .

فهو ﷺ قد سكت في الثالثة فيما يبدو ليأخذ بنفساً ؛ لأن ذكر المشيئة مع

(١) انظر المجموع ج ١٦ ص ٤٦٥ .

الحلف يجعلها غير منعقدة ، فإذا ما فصلت عنه بفواصل لا يجعلها كذلك عند المالكية ، وجمهور كبير من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم .

قال ابن العربي المالكي : ولو جار منفصلاً كما روى بعض السلف ، لم يحنث أحد قط في يمين ، ولم يحتج إلى كفارة .

والحديثان المتقدمان يدلان على أن الاستثناء يجب أن يكون بالقول لا بالنية خلافاً لبعض المالكية فإنهم أجاروا الاستثناء بالنية قياساً على الاستثناء بالقول .

• تكرار اليمين :

من حلف على شيء واحد ، وكرر الحلف عليه مرات في وقت واحد ، أو في أوقات متعددة ، وحنث في يمينه يلزمه كفارة واحدة على الأصح عند الحنابلة .

وكذلك لو حلف على أشياء متعددة ، فقال : والله لأفعلن كذا ، وكذا وكذا ، وكرر الحلف ، فإنه لا يلزمه إلا كفارة واحدة ؛ لأن تكرار اليمين على شيء واحد أو على أشياء يُعد توكيداً لليمين الأول ، فإن فعلها جميعاً فقد بر يمينه ، وإن أخل بفعل واحد منها حنث في يمينه ؛ لأنه حلف عليها مجتمعة ، فالتقصير في واحد منها تقصير فيها جميعاً .

وقال فريق من أهل العلم : إن قصد بالتكرار التعدد لزمه تعدد الكفارة بخلاف ما إذا أراد بالتكرار التوكيد . ويرى جمهور كبير من الشافعية والمالكية ، والحنفية وبعض الحنابلة : أنه من كرر الحلف بالله تعالى ، أو بصفة من صفاته على شيء واحد أو أشياء متعددة فحنث فيها لزمه فيها من الكفارات بعدد ما حلف ما لم يقصد التوكيد فحسب .

قال ابن رشد في بداية المجتهد (١) : (وأما تعدد الكفارات بتعدد الأيمان ، فإنهم اتفقوا فيما علمت أن من حلف على أمور شتى بيمين واحدة أن كفارته كفارة يمين واحدة .

وكذلك فيما أحسب لا خلاف بينهم أنه إذا حلف بأيمان شتى على شيء واحد أن الكفارات الواجبة في ذلك بعدد الأيمان ، كالحالف إذا حلف بأيمان شتى على أشياء شتى . واختلفوا إذا حلف على شيء واحد بعينه مراراً كثيرة ، فقال قوم : في

(١) ح ٢ ص ٤٢٠ .

ذلك كفارة يمين واحدة ، وقال قوم : فى كل يمين كفارة إلا أن يريد التأكيد ، وهو قول مالك .

وقال قوم : فيها كفارة واحدة ، إلا أن يريد التغليظ . . .

وسبب اختلافهم : هل الموجب للتعدد هو تعدد الأيمان بالجنس أو بالعدد ؟ .

فمن قال : اختلافها بالعدد - قال : لكل يمين كفارة إذا كرر .

ومن قال : اختلافها بالجنس - قال : فى هذه المسألة يمين واحدة .

• كفارة اليمين :

أوجب الله على من حنث فى يمينه كفارة بواحد من ثلاث على التخيير هى : الإطعام ، والكسوة ، وعتق الرقبة ، وأوجب على من لم يجد واحدة من هذه الأشياء صيام ثلاثة أيام متتابعة أو متفرقة .

قال تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون ﴾ (١) .

ونذكر لك هنا ما قاله المفسرون والفقهاء فى تفسير هذه الآية ، وبيان ما تضمنته من الأحكام .

• الإطعام :

ذكر القرطبى فى تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ القدر الذى يكفى إخراجه لكفارة اليمين عند أهل العلم على اختلاف مذاهبهم فقال :

الإطعام عند مالك مدٌّ لكل واحد من المساكين العشرة إن كان بمدينة النبي ﷺ ، وبه قال الشافعى وأهل المدينة .

قال سليمان بن يسار : أدركت الناس وهم إذا أعطوا فى كفارة اليمين أعطوا مدًّا من حنطة بالمد الأصغر ، ورأوا ذلك مجزيًا عنهم ، وهو قول ابن عمر وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وبه قال عطاء بن أبى رباح .

واختلف إذا كان بغيرها ، فقال ابن القاسم : يجزئه المد بكل مكان ، وقال ابن

(١) سورة المائدة آية : ٨٩ .

الموار : أفتى ابن وهب بمصر بمد ونصف ، وأشهب بمد وثلاث ، قال : وإن مدًا وثلاثًا لوسط من عيش الأمصار في الغذاء والعشاء .

وقال أبو حنيفة : يُخرج من البر نصف صاع ، ومن التمر والشعير صاعًا على حديث عبد الله بن ثعلبة بن صبيح عن أبيه قال : « قام رسول الله ﷺ خطيبًا فأمر بصدقة الفطر صاع من تمر ، أو صاع من شعير عن كل رأس ، أو صاع بر بين اثنين » وبه أخذ سفيان وابن المبارك ، وروى عن علي وعمر وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم ، وبه قال سعيد بن المسيب : وهو قول عامة فقهاء العراق ، لما رواه ابن عباس قال : « كَفَّرَ رسول الله ﷺ بصاع من تمر وأمر الناس بذلك ، فمن لم يجد فنصف صاع من بر من أوسط ما تطعمون أهليكم » (أخرجه ابن ماجه في سننه) .

وقد عرفت في باب الزكاة مقدار المد والصاع ، فقد ذكرنا هناك أن المد يساوى نصف قدح بالكيل المصري ، ونصف الصاع مدان .
ثم قال القرطبي : (قال مالك : إن غَدَّى عشرة مساكين وعشاهم أجزاء .
وقال الشافعي : لا يجوز أن يطعمهم جملة واحدة ، لأنهم يختلفون في الأكل ، ولكن يعطى كل مسكين مدًا ،

وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : لا يجزئ إطعام العشرة وجبة واحدة ، يعنى غذاء دون عشاء أو عشاء دون غذاء ، حتى يغديهم ويعشاهم . قال أبو عمر : وهو قول أئمة الفتوى بالأمصار ١٠٠٠ قال الحسن البصري : إن أطعمهم خبزًا ولحمًا ، أو خبزًا وزيتًا مرة واحدة في اليوم حتى يشبعوا أجزاء ، وهو قول ابن سيرين ، وجابر بن زيد ومكحول ، وروى ذلك عن أنس بن مالك .

ثم قال القرطبي - رحمه الله - وهو من علماء المالكية : .

لا يجوز عندنا دفع الكفارة إلى مسكين واحد ، وبه قال الشافعي .

قال : وأصحاب أبي حنيفة يمنعون صرف الجميع إلى واحد دفعة واحدة ، ولكن يجوز دفع ذلك إليه في عشرة أيام ، فإن تعدد الأيام يقوم مقام أعداد المساكين أى أنه إذا قام بإطعام مسكين واحد عشرة أيام كان كمن أطعم عشرة مساكين ؛ لأن المقصود من الآية التعريف بقدر ما يطعم ، فلو دفع ذلك القدر لواحد أجزاء .

قال القرطبي : ودليلنا نص الله تعالى على العشرة ، فلا يجوز العدول عنهم (

انتهى كلام القرطبي بتصريف من تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » .

هذا . وذهب قوم من الفقهاء إلى أن الإطعام فى الكفارة ليس له قدر معين لأنه لم يرد على حد قولهم نص شرعى فى مقدار الطعام ونوعه ، وما دام الأمر كذلك فتقديره راجع إلى العرف ، فيكون الطعام مُقدَّرًا بقدر ما يطعم منه الإنسان أهل بيته غالبًا ، لا من الأعلى الذى يتوسَّع به فى المواسم والمناسبات ، ولا من الأدنى الذى يطعمه فى بعض الأحيان .

فلو كانت عادة الإنسان فى الغالب أكل اللحم والخضروات فى بيته فلا يجزئ ما دونه من الأطعمة ، ولكن يجزئ ما كان مثله وأعلى منه قدرًا ، لأن المثل هو الوسط الذى أمر الله به ، والأعلى تطوع ﴿ فمن تطوع خيرًا فهو خير له ﴾ .

فقد كان المد يجزئ فى المدينة لأن أغلب أقواتهم البر والشعير ، ولا يكاد الرجل يجد ما يطعم به أهله من اللحم إلا نادرًا ، والناس يتفاوتون فى المطعومات وغيرها من بلد إلى أخرى ، ومن عصر إلى عصر ، والقاعدة التى يجب أن يقاس عليها هى الوسطية المنصوص عليها فى الآية .

واشترط الفقهاء أن يكون المساكين العشرة من المسلمين خلًا لأبى حنيفة فإنه يجوز دفع الكفارة من إطعام وكسوة إلى أهل الذمة ، وهم اليهود والنصارى الذين يعيشون معنا فى سلام ، وذلك لعموم لفظ المساكين فى الآية ، وقال الثورى : يعطيهم إن لم يجد غيرهم .

وإنما تجب كفارة اليمين على المستطيع ، وهو الذى يجد قوته ، وقوت عياله ، وشيئًا فاضلاً عنهم يكفر به .

فمن لم يجد شيئًا فاضلاً عن قوته ، وقوت عياله ولم يجد الكسوة ، ولا رقبة يعتقها ، صام ثلاثة أيام على ما سنذكر قريبًا إن شاء الله .

• الفرق بين الفقير والمسكين :

وقد تسألنى عن المسكين من هو ؟ ، وهل هو والفقير سواء ، أم أن بينهما فرقًا يذكر ؟ ، وإذا كانوا سواء فكيف جمع الله بينهما فى آية الزكاة الواردة فى سورة التوبة ، وهى قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ ؟ .

أقول : المسكين هو من اشتدت حاجته ، ولم يجد شيئًا يطعم به نفسه وعياله ، أو بعبارة أخرى هو الذى لا يملك قوت يومه . قال تعالى : ﴿ أو مسكينًا ذا متربة ﴾ أى : مسكينًا التصقت يده بالتراب ، أو لا يملك سوى التراب ، فهو ذو متربة .

والفقير هو الذى يحتاج إلى شيء يستطيع إنجاز بعضه ، ولا يستطيع إنجاز كله ، أو بعبارة أخرى هو الذى لا يملك كفايته ، كمن يملك سبعة دراهم ، ويحتاج إلى عشرة .

وبعض العلماء يعكس ، فيعرف المسكين بما عرفنا به الفقير .

وأيهما كان ، فهو كما قال العلماء : اثنان إذا اجتمعوا افترقا وإذا افترقا اجتمعا .

فيدخل الفقير مع المسكين فى مثل قوله تعالى : ﴿ فإطعام عشرة مساكين ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيمًا ذا مقربة أو مسكينًا ذا متربة ﴾ (١) .

ويدخل المسكين مع الفقير فى مثل قوله جل شأنه : ﴿ للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضربًا فى الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافًا ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ﴾ (٣) .

ولفظ الفقير أو المسكين يطلق على الكبير ، والصغير إذا أكل الطعام واحتاج إليه ، فلا بأس أن تعطى الكفارة لرجل معه عيال ، فيحسب كل ولد يأكل الطعام منهم واحداً من المساكين ، فإذا أعطيت رجلاً له امرأة وثمانية من العيال كفارة يمين فقد أجزأتك .

وقد علمت أن الشرط فيمن تطعمهم أن يكونوا من المساكين ، فإن أعطيت رجلاً غنياً ، ولم يكن لك علم بحاله وقع ذلك صحيحاً ؛ لأن الفقر والمسكنة من الأمور التى قد تخفى على كثير من الناس .

• إخراج القيمة :

لا يجوز إخراج قيمة الطعام نقوداً عند الأئمة الثلاثة ، وأجاز ذلك أبو حنيفة وأصحابه إذا كان فى ذلك نفع للمسكين أكثر من الطعام ؛ لأن الغرض من الكفارة - كما يقولون - سد حاجة الفقير ، لكن الأئمة الثلاثة وقفوا عند النص ، فقالوا : إن الفرض هو الإطعام فلا ينهى العدول عنه إلى غيره .

(١) سورة البلد آية : ١٤ - ١٦ . (٢) سورة البقرة آية : ٢٧٣ .

(٣) سورة الحشر آية : ٨ .

قال صاحب المغنى فيما قال معللاً وقوف الأئمة عند نص الآية : لأن الله تعالى خيّر بين ثلاثة أشياء ولو جازت القيمة لم يتحصر التخيير فى الثلاثة ؛ ولأنه لو أريدت القيمة لم يكن للتخيير معنى ؛ لأن قيمة الطعام إن سادت قيمة الكسوة فهما شيء واحد ، فكيف يخيّر بينهما ؟ وإن زادت قيمة أحدهما على الآخر فكيف يخيّر بين شيء وبعضه . إلى آخر ما قال (١) .

• الكسوة :

والكسوة فى حق الرجال : الثوب الواحد الساتر لجميع الجسد .
أما فى حق النساء فأقله ما يجزئهن فيه الصلاة ، وهو الدرع والخمار .
وقال الشافعى وأبو حنيفة والثورى والأوزاعى : أقل ما يقع عليه الاسم ، وذلك ثوب واحد . حكاه القرطبى فى تفسيره لآية الإيمان من سورة المائدة .
قال شارح المذهب : (وإن أراد أن يكفر بالكسوة كسا كل مسكين ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص ، أو سراويل أو إزار ، أو رداء ، أو مقنعة ، أو خمار ؛ لأن الشرع ورد به مطلقاً ولم يقدر - أى لم يحدد من الثياب قدرًا معينًا - فحمل على ما يسمى كسوة فى العرف) ٢٠٤ هـ (٢) .

ولا يشترط أن يكون الثوب جديدًا ، بل يجوز أن يكسى المسكين ثوبًا ملبوسًا بشرط أن يكون قويًا ، فإن كان باليًا أو به خروق فإنه لا يجوز إخراجه كقارة ، هذا ما أفاده شارح المذهب أيضًا .

ولا يشترط فى الثوب أن يكون مخططًا ، بل لو أعطى كل مسكين من القماش الخام ما يكفيه ثوبًا ساترًا تصح الصلاة فيه أجزأه .

والكسوة - فى نظرى - تطلق على ما كسا البدن وستره لا ما ستر العورة وحدها ، وهو ما تعارف الناس عليه بالنسبة للرجل والمرأة ، فالرجل يكفيه جلباب واحد أو قميص وسروال ، والمرأة لا يكفيها الثوب الواحد بل لابد من ثوب طويل وخمار يستر رأسها وعنقها بحيث لو صلت فيه صحت صلاتها ، والله أعلم .

• تحرير رقبة :

والمراد بتحرير الرقبة تخليص رجل أو امرأة من الرق والعبودية ، ولا يكاد يوجد

(١) ج ٨ ص ٧٣٨ ، ٧٣٩ . (٢) ج ١٦ ص ٥٧٥ .

فى زماننا هذا رق ، لانقطاع الحروب بين المسلمين وغيرهم من أجل إعلاء كلمة الله تعالى ، حيث كان الأسر والسبى ^(١) ، وقد ذكرنا فى باب الزكاة وغيره من كتابنا هذا من هو العبد الذى يسترق ، ومن هى الأمة .

وقد اشترط غير الأحناف فى الرقبة التى ينبغى تحريرها فى كفارة اليمين وغيرها من الكفارات أن تكون مؤمنة، مسلمة من العيوب الخلقية كالعمى، والعمور ، والعرج البين ، وغير ذلك مما تعاب به عبيداً شديداً .

وحيث لا رق اليوم ، فلا نخوض فى ذكر الخلاف لعدم فائدته .

• الصوم :

فمن لم يجد ما يكفر به من الأشياء الثلاثة التى تقدم ذكرها صام ثلاثة أيام متتابعات أو متفرقات لقوله تعالى : ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة إيمانكم ﴾ .

وأوجب بعض العلماء التابع فى الصوم قياساً على كفارة الظهار ، ولقراءة ابن مسعود ، فقد قرأ : « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » .

وعن أوجب التابع أبو حنيفة والثورى والمزنى ، وروى أن الشافعى قال به .
والأصح أن التابع فى صوم كفارة اليمين لا يجب إلا بنص صريح ، وليس هناك نص يدل على التابع .

هذا . ومن أفطر ناسياً فى صيام الكفارة ، فلا قضاء عليه عند الشافعية ، وكثير من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم قياساً على من أفطر ناسياً فى نهار رمضان .
وقال المالكية : عليه القضاء مع إتمام الصوم ، كما قالوا ذلك فى صيام رمضان .
ومن أفطر فى صيام الكفارة عامداً فليصم مكانه يوماً آخر وكفى .

ومن وجد الإطعام أو الكسوة بعد أن شرع فى الصوم فلا يرجع عن صومه إلى الإطعام أو الكسوة ، عند مالك وأحمد ، وإسحاق ، وأبى ثور ، وابن المنذر ، وبذلك قال الحسن وقتادة ، وكثير من الفقهاء .

وقال الحنفية : يرجع عن صومه ، ويكفر بما وجده ؛ لأنه قدر على المبدل قبل إتمام البدل ، فلزمه الرجوع كالتميم إذا قدر على الماء قبل إتمام صلاته .

(١) السبى: ما يؤخذ من العدو من نساء وأطفال .

والأصح إنه لا يرجع عن صومه لأنه بدل لا يبطل بالقدرة على المبدل ، فلا يلزمه الرجوع إليه بعد أن شرع في الصوم الذي هو البدل عن الإطعام والكسوة وتحجير الرقبة ، كما لو شرع المتمتع العاجز عن الهدى في صوم الأيام السبعة ، فإنه لا يخرج من صومها بلا خلاف إذا وجد النسك ^(١) .

• متى يكون التكفير :

اختلف الفقهاء في وقت إخراج الكفارة ، فرأى جماعة أنها تكون بعد الحنث لا قبله ، ورأى آخرون إنها تجوز قبله وبعده ، وهو الأصح لما رواه مسلم والترمذي وأحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » .

وذكر القاضي عياض وجماعة أن عدة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابياً ، وتبعهم فقهاء الأمصار إلا إيا حنيفة .

• اليمين الغموس :

إنها اليمين الكاذبة الفاجرة التي تُهضم بها الحقوق ، والتي يقصد بها الغش ، والخيانة والخديعة .

وإنها لمن الكبائر حقاً ، سميت غموساً لأن صاحبها يُغمس بها في نار جهنم ، ولا كفارة لها إلا التوبة النصوح ، ولا تكون التوبة منها نصوحاً حقاً إلا ببرد الحقوق إلى أصحابها ، أو استسماعهم فيها إن أمكن ذلك ، فإن لم يمكن الرد ولا طلب السماح وجب التوجه إلى الله تعالى بطلب العفو وإرضاء الخصوم يوم القيامة .

وروى أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :

« خمس ليس لهم كفارة : الشرك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وبهت مؤمن والفرار يوم الزحف ، ويمين صابرة يقطع بها مالا بغير حق » .

واليمين الصابرة : هي الغموس الفاجرة .

وسُميت صابرة - كما قال الشوكاني في نيل الأوطار - لأن صاحبها ألزم بها وصبر عليها ، وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم .

وقد حذر الله من هذه اليمين تحذيراً شديداً ، فقال جل وعلا : ﴿ ولا تتخذوا

(١) راجع هذه المسألة إن شئت في شرح المهذب ج ١٦ ص ٥٧٩ ، ٥٨٠ .

أيمانكم دَخَلًا بينكم فَتَرَلْ قَدَمٌ بعد ثبوتها وتذوقوا السوءَ بما صدقتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم ﴿١١﴾ .

• مبنى الأيمان على العرف والنية :

الأيمان التي يجب اعتبارها في الانعقاد والحنث مبناها على العرف المؤلف ، لا على دلالات اللغة ، ولا على ما تدل عليه مصطلحات الفقهاء .

فمن حلف ألا يأكل لحماً ، فأكل سمكاً أو دجاجاً فإنه لا يحنث ، وإن كان الله سماه لحماً في مثل قوله : ﴿ وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً ﴾ (٢) .

وقوله عن طعام أهل الجنة : ﴿ ولحم طير مما يشتهون ﴾ (٣) .

إلا إذا نواه ، أو كان يدخل في عموم اللحم في عرف قومه .

ونحن نعلم أن بعض الناس في بعض البلاد يطلقون على هذه الأصناف اسم اللحم ، وبعضهم يفرق بينها في التسمية .

• التورية في اليمين :

يجوز لمن خاف على نفسه من ظلم ظالم أن يتخذ التعريض سبيلاً لنجاته من ظلمه ، وهو أن يقول كلاماً له معنيان أحدهما قريب ، والآخر بعيد ، فيوهم الظالم أنه يريد المعنى القريب المتبادر إلي ذهن السامع ، وهو يعنى المعنى البعيد الذي قد لا يظن إليه السامع فيفوت عليه بذلك غرضه .

وجاز له أن يحلف على ذلك إن استحلفه الظالم ، لا إثم عليه ولا كفارة .

فمن حلف على شيء وورى بغيره في مثل هذا المقام ، فالعبرة بنية لا بنية المحلف .

والدليل على ذلك ما رواه أبو داود وابن ماجه عن سويد بن حنظلة قال : خرجنا نريد النبي ﷺ ومعنا وائل بن حجر ، فأخذ عذولاً ، فخرج القوم أن يحلفوا ، وحلفت أنه أخى ، فدخل سبيله ، فأتينا النبي ﷺ ، فأخبرته أن القوم خرجوا أن يحلفوا ، وحلفت أنه أخى ، قال : « صدقت للمسلم آخر المسلم » .

(١) سورة النحل آية : ٩٤ . (٢) سورة النحل آية : ١٤ .

(٣) سورة الواقعة آية : ٢١ .

• العبرة بنية المستحلف في القضاء :

قال الإمام النووي في المجموع : (إن اليمين على نية الخالف في كل الأحوال ، إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فهي على نية القاضي أو نائبه ، ولا تصح التورية هنا ، وتصح في كل حال) ١٠٠هـ .

أقول : ولا تصح التورية في مثل هذا المقام حفظاً للحقوق ؛ فلو كانت العبرة في مثل هذا المقام بنية الخالف ما كان لها فائدة في التقاضي .

وإن لم يكن هناك قضاء ، وأراد صاحب حق أن يحلف إنساناً لثبوت حقه من غير تقاضي ، فالعبرة أيضاً بنية المستحلف ، لا بنية الخالف ، ضماناً لحقه .

والدليل على ذلك ما رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : « اليمين على نية المستحلف » .

وفي رواية : « يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك » .

والصاحب هو المستحلف ، وهو طالب اليمين .

• الباعث على اليمين وتأثيره في الحنث وعدمه :

الباعث على الحلف هو الأمر الذي من أجله حلف ، أو بسببه حلف ، ويسميه المالكية بساط اليمين ، وهو أمر معتبر في الحنث وعدمه ، فإذا زال لا يكون الخالف حائثاً إذا فعل ما حلف على تركه ، أو ترك ما حلف على فعله .

مثال ذلك : أن يحلف رجل بالله تعالى أن لا يدخل المسجد بسبب رجل يجلس فيه دائماً ، أو يقوم بخدمته قد أغضبه ، فإذا بهذا الرجل الذي أغضبه يموت ، أو يرحل عن المسجد - فإنه إذا دخل هذا المسجد الذي حلف ألا يدخله لا يكون حائثاً في يمينه ؛ لزوال الباعث له على الحلف والأعمال بالنيات ، واليمين على نية الخالف كما قلنا فيما سبق إلا في القضاء ، والمطالبة بالحقوق .

فإذا عُدمت النية الصريحة ، أو لم تنضبط ، يعتبر سبب اليمين حكماً ، أو فيصلاً في الحنث وعدمه ؛ لأنه في حكم النية في تخصيص العام ، وتقيد المطلق .

ومثاله أيضاً : ما إذا وجد رجل زحاماً شديداً على أحد الجزارين ، فحلف ألا يأكل لحماً ، ثم وجد جزاراً آخر ليس عليه زحام ، فاشتري منه لحماً ، وأكله لم يحنث ، لزوال الباعث الذي دفعه إلى الحلف ، وكأنه حين أطلق الحلف كان غرضه وقاية نفسه من الزحام .

كذا إذا حلف رجل لآخر أن يقضيه دينه بعد شهر ، فقضاه بعد يومين أو ثلاث ، فإنه لا يحنث ؛ لأن الغرض من تحديد الشهر تعجيل الدفع ، وليس الغرض هو تحديد الشهر نفسه .

أما إن حلف على شيء أن يفعله ، أو يتركه من غير أن ينوي قيده من القيود ، وعقد يمينه على ذلك مهما كانت الظروف ، ومهما تلاشت الأسباب ، فإنه يلزمه ما حلف عليه ، ويحنث إن فعل ما حلف على تركه ، أو ترك ما حلف على فعله .

والمسألة في كتب الفقه مطولة ، وشائكة ، وفيها خلاف في المذاهب ، فراجعه إن شئت في كتاب « الفقه على المذاهب الأربعة » للشيخ عبد الرحمن الجزيري ^(١) .

* * *

(١) ج ٢ ص ١١٣ وما بعدها .

أحكام النذور

النذر : هو إيجاب ما لم يجب من القرب التي من شأنها أن يتقرب العبد بها إلى ربه عز وجل .

أو بعبارة أخرى هو : التزام قرينة غير لازمة في أصل الشرع ، بلفظ يشعر بهذا الالتزام ، كأن يقول المرء : لله علىّ أن أتصدق بكذا ، أو إن شفى الله فلاناً فعلىّ كذا وكذا من صلاة أو صيام ، ونحو ذلك .

وهو عبادة قديمة نبأنا القرآن الكريم بها حكاية عن امرأة عمران ^(١) ، وفي قوله جل شأنه : ﴿ وإذا قالت امرأة عمران رب إنى نلت لك ما فى بطنى محرراً فتقبل منى إنك أنت السميع العليم ﴾ ^(٢) .

وأمر الله مريم به ، فقال جل شأنه حكاية عن أمره لها بهذا : ﴿ فإما ترين من البشر أحداً فقولى إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم إنسياً ﴾ ^(٣) .

وكان الإمساك عن الكلام - فيما يبدو والله أعلم - نوعاً من العبادة لما فيه من صيانة اللسان عن لهو الكلام ، لكن الإمساك عن الكلام كان عن كل كلام سوى ذكر الله تعالى .

• حكمه :

هو من الأمور المباحة على الجملة ، يدل على إباحته قوله تعالى : ﴿ وما أنفقتم نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه ﴾ ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ ثم ليقضوا نَفْسَهُمْ وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى فى وصف الأبرار : ﴿ يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً ﴾ ^(٦) .

(١) هى حنة ابنة فاقود بن قيتل ، أم مريم البتول ، وزوجها عمران بن ياشهم .

(٢) سورة آل عمران آية : ٣٥ . (٣) سورة مريم آية : ٢٦ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٧٠ . (٥) سورة الحج آية : ٢٩ .

(٦) سورة الإنسان آية : ٧ .

وقوله سبحانه : ﴿ من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً ﴾ (١) .

والنحب في الآية : النذر ، كما قال أكثر المفسرين .

وقد روى البخارى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » .

قال المالكية : النذر المطلق مندوب - أى مستحب - وهو ما أوجبه على نفسه شكرًا لله تعالى على ما حصل ووقع فعلاً من نعمة أو دفع نقمة ، كمن نجاه الله من كربه ، أو شفى مريضه ، أو رزقه مالاً أو علماً فنذر الله قرينة بفعلها شكرًا ، فالإقدام على مثل هذا النذر مندوب ، والوفاء به فرض لازم .

أما النذر المعلق - وهو أن ينذر قرينة معلقاً على شيء في المستقبل محبوب له - ليس للعبد فيه مدخل ، كقوله : إن شفى الله مريضى فعلى كذا . فقد قال بعض المالكية بجوارحه ، وقال بعضهم بكرامته .

وقال الحنابلة : النذر مكروه ولو عبادة ، لما رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبی ﷺ نهى عن النذر وقال : « إنه لا يأتى بخير ، وإنما يُستخرج به من البخیل » .

وقد أجاب المالكية ومن نحا نحوه من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم عن هذا الحديث ، وما فى معناه بأنه محمول على النذر المعلق ، لا على النذر المطلق .

قال ابن الأثير فى جامع الأصول (٢) : النهى عن النذر إنما هو تأكيد لأمره وتحذير من التهاون به بعد إيجابه ، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان فى ذلك إبطال حكمه ، وإسقاط لزوم الوفاء به ، إذ يصير بالنهى معصية فلا يلزم ، وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك الأمر لا يجر إليهم فى العاجل نفعاً ، ولا يصرف عنهم ضرراً ، ولا يغير قضاء ، فقال : لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدر الله لكم ، أو تصرفون به عنكم ما قدره عليكم . انتهى .

ويحتمل أن يكون سبب النهى أن الناذر لما لم يبذل القرينة إلا بشرط أن يفعل له ما يريد صار كالمعاوضة التى تقدح فى نية المتقرب ، يشير إلى هذا التأويل قوله : « إنه لا يأتى بخير » .

(٢) ج ١١ ص ٥٣٩ .

(١) سورة الأحزاب آية : ٢٣ .

ويكون النهى عن نذر المجارة ، وهو النذر المعلق على شرط .

وذكر القاضى عياض أن الإخبار بذلك وقع على سبيل الإعلام من أنه لا يغالب
 القدر ، ولا يأتى الخير بسببه ، والنهى عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك فى
 ظن بعض الجهلة ، قال : ومحصل مذهب الإمام مالك أنه مباح إلا إذا كان مؤبداً
 لتكرره عليه فى أوقات فقد يثقل عليه فعله فيفعله بالتكلف من غير طيبة نفس ،
 وخالص نية .

وذهب أكثر الشافعية ، والحنابلة ، والمالكية أن النذر المعلق مكروه .

ووجه الكراهة أنه لما وقف فعل القرية على حصول الغرض ظهر أنه لم يكن
 بعمله هذا ينوى التقرب إلى الله تعالى ، بل كان ينوى المعاوضة ، بمعنى إن حقق الله
 رجاءه يتقرب إليه ، وإلا فلا ، وهذه حالة البخيل فإنه لا يخرج من ماله شيئاً إلا
 بعوض عاجل يزيد على ما أخرج غالباً ، وهذا المعنى هو المشار إليه فى الحديث المتقدم
 بقوله : « وإنما يستخرج به من البخيل » .

وإذا انضم إلى سوء النية اعتقاد أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض ، أو أن
 الله تعالى يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر يكون المرء بهذين الأمرين - وهما
 سوء النية وفساد الاعتقاد - قد اقترب من الكفر .

والخلاصة أن النذر الذى لا يعلق على شيء ، كقولك : لله على أن أتصدق
 بكذا ، أو أصلى ركعتين ، ونحو ذلك - مباح ، وأن النذر المشروط بشرط مكروه ،
 إن لم يصحبه سوء النية وفساد الاعتقاد ، فإن صحبه سوء النية ، وفساد الاعتقاد-
 كان من الكبائر ^(١) ، والله أعلم .

• حكم الوفاء به :

والوفاء بالنذر واجب إذا كان النذر قرية إلى الله تعالى .

أما إذا نذر معصية فإنه لا ينعقد نذره ، ولا يجب الوفاء به ، بل يحرم لما تقدم
 عن عائشة عن النبى ﷺ قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن
 يعصيه فلا يعصه » .

أى فلا يفعل ما نذره ، ولا يلزمه الوفاء به .

ولما رواه أحمد وأبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى ﷺ
 قال : « لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله تعالى » .

(١) راجع هذه المسألة إن شئت فى نيل الأوطار ج ٩ ص ١٣٥ ، ١٤٠ .

وكذلك لا يجب الوفاء بنذر ليس فيه قربة إلى الله تعالى من الأمور العادية التي لا تُعد طاعة ولا معصية .

روى البخارى وابن ماجه وأبو داود عن ابن عباس قال : بينما النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم ، فسأل عنه ، فقالوا : أبو إسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم ، فقال النبي ﷺ : « مروه فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه » .

ففى هذا الحديث دليل على أن الأمور العادية التي لا تُعد طاعة ولا معصية ، والتي يترتب عليها أذى يصيب الإنسان فى بدنه أو يشق عليه فعله مما لم يكن مشروعا فى كتاب ولا سنة - لا يُعتقد به نذر ، ولا يجب الوفاء به ، بل يكون تركه أولى من فعله ، كمن نذر أن يشى حافيا ، أو يجلس فى الشمس ، أو يظل واقفا يوما كاملا ونحو ذلك مما يُعد تنطعا فى الدين .
قال تعالى : ﴿ ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم وكان الله شاكرا عليما ﴾ (١) .

وروى البخارى ومسلم عن عقبة بن عامر قال : « نذرت أختى أن تمشى إلى بيت الله ، فأمرتنى أن استفتى لها رسول الله ﷺ فاستفتيته فقال : لتمشى ولتركب . أى لتذهب إلى بيت الله راکبة .

وفى رواية لأحمد قال عقبة : « نذرت أختى أن تمشى إلى الكعبة ، فقال رسول الله ﷺ : إن الله لغنى عن مشيها لتركب ولتهد بدنة » .
وفى رواية لمسلم والترمذى وأبى داود والنسائى ، وغيرهم قال : « إن أختى نذرت أن تمشى حافية غير مختمرة ، فسأل النبي ﷺ فقال : إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئا ، مرها فلتختمر ولتركب ، ولتصم ثلاثة أيام » .

وروى أحمد فى مسنده وأبو داود فى سننه عن كريب عن ابن عباس ؓ قال : « جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إن أختى نذرت أن تحج ماشية ، فقال : إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئا لتخرج راکبة وتكفر عن يمينها » .
● كفارة النذر :

سبق أن بينا أن من نذر معصية فلا يجوز الوفاء به ، وكذلك من نذر شيئا لا

(١) سورة النساء آية : ١٤٧ .

يُعد طاعة ولا معصية ، فإننا قلنا لا يُستحب الوفاء به ، وإنما يُستحب تركه ،
والاختصار على ما فيه قرينة كالصوم ونحوه ، ولكن هل عليه في تركه كفارة أم لا ؟ .
قال جمهور الفقهاء : لا كفارة عليه .

قال القرطبي : في قصة أبي إسرائيل حجة للجمهور في عدم وجوب الكفارة
على من نذر معصية أو ما لا طاعة فيه .
قال مالك : لم أسمع أن رسول الله ﷺ أمره بكفارة .

وقد تقدم حديث أبي إسرائيل الذي نذر أن يقوم في الشمس . ويرى أحمد
وإسحاق وجماعة من الفقهاء أن عليه الكفارة زجرًا له ، مستدلّين بما رواه الترمذي
وأبو داود وغيرهما عن عائشة رضيها : أن النبي ﷺ قال : « لا نذر في معصية
وكفارته كفارة يمين » .

وما رواه أبو داود عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « من نذر نذرًا لم
يسمه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرًا في معصية فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر
نذرًا لا يطيقه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرًا أطاقه فليف به » .

وأجاب الجمهور على هذين الحديثين وما في معناهما بأن فيها مقالًا يجعلها لا
تصلح للاحتجاج ، هذا ما جاء في نيل الأوطار .

والأصح عندى أن عليه كفارة ؛ لهذه الأحاديث . وما فيها من مقال لا يجعلها
في نظري غير صالحة للاحتجاج ، ولا سيما لو أضفنا إليها ما رواه مسلم في صحيحه
من حديث عقبة بن عامر بلفظ : « كفارة النذر كفارة اليمين » .

• النذر للأموال :

قال الشيخ سيد سابق في « فقه السنة » تحت هذا العنوان كلامًا نوافقه على
أوله ونخالفه في آخره .

قال ما نصه : (وفي كتب الأحناف : أن النذر الذي يقع للأموال من أكثر
العوام ، وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها ، إلى ضرائح الأولياء
الكرام تقريرًا إليهم ، كأن يقول : يا سيدي فلان إن ردّ غائبى أو عوفي مريضى ، أو
قضيت حاجتى فلك من النقد أو الطعام ، أو الشمع أو الزيت كذا - فهو بالإجماع
باطل وحرام لوجوه ، منها :

١ - أنه نذر لمخلوق ، والنذر للمخلوق لا يجوز ؛ لأنه عبادة ، وهي لا تكون إلا لله .

٢ - أن المتذور له ميت ، والميت لا يملك .

٣ - أنه إن ظن أن الميت يتصرف فى الأمور دون الله تعالى فاعتقاده ذلك كفر والعياذ بالله .

اللهم إلا إن قال : يا الله إني نذرت لك إن شفيت مريضى ، أو رددت غائبى ، أو قضيت حاجتى أن أطعم الفقراء الذين يباب الولي الفلاني ، أو أشتري حصر المسجد ، أو زيتاً لوقوده ، أو دراهم لمن يقوم بشعائره إلى غير ذلك مما فيه نفع للفقراء ، والنذر لله عز وجل وذكر الولي إنما هو محل لصرف النذر لمستحقه القاطنين برباطه أو مسجده ، فيجوز بهذا الاعتبار .

ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى ولا لشريف ، ولا لذى منصب ، أو ذى نسب أو علم ما لم يكن فقيراً ، ولم يثبت فى الشرع جواز الصرف للأغنياء .

وفى آخر كلام الشيخ ما يناقض أوله ، فإن من نذر لفقراء ولي من الأولياء فقد اعترف ضمناً بجواز بناء الأضرحة على قبور الأولياء ، ويجوز الوقوف على أبواب هذه الأضرحة والقيام على خدمتها ، وتنويرها ، وغير ذلك ، وفيه اعتراف أيضاً بأن لهؤلاء الأولياء نفعاً ما ، أو لهم مع الله تصرف ، وإلا فلماذا خص الفقراء الذين يقفون بباب الولي فلان وفلان ! .

والحق أنه لا يجوز بناء الأضرحة ، ولا اتخاذ المساجد عليها ، ولا الوقوف عند قبور الأولياء ، ولا تنويرها سواء كانت مبنية أم غير مبنية - وقد ذكرنا أدلة ذلك فى كتابنا هذا - وبالتالي لا يجوز أن يتقرب إلى الله بشئ لفقراء يقفون على باب ولي من الأولياء حذراً من تسرب الشرك إلى القلوب ، ومنعاً لوقوف هؤلاء الرعا من الناس فى صورة مزرية أمام الأضرحة يسألون الناس ، وأكثرهم من اللصوص ، والحمقى والأدعياء ، وأكبر ظنى أن هؤلاء العالة من العاطلين لو رأوا وليهم قد قام حياً من قبره لقتلوه وأعادوا دفنه فيه ليتأكلوا به ويعيشوا على التمسح فيه .

والصناديق ، وما أدراك ما الصناديق ، هل يجوز تعليقها فوق الأضرحة ، وهل يجوز لأحد أخذ شئ مما يضعه الجهلة فيها ؟ إنه لا يجوز هذا ولا ذاك .

• نذر العبادة بمكان معين :

سبق أن ذكرنا أن الغرض من النذر القرية ، فإذا كان فى تعيين المكان قرية وجب الوفاء بالنذر فى المكان المعين ، كان نذر أن يصلى ركعتين أو أكثر فى المسجد الحرام أو فى المسجد النبوى ، أو فى المسجد الأقصى ؛ فإن لهذه المساجد الثلاثة خصوصية وأفضلية ، فالصلاة فى المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة فى المسجد النبوى بألف صلاة ، والصلاة فى المسجد الأقصى بخمسمائة صلاة ، كما جاء فى الأحاديث الصحيحة .

وقد نهى النبى ﷺ أن تُشد الرحال إلا إلى هذه المساجد الثلاثة ، فقال : « لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدى هذا ، والمسجد الأقصى » . (أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما) .

أما من نذر أن يصلى فى غير هذه المساجد الثلاثة فإنه لا يلزمه الوفاء بالصلاة فى المسجد الذى عينه ، بل يصلى فى أى مكان ؛ لأن الصلاة هى القرية المقصودة بالنذر .

هذا ما ذهب إليه كثير من أهل العلم على اختلاف مذاهبهم . ولكن هذا محمول على وجود المشقة فى الوفاء ، كشد الرحال والسفر الطويل ، وما يتبع ذلك من النفقات وتعطل الأعمال وإهمال الزوجة والأولاد .

فإذا لم تكن هناك مشقة ولا كلفة ، ولا إهمال لشئون الزوجة والعيال ، وتعطل الأعمال - فإنه يستحب الوفاء بالنذر فى المكان المعين ، ما لم يكن بهذا المكان ولى يتقرب إليه بالتمسح فى ضريحه أو ذبح القرابين عنده ، وما أشبه ذلك من الأعمال القادحة فى العقيدة .

* * *

ما يحل وما يحرم من الأطعمة

لقد أحل الله لنا الطيبات ، وحرم علينا الحباث رعاية لمصلحتنا في العاجل والآجل ، وفصل لنا ما حرم علينا في كتابه العزيز ، وعلى لسان نبيه ﷺ . وكان ما أحله لنا أكثر بكثير مما حرمه علينا .

ومن المعلوم شرعاً عند كثير من الفقهاء أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد حظر ، فجميع المشروبات مباحة ، إلا الخمر وما يلحق بها ، وما يشترك معها في العلة ، وقد تكلمنا عنها وعما يماثلها فيما سبق .

وجميع المطعومات مباحة ، إلا الميتة والدم ، ولحم الخنزير ، وما أهل لغير الله به ، والمنخنقة ، والموقوذة ، والتردية ، والنطيحة ، وأكيلة السبع ، والحمر الإنسية ، وكل ذى مخلب من الطير ، وكل ذى ناب من البهائم ، وما إلى ذلك مما سيأتيك ذكره .

والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَإِنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ فِسْقٌ ۗ ۖ ﴾ (١) .

فهذه الآية أصل في المحرمات ، ولكنها لا تفيد الحصر ، كما قال كثير من أهل العلم ، فهناك أشياء حُرِّمَتْ بالسنة ، سنعرضها بعد - إن شاء الله تعالى .

ولنبداً بما بدأ الله به ، وهو تحريم الميتة ، فنذكر الحكم والحكمة ، ثم نتكلم عن تحريم الدم ، ثم تحريم لحم الخنزير ، على حسب ترتيب الآية .

* *

تحريم الميتة

الميتة في الشرع هي كل حيوان مات حتف أنفه من غير قتل ، أو مات مقتولاً بغير ذكاة شرعية ، فالقتول من غير ذكاة شرعية يسمى ميتة مع وصف آخر متزع من السبب الذي مات به ، فإن مات بالضرب سمي « موقوذة » ، وإن مات بالخنق سمي « منخنقة » ، وإن مات بالتردى من حائط أو من جبل سمي « متردية » ، وإن نظحه حيوان آخر فمات سمي « نطيحة » ، وإن أكله صبيح أو أكل منه شيئاً فمات بسببه سمي « أكيلة السبع » .

(١) سورة المائدة الآية : ٣ .

وقد اختلف الفقهاء هل المحرم الأكل فقط ، أم يحرم سائر وجوه الانتفاع ،
فمنهم من قال : إنما حرم الله أكلها دون الانتفاع بشيء منها فيما سوى ذلك .

ومنهم من حرم أكلها والانتفاع بها ، إلا ما استثناه الدليل .

ومن قال بتحريم الأكل دون سواء عطاء بن رباح ، فقد ذهب إلى أنه يجوز
الانتفاع بجلدها إذا دبغ ، والانتفاع بشحمها في طلاء السفن ونحوها .

وحجته في ذلك أن الله عز وجل يقول : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلىّ محرماً
على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ﴾ (١) .

فإنه قد نص على الطاعم الذى يطعم من لحمها ، وهذا النص يفهم منه أن
الانتفاع بما سوى الأكل جائز .

واستدل القائلون بتحريم الانتفاع مطلقاً بقوله عليه الصلاة والسلام : « لعن الله
اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها وأكلوا أثمانها » .

فهذا الحديث يدل على أن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه ، فلا يجوز البيع ، ولا
الانتفاع بشيء من الميتة إلا ما ورد به النص ، وقد ورد النص بإباحة الانتفاع بجلد
الميتة إذا دبغ .

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « أيما إهاب دبغ فقد طهر » .

(أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى وغيرهم) .

وعن ابن عباس أيضاً أن داجئاً - أى شاة - لميمونة ماتت ، فقال رسول الله
ﷺ : « ألا انتفعتم بإهابها ؟ ألا دبغتموه ؟ فإنه ذكاته » (أخرجه أحمد) .

والدباغ هو : تطهير الجلد بما يزيل منه النتن والرطوبة ، ويمنع عود الفساد له
إذا استعمل في الماء .

وذكاة الحيوان - بالذال - ذبحه ذبحاً شرعياً ، وتطهيره للانتفاع به .

وفى رواية لمالك ومسلم والترمذى عن ابن عباس أيضاً أن النبي ﷺ قال فى
شاة : « هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به ؟ » فقالوا : يا رسول الله إنها ميتة ،
فقال : « إنما حرم أكلها » .

وفى رواية : « إنما حرم عليكم لحمها ، ورخص لكم فى مسكها » أى :
جلدها .

(١) سورة الأنعام الآية : ١٤٥ .

• حكم الميتة من السمك والجراد :

وقد استثنى من الميتة ميتة السمك والجراد ، بما رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني أن النبي ﷺ قال : « أحل لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد ، والكبد والطحال » .

وبما رواه مالك في موطئة أن النبي ﷺ قال عن البحر : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » .

وبما جاء في الصحيحين عن جابر بن عبد الله : « أنه خرج مع أبي عبيدة بن الجراح يتلقى عيرك لقريش ، وزودنا جراباً من تمر ، فانطلقنا على ساحل البحر ، فرفع لنا على ساحل البحر كهنة الكتيب الضخم ، فأتيناه فإذا هي دابة تدعى (العنبر) قال أبو عبيدة : ميتة ، ثم قال : بل نحن رسل رسول الله ﷺ ، وقد اضطررتم فكلوا ، قال : فأقمنا عليه شهراً حتى سمنا ٠٠٠ وذكر الحديث ، قال : فلما قدمنا المدينة أتينا رسول الله ﷺ فذكرنا ذلك له ، فقال : هو رزق أخرجه الله لكم ، فهل معكم من لحمه شيء فتطعموننا ؟ قال : فأرسلنا إلى رسول الله ، منه فأكله » وقال ابن أبي أوفى كما جاء في صحيح مسلم : « غزونا مع رسول الله ، سبع غزوات نأكل الجراد » .

وقد حرم الحنفية من السمك ما مات في البحر وطفأ على سطحه .

• دم السمك :

اختلفوا فيه فالمشهور عن المالكية والشافعية نجاسته ، وهو قول للحنبلية ، والمشهور عنهم طهارته ، وهو قول لبعض المالكية والشافعية . وقال الحنفيون : السمك لا دم له سائل لأنه يبيض إذا يبس ، وعلى أنه دم فالظاهر طهارته ؛ لأنه لو كان نجساً لتوقفت إباحة السمك على إراقة بالذبح كحيوان البر ، ولأنه يستحيل ماء . ٠ أ . هـ (١) .

• حكم أكل الفسيخ :

وبناء على اختلاف الفقهاء في طهارة دم السمك ونجاسته نشأ الخلاف بينهم في حكم أكل الفسيخ ونحوه كالسردين والملوحة ، فمنهم من أباحه ، ومنهم من حرمه مطلقاً ، ومنهم من أباح الطبقة العليا منه دون ما سواها .

(١) الدين الخالص جـ ١ ص ٤٣٠ .

وقد سئل الإمام الدجوى عن هذه المسألة ، فقال فى فتاويه : (السمك لا شك فى طهارته ، ولكن الدم المسفوح نجس ، وهو السائل عن مقره فى حال الحياة بنحو العضد، أو بعد الموت ولو بعد التذكية الشرعية من سائر الحيوانات، ولو من السمك، خلافاً للقابسى، وتبعه ابن العربى حيث قال: إن الدم المسفوح من السمك طاهر .

فالسّمك إذا ملح ووضع بعضه على بعض حتى صار فسيخاً ولم يتحلل منه دم مسفوح ، يكون طاهراً على القولين، يحل أكله سواء أكان ذلك من الصف الأعلى أم من بقية الصفوف . أما إذا خرج منه دم مسفوح بواسطة الضغط عليه بمثقل مثلاً فقد صار نجساً لا يحل منه إلا الصف الأعلى ، وليغسل قبل أكله ، دون بقية الطبقات السفلى ، على القول المشهور الذى به الفتوى ، فإنها تنجست بمرور الدم عليها ولا يمكنك تطهيرها لامتزاجها به .

ويحل أكل جميعه على ما لابن العربى والقابسى .

وعلى المشهور إن شك كونه من الصف الأعلى أو غيره أكل؛ لأن الطعام لا يطرح بالشك ، هذا حكم الفسيخ على مذهب مالك .

ومذهب الحنفية : أن السمك لا دم له ، والسائل منه رطوبية ، فإذا ملح حتى صار فسيخاً يحل أكله ، سواء أكان ذلك من الصف الأعلى أم من الصف الأسفل أم من بقية الصفوف ، ما لم يخش ضرره ، وإلا حرم للضرر لا للتنجيس ، ودين الله يسر .

وبعد : فالورع تركه على كل حال (١) .

• الحكمة فى تحريم الميتة :

ولا يفوتنى بعد أن تكلمت عن تحريم الميتة أن أذكر حكمة التحريم بشيء من الإيجاز ، فأقول :

حرم الله الميتة لنجاستها ، وسرعة فساد لحمها وانتشار الجراثيم الضارة فيها بسرعة مذهلة ، ولأن الطبايع السليمة تعاف لحمها ، بل تستنكف أن تنظر إليه . والإسلام يحرم كل خبيث تمجه النفوس ، وتآباه الطبايع ولما يحدثه فى الأجسام من ضرر .

قال تعالى : ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات ﴾ (٢) .

(١) ج ٢ ص ٥٥٤ ، ٥٥٥ . (٢) سورة المائدة آية : ٤ .

وقال جل شأنه : ﴿ الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجعلونه مكروباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ﴾ (١).

وقد كتب الدكتور محمد وصفي بحثاً نفسياً في كتابه « القرآن والطب » بين فيه الأضرار الجسيمة المترتبة على أكل الميتة ، قال فيه : (والحيوان الميت لا يكون طبعاً كالحیوان المعد للذبح الذي يفرغ دمه ويسلخ ، وتفصل منه أحشاؤه ويغسل ويعد للأكل ، والحيوان الميت لا يعرف سبب موته إلا بواسطة الطبيب الإخصائي ويكفي أن يموت الحيوان وفيه دماؤه وهي تحتوى على جراثيم المرض الذي قد يكون سبب الوفاة ، ومع هذه الجراثيم السموم التي تفرزها في جسم الحيوان فتشيع الجثة بها . وتصبح الميتة عموماً خطراً كبيراً على أكلها . . . وتكاثر أول الأمر الجراثيم الهوائية ثم تتكاثر الجراثيم غير الهوائية بعدها ، وغيرها من الجراثيم التي توجد طبيعة في أمعاء الحيوان ، وتغزو الجسم بتخللها الأغشية المعدية التي تضعف بالموت ، وتصل إلى جميع أجزاء الجسم بواسطة الأوعية الدموية والليمفاوية ، ولقد ثبت بجانب ذلك أن بعض الجراثيم تصل إلى الجثة كذلك عن طريق الهواء . . .

وبعض الجراثيم تكون أثناء تكاثرها بعض مواد ذات ألوان مختلفة تعطى اللحم منظرًا غير طبيعي . . . قال : والمنخقة حكمها حكم الميتة تماماً ، وإذا فرضنا استعمالها قبل تعفنها لا تصلح للأكل طبعاً كذلك لتغير شكل لحمها وكأبته ، إذ ترى لونها أحمر قائماً لا يسر الناظرين ، وترى السطح الذي تحت جلدها وقد عم فيه الاحمرار من امتلاء الشعيرات الدموية بالدماء وتجد اللحم مسوداً عند قطعه ، ذا رائحة كريهة ، لزج الملمس ، أضف إلى ذلك أن الاختناق يزيد في سرعة تعفن الجثة . . .

قال : والموقودة ، والمتردة ، والنطيحة ، وما أكل السبع - قرر علم فحص اللحوم عدم صلاحيتها للأكل ، فالإصابات تحدث رضوضاً وتجعل الدماء منتشرة تحت الجلد ، وداخل الأنسجة ، وكذلك في اللحم المجاور للعظام التي حصل فيها كسر ، وتجد الأنسجة التي تحت الجلد وقد تورمت وامتلات بمادة ليمفاوية ، لو فرضنا أن الحيوان المصاب لم تصل إلى موضع إصابته جراثيم تعفنية أو مرضية فقد يصبح اللحم في جميع أجزاء الجسم أسود اللون لزجاً كريه الرائحة ، غير صالح للأكل . إلى آخر ما قال .

(١) سورة الأعراف : الآية ١٥٧ .

وقد وُضِعَ التشريع رعاية لمصالح العباد في العاجل والآجل، ورعاية المصالح إنما تكون بدفع المقاسد وجلب المنافع، ودفع المفساد مقدم على جلب المنافع كما يقول علماء الأصول ، وقد أباح الله ما فيه منفعة ، وحرم ما فيه مفسدة سواء علمت هذه المفسدة ، أو تلك المنفعة ، أم جهلت ، وعلينا السمع والطاعة لله ورسوله ، وليس علينا أن نتلمس الحكمة في كل ما حرم الله علينا ، أو أباحه لنا ، ولا في كل ما أمرنا بفعله ، أو نهانا عن تركه ، فإن ظهرت لنا الحكمة من غير تكلف ارددنا بها إيماناً وإقبالاً على الطاعة ، وإن لم تظهر لنا الحكمة سألنا أهل العلم إن شئنا ، فإن وجدناها عندهم فأنعم بها ، وإن لم نجدوها قلنا في أنفسنا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير .

* * الدم المسفوح

قال القرطبي في تفسيره : « اتفق العلماء على أن الدم حرام نجس ، لا يؤكل ولا يتنقع به » ١٠٠ هـ . (١)

والمراد بالدم المسفوح ، وهو الذي يسيل من الحيوان عند ذبحه ونحره ، لقوله تعالى : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير ﴾ (٢) .

وما ورد في الآيات الأخرى مطلقاً يحمل على هذه الآية ، أما الدم الذي يكون في اللحم والعروق بعد الذبح ، فإنه معفو عنه ، لتعسر فصله منها ، وذلك أمر مجمع عليه .

قالت عائشة رضي الله عنها : كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله ﷺ تعلوها الصفرة من الدم ، فنأكل ولا ننكره .

• الحكمة من تحريمه :

الدم المسفوح مرتع وخيم للجراثيم ، فهو كما يقول الدكتور محمد وصفي : أصلح الأوساط لنمو شتى الجراثيم ، وأنسب مكان لتكاثرها ، وأحسن وسط لانتشارها ، إذ يعتبر أطيب غذاء لهذه الكائنات ، وأفضل تربة لنموها . . .

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢١ - (٢) سورة الأنعام : الآية ١٤٥ .

أما كيف تصل الجراثيم القاتلة إلى الدم ؟ فإن الدم بمجرد نزوله من الحيوان سواء أكان ذلك بالذبح أم الفصد فإنه ينزل عن الأوعية الدموية التي تحفظه أثناء الحياة ، وتفقد كرات الدم البيضاء وظيفتها . . . ويصبح الدم بعد ذلك عرضة للجراثيم المنتشرة في اليد ، وفي السلاح المستعمل للذبح ، وفي الآنية التي يستقبل فيها ، بل توجد الجراثيم في الأرض ، وفي الهواء الذي يتعرض له الدم ، والذي يحمل جراثيم التعفن ، وسائر هذه الأحياء القاتلة .

ويديهي أن الضرر البالغ الناشئ عن انتشار الجراثيم المذكورة ليس قاصراً على العدوى فحسب ، بل إن فيما تفرزه من السموم ما يعد من أشد الأخطار وأعظم المصائب كذلك .

ومن المعروف أن هذه السموم لا تفقد تأثيرها ولو بالطهي ، وليست هناك طريقة عملية مطلقاً تحفظ الدم دون التلوث بالجراثيم المختلفة التي تصل إليه .

قال : والدّم لا يعتبر غذاء بالمعنى العلمى ، وذلك بجانب ما اصطلاح عليه عامة الناس من أقدم الأجيال .

وتعليل ذلك علمياً أن الغذاء لابد أن يتكون من البروتينات والكربوهيدرات ، والدهنيات ، والأملاح ، والفيتامينات ، والنوع الأول يمكن أخذه من اللحم أو البيض ، والثاني من السكر والنشا ، والثالث من السمن والزيوت ، والرابع من مختلف الأطعمة التي تحتويه وملح الطعام ، والأخير من اللبن والفاكهة ، وغيرها من الخضضر الطازجة ، فإذا نظرنا إلى الدم لا نجد مصدراً لآى واحدة من هذه الأصناف .

وإذا عارضنا معارض وادعى أن صغر الكمية لا تمنع استعمالها ، قلنا : إننا لم نستقيح الدم من وجه واحد ، بل يجب مراعاة المساوى الأخرى كالتي ذكرناها ، كاحتواء الدم على المخلفات القدرة ، وعلى السموم ، وعلى كونه الدم أحسن الأوساط لنمو الجراثيم وانتشارها ، فضلاً عن كونه من الأشياء التي تعافها النفس ، ولا يقبلها الذوق السليم ، وإلا إذا نظرنا إلى الدم من جهة احتوائه على هذه الكمية الضئيلة من البروتين وحدها فإن البراز الذي يبرزه المرء قد يحتوى على نسبة من البروتينات غير المهضومة أكبر مما يحتويه مثل هذا القدر من الدم ، بل إن البراز يحتوى على مواد أخرى مقيمة .

وأما ما يدعيه بعض الجهلة أن الدم يוכל لما فيه من الحديد ، فإن ذلك مجرد

هراء وهم؛ فإن الدم ليست فيه إلا آثار ضئيلة لا تذكر منه ، لا يصلح أن يقام لها وزن .

ومع ذلك فإنه من المعروف طبيياً أن الجسم لا يستفيد من الحديد إلا إذا وصلت إليه فى حالة غير عضوية أى فى صورة أملاح ، أى أن الحديد فى الدم لا يستفيد منه الجسم . إلى آخر ما قال (١) .

• تغذية الدجاج بالدم :

وإنه ليتبين لنا من كلام الدكتور « محمد وصفى » أن الدم لا يصلح غذاء للإنسان ، ولا للحيوان بوجه عام ، بل يضره تناوله ضرراً بليغاً ، فإذا ثبت أن بعض أصحاب مزارع الدجاج يضعون فى غذائهم قدرًا من الدم لكى تسمن ، ويثقل وزنها ، فإن ذلك العمل فضلاً عن عدم جدواه يضر بأكليها حتماً ، ولا سيما المكثرين من تناولها . والله أعلم .

* * لحم الخنزير

لا خلاف بين العلماء فى تحريم لحم الخنزير ، وشحمه ، وجلده؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير . . ﴾ الآية .
فإن قلت : قد ذكر الله اللحم فقط ، ولم يذكر الشحم والجلد وما إلى ذلك من أطرافه وعظامه ، وشعره .

قلت - والقول لجمهور المفسرين - إنما عبر باللحم لأنه أهم ما يتفجع به ، والشحم داخل فيه بالأصالة عند جمهور أهل العلم .

قال ابن العربى : (اتفقت الأمة على أن لحم الخنزير حرام بجميع أجزائه ، والفائدة فى ذكر اللحم أنه حيوان يذبح للقصد إلى لحمه ، وقد شغفت المبتدعة بأن تقول : فما بال شحمه بأى شئ حُرِّم ؟ وهم أعاجم لا يعلمون أنه من قال : لحماً فقد قال شحمًا ، ومن قال : شحمًا فلم يقل لحماً ، إذ كل شحم لحم ، وليس كل لحم شحمًا من جهة اختصاص اللفظ ، وهو لحم من جهة حقيقة اللحمية ، كما أن كل حمد شكر ، وليس كل شكر حمدًا من جهة ذكر النعم ، وهو حمد من جهة ذكر فضائل النعم) . أ - هـ (٢) .

(١) انظر القرآن والطب من ١٩٤ : ١٩٩ . (٢) أحكام القرآن ج ١ ص ٥٤ .

• حكمة تحريمه :

وقد حرمه الله عز وجل لأنه حيوان نجس يحمل من الأمراض الكثير والكثير وقد كتب فى مضاره كثير من العلماء والأطباء .

ولعل خير من كتب فى هذا الدكتور محمد وصفى فى كتابه النفيس « القرآن والطب » وقد حرصت على أن أنقل كل ما فيه من بحوث فى كتابى هذا ملخصاً ، لعظيم نفعها ، ولندرة وجود الكتاب .

ذكر الدكتور فى كتابه هذا : أن للختير عدة أضرار جسيمة منها :-

١ - الدودة الشريطية : وهى - كما قال - أشد الديدان على الإطلاق فتكاً بمن يصاب بها ، والحمد لله الذى وقى المسلمين شرها . ويقول كتاب (بيتى وديكسون) إن الإصابة بها تكاد تكون عامة فى جهات خاصة من فرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، ولكنها نادرة الوجود فى البلاد الشرقية لتحريم دين أهلها أكل لحم الخنزير .

وهذه الدودة ليس لها فم أو قناة هاضمة ، بل تمتص خلاصة غذاء المريض بواسطة سطح جسمها كله ، وهو ما يترك المريض بها فى أشد حالات، الضعف والهزال ، وتسبب له مع ذلك الاضطرابات المعدية والمعوية الشديدة ، وسوء الهضم والالام البطنية المبرحة ، والمغص ، والإسهال فى كثير من الحالات ، وتسبب للكبار ضعف الأعصاب ، ومرض الوسواس ، وتسبب للأطفال التشنجات العصبية ، وحول العين ، إلى غير ذلك من الأعراض التى تجد تفاصيلها فى كتب الطب .

ومن مصائبها العظمى كذلك أنها تعدى المريض بها بشكل آخر ، وذلك لأن يعضها الذى لا يرى إلا بالمجهر يخرج مع الزبار ، أو يخرج منفصلاً فيحدث حكاً يضطر معه المريض إلى حك فتحة الشرج ، فتتلوث يده بالبيض ، فإذا وصل البيض إلى فم المريض مع الأكل أو خلافة ، ومنه إلى المعدة ، وتنبى العصارة المعوية القشرة فتخرج الأجنة بكثرة عظيمة جداً وتقرؤ كذلك الجلد والنسيج الذى تحته ، بل تنتشر فى جميع أجزاء الجسم ، وخاصة العينين والمخ ، ولك أن تتصور الآلام العظيمة التى تحدث للمريض إذا استقرت الأجنة فى العضلات وسائر أجزاء البدن ، والعنى إذا استقرت فى العين ، والآلام العصبية أو الشلل أو الموت حينما تستقر فى المخ . . الخ .

٢ - ومنها مرض يسمى (التريخينا) وهو من أشد الأمراض فتكاً بالإنسان . وما يجعل الوقاية منه تكاد تكون مستحيلة أن الطبيب لا يمكنه أن يحكم بخلو الخنزير

من هذا المرض إلا إذا فحص جميع الياف عضلات لحم الخنزير قطعة قطعة بواسطة المجهر ، وهذا طبعاً لا يمكن تيسره .

وكيفية الإصابة بهذا المرض : أنه بمجرد تناول الأجنة الحية المغلفة في هذا اللحم ، تذيب العصارة المعوية أغلفتها فتنتقل الديدان في أمعاء الإنسان الدقيقة حيث يتم تلقيح الذكر للأنثى (الذكر طوله ١,٥ ملليمتر والأنثى طولها من ٣ إلى ٤ ملليمترات) ويموت الذكر تدخل الأنثى في الغشاء المخاطي المبطن للأمعاء حيث تلد كل واحدة ما ينوف عن ألف من الأجنة (حوالى ١٥٠٠ جنين) والملايين المولودة من الإناث جميعاً تجد طريقها إلى الأوعية الليمفاوية حيث تتوزع مع الدورة الدموية إلى جميع أجزاء الجسم (وهذا يحدث فى الغالب بين اليوم الثامن واليوم الخامس والعشرين بعد أخذ العدوى) .

وقد عد الأستاذ (لو كارت) فى الجرام الواحد من اللحم ما يبلغ حوالى ١٥٠٠٠ دودة .

وتتجمع الأجنة فى العضلات الإرادية حيث تسبب آلاماً شديدة ، والتهاباً عضلياً مؤلماً يدعو إلى انتفاخ العضل وصلابته ، وتكون نتيجة ذلك الأورام التى تمتد بطول العضلات .

وتنتج من الإصابة أعراض تشبه أعراض الحمى التيفودية ولكنها تمتاز عنها بالميل إلى القيء والآلام البطنية المبرحة والإسهال ، والارتفاع فى درجة الحرارة ، والآلام الشديدة التى يعانىها المريض بتحريكه العضلات المصابة كعضلات المضغ ، والكلام والتنفس وغيرها .

ويصحب إصابة عضلات التنفس ضيق عظيم فى عملية التنفس ذاتها ، وقد تحصل الوفاة من تعطيل تلك العضلات عن الحركة ، أو من التهاب الرئتين ، أو من المضاعفات الثانوية الأخرى ، أو من شدة الضعف والهزال ، وقد تصل الأجنة إلى الجهاز العصبى وتتحوصل فيه ، فتشاهد على المريض أعراضاً عصبية مختلفة .

وقد تعجب من سرعة انتشار هذا الداء فى المصاب ومقدار تغلغله فى جسمه ، إذا علمت أنه فيما بُلغ من الحالات موتى أهلكتهم هذا المرض ، فوجد فى أجسامهم ما بين ثلاثين إلى مائة مليون من هذه الديدان .

فالحمد لله الذى أحل لنا الطيبات ، وحرّم علينا الخبائث .

* *

ما أهل لغير الله به

المراد بما أهل لغير الله به: ما ذكر عليه اسم غير اسم الله تعالى ، كأن يُذكر عليه اسم صنم ، ونحوه .

فلا يجوز للمسلم أن يأكل من ذبيحة المشرك الذى يعبد الأصنام ، ولا المجوسى الذى يعبد النار ، ولا الشيعى الذى لا يعترف بالأديان السماوية ولا يعتقد أن للكون إلهاً يُعبد ، ولا الزنديق الذى يعتقد أن للكون أكثر من إله أو يقول فى دين الله ما يخرج عن الملة .

هذا بخلاف ذبيحة النصرانى واليهودى ، فإنها تؤكل بشروط سيأتى ذكرها إن شاء الله تعالى .

والإهلال معناه فى اللغة: رفع الصوت بالذكر والدعاء وغير ذلك ، ومنه إهلال الصبى واستهلاله ، وهو صياحه عند ولادته .

وقد جرت عادة العرب بالصياح عند الذبح ، ابتهاجاً بما يذبحون له من الأصنام، فقد كانوا يرفعون أصواتهم بذكر اللات والعزى ، وهبل ، وغيرها عند الذبح .

وقد عبر القرآن بالإهلال فى قول الله تعالى : ﴿ وما أهل لغير الله به ﴾ لا لأن رفع الصوت سبب أو شرط فى التحريم ، وإنما عبر به لبيان الحال التى كانوا عليها . وعلى ذلك يكون من ذبح من المشركين ، والمجوس ، والشيعيين من غير أن يرفع صوته باسم شىء يقدمه أو لم يذكر شيئاً عند الذبح - يكون ما ذبحه محرماً أيضاً ؛ فالإهلال ليس شرطاً ، ولا سبباً فى التحريم كما ذكرنا .

• الذبح للأولياء :

اختلف العلماء فى حل ما ذبح تقريباً للأولياء ، فقال بعضهم: يلحق بما ذبح لغير الله ، فيحرم أكله مطلقاً .

وبعضهم فصل القول فى ذلك فقال : إن ذبح المسلم لله تعالى ذبيحة ، وجعل ثوابها للولى جاز ذلك .

والصواب عندى أنه إذا كان للولى ضريح يزار ، ويطاف حوله ، فلا يجوز أن

يأكل المسلم ما ذبح لأجله ، وإن كان قد جعل الذبح لله وثوابه للولى ؛ لما فى ذلك من تشبه بالمشرىكين والمجوس .

وقد تقدم الرد على الشىخ سيد سابق فيما نقله عن الأحناف عن هذه المسألة عند الكلام عن النذور ، فراجعه ، فإنه مهم .

• المنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وأكيلة السبع :

لا خلاف بين العلماء أن الحيوان إذا مات خنقًا بحبل ونحوه ، أو ضرب بحجر أو خشبة ، فمات لساعته ، أو تردى من فوق جبل أو جدار ، فمات لساعته أيضًا ، أو نطحه حيوان ففضى عليه - لا خلاف بينهم فى تحريره ، وإنما الخلاف بينهم فىمن عاش لحظات ، فذكى ، أى ذُبح هل يجوز أكله أم لا ؟ - كذلك ما افترسه السبع بأنياه ، وظل على قيد الحياة مدة تسع تذكية ؟ .

والأصح الذى عليه الجمهور سلماً وخلطاً ، أنه إذا ظل حيًّا حتى ذبح ذبحاً شرعيًّا ، أنه يؤكل لقوله تعالى : ﴿ إلا ما ذكىتم ﴾ فهذا الاستثناء من الموقوذة ، والمتردية ، والنطيحة ، وما أكله السبع ، أى حرمت عليكم هذه الأشياء إلا ما ادركتموه . منها حيًّا فذبحتموه ذبحاً شرعيًّا ، فإنه لا بأس فى أكله ، والانتفاع بجلده ، وصفوه ووبره ، وغير ذلك .

وعلاوة الحياة أنه يدرك وهو يتنفس ويتحرك ، فإذا ذبح اضطرب بعد الذبح ، وسأل منه الدم .

وروى عن مالك رحمه الله تعالى أنه إذا غلب على الظن أنه يموت بعد قليل لو ترك فإنه لا يؤكل إذ حكمه فى هذه الحال حكم الميتة .

وروى عنه أنه قال بقول الجمهور .

قال أبو بكر الجصاص فى تفسير قوله تعالى : ﴿ إلا ما ذكىتم ﴾ : إنه يقتضى ذكاتها مادامت حية ، فلا فرق فى ذلك بين أن تعيش من مثله أولاً تعيش ، وأن تبقى قصير المدة أو طويلها ، وكذلك روى عن على وابن عباس أنه إذا تحرك شئ منها

صحت ذكاتها، ولم يختلفوا في الأنعام إذا أصابتها الأمراض المتلفة التي تعيش معها مدة قصيرة أو طويلة إن ذكاتها بالذبح ، فكذلك المتردية ونحوها . والله أعلم ^(١) .

• ما ذبح على النصب :

وقد حرم الله فيما حرم من الأطعمة ما ذبح على النصب، وهو كما قال ابن فارس : حجر كان ينصب فيعبد ، وتصب عليه دماء الذبائح .

وجمعه أنصاب ، وقيل هو جمع واحد نصاب ، وهو الراجح فقد كان لأهل مكة ثلاثمائة وستون حجراً قد أعدت لذلك .

قال مجاهد : هي حجارة كانت حوالى مكة يذبحون عليها .

قال ابن جريج : كانت العرب تذبح بمكة وتنضح بالدم ما أقبل من البيت ، ويشرحون اللحم ويضعونه على الحجارة ، فلما جاء الإسلام قال المسلمون للنبي ﷺ : نحن أحق أن نعظم هذا البيت بهذه الأفعال ، فكأنه عليه الصلاة والسلام لم يكره ذلك ، فأنزل الله تعالى : ﴿ لَنْ يَنَالِ اللَّهُ لَوْمُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ﴾ ، ونزلت : ﴿ وما ذبح على النصب ﴾ . والمعنى : والثنية فيها تعظيم النصب، لا أن الذبح عليها غير جائز .

قال قطرب: قال ابن زيد : ما ذبح على النصب وما أهل به لغير الله شيء واحد .

قال ابن عطية : ما ذبح على النصب جزء مما أهل به لغير الله ، ولكن خص بالذكر بعد جنسه لشهرة الأمر وشرف الموضع ، وتعظيم النفوس له . ١٠٠ هـ ^(٢) .

• حكم لحم الخيل والبغال والحمير :

اتفق العلماء على حرمة أكل لحم الحمير الإنسية ، والبغال لما رواه البخارى ومسلم عن أبى ثعلبة الخشنى قال : « حرم رسول الله ﷺ لحوم الحمير الأهلية » . وزاد أحمد فى مسنده : « ولحم كل ذى ناب من السباع » .

وأيضاً ما رواه البخارى ومسلم عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : « نهانا رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمير الإنسية نصيباً ونياً » .

وروى أحمد والترمذى عن أبى هريرة : « أن النبى ﷺ حرم يوم خيبر كل ذى ناب من السباع والمجثمة والحمار الإنسى » .

(١) انظر أحكام القرآن ج ٣ ص ٣٠٠ . (٢) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٥٢ .

والمجتمعة - بضم الميم وفتح الجيم وتشديد التاء الثالثة على صيغة اسم المفعول -
هى كل حيوان يُنصب هدفاً للرعى ، فيقتل ، فيجثم فى الأرض لما فيه من المثلة ،
والتعذيب للحيوان .

وروى أبو داود والنسائي والدارقطنى واللفظ له وغيرهم ، عن صالح بن يحيى
بن المقدام بن معد يكرب عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد : « أن رسول الله
ﷺ نهى يوم خيبر عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير ، وكل ذى ناب من السباع
أو مخلب من الطير » .

وأما الخيل فقد اختلف الفقهاء فيها على ثلاثة مذاهب :
فقال قوم : يحرم أكل لحومها مستدلين بهذا الحديث المتقدم وما فى معناه من
الأحاديث التى لا تسلم من المعارضة أو التضعيف ، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى :
﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة﴾ .

فقالوا : إن الله عز وجل قد خلق الخيل والبغال ، والحمير للركوب والزينة ،
لا للأكل ، ولو كان خلقها للأكل لبين ذلك ، كما بينه فى الأنعام ، فيكون فى هذا
البيان مبالغة فى الامتنان ، فدل عدم البيان على عدم جواز الأكل منها .
وقد ذُكرت الخيل مع ما أجمع العلماء على تحريم أكله وهى البغال والحمير ،
فدل ذلك - والله أعلم - على حرمة أكلها كذلك . وعن أفتى بحرمتها ابن القاسم ،
وابن وهب ، وكثير من علماء المالكية .

وأفتى جمهور كبير من الفقهاء بجواز أكل لحمها محتجين بنصوص من السنة ،
منها ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن جابر رضي الله عنه : « أن النبى ﷺ نهى يوم
خيبر عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن فى لحوم الخيل » .

وفى لفظ للترمذى قال : «.أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل ونهانا عن
لحوم الحمر .»

وفى لفظ للدارقطنى قال : « سافرنا - يعنى مع رسول الله ﷺ - فكاننا نأكل
لحوم الخيل ونشرب ألبانها » .

وعن أسماء بنت أبى بكر قالت : « ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً
ونحن بالمدينة فأكلناه »
(رواه البخارى ومسلم) .

وفى لفظ لأحمد قالت : « ذبحنا فرساً على عهد رسول الله ، فأكلناه نحن
وأهل بيته » .

وأجابوا عن الآية التي احتج بها القائلون بالتحريم بأنها مكية اتفاقاً ، والإذن بأكل لحومها كان بعد الهجرة ، وهي ليست نصاً في عدم الأكل ، والأحاديث التي تقدم ذكرها صحيحة وصريحة في الحل .

وقد ذكر الله عز وجل في معرض الامتنان أهم ما يتنفع به من الأنعام وهو الأكل ، وأهم ما يتنفع به من الخيل وهو الركوب ، ولا يمنع ذلك من أكل لحومها مع الانتفاع بركوبها ، فالأنعام تؤكل وتركب ، فلا يكون للقائلين بالحرمة دليل صريح في الآية يصح الاعتماد عليه في التحريم .

قال القرطبي في تفسيره مؤكداً ما ذهب إليه القائلون بالجواز بعد أن سرد أقوال الفريقين إجمالاً ، قال رحمه الله تعالى : الصحيح الذي يدل عليه النظر والخبر جواز أكل لحوم الخيل ، وأن الآية والحديث لا حجة فيهما لازمة ، أما الآية فلا دليل فيها على تحريم الخيل ، إذ لو دلت عليه لدلت على تحريم لحوم الحمر ، والسورة مكية ، وإى حاجة كانت إلى تجديد تحريم لحوم الحمر عام خبير ، وقد ثبت في الأخبار تحليل الخيل . . . إلى آخر ما قال .

وقد ذكرنا لك من الأحاديث ما يفيد الحرمة ، وما يفيد الحل ، فظهر لك أن الأدلة متعارضة ، وإذا تعارضت الأدلة ، فكان بعضها يبيح ، وبعضها يحرم ، فالأولى كما يذكر أبو بكر الجصاص تقديم الحظر على الإباحة ؛ لأنه من الجائز أن يكون الشارع أباحه في وقت ، ثم حظره (١) .

ونظراً لهذا التعارض أفتى جماعة من الفقهاء بالكرهية خروجاً من الخلاف ، فهذه ثلاث أقوال في حكم لحوم الخيل .

وهناك قول رابع مفاده أن الحل ليس مطلقاً ، وإنما هو في وقت دون وقت . قال الزهري - وهو إمام في الفقه والحديث - : (ما علمنا الخيل أكلت إلا في حصار) (٢) . والحصار معناه للمجاعة في الحضر والسفر ، وعدم وجود سواها ، فهي أولى من أكل الحمر عند المجاعة قطعاً . والله أعلم .

• تحريم كل ذي مخلب وناب :

قد حرم رسول الله ﷺ كل ذي مخلب من الطير وكل ذي ناب من السباع .

(١) راجع أحكام القرآن ج ٥ ص ٣٠٢ . (٢) للمرجع السابق .

روى مسلم فى صحيحه والترمذى وغيرهما ، عن أبى ثعلبة الخشنى أن رسول الله ﷺ قال : « كل ذى ناب من السباع فأكله حرام » .

وروى مسلم وأبو داود وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « نهى رسول الله ﷺ عن كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير » .

والناب هو السن الذى خلف الرباعية ، وجمعه أنياب .

قال ابن سينا : لا يجتمع فى حيوان واحد ناب وقرن معاً .

وذو الناب من السباع هو : الأسد ، والذئب ، والنمر ، والفيل ، والقرد ، وغيره مما يفترس الحيوان ، ويأكل لحمه .

وقد وقع الخلاف فى جنس السباع المحرمة ، فقال أبو حنيفة : كل ما أكل اللحم فهو سبيع حتى الفيل ، والضبع ، واليربوع ، والسنور :

وقال الشافعى : يحرم من السباع ما يعدو على الناس ، كالأسد والنمر ، والذئب ، وأما الضبع والثعلب فيحلان عنده لأنهما لا يعدوان ^(١) : يعنى : لا يجريان بسرعة إلى الحيوان فيفترسانه .

« والمخلب » بكسر الميم وفتح اللام هو مختص بالطير ، وهو - كما يقول علماء اللغة - من الطير بمنزلة الطفر من الإنسان .

وفى الحديثين السابقين ، وما فى معناهما من الأحاديث الأخرى دليل على تحريم ذى الناب من السباع ، وذى المخلب من الطير .

والى ذلك ذهب الجمهور من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم .

والمشهور عن مالك كما يقول ابن العرى : الكراهة .

• أكل الضب :

وردت أحاديث تبيح أكل الضب ، وهو حيوان معروف فى بعض بلاد العرب ، وغيرها .

قال الدميرى فى كتابه « حياة الحيوان » نقلاً عن عبد القاهر :

الضب دويبة على حد فرخ التمساح الصغير ، وذنبه كذنبه وهو يتلون ألواناً بجر الشمس كما تتلون الحرياء .

(١) انظر نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٨٤ .

قال الدميري : وللضب ذكران ، ولأنثى فرجان .

وقد سئل أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه عن ذكر الضب فقال: إنه كلسان الحية أصل واحد له فرعان .

وهو طويل العمر ، يعيش سبعمائة سنة فصاعداً ، ويقال: إنه لا يرد الماء ، ويبول في كل أربعين يوماً قطرة ، ولا تسقط له سن ، ويقال: إن أسنانه قطعة واحدة مفرقة . إلى آخر ما ذكر الدميري في كتابه .

ومن الأحاديث الواردة في إباحة أكل لحمه :

ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما عن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه أخبره أنه دخل مع رسول الله ﷺ على ميمونة وهي خالته وخالة ابن عباس ، فوجد عندها ضباً محتوئاً (١) ، قدمت به أختها حفيذة بنت الحرث من نجد ، فقدمت الضب لرسول الله ﷺ فأهوى بيده إلى الضب . فقالت امرأة من النسوة الحضور: أخبرن رسول الله ﷺ بما قدمت له ، قلن: هو الضب يا رسول الله ، فرفع رسول الله ﷺ يده ، فقال خالد بن الوليد : حرام الضب يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولكن لم يكن بأرض قومي ، فأجذني أعافه ، قال خالد : فاجترته فأكلته . ورسول الله ﷺ ينظر فلم ينهني .

وروى البخارى ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ سئل عن الضب فقال : « لا أكله ولا أحرمه » .

• أكل الضبع والأرنب البرى :

يباح عند أكثر أهل العلم أكل الضبع والأرنب ، لما رواه أصحاب السنن إلا البخارى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى عمارة قال قلت لجابر : « الضبع ، أصيد هى ؟ ، قال نعم ، قلت : أكلها؟ قال : نعم ، قلت : أكلها ؟ ، قال : نعم ، قلت : أقاله رسول الله ﷺ ؟ ، قال : نعم » .

• وروى الجماعة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « انفعنا أرنباً ببر الظهران ، فسمى القوم فلغبوا ، وأدركتها فأخذتها ، فأتيت بها أبا طلحة ، فلبحها ، وبعث إلى رسول الله ﷺ يوركها فخذها فقبله » .

(١) مشويًا .

ومعنى انفضجتا أرنبا : أى هيئتاها من مكانها .
ومر الظهران : اسم مكان على مرحلة من مكة .
ومعنى قوله لغبوا : أى أصابهم اللغوب وهو التعب .
والضبيع اسم للذكر ، أما الأنثى فتسمى ضبعان - بسكون الباء - ولا يقال لها : ضبعة .

ومن عجيب أمر هذا الحيوان أنه يكون سنة ذكراً ، وسنة أنثى ، فيلقح فى حال الذكورة ، ويلد فى حال الأنوثة ، وهو مولع بنيش القبور لشهوته للحوم بنى آدم .
وله أوصاف عجيبة ، وأحوال غريبة تراجع فى كتاب « حياة الحيوان »
للدميمى ، وهو من ذوات الأنياب ، فكان من المتوقع أن يكون لحمه حراماً لعموم الأحاديث المتقدمة ، لولا أن ثبت النص بإباحته ، ولعل الإباحة كانت بسبب أن هذا الحيوان ليس من أصحاب الأنياب القوية التى يعتمد عليها فى الافتراس ؛ ولأن العرب كانت تستطيه ، وأحاديث الإباحة تخصص الأحاديث التى حرمت أكل كل ذى مخلب وناب .

وأما الأرنب البرى فهو حيوان قصير اليدين ، طويل الرجلين ، يطأ الأرض على مؤخرة قوائمه ، وهى اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى .
والأرنب تنام مفتوحة العين ، فربما جاءها القناص فوجدها كذلك فيظنها مستيقظة .

وجواز أكل الأرنب حكاه ابن حجر العسقلانى فى فتح البارى عن العلماء كافة ، إلا ما جاء فى كراهتها عن عبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة ، وعن عكرمة من التابعين وعن محمد بن أبى لیلی من الفقهاء .

واحتجوا ببعض الأحاديث التى لا يصح سندها كل الصحة ولا تصلح للاحتجاج فى نظر أهل العلم ؛ لذا كان القول بالإباحة هو المعتمد عند الجمهور ، والله أعلم .

• أكل لحم الجلالة وشرب لبنها وركوبها :

الجلالة هى : الحيوان الذى يأكل العذرة ونحوها من النجاسات ، وتكون هذه القاذورات أكثر غذائها ، فهذا الحيوان من البقر والإبل والغنم ، والدجاج والأوز ونحوه يحرم أكل لحمه حتى تمنع عن أكل هذه القاذورات مدة ، وتعلف بطاهر حتى
الفقه الواضح

يغلب على الظن أن لحمها قد خلص من التأثير بما كانت تأكله من النجاسات التي قد تظهر رائحتها في عرقها وألبانها ، ولحمها ، كما هو معروف عند أهل التجربة .
فقد روى أصحاب السنن إلا ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن شرب لبن الجلالة » .

وفي رواية لأبي داود قال : « نهى عن ركوب الجلالة » .
وروى أصحاب السنن إلا النسائي عن ابن عمر رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها » .

وروى أحمد والنسائي وأبو داود عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال :
« نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية ، وعن الجلالة ، وعن ركوبها وأكل لحومها » .

ولا يحرم أكل لحمها ، وشرب ألبانها ، والركوب عليها إلا إذا كان أكثر غذائها النجاسات ، كما ذكر النووي وغيره من الفقهاء .

وقال جماعة من أهل العلم ليس المعول عليه في التحريم كثرة غذائها من النجاسات ، وإنما يكون التحريم بتغيير رائحة اللحم ، واللبن ، والعرق ، فإن تغير لحمها لا يؤكل وإن تغير لبنها لا يشرب ، وإن تغير عرقها لا تُركب ؛ لأن العرق حيثئذ يكون نجساً ، تتنجس منه ثياب الراكب ، فإن علف الحيوان بظاهر مدة يعود فيها إلى أصله ، رجع الحكم إلى ما كان عليه من الحل .

وإلى التحريم ذهب الشافعية والحنابلة حملاً للنهي على الحقيقة ، وحقيقة النهي التحريم كما أن حقيقة الأمر الوجوب ، إلا إذا كانت هناك قرينة صارفة ، تصرف النهي من التحريم إلى الكراهة ، وتصرف الأمر من الوجوب إلى الندب .
وحمل قوم النهي في الأحاديث على الكراهة لا على التحريم ، قياساً على اللحم المذكي إذا أنثن ، فإنه يجوز أكله .

وقد قال الشيخ عبد الرحمن الجزيري في كتاب « الفقه على المذاهب الأربعة » :
« يحل أكل الحيوان الذي يتغذى بالنجاسة (ويسمى الجلالة) ولكن يكره أكله إذا أنثت رائحته بالنجاسة التي تغذى بها ، أو تغير طعم لحمه بها ، ومثل اللحم اللبن والبيض ، ويسن أن تحبس حتى تزول رائحة تنثنها قبل ذبحها ، وتزول الكراهة بحبسها وعلفها أربعين يوماً في الإبل ، وثلاثين في البقر ، وسبعة في الشاة ، وثلاثة في الدجاج ، لحديث ابن عمر في الإبل ، وغيره في غير الإبل » .

وحكى عن الحنابلة القول بالحرمة فقال : « تحرم الجلالة وهي التي أكثر علفها .
النجاسة ، كما يحرم لبنها ، ويكره ركوبها ، لأجل عرقها ، وتجس ثلاثة أيام لباليها
لا تطعم فيها إلا الطاهر ، حتى يحل أكلها » .

وحكى عن المالكية ما اشتهر عندهم في هذه المسألة فقال : « المشهور عندهم
إباحة أكل الحيوان الذي يتغذى بالنجاسة بخلاف لبنه فإنه مكروه » (١) .

والصواب عندي - والله أعلم - أن لحم الجلالة ولبنها والركوب عليها حرام ،
حتى تمنع مدة يزول عنها فيها ما أصابها من تغيير في لحمها ، ولبنها وعرقها ، بسبب
ما اعتلقت من النجاسات لورود النهي الصريح في الأحاديث الصحيحة . واشترط
المدة في إعادة الإباحة ، وتحديددها لم يرد به فيما أعلم حديث صحيح ، فالمعول عليه
كما ذكرنا آنفاً ذهاب النتن عن اللحم واللبن ، والله أعلم .

• أكل الكلب والقرد والفيل والهر :

قال القرطبي في تفسيره : قال أبو عمر - يعني ابن عبد البر - : أجمع
المسلمون على أنه لا يجوز أكل القرد لنهي رسول الله ﷺ عن أكله ، ولا يجوز
بيعه لأنه لا منفعة فيه .

قال : وما علمت أحداً رخص في أكله إلا ما ذكره عبد الرزاق عن معمر عن
أيوب . سئل مجاهد عن أكل القرد ، فقال : ليس من بهيمة الأنعام .

قال القرطبي بعد هذا الكلام : قلت : ذكر ابن المنذر أنه قال : روينا عن عطاء
أنه سئل عن القرد يُقتل في الحرم ، فقال : يحكم به ذوا عدل^(٢) ، قال : فعلى
مذهب عطاء يجوز أكل لحمه لأن الجزاء لا يجب على من قتل غير الصيد .

ثم قال القرطبي : قال الشافعي : يجوز بيع القرد لأنه يُعلم وينتفع به لحفظ
المتاع . وحكى الكشاف عن ابن شريح : يجوز بيعه لأنه ينتفع به ، فقيل له : وما
وجه الانتفاع به ؟ ، قال : تفرح به الصبيان .

قال أبو عمر : والكلب والفيل ، وذو الناب كله عندي مثل القرد ، والحجة في

(١) ج ٢ ص ٧ .

(٢) يعني إذا قتل المحرم قرداً ذهب إلى حكمين يحكمان عليه بالغرم الذي يجب عليه في
قتله ، لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً
فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ . الآية .

قول رسول الله ﷺ لا فى قول غيره، يعنى أن الرسول ﷺ قد حرم أكل كل ذى مخلب وناب من السباع والطيور ، فلا يجوز منها شيء ، غير أن بعض هذه السباع قد ورد ما يخصها بالحل كالضب والضبع والأرنب البرى ، وقد سبق ذكر اختلاف الفقهاء فى ذلك .

ومن السباع ذات الأنياب الهر البرى ، والوحشى ، وهو حرام أكله للحديث .
قال القرطبى فى تفسيره : ولا يؤكل عند مالك وأصحابه شيء من سباع الوحش كلها ، ولا الهر الأهلى ولا الوحشى لأنه سبيع .
وقد وافق مالكا وأصحابه كثير من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وما خالفهم فى ذلك سوى القليل .

• أكل الحيات والأفاعى والحشرات :

يجوز عند مالك رحمه الله أكل الحيات إذا ذكيت، يعنى ذبحت بطريقة شرعية ، وهو قول ابن أبى لى والأوزاعى . وكذلك الأفاعى والعقارب والفأر ، والقنفذ والصفدع .

وقال ابن القاسم : ولا بأس بأكل خشاش الأرض ، وعقاربها ودودها فى قول مالك ، لأنه قال : موته فى الماء لا يفسده .

يعنى : لا ينجس الماء ، ولا يجعله غير صالح للاستعمال .

وقال مالك : لا بأس بأكل فراخ النحل ، ودود الجبن والثمرة ونحوه .

وحجته فى ذلك قول ابن عباس وأبى الدرداء : ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو .

وقالت عائشة فى الفأرة : ما هى بحرام ، وقرأت : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً ﴾ .

ومن علماء أهل المدينة جماعة لا يجيزون أكل كل شيء من خشاش الأرض وهوامها ، مثل الحيات والأوزاغ والفأر وما أشبهه ، وكل ما يجوز قتله فلا يجوز عند هؤلاء أكله ، ولا تعمل الذكاة عندهم فيه ، وهو قول ابن شهاب وعروة ، والشافعى وأبى حنيفة وأصحابه وغيرهم ^(١) .

(١) راجع الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ٧ ص ١٢٠ ، ١٢١ .

• اللحوم المستوردة :

كثر الجدل حول اللحوم التي ترد إلينا من الدول الأجنبية ، والتي لا يعرف على وجه اليقين إن كانت قد ذبحت بطريقة شرعية أم لا ، فأجازها بعض الفقهاء لعدم التحقق من ذلك رجوعاً إلى الأصل الذي اتفق عليه أكثر العلماء ، فالأصل في الأشياء الحل كما يقولون .

وذهب بعضهم إلى تحريمه إذا غلب على الظن أنه ذبح بأيدي المجوس ، أو بأيدي الشيوعيين ، أو ذبح بأيدي أهل الكتاب لكن بطريقة غير شرعية ، وذلك اتقاءً للشبهات ، عملاً بقوله ﷺ في الحديث الذي أخرجه مسلم وغيره : « فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام » . بغض النظر عن الضرورة الملحة التي تحمل بعض الأفراد على تناولها لرخص ثمنها ، وسهولة الحصول عليها ، ونحو ذلك .

ولكن لا خلاف بين الفقهاء البتة في أن هذه اللحوم المستوردة لو ثبت قطعاً أنها تذبح بغير الطريقة التي شرعها الإسلام وذلك بالطرق التي نسمع عنها كالصنع الكهربائي ، أو الضرب على رأسها حتى تموت ، أو بتفريغ مسدس في رأسها ، ونحو ذلك أنها لا تؤكل ، ويكون حكمها حيثئذ حكم المتنخفة والموقودة والمتردية .

وإثبات ذلك يتم بإرسال بعثة من المسلمين العدول إلى هذه البلاد الأجنبية لحضور الذبح ، وللتأكد من الطريقة التي يذبحون بها ، أو بتوقيع الكشف على هذه الأنعام والطيور التي ترد إلينا مذبوحة للتحقق من تزكيته بالطريقة الشرعية ، وهذه المهمة تقع أولاً وآخرها على الدولة المستوردة ، فإن التحقق من ذلك أمر مهم من أجل حفظ الدين ، وحفظ الصحة ، وقد علمنا من بحث سابق خطورة أكل الميتة بأى وسيلة من وسائل الإمامة ، وهو البحث الذي نقلناه عن الدكتور محمد وصفي قريباً ، من كتاب « القرآن والطب » .

ويجوز للدولة أن تستورد اللحوم من الدول التي تدين باليهودية أو النصرانية ، فإن الله عز وجل قد أباح لنا طعام أهل الكتاب - على ما سيأتى بيانه - إذا ذبح بطريقة شرعية ، ولا ينبغي أن تستورد اللحوم من الدول الشيوعية أو المجوسية ، أو الهندوسية ؛ لأن أطعمتهم من الذبائح لا تجوز شرعاً ، كما سيأتى بيانه مفصلاً بعد قليل .

وإذا تطوع قوم من تلقاء أنفسهم للنظر فى هذا الأمر فأخبرنا جمع منهم بأن اللحوم المستوردة من الدولة الفلانية مثلاً لم تذك ذكاة شرعية ، ونشر ذلك فى نشرات علمية ، أو مجلات أو كتب لمن لهم غيرة على الدين ، فإن ذلك عندى كاف فى ثبوت الحرمة ، وهل يصح خبر يغير هذه الطريقة لمن كان بعيداً عن موطنه ، فالأخبار إنما تثبت بالتجربة أو المشاهدة ، أو بنقل العدول ، أو بالوحي ، وقد انقطع الوحي ، فلم يبق إلا التجربة والمشاهدة والنقل .

ويؤسفنى أن الشيخ جاد الحق قد قال فى سياق الرد على من يحرم اللحوم المستوردة التى ثبت عن طريق النشرات والكتب وما إليها أنها ذبحت بطريقة غير شرعية . قال يرحمه الله كما جاء فى الجزء العاشر من الفتاوى الإسلامية: ما جاء ببعض الكتب والنشرات عن طريقة الذبح السابق بيانها لا يكفى بذاته لرفع الحل الثابت أصلاً .

وهو يرد بذلك على ما نشره الشيخ عبد اللطيف المشتهرى فى مجلة الاعتصام العدد الأول للسنة الرابعة والأربعين ، بعنوان « حكم الإسلام فى الطيور واللحوم المستوردة » .

فقد نقل الشيخ المشتهرى من كتاب الزكاة فى الإسلام وذبائح أهل الكتاب للأستاذ « صالح على العود التونسى » المقيم فى فرنسا أن إزهاق روح الحيوان تجرى هناك كالاتى :

تضرب جبهة الحيوان بمحتوى مسدس فيهوى إلى الأرض ، ثم يسلخ . وقد زار المؤلف كما قال فى كتابه مسلخون بضواحي باريس ورأى بعينه ما يعملون ، لم يكن هناك ذبح أو نحر ، ولا أعمال بسكين فى حلقوم ولا غيره ، وإنما تحذف جبهة الحيوان بحديدة قدر الأمثلة من مسدس فيموت ويتم سلخه ، أما الدجاج فيصعقونه بالتيار الكهربائى بمسه فى أعلى لسانه فتزق أرواحه ، ثم يمر على آلة تقوم بنزع ريشه .

وآخر ما اخترعه سنة ١٩٧٠ تدويخ الدجاج والطيور بمدوخ كهربائى أوتوماتيكى .

وذكر الشيخ المشتهرى فى مقاله أيضاً أن جمعية الشباب المسلم فى الدانمرك وجهت نداء قالت فيه : إن الدجاج فى الدانمرك لا يذبح على الطريقة الإسلامية المشروعة .

وقال : أصدر المجلس الأعلى العالمى للمساجد بمكة المكرمة فى دورته الرابعة توصية بمنع استيراد اللحوم المذبوحة فى الخارج ، وإبلاغ الشركات المصدرة بذلك ، وطالب أيضاً بمنع استيراد المأكولات والمعلبات والحلويات والمشروبات التى يعلم أن فيها شيئاً من دهن الخنزير والخمور .

ونقل عن مجلة النهضة الإسلامية العدد ١١٧ مثل ذلك ، وأضاف أن الدجاج والطيور التى تقتل بطريق التدويخ الكهربائى توضع فى مغطس ضخم حار جداً محرق يعمل بالبخار حتى يلفظ الدجاج آخر أنفاسه ، ثم تشطف بألة أخرى وتصدر إلى دول الشرق الأوسط ويكتب على العبوات : ذبح على الطريقة الإسلامية . وأضاف أن بعض المسلمين الذين يدرسون أو يعملون فى ألمانيا الغربية والبرازيل أخبروا أنهم ذاروا المصانع والمسالخ وشاهدوا كيف تموت الأبقار والطيور وأنها كلها تموت بالضرب على رؤوسها بقضبان من الحديد أو بالمسلمات .

وقد طرح الشيخ المشتهرى هذه المسألة للبحث والدراسة وطلب الفتوى من دار الفتوى ، وكان رئيسها يومئذ الشيخ جاد الحق على جاد الحق ، وقد قيدت هذه الفتوى فى سجل الإفتاء تحت رقم ٣٦٤ سنة ١٩٨٠ ، وأجاب عنها الشيخ بما حاصله : أن ما ساقه المقال نقلاً عن بعض الكتب والنشرات عن طريقة الذبح ، لا يكفى بذاته لرفع الحل الثابت أصلاً بعموم نص الآية الكريمة : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ فضلاً عن أنه ليس فى المقال ما يدل حتماً على أن المطروح فى أسواقنا من اللحوم والدواجن والطيور مستورداً من تلك البلاد التى وصف طرق الذبح فيها من نقل عنهم ، ولا بد أن يثبت أن الاستيراد من هذه البلاد التى لا تستعمل سوى هذه الطرق . . .

وإذا كانت كهربية الحيوان لا تؤثر على حياته ، بمعنى أنه يبقى فيه حياة مستقرة ثم يذبح كان لحمه حلالاً فى رأى جمهور الفقهاء ، أو أى حياة وإن قلت فى مذهب الإمام أبى حنيفة .

وعملية الكهربية فى ذاتها إذا كان الغرض منها فقط إضعاف مقاومة الحيوان والوصول إلى التغلب عليه ، وإمكان ذبحه جائزة ولا بأس بها ، وإن لم يكن الغرض منها هذا أصبحت نوعاً من تعذيب الحيوان قبل ذبحه ، وهو مكروه دون تأثير فى حله إذا ذبح بالطريقة الشرعية حال وجوده فى حياة مستقرة ، أما إذا مات صعباً بالكهربية فهو ميتة غير مباحة ومحرم قطعاً .

وإذا كان ذلك كان الفصيل فى هذا الأمر المثار هو : أن يثبت على وجه قاطع أن اللحوم والدواجن ، والطيور المستوردة المتداولة فى أسواقنا قد ذبحت بواحد من الطرق التى تصيرها من للحرمات المحدودات فى آية المائدة ، لا سيما والمقال لم يقطع بأن الاستيراد لهذه اللحوم من تلك البلاد التى نقل عن الكتب والنشرات اتباعها هذه الطرق غير المشروعة فى الإسلام لتذكية الحيوان، ومن ثم كان على الجهات المعنية أن تثبت فعلاً بمعرفة الطب الشرعى أو البيطرى إذا كان هذا مجدياً فى استظهار الطريقة التى يتم بها إنهاء حياة الحيوان فى البلاد الموردة ، وهل يتم طريق الذبح بالشروط الإسلامية ، أو بطريقة مميته تخالف أحكام الإسلام ، أو التحقق من هذا بمعرفة بعوث موثوق بها إلى الجهات التى تستورد منها اللحوم والطيور والدجاج المعروضة فى الأسواق ، تتحرى هذه البعثات الأمر وتستوثق منه ، أو بتكليف البعثات التجارية المصرية فى البلاد الموردة لاستكشاف الأمر ، والتحقق من واقع الذبح ، إذ لا يكفى للفصل فى هذا بالتحريم مجرد الخبر ، وإلى أن يثبت الأمر قطعاً يكون الإعمال للقواعد الشرعية ومنها أن :

الأصل فى الأشياء الإباحة ، وأن اليقين لا يزول بالشك - امتثالاً لقول الرسول ﷺ الذى أخرجه البزار والطبرانى من حديث أبى الدرداء بسند حسن : « ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن لينسى شيئاً » .

وحديث أبى ثعلبة الذى رواه الطبرانى : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها » ، وفى لفظ : « وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكلفوها ، رحمة لكم فاقبلوها » .

وروى الترمذى وابن ماجه من حديث سلمان : « أنه ﷺ سئل عن الجبن والسمن والقرء التى يصنعها غير المسلمين فقال : الحلال ما أحل الله فى كتابه ، والحرام ما حرم الله فى كتابه ، وما سكت عنه فهو عفا عنه » .

وثبت فى الصحيحين : « أنه ﷺ توضأ من مزادة امرأة مشركة ، ولم يسألها عن دباغها ولا عن غسلها » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذه خلاصة الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء في هذه المسألة، وهي فتوى تحتاج في نظري إلى إضافات كثيرة تكون قيوداً للحل والتحريم، ولا أسلم للمفتى قوله: إن ما ساقه صاحب المقال - وهو الشيخ المشتهر - نقلاً عن بعض الكتب والنشرات عن طريقة الذبح لا يكفى بذاته لرفع الحل الثابت أصلاً بعموم نص الآية الكريمة: ﴿وَأَطِيعُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ .

بل ما أورده صاحب المقال يجب أن يؤخذ في الاعتبار كما ألمحنا آنفاً؛ لأنه شهادة عيان، وخبر نقله جمع من العدول تحيل العادة اتفاقهم على الكذب، وأى مصلحة لهم في الكذب، والشيخ المفتى قد أوصى في فتواه الجهات المعنية أن تتحقق من ذلك عن طريق الكشف الطبى أو البعثات للتحقق من طريقة الذبح، فما الفرق بين ما يخبر به الطبيب البيطرى، أو المبعوث إلى تلك الدول، وما يصل إلينا عن طريق النشرات العلمية والمقيمين في الخارج من المسلمين الغيورين على دينهم .

وهل يرى المفتى أن استيراد هذه اللحوم من فرنسا وأمريكا والدانرك، وغيرها من الدول التى يدين أكثر أهلها باليهودية والمسيحية ضرورة ملحة تستوجب فتح باب التيسير على مصراعيه .

الصواب عندى - والله أعلم - أن استيراد هذه اللحوم من تلك الدول ليس من قبيل الضرورات التى تبيح المحظورات، وإن كان ولا بد من استيرادها فلنخصص رجالاً من المسلمين العدول يشاهدون ذبح هذه الحيوانات بأنفسهم، أو يستوردونها حية مهما كلفهم ذلك من نفقات .

قال الأستاذ جميل محمد بن مبارك في كتابه « نظرية الضرورة الشرعية » (١):

« كثير من المهاجرين المسلمين، والأقليات الإسلامية يتعللون بالضرورة في تناولهم لتلك الذبائح، ولو دققنا النظر في المسألة، واستعرضنا ضوابط الضرورة لوجدنا أن من الصعب التسليم بوجود الضرورة التى تبيح أكل هذه الذبائح إلا فى حالات فردية نادرة جداً .

فمن الممكن الاستغناء عن تلك اللحوم بما يقوم مقامها فى قوة التغذية كالخضر، والسّمك واللبن ومشتقاته، وهى مطعومات متوفرة فى أوروبا وأمريكا .

وهناك أيضاً دجاج وضأن يمكن شراؤهما حين ذبحهما، ولوجود هذه المخارج

فلا نرى وجهها لتردد كلمة الضرورة على السنة المهاجرين والأقليات من المسلمين ، ولا على السنة العلماء الذين يستفتون في هذه القضية .

ولو جد جد المسلمين في تلك البقاع لأرغموا السلطات على السماح لهم بفتح ما يكفيهم من المجارر الإسلامية ، فإن الموجود منها حالياً لا يفي بحاجات المسلمين المنتشرين في كثير من المدن هناك .

فإذا تقرر هذا فالمسألة بين أمرين : إما أن يحكم بتحريم تلك اللحوم ، وهذا ما نطمئن إليه النفس ، وإما أن يحكم بإباحتها إباحتها مطلقة ، سواء ذبحت بطريقة مشروعة ، أو قتلت بأى طريقة مادام أكلها هو المقصود من قتلها ، وهذا ما حاول بعض الباحثين المحدثين ترجيحه لكنه بعيد عن الصواب في نظرنا لما قدمناه . والله أعلم » .

على أن فتاوى التحليل مهما انتشرت ، فإن الكثرة الغالبة من المسلمين مازالوا يترجون من أكلها .

وقد أدركت هيئات التصدير في أوروبا وأمريكا مدى تخرج المسلمين من أكل تلك اللحوم ، فأخذوا يختمون على تلك اللحوم بختم يوهم أنها ذبحت بالطريقة الإسلامية، لكى يروج شراؤها فى صفوف المهاجرين المسلمين، والأقليات الإسلامية ، بل وفى داخل الدول الإسلامية نفسها . وقد انطلت هذه الحيلة الماكرة على كثير من المسلمين مع قيام الأدلة على أن ذلك مجرد خداع لابتزاز الأموال ، بل ويقصد بذلك أحياناً الاستخفاف بعقول المسلمين .

فقد ذكرت مجلة الاقتصاد الإسلامى عدد (٢) ، محرم ١٤٠٢ ، أكتوبر ١٩٨١ ص ٩ ، ١٠ :

« إن هذه البلاد لا تقوم بعملية الذبح الشرعى بل تقدم لحوماً توصف بأنها ميتة أو منتخقة أو موقودة ... »

وليس ببعيد عنا ما سمعناه عن صفقات الدجاج المستورد الذى وصل إلى أبى ظبى وديى ، ووجد برقبته كاملة وسليمة دون أثر للذبح ، رغم كتابة العبارة التقليدية عليها : أنها ذبحت حسب الشريعة الإسلامية، بل ويبلغ الاستخفاف بعقول المسلمين أن وجد مكتوباً على صناديق السمك المستورد أنه ذبح حسب الشريعة الإسلامية » . ١ هـ .

• ذبائح أهل الكتاب :

المراد بأهل الكتاب اليهود والنصارى ، وقد أباح الله لنا ذبائحهم إذا قاموا بذبيحها بالشروط التي نص عليها الفقهاء في كتبهم .

قال تعالى : ﴿ اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ﴾ (١) .

والمراد بالطعام في الآية - كما قال المفسرون - الذبائح التي يذبحونها بأيديهم .
لأن ما سوى الذبائح كانت محظية قبل نزول الآية ، ولأن الحديث في الآية السابقة عليها كان في الصيد والذبائح فمن المناسب أن يذكر بعدها ذبائح غير المسلمين وهم أهل الكتاب خاصة كما نصت عليه الآية ، أما غيرهم من المشركين والشيوعيين والمجوس فلا تحمل ذبائحهم وإن ذكروا اسم الله عليها .

وقد أكل النبي ﷺ من ذبائح أهل الكتاب وأكل أصحابه معه ، ولم يسألوا كيف ذبحت ، وهل ذكروا اسم الله عليها أم لا .

روى البخارى في صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه : أنه لما فتحت خيبر أهديت للنبي ﷺ شاة مصلية - أى مشوية - مسمومة ، وقد سمّوا ذراعها - وكان يعجبه الذراع - فتناوله فنهش منه نهشة ، فأخبره الذراع أنه مسموم فلَقَطَهُ وأثر ذلك في ثنايا رسول الله ﷺ وفي أبيه ، وأكل معه منها بشر بن البراء بن معرور فمات ، فقتل اليهودية التي سمتها ، وكان اسمها زينب .

ففي الآية دلالة على جواز أكل ذبيحة أهل الكتاب ، وإن لم يذكروا اسم الله عليها ، وكذلك في هذا الحديث ما يدل على أنه لا ينبغي أن نسألهم عن تذكيتها ، ولا عن الاسم الذي ذكروه عند ذبحها - وبذلك قال أكثر أهل العلم .

قال القاسمي في تفسيره مخاسن التأويل : « سئل الشعبي وعطاء ، عن النصراني يذبح باسم المسيح ؟ ، فقال : يحل ، فإن الله تعالى قد أحل ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون » (٢) .

وُيُسْتَدَلُّ لما قاله الشعبي وعطاء بما أخرجه الدارقطني عن عائشة ومالك مرسلًا

(١) سورة المائدة آية : ٥ . (٢) ج ٦ ص ١٨٦٤ .

عن هشام بن عروة عن أبيه: أن قوماً سألوا رسول الله ﷺ عن الطعام يأتيهم من قوم لا يدرون أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ - فقال عليه الصلاة والسلام لهم : «سَمُوا الله عليه وكلوا» .

وللحسن رحمه الله في هذه المسألة كلام حسن، قال فيما نقل عنه القاسمي في تفسيره: «إذا ذبح اليهودي أو النصراني وذكر غير اسم الله ، وأنت تسمع فلا تأكل وإذا غاب عنك فكل فقد أحله الله لك» .

أى إذا لم تسمع ما قال فلا حرج عليك أن تأكل ، لكن إذا سمعت لزمك أن تعمل بقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ ، وقوله جل شأنه فى آية التحريم : ﴿ وما أهل لغير الله به ﴾ والفرق بين من يدرى ، ومن لا يدرى .

* * أحكام الصيد

يطلق الصيد فى اللغة على اقتناص الحيوان المتوحش، فيقال : صاد واصطاد صيداً واصطياداً .

ويطلق الصيد على الحيوان نفسه ، كما ستعلم من الآيات التى سنذكرها هنا . وقد كان الصيد طعاماً للناس فى شتى العصور ، فلما جاء الإسلام أقر اصطيد الحيوان المتوحش ، وأكله، بشروط راعى فيها ما يحفظ للإنسان صحته ، ويحقق منفعة من وبره وجلده ، وشعره وقرنه وسنه ، وغير ذلك مما يحتاج إليه . وقد علمت فيما سبق الحكمة من تحريم الميتة والدم ، ولحم الخنزير ، وما إلى ذلك من الأطعمة المحرمة، وهى تتمثل فى حماية الإنسان من الأمراض الفتاكة ، والجراثيم المعدية .

والصيد يدركه الإنسان بسلحه ، أو بكلبه المدرب وما يائله من الحيوانات الأخرى كالبازى والصقر والفهد وغيرها ، أو يدركه بيده إن كان له قدرة خاصة على الاقتناص .

قال تعالى : ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ﴾ (١) .

(١) سورة المائدة : آية ٤ .

والمراد بالجوارح : الحيوانات المدربة على الاصطياد، جمع جارحة ، سميت بذلك لأنها كاسية ، تكسب الحيوان الذى تصيده ، فالجرح فى اللغة يطلق أحياناً على الكسب ، كما فى قوله تعالى : ﴿ ويعلم ما جرحتم بالنهار ﴾ .

وقيل : سميت بالجارحة لأنها تجرح وتسيل الدم ، وهذا المعنى ضعيف عند علماء اللغة كما أفاده القرطبى فى تفسيره .

ومعنى « مكلبين » : مدربين لهن على الصيد ، بتوجيهن إليه ، وإغرائهن به ، وتسليطهن عليه . ويقال للصائد : مكلب .

وقال جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ليلبسونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ليعلم الله من يخافه بالغيب فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليوم ﴾ (١) .

والبلاء معناه الاختبار ، وكان الصيد كما يقول القرطبى : (أحد معاش العرب العاربة ، وشائعاً عند الجميع منهم ، مستعملاً جداً ، فابتلاهم الله فيه مع الإحرام والحرم ، كما ابتلى بنى إسرائيل فى ألا يعتدوا فى السبت) أ هـ (٢) .

بمعنى أن الله عز وجل قد حرم عليهم صيد الحرم ، وحرم عليهم الاصطياد فى حال الإحرام ابتلاء لهم لينظر - وهو أعلم بهم - ماذا يعملون ، هل يطيعون أمره ، أم يخالفونه تحت ضغط الحاجة الملحة إلى اللحم وغيره .

وسمى حكم الصيد فى الإحرام والحرم فيما بعد بشيء من التفصيل .

وقد علم من هاتين الآيتين أن الصيد له ثلاث آلات : اليد ، والسلاح ، والحيوان الجارح ، فمن تمكن من صيد حيوان بيده ، أو بسلاحه ، أو بكلبه المألّم ، فأدركه ميتاً ، وكان مما يؤكل لحمه ، جاز له أكله ، والانتفاع به لكن بالشروط الآتية :

• شروط حله :

هناك شروط تتعلق بالحيوان المصيد ، وشروط تتعلق بالصائد ، وشروط تتعلق بأكلة الصيد .

(١) سورة المائدة آية : ٩٤ . (٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٢٩٩ .

أما الشروط التي تتعلق بالمصيد فثلاثة :

الأول : أن يكون متوحشاً لا تقدر عليه إلا بالاعتناء كالطيء ، وحمر الوحش وبقرة وأرانبه ونحوها ، فإن استأنست بنا ، وعاشت بيننا ، وألفت الناس لا يجوز حلها بالصيد ، وإنما تحل بالذبح شأنها شأن الحيوانات الأليفة ، وعلى العكس من ذلك لو توحش المستأنس وعجزنا عن ذبحه ، كالبعير والثور والشاء ونحوها حل لنا أكله بالعقر ، وهو الجرح بسهم ونحوه فى أى موضع من بدنه بشرط أن يريق دمه ، وأن يقتله بهذا الجرح ، وأن يقصد ذكاته ، وأن يكون أهلاً للذكاة .

ومثل هذا ما إذا سقط حيوان فى بئر ونحوها ، ولم يمكن ذبحه فى محل الذبح ، فإنه يحل برميء فى أى موضع من بدنه كما ذكر ، ويسمى هذا ذكاة الضرورة .

فقد روى البخارى ومسلم عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال : كنا مع رسول الله ﷺ فى سفر ، فند بعير من إبل القوم (أى شرد منهم وهرب) ولم يكن معهم خيل فرماه رجل بسهم فحبسه ، فقال رسول الله ﷺ : « إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش ، فما فعل منها هذا فافعلوا به هكذا » .

والأوابد هى الوحشية ، وتأبدت الإبل أى توحشت بعد أن كانت مستأنسة .
وروى البخارى عن على وابن عباس وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم : « ما أعجزك من البهائم بما فى يدك فهو كالصيد ، وما تردى فى بئر فذكاته حيث قدرت عليه » .
الثانى : أن لا يكون مملوكاً للغير ، فلا يحل صيد حيوان قد حازه آخر مسلماً كان ، أو غير مسلم .

وسياتى فيما بعد حكم ذبيحة السارق والمغتصب .

الثالث : أن لا يدركه حياً حياة مستقرة ويفرط فى ذبحه .

فإن قصد إنسان صيد حيوان ، وذكر اسم الله على ما يصيد به ، فوقع الحيوان حياً حياة تستقر يوماً أو بعض يوم ، فذبحه حل أكله ، فإن لم يجد آلة يذبح بها ، أو أهمل حتى مات ، فإنه لا يحل أكله ، وعلى الصائد أن يكون مستعداً لمثل هذه الأحوال ، فيكون معه مدياة صالحة للذبح حتى لا يفوت على نفسه الانتفاع بصيده .
والفقهاء متفقون على أنه إذا أدرك الحيوان ، وفيه حياة غير مستقرة ، كحركة المذبوح ، جاز له أكله مادام قد قصد إلى صيده ، وذكر اسم الله عليه .

وأما شروط الصائد فأربعة :

الأول : أن يكون مسلماً أو كتابياً ، فلا يحل صيد المجوسى والشيوعى ، والهندوسى ؛ لأنه لا تحل ذبائحهم بالإجماع .

الثانى : أن يكون مميزاً عاقلأً ، فلا يحل صيد الصبى الذى لا يميز ، ومثله المجنون والسكران ، فكل من لا تحل ذبيحته لا يحل صيده .

الثالث : أن يقصد حل ما يصيده ، فإن أصاب حيواناً من غير قصد ، أو بقصد اللهو واللعب ، فإنه لا يحل له أكله .

الرابع : أن يذكر اسم الله عند إرسال ما يصيد به من كلب وسهم ونحوه من سلاح .

وأما آلة الصيد فإنها على صنفين : سلاح جراح ، وحيوان معلّم .

أما السلاح الجراح فشرطه أن يخرق الجسم وينفذ فيه ، لحديث عدى بن حاتم قال : يا رسول الله إنا قوم نرمى فما يحل لنا ؟ ، قال : « يحل لكم كل ما ذكيتم وما ذكرتم اسم الله عليه فخرقتم فكلوا » .

فمن رمى صيداً بسلاح يثقب جسم الحيوان كالبارود والرصاص ونحوه ، وكان قاصداً ذكاته وذكر اسم الله عليه ، فإنه يحل أكله بمقتضى هذا الحديث وما فى معناه من الأحاديث الصحيحة .

أما من رمى حيواناً بغير مُحدد كحجر ، وحصاة ونحوها فمات الحيوان به ، فإنه لا يحل أكله عند أكثر الفقهاء لنهيه ﷺ عن ذلك ، معللاً نهيه بقوله : « إنها لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدواً لكنها تكسر السن وتفقأ العين » .

قال ابن رشد فى بداية المجتهد^(١) : (أما المثلث (غير المحدد) فاختلَفوا فى الصيد به مثل الصيد بالمعراض والحجر ، فمن العلماء من لم يجز ذلك إلا ما أدركت ذكاته ، ومنهم من أجازَه على الإطلاق ، ومنهم من فرق بين ما قتله المعراض أو الحجر بثقله أو بحدّه إذا خرق جسد الصيد ، فأجازَه إذا خرق ولم يجرّه إذا لم يخرق ، وبهذا القول قال مشاهير فقهاء الأمصار الشافعى ومالك ، وأبو حنيفة وأحمد ، والثورى وغيرهم ، وهو راجع إلى أنه لا ذكاة إلا بمحدد . . الخ) .

(١) ج ١ ص ٤٥٥ .

وأما الحيوان المُعْلَم كالكلب والبارى ، والصقر والفهد وغيرها مما يقبل التعليم ، فقد شرط العلماء لجواز الصيد به ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون مُعْلَمًا ، أى مُدْرَبًا على الصيد ، ويعرف ذلك منه بأنه يأتمر إذا أمر ، ويتزجر إذا رُجِر .

الثانى : أن يُمسك على صاحبه ما صاده فلا يأكل منه شيئًا ، فإن أكل منه شيئًا فلا يحل للمصائد أكله عند أكثر الفقهاء ، لما جاء فى حديث عدى بن حاتم أن رسول الله ﷺ قال له : « إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله عليها فكل مما أمسكن عليك ، وإن أكل الكلب فلا تأكل ، فإنى أخاف أن يكون مما أمسك على نفسه » .

الثالث : أن يرسله ويذكر اسم الله ، فإذا ذهب الحيوان من تلقاء نفسه فصاد شيئًا فلا يحل أكله عند أكثر الفقهاء لاحتمال أن يكون قد صاد لنفسه ، ولأن الصائد لم يقصد الصيد ، والقصد شرط من شروطه كما علمت .

قال عطاء والأوزاعى : يؤكل صيده إذا كان أُخْرِجَ للصيد وكان معلمًا .
لأن الخروج إلى الصيد يعد قصدًا فى ذاته ، والكلب مُعْلَم ، ومُدْرَب عليه .
والأصح ما ذهب إليه الأكثرون . والله أعلم .

• صيد الحرم :

يحرم على المسلم تنفير صيد الحرم ، ومن باب أولى يحرم قتله ، ويحرم أيضًا إتلاف بيضه ويبيعه وشراؤه .

لما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس ؓ : أن النبى ﷺ قال يوم فتح مكة : «إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلى ، ولم يحل لى إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، لا يعضد شوكة - أى لا يقطع - ولا ينثر صيده ، ولا يلتقط لقطته ، إلا من عرفها ، ولا يخلى خلاها - أى لا يقطع نباتها - فقال العباس : يا رسول الله إلا الإذخر - وهو نبات طيب الرائحة - فإنه لقينهم - أى لحداهم وصائقهم - وليبوتهم ، فقال : إلا الإذخر » .

أى : فإنه لا يحرم قطعه لأن الحداد والصائق وربة البيت تستخدمه فى البيوت ونحوه .

• ما يجوز قتله فى الحرم :

ولكن هناك حيوانات يجوز قتلها وهى المفترسة أو السامة ، أو التى يترتب على وجودها ضرر شديد .

روى البخارى ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : « أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق فى الحل والحرم : الغراب والحدأة ، والعقرب والفأرة ، والكلب العقور » .

وقد اختلف العلماء فى الكلب العقور ما هو ، والأصح ما قاله مالك فى الموطأ إنه كل ما عقر الناس ، وعدا عليهم وأخافهم ، مثل الأسد والثمر ، والفهد والذئب . وهو قول أكثر أهل العلم .

ويشمل بمعناه الكلب السعران ، بل هو المراد عند الإطلاق ، فإذا قيل : هذا كلب عقور ينصرف هذا اللفظ أولاً إلى الكلب الذى يعض الناس ويخيفهم ، ويقاس عليه كل حيوان فيه شراسة يتعرض للناس بالأذى .

وهذه الدواب الخمسة سميت فواسق لأنها خرجت عن حد الاعتدال إلى إيذاء الناس وإخافتهم ، والفسق فى اللغة معناه الخروج عن الحد .
ويقاس على هذه الدواب الخمسة ما يماثلها فى الضرر وإلحاق الأذى بالناس والله أعلم .

• صيد المحرم :

وقد حرم الله على للمحرم بالحج أو بالعمرة قتل صيد البر أو الإعانة على قتله ، وحرم عليه أكله إن صيد له ، لعموم قوله تعالى : ﴿ أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلى الصيد وأنتم حرم ﴾ (١) .

وقوله جل شأنه فى الآية الثانية : ﴿ وإذا حللتكم فاصطادوا ﴾ أى إذا تحللتم من إحرامكم فلا بأس أن تصطادوا ، أو يُصَادَ لكم .

وقوله جل شأنه : ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرماً واتقوا الله الذى إليه تُحْشَرُونَ ﴾ (٢) .

ففى هذه الآية جواز صيد البحر للمحرم وغيره ، وتحريم صيد البر على المحرم ،

(١) سورة المائدة آية : ٢ . (٢) سورة المائدة آية : ٩٦ .

أو الإعانة على صيده ، فإن صاده أحد سواه ، ولم يكن قد صاده من أجله ، جاز له الأكل منه عند أكثر أهل العلم .

لما رواه البخارى عن أبى قتادة رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ خرج حاجباً فخرجوا معه ، فعرف طائفة منهم - فيهم أبو قتادة - فقال : خذوا ساحل البحر حتى نلتقى ، فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يحرم ، فبينما يسرون إذ رأوا حمراً وحشية ، فحمل أبو قتادة على الحمير فعقر منها اثناً ، فتلوا فأكلوها من لحمها ، وقالوا : أنأكل لحم صيد ونحن محرمون ؟ ، فحملنا ما بقى من لحم الإتان ، فلما أتوا رسول الله ﷺ قالوا : يا رسول الله إنا كنا أحرمنا ، وقد كان أبو قتادة لم يحرم ، فأبنا حمراً وحشية فحمل عليها أبو قتادة ، فعقر منها اثناً فتلنا فأكلنا من لحمها ، ثم قلنا : أنأكل لحم صيد ونحن محرمون ؟ ، فحملنا ما بقى من لحمها ، قال : أنتم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا ما بقى من لحمها » .

وقد تقدم ذلك بتفصيل أكثر فى أحكام الإحرام .

• إلتلاف الحيوان من غير منفعة :

نهى رسول الله ﷺ عن العبث بالحيوان ، واللعب به ، أو صيده من غير منفعة ، روى مسلم عن ابن عباس : أن النبى ﷺ قال : « لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً » . أى هدفاً تصوب نحوه السهام .
وروى النسائى وابن حبان : أن النبى ﷺ قال : « من قتل عصفوراً عبثاً عجز إلى الله يوم القيامة يقول : يا رب إن فلاناً قتلنى عبثاً ، ولم يقتلنى منفعة » .
ومعنى عجز : رفع صوته بالشكوى .

* * أحكام التذكية

التذكية : تطيب اللحم بذبحه ذبحاً شرعياً ، أو نحره أو عقره عند الضرورة ، أو صيده إن كان غير مقدور عليه . والحيوان الذى يشترط فى حل أكله أن يذكى هو الحيوان البرى ذو الدم الذى ليس يحرم ، أما الحيوان البحرى فلا ذكاة فيه وإنما يؤكل من غير تذكية ، وأما الحيوان البرى الذى ليس له دم كالجراد ، فإنه لا يذكى أيضاً ، بل يؤكل إذا مات بأى سبب .

وقال مالك : لا يؤكل من غير ذكاة ، وذكاته عنده هو أن يقتل إما بقطع رأسه ، أو بغير ذلك .

وهكذا ذكاة كل من ليس له دم .

قال ابن رشد : وسبب اختلافهم في ميتة الجراد هو هل يتناولوه اسم الميتة أم لا ، في قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ .
● شروط التذكية :

هناك شروط للتذكية تتعلق بعضها بالحيوان المذكى ، وبعضها يتعلق بالشخص المذكى ، وبعضها يتعلق بألّة التذكية :

أما ما يتعلق بالحيوان فشرطان :

(١) أن يكون برياً له دم سائل كما ذكرنا من قبل .

(٢) أن يكون مما يؤكل لحمه .

وأما ما يتعلق بالمذكى فشرطان أيضاً :

(١) القصد إلى إباحة أكل الحيوان ، فإنه لا يباح له أن يقوم بذبحه أو نحره من غير أن ينوى حله لنفسه أو لغيره ، لقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » .

(٢) أن يذكر اسم الله عليه لقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ .

فالتسمية شرط في صحة التذكية مع الذكر والقدرة ، فمن نسي التسمية ، أو عجز عنها صحت ذبيحته ، وحلت للأكلين عند أكثر أهل العلم .

قال ابن رشد في حكمها : (اختلفوا في حكم التسمية على الذبيحة على ثلاثة أقوال : فقليل هي فرض على الإطلاق ، وقيل بل هي فرض مع الذكر ، ساقطة مع النسيان ، وقيل بل هي سنة مؤكدة .

وبالقول الأول قال أهل الظاهر وابن عمر والشعبي وابن سيرين ، وبالقول الثاني قال مالك وأبو حنيفة والثوري ، وبالقول الثالث قال الشافعي وأصحابه ، وهو مروى عن ابن عباس وأبي هريرة .

وسبب اختلافهم معارضة ظاهر الكتاب في ذلك للأثر ، فأما الكتاب فقولہ تعالى : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق ﴾ ، وأما السنة المعارضة لهذه الآية فما رواه مالك عن هشام عن أبيه أنه قال : « سئل رسول الله ﷺ فقليل : يا رسول الله أن ناساً من البادية يأتوننا بلحمان ولا ندرى أسموا الله عليها أم لا ؟ ،

فقال رسول الله ﷺ : سموا الله عليها ثم كلوها . فذهب مالك إلى أن الآية ناسخة لهذا الحديث . وتاويل أن هذا الحديث كان في أول الإسلام ، ولم ير ذلك الشافعي لأن هذا الحديث ظاهره أنه كان بالمدينة ، وآية التسمية مكية ، فذهب الشافعي لمكان هذا مذهب الجمع بأن حمل الأمر بالتسمية على الندب ، وأما من اشترط الذكر في الوجوب فمضيقاً إلى قوله عليه الصلاة والسلام : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (١) .

وأما ما يتعلق بأكلة الذبيح فشرط واحد هو :

أن تكون الأكلة محددة تقطع الودجين والحلقوم ، وتثقب الجسم ، وتنفذ فيه كما مر في حديث عدى بن حاتم في أحكام الصيد .

• طريقة التذكية وآدابها :

تذكية الطير والحیوان لها طريقة تجمع شروطها وسننها ومستحباتها ونشرها لك هنا بشيء من الإيجاز فنقول :

(١) قال الشيرازي في كتاب المذهب : (المستحب أن يكون المذكي رجلاً لأنه أقوى على الذبح من المرأة ، فإن كانت امرأة جاز لما روى كعب بن مالك : « أن جارية لهم كسرت حجراً فذبحت به شاة فسأل النبي ﷺ فأمر بأكلها » . (رواه البخاري) (٢) .

ولا بأس أن تذبح المرأة وهي حائض أو نفساء مسلمة أو كتابية ، أعني بالكتابية اليهودية والنصرانية على ما تقدم بيانه فيما سبق .

(٢) ويستحب أن يكون المذكي بالغاً ، فإن كان صبيّاً مميّزاً جاز من غير كراهة إن كان أقدر على الذبح من غيره .

(٣) ويستحب أن يكون المذكي مبصراً ، فإن ذبح أعمى حلت ذبيحته بلا خلاف مع الكراهة التنزيهية ، وهي فعل ما خالف الأولى .

(٤) ويستحب حد الشفرة قبل الذبح بعيداً عن الحيوان الذي يراد ذبحه لئلا يتألم من النظر إليها .

(٥) ويستحب أن تذبح الشاة بعيداً عن الأخرى ، حتى لا تنتزع بما تراه ، رفقاً بها .

(١) ج ١ ص ٤٤٨ . ٤٤٩ .

(٢) ج ٩ ص ٧٥ .

(٦) كما يستحب أن يساق الحيوان إلى المذبح برفق ، ويضجع برفق ، ويعرض عليه الماء قبل الذبح ، ونحو ذلك مما يريح الحيوان ، ويسكن روعه .
 روى مسلم في صحيحه عن شداد بن أوس رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحداكم شفرته ، وليرح ذبيحته » .
 والذبح بمحدد شرط من شروط حله على ما تقدم بيانه في أحكام الصيد . فلا يحل الذبح بحجر يرمى به ، ولا يحل الذبح بالسن ، ولا بالظفر لنهي ﷺ عن ذلك .

فقد روى البخارى ومسلم عن رافع بن خديج رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله إنا نرجو أن تلقى العدو غذاً وليس معنا مدى ، أفنذبح بالقصب ؟ ، فقال رسول الله ﷺ : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر ، وسأخبركم عن ذلك ، أما السن فعظم ، وأما الظفر فمعدى الخبشة » .
 قال النووي في المجموع ^(١) : (قال الشافعي والأصحاب : لا تحصيل الذكاة بالظفر والسن ، ولا بسائر العظام وتحصل بما سوى ذلك من جميع المحددات ، سواء كانت من الحديد كالسيف والسكين ، والسهم والرمح ، أو من الرصاص أو النحاس ، أو الذهب أو الفضة ، أو الخشب المحدد أو القصب أو الزجاج ، أو الحجر ، أو غيرها ، ولا خلاف في كل هذا عندنا . ويحل الصيد المقتول بجميع هذه المذكورات سوى الظفر والسن وسائر العظام ، وأما الظفر والسن وسائر العظام فلا تحل بها الذكاة ولا الصيد بلا خلاف ، سواء كان الظفر والسن من آدمي أو غيره ، وسواء المتصل والمنفصل ، وسواء كان من حيوان مأكول أو غيره ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور) ١٠ - هـ .

وقال النووي أيضاً : (لو ذبح بسكين مغصوب أو مسروق أو كال ، وقطع الحلقوم والمريء كره ذلك ، وحلت الذبيحة بلا خلاف عندنا . قال العبدري : وبه قال العلماء كافة إلا داود فقال : لا تحل ، وهو رواية عن أحمد لقوله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » . (رواه مسلم بهذا اللفظ من رواية عائشة رضي الله عنها) .
 فيصير كأنه لم يوجد ذبح ، واحتج أصحابنا بقوله تعالى : ﴿ إلا ما ذكيتم ﴾ ، ويقول ﷺ في الحديث المذكور قريباً : « ما أنهر الدم » .
 والجواب عن حديث : « من عمل عملاً » أنه يقتضى تحريم فعله ولا يلزم منه

(١) ج ١ ص ٨٣ .

إبطال الذكاة ، ولهذا لو ذبح بسكين حلال في أرض مغصوب أو توضع بماء في أرض مغصوبة فإنه تحصل الذكاة والوضوء بالإجماع ١٠٠ هـ .

(٧) ويستحب أن تنحر الإبل معقولة وهي قائمة، والنحر قطع العرق أسفل

العنق .

ويستحب في البقر والغنم الذبح ، لما رواه البخاري ومسلم أن ابن عمر رضي الله عنهما رأى رجلاً أضجع بدنة ، فقال : « ابعثها مقيدة سنة أبي القاسم عليه السلام » .

أي اذبحها قائمة مقيدة .

وتذبح البقر والغنم مضجعة لا قائمة .

لما رواه البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أقرنين أملحين ذبحهما بيده ، ووضع رجله على صفاحهما وسمى وكبر » .
ويقاس على الغنم كل ما يلبح .

(٨) ويستحب أن توجه الذبيحة إلى القبلة ، لأنه لا بد لها من جهة توجه إليها ، فكانت جهة القبلة أولى من غيرها ولا سيما في القرابين ، كما يستحب أن يتوجه الذابح بوجهه إلى القبلة .

قال النووي في المجموع^(١) : (في كيفية توجيهها ثلاثة أوجه أصحها : يوجه مذهبها إلى القبلة ، ولا يوجه وجهها - بمعنى أن الذابح يجعل عنقها جهة القبلة ، ووجهها منحرفاً عنها ليتمكن هو من استقبال القبلة بوجهه .

والثاني : يوجهها بجميع بدنها . والثالث : يوجه قوائمها) ١٠١ هـ .

(٩) قال الشيرازي في المهذب : (والمستحب أن يقطع الحلقوم والمرئ والودجين ، لأنه أوحى وأروح للذبيحة ، فإن اقتصر على قطع الحلقوم والمرئ أجزاءه ، لأن الحلقوم مجرى النفس والمرئ مجرى الطعام ، والروح لا تبقى مع قطعهما) .

والودجان عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم والمرئ ، ويقال للحلقوم والمرئ معهما الأوداج) . أفاده النووي في المجموع .

(١) جـ ٩ ص ٨٨ .

(١٠) ويستحب أن لا يكسر عتق الحيوان أثناء الذبح ، وألا يسلخ جلدها قبل أن تبرد .

ذكر البخارى فى صحيحه : أن عمر بن الخطاب أمر منادياً ينادى : إن الذكاة فى الحلق واللبة لمن قدر ، ولا تعجلوا الأنفس حتى ترهق .

أى أن تذكية الحيوان تكون فى الحلق واللبة - بفتح اللام المشددة - وهى الثغرة التى أسفل العنق ، لمن استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وأنه يكره كسر العنق والسلخ وما إلى ذلك قبل أن ترهق روح الحيوان تماماً ، وتسكن حركته ، ويرد جسمه .

(١١) ويستحب التسمية عند الذبح ، وقيل : بل تجب التسمية مع الذكر والقدرة ، فمن تعمد تركها لا تؤكل ذبيحته ، وقد فصلنا القول فى حكمها من قبل فى أحكام الصيد .

• ما يكره فى التذكية :

(١) ويكره فى التذكية ترك سنة من السنن المتقدمة .

(٢) ويكره فى الذبح أو النحر فصل رأس الحيوان عن جسمه كراهة شديدة ، وإنما يفصل الرأس بعد أن تسكن حركة الحيوان تماماً .

قال النووى ^(١) فى الحيوان الذى قطع رأسه حال الذبح :

مذهبنا - يعنى مذهب الشافعى - أنها إذا ذكيت الذكاة المعتبرة وقطع رأسها فى تمام الذبح حلت ، وحكاها ابن المنذر عن على بن أبى طالب ، وابن عمر ، وعمران ابن الحصين وعطاء ، والحسن البصرى ، والشعبى والنخعى ، والزهرى وأبى حنيفة ، وإسحاق وأبى ثور ومحمد ، وكرهها ابن سيرين ونافع .

وقال مالك : إن تعمد ذلك لم يأكلها ، وهى رواية عن عطاء .

(٣) ويكره جداً الذبح من القفا . قال النووى فى المجموع ^(٢) :

إذا ذبح الشاة ونحوها من قفاها ، فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه إن وصل السكين إلى الحلقوم والمرىء - وفيه حياة مستقرة - حل وإلا فلا .

قال العبدري ، وقال مالك وداود : لا تحل بحال .

وقال أحمد : فيه روايتان أحدهما : تحل ، والثانية لا تحل إن تعمد .

(١) المجموع ج ٩ ص ٩٤ . (٢) المرجع السابق .

وقال الراى الحنفى : قال أصحابنا : إن مات بعد قطع الأوداج الأربعة حل ،
وإلا فلا .

وحكى ابن المنذر عن الشعبى والثورى ، والشافعى وأبى حنيفة ، وإسحاق وأبى
ثور ومحمد - حل المذبح من قفاه ، وعن ابن المسيب وأحمد منعها .
• زكاة الجنين :

إن وجد فى جوف المذكى جنين ميت حل أكله .
لما رواه أبو داود عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : قلنا : يا رسول الله ننحر
الناقة ، ونذبح البقرة والشاة وفى بطنها الجنين أنلقيه ؟ أم نأكله ؟ فقال : « كلوه إن
شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمه » .
وإن خرج الجنين حياً ، ذكى إن أمكن تذكيته ، فإن مات قبل أن يتمكن من
ذكاته حل أكله ، كما قال أكثر العلماء .

• ذبيحة الأخرس :

تكلم العلماء فى ذبيحة الأخرس الذى لا يستطيع النطق بالبسملة عند الذبح ،
فافتى جمهورهم بحلها ، وقالوا : ينبغى عليه حال الذبح أن يشير إلى السماء ،
فإشارته هذه تقوم مقام التسمية .
قال ابن قدامة فى المغنى (١) : (قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من
أهل العلم على إباحة ذبيحة الأخرس منهم الليث والشافعى ، وإسحاق وأبو ثور ،
وهو قول الشعبى وقتادة والحسن بن صالح .

إذا ثبت هذا فإنه يشير إلى السماء لأن إشارته تقوم مقام نطق الناطق ، وإشارته
إلى السماء تدل على قصده تسمية الذى فى السماء ، ونحو هذا . قال الشعبى : وقد
دل على هذا حديث أبى هريرة أن رجلاً أتى النبى ﷺ بجمارية أعجمية ، فقال :
يا رسول الله إن على ربة مؤمنة أفاعتق هذه ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : « أين
الله ؟ » فأشارت إلى السماء . فقال : « من أنا ؟ » فأشارت بأصبعها إلى رسول الله
ﷺ وإلى السماء - أى أنت رسول الله - فقال رسول الله ﷺ : « اعتقها فإنها
مؤمنة » .
• رواه الإمام أحمد والقاضى البرتى فى مسنديهما)

(١) ج ٨ ص ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

• ذبيحة السارق والغاصب :

اختلف الفقهاء فى ذبيحة السارق والغاصب ، هل تؤكل إذا سرقها أو اغتصبها وذبحها لنفسه ، أو لغيره ؟ قال النووى فى المجموع^(١) : (مذهبنا إباحة أكل ذبيحة السارق والغاصب ، وسائر من تعدى بذبح مال غيره لصاحبها ، ومن أذن له صاحبها ، وبه قال الزهرى ، ويحيى بن سعيد الاتصارى ، وربيعه ومالك وأبو حنيفة والجمهور ، وقال طاووس وعكرمة وإسحق بن راهويه يكره) .

هذا وإذا علم المسلم أن اللبيرة مسروقة لا ينبغي له أن يأكل منها ولو كانت مذبوحة بيد غير السارق لأنها مال حرام ، وكذلك إذا علم أنها مغصوبة أو كان الثمن الذى اشترت به مسروقاً أو مغصوباً أو كان من الربا ، ونحو ذلك من المصادر المحرمة ، وهذا واضح لا خفاء فيه .

قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون ﴾^(٢) .

* * *

(١) ج : ٩ ص : ٧٩ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٧٢ .

آداب الطعام والشراب

يجدر بنا بعد أن تكلمنا عما يحل ويحرم من الأطعمة والأشربة أن نتكلم عن آداب الطعام والشراب ، فنذكر ما يستحب أن يقوله المسلم إذا قرب إليه طعام ، وما يقوله عند تناول الطعام والماء وغيره من الأشربة المباحة ، وما يستحب فعله أثناء الطعام ، وما يقوله بعد الانتهاء من الطعام ، وغير ذلك من الآداب والمستحبات .

• ما يقال عند حضور الطعام :

روى ابن السني عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول في الطعام إذا قرب إليه : « اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار ، بسم الله » .

وهذا القول تعبير عن شكر الله تعالى بأبلغ أسلوب ، فهو اعتراف صريح بالقلب واللسان بأن الطعام رزق من الله تعالى ساقه إليه تفضلاً منه وتحقيقاً لوعده في كتابه العزيز في مثل قوله جل شأنه : ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ (١) وقوله سبحانه : ﴿ وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم وهو السميع العليم ﴾ (٢) .

وفيه دعاء بطلب البركة ، وهي النمو والزيادة في الرزق وفي الانتفاع به .
وأما قوله ﷺ في دعائه : « وقنا عذاب النار » فإن فيه إشارة لطيفة يدرکها أرباب النظر والاعتبار ، وهو أن الطعام ربما يكون من حرام أو بعضه من حرام ، والمرء لا يدرى فيأكله ، وينبت منه جسمه ، وأى جسم نبت من حرام فالنار أولى به كما جاء في الحديث الصحيح .

وربما يكون صاحبه قد قدمه وهو كاره ، أو دفعه إلى تقديمه سيف الجيأ ، أو قدمه رشوة ، أو ليقال إنه كريم ونحو ذلك ، أو يكون الطعام ساخناً فتذكر حرارته بالنار ، أو يخشى الأكل إلا يقوم بشكره فيعذب على ذلك بالنار ، ويحرم من نعيم الجنة .

والمرء محاسب على هذه النعم التي من جملةتها الطعام حساباً يسيراً أو عسيراً على حسب حاله .

(١) سورة هود الآية : ٦ . (٢) سورة العنكبوت الآية : ٦٠ .

قال تعالى : ﴿ ثم لتسألن يومئذ عن النعيم ﴾ .

والمسلم الحق لا يرى نعمة إلا ذكر الله فيها وشكره عليها ، وأيقن أنه مسئول عنها يوم القيامة .

• التسمية عند الأكل والشرب :

روى البخارى ومسلم عن عمر بن أبى سلمة رضي الله عنه قال : قال لى رسول الله : « سم الله وكل بيمينك » .

وروى أبو داود والترمذى عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى فى أوله ، فإن نسى أن يذكر اسم الله تعالى فى أوله فليقل بسم الله أوله وآخره » .

وروى مسلم فى صحيحه عن جابر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا دخل الرجل بيته فذكر الله تعالى عند دخوله وعند طعامه ، قال الشيطان : لا مبيت لكم ولا عشاء ، وإذا دخل فلم يذكر الله تعالى عند دخوله ، قال الشيطان : أدركتم المبيت ، وإذا لم يذكر الله تعالى عند طعامه ، قال : أدركتم المبيت والعشاء » .
وروى أبو داود فى سننه والنسائى عن أمية بن مخشى الصحابى رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ ورجل يأكل فلم يسم حتى لم يبق من طعامه إلا لقمة ، فلما رفعها إلى فمه قال : بسم الله أوله وآخره ، فضحك النبى ﷺ ثم قال : « مازال الشيطان يأكل معه فلما ذكر اسم الله استقاء ما بطنه » .

قال النووى فى الأذكار : الحديث محمول على أن النبى ﷺ لم يعلم تركه التسمية إلا فى آخر أمره ، إذ لو علم ذلك لم يسكت عن أمره بالتسمية .

وروى الترمذى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يأكل طعاماً فى ستة من أصحابه ، فجاء أعرابى فأكله بلقمتين ، فقال رسول الله ﷺ : « أما أنه لو سعى لكفاكم » .

قال النووى فى الأذكار : (وروينا عن جابر رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال : « من نسى أن يسمى على طعامه فليقرأ قل هو الله أحد إذا فرغ » .

قلت : أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام فى أوله ، فإن ترك التسمية فى أوله عامداً أو ناسياً أو مكرهاً ، أو عاجزاً لعارض آخر ، ثم تمكن فى أثناء أكله - استحباب أن يسمى للحديث المتقدم ، ويقول : بسم الله أوله وآخره كما جاء فى الحديث .

والتسمية فى شرب الماء واللبن والعسل والمرق وسائر المشروبات كالتسمية فى الطعام على ما ذكرناه .

قال العلماء من أصحابنا وغيرهم : ويستحب أن يجهر بالتسمية ليكون فيه تنبيه لغيره على التسمية وليقتدى به فى ذلك . والله أعلم .

والأفضل أن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن قال : بسم الله ، كفاه وحصلت السنة ، ومواء فى ذلك الجنب والحائض وغيرهما .

وينبغى أن يسمى كل واحد من الأكلين ، فلو سمى واحد منهم أجراً عن الباقي ، مضى عليه الشافعى رحمته ، وقد ذكرته عن جماعة فى كتاب الطبقات فى ترجمة الشافعى وهو شبيه برد السلام ، وتسميت العاطس فإنه يجزئ فيه قول أحد الجماعة) انتهى كلام النوى .

• ما يقال عند الفراغ من الطعام :

روى البخارى فى صحيحه عن أبى أمامة رضي الله عنه : أن النبى ﷺ كان إذا رفعت مائدته قال : « الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه غير مكفى ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا » .

وقوله غير مكفى : قد يعود على الإناء الذى فيه الطعام ، ومعناه غير مستغنى عنه بقلبه .

وقد يعود على الله ، ومعناه : غير مطعموم ، يعنى : نحن الطاعمون الذين نطلب منك الكفاية ، وأنت يا ربنا غير مكفى أى لا تطلب الكفاية .

وقد يعود قوله غير مكفى إلى الحمد نفسه ، أى حمداً كثيراً لا نكتفى به بل نزيد فيه ونزيد .

وقوله غير مودع - بتشديد الدال وفتحها - قد يعود على الطعام فيكون معناه طلب إعادته مرة بعد مرة ، أى لا تجعله آخر طعامنا .

وقد يعود على الله تعالى فيكون معناه : غير مودع يا ربنا فى الدعاء والحمد ، أى لا تجعل هذا آخر عهدنا بك فى توالى نعمك .

وقد يعود على الحمد : أى حمداً لا نودعه ولا نقطعه ولا نتقطع عنه ، أو ما فى هذا المعنى .

وفى رواية يقول ﷺ إذا فرغ من الطعام : « الحمد لله الذى كفانا وأروانا غير مكفى ولا مكفور » . أى غير مطعوم ولا مجحود يا ربنا .

وروى مسلم فى صحيحه عن أنس رضيه الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تعالى ليرضى عن العبد يأكل الأكلة فيحمده عليها ويشرب الشربة فيحمده عليها » .

وفى سنن أبى داود عن أبى سعيد الخدرى رضيه الله عنه أن النبى ﷺ كان إذا فرغ من طعامه قال : « الحمد لله الذى أطعنا وسقانا وجعلنا مسلمين » .

وفى سنن أبى داود والنسائى عن أبى أيوب خالد بن زيد الأنصارى رضيه الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا أكل وشرب قال : « الحمد لله الذى أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجاً » .

وروى الترمذى بسند حسن وأبى داود وابن ماجه عن معاذ بن أنس رضيه الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من أكل طعاماً فقال : الحمد لله الذى أطعنى هذا ورزقنى من غير حول منى ولا قوة - غفر له ما تقدم من ذنبه » .

وروى ابن السنى فى كتابه عمل اليوم والليلة عن عبد الرحمن بن جبير أنه حدثه رجل خدم النبى ثمانى سنين ، أنه كان يسمع النبى ﷺ إذا قدم إليه طعامه يقول : « بسم الله » فإذا فرغ من طعامه قال : « اللهم أطعمت وأسقيت ، وأغنيت وأقنيت ، وهديت وأحييت ، فلك الحمد على ما أعطيت » .

ومدار هذه الأدعية على الحمد ، فإذا قال العبد الحمد لله فقد كفاه ، وإن راد من الدعاء الوارد وغير الوارد كان ذلك فى صحيفة أعماله يوم القيامة .

ويستحب أن يدعو العبد بعد الفراغ من طعامه أيضاً بما رواه الترمذى بسند حسن عن ابن عباس رضيه الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل : اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيراً منه ، ومن سقاه الله لبناً فليقل : اللهم بارك لنا فيه وردنا منه . فإنه ليس شئ يجزى من الطعام والشراب غير اللبن » .

قال النووى فى الأذكار : وروينا فى كتاب ابن السنى بإسناد ضعيف عن عبد الله بن مسعود رضيه الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا شرب فى الإناء تنفس ثلاثة أنفاس ، يحمد الله تعالى فى كل نفس ويشكره فى آخره » .

• تأديب المسىء فى أكله :

إذا رأى أحد طفلاً أو رجلاً يأكل بشماله ، أو يأكل من نواح متعددة فى الطبق

الواحد ، أو أكل دون أن يذكر اسم الله تعالى ، أو أكل بطريقة يجعها اللق - وجب عليه أن يأمره بما ينبغى اتباعه فى مثل هذه الأمور بالمعروف من القول دون أن يغفل عليه أو يعجز مشاعره بكلمة نابية ولا سيما إذا كان يأكل مع آخرين ، فالحلم سيد الاخلاق كما يقولون .

روى البخارى ومسلم عن عمر بن أبى سلمة رضي الله عنه قال : كنت غلاماً فى حجر رسول الله ﷺ فكانت يدي تطيش فى الصفحة ، فقال لى رسول الله ﷺ : يا غلام سم الله تعالى وكل بيمينك وكل مما يليك .

وروى مسلم فى صحيحه عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه : « أن رجلاً أكل عند النبى ﷺ بشماله ، فقال : كل بيمينك . قال : لا أستطيع . قال : لا استطعت . ما منعه إلا الكبر ، فما رفعها إلى فيه » .

وقد دعا عليه النبى ﷺ بقوله : « لا استطعت » لأنه امتنع عن الأمر تكبراً وعناداً .

• كراهة ذم الطعام :

من شكر الله تعالى أن لا يعيب المسلم طعاماً قدم إليه فإذا اشتهاه أكله وإن لم تقبله نفسه أعطاه لغيره ، وإن رأى فيه عيباً لم يتكلم به إلا إذا كان يريد أن ينه الطاهى إلى ما ينبغى عمله إذا عاد لطهيه مرة أخرى وذلك بأسلوب ليس فيه إساءة أدب مع ولى نعمته وهو الله تعالى .

روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط ، إن اشتهاه أكله وإن كرهه تركه » . وفى رواية لمسلم : « وإن لم يشتهه سكت » .

روى مسلم فى صحيحه عن جابر رضي الله عنه : « أن النبى ﷺ سأل أهله الأدم فقالوا : ما عندنا إلا خل ، فدعا به فجعل يأكل منه ويقول : نعم الأدم الحل ، نعم الأدم الحل » .

ولا شك أن الرجل إذا مدح الطعام الذى أتت به زوجته إليه يحدث ذلك فى نفسها السرور والرضا ، وكذلك أى طعام يقدمه إنسان لأخيه .

ولا بأس أن يقول المسلم لأخيه أو لزوجته : هذا الطعام لا أشتهيه ولا أرغب فيه أو لا يريحنى ونحو ذلك من الكلام الذى لا يحمل محمل الذم له ، وذلك لما رواه

البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن خالد بن الوليد رضي الله عنه فى حديث الضب لما قدمه قدمه مشوياً إلى رسول الله ﷺ فأهوى رسول الله ﷺ بيده إليه فقالوا : هو الضب يا رسول الله ، فرفع رسول الله ﷺ فقال خالد : أحرام الضب يا رسول الله قال : « لا ، ولكنه لم يكن بارض قومي فأجذنى أعافه » .

• ما يفعله الصائم إذا أحضر له طعام بالنهار :

إذا كان المسلم صائماً نفّل وزار أخاً له فأحضر له طعاماً واشتهاه أو أراد أن يرضيه جاز له أن يفطر ويصوم يوماً آخر ، وجاز له أن يظل على صومه كما تقدم بيانه فى باب الصوم ، ولكن يستحب إذا ظل صائماً أن يدعو له بالخير والبركة جبراً لحاظه .

روى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا دعى أحدهم فليجب فإن كان صائماً فليصل وإن مفطراً فليطعم » .
وفى رواية لابن السنّى قال : « فإن كان مفطراً فليأكل وإن كان صائماً فليدع بالبركة » .

• ما يقوله الضيف إذا فرغ من الطعام :

يستحب للضيف إذا فرغ من أكله وحمد الله تعالى أن يدعو لأهل البيت بالخير والبركة .

ويستحب أن يدعو بما فى حديث أبى داود عن أنس رضي الله عنه : أن النبى ﷺ بعد أن أكل عند سعد بن عبادَةَ خبزاً وزيتاً دعا لهم فقال : « أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة » .

وفى سنن أبى داود عن رجل عن جابر رضي الله عنه قال : صنع أبو الهيثم بن التيهان للنبي ﷺ طعاماً فدعا النبى ﷺ وأصحابه فلما فرغوا قال : « أثيبوا أنحاكم » ، قالوا : يا رسول الله وما إثابته؟ قال : « إن الرجل إذا دخل بيته فأكل طعامه وشرب شرا به فادعوا له فذلك إثابته » .

• ما يفعل بعد الانصراف من الطعام :

(١) يستحب لمن أكل أن يشغل نفسه بعمل نافع ولا يبادر إلى النوم؛ فإن النوم بعد الأكل مباشرة يضر بالصحة كما قال الأطباء .

ولو صلى بعد الأكل عدة ركعات أو قرأ شيئاً من القرآن كان ذلك أولى وأفضل

بشرط أن لا ينوى بصلاته وذكره راحة الجسم أو هضم الطعام ولكن ينوى بذلك ثواب الله تعالى .

روى ابن السنى عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « أذيبوا طعامكم بذكر الله عز وجل والصلاة ولا تناموا عليه فتفسدوا له قلوبكم » .
(٢) ويستحب غسل اليدين والقسم بعد الطعام والاستياك بعود الآراك ونحوه ، وهذا أمر يعد من سنن الفطرة - كما هو ظاهر .

(٣) ويستحب قبل غسل اليد أو مسحها لعق الأصابع لما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسخ يده حتى يلعقها ، أو يلعقها » .

ولما رواه مسلم أيضاً عن ابن كعب بن مالك عن أبيه قال : « كان رسول الله ﷺ يأكل بثلاث أصابع ويلعق يده قبل أن يمسحها » .

وروى مسلم كذلك عن جابر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ أمر بلعق الأصابع والصحفة ، وقال : « إنكم لا تدرون في أي البركة » .

وروى مسلم عن جابر أيضاً قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها فليمط ما كان بها من أذى ، وليأكل ، ولا يدعها للشيطان ، ولا يمسخ يده بالمنديل ^(١) حتى يلعق أصابعه فإنه لا يدري في أي طعامه البركة » .

وروى مسلم عن جابر كذلك قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه حتى يحضره عند طعامه ، فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليمط ما كان بها من أذى ثم ليأكلها ، ولا يدعها للشيطان ، فإذا فرغ فليلعق أصابعه ، فإنه لا يدري في أي طعامه تكون البركة » .

وفي هذه الأحاديث أنواع من سنن الأكل منها : استحباب لعق اليد محافظة على بركة الطعام وتنظيفاً لها ، واستحباب الأكل بثلاث أصابع ، ولا يضم إليها الرابعة والخامسة إلا لعذر ، واستحباب لعق القصعة وغيرها من الأطباق والأواني ،

(١) بالمنديل - بكسر الميم : مأخوذ من الندل وهو النقل كما قال ابن فارس في المعجم ، أو مأخوذ من الوسخ كما قال غيره لأنه يندل به . قال أهل اللغة : يقال : تندلت بالمنديل . قال الجوهري : ويقال أيضاً : تمندلت .

واستحباب أكل اللقمة الساقطة بعد مسحها بما علق بها من الأتربة ونحوها ، فإن وقعت على شيء نظيف لا يستحب مسحها - كما هو ظاهر .

فإن وقعت على نجس تنجست ، فإن كانت يابسة وأمكن تطهيرها أكلت ، وإن لم يمكن تطهيرها أطعمها حيوانًا ولا يتركها للشيطان .

ومنها جواز مسح اليد بالمنديل ونحوه بعد لعلق أصابعها .

وقوله عليه السلام : « إن الشيطان يحضر أحدكم » فيه تحذير منه ، وتنبيه على أنه يلازم الإنسان في جميع تصرفاته ، فينبغي على كل مسلم أن يحتاط منه . وقوله : « يلعقها » بفتح الياء : معناه يمتصها بلسانه ، وقوله « يلعقها » بضم الياء : يعني يعطيها لغيره ليلعقها له كطفل وزوجة ونحوهما ممن لا يتقدر بذلك .

وقوله عليه السلام : « لا تدرون في أيه البركة » معناه والله أعلم : أن الطعام الذي يحضره الإنسان فيه بركة ولا يدري أن تلك البركة فيما أكله ، أو فيما بقى على أصابعه ، أو فيما بقى في أسفل القصعة ، أو في اللقمة الساقطة ، فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصل البركة ، وأصل البركة الزيادة وثبوت الخير والإمتاع به ، والمراد هنا والله أعلم : ما يحصل به التغذية وسكَم عاقبته من أذى ، ويقوى على طاعة الله تعالى وغير ذلك ١٠هـ (١) .

ولا يخفى ما فى ذلك التوجيه النبوى الشريف من دعوة إلى المحافظة على كل كبيرة وصغيرة من الطعام ، حتى ولو كان أثرًا فى اليد ، مبالغة فى حفظ النعم لكى تبقى وتلوم .

ولا يخفى أيضًا ما فى هذا العمل من تواضع ، وطيب نفس ، والإسلام فى جميع تعاليمه يدعو إلى القصد فى المعاش ، والمحافظة على النعم والتخلق بالخلق الكريم .

● ما يفعل الضيف إن تبعه غيره :

من المستحب للمسلم إذا دعاه أخوه إلى طعامه أن يذهب إليه بمفرده ، لئلا يخرجه ، أو يدخل عليه من لا يريد ، ولكن إذا تبعه رجل ولم يستطع أن يردّه حياء منه ، أو أبى الرجل أن يرجع فعليه أن يخبر صاحب البيت به ، ويستأذن له ، فإن أذن له بالدخول أدخله معه ، وإلا وجب رده بوسيلة من الوسائل المشروعة .

(١) انتهى بتصرف من شرح صحيح مسلم للإمام النووى جـ ١٣ .

روى مسلم فى صحيحه عن أبى مسعود الأنصارى قال : كان رجل من الأنصار يقال له أبو شعيب ، وكان له غلام لَحَامٌ ^(١) ، فرأى رسول الله ﷺ فعرف فى وجهه الجوع ، فقال لغلامه : ويحك اصنع لنا طعاماً خمسة نفر ، فإنى أريد أن أدعو النبى ﷺ خامس خمسة ، قال : فصنع ، ثم أتى النبى ﷺ فدعاه خامس خمسة وأتبعهم رجل ، فلما بلغ الباب قال النبى ﷺ : « إن هذا اتبعنا فإن شئت أن تأذن له وإن شئت رجع » قال : لا بل آذن له يا رسول الله .

ويستحب لصاحب الدار أن يأذن للتابع ، كما فى هذا الحديث إذا لم يكن هذا التابع فاسقاً يكرهه الحاضرون ، أو يجدون منه أذى .

وروى مسلم أيضاً حديثاً آخر فى هذه المسألة عن أنس رضي الله عنه : أن جارك لرسول الله ﷺ فارسياً كان طيب المرق ، فصنع لرسول الله ﷺ ثم جاء يدعوه فقال : « وهذه لعائشة » فقال : لا ، فقال رسول الله ﷺ : « لا » ، فعاد يدعوه ، فقال رسول الله ﷺ : « وهذه » ، قال : لا ، قال رسول الله ﷺ : « لا » ، ثم عاد يدعوه ، فقال رسول الله ﷺ : « وهذه » قال : نعم فى الثالثة ، فقاما يتدافعان حتى أتيا منزله .

قوله : « وهذه لعائشة » أى وهذه الدعوة لى ولعائشة أيضاً ، فقال الرجل : لا ، لأن الطعام الذى أعد له ربما كان قليلاً ، لا يكفيهما ، ولكن الرسول ﷺ يعلم أن طعام الواحد يكفى الاثنين والثلاث ، ويعلم أن عائشة جائعة ، والرجل جار لهم ليس بينهم كلفة فطلب ألا يكون وحده فى هذه الدعوة ، فأجابه الرجل إلى ذلك بعد أن علم تصميم النبى ﷺ على ذلك ، فخرج هو وعائشة يتدافعان ، يسير كل منهما فى عقب الآخر سروراً بهذه الدعوة ، ومبالغة فى تلبيةها ، وإرضاء لجارهما بإظهار السرعة فى المشى . والله أعلم .

واعلم أن الرجل إذا كان يثق فى أخيه الذى دعاه إلى طعامه ويعلم أنه لا يتأذى بمن يتبعه ، ويظن ظناً قوياً أن طعامه يكفيه ويكفى من يأتى معه ، وذلك لعلمه بحاله من اليسار والكرم ، أو كان يعلم أن مثله ممن إذا دعى يتبعه كثير من الناس لعلمه ، أو نسبه وما أشبه ذلك ، فإنه يجوز له فى هذه الأحوال أن يصحب معه من شاء ،

ويدخل بهم بيت أخيه بلا استئذان مادام حسن الاستقبال معلوماً أو متوقعاً والقرائن خير دليل على ذلك .

ولقد كان رسول الله ﷺ يدعو الرجل من أصحابه فيصحبه رجل أو أكثر فلا يريده ، ولا يستأذن له من صاحب الدعوة ، بل يكتفى بأن يخبره بوجوده ، أو يريه إياه ، وذلك لعلمه ﷺ أنه يسر بذلك .

من ذلك ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خرج رسول الله ﷺ ذات يوم أو ليلة فإذا هو بأبي بكر وعمر ، فقال : « ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة » قالوا : الجوع يا رسول الله ، قال : « وأنا والذي نفسى بيده لأخرجنى الذى أخرجكما ، قوموا » فقاموا معه فأتى رجلاً من الأنصار ، فإذا هو ليس فى بيته ، فلما رآته المرأة قالت : مرحباً وأهلاً ، فقال لها رسول الله ﷺ : « أين فلان » ، قالت : ذهب يستعذب لنا من الماء ، إذ جاء الأنصارى ، فنظر إلى رسول الله ﷺ ، وصاحبيه ، ثم قال : الحمد لله ما أجد اليوم أكرم أضيافاً منى ، قال : فانطلق فجاءهم بعقد فيه بسر وتمر ورطب ، فقال : كلوا من هذه ، وأخذ المدينة ، فقال له رسول الله ﷺ : « إياك والخلوب » فذبح لهم فأكلوا من الشاة ، ومن ذلك العزق وشربوا ، فلما أن شبعوا ورووا ، قال رسول الله ﷺ لأبى بكر وعمر : « والذي نفسى بيده لتسألن عن هذا النعيم يوم القيامة ، أخرجكم من بيوتكم الجوع ثم لم ترجعوا حتى أصابكم هذا النعيم » .

وروى مسلم أيضاً عن سعيد بن ميناء قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : لما حفر الخندق رأيت برسول الله ﷺ خَمَصاً ^(١) ، فانكفأت إلى امرأتى فقلت لها : هل عندك شيء فإنى رأيت برسول الله ﷺ خَمَصاً شديداً ، فأخرجت لى جراباً فيه صاع من شعير ، ولنا بهيمة ^(٢) داجن ، قال : فذبحتها وطحنت ففرغت إلى فراغى ، ففقطعتها فى برمتها ، ثم وليت إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : لا تفضحنى برسول الله ﷺ ومن معه ، قال : فجئتته فساررتة ، فقلت : يا رسول الله إنا قد ذبحنا بهيمة لنا وطحنت صاعاً من شعير كان عندنا ، فتعال أنت فى نفر معك ، فصاح رسول الله ﷺ وقال : « يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع لكم سوراً ^(٣) فحيهلا ^(٤) بكم »

(١) جوعاً ، وأصل الخمص : ضمور البطن من الجوع . (٢) صغيرة من الضأن .

(٣) السور : طعام يدعى إليه ، وأصل الكلمة فارسية .

(٤) معناه : عَجَل ، أو عليك به ، أو أهبل ، ونحو ذلك .

وقال رسول الله ﷺ : « لا تنزلن برمتكم ولا تخبزن عجيتكم حتى آجىء » فجئت وجاء رسول الله ﷺ يقدم الناس حتى جئت امرأتى ، فقالت : بك وبك ، فقلت : قد فعلت الذى قلت لى ، فأخرجت له عجيتنا فبصق فيها ، وبارك ثم عمد إلى برمتنا فبصق فيها وبارك ، ثم قال : « ادعى خابزة فلتخبز معك واقدحى ^(١) من برمتكم ولا تنزلوها » وهم ألف ، فأقسم بالله لأكلوا حتى تركوه وانحرفوا ، وإن برمتنا لتخط كما هي وإن عجيتنا لتخبز كما هي .

ومثل هذا الحديث كثير ، وهو يدل على معجزة من معجزاته التى لا تكاد تحصى ، وفيه وفى الذى قبله من الآداب والعبر ما لا يخفى .

• الشرب قائماً :

ورد عن النبى ﷺ النهى عن الشرب قائماً ، وورد أنه شرب قائماً ، فدل النهى على الكراهة لا على التحريم بطريق الجمع بين الأحاديث .

فقد روى مسلم عن أنس عن النبى ﷺ : « أنه نهى أن يشرب الرجل قائماً ، قال قتاده : فالأكل ، فقال ^(٢) : ذاك أشر أو أخيب » .

وروى مسلم أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يشربن أحد منكم قائماً فمن نسي فليستقمى » .

وفى المقابل من ذلك يروى مسلم عن ابن عباس : « أن النبى ﷺ شرب من رزم من دلو منها وهو قائم » .

قال النووى فى شرح هذه الأحاديث وما يماثلها : (اعلم أن هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوالاً باطلة ، وزاد حتى تجاسر ورام أن يضعف بعضها ، وادعى فيها دعاوى باطلة لاغرض لنا فى ذكرها ولا وجه لإشاعة الأباطيل والغلطات فى تفسير السنن بل نذكر الصواب ، ويشار إلى التحذير من الاغترار بما خالفه ، وليس فى هذه الأحاديث بحمد الله تعالى أشكال ولا فيها ضعف بل كلها صحيحة ، والصواب فيها أن النهى فيها محمول على كراهة التنزيه .

وأما شربه ﷺ قائماً فبيان للجواز فلا إشكال ولا تعارض ، وهذا الذى ذكرناه يتعين المصير إليه ، وأما من رزم نسجاً أو غيره ، فقد غلط غلطاً فاحشاً ،

(١) اغرفى ، والمغرفة تسمى قدحاً . (٢) يعنى أنس كما ذكر النووى فى شرح الحسيب .

وكيف يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث لو ثبت التاريخ، وإنى له بذلك، والله أعلم .

فإن قيل كيف يكون الشرب قائماً مكروهاً ، وقد فعله النبي ﷺ ، فالجواب أن فعله ﷺ إذا كان بياناً للجواز لا يكون مكروهاً ، بل البيان واجب عليه ﷺ فكيف يكون مكروهاً ، وقد ثبت عنه أنه ﷺ توضأ مرة مرة ، وطاف على بعير مع أن الإجماع على أن الموضوع ثلاثاً ثلاثاً ، والطواف ماشياً أكمل ، ونظائر هذا غير منحصرة ، فكان ﷺ ينبه على جواز الشيء مرة أو مرات ، ويواظب على الأفضل منه ، وهكذا كان أكثر وضوئه ﷺ ثلاثاً ثلاثاً وأكثر طوافه ماشياً ، وأكثر شربه جالساً ، وهذا واضح لا يتشكك فيه من له أدنى نسبة إلى علم . والله أعلم .

وأما قوله ﷺ : « فمن نسي فليستقي » فمحمول على الاستحباب والتدب ، فيستحب لمن شرب قائماً أن يتقايأ لهذا الحديث الصحيح الصريح ، فإن الأمر إذا تعذر حمله على الوجوب حمل على الاستحباب ، وأما قول القاضي عياض : لا خلاف بين أهل العلم أن من شرب ناسياً ليس عليه أن يتقايأ ، فأشار بذلك إلى تضعيف الحديث فلا يلتفت إلى إشارته ، وكون أهل العلم لم يوجبوا الاستقاة لا يمنع كونها مستحبة فإن ادعى مدع منع الاستحباب فهو مجازف لا يلتفت إليه فمن أين له الإجماع على منع الاستحباب ، وكيف ترك هذه السنة الصحيحة الصريحة بالتهومات والدعوى والتهرات ، ثم اعلم أنه تستحب الاستقاة لمن شرب قائماً ناسياً أو متعمداً وذكر الناسى في الحديث ليس المراد أن القاصد يخالفه ، بل للتنبيه به على غيره بطريق الأولى ، لأنه إذ أمر به الناسى وهو غير مخاطب فالعائد المخاطب المكلف أولى ، وهذا واضح لا شك فيه ، لا سيما على مذهب الشافعى والجمهور فى أن القاتل عمداً تلزمه الكفارة ، وأن قوله تعالى : ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة ﴾ لا يمنع وجوبها على العائد بل للتنبيه . والله أعلم (١٠٠ هـ) (١) .

ويشهد لما قرره النورى من أن النهى للكره لا للتحريم أحاديث كثيرة غير التى ذكرناها ، منها :

ما رواه البخارى فى صحيحه عن التزالي بن سيرة قال : « أتى على ﷺ باب الرحبة فشرب قائماً ، وقال : إني رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتمونى فعلت »

(١) شرح صحيح مسلم جـ ١٣ ص ١٩٥ - ١٩٦ .

ومنها ما رواه الترمذى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشى ، ونشرب ونحن قيام » .
 قال الترمذى : حديث حسن صحيح .
• كراهة الأكل متكئا :

روى البخارى فى صحيحه عن أبى جحيفة وهب بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ، : « لا أكل متكئا » .

(قال الخطابى : المتكى ههنا هو الجالس معتمداً على وطاء تحته ، قال : وأراد أنه لا يقعد على الوطاء والموائد كفعل من يريد الإكثار من الطعام ، بل يقعد مستوفزاً لا مطمئناً ويأكل بلغة ، هذا كلام الخطابى ، وأشار غيره إلى أن المتكى هو : المائل على جنبه - والله أعلم) (١) .

ومعنى يأكل بلغة : يأكل شيئاً قليلاً يقيم الصلب ولا يصل إلى حد الشبع .
• كراهة التنفس فى الإناء :

يكره التنفس فى إناء الشرب إذا كان فيه ماء ، وكان غيره يريد أن يشرب منه بعده لما فيه من والاستقرار ، ونقل العدوى ، وغير ذلك .

روى مسلم فى صحيحه عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه : « أن النبى ﷺ نهى أن يتنفس فى الإناء » والنهى فى الحديث للكرامة ، لا للتحريم ، بدليل أن النبى ﷺ قد فعله مرة ، أو مرات ، لبيان الجواز ، بدليل قول أنس رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ كان يتنفس فى الإناء ثلاثاً » . (أخرجه مسلم) .

وليعلم أن نفس رسول الله ﷺ تريقاق وشفاء ، لا يتقزز منه أحد ، فلا بأس أن يتنفس فى الإناء الذى يشرب فيه هو ، ويشرب منه غيره ، لكن فعله دليل على الجواز - كما قلنا ، وتبقى الكراهة فى حق من يشرب فى إناء يعلم أن غيره يشرب منه بعده للعلة التى ذكرناها من قبل ، والنفع فى الشرب كالتنفس فيه ، بل هو أشد منه .

• التنفس فى الشراب ثلاثاً :

أما التنفس فى الشراب خارج الإناء فمستحب ، فإذا أراد المسلم أن يشرب ماءً

(١) دليل الفالحين شرح رياض الصالحين « للشيخ محمد بن علان جـ ٣ من ص

ومن الأحاديث الدالة على استحباب البدء باليمين ، والتي أخرجهما مسلم فى صحيحه ما حكاه سهل بن سعد الساعدى : « أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام ، وعن يساره أشياخ ، فقال للغلام : « أتأذن لى أن أعطى هؤلاء » فقال الغلام : لا والله لا أوثر بنصيبى منك أحداً » ، قال : قتله رسول الله ﷺ فى يده » .

ومعنى تلّه : دفعه إليه ووضع فى يده ، والغلام هو ابن عباس ؓ ، وإنما استأذنه ولم يستأذن الأعرابى لأن صغر الغلام هو السبب الذى دعا الرسول ﷺ أن يؤثر عليه من هو أكبر منه سناً ، وقد كانوا من أعمامه وأبناء عمومته كما جاء فى رواية ذكرها النووى فى شرح مسلم ، قال : « هو عمك وابن عمك أتأذن لى أن أعطيه » وأما الأعرابى فإنه رجل كالرجال ، ولعل الرسول ﷺ قد خشى من أن يقع فى قلبه شىء من الأنفة والكبر ، والشعور بالغبن والاحتقار لعدم المبرر الذى يجعل رسول الله ﷺ يفضل عليه غيره بخلاف الغلام ، فإنه يعلم أن الدافع لتفضيل غيره عليه إنما هو توقير الكبير ، وهو يشارك الرسول ﷺ فى هذا التوقير ، ويعينه على ذلك ، غير أن الغلام أراد أن يفوز بفضلة رسول الله ﷺ دون غيره حتى ولو كان فى ذلك ما يخالف العرف المتبع من احترام الصغير للكبير ، مع ما فى ذلك من إظهار حبه لرسول الله ﷺ ، وإظهار ما لهذه الفضلة من فضل عظيم لمن يفوز بها .

• تكثير الأيدي على الطعام :

يستحب لمن دعا إلى طعامه من يأكل معه أن يكثر العدد ما استطاع ؛ فإن كثرة العدد بركة للطعام ، فقد يأكل الرجل وحده فلا يشبع ، فإذا دعا إلى طعامه رجلاً يأكل معه ، أو رجلين شبعوا جميعاً ببركة الله تعالى ، وهذا شىء مجرب يعرفه أهل الجود والكرم .

روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة ؓ : أن رسول الله ﷺ قال : « طعام الاثنين كافى الثلاثة ، وطعام الثلاثة كافى الأربعة » .

وروى مسلم فى صحيحه عن جابر ؓ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « طعام الواحد يكفى الاثنين ، وطعام الاثنين يكفى الأربعة ، وطعام الأربعة يكفى الثمانية » .

وروى أبو داود فى سننه عن وحشى بن حرب ؓ : « أن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : يا رسول الله إنا نأكل ولا نشبع ، قال : فلعلكم تفترون ، قالوا : نعم . قال : فاجتمعوا على طعامكم ، واذكروا اسم الله يبارك لكم فيه » .

فليقل: بسم الله ، ثم يشرب شيئاً ، ثم يسك فيقول: الحمد لله ، ثم يشرب فيقول: بسم الله ، ثم يسك فيقول: الحمد لله ، ثم يشرب فيقول: بسم الله ، وفى آخر شرابه يقول: الحمد لله ، وليمص الماء مصّاً فإن ذلك أيسر فى مرور الماء من الحلق إلى المعدة شيئاً بعد شيء فلا يحدث لها ارتباكاً واضطراباً .

روى مسلم فى صحيحه عن أنس قال : « كان رسول الله ﷺ يتنفس فى الشراب ثلاثاً ، ويقول: إنه أروى وأبرأ وأمرأ ، قال أنس : فأنا أنفَس فى الشراب ثلاثاً » .

ومعنى أروى : أكثر رِيًّا ، بمعنى أن الذى يشرب ثلاثاً يشعر بزوال عطشه أكثر من يشرب مرة واحدة ، وربما يشرب أكثر من طاقته وهو لا يدري ، فيشعر بالَم فى أمعائه . ومعنى أبرأ: أى اشد إبراءً للأمعاء من الأذى الذى قد يحدث لمن يشرب مرة واحدة . وأمرأ : أى أهنا وألذ .

وروى الترمذى بسند حسن عن ابن عباس رضيهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تشربوا واحداً كشرب البعير ، ولكن اشربوا مثني وثلاث وسموا إذا أنتم شربتم ، واحمدوا إذا أنتم رفعتم » .

• استحباب بدء الساقى بالأيمن :

يستحب لمن كان يسقى الناس لبناً أو ماءً ونحوه أن يبدأ بالأيمن فيسقيه ، ثم يسقى الذى يليه ، ثم الذى يليه وهكذا ولو كان غلاماً صغيراً .

ولا يتحول من الأيمن إلى غيره إلا بعد استئذانه دفعاً للحرص ، وتحقيقاً للعدل والمساواة بين الجالسين .

وقد روى مسلم فى ذلك عدة أحاديث منها :

ما حكاه أنس بن مالك رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب بماء ، وعن يمينه أعرابى وعن يساره أبو بكر ، فشرب ثم أعطى الأعرابى وقال : « الأيمن فالأيمن » .

وإنما قال ذلك جبراً لخاطر أبى بكر رضي الله عنه ، وتأسيساً لقاعدة التيامن ، وهى البدء باليمين دائماً .

وقد شيب اللبن بالماء لكسر حدته وتخفيفه ، وهذا جائز لمن أراد أن يشربه على هذا النحو ، وممنوع إذا قصد به الغش .

وهذا الحديث يدعو إلى اجتماع الناس على الطعام بأن يأتي كل واحد منهم بطعامه فيخلطه بطعام الآخر ، ويأكلون جميعاً في إناء واحد فإن في ذلك البركة الناشئة عن المحبة والألفة، والتعاون على البر، وإطعام من لا طعام له وغير ذلك من السنن المستحبة ، والعادات الحسنة .

وقد رأيت الناس في صعيد مصر يجتمعون على طعام الإفطار في شهر رمضان في مشهد مهيب رائع ، فيأتي كل واحد من أهل الحى بطعامه على موائد صغيرة تعرف بالطبالي ، ويأتي أكبر أهل الحى سنّاً وعقلاً فيجمع ما في الأواني من اللحوم في إناء واحد ثم يقوم بتقسيمها على الجميع بالتساوى فيأخذ كل واحد نصيبه من اللحم سواء أتى بشيء منه أم لا ، ومن شاء أن يجلس في أى مكان جلس ، ومن اشتهى أى طعام أكله بلا تكبر ولا معارضة .

وكذلك يفعلون في صبيحة يوم عيد الفطر وعيد الأضحى ، وفي بعض المناسبات، فما أجملها عادة ، وما أحسنه عرفاً . نسأل الله أن يجمعنا على الهدى ، ويدفع عنا الشح والردى بفضلله وكرمه .

هذا وللطعام والشراب آداب أخرى ، ولكن فيما ذكرناه كفاية ، ويأتى كثير مما لم نذكره في أبواب متفرقة كالعقيقة وغيرها إن شاء الله تعالى، ومر بعضها في الأضحية وغيرها .

* * *

أحكام اللباس

يجدر بنا - بعد أن بينا ما يحل وما يحرم من الأطعمة وما يتصل بذلك من الأحكام، أن نتكلم عن اللباس فنبين بالأدلة ما يحل منه ، وما يحرم ، وما يجب ، وما يستحب ، وما يكره - والله المستعان .

• المراد باللباس :

اللباس : كل ما يلبسه الرجال والنساء من الثياب الساترة لجميع البدن أو بعضه من صوف وقطن ، وكتان وحرير ، وحلى من ذهب وفضة وما إلى ذلك مما يلبسه الناس ويتحلون به .

فالعمامة نوع من الثياب ، والجورب نوع ، والسرwal نوع ، والقفاز نوع . . إلى آخره .

• ما يباح اتخاذ من اللباس :

عرفت عند الكلام على الأطعمة أن الأصل في الأشياء الإباحة ، فكل طعام حلال ، وكل لباس حلال إلا ما ورد تحريمه بنص شرعى لا مجال للاجتهاد فيه .
ويتبين لنا من النصوص الشرعية الواردة في الكتاب والسنة أن اللباس من الأمور التي تعثر بها الأحكام الخمسة ، وهى : الوجوب ، والنadb ، والحرمة ، والكراهة ، والإباحة ، فتارة يكون اللباس واجباً ، وتارة يكون مندوباً أى مستحباً وتارة يكون حراماً ، وتارة يكون مكروهاً ، فإن لم يكن واحداً من هذه الأربعة كان مباحاً على الأصل .

وهذا الأصل مقرر فى قوله تعالى : ﴿ يا بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يوارى سوءاتكم وريشاً ولباساً التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون ﴾ (١) .

وفى قوله تعالى : ﴿ والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاناً ومتاعاً إلى حين ﴾ والله جعل لكم مما خلق ظلالاً وجعل لكم من الجبال أكناناً

(١) سورة الاعراف الآية : ٣٦ .

وجعل لكم سراييل تقيكم الحرَّ وسراييل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون ﴿١﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قل من حرم رينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون ﴾ (٢) .

ففى الآية الأولى يمتن الله على عباده بأن أنزل عليهم من السماء لباساً متنوعاً يستر عورتهم ويقي أجسامهم من الحر والبرد ، وأنزل عليهم ريشاً ، وهو ما يتفنعون به من الفراش والزينة ، وامتن عليهم بما هو خير من هذا وذلك ، وهو لباس التقوى ، أى ما يلبسونه فى الحرب ليقوا به أنفسهم من ضربات العدو ، كما قاله بعض المفسرين ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وسراييل تقيكم بأسكم ﴾ ، والباس هو : الحرب ، كما فى قوله تعالى : ﴿ والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس ﴾ (٣) . ويدل على هذا التفسير أيضاً قوله تعالى حكاية عن داود عليه السلام : وعلمناه صنعة لبوس لكم لنَحْنُصْنَعَكُم من بأسكم فهل أنتم شاكرون ﴿٤﴾ وهى الدروع التى كان يصنعها للحرب .

وقيل : لباس التقوى هو العمل الصالح .

ولا مانع أن يكون كل من المعنيين مراداً بطريق الاشتراك ، فيكون لبنى آدم لباسان أحدهما لتزيين الظاهر ، والآخر لتزيين الباطن ، كما أن له زادين أحدهما لجسمه ، والآخر لروحه ، كما فى قوله جل شأنه : ﴿ وتزودوا فإن خير الزاد التقوى ﴾ (٥) أى واتخذوا لأنفسكم فى حجكم زادين ، واعلموا أن خير الزادين التقوى . والله أعلم بمراده ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وفى الآيتين من سورة النحل تفصيل لهذه المنة ، وبيان لعظيم هذه النعمة ، بتعدد أصنافها ، ومنافعها ، إذ جعل لنا فيها بيوتاً نستخفها وقت ظعننا - أى سفرنا - ووقت إقامتنا فى بلادنا ، وجعل لنا من أصواف الغنم ، وأوبار الإبل ، وأشعار المعز أنثاء - أى فراشاً - ومتاعاً - أى لباساً وزينة - إلى حين انتهاء آجالنا ، وجعل لنا مما

(١) سورة النحل الآية : ٨٠ ، ٨١ . (٢) سورة الأعراف الآية : ٣٢ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٧٧ . (٤) سورة الأنبياء آية : ٨٠ .

(٥) سورة البقرة آية : ١٩٧ .

خلق ظلالاً من الأشجار وغيرها ، وجعل لنا من الجبال أكثافاً - بيوتاً - نستكن فيها ، ونستتر من الرياح العاصفة ، والوحوش الكاسرة ، والعيون النازرة وجعل لنا سراويل تقينا الحر والبرد ، وتقينا بأس الحرب . وقد اكتفى في الآية بذكر الحر ، لأن ضده وهو البرد يفهم بالقرينة ، على أن هناك من المفسرين من يرى أن البأس في الآية معناه البرد ، فلا يكون فيها اكتفاء بذكر أحدهما عن الآخر .

وقد يقال : لمَ ذكر الحر هنا دون البرد على التفسير الأول مع أن الوقاية من البرد أعظم في المنة ؟

قلت : لأن القوم الذين خاطبهم القرآن عند نزوله كانوا يعانون من الحر أكثر مما يعانون من البرد ؛ لأنهم كانوا يعيشون في الصحارى والقفار ، والحر فيها شديد ، ولا يكادون يجدون منه محيصاً ، بخلاف البرد فإنهم كانوا يتقنونه بكثير من أدوات التوقي - والله أعلم .

وفي آية الأعراف يعيب الله عز وجل على من يحرم على نفسه ربة الله التي أخرجها لعباده ، والطيبات من الرزق، ويدعى أن ذلك من الزهد والورع ، مع أنها مباحة للذين آمنوا في الدنيا ، لأنهم يتصرفون فيها بمقتضى إيمانهم ، ويشاركهم فيها غيرهم ، إن اقتدوا بهم في سلوكهم تجاهها ، فلم يتخذوها بطراً ورياءً ولم يتصرفوا فيها بوجوه غير مشروعة .

أما يوم القيامة فهي خالصة للمؤمنين دون غيرهم فالدار دارهم ، كما قال جل شأنه : ﴿ تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين ﴾ (١) .

وبعد ، فقد عرفت من خلال ما ذكرناه آنفاً أن الأصل في الأشياء الإباحة ، ولا يخرج شيء عن هذا الأصل إلى الوجوب أو الحرمة ، أو التنب أو الكراهة ، إلا بدليل شرعي ، ومستكلم بعد ذلك عن هذه الأشياء التي خرجت عن الإباحة إلى غيرها من أمور التكليف ، ونبدأ بما يجب اتخاذه ، ثم بما يستحب ، ثم بما يكره ثم بما يحرم ، وبالله التوفيق .

● ما يجب اتخاذه من اللباس :

من الواجب على الرجل والمرأة أن يتخذا من اللباس ما يستر العورة ، وتصح

(١) سورة القصص آية : ٨٣ .

به الصلاة ، ويدفع الحر والبرد ، لأن وقاية النفس من المهلكات من أهم الواجبات
وستر العورة في الصلاة وغيرها كذلك .

وكل ما يتوقف عليه تحصيل الواجب - واجب .

وقد مضى الكلام على وجوب ستر العورة في شروط صحة الصلاة ، وعند
الكلام على قضاء الحاجة في أول أبواب الطهارة ، فراجع هناك إن شئت .

• ما يستحب اتخاذه من اللباس :

(١) ويستحب للمسلم أن يتخذ من الثياب ما يتجمل به ، ويعبر به عن نعمة
الله عليه زيادة على اللباس الواجب ، كأن يختار لنفسه ما يخرج به على الناس في
أيام الجمع والأعياد والولائم ، والزيارات الخاصة ، فإن الله عز وجل يحب أن يرى
أثر نعمته على عبده ، وهو جميل يحب الجمال .

وقد مضى الكلام على ذلك إجمالاً في سنن الجمعة والعيدين .

وقد أخرج النسائي عن أبي الأحوص عن أبيه قال : دخلت على النبي ﷺ
فرأيت سيئ الهيئة فقال : « ألك من شيء ؟ » . قلت : نعم ، من كل المال قد آتاني
الله تعالى ، فقال : « إذا كان لك مال فليُرْ عَلَيْكَ » .

وروى الحاكم والترمذي عن ابن عمرو أن النبي ﷺ قال : « إن الله يحب
أن يرى أثر نعمته على عبده » .

وروى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال :
« لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كِبَر » فقال رجل : إن الرجل يحب
أن يكون ثوبه حسناً ، ونعله حسنة ؟ . قال : « إن الله جميل يحب الجمال ، الكبير
بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ » .

ويطر الحق معناه : دفعه وردّه على فائله منكراً له مع وضوحه وقوة حجته .

وغمط الناس معناه : احتقارهم والسخرية منهم والاستهزاء بهم .

(٢) ويستحب عند الخروج إلى صلاة الجمعة لبس الثياب البيضاء كما يستحب
أن يكفن الموتى بها ، بل إن الثياب البيضاء مستحبة دائماً ، ومفضلة على غيرها متى
تيسرت ؛ لما رواه أبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :
« البسوا من ثيابكم البياض ، فإنها من خير ثيابكم وكفّنوا فيها موتاكم » .

وقد قالت عائشة رضي الله عنها كما في صحيح البخاري ومسلم : « كُفّن رسول الله ﷺ
في ثلاثة أثواب بيض سَخُولِيَّة ، من كَرْسُف ، لبس فيها قميص ولا عمامة » .

وسَحُولِيَّة : نسبة إلى سحول قرية باليمن .

والكُرسف هو : القطن .

(٣) ويستحب لبس الجديد في يوم العيد ، فإن لم يكن جديداً فليكن جيداً نظيفاً ؛ لما رواه الحاكم عن الحسن ابن بنت رسول الله ﷺ قال : « أمرنا رسول الله ﷺ في العيدين أن نلبس أجود ما نجد ، وأن نتطيب بأجود ما نجد ، وأن نصحي بأئمن ما نجد » قال الثوب الأجود والجديد في يوم العيد أفضل من الأبيض القديم أو الأقل جودة ، لأن في لبس الجديد والجديد مظهر من مظاهر البهجة والسرور .

(٤) هذا ويستحب لمن خاف على نفسه الرياء والخيلاء والعجب أن يلبس من الثياب ما لا يحمله على ذلك كالثياب الرخيصة الثمن ، أو الحشنة الملمس أو التي يلبسها من هو دونه في المنزل ، بشرط أن تكون طاهرة نظيفة لا تسبب له حرجاً بين الناس ، ولا تحملهم على بغض النظر إليه ، والجلوس معه ، أو على سخريتهم منه واستهزائهم به ، فإن المؤمن ينبغي أن يكون موضع إجلال وتوقير ، لا موضع سخرة وتحقير .

وعليه أن يعود نفسه على التواضع حتى يآلفه ، فإن آلفه ، وأصبح شيمة من شيمه تطلع إلى أخذ رينته التي تمجده به ، وبأمثاله ، ليرى الناس أثر نعمة ربه عليه ، فإن الخوف من الرياء والخيلاء ، والعجب والغرور - فضيلة تحب للمحافظة عليها ، فإذا كان لبس الجميل من الثياب يؤدي إلى هذه الخصال المذمومة ، فليترك إلى حين تتعود فيه النفس على التواضع ، وترك التعالي . وهذا كلام نفيس يعرفه المشتغلون بترييض النفوس وتهذيبها ، مثل الحارث المحاسبى ، وأبى طالب المكي وأبى حامد الغزالي ، وغيرهم ممن فتح الله عليهم وأثار بصائرهم .

واقراً في ذلك قول رسول الله ﷺ الذي رواه الترمذى في جامعه عن معاذ بن أنس رضيه الله عنه ، قال عليه الصلاة والسلام : « من ترك اللباس تواضعاً لله ، وهو يقدر عليه ، دعاه الله يوم القيامة على رءوس الخلائق حتى يخيره من أى حلل الإيمان شاء يلبسها » .

فوازن أيها الأخ المسلم بين رغبات نفسك ورغبات دينك ، فنفسك تدعوك إلى التظاهر والترفع ، ودينك يدعوك إلى الحياء والتواضع ، وهو لا ينهاك عن التجميل بما تشاء من الثياب والزينة إلا ما استثناه من ذلك كالذهب والحرير للرجال على ما سيأتى

بيانه، فكن متيقظاً إلي ما يوسوس به الشيطان في التجميل وعدمه ، بحيث لا يكون التجميل دافعاً لك على الرياء والخيلاء ، ولا يكون تركه دافعاً لك على ترك ما أباحه الله لك من غير داع يقتضيه ، بحجة الزهد والورع ، فإن الزهد والورع في ترك ما حرم الله ، لا في ترك ما أباحه لعباده ، كما عرفت من قوله تعالى : ﴿ قل من حرم رينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾ .

• ما يكره اتخاذ من اللباس :

ويكره من الثياب ترك ما يستحب منها ، فإذا كان الرجل يستطيع أن يرتدى من الثياب أفخرها ، وهو خارج إلى صلاة الجمعة ، أو إلى صلاة العيد ، أو إلى لقاء وفد من الوفود ، وكان من أصحاب الثراء والنعمة والمنزلة ولا يخشى على نفسه من الرياء والخيلاء كان من المكروه أن يلبس من الثياب ما لا يعبر عن منزلته ، وثرائه ويجعله صغيراً في نظر أصحابه ، وإخوانه .

ولقد كان رسول الله ﷺ يتخذ له ثوباً فاخراً يلقي به الوفود ، لا ليزداد به جلالاً وجمالاً ، فهو كامل في جلاله وجماله البشري ، مهاب بطبعه معظم في وضعه ، وفي شأنه كله ، لكنه كان بذلك يعلم أصحابه ما يستحب فعله في مثل هذه المواطن عناية بنظافة أنفسهم ، وطهارة ملابسهم ، ومبالغة في إكرام وفودهم ، وإظهاراً لأنعم الله عليهم ، وابتهاجاً بمن يلقونهم من الأصحاب والإخوان والنزلاء .

والدين كله حياء وبهاء ، وجلال وجمال .

• ما يحرم اتخاذ من اللباس :

(١) يحرم على الرجال لبس الحرير، واقتراشه؛ لما رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة» أى: لا نصيب له فيها، أو لا دين له، أو لا حرمة له . أفاده النووي في شرح مسلم . وروى البخارى ومسلم وأحمد عن أبى أمامة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » .

وروى أحمد والطبرانى بسند لا بأس به عن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « من لبس ثوب حرير في الدنيا ألبسه الله يوم القيامة ثوباً من نار » . وروى مسلم في صحيحه عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيراء عند باب المسجد ، فقال: يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها للناس يوم الجمعة ،

وللوفد إذا قدموا عليك ، فقال رسول الله ﷺ : « إنما يليس هذه من لا خلاق له في الآخرة » ، ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلل ، فأعطى عمر منها حلة ، فقال عمر : يا رسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطارده ما قلت ، فقال رسول الله ﷺ : « إنني لم أكسكها لتلبسها » فكساها عمر أتحاً له مشركاً بمكة .

وحلة سبراء - بكسر السين وفتح الباء- برود يخالطها حرير ، وهي مضلعة بالحرير ، وقيل : هي مختلفة الألوان ، وقيل : إنها حرير محض .

وهذا الحديث وما في معناه من الأحاديث المحرمة للحرير يفيد أن المحرم هو الحرير الخالص ، أو الذي كان الحرير فيه أكثر .

قال النوى في شرح هذا الحديث : (قد ذكر مسلم في الرواية الأخرى حلة من استبرق ، وفي الأخرى من ديباج أو حرير ، وفي رواية : حلة سندس . فهذه الألفاظ تبين أن هذه الحلة كانت حريراً محضاً ، وهو الصحيح الذي يتعين القول به في هذا الحديث جمعاً بين الروايات ، ولأنها هي المحرمة ، أما المختلط من حرير وغيره فلا يحرم إلا أن يكون الحرير أكثر وزناً - والله أعلم) (١) .

أقول : إذا كان الثوب مختلطاً بحرير ، وكان الحرير فيه أقل ، لكن مظهره يبرق كالحرير الخالص ، فإنه يكون من الأولى تركه لكي لا يكون عرضة للقليل والقال ، ولا سيما لو كان ممن يقتدى بهم ؛ ففي ذلك وقاية لأنفسهم من الشبهات ، ووقاية للناس من الافتتان بهم .

هذا . ويباح لبس الحرير عند الضرورة لمن كان به حكة مثلاً ؛ لما رواه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك : « أن رسول الله ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في القمص الحرير في السفر من حكة كانت بهما ، أو وجع كان بهما » .

وفي رواية : « أنهما شكوا إلى رسول الله ﷺ القمل فرخص لهما في قمص الحرير في غزاة » .

قال النوى : (هذا الحديث صريح في الدلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أنه يجوز لبس الحرير للرجل إذا كانت به حكة لما فيه من البرودة ، وكذلك للقمل وما في معنى ذلك . وقال مالك : لا يجوز ، وهذا الحديث حجة عليه . وفي هذا

الحديث دليل لجواز لبس الحرير عند الضرورة كمن فاجأته الحرب ، ولم يجد غيره .
وأما قوله : « لحكة » فهي بكسر الحاء وتشديد الكاف وهي الجرب أو نحوه .

ثم الصحيح عند أصحابنا والذي قطع به جماهيرهم أنه يجوز لبس الحرير للحكة ونحوها في السفر والحضر جميعاً ، وقال بعض أصحابنا : يختص بالسفر وهو ضعيف) .

هذا . ويعفى من الحرير ما يكف به الثوب ، وما يصنع منه جيب للقميص ونحوه بقدر أربع أصابع ، لما جاء في صحيح مسلم من حديث عمر أنه كتب إلى عتبة بن فرقد بأذربيجان كتاباً قال فيه : « وإياكم والتنعم وزي أهل الشرك ، ولبوس الحرير ، فإن رسول الله ﷺ نهى عن لبوس الحرير ، قال : إلا هكذا ، ورفع لنا رسول الله ﷺ إصبعيه الوسطى والسبابة وضمهما » .

وجاء في صحيح مسلم أيضاً : « أن أسماء ؓ قد أخرجت جبة رسول الله ﷺ لمولاه عبد الله لها لبنة ديباج ، وفرجاها مكفوفان بالديباج » .
واللبنة - بكسر اللام وسكون الباء - رقعة في جيب القميص ، والديباج : هو الحرير .

وقد قصدت بإخراجها أن هذا القدر من الحرير ليس محرماً لأنه قليل جداً .
ولعل الحكمة في تحريم الحرير على الرجال ما فيه من نعمة لا توافق أجسامهم الخشنة ، ولما فيه أيضاً من تشبه الرجال بالنساء ، ولما فيه من خيلاء وعجب ، ولأن لبس الحرير يعود الرجال على الخنثوية والكسل ، ويدفعهم إلى الرخاوة والميل إلى الراحة والدعة .

(٢) ويحرم على الرجال أيضاً لبس الذهب .

لما رواه أحمد والحاكم عن أبي أمامة ؓ أن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس حريراً ولا ذهباً » .

وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد عن علي ؓ : أن النبي ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه ، وذهباً في شماله ، ثم رفع بهما يديه فقال : « إن هذين حرام على ذكور أمتي حل لإناثهم » .

• التحلى بغير الذهب :

لا يجوز للرجال كما عرفت فيما سبق أن يتحلوا بشيء من الذهب باتفاق العلماء .

وهنا نتكلم عن التحلى بغير الذهب بالنسبة للرجال والنساء معاً ونذكر الخلاف بين الفقهاء فى حكمه ، فنقول :

قال الخفيفون : يحرم على الرجل والمرأة التختم بالحديد والنحاس .
لما رواه أبو داود والترمذى وغيرهما عن عبد الله بن بريدة عن أبيه : « أن رجلاً جاء إلي النبى ﷺ وعليه خاتم من شَبَّه ، فقال : مالى أجد منك ربح الأصنام . فطرحه ، ثم جاء وعليه خاتم من حديد ، فقال : مالى أرى عليك حلية أهل النار؟ . فطرحه وقال : يا رسول الله من أى شىء اتخذه؟ ، قال : اتخذه من ورق ولا تتمه مثقالاً » .

والشَبَّه : نوع من النحاس الأصفر يشبه الذهب ، وإنما قال : « أجد ربح الأصنام » لأنها كانت تتخذ من الشبه .
وأما الحديد فقليل : كرهه لكراهة ريحه ، وقيل : لأنه رى بعض الكفار ، والورق - بكسر الراء - الفضة .
والمثقال يساوى ٤,٤ جم كما ذكرنا فى باب الزكاة .

ومن هذا الحديث تعلم حرمة التختم بغير الذهب للرجال والنساء إلا الفضة فإنها تجوز للنساء من غير تحديد ، ويجوز للرجل منها خاتم لا يبلغ مثقالاً .
وروى أحمد فى مسنده عن عمار بن أبى عمار أن عمر بن الخطاب قال : « إن رسول الله ﷺ رأى فى يد رجل خاتماً من ذهب ، فقال : ألقى ذا . فألقاه فتختم بخاتم من حديد ، فقال : ذا شر منه ، فتختم بخاتم من فضة . فسكت عنه » .
وروى أحمد والطبرانى عن عبد الله بن عمرو : « أنه لبس خاتماً من ذهب ، فنظر إليه رسول الله ﷺ كأنه كرهه فطرحه ، ثم لبس خاتماً من حديد ، فقال : هذا أخيب . فطرحه ، ثم لبس خاتماً من ورق فسكت عنه » .
وفى رواية لأحمد قال فى الخاتم الحديد : « هذا حلية أهل النار » .

وقال بعض المالكية والشافعية : يكره التختم بما ذكر لأن النبى ﷺ قال لمن خطب الراهبة نفسها - كما فى الصحيحين - « التمس ولو خاتماً من حديد » فلو كان الخاتم من حديد حراماً ، ما أمره بالتماسه .

وحملوا الأحاديث المتقدمة على الكراهة التنزيهية ، والأصح ما عليه الأولون من أنها حرام لصحة الأحاديث وصراحة النهى فيها ، وأما حديث : « التمس ولو خاتماً من حديد » فهو لا يعنى أنه أمره بلبسه ، ويحتمل أن يكون قد قال ذلك ﷺ قبل أن يحرم ذلك - والله أعلم .

قال صاحب الدين الخالص فى هذه المسألة : الراجح القول بأنه لا يحل لبس خاتم من حديد أو نحاس أو نحوهما .

ويجوز عند الحنفية والحنبلية التختم بالعقيق والماس والياقوت والزبرجد ، والزمرد ، والفيروز ، ونحوها من الجواهر .

قال السفارنى فى غذاء الألباب : ولا بأس بالتختم من بقية الجواهر من ياقوت وزبرجد ، وزمرد ، وفيروز ، ونحوها .

وقالت الشافعية : يكره التختم بالعقيق والياقوت ونحوهما . قال النووى فى المجموع : قال الشافعى فى الأم : (لا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا للأدب ، وأنه من رى النساء لا للتحريم ، ولا أكره لبس ياقوت أو زبرجد إلا من جهة السرف والخيلاء ، هذا نصه ونقله الأصحاب ، واتفقوا على أنه لا يحرم) ١٠ هـ (١) .

● تشبه الرجال بالنساء وعكسه :

من البلاء والعار أن يتشبه الرجال بالنساء ، والنساء بالرجال فى الملبس وغيره مما يخرج كل نوع عن طبعه ، ويجعله يشبه الآخر فى وضعه ومظهره ، وأقواله وأفعاله . وذلك لما رواه البخارى فى صحيحه ، والترمذى فى جامعه ، وأبو داود فى سننه ، وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنه قال : « لعن النبى ﷺ المتشبهات من النساء بالرجال ، والمتشبهين من الرجال بالنساء » .

وروى أبو داود والنسائى ، وأحمد ، والحاكم بسند صحيح عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « لعن النبى ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة ، والمرأة تلبس لبسة الرجل » . وأخرج الحاكم والبيهقى بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاثة لا يدخلون الجنة : العاق لوالديه ، والديوث ، ورجلة النساء » . والديوث : الذى يعلم الفاحشة فى أهله ويقهرهم عليها ، ورجلة النساء - بفتح الراء وضم الجيم : المتشبهة من النساء بالرجال -

وروى البيهقى فى شعب الإيمان والطبرانى بإسناد حسن عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً : الديوث ، والرجلة من النساء ، ومعلم الخمر » .

وأخرج أصحاب السنن الستة إلا مسلماً عن ابن عباس رضي الله عنه قال : « لعن النبي ﷺ المخنثين من الرجال ، والمرجلات من النساء ، وقال : « أخرجوهم من يوتكم » . فأخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلاناً ، وأخرج عمر فلاناً .
● تقصير الثياب :

يستحب عند أكثر أهل العلم تقصير الثياب إلى منتصف الساقين ، أو إلى الكعبين ، بل عد بعضهم ذلك من السنن مستدلين بما رواه الترمذى في الشمائل عن الأشعث بن سليم قال : سمعت عمى تحدث عن عمها قال : بينما أنا أمشى إذا إنسان خلفي يقول : « ارفع إزارك فإنه أتقى وأبقى » . فالتفت فإذا هو رسول الله ﷺ ، فقلت : يا رسول الله إنما هي بردة ملحاء ، قال : « أمالك فى أسوة ؟ » فنظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقيه .

وفى رواية لأحمد وابن سعد ، والبيهقى قال : « ارفع إزارك فإنه أنقى لثوبك ، واتقى لربك . أمالك فى أسوة ؟ » .

والبردة الملحاء : هى كساء مخطط فيه بياض وسواد ، ومراده أنها بردة مبتذلة ليست للزينة ، وجرها لا يؤدى إلى الخيلاء ، ولكن رسول الله ﷺ أمره أن يقتدى به فى تقصير الثياب ، وإن لم يؤد إسبالها إلى الخيلاء ، سداً للزينة .

وعمة الأشعث هى : « وهم » - بضم فسكون - بنت الأسود بن خالد .
وعمها هو عبيد الله بن خالد المحاربى .

واستدلوا أيضاً بما رواه أحمد ، والطبرانى فى الأوسط عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « الإزار إلى نصف الساق أو إلى الكعبين لا خير فى أسفل من ذلك » .

وبما رواه أبو داود والترمذى والنسائى عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » فقالت أم سلمة : كيف تصنع النساء بذيولهن ؟ ، قال : « ترخين شبرا » ، قالت : إذن تنكشف أقدامهن ، قال : « فيرخين ذراعاً ولا يزدن عليه » .

وروى أصحاب السنن إلا البخارى عن أبى ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم » ، قلت : من هم يا رسول الله قد خابوا وخسروا ؟ ، فأعادها النبي ﷺ ثلاثاً ،

فقلت : من هم يا رسول الله خابوا وخسروا ؟ ، فقال : « المسبل ، والمنان ، والمنفق و سلته بالخلف الكاذب أو الفاجر » .

والمسبل : هو الذى يطيل ثيابه خيلاء .

والمنان : هو الذى يمن بالعطية على من اعطاه .

والمنفق سلته : المروء لها بالخلف .

ففى هذه الأحاديث دعوة للرجال بتقصير الثياب إلى منتصف الساقين ، أو إلى الكعبين ، ودعوة للنساء بتطويل الثياب إلى ما تحت الكعبين شبير أو شبيرين .

والمراد بالذراع المرخص فيه للنساء الوارد فى حديث ابن عمر ذراع اليد وهو شبران ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما كما فى سنن أبى داود- قال : « رخص رسول الله ﷺ لأمهات المؤمنين فى الذيل شبير ، ثم استزده فزادهن شبير ، فكن يرسلن إلينا فنذرع لهن ذراعاً » ، وفى بعض هذه الأحاديث المتقدمة تحذير صريح للرجال من إسبال الثياب للخيلاء .

قال القسطلانى فى المواهب اللدنية : (وحاصل ما ذكر فى الأحاديث أن للرجل حالين - حال استحباب وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق .

وحال جواز وهو أن يتزل به إلى الكعبين .

وكذا للنساء حالان : حال استحباب وهو أن تزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر .

وحال جواز وهو أن تزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الذراع ، وأن الإسبال يكون فى القميص والعمامة والإزار ، وأنه لا يجوز إسباله تحت الكعبين إن كان للخيلاء ، وإن كان لغيرها فهو مكروه للتنزيه) ١٠٠هـ .

وهذا كلام نفيس حاسم للنزاع القائم بين العلماء فى هذه المسألة .

والذى يقطع بأن الإسبال لا يحرم إلا إذا قُصد به الخيلاء ، ما رواه أصحاب السنن إلا الترمذى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبى ﷺ قال : « لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء ، فقال أبو بكر : يا رسول الله إزارى يسترخى إلا أن أتعاهد ذلك منه ، فقال : إنك لست بمن يفعله خيلاء » .

• المرأة بين التبرج والحجاب :

هذا • ويحرم على المرأة أن تظهر من جسدها إلا جزءاً من وجهها وكفيها ، فإن أظهرت شيئاً غير هذين فقد عرضت نفسها لسخط الله تعالى في الدنيا والآخرة .

روى مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات مميلات ، مائلات ، رهوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ريحها ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا » •

ومعنى قوله كاسيات عاريات أنهن يلبسن ملابس شفاقة تُظهر ما تحتها ، أو قصيرة لا تستر العورات ، فهى تبدو كاسية عارية •

ومعنى مائلات : يمشين متبخرات يتمايلن عجياً وخيلاء •

ومعنى مميلات : يلفتن أنظار الرجال إليهن ، أو هن ضاللات مضلات ، مائلات عن الحق ، مميلات لمن ينظر إليهن •

ومعنى قوله ﷺ : « رهوسهن كأسنمة البخت » أى كأسنمة الإبل لما يفعلنه فى شعورهن من اللف والتدوير ، ولبس الباروكة ونحوها فتبدو رهوسهن مائلة كسنام الجمل •

والملابس الضيقة حكمها حكم الملابس الرقيقة ؛ لأنها تفصلُ الجسم ، وتدعو إلى الفتنة •

والنساء مأمورات بالمبالغة فى ستر أجسامهن بالثياب الواسعة التى لا تشف عما تحتها ولا تدعو إلى الفتنة والإغراء •

قال تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُذِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۚ ۝ الْآيَةُ ۙ ﴾ (١)

وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۙ ﴾ (٢) •

فقد أمر الله النساء فى هاتين الآيتين أن يحتججن عن الرجال بتغطية رهوسهن بالخمر - جمع خمار - وهى الطرحة التى تتدلى من الرأس على العنق وفتحة الصدر ،

(١) سورة النور الآية : ٣١ • (٢) سورة الأحزاب آية : ٥٩ •

وتغطي الخدين والوجه إلا العينين أو عين واحدة ، وهذا هو أكمل ما تحتشم به المرأة .

وقد اختلف الفقهاء حول النقاب فقال قوم بوجوبه مطلقاً ، وقال قوم بوجوبه للشابة التي يخشى منها الفتنة ، وقال قوم إنه مستحب وليس بواجب ، وأتى كل بدليل يرجح مذهبه .

والذي أدين الله به أن النقاب واجب على المرأة التي يخشى منها الفتنة بأن تكون شابة أو جميلة الوجه بدليل ما جاء في الآيتين السابقتين .

أما كبيرة السن فإنه لا يكون في حقها واجباً إلا إن كانت ذات جمال فاتن .
والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وأن يستعففن خير لهن والله سميع عليم ﴾ (١) .

والقواعد من النساء : هن اللاتي قعدت بهن السن ويأسن من نكاح الرجال لهن فهؤلاء ليس عليهن إثم أن يضعن خمرهن ويجلسن مكشوفات الرأس والعنق ، ونصف الذراع والكعيع ، إذ لا مطمع للرجال فيهن .

واستعفافهن خير لهن فإن المرأة العفيفة التقية مهما كبرت سنها تتمسك بأحكام دينها كل التمسك ، وتأخذ بالعزم ولا تأخذ بالرخص إلا عند الضرورة . نسأل الله لنا ولهن الهداية والتوفيق .

وقد كتبت في حكم النقاب بحثاً مطولاً في كتابي « مع المرأة المسلمة في أمور دينها » .

وكتبت أيضاً في حكمه بحثاً موجزاً في كتابي « بين السائل والفقهاء » .

* * *

(١) سورة النور آية : ٦٠ .

آداب اللباس

تكلمت فيما سبق عما يجب اتخاذه من الثياب، وما يستحب منها، وما يكره، وما يباح وما يحرم فأريت من الخير أن أذكر هنا تمة لهذا الباب المهم فأتكلم عن الآداب التي يستحب أن تراعى في اختيار الثياب ولبسها وما ينبغى أن يقال عند لبسها وغير ذلك مما ورد الحث عليه والترغيب فيه .

• اختيار الثوب :

يحسن بالرجل المسلم أن يختار من الثياب ما يناسب حاله وسنه ووظيفته ووضعه في المجتمع فيلبس منها ما لا يسبب له حرجاً بين الناس أو يجعلهم في نفرة منه .

فإن الرجل إذا لبس ثوباً حقيراً أو بالياً وهو سيد في قومه وعلى جانب من اليسار ، والناس يجتمعون عنده ويحتكون به كثيراً هنا وهناك يكون بذلك قد أدخل بسنن الفطرة ، وخالف ما عليه عرف الناس ، بل خالف أيضاً ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون من بعدهم .

وقد مضى تفصيل ذلك فيما يستحب اتخاذه من الثياب، وفيه قول رسول الله ﷺ : « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » .

والرجل الذي يحب التظاهر بالثياب الفخمة والغالية الثمن ويحمل نفسه أكثر من طاقتها في ذلك مخالف أيضاً لما كان عليه رسول الله ﷺ والتابعون من بعده ، ومعرض نفسه للقليل والقال وضياع المال وكثرة السؤال ولا يجد من الناس إلا سخريه ومقته .

قال رسول الله ﷺ - فيما يرويه البخاري وغيره - : « تعس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة ، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش » .

والمعنى : خاب وخسر وتعس وانقلبت حاله رأساً على عقب كل من يجعل مبلغ همه جمع الدرهم والدينار ولبس الفاخر من الثياب كالخميصة - وهى ثوب له أعلام يلبسه ذوى اليسار من الرجال - وتبلغ الخيبة والحسران بهذا الرجل مبلغاً يجعل

الناس جميعاً في صدور وإعراض عنه إلى الحد الذي لو أصابته شوكة ودعا أحدهم لينقشها له بالمناقش لا يجيبه لذلك بغضاً له وتفوراً منه .

ونخلص من هذا أن الخير كل الخير في الوسطية والاعتدال، والوسطية أمر نسبي فما يكون وسطاً بالنسبة لك قد يكون إفراطاً أو تفريطاً بالنسبة لغيرك .

قال جل شأنه : ﴿ لَيَنْفَقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رُزْقُهُ فَلَيُنْفِقْ مَا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عَسْرٍ يُسْرًا ۝ (١) .

• كيفية لبس الثوب والنعل وخلعهما :

يستحب لمن أراد أن يلبس ثوبه أو نعله أو سرواله أو جوربه أو قفازه أن يبدأ باليمين ، وهكذا كل عمل له شأن وقيمة ، فقد كان النبي ﷺ يعجبه اليمين في شأنه كله، كما جاء في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها .

وقد روى أبو داود وغيره بإسناد صحيح عن عائشة أيضاً قالت : « كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لظهوره وطعامه وكانت اليسرى لخلائه وما كان من أذى » .

وروى أبو داود والترمذي بسند حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا لبستم وإذا توضأتم فابدأوا بيمينكم » .

وإذا أراد المسلم أن يخلع نعله فليخلع اليسرى أولاً لما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين ، وإذا فرغ فليبدأ بالشمال ، لتكن اليمنى أولهما تُنعل وآخرهما تُنزع » .

ويقاس على النعل سائر ما يلبس ، فإذا أراد المسلم أن يخلع سرواله مثلاً أخرج اليسرى أولاً ، وإذا أراد أن يخلع قميصه أخرج اليد اليسرى أولاً .

والإسلام نظام كامل متكامل شامل لمناحي الحياة كلها فما من صغيرة ولا كبيرة إلا شملها تشريعه ووسعها بيانه .

• ما يقول من لبس ثوباً :

يستحب لمن لبس ثوباً أن يقول : بسم الله . كما هو الشأن في بداية كل عمل نافع ، ثم يقول ما قاله الرسول ﷺ .

وروى ابن المني عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن النبي ﷺ كان إذا لبس ثوباً

أو قميصاً ، أو رداء أو عمامة يقول : « اللهم إني أسألك من خيره وخير ما هو له ، وأعوذ بك من شره وشر ما هو له » .

● ما يقول من لبس جديداً :

روى ابن السنى عن معاذ بن أنس رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « من لبس ثوباً جديداً فقال : الحمد لله الذى كسانى هذا ورزقني من غير حول منى ولا قوة - غفر الله له ما تقدم من ذنبه » .

وروى أبو داود والترمذى والنسائى عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوباً سماه باسمه عمامة أو قميصاً أو رداء ، ثم يقول : « اللهم لك الحمد أنت كسوتني أسألك خيره وخير ما صنع له ، وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له » .

ومعنى قوله : (سماه باسمه) أى قال عند دعائه : الحمد لله الذى كسانى قميصاً أو عمامة أو نعلأ ، أو المعنى أنه ﷺ سماه باسم يعرف به ، فقد كانت له عمامة تسمى السحاب ، وتلك كانت عادته يسمى كل شيء يستفيع به ، ليعرف ويؤلف .

وجاء فى سنن الترمذى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من لبس ثوباً جديداً فقال : الحمد لله الذى كسانى ما أوارى به عورتى ، واتجمل به فى حياتى ، ثم عمد إلى الثوب الذى أنخلق فتصدق به - كان فى حفظ الله ، وفى كنف الله عز وجل وفى سبيل الله عز وجل حياً وميتاً » .

● ما يقول لصاحبه إذا رأى عليه ثوباً جديداً :

روى البخارى فى صحيحه عن أم خالد بنت خالد رضي الله عنها قالت : أتى رسول الله ﷺ بتياب فيها خميصة سوداء ، قال : « من ترون نكسوها هذه الخميصة » ، فأسكت القوم ، فقال : « اتنوني بأمر خالد » فأتى بى النبي ﷺ فالبسنيها بيده ، وقال : « أبلى واخلقى » - مرتين .

وروى ابن ماجه وابن السنى عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ رأى على عمر رضي الله عنه ثوباً جديداً فقال : « أجديد هذا أم غسل » فقال : بل غسل ، فقال : البس جديداً وعش حميداً ، ومت شهيداً سعيداً » .

والثوب الغسيل هو : التنظيف الذى يبدو من شدة نظافته أنه جديد .

● ماذا يقول من خلع ثوبه :

روى ابن السنى عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ستر ما بين أعين الجن وعورات بنى آدم أن يقول الرجل المسلم إذا أراد أن يطرح ثيابه : بسم الله الذى لا إله إلا هو » .

* * *

المغيرات خلق الله

خلق الله الإنسان فى أحسن تقويم ، وصوره فأحسن صورته وميزه على سائر المخلوقات بمسحة من الجمال يعرفها من يعرفها ، ويجهلها من يجهلها .
فما من رجل ولا امرأة إلا فيه جانب من الحسن يدرك بالنظر إلى شكله العام ، لا إلى كل جزئية من جزئياته ، وإن كان فى كل جزئية نوع جمال .
فكل عضو من أعضائه غاية فى الإتقان ، إذ هو صنعة من صنع الخالق جل وعلا .

قال تعالى : ﴿ صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَضَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ (١) ، ومع هذا الإتقان ترى فيه جانباً من الحسن ولا بد ، وقد يخفى عليك أحياناً ، فلا تراه ويراه غيرك .

قال تعالى فى : ﴿ ذَلِكَ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ (٢) .

وتسوية الأعضاء نوع آخر من أنواع الجمال ، إذ كل عضو يظهر حسنه فى نفسه من جهة ، ويظهر حسنه فى غيره من جهة أخرى ، فأى عيب فى عضو من أعضاء الجسم لا يؤدى إلى تشويبه فحسب ، وإنما يؤدى إلى تشويه ما جاوره ، بل ربما يؤدى إلى تشويه الجسم كله ، ومن هنا جاء النهى الشديد عن تشويه هذه الخلقة التى كرمها الله تعالى بأى نوع من أنواع التغيير والتبديل .
قال تعالى : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لَخَلْقِ اللَّهِ ﴾ (٣) .

أى : لا تبدلوا خلق الله بالاعتداء على الفطرة ، بمحو سنتها والعبث بمتطلباتها ، والعمل على مسخها بقصد أو بغير قصد .

أو المعنى : لا تبدلوا دين الله الذى فطركم عليه ، والنهى عام يشمل كل تبديل لأصول الفطرة وخصائصها وسنتها والله اعلم .
لأصول الفطرة وخصائصها . وسنتها . والله اعلم .

(١) سورة النمل آية : ٨٨ . (٢) سورة السجدة الآية : ٦ - ٩ .

(٣) سورة الروم آية : ٣٠ .

ومن الأمور التي أقسم الشيطان على أن يغري بها بنى آدم تغيير خلق الله .
قال تعالى : ﴿ إِن يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا وَلَا ضَلَّتْهُمْ وَلَا مُنِيتُهُمْ وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيُسْكِنَنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرًا مُبِينًا يَعْدُهُمْ وَيَمْنُهُمْ وَمَا يَعْدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا أُولَئِكَ مَا وَاهَمُ جَهَنَّمَ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴾ (١) فقد أقسم الشيطان أن يضلل بنى آدم عن الصراط المستقيم ضلالاً بعيداً ، وأن يمنهم : بمعنى يزين لهم سوء فيرونها حسناً ، ويغريهم بتأخير التوبة ، ويطمعهم في النجاة من غير عمل ، ونحو ذلك من الاماني الباطلة .

واقسم أن يأمرهم بتقطيع آذان الأنعام لتكون سمة على جعلها قرباناً للكلية التي كانوا يعبدونها من دون الله تعالى ، وأن يأمرهم بتغيير خلق الله بالنمص والوشم والوشر ، وغير ذلك من التشويهات التي تفعلها النساء رغبة في التجميل ، وهن مغرورات في ذلك غروراً مبيناً ، فإن ما يفعله بأنفسهن ليس فيه زيادة في الجمال ولا إظهار لمعامله ، بل هو كما قلت تشويه لخلق الله واعتداء على صنعه المتقنة ، واستخفاف بتقديره وقدره .

من هنا شدد الله النكير على كل من تسول لها نفسها بهذا كما أشارت إليه الآية السابقة .

وقد لعن رسول الله ﷺ من تغير خلق الله تعالى بالنمص أو بالوشم ، أو الوشر ، أو بوصل الشعر ونحو ذلك على ما سيأتى بيانه قريباً .
وهي أمور لا تقل إثماً عن التبرج ، وكشف العورات الذي سبق لنا ذكره ، ولقد عدّها جمهور الفقهاء من الكبائر ؛ للنص على لعن صاحبها .

وكل فعل ورد لعن فاعله فهو كبيرة يجب على المسلم أن يحذر كل الحذر من تكابها ، والإصرار على الكبيرة جرم عظيم ، يعذب عليه المرء في دنياه وآخرته .
وفيما يلي نتكلم عن هذه الأمور التي تقدم بعض النساء على فعلها مستخفة بهذا الوعيد الشديد من أجل أن تبدو جميلة وجبهة في أعين الناظرين ، ولن تبدو كذلك أبداً ، والله الأمر من قبل ومن بعد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(١) سورة النساء الآيات : ١١٧ - ١٢١ .

• وصل الشعر :

روى مسلم فى صحيحه عن أسماء بنت أبى بكر قالت : « جاءت امرأة إلى النبى ﷺ فقالت : يا رسول الله إن لى ابنة عُرَيْساً ^(١) أصابتها حصبة فتمرق ^(٢) شعرها أفأصله . فقال : لعن الله الواصلة والمستوصلة » .
وفى رواية : « فتمرق رأسها ، وزوجها يستحسنها ، أفأصل شعرها يا رسول الله ، فنهاها » .

وفى رواية : « أنها مرضت فتمرط شعرها » .
وفى رواية : « فاشتكت فتساقط شعرها ، وأن زوجها يريد لها » .
والواصله هى التى تصل شعر المرأة بشعر آخر ، والمستوصلة التى تطلب من يفعل بها ذلك ، ويقال لها : موصولة .
وهذه الأحاديث صريحة فى تحريم الوصل ولعن الواصلة والمستوصلة مطلقاً ، وهذا هو الظاهر المختار كما قال النووى فى شرح مسلم ^(٣) .
وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة :

فقال الحنفيون ومالك وكثيرون : الوصل ممنوع سواء وصلته بشعر أو صوف أو خرق ؛ لقول جابر : « رجز النبى ﷺ أن تصل المرأة برأسها شيئاً » .
(أخرجه مسلم)

وقالت الشافعية : إن وصلت شعرها بشعر آدمى فهو حرام اتفاقاً لعموم الأحاديث ؛ ولأنه يحرم الانتفاع بشعر آدمى احتراماً وإكراماً ، وكذا إن وصلته بشعر نجس من غير آدمى وهو شعر الميتة وشعر مالا يؤكل لحمه إذا انفصل فى حياته للحديث ؛ ولأنه حمل لجماسة عمداً .

وإن وصلته بشعر طاهر من غير آدمى ولم يكن لها زوج فهو حرام أيضاً ، وإن كانت ذات زوج فثلاثة أوجه ، أصحها إن فعلته بإذن الزوج جاز وإلا فهو حرام لما تقدم ، ولحديث حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية عام حج وهو على المنبر وتناول قصّة من شعر كانت فى يد حُرَيْسٍ ^(٤) يقول : يا أهل المدينة أين

(١) عريس - بضم العين وفتح الراء - : تصغير عروس .

(٢) ج ١٤ ص ١٠٣ .

(٣) تساقط .

(٤) والحرسى - يفتحون - : واحد الحرس وهم خدم السلطان المرتبون لحراسته .

علمائكم سمعت رسول الله ﷺ وعلى آله وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول :
« إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوها نساؤهم » . (أخرجه الجماعة) .

وقال أحمد والليث : الوصل الحرام مختص بوصل الشعر بالشعر لما فيه من
التدليس واستعماله المختلف في لجاسته . وغيره لا يحرم لما فيه من تحسين المرأة
لزوجها من غير مضرة ولا مخالفة ، أما ربط خيوط الحرير الملونة وغيرها مما لا يشبه
الشعر فليس بمنهى عنه اتفاقاً ؛ لأنه ليس بوصل ، وإنما هو للتجميل
والتحسين . ١٠٠هـ (١) .

• النمص :

هو إزالة شعر الحاجبين والوجه بالمنامص وهو المنقاش أو بالفتلة ، أو بالتف
ونحو ذلك ، وهو حرام ، إلا إذا نبت للمرأة لحية أو شارب فلا تحرم الإزالة بل
تستحب أو تحب على خلاف في ذلك بين الفقهاء .
قال المالكية والخنفية : يجب عليها ذلك ، حتى لا تكون متشبهة بالرجال ، ولما
فيه من المثلة .

وقال الشافعية : لا يجب ولكن يستحب .
وكذا والعنفقة (٢) .

قال النووي في المجموع : « قال محمد بن جرير لا يجوز لها خلق شيء من
ذلك ، ولا تغيير شيء من خلقها بزيادة ولا نقص » .
قال رحمه الله : « وأما الأخذ من الحاجبين إذا طالا فلم أر فيه شيئاً لأصحابنا ،
وينبغي أن يكره ؛ لأنه تغيير لخلق الله لم يثبت فيه شيء فكره ، وذكر بعض أصحاب
أحمد أنه لا بأس به ، قال : وكان أحمد يفعل ، وحكى أيضاً عن الحسن البصري (٣) .
والنمص من الكبائر كما قلنا .

لما رواه أحمد والبيهقي وغيرهما بسند صحيح عن ابن مسعود رضيه الله عنه قال : قال
رسول الله ﷺ : « لعن الله الواشمات والمستوشمات ، والنامصات والمتنصات ،
والمثفلجات للحسن المغيرات لخلق الله » .

(١) انظر الدين الخالص ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢) العنْفَقَة - بفتح العين والفاء - هي : ما بين الشفة السفلى والذقن . كما جاء في

لسان العرب .

(٣) ج ١ ص ٣٤٩ .

وقد بينا حكم النمص فلنبين حكم الوشم والتفليج .
• الوشم :

والوشم هو أن تغرز إبرة أو مسلة أو نحوهما في ظهر الكف وغيره من الأعضاء حتى يسيل الدم ، ثم يحشى ذلك الموضع بالكحل أو النورة فيخضر .
والواشمة هي التي تفعل ذلك لغيرها ، والمستوشمة هي التي تطلب ذلك من غيرها .

قال النووي في شرح مسلم : « وهو حرام على الفاعلة والمفعول بها باختيارها ، والطالبة له ، وقد يفعل بالبت وهي طفلة فتأثم الفاعلة ولا تأثم البت لعدم تكليفها حيثئذ ، قال أصحابنا (يعني الشافعية) : هذا الموضع الذي وشم يصير نجساً ، فإن أمكن إزالته بالعلاج وجبت إزالته ، وإن لم يمكن إلا بالجرح ، فإن خاف منه التلف أو فوات عضو أو منفعة عضو ، أو شيئاً فاحشاً في عضو ظاهر لم تجب إزالته ، فإذا بان لم يبق عليه إثم ، وإن لم يخف شيئاً من ذلك ونحوه لزمه إزالته ، وبعضه بتأخيره ، وسواء في هذا كله الرجل والمرأة - والله أعلم » أ . هـ^(١) .

• تفليج الأسنان :

وهو أن تبرد المرأة ما بين أسنانها الثنايا والرياعيات . وتفعل ذلك العجوز ومن قاربها في السن إظهاراً للصغر ، وحسن الأسنان ؛ لأن هذه الفرجة اللطيفة بين الأسنان تكون للبنات الصغار ، فإذا عمزت المرأة كبرت سنّها وتوحشت ، فتبردها بالمبرد لتصير لطيفة حسنة المنظر ، وتوهم أنها صغيرة . ويقال له أيضاً : الوشر ، ومنه لعن الراشدة والمستوشرة ، وهذا الفعل حرام على الفاعلة والمفعول بها لهذه الأحاديث ؛ ولأنه تغيير لخلق الله تعالى ؛ ولأنه تزوير وتدليس .

وأما قوله : « المتفلجات للحسن » فمعناه يفعلن ذلك طلباً للحسن ، وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المفعول لطلب الحسن ، أما لو احتاجت إليه لعلاج أو عيب في السن ونحوه فلا بأس . والله أعلم . أ . هـ^(٢) .

• الأصباغ :

والكلام عن الأصباغ هنا يتناول صبغ الشعر بالألوان المختلفة ، وصبغ الشيب

(١) جـ ١٤ ص ١٠٦ . (٢) أفاده النووي في المرجع السابق .

وصبغ الوجه بالحمرة ، وكذلك صبغ الشفتين والعينين ، وأطراف الأصابع وما إلى ذلك .

وبعض هذه الأصباغ جائز ، وبعضها محرم . أما تحمير الوجه والشفتين ، وأطراف أصابع اليدين بالأصباغ المعروفة كالروج والمانيكير والاكلا دور وغيرها من الأصناف التي لا يكاد يحصيها العادون فإنها من الزينة التي ينبغي للمسلمة أن تمتنع نفسها عنها إلا إذا أمرها زوجها بذلك ، ولم تجد حيلة في إقناعه فإنها تفعل ذلك إرضاء له ، بشرط أن يكون ذلك في بيتها بحيث لا يطلع عليه أحد غيره .

فهى حرام لما فيها من تغيير خلق الله ، ولما فيها من التشبه بنساء النصارى واليهود ، ومن على شاكلتهن ، ولولا إرضاء الزوج لم يجز لها أن تتزين بها .

قال الإمام النووي فى شرح صحيح مسلم : « وأما تحمير الوجه والخضاب بالسواد وتطريف الأصابع ، فإن لم يكن لها زوج ولا سيد أو كان وفعلته بغير إذنه فحرام . وإن أذن جاز على الصحيح . هذا تلخيص كلام أصحابنا فى المسألة » ا . هـ (١) .

هذا . ولا يخفى ما فى هذه الأصباغ من ضرر على البشرة وعلى الصحة بوجه عام فضلاً عما يترتب على فعلها من الإسراف فى النفقات ، وتكليف النفس أو الزوج أو الأب بما هو فى غنى عنه ، أو بما هو غير قادر عليه .

وقد ذكرنا فى شروط صحة الوضوء أن المانيكير والاكلا دور ونحوهما من الأجسام الصلبة كالشمع - حائل يمنع وصول الماء إلى العضو بما يجعل إزالته واجبة عند إرادة الوضوء .

وأما صبغ الشعر وتغيير الشيب ، فقد اختلف الفقهاء فيه . قال صاحب الدين الخالص : « يستحب خضاب شعر الرأس واللحية بالصفرة والحمرة عند الأئمة الأربعة » .

ويحرم بالسواد عند أبى حنيفة ومحمد ، وهو الصحيح عند الشافعية ، وصوبه النووي قال : يمنع المحتسب الناس من خضاب الشيب بالسواد إلا المجاهد . ودليل تحريره حديث جابر بن عبد الله قال : أتى بأبى قحافة يوم الفتح ورأسه

ولحيته كالثغامة^(١) بياضاً ، فقال النبي ﷺ : « غيروا هذا بشيء واجتنبوا السواد » .

· أخرجه أحمد والأربعة إلا الترمذى ()

وقال المالكية والحنبلية : يكره الخضاب بالسواد ، وهو قول للشافعية ما لم يكن

لغرض شرعى كإرهاب العدو ، وإلا فلا كراهة بل يؤجر عليه .

لحديث صهيب أن النبي ﷺ قال : « إن أحسن ما اختصبتم به لهذا السواد

أرغب لنسائكم فيكم وأهيب لكم فى صدور عدوكم » .

(أخرجه ابن ماجه بسند حسن)

ولإطلاق الحديث قال أبو يوسف : يجوز الخضاب بالسواد مطلقاً ، وروى

ذلك عن عثمان .

واتفق الأئمة على جواز خضاب الشعر بالحناء والصفرة والكتم .

وهل الأفضل الترك أو الفعل ؟

روايتان عن مالك ، وقال غيره : الفعل أفضل لحديث أبى هريرة أن النبي

ﷺ قال : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون (يعنى شعورهم) ، فخالقوهم » .

· أخرجه الستة ، ولفظ الترمذى : « غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود » .

وحديث أبى ذر رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إن أحسن ما غير به هذا

الشيب الحناء والكتم » . (أخرجه أحمد والأربعة وحسنه الترمذى)

قال القاضى عياض : اختلف السلف من الصحابة والتابعين فى الخضاب وفى

جنسه ، فقال بعضهم : ترك الخضاب أفضل .

وروى حديثاً عن النبي ﷺ فى النهى عن تغيير الشيب .

ولأنه ﷺ لم يغير شيبه ، وروى هذا عن عمر وعلى وأبى بكر وآخرين .

وقال آخرون : الخضاب أفضل . وخضب جماعة من الصحابة والتابعين ومن

بعدهم ، للأحاديث الواردة فى ذلك .

ثم اختلف هؤلاء فكان أكثرهم يخضب بالصفرة ، ومنهم على وابن عمر وأبو

هريرة وآخرون .

وخضب جماعة منهم بالحناء والكتم ، وبعضهم بالزعفران ، وخضب جماعة

بالسواد .

(١) الثغامة : نبت أبيض الثمر والزهر .

قال الطبراني : الصواب أن الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ بتغيير الشيب وبالنهي عنه كلها صحيحة وليس فيها تناقض .

بل الأمر بالتغيير لمن شبيه كشيب أبي قحافة ، والنهي لمن له شمط ^(١) فقط .

واختلاف السلف في فعل الأمرين بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك ، مع أن الأمر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالإجماع ، ولهذا لم ينكر بعضهم على البعض خلافه . وما تقدم من النهي عن التخضيب بالسواد عام في الرجال والنساء ، وحكى عن إسحاق ابن راهوية أنه رخص فيه للمرأة لتزين به لزوجها .

هذا . وللتخضاب فائدتان :

إحداهما : تنظيف الشعر مما يعلق به .

الثانية : مخالفة أهل الكتاب « . أ . هـ (٢) .

• حلق الشعر :

يباح للرجل أن يحلق شعر رأسه كله ، وأن يحلق لأولاده الذكور شعر رؤوسهم أيضاً متى شاء .

لما رواه أبو داود عن وائل بن حجر قال : « أتيت النبي ﷺ ولى شعر طويل ، فلما رأى قال : ذباب ذباب . فرجعت فجززته ، ثم أتيت من الغد ، فقال : إني لم أعنك وهذا أحسن » .

وعن أحمد وبعض المالكية كراهة حلقه إلا للضرورة ، أو في حج أو عمرة .
لما رواه الدارقطني أن النبي ﷺ قال : « لا توضع النواصي إلا في حج أو عمرة » .

وقال أحمد : إنما كرهوا الحلق بالموس ، أما بالمقراض فليس به بأس ؛ لأن أدلة الكراهة تختص بالحلق ، وما استدلووا به لا يقوى على معارضة الأحاديث الصحيحة الدالة على إباحة الحلق بلا كراهة .

وقوله : « لا توضع النواصي » ليس نصاً في الحلق ، بل يحتمله القص ، والراجح ما ذهب إليه الجمهور من جواز حلق جميع الرأس أو تركه بلا كراهة ، وهذا كله في حق الرجال .

(١) الشَّمَطُ في الشعر : اختلافه بلونين من سواد وبياض . انظر لسان العرب .

(٢) انظر ج ١ ص ١٩٥ : ١٩٨ .

وأما النساء فيحرم عليهن حلق رؤوسهن ؛ لقول علي عليه السلام : « نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها » . (أخرجه النسائي والترمذي وقال: فيه اضطراب) .
ولأن في حلقها رأسها تشبهاً بالرجال ، وهو حرام لما روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال »
(أخرجه البخاري وغيره) .

• حلق بعض الرأس :

أجمع العلماء على أنه يكره تنزيهاً حلق بعض الرأس وترك بعضه ، لحديث نافع عن ابن عمر قال : « نهى النبي ﷺ عن القَزَع ، فقيل لنافع : ما القَزَع ؟ ، قال : أن يحلق بعض رأس الصبي ، ويترك بعضه » . (أخرجه البخاري ومسلم) .
ففي الحديث النهي عن القَزَع ، وأصل النهي التحريم ، لكن قال النووي : أجمع العلماء على كراهة القَزَع كراهة تنزيه ، وكرهه مالك في الجارية والغلام مطلقاً . وقال بعض أصحابه : لا بأس به في القَصَّة والقفا للغلام . ومذهبنا كراهته مطلقاً للرجل والمرأة لعموم الحديث .
والحكمة في كراهته أنه يشوه الخلقة ، وقيل : لأنه زى أهل الشر ، وقيل : لأنه زى اليهود .

وقد جاء هذا مصرحاً به في رواية عن الحجاج بن حسان قال : « دخلنا على أنس بن مالك فحدثتني أختي المغيرة قالت : وأنت يومئذ غلام ولك قرنان أو قصتان ، فمسح رأسك وبرك عليك ، قال : احلقوا هذين أو قصوهما ، فإن هذا زى اليهود » . (أخرجه أبو داود) .

• نتف الشيب :

يكره نتف الشيب عند الأئمة الأربعة لما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي بسند حسن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « لا تتفوا الشيب فإنه نور المسلم ، ما من مسلم يشيب شيبة في الإسلام إلا كتب الله له بها حسنة ورفع به درجة وحط عنه بها خطيئة » .

وروى الخلال في جامعه عن طارق بن حبيب : أن حجاجاً أخذ من شارب

النبي ﷺ فرأى شبية فى لحيته ، فاهوى بيده إليها ليأخذها فأمسك ﷺ بيده وقال : « من شاب شبية فى الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة » .

وذهبت الظاهرية إلى تحريم تنف الشيب ؛ لأنه مقتضى النهى حقيقة .

قال النووى : لو قيل يحرم التنف للنهى الصريح الصحيح لم يبعد ، ولا فرق بين تنفه من اللحية والرأس ، والشارب ، والحاجب ، والعدار^(١) ، ومن الرجل والمرأة ، وفى تعليله بأنه نور المسلم ، ترغيب بليغ فى إبقائه ، وترك التعرض لإزالته ، وتعقيبه بقوله : « ما من مسلم يشيب شبية فى الإسلام » ، والتصريح بكتب الحسنة ورفع الدرجة وحط الخطيئة - نداء بشرف الشيب وأهله ، وأنه من أسباب كثرة الأجور ، وإيماء إلى أن الرغبة عنه بتنفه إعراض عن الثواب العظيم .

قال ابن العربى : وإنما نهى عن التنف دون الخضب ؛ لأنه فيه تغييراً للمخلقة من أصلها بخلاف الخضب ، فإنه لا يغير الخلقة على الناظر إليه^(٢) .

* * *

(١) انظر لسان العرب العذار : جاتى اللحية .

(٢) انظر « المجموع » للنووى ج ١ ص ٢٩٢ .

أحكام الجنين

للجنين في بطن أمه أحكام تخصه ستكلم عنها بإيجاز .

وقد سمي جنيناً لاجتنانه - أى استتاره - فى رحم أمه ، قال تعالى : ﴿ هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذ أنتم أجنة فى بطون أمهاتكم ﴾ (١) .

وقد اختلف الفقهاء وعلماء اللغة فى المدة التى يسمى فيها الحمل جنيناً ، فمنهم من ذهب إلى أنه لا يطلق عليه هذه التسمية إلا بعد نفخ الروح فيه ، ومنهم من قال : هو جنين من بدء عملية التلقيح حتى يخرج من بطن أمه . ومنهم من قال بأن الحمل لا يسمى جنيناً إلا بعد تكوين المضغة . وقد نقل الإمام المزنّى فى مختصره هذا القول عن الشافعى فقال (٢) : قال الشافعى فى الجنين : « أقل ما يكون به جنيناً أن يفارق المضغة والعلقه حتى يتبين منه شيء من خلق آدمى إصبع أو ظفر ، أو عين ، أو ما أشبه ذلك » .

وهو قول حسن صدر عن خير باللغة والفقه .

وللجنين أحكام كثيرة تتعلق به ذكرنا بعضها فيما مضى ، ونذكر شيئاً منها فى أبواب الموارث ، ونتكلم هنا عن حقين من أهم حقوقه ، وهما : اختيار أبويه من الأصحاء الخيرين ، والمحافظة على نسبه - تكملة لما ذكرناه فيما سبق عند الكلام على النكاح والتبني ، وثبوت النسب .

● اختيار أبويه :

يحرص الإسلام كل الحرص أن يخرج النسل من نكاح حلال لا شبهة فيه حفظاً للأنسب ، وحماية للأولاد من الإهمال والتشرد والضياع .

وتلك سنة الله فى البشر ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً : ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء ﴾ (٣) .

(١) سورة النجم الآية : ٣٢ . (٢) انظر المختصر على هامش الأم ج ٥ ص ١٤٣ .

(٣) سورة النساء آية : ١ .

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴾^(١).

﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾^(٢).

ومن هذه الآيات وما في معناها نفهم أن الزواج سنة من سنن الفطرة ، وضرورة من ضرورات الحياة ، به تحفظ الأنساب والأحساب ، وبه تصان الأعراض والحرمات ، وعلى أساسه تعقد الصلات بين الأفراد والمجتمعات ، وفي ظله يترعرع النسل ، وينمو ويزدهر ، ويتعلم ويتقوم .

والمجتمع الإنساني في جميع عصوره يرد إلى أصل واحد وأب واحد ، فأصله التراب ، وأبوه آدم ، ومن آدم كانت حواء ، ومنهما كان العالم البشري « كلكم لآدم وآدم من تراب » .

وقد تكلمنا فيما مضى عن فضائل الزواج وأحكامه ، وتكلمنا أيضاً عن الزنا وأضراره ، وعن حرمة التبني ، وهو أن ينسب الرجل لنفسه ولد غيره ، وتكلمنا عن اختيار الزوجين هناك . ولكن نريد أن ننبه هنا على الواجب الذي يتحتم على المجتمع تجاه النسل في توفير المناخ الصالح لأبنائه ، وذلك بأن يراعى عند الزواج خلو الأبوين من الأمراض الوراثية الخطيرة التي يغلب على الظن انتقالها إلى الجنين ، إذ إن عامل الوراثة قد يؤدي إلى توارث هذه الأمراض جيلاً بعد جيل مما يترتب عليه وجود كثرة من المعوقين والمهزولين الذين يمثلون عبئاً على أنفسهم ، وعلى مجتمعاتهم ، وعلى نسلهم .

وهذه مهمة المجتمع بوجه عام ، والزوجين بوجه خاص . فلماذا لا يجعل الفتى صحة الزوجة ، وخلوها من الأمراض الوراثية في اعتباره عند الاختيار ، ويولى هذه الرغبة عناية خاصة مثل عنايته بالمال والجمال والحسب والدين ؟ !
والجمال كله في العافية ، فالعافية ما كانت في شيء إلا زاتته ، وما نزعته من شيء إلا شاتته .

وقد جاء في الأثر : « احذروا العرق فإن العرق دساس » ، وجاء في الأثر أيضاً : « تخيروا لنطفكم ما تحفظوا به أنسابكم » .

(١) سورة الحجرات آية : ٣١ . (٢) سورة الروم آية : ٢١ .

وقانون الوراثة معترف به فى جميع الأوساط العلمية وله سند فى القرآن الكريم ، وذلك فى قوله تعالى : ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلَةً قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئاً فَرِيّاً يَا أخت هَارُونَ مَا كَانَ أبوكَ امرأَ سَوْءَ وما كانتَ أمكَ بَغِيّاً ﴾ (١) .

فالذين قالوا لها ذلك قد اتهموها بالزنا ، وهم يتعجبون من إتيانها الفاحشة فى رعمهم - لعنهم الله - مع أن أباهما لم يكن رجلاً سوء ، وأما لم تكن بغيًا تفعل الفاحشة ، فكأنهم يقولون لها من أين ورثت هذا الطبع ، والقرآن كما ترى لم يعلق على اعتبارهم الوراثة شيئاً مهماً أو أساسياً فى تكوين الطباع مما يدل على إقراره بعمل الوراثة ، والقرآن إذا سكت عن خبر يحكيه ، ولم يعلق عليه بما ينفى أو يعيبه ، فهو يقره ، فتأمل ذلك وتدبره جيداً .

وعلى المرأة أن تختار لنفسها ولنسلها زوجاً وأباً صحيح الجسم ، سليم العقل ، خالياً من الأمراض الوراثية ؛ لأن نسبة انتقال هذه الأمراض منه إلى النسل أكثر منها ، كما هو ثابت فى قانون الوراثة .

وتذكر كتب السير : « أن النبى ﷺ قد تزوج امرأة فلما دخلت عليه ، وخلعت ثيابها عنده وجد فى كشحها بياضاً - يعنى برصاً - فردها إلى أهلها ، ولم يأخذ شيئاً مما كان أعطاهما » .

وقد ذكرنا عند الكلام على النكاح أن النبى ﷺ كان يبعث أم سليم إلى المرأة التى يريد أن يتزوجها ويقول لها : « انظرى إلى عرقوبها ، وشمى معاطفها » ، وفى رواية « شمى عوارضها » . (والحديث رواه أحمد والحاكم والطبرانى) .

والمعاطف : ناحية العنق ، والعوارض : الأسنان فى عرض الفم ، ومراده بذلك اختبار حال المرأة بوجه عام .

وذكرنا أيضاً حديث فاطمة بنت قيس ، وقد جاءت تستشير النبى ﷺ فى رجلين خطباها : معاوية ، وأبو الجهم ، فقال لها : « أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبو الجهم فرجل لا يضع العصا عن عاتقه » أى هو ضراب للنساء ، وهو خلق سىء فى الرجل ، فخبر الناس خبرهم لاهله كما جاء فى الحديث الصحيح الذى أخرجه

(١) سورة مريم الآية : ٢٧ - ٢٨ .

غير واحد من أصحاب السنن ، وربما يكون سوء الخلق هذا ورثه عن أحد أبويه ، وربما يورثه لغيره ، وربما ينعكس هذا الخلق على أبنائه أثناء تربيتهم ، فالحذر من ذلك واجب ، والاحتياط في اختيار كل من الزوجين للأختر أمر ضروري من أجل استمرار الحياة الزوجية واستقرار النظام الأسرى والاجتماعى وفق العقيدة الصحيحة والشريعة المحكمة .

والخلاصة أن للجنين حقاً على أبويه بوجه خاص وعلى المجتمع بوجه عام فى اختيار مستقره ومستودعه بقدر الطاقة البشرية ، والخيرة لله تعالى ، والأمر إليه من قبل ومن بعد .

• ثبوت نسبه :

الإسلام حريص كل الحرص على دعوة^(١) المولود لأبيه إذا ما علم ، واعتباره أخاً فى الدين إذا جهل أبوه ، قال تعالى : ﴿ ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم فى الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيمًا ﴾ (٢) .

فهذا حقه بعد أن يولد وقبل أن يولد .

وحذر الإسلام الزوج من نفى الحمل من غير بينة ، وتوعد من فعل ذلك بالعذاب الاليم فى الدنيا والآخرة ، فمن ادعى على امرأته أنها حملت من غيره بلا بينة أمرهما القاضي بالملاعنة ، وذلك بأن يحلف بالله أربعاً أن حملها هذا ليس منه ، ويحلف يميناً خامساً يحكم فيه على نفسه باللعنة أن كان كاذباً فيما يدعيه عليها ، وتحلف هى أربع إيمان بالله أنه كاذب فى دعواه ، وتحلف يميناً خامساً تحكم على نفسها بغضب الله عليها إن كان صادقاً فى دعواه .

فإن نكلت عن الحلف أقيم عليها الحد ، وإن حلفت لا يقام عليها الحد ، ولكن يفرق بينهما ، كما مر فى احكام اللعان .

ولشبهت النسب قواعد ذكرناها أيضاً من قبل فراجعها إن شئت .

وقد حذر الإسلام المرأة من أن تدخل على قوم زوجها من ليس منهم ، وتوعدها إن وقعت فى مثل هذا الجرم المستطير بالحرمان من دخول الجنة ، واستنشاق

(١) الدعوة - بكسر الدال - نسبة المولود لأبيه .

(٢) سورة الاحزاب آية : ٥ .

ريحها ، وحذر الرجل من جحد ولده ، ونفى نسيبه اليه تحذيراً شديداً ، وتوعده على ذلك أشد مما توعده به المرأة ، فقد روى أبو داود في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين نزلت آية الملاعنة : « أيما امرأة أدخلت على قومها من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنسه ، وأيما رجل جحد ولده ، وهو ينظر إليه ، احتجب الله منه ، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين » .



حكم الإجهاض

الإجهاض : هو إسقاط الحمل قبل ولادته فى وقته المعلوم رغبة فى التخلص منه لآى سبب من الأسباب ، فهو تدخل من قبل الزوج أو الزوجة ، أو من قبلهما معاً لقطع الطريق أمام الجنين لاستكمال مراحل فى النمو والتكوين .

وقد اتفق الفقهاء على حرمة بعد نفخ الروح فيه ، إلا لضرورة ملجئة ، كأن يكون فى بقاء الجنين يبطن أمه خطرٌ عليها ، بحيث يفضى بها بقاؤه فى بطنها إلى الموت المحقق ، أو إلى عاهة مستديمة ، ففى هذه الحالة وحدها يجوز الإجهاض إنقاذاً لحياة الأم من الهلاك ، إذ حياتها أولى من حياة جنينها ؛ لأن حياتها محققة ، وحياة جنينها موهومة ، ولا يهمل للمحقق للإبقاء على الموهوم .

والذى يعرف هذا هو الطبيب الماهر فى الطب ، وينبغى الاعتماد على الطبيب المسلم الملتزم بأحكام الشريعة ما أمكن .

وهناك ضرورات وهمية يظن كثير من الناس أنها ضرورات ملجئة لإسقاط الحمل منها : تأثير الجنين على جمال المرأة ورشاقة جسمها ، فهذا ليس من الضرورة التى تبيح إسقاط الجنين بعد نفخ الروح فيه .

ومنها : الخوف من حدوث بعض المضاعفات المرضية التى تؤدى إلى إرهابها ، وإعاقتها عن تأدية واجباتها المنزلية وغيرها ، فهذا ليس من الضرورة المبيحة للإسقاط فقد لا يحدث ، بل قد يحدث العكس ، والله المستعان ومنه تستمد القوة ، وإذا أنزل بالعيد شيئاً ، أنزل اللطف به معه إذا رضى بقضائه ، وصبر على بلائه واحتسب أجره عليه ، وهو شأن التوكلين على الله فى جميع أمورهم .

قال تعالى : ﴿ ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شئ قدراً ﴾ (١) .

ومن الضرورات المتوهمة أن تخشى المرأة من الولادة بعملية قيصرية ، وهى عبارة عن شق فتحة فى البطن وفى جدران الرحم ، لإخراج الطفل من خلالها ، وهى

(١) سورة الطلاق آية : ٣ .

طريقة قديمة عرفها القانون الروماني منذ سنة ٧١٥ ق.م ، وهي وسيلة لتخليص الطفل من أمه الحية ، أو فصله عنها وهي ميتة .

لكن إذا كانت هذه العملية يخشى منها أن تؤدي إلى موتها ، وتحقق من طبيب عارف بأن السلامة منها أمر مشكوك فيه ، ونصحها بالإجهاض دفعا لهذا الخطر المتوقع حصوله بظن قوى - فإنها حيثئذ تأخذ بنصيحة هذا الطبيب ، وتستشير غيره ، حتى يطمئن قلبها إلى ما قاله الأول ، « والبر ما اطمأنت إليه النفس » كما قال عليه السلام في الحديث الصحيح .

ومن الضرورات التي لا تبيح الإجهاض خشية الفضيحة بأن كان الحمل من الزنا ؛ لأن الضرر الناجم عن فضيحتها لا يبلغ جريمة قتل مخلوق بدون مبرر شرعي وقد يباح لها ذلك في بداية الحمل . عند بعض الفقهاء .

قال الأستاذ جميل محمد بن مبارك في كتابه « نظرية الضرورة الشرعية » (١) :

« نعم لها أن تسقط ما في بطنها إذا لم يبدأ في مرحلة التخلق ، بأن يتم الإجهاض في الأسابيع الستة الأولى للحمل .

لكن لا مطلقاً ، بل بشرط أن تكون المرأة عفيفة لا تمارس الزنا ، كأن تحمل من زنا عن طريق الإكراه ، وترجيح إباحة الإجهاض في هذه الحالة ناتج عن اعتبارنا لها ضرورة توفرت فيها - في نظري - ضوابط الضرورة التي سبق أن ذكرناها ؛ لأن في إباحة الإجهاض الحفاظ على عرض المرأة المسلمة ، وعلى أسرتها ، وفي انتشار فضيحتها ضرر سواء عليها أم على المجتمع .

أما إذا كانت تمارس الزنا باستمرار فليس لها الإجهاض حيثئذ ، ولو قبل مرحلة التخلق ؛ لأن في إباحة الإجهاض لها تشجيعاً لها على احتراف البغاء ، وستراً لها من الفضيحة . وخير للمجتمع أن تفتضح » .

هذا . وقد اختلف الفقهاء في الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين من غير ضرورة ملحة .

والجمهور على عدم الجواز ؛ لأنه اعتداء على الجنين ، وتعد على الشرع الذي يدعو إلى تكثير النسل .

وأكثر الفقهاء تشدداً في ذلك المالكية والحنابلة .

قال الدردير ^(١) من علماء المالكية :

لا يجوز إخراج المني المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين يوماً ، وإذا نفخت فيه الروح حرم إجماعاً .

وقال الدسوقي في حاشيته : إنه المعتمد .

وقال ابن قدامة الحنبلي ^(٢) : « من ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ، وفي الحامل إذ شربت دواءً فألقت جنيناً - كان على كل منهما كفارة وغُرّة ^(٣) ، والحكم بوجود الكفارة في هذا المقام يقتضى وقوع الإثم » .

ويذهب جمع غفير من فقهاء الأحناف والشافعية إلى حرمة الإجهاض من غير عذر من وقت ثبوت الحمل .

وكلما طالّت مدة الحمل زاد الجرم في إجهاضه ، وعظم الإثم ، ويكون الإجهاض قتلاً للنفس إذا وقع بعد نفخ الروح ، ويكون على من أسقطه دية على تفصيل مذكور في باب الدية ، وهي نصف عشر دية الرجل لو كان الجنين ذكراً ، وعشر دية المرأة لو كان أنثى ، وإن ماتت فألقت الجنين ميتاً فعلى الجاني دية الأم ولا شيء في الجنين ، وإذا أسقطت المرأة جنيناً عمداً بدواء أو فعل ولم يأذن لها زوجها فإن عاقلتها تضمن الدية بذلك ، وأما إن أذن الزوج أو لم تعتمد الزوجة فلا دية لعدم التعدي ، ولو أمرت المرأة غيرها بالاعتداء عليها لإسقاط الجنين فلا ضمان على المأمورة وهذا لا يلزم منه نفى الضمان عن الأمرة إذا أمرت بغير إذن الزوج - وهذا مذهب الحنفية .

ويقول المالكية ^(٤) : إن في إلقاء الجنين وإن كان علقه عشر ما في أمه وهو قيمة الغرة ، وهي الدية ، سواء كانت الجناية عمداً أو خطأ من أجنبي أو غيره .

ثم قالوا : إن هذا الحكم إن انفصل الجنين كله ميتاً وأمه حية .

ويقول ابن رشد ^(٥) : « إن قيمة الغرة لا تجب إلا إذا خرج الجنين ميتاً ولم تمت

(١) الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٦٦ . (٢) المغني ج ٨ ص ٨١٥ .

(٣) أى جارية صغيرة تدفع للأم ، أو يدفع لها قيمتها .

(٤) حاشية الدسوقي وشرح الدردير ج ٤ ص ٢٦٨ .

(٥) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٤٧ .

أمه من الضرب ، فإن ماتت وسقط الجنين ميتاً فلا شيء فيه خلافاً
لأشهب .

ومما تقدم يتبين لنا حرص الإسلام الشديد على الجنين في حصنه الأمين إلى أن
يخرج من بطن أمه طقلاً بسلام ، إذ اعتبر الاعتداء عليه جريمة يتفاوت وزرها كلما
تقدمت به الأيام في بطن أمه ، ولا يجوز إسقاطه إلا لضرورة ملجئة متحققة .

* * *

منع الحمل

تناول الفقهاء هذه المسألة سلفاً وخلفاً ، وفصلوا القول فيها لأهميتها ، وإلحاق الناس على معرفة حكم الله فيها .

ومنع الحمل له وسائل كثيرة بعضها كان معروفاً عند القدماء ، وبعضها لم يعرف إلا في هذا العصر .

وتنحصر هذه الوسائل في العزل ، والتعقيم الدائم ، والمؤقت .
فلنتكلم أولاً عن حكم العزل ، ثم نتكلم بعد ذلك عن غيره من الوسائل .

• حكم العزل :

وهو الإنزال خارج الفرج ، رخص فيه كثير من الفقهاء مطلقاً من غير كراهة ومنهم من أجازاه مع الكراهة ، ومنهم من اشترط في إباحته إذن الزوجة .

« فالأئمة الأربعة ذهبوا إلى جواز العزل ، وقرن بعضهم الجواز بالكراهة التزهية ، إن كان لغير ضرورة ، فإن كان لضرورة جاز من غير كراهة .

بل ذهب بعض الفقهاء إلى استحباب العزل في بعض الحالات ، كأن يكون في دار الحرب ويخاف على نفسه إن لم يتزوج ، فيتزوج ويعزل » (١) .

والجمهور يشترطون في الإباحة إذن الزوجة الحرة ؛ لأن ذلك حق من حقوقها المشروعة .

وحجة الجمهور في جواز العزل بشرط إذن الزوجة مع الكراهة التزهية أو مع عدمها ما رواه البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه قال : « كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل » ، وزاد مسلم : « قال سفيان : لو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا عنه القرآن » .

وما رواه مسلم في صحيحه عن جابر أيضاً : أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال : إن لى جارية هي خادمتنا وساقيتنا ، وأنا أطوف عليها ، وأنا أكره أن تحمل ، فقال : « اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها » .

وروى الترمذي عن جابر قال : قلنا : يا رسول الله إنا كنا نعزل ، فزعمت اليهود أنها الموءودة الصغرى ، فقال : « كلبت اليهود ، إن الله إذا أراد أن يخلقه لم يمنعه » .

(١) انظر « نظرية الضرورة الشرعية » للأستاذ جميل محمد بن مبارك ص ٤١٢ .

وروى مسلم في صحيحه عن جابر قال: « كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ ، فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا » .

وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: « غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة بنى المصطلق ، فسينا كرائم العرب ، فطالت علينا الغربة ورغبنا في الخصاء ، فأردنا أن نستمتع ونعزل ، وقلنا : نفعل ورسول الله ﷺ بين أظهرنا لا نسأله ؟ فسألنا رسول الله ﷺ فقال : لا عليكم ألا تفعلوا ، ما كتب الله خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون » .

وروى مسلم أيضاً عن أبي سعيد الخدري قال : ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال : « ولم يفعل ذلك أحدكم ؟ - ولم يقل : فلا يفعل ذلك أحدكم - فإنه ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها » .

هذا ما احتج به المجوزون للعزل ، وهي أدلة صريحة في جواره مع الكراهة ؛ لأن في بعضها رائحة الإنكار من رسول الله ﷺ على من كان يعزل بتذكيرهم أن عزلهم لن يمنع القدر ، وأن الله قد قدر النسم قبل أن ييرا السموات والأرض فلا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ، فمن كان يعلم ذلك فلا يليق به أن يعزل تأديباً مع الله تعالى ؛ لذا كان القول بالجواز مع الكراهة هو الراجح من أقوال الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، وقد قالوا بالجواز لعدم ورود النهي الصريح عنه ، وحكم بالكراهة لما في بعض هذه الأحاديث مما ذكرناه .

والقارئ يستطيع أن يستنبط منها هذا الحكم ويستشف منها كراهة النبي ﷺ للعزل مع السماح به أخذاً بالأسباب ، وتوجيههم إلى قاعدة قدرية مهمة ، وهي أن الحذر لا يرد القدر ، فتدبر ذلك ، ولا تكن من الغافلين .

• ما يقاس على العزل :

وقد قاس بعض الفقهاء على العزل كل وسيلة تتعاطاها المرأة لمنع حملها منعاً مؤقتاً كالحبوب المعدة لذلك ، والعقاقير المختلفة التي عرفت قديماً وحديثاً .

قال ابن تيمية : « فإذا دست المرأة دواء مع الجماع يمنع نفوذ المنى في مجارى الحبل ، فصومها وصلاتها صحيحة وإن كان ذلك الدواء في جوفها » .

وأما جواز ذلك لمنع الحمل ففيه نزاع بين العلماء ، والأحوط أن لا تفعل^(١) .
وبهذا القول قال كثير من الفقهاء .

(١) مختصر الفتاوى المصرية ص ٢٥ .

• التعقيم :

وهو منع المرأة من الحبل منعاً دائماً أو مؤقتاً .

أما الدائم فلا خلاف فى حرمة ؛ لأنه قضاء على النسل الذى أمر الشرع بالمحافظة عليه ، والعمل على تكثيره ، قال ابن حجر : « ويحرم استعمال ما يقطع الحبل من أصله كما صرح به كثيرون ، وهو ظاهر » (١) .

ويتم التعقيم الدائم بقطع الحبل المنوى وربطه بالنسبة للرجل ، وإزالة المبيض والرحم ، أو بإزالة الرحم ، أو بقطع قناتى الرحم وربطهما بالنسبة للمرأة .

وأما التعقيم المؤقت فجاز لضرورة قياساً على العزل .

قال البجيرمى فى حاشيته على الخطيب : « أما ما يبطئ الحبل مدة ، ولا يقطعه من أصله ، فلا يحرم كما هو ظاهر ، بل إن كان لعذر كترية ولد لم يكره أيضاً وإلا كره » (٢) .

ومسألة تنظيم النسل وبيان حكمها فى الشريعة الإسلامية من المسائل التى قتلها الفقهاء بحثاً ، فقد جاء حكمها فى الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية المجلد السادس ، وأيضاً فى المجلد التاسع فراجعهما إن شئت ، ولا يخرج ما فيهما عما ذكرناه آنفاً .

* * *

(١) نقله البجيرمى فى حاشيته على الخطيب ج ٤ ص ٤٠ . (٢) ج ٤ ص ٤٠ .

التلقيح الصناعي

التلقيح الصناعي هو حصول الحمل بطريق غير الاتصال الجنسي المعروف ، وهو كما يقول الدكتور زكريا البرى : جائز شرعاً إذا كان بماء الزوج ، ودعت إليه داعية كأن يكون بأحد الزوجين الراغبين فى إنجاب الأولاد مانع يمنع من الحمل من طريق الاتصال العادى ، ومحرم شرعاً إذا كان بماء غير الزوج ، لما فيه من معنى الزنا ، والاختلاط فى الأنساب ، ونسبة الوالد إلى أب لم ينشأ من مائه .

والنسب فى الحالة الأولى يكون ثابتاً من الزوج ، فإنه ولده قد خلق من مائه ، ولهذا الولد كل حقوق الأولاد ، أما النسب فى الحالة الثانية المحرمة فإنه يأخذ حكم نسب الولد ينشأ من زنا الزوجة ، ينفيه الزوج فينتفى نسبة (١) .

وقد كتب الدكتور محمد سلام مذكور فى هذا الموضوع كلاماً طيباً فراجعه إن شئت فى كتابه « الجنتين والأحكام المتعلقة به فى الفقه الإسلامى » .

وقد نصت دار الإفتاء المصرية على جواز هذه العملية بالشروط والضوابط التى أشرنا إليها ، مصدرة هذه الفتوى بإحدى عشرة قاعدة تعتبر غاية فى الدقة ، إليك بيانها:

١ - للمحافظة على النسل من المقاصد الضرورية التى استهدفها أحكام الشريعة الإسلامية ولذا شرع النكاح وحرم السفاح والتبنى .

٢ - الاختلاط بالمباشرة بين الرجل والمرأة هو الوسيلة الوحيدة لإفشاء كل منهما بما استكن فى جسده لا يعدل عنها إلا لضرورة .

٣ - التداوى جائز شرعاً بغير المحرم ، بل قد يكون واجباً إذا ترتب عليه حفظ النفس وعلاج العقم فى واحد من الزوجين .

٤ - تلقيح الزوجة بذات منى زوجها دون شك فى استبداله أو اختلاطه بمنى غيره من إنسان أو مطلق حيوان جائز شرعاً ، فإذا ثبت ثبت النسب ، فإن كان من رجل آخر غير زوجها فهو محرم شرعاً ويكون فى معنى الزنا ونتائجه .

(١) أحكام الأولاد فى الإسلام ص ١٣ .

٥ - تلقيح بويضة امرأة بمنى رجل ليس زوجها ، ثم نقل هذ البويضة الملقحة إلى رحم زوجة الرجل صاحب هذا المنى حرام ويدخل فى معنى الزنا .

٦ - أخذ بويضة الزوجة التى لا تحمل وتلقيحها بمنى زوجها خارج رحمها (أنابيب) وإعادتها بعد إخصابها إلى رحم تلك الزوجة دون استبدال أو خلط بمنى إنسان آخر أو حيوان لداع طبي ، وبعد نصصح طبيب حاذق مجرب بتعيين هذا الطريق - هذه الصورة جائزة شرعاً .

٧ - التلقيح بين بويضة الزوجة ونطفة زوجها يجمع بينهما فى رحم أنثى غير الإنسان من الحيوانات لفترة معينة يعاد بعدها الجنين إلى ذات رحم الزوجة . فيه إفساد لخليقة الله فى أرضه ويحرم فعله .

٨ - الزوج الذى يتبنى أى طفل انفصل ، وكان الحمل به بإحدى الطرق المحرمة ، لا يكون ابناً له شرعاً ، والزوج الذى يقبل أن تحمل زوجته نطفة غيره سواء بالزنا الفعلى أو بما فى معناه سماه الإسلام ديوثاً .

٩ - كل طفل ناشئ بالطرق المحرمة قطعاً من التلقيح الصناعى ، لا ينسب إلى أب جبراً ، وإنما ينسب لمن حملت به ووضعت به باعتباره حالة ولادة طبيعية كولد الزنا الفعلى تماماً .

١٠ - الطبيب هو الخبير الفنى فى إجراء التلقيح الصناعى أياً كانت صورته ، فإن كان عمله فى صورة غير مشروعة كان أكماً وكسبه حرام وعليه أن يقف عند الحد المباح .

١١ - إنشاء مستودع نستحلب فيه نطف رجال لهم صفات معينة ، لتلقح بها نساء لهم صفات معينة - شر مستطير على نظام الأسرة ، ونذير بانتهاء الحياة الأسرية كما أرادها الله .

وعلى ضوء هذه القواعد جاءت الفتوى تدور فى فلكها فراجعها إن شئت فى كتاب الفتاوى للمجلد التاسع ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ص ٣٢١٣ وما بعدها .



أحكام المولود

تكلمنا فيما سبق عن أحكام الجنين وما يتصل به من قريب أو من بعيد ،
ونتكلم هنا عن أحكام المولود - وهو من خرج من بطن أمه حياً - فنذكر كيف
يستقبل ، ومتى يسمى ومتى يختن ، وماذا يستحب فعله يوم ولادته ، ويوم السابع
من ولادته وغير ذلك من الأحكام التي تخصه ، وتخص أبويه بسببه ، والله المستعان .
● من يباشر التوليد :

ينبغي أن تكون المرأة الخبيرة بإجراءات الولادة هي التي تباشر توليد أختها ومعها
من النساء من تعينها على ذلك ، فإسناد أمر التوليد إليهن واجب إلا عند الضرورة
الملحجة بأن لا يكون هناك من النساء من تحسن هذا الأمر فإنه يجوز أن يقوم بعملية
التوليد طبيب مسلم ، فإن لم يكن هناك طبيب مسلم جاز أن يتولى هذا العمل طبيب
غير مسلم لضرورة الأمر لله . يدل على ذلك عموم قوله تعالى : ﴿ فمن اضطر غير
باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم ﴾ (١) .

فهذه الآية وإن كانت نزلت في شأن إباحة الميتة لمن لم يجد ما يتقوت به
وأشرف على الهلاك - فإنها تتناول بعمومها جميع حالات الاضطرار ، فالضرورات
تبيح المحظورات كما يقرر علماء الأصول أخذاً من عموم هذه الآية .

● استحباب البشري والتهنئة بالمولود :

ومتى ولد المولود واستهل صارخاً استحَب لمن حضر الولادة من النساء أو من
كان قريباً من مكانها وعلم الخير أن يسارع إلى والده فيبشره بذلك المولود ذكر كان أو
أنثى ، فإدخال السرور على الوالد وأقاربه وأصدقائه أمر محبوب يدعو إليه الشرع
ويرغب فيه ، وهو عرف قديم يدل على التحابب والتأخي والتعاون على فعل الخير
وصنع المعروف .

وهي بشرى مزدوجة لأنها تنبئ الوالد ومن في حكمه على سلامة الأم وسلامة
المولود .

(١) سورة البقرة آية : ١٧٣ .

والبشرى بالمولود قد ورد لها ذكرى فى القرآن الكريم .

قال تعالى : ﴿ يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى ﴾ (١) .

وقال جل شأنه : ﴿ إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم ﴾ (٢) .

وقال سبحانه : ﴿ ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلام ﴾ (٣) إلى غير ذلك من الآيات .

ولما ولد الرسول ﷺ بشرت به نوية جارية عمه أبا لهب ففرح بذلك واعتقها فإن فانت البشارة بأن كان الوالد غائباً قامت مقامها التهنئة عند حضوره أو بالمراسلة ونحوها .

ويجمع بينهما فى حديث واحد بأن يقول البشير : أبشر يا فلان بولد جعله الله مباركاً وأعانك على تربيته ونحو ذلك من الدعاء ، وإذا كانت أنثى قال ذلك وأكثر لأن الإسلام لا يفرق بين الذكر والأنثى فهما فى التكليف سواء ، وقد تكون الأنثى أنفع لأبويها من الولد كما دلت على ذلك التجارب .

والفرق بين البشرى والتهنئة ، أن البشرى إعلام بما يسر ، والتهنئة دعاء بالخير بعدما .

قال ابن القيم : « ولا ينبغي للرجل أن يهنئ بالابن ولا يهنئ بالبنت ، بل يهنئ بهما أو يترك التهنئة بهما ليتخلص من سيئة الجاهلية ، فإن كثيراً منهم كانوا يهتثون بالابن وبوفاة البنت دون ولادتها .

وقال أبو بكر بن المنذر فى الأوسط ، رويانا عن الحسن البصرى : أن رجلاً جاء إليه ، وعنده رجل قد ولد له غلام ، فقال له : يهتلك الفارس ، فقال له الحسن : ما يدريك فارس هو أم حمار ، قال : فكيف نقول ؟ ، قال : قل : بورك فى الموهوب ، شكرت الواهب ، وبلغ أشده ورزقت بره ، والله أعلم » (٤) .

• استحباب التأذين والإقامة فى أذنيه :

يستحب أن يؤذن رجل صالح فى أذن المولود اليمنى عند ولادته ويقيم فى أذنه

(١) سورة مريم آية : ٧ . (٢) سورة آل عمران آية : ٤٥ .

(٣) سورة هود آية : ٦٩ . (٤) تحفة المودود بأحكام المولود ص ٢٤ .

اليسرى ، لما رواه الحاكم عن أبي رافع رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله ﷺ أذن فى أذن الحسن بن على حين ولدته فاطمة » .

(ورواه أبو دلود والترمذى ، وقالوا : حديث صحيح) .
« وسر التأذين - والله أعلم - : أن يكون أول ما يقرع سمع الإنسان كلماته المضمنة لكبرياء الرب وعظمته ، والشهادة التى أول ما يدخل بها فى الإسلام ، فكان ذلك كالتلقين له شعار الإسلام عند دخوله إلى الدنيا كما يلحن كلمة التوحيد عند خروجه منها ، وغير مستنكر وصول أثر التأذين إلى قلبه وتأثره به وإن لم يشعر مع ما فى ذلك من فائدة أخرى ، وهى هروب الشيطان من كلمات الأذان ، وهو كان يرصده حتى يولد ، فيقارنه للمحنة التى قدرها الله وشاءها ، فيسمع شيطانه ما يضعفه ويغيظه أول أوقات تعلقه به .

وفيه معنى آخر وهو أن تكون دعوته إلى الله وإلى دينه الإسلام وإلى عبادته سابقة على عودة الشيطان ، كما كانت فطرة الله التى فطر الناس عليها سابقة على تغيير الشيطان لها ، ونقله عنها ولغير ذلك من الحكم » (١) .
● تحنيكه :

يستحب أن يحنك الصبى بتمر تمضغ ويدلك بها فمه من الداخل لما رواه البخارى ومسلم عن أبى موسى الأشعرى قال : « ولد لى غلام فأتيت به النبى عليه السلام ، فسماه إبراهيم ، وحنكه بتمر » ، زاد البخارى : « ودعا له بالبركة ودفعه إلى » ، وكان أكبر ولد أبى موسى .

وفى الصحيحين أيضاً من حديث أنس بن مالك قال : « كان ابن لأبى طلحة يشتكى ، فخرج أبو طلحة ، فقبض الصبى ، فلما رجع أبو طلحة قال : ما فعل الصبى ؟ ، قالت أم سليم : هو أسكن ما كان ، فقريت إليه العشاء فتعشى ثم أصاب منها ! فلما فرغ ، قالت : وارى الصبى ، فلما أصبح أبو طلحة أتى رسول الله ﷺ فأخبره ، فقال : أعرستم الليلة ؟ ، قال : نعم ، قال : اللهم بارك لهما ، فولدت غلاماً ، فقال لى أبو طلحة : احمله ، حتى نأتى به النبى وبعث به بتمرات ، فأخذها النبى عليه السلام ، فقال : أمتع شىء ؟ ، قالوا : نعم ، تمرات ، فأخذها النبى السلام ، فمضغها ثم أخذها من فيه ، فجعلها فى فى الصبى ، ثم حنكه وسماه عبد الله » .

(١) تحفة المودود بأحكام المولود ص ٢٥ وما بعدها .

• استحباب العقيقة :

ويستحب في اليوم السابع من ولادته أن يقوم والده أو من يسد مسده بذبح شاة واحدة إذا كان المولود أنثى وشاتين إذا كان المولود ذكراً - أو شاة واحدة إن لم يستطع أن يذبح شاتين - ويطعم من لحمها الفقراء والمساكين والجيران وغيرهم ولو كانوا أغنياء .

وقد كان الناس في الجاهلية يفعلون ذلك فجاء الإسلام فأقرهم عليها لما فيها من المنافع وإظهار الابتهاج بالمولود .

روى البخارى في صحيحه عن سلمان بن عمار الضبى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مع الغلام فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى » .

وعن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ : « كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه » .

(رواه أهل السنن كلهم ، وقال الترمذى حديث حسن صحيح) .

وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « عن الغلام شاتان متكافئتان

وعن الجارية شاة » (رواه الإمام والترمذى ، وقال : حديث صحيح) .

ويستحب فيها ما يستحب في الأضحية من الصدقة وتقريب اللحم ، فالذبيحة عن الولد فيها معنى القربان والشكران ، والفداء والصدقة ، وإطعام الطعام عند حوادث السرور العظام شكراً لله ، وإظهاراً لنعمته التى هى غاية المقصود من النكاح . فإذا شرع الإطعام للنكاح الذى هو وسيلة إلى حصول هذه النعمة فلا بد أن تشرع عند الغاية المطلوبة أولى وأحرى .

ومن المستحب أن تكون العقيقة في اليوم السابع من الولادة كما قدما لما رواه البيهقى عن عائشة رضيها قالت : « عى رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين عليهما السلام يوم السابع وسماهما وأمر أن يماط عن رؤوسهما الأذى » .

ويحسب يوم الولادة على الأصح من أقوال الفقهاء ، نص عليه النووى في المجموع ، فإن ولد في الليل حسب اليوم الذى يلى تلك الليلة بلا خلاف .

قال الشيرازى في المهذب : « فلو ذبحها بعد السابع أو قبله ويعد الولادة أجزاء وإن ذبحها قبل الولادة لم تحزه بلا خلاف بل تكون شاة لحم » .

قال النووى : « ولا تفوت بتأخيرها عن السبعة ، لكن يستحب أن لا يؤخر عن سن البلوغ » .

ولو مات المولود قبل أن يعق عنه سقط استحباب العقيقة على الأصح ، والله أعلم .

هذا ، ولا يجزئ في العقيقة إلا ما يجزئ في الأضحية ، وذلك بأن تكون من المعز أو الضأن سليمة من العيوب ، إلى آخر ما ذكرناه في الأضحية .
ويستحب للرجل أن يذبح عقيقته إن استطاع ، وأن يسمى الله ويقول ما قاله رسول الله ﷺ عندما عقى عن الحسن والحسين .

قالت عائشة رضي الله عنها : « عقى النبي ﷺ عن الحسن والحسين وقال : قولوا : بسم الله اللهم لك وإليك عقيقة فلان » .
قال صاحب المذهب : « والمستحب أن يفصل أعضائها ولا يكسر عظمها ، لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « السنة شاتان مكافئتان عن الغلام ، وعن الجارية شاة تطبخ جدولاً ولا يكسر عظم » .

ويأكل ويعطى ويتصدق ، وذلك يوم السابع ، ولأنه أول ذبيحة فاستحب أن لا يكسر عظم ، تفاؤلاً بسلامة أعضائه ، ويستحب أن يطبخ من لحمها طيبخاً حلواً تفاؤلاً بحلاوة أخلاقه » (١) .

• حلق رأسه والتصدق بوزن شعره :

يستحب حلق شعر رأس الصبي والتصدق بوزنه فضه .
روى مالك في موطنه عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : « وزنت فاطمة شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم ، فتصدقت بزنة ذلك فضة » .
وهذا الحديث يبين أن حلق الرأس والتصدق بزنة شعره ليس خاص بالصبي الذكر وإنما هو عام في الذكر والأنثى .

وقال عبد الرزاق في مصنفه : أخبرنا ابن جريج ، قال : سمعت محمد بن علي يقول : « كانت فاطمة بنت رسول الله ﷺ لا يولد لها ولد إلا أمرت بحلق رأسه ، وتصدقت بوزن شعره ورقاً » .

والولد لفظ يشمل الذكر والأنثى كما هو معلوم من اللغة ، واستحب بعض الفقهاء أن يبدأ بالحلق قبل ذبح العقيقة تمييزاً له عن مناسك الحج ، فإن الحاج يسن له أن ينحر هديه قبل أن يحلق رأسه .

هذا ، وينبغي أن يحلق شعر الصبي كله ولا يترك في رأسه قزعة ؛ فقد نهى رسول الله ﷺ عن القزع ، وهي حلق بعض رأس الصبي وترك بعضه .

(١) انظر المجموع للإمام النووي ج ٨ ص ٣٤٣ .

روى البخارى ومسلم عن عبد الله بن عمر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الفزع » .

• تسميته :

ويستحب لمن ولد له ولد أن يسميه اسماً حسناً ، وأحسن الأسماء عبد الله ، وعبد الرحمن . روى مسلم فى صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبی ﷺ قال : « أحب الأسماء إلى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن » .
وروى أبو داود عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ : « إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وبأسماء آبائكم ، فأحسنوا أسماءكم » .
وأيضاً أحب الأسماء إلى الله أسماء الأنبياء ، وأحب أسماء الأنبياء محمد ﷺ وأحمد . والتسمية حق للأب لا للأم .

قال ابن القيم فى تحفة المودود ^(١) : « هذا عما لا نزاع فيه بين الناس » .
فإن تنازعا فى تسمية الولد كان الحكم له والقول قوله ؛ لأنه ينسب إليه .
قال تعالى : ﴿ ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله ﴾ ^(٢) .

ويجوز للوالد أن يكنى ولده تكريماً له ، فقد فعل ذلك كثير من الصحابة والتابعين منهم أبو طلحة بن عبد الله فقد كنى ولداً له وهو صغير بأبى عمير .
ففى الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان النبی عليه الصلاة والسلام أحسن الناس خلقاً ، وكان لى أخ يقال له أبو عمير ، وكان النبی عليه الصلاة والسلام إذا جاء يقول له : « يا أبا عمير ! ما فعل النغير » .

وهو عصفور كان يلعب به أبو عمير هذا وهو - أخو أنس من أمه - فمات هذا العصفور فبكاه أبو عمير مدة ، فكان النبی ﷺ يحادثه ويواسيه فى عصفوره هذا مداعبة له وأعجاباً به .

قال ابن القيم فى تحفة المودود : « وكان أنس يكنى قبل أن يولد له بأبى حمزة ، وأبو هريرة كان يكنى بذلك ، ولم يكن له ولد إذ ذاك ، وأذن النبی ﷺ لعائشة أن تكنى بأبى عبد الله ، وهو عبد الله بن الزبير ، وهو ابن أختها أسماء بنت أبى بكر » .

(١) ص ١٠٦ . (٢) سورة الأحزاب آية : ٥ .

قال رحمه الله : « هذا هو الصحيح لا الحديث الذى روى أنها أسقطت من النبى عليه الصلاة والسلام سقطاً ، فسماه عبد الله ، وكناها به - فإنه حديث لا يصح . قال : ويجوز تكتية الرجل الذى له أولاد بغير أولاده . ولم يكن لأبى بكر ابن اسمه بكر ، ولا لعمر ابن اسمه حفص ، ولا لأبى ذر ابن اسمه ذر ، ولا لخالد ابن اسمه سليمان ، وكان يكنى أبا سليمان ، وكذلك أبو سلمة . وهو أكثر من أن يحصى » .

والكتية هى ما صدرت بأب أو بأم ، فيقال : أبو فلان وأم فلان .
هذا وهناك أسماء وكنى يكره التسمى والتكنى بها ، وأسماء وكنى يحرم التسمى والتكنى بها .

وفيما يلى عرض لبعضها مضافاً إليها الألقاب التى يكره التنازب بها أو يحرم .
● ما يكره من الأسماء :

(١) يكره من الأسماء ما يؤدى نفيه عند السؤال عنه إلى التشاؤم ، وذلك مثل ماورد فى صحيح مسلم عن سمرة بن جندب .

قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تسمين غلامك يساراً ، ولا رباحاً ، ولا نجاحاً ولا أفلح ؛ فإنك تقول : أثم هو ، فلا يكون ، فيقول : لا » .

أى فإنك إذا قلت : فلان موجود هنا ، فقيل لك : لا ، تشعر بالتشاؤم ، وهو حالة نفسية تجلب الحزن والكآبة فى النفوس المريضة ، وغير المريضة أحياناً .

فلو سألت أهل البيت : أنجاح موجود أو رباح ، أو سرور أو يسار مثلاً ، فقالوا لك : لا ، وجدت فى نفسك شيئاً من الطيرة ، وهى ضد التفاؤل .

وقد أمرنا بالتفاؤل ، ونهينا عن الطيرة فى أحاديث كثيرة .

(٢) وتكره التسمية بالأسماء القبيحة مثل : حرب ، ومرة ، وكلب ، وكليب ، وعاصى ، وعاصية ، وشيطان ، وشهاب ، وظالم ، وحمار ، وأشباهها .

ومن الجهل أن يسمى الرجل ابنه باسم قبيح من أجل أن يعيش ، وهذا غالباً ما تفعله النساء فى البوادرى والقرى وتشتد الكراهة بحسب قبح الاسم .

(٣) ويكره للرجل - والمرأة - أن يسمى نفسه بما يؤهم تزكيته ، ففى الصحيحين عن أبى هريرة : « أن زينب كان اسمها برة ، فقيل : تزكى نفسها ، فسمها رسول الله ﷺ زينب » .

وفى صحيح مسلم عن زينب بنت أبي سلمة قالت : سميت برة ، فقال رسول الله ﷺ : سموها زينب ، قالت : ودخلت عليه زينب بنت جحش واسمها برة فسموها زينب .

وفى صحيح مسلم أيضاً عن ابن عباس قال : « كانت جارية اسمها برة ، فحول رسول الله ﷺ اسمها جويرة ، وكان يكره أن يقال : خرج من عند برة » .
وفى سنن أبي داود من حديث جابر بن عبد الله قال : « أراد النبي ﷺ أن ينتهي أن يسمى بعللى وبركة وأفلح ويسار ونافع ، وينحو ذلك ، ثم رأيته سكت بعد عنها ، فلم يقل شيئاً ، ثم قبض ولم ينه عن ذلك ، ثم أراد عمر أن ينتهي عن ذلك ثم تركه » .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن عبيد عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن عشت إن شاء الله أنهى أمتي أن يسموا نافعاً ، وأفلح وبركة » ، قال الأعمش : لا أدري أذكر نافعاً أم لا .

وفى سنن ابن ماجه من حديث أبي الزبير عن جابر عن عمر بن الخطاب ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « إن عشت إن شاء الله لأنهين أمتي أن يسموا : رباحاً ونحيباً ، وأفلح ويسار » .

قال ابن القيم : « وفى معنى هذا : مبارك ، ومفلح ، وخير ، وسرور ، ونعمة ، وما أشبه ذلك ، فإن المعنى الذى كره له النبي ﷺ التسمية بتلك الأربعة موجود فيها ، فإنه يقال : أعندك خير ؟ أعندك سرور ؟ أعندك نعمة ؟ ، فيقول : لا ، فتشتمر القلوب من ذلك وتتطير به ، وتدخل فى باب المنطق المكروه .

وفى الحديث أنه كره أن يقال : خرج من عندى برة ، مع أن فيه معنى آخر يقتضى النهى ، وهو تزكية النفس بأنه مبارك ومفلح ، وقد لا يكون كذلك » (١) .

(٤). وتكره التسمية بأسماء الشياطين : كخزب ، والولهان ، والأعور ، والأجدع قال الشعبي عن مسروق : لقيت عمر بن الخطاب ، فقال من أنت ؟ ، قلت : مسروق بن الأجدع ، فقال عمر ؓ : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الأجدع : شيطان .

وفى سنن ابن ماجه وزيادات عبد الله فى مسند أبيه من حديث أبي بن كعب
عن النبي ﷺ قال : « إن للوضوء شيطاناً يقال له : الولهان ، فاتقوا وسواس
الماء » .

وشكى إليه عثمان بن أبي العاص من وسواسه فى الصلاة فقال : « ذلك
شيطان يقال له : خنزب » .

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن هشام عن أبيه أن
رجلاً كان اسمه الحباب ، فسماه رسول الله ﷺ عبد الله ، قال : « الحباب :
شيطان » ١٠٩ هـ (١) .

(٥) وتكره التسمية بأسماء الفراعنة والجبارة ، كفرعون وقارون وهامان ،
والوليد ، قال عبد الرزاق فى « الجامع » : أخبرنا معمر عن الزهرى قال : أراد رجل
أن يسمى ابناً له : الوليد ، فنهاه رسول الله ﷺ وقال : « إنه سيكون رجل -
يقال له : الوليد - يعمل فى أمتى بعمل فرعون فى قومه » .

(٦) ويكره التسمية بأسماء الملائكة عند بعض الفقهاء ، كجبرائيل ،
وميكائيل ، وإسرافيل .

قال أشهب : سئل مالك عن التسمي بجبريل ، فكره ذلك ولم يعجبه .
ويرى الشافعية ، وكثير من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم جواز التسمية بأسماء
الملائكة من غير كراهة .

كما أفاده النووى فى المجموع (٢) .

• ما يحرم من الأسماء :

(١) يحرم على العبد أن يتسمى باسم من أسماء الله الحسنى أو يسمى ولده
بذلك .

(٢) ويحرم أن يتسمى أو يسمى ولده بعبد النبي ، أو عبد الرسول ، أو عبد
الحسين ، وغير ذلك من الأسماء التى يضاف فيها لفظ العبودية لغير الله تعالى . وهذا
أمر متفق عليه ، كما أفاده جمهور الفقهاء .

(٣) ويحرم التسمية بملك الملوك ، وسلطان السلاطين ، وشاهنشاه - يعنى

(١) تحفة المودود ص ٩٣ . (٢) انظر هذه المسألة ج ٨ ص ٣٥٢ .

ملك الملوك بالفارسية - فقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن أئمن اسم عند الله رجل يسمى ملك الأملاك » .

وفي رواية : « أئمن » بدل أئمن .

وفي رواية لمسلم : « أغبط رجل عند الله يوم القيامة وأخيه رجل كان يسمى : ملك الأملاك . لا ملك إلا الله » .

ومعنى أئمن وأئمن : أوضع .

ويقاس على ذلك التسمية بقاضى القضاة ، وحاكم الحكام ، والحاكم بأمره ، وما فى معنى ذلك ، فإن قاضى القضاة ، وحاكم الحكام ، والحاكم بأمره هو الله تعالى وحده .

فمن الورع ترك هذه التسمية ، فهى إن لم تكن حراماً كانت مكروهة كراهة تحريم ، لما فيها من إيهام المشاركة لله فى أخص خصائصه - والله أعلم .

* *

الألقاب والكنى

ما يقال فى الأسماء ينبغى أن يقال فى الكنى والألقاب ، غير أن اللقب إذا اشتهر صاحبه به ، وتنامى الناس معناه ، ومغزاه ، وأصبح خفيئاً على صاحبه لا يغضب منه ، ولا يتمنى أن يزول عنه جاز أن ينادى به ويخبر به عنه على الراجح من أقوال الفقهاء ، كالأعمش والأشتر ، والأعرج ، والأصم ، فهى الألقاب لعلماء مبرزين فى العلم قد اطرده استعمالها من غير تكبر على السنة أهل العلم قديماً وحديثاً .

وقد نقل ابن القيم الجوزى عن أحمد .

وكذلك القول فى الكنية - والله أعلم .

* * *

أحكام البيع

البيع باب واسع وأحكامه كثيرة متشعبة ، وقضاياها متجددة بتجدد العصور وتغاير الأعراف من زمان إلى زمان ، ومن مكان إلى مكان .
وحاجة الناس إليه ماسة ، ومعرفة أحكامه من الضرورات الملحة .
وستتکلم فى هذه الكتاب - الذى جعلناه سهلاً فى أسلوبه - عن أركانه وشروط صحته إجمالاً وتفصيلاً بالقدر الذى لا يشق على الناس فهمه وتحصيله ، ولا يبعد بهم عن الواقع الذى يعيشونه ولا عن الحد الذى يجب عليهم معرفته ، ونضرب صفحاً عن المسائل الفرعية التى يندر وقوعها فى هذا العصر ، وعن الخلافات المذهبية التى لا يشغل نفسه بها إلا للمتخصص فى هذا العلم .
● تعريفه :

البيع فى اللغة : مطلق المبادلة وهو كما قال الراغب فى مفرداته : « إعطاء الثمن وأخذ الثمن ، والشراء إعطاء الثمن وأخذ الثمن » (١) .
ويسمى البيع شراء ، ويسمى الشراء بيعاً ، فتقول : باعه الشيء وباع منه ، تعنى اشترى منه ، وتقول : شريت كذا ، تعنى بعته ، وابتعت كذا يعنى اشتريته ، ويعرف ذلك من مدلولات الألفاظ وسياق الكلام .
ويعرف البيع شرعاً بأنه : نقل الملك بعوض جائز ، أى بثمن يجوز قبضه وحيازته والانتفاع به .

ويعرف أيضاً بأنه : مبادلة المال بالمال على سبيل التراضى .
والمال هو كل ما يجوز تملكه والانتفاع به والتصرف فيه بالبيع والهبة والصدقة وغير ذلك من وجوه التصرف المأذون فيها شرعاً .
والتبادل ليس مقصوراً على الأموال وإنما هو عام يشمل تبادل المنافع على اختلاف وجوهها ، ولكن لا يسمى بيعاً إلا إذا كان هذا التبادل قائماً على أخذ شيء له ثمن على سبيل التراضى بين المعطى والآخذ .

(١) انظر مفردات القرآن ص ٦٧ .

• حكمه ودليل مشروعيته :

وهو من الأمور التي تعترىها الأحكام الخمسة فقد يكون مستحباً ، وقد يكون واجباً ، وقد يكون مكروهاً ، وقد يكون حراماً ، والأصل فيه الإباحة ، ودليل مشروعيته الكتاب والسنة وإجماع الأمة .

أما الكتاب فمنه قوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارةً عن تراضٍ منكم ﴾ (٣) .

وأما السنة فقد بينت ما جاء في الكتاب الكريم من أحكام البيع وخلافه بياناً شافياً فلا حاجة بنا هنا إلى ذكر ما ورد فيها من الأحاديث الدالة على إباحته فسيأتي كثير منها في مواضعه .

وأما الإجماع فهو تابع للكتاب والسنة ومنعقد على كل ما جاء فيهما من أحكام لا تقبل الخلاف ولا تحتمل غير المراد منها في ظاهر اللغة وحقيقة الأمر .

• الحكمة في مشروعيته :

وقد شرع الله البيع وأحله لعباده رعاية لمصالحهم الدنيوية وتحقيقاً لمآربهم العامة والخاصة ، فهو من الوسائل التي لا غنى للناس عنها في تحقيق مطالبهم وتحصيل معاشهم وفق نظام متكامل يحفظ عليهم بقاءهم في هذه الحياة الدنيا ، ويضمن لهم السلامة من الأفات التي يتعرضون لها من جذب ومجاعة وغير ذلك من الأمور التي لا بد فيها من تبادل المنافع وقاية للدين ، والنفس ، والنسل ، والعرض ، والمال . فهو باب من أهم أبواب التعاون بين الناس ، وهو من أعظم الأسباب التي يأخذون بها في شئونهم كافة ، فما من أمر من أمور الدنيا إلا وله بأحكام البيع صلة من قريب أو من بعيد .

من هنا كان من الواجب على كل مسلم أن يلم بأحكامه ولو على سبيل الإجمال ، فيعرف ماذا أحل الله وماذا حرم من السلع ، وما الشروط التي يصح بها البيع والشراء ، والفرق بين البيع والربا ، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة به ، ولا سيما التجار .

(١) سورة البقرة آية : ٢٧٥ . (٢) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(٣) سورة النساء آية : ٢٩ .

وفيما يلي نبين أركان البيع وشروط صحته إجمالاً ، ثم نتبعه بتفصيل هذه الشروط تحت عناوين متفرقة ، كل عنوان منها يردك إلى شرط من هذه الشروط التي ذكرناها إجمالاً كتمهيد لتفصيلها .

• أركان البيع وشروط صحته :

عقد البيع يقوم على ركنين أساسيين هما : الإيجاب ، والقبول ، وبهما يحصل التراضي بين البائع والمشتري ، ولهما شروط لحملها فيما يلي : -

(١) يشترط في البائع أن يأتي بما يدل على الرضا بنقل الملك منه إلى المشتري صراحة بقوله مثلاً : بعتك هذا الشيء ، أو أعطيتك هذا الشيء مبلغ كذا ، أو ملكتك ، أو هو لك أو هات الثمن ، أو هو حلال عليك ، ونحو ذلك من الألفاظ المتعارف عليها في الأسواق .

وتقوم الإشارة أو المعاطاة مقام الصيغة بحسب العرف المتبع ، كان يعطيه الشيء ، ويقبض منه الثمن بلا كلام . فالعبرة في ذلك الرضا بالمبادلة على أى وجه من الوجوه الدالة عليه .

ولا يلزم في الإيجاب والقبول ألفاظ معينة على الراجح من أقوال الفقهاء ؛ لأن العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني ، غير أن الألفاظ في بيع الأشياء العظيمة ، كالديار والأراضي الزراعية ، والسيارات وغيرها مما لا تنفع فيه المعاطاة ، ولا تكفي فيه الإشارة - تكون ضرورية في صحة البيع ، وقطع النزاع عند الاختلاف ، كما نص على ذلك أكثر الفقهاء .

(٢) ويشترط في الإيجاب والقبول أن يكونا في مجلس واحد ، فإذا قال البائع : بع ، ولم يقل الشاري في المجلس : اشتريت ، وانفض المجلس ، لا ينعقد البيع .

(٣) أن يتوافق الإيجاب والقبول فيما يجب التراضي عليه من مبيع وثمن ، فلو اختلفا لم ينعقد البيع ، فلو قال البائع : بعتك هذا الشيء بخمسة ، وقال المشتري : اشتريته بأربعة - لا ينعقد البيع ، لاختلاف الإيجاب عن القبول .

(٤) أن يكون الإيجاب بلفظ الماضي بأن يقول البائع : بع ، وكذلك القبول يكون بلفظ الماضي أيضاً ، بأن يقول المشتري : اشتريت ، ولا يجوز أن يكون الإيجاب والقبول بلفظ المضارع كأن يقول البائع : أبيعك ، ويقول المشتري : أشتري

منك ، إلا إذا دلت قرينة قوية على إرادة البيع ، وإرادة الشراء ، كأن يسلم البائع السلعة للمشتري ويقبض الثمن .

فإن التعبير بالفعل المضارع يكون وعدًا لا عقدًا .

(٥) ويشترط في الإيجاب والقبول أن يصدر كل منهما عن عاقل مختار ، فلا يصح بيع المجنون ، ولا شراؤه ، ولا بيع المكره ، ولا شراؤه ، ولو أتى كل منهما بصيغة تدل على الرضا في الظاهر .

ولا يشترط أن يكون البائع أو المشتري بالغًا ، بل يكفي أن يكون مميزًا ، بشرط أن يأذن له وليه في البيع والشراء ، على خلاف يأتي ذكره فيما بعد .

ولا يشترط فيهما الإسلام بل يجوز أن يبيع المسلم للكافر كل شيء يحتاج إليه إلا المصحف ، والسلاح الذي يغلب على الظن أنه يستعمله في حربنا ، على ما سيأتى بيانه مفصلاً أيضاً .

(٦) ويشترط في المبيع أن يكون مملوكًا للبائع ، طاهرًا ، مقدورًا على تسليمه للمشتري ، مباحًا تملكه ، معلوم القدر والصفة ، متصفعا به .

هذه هي أركان البيع ، وشروط صحته إجمالاً ، ولكن لا يغنى الإجمال عن التفصيل ، وفيما يلي نذكر - إن شاء الله تعالى - أنواع البيع الجائز ، والبيع الممنوع من المسائل التي تتعلق بكل منهما ، والتي يلح الناس علينا في فهم حكم الله فيها .

* * البيع الجائز

كل بيع وقع التراضي فيه بين البائع والمشتري ، وكان مما يصح تملكه ، والانتفاع به ، وكان مقدورًا على تسليمه معلوم القدر والصفة ، ليس فيه غدر ، ولا غبن ولا شائبة ربا ، وكان كل منهما أهلاً للتصرف - فهو بيع جائز شرعاً .

أو بعبارة أخرى : كل بيع قد استوفى أركانه وشروطه التي سبق ذكرها ، فهو صحيح ترتب عليه آثاره من التملك والانتفاع ، وجواز التصرف فيه في الأمور المأذون فيها شرعاً .

ومثل هذا البيع قد يكون مستحباً ، وقد يكون واجباً إذا ما دعت الضرورة إليه على ما بيناه فيما سبق .

وهناك أنواع من البيع يظن كثير من الناس أنها ممنوعة لما فيها من الجهالة

بمقدارها وأوصافها ، أو لما فيها من الغبن أو الغرر ونحو ذلك ، وهى جائزة شرعاً
للمصالح تقتضى جوازها ، فكان من الحكمة أن يستثنى الشرع الحكيم من الأنواع
المنوعة رحمة من الله بعباده .

وفيما يلى نبين أهمها .

(١) بيع الأخرس :

بيع الأخرس صحيح إذا أفصح عن رضاه بإشارة مفهومة كأن يعطى الشيء
للمشتري ، أو يأخذ المشتري السلعة ويقول له : بعته ، فيهب رأسه بالموافقة ، أو
يأخذ منه السلعة ويعطيه الثمن فيتسلمه ونحو ذلك من الإشارات التى تقوم مقام
العبارة .

فإن لم يستطع الأخرس أن يعبر عن رضاه بوسيلة متعارف عليها قام وليه بالبيع
والشراء نيابة عنه .

(٢) بيع الأعمى :

يجوز بيع الأعمى وشراؤه إذا كان يعرف السلعة معرفة تامة عن طريق اللمس أو
الشم أو الذوق ، أو كان قد رآها قبل إصابته بالعمى ، أو وصفها له غيره وصفاً يفيد
العلم بها إفادة تطمئن النفس لها .
بهذا أفتى جمهور الفقهاء .

فإن لم يستطع تحديد أوصاف السلعة تحديداً تاماً جاز له أن يشتريها بشرط أن
يكون له الخيار فى ردها وقبولها .

فإن اشتراها بواسطة بصير لزمه البيع ولا خيار له ؛ لأن البصير كان له بمنزلة
الوكيل وقد قام مقامه فى تحديد أوصاف السلعة مما يجعله مقتنعاً بشرائها .

(٣) بيع المزايمة :

نهى النبى ﷺ عن بيع الرجل على بيع أخيه فقال : « لا بيع أحذكم على
بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له » (رواه أحمد عن ابن عمر)
وفى النسائى : « لا بيع أحذكم على بيع أخيه حتى يبتاع أو يلبس » .

والبيع يطلق على الشراء أيضاً كما عرفت فى تعريفه اللغوى . والنهى للتحريم
على الأصح من أقوال الفقهاء لما فيه من الاعتداء على الحقوق ، كما عرفت عند
الكلام على الخطبة .

فإذا باع الرجل سلعة لأخيه المسلم ورضى المشتري فلا يجوز لأخر أن يغرى البائع بالرجوع في بيعته ليشتريها هو بثمن أكثر ، واستثنى من هذه المسألة بيع المزائدة بأن يعرض البائع سلعته على الناس في مزاد علني ، فيقول هو أو وكيله للناس : من يزيد ، حتى يبيعها لمن عرض ثمنًا أكثر .

فقد باع النبي ﷺ حلسًا وقدحًا لرجل جاء يسأله صدقة ، فدل فعله هذا على جوازه . ولفظ الحديث عند أبي داود وأحمد : « أن النبي ﷺ نادى على قدح وحلس لبعض أصحابه ، فقال رجل : هما عليّ بدرهم ، ثم قال آخر : هما عليّ بدرهمين » .

فالحرمة إنما تكون في إفساد البيع على البائع والمشتري من أجل الحصول على السلعة بعد أن تراضيا على البيع ، ولم يطلب البائع من أحد أن يزيد في الثمن على المشتري . والإسلام حريص على دوام المودة بين الناس ، ومثل هذا العمل يفسد المودة ، ويجلب العداوة والبغضاء بين الأخوة كما هو معروف .

(٤) بيع السلم :

تعريفه وحكمه :

وهو بيع شيء موصوف مؤجل في ذمة البائع معلوم الكيل أو الوزن أو القدر معلوم الأجل .

وهو جائز وإن كان فيه شيء من الغرر ؛ رعاية لمصالح الناس وتوسعة عليهم في أبواب المعاملات ؛ فهو من المصالح الحاجية أي التي تدعو الحاجة إلى الترخيص فيها والتسامح فيما قد يقع فيها من الغبن والضرر ، وقد سماه الفقهاء « بيع المحاييج » كما ذكر القرطبي في تفسيره ، فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل وقت جنيها لينفق عليها أو على نفسه وولده ، فاستثنى هذا النوع من البيع من البيوع الممنوعة لهذه الحكمة .

والأصل في البيع أن يكون المبيع موجودًا عند البائع وقت البيع منعًا من الغبن والغرر ، وسيأتي في البيوع الممنوعة بيع ما ليس عندك .

والسلم - بتشديد السين وفتح اللام : هو السلف ، إلا أن السلف يطلق في

الغالب على القرض ، والسلم يطلق على بيع الشيء الموصوف المؤجل فى الذمة المعلوم القدر والكيل والوزن والأجل .

ودليل جوازه من الكتاب والسنة وإجماع الأمة .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه . . . ﴾ (١) .

وأما السنة : فقد رويت فيه أحاديث كثيرة فى السنن الستة وغيرها منها ما رواه البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة ، وهم يُسَلِّفُونَ فى التمر العام والعامين ، فقال لهم : « من أسلف فى تمر ، فقى كيل معلوم ، أو وزن معلوم ، إلى أجل معلوم » وفى أخرى : « ووزن معلوم » .

ومنها ما رواه البخارى وأبو داود وغيرهما عن محمد بن أبى الليث رحمه الله قال : اختلف عبد الله بن شداد بن الهاد ، وأبو بردة فى السلف ، فبعثتني إلى ابن أبى أوفى ، فسألته ، فقال : إنا كنا نسلف على عهد رسول الله ﷺ ، وأبى بكر وعمر فى الخنطة والشعير والزبيب والتمر ، وسألت ابن أبزى ، فقال مثل ذلك .
وقد ثبت الإجماع على ذلك ، كما حكاه القرطبى وغيره من المفسرين والمحدثين والفقهاء .

شروط صحته :

ويشترط فى صحته الشروط الآتية ، وهى ستة فى المسلم فيه ، وثلاثة فى رأس مال السلم .

أما الستة التى فى المسلم فيه : فأن يكون فى النمة ، وأن يكون موصوفاً ، وأن يكون مقدراً ، وأن يكون مؤجلاً ، وأن يكون الاجل معلوماً ، وأن يكون موجوداً عند محل الاجل .

وأما الثلاثة التى فى رأس مال السلم : فأن يكون معلوم الجنس ، مقدراً ، نقداً .

صورته :

وللسلم صور متعددة من أهمها وأكثرها شيوعاً : أن يطلب رجل له أرض

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

مزروعة من رجل آخر ثمن قدر معين من زرعه على أن يقبضه فوراً أو بعد يومين أو ثلاث على أن يعطيه ما اشتراه من الزرع أو الثمر في شهر كذا أو حين الحصاد ، فينتفع صاحب الزرع بالثمن في وجوه الانتفاع الجائزة ، وينتظر المشتري إلى الوقت المعلوم فيأخذ ما اشتراه مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً بالصفة التي وصفها له البائع .

(٥) بيع العرايا :

استثنى رسول الله ﷺ من النهي عن بيع المزانية ^(١) بيع العرايا ، لشدة حاجة الناس إليه .

فقد روى أحمد في مسنده وبعض أصحاب السنن عن زيد بن ثابت رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها » ، ولمسلم : « بخرصها تمرّاً يأكلونها رطباً » .

وقد اختلف الفقهاء في تفسير العرية المرخص فيها ، فعند الشافعي : هو بيع الرطب على رهوس النخل بقدر كيله من التمر خرصاً فيما دون خمسة أوسق .
والخرص معناه : تقدير ما على النخل من تمر على وجه الظن والتخمين ، وهو جائز في مثل هذه الحال .

والوسق : ستون صاعاً ، والصاع قدحان بالكيل المصري .
فإذا احتاج صاحب التمر إلى الرطب وليس عنده رطب جاز له أن يشتري ما على النخلة من رطب بمقداره تمرّاً دفعاً للحاجة ، فهي رخصة من الله تعالى ، والغالب فيها التراضي ؛ لأنه من باب التعاون على البر والتقوى ، ولا تتأتى فيه المشاحة غالباً .

والعرية عند مالك هي : أن يعرى الرجل - أي يهب ثمرة نخلة أو نخلات - ثم يتضرر بمداخلة الموهوب له فيشتريها منه بخرصها تمرّاً .

توضيح ذلك أن الرجل قد يهب نخلة لأحد أقاربه أو أصدقائه ليأكل من رطبها ، فيدخل هذا الرجل عليه في بستانه ، فيتضرر من دخوله ، فيعطيه بدل الرطب تمرّاً يساويه في الكيل على ما يقتضيه التخريض .

وذلك بأن يأتي رجل له خيرة بنتاج النخل فينظر إليها ، فيقول : هذه تحمل من الرطب كذا وكذا ، فيشتري منه هذا الرطب بذاك التمر منعاً للضرر ، لكن بشرط ألا

(١) المزانية من البيوع المحرمة التي مبادئ ذكرها .

يزيد الرطب على خمسة أوسق ؛ لأن أكثر من ذلك لا يكون الرجل فى حاجة إليه غالباً ، والله أعلم .

والعرايا جمع عريّة كمطية وضحية ، سميت بذلك لواحد من ثلاثة أمور :
إما من التعرى وهو التجرد ؛ فسميت بذلك لأن صاحبها يتجرد عنها من بين سائر نخيله لمن يرى أنه فى حاجة إلى رطبها .
وإما لأنها عريت أى خلصت من جملة المحرمات من البيوع .
وإما أن تكون قد سميت بذلك من باب عراه يعروه أى اتاه وتردد عليه ؛ لأن صاحب العريّة يأتئها كلما أراد منها رطباً .
والأصح الأول ، والله أعلم .



البيع المحرم

واعلم أن كل بيع فقد ركنًا من الأركان التى ذكرناها أو شرطًا من شروط صحته فهو بيع غير جائز شرعاً .

وسيمر بك بعض هذه الأنواع المحرمة ، وقد ذكر ابن العريى^(١) أنها قد بلغت ستة وخمسين نوعاً ثم ردها إلى سبعة أقسام ، فمنها ما يرجع إلى صفة العقد ، أو ما يرجع إلى صفة المتعاقدين ، أو ما يرجع إلى العوضين (السلعة والثمن) ، ومنها ما يرجع إلى حال العقد ، ومنها ما يرجع إلى وقت البيع : كالبيع وقت نداء يوم الجمعة ، أو فى آخر جزء من الوقت المعين للصلاة .

ثم رد هذه الأقسام السبعة إلى ثلاثة أصول هى الربا والباطل والغرر ، ثم رد الغرر إلى الباطل فكانت الأقسام كلها ترجع إلى قسمين هما : الربا والباطل ، ويستطيع الفقيه أن يرد هذه البيوع إلى أكثر من هذه الأقسام إن أراد التفصيل ، ويستطيع أن يردها إلى أصل واحد فحسب هو الباطل ؛ إذ كل ما يخالف الشرع باطل لا محالة .

(١) أحكام القرآن ج ١ ص ٢٤٤ .

أما ما يرجع إلى صفة العقد فهو أن يختل شرط الإيجاب والقبول ، كأن لا يتم البيع بالصيغة الصريحة الدالة على التراضي .

وأما ما يرجع إلى صفة المتعاقدين فهو الذى يختل فيه شرط من شروط الأهلية ، بأن يكون البائع أو المشتري مجنوناً أو مكرهاً أو صغيراً غير مميز .

وأما ما يرجع إلى العوضين - وهما السلعة والثمن كما ذكرنا - فإنه إذا كانت السلعة مثلاً لا يجوز تملكها شرعاً كالخمر وأدوات اللهو ، والثمن لا يجوز بذله فى شراء السلعة كأن يكون خمرًا أو خنزيرًا - فإنه حيثئذ لا يكون هذا البيع صحيحاً .

وأما ما يرجع إلى حال العقد فإنه يشترط أن يتم العقد بين البائع والمشتري فى حال الاختيار بحيث يكون كل منهما راضياً مختاراً لا مكرهاً ، فإذا كان أحدهما مكرهاً لا يصح البيع ، وكذلك إذا كان البيع قد تم فى حالة كان أحدهما غير مميز لصغره أو لسفهه مثلاً .

وأما ما يرجع إلى وقت البيع كالبيع وقت نداء يوم الجمعة فإنه يقع باطلاً عند بعض الفقهاء وصحيحاً عند بعضهم على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

واليك بعض هذه البيوع للحرمة حسب ما وعدناك .

١ - بيع المكره :

لا يجوز لأحد أن يكره أحداً على بيع شيء ، فإن ذلك من باب أكل أموال الناس بالباطل وهو أثم كبير وجرم عظيم .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾ (١) .

وقد عرفت فيما سبق أن التراضي شرط فى صحة البيع ، بل هو ركن من أركانه ، فإذا باع أحد سلعة بالإكراه لا ينعقد بيعه إلا إذا أكرهه الحاكم المسلم من أجل مصلحة عامة من مصالح المسلمين لا تتحقق إلا بذلك ، كتوسعة الطريق أو المسجد الذى يضيق بالمصلين ونحو ذلك .

وكذلك لو أكرهه على بيع ما يملك لدين عليه يطالبه الغرماء به وليس معه مال سائل يقضى به دينه ، وينبغى للمسلم أن يستجيب للحاكم المسلم إذا دعاه لبيع ما

(١) سورة النساء آية : ٢٩ .

يملك أو بعض ما يملك من أجل تحقيق منفعة عامة للمسلمين إسهاً منه في التوسعة عليهم ودفع الضرر عنهم ، وينبغي على الحاكم ألا يبيعه في الثمن بل يعطيه أكثر من الثمن جلباً لرضاه فإن ما يؤخذ بالتراضي أولى مما يؤخذ بالإكراه .

٢ - بيع التلجئة :

قد يجد المرء نفسه ملجأً إلى بيع ما في يديه خوفاً من ظالم ، فيتفق مع رجل أن يتظاهراً ببيع الشيء حتى لا يأخذ الظالم غضباً ، أو يشتريه منه بثمن بخس ثم يقوم المشتري برد ما اشتراه في الظاهر إلى صاحبه إذا ما أمن على نفسه وماله من هذا الظالم الذي يتربص به ، فمثل هذا البيع يسمى بيع التلجئة .

وهذا البيع لا يصح ، ولا ينعقد عند جمهور الفقهاء ؛ لأن نية البيع والشراء غير متحققة والتراضي بين البائع والمشتري معدوم ، والأمور بمقاصدها كما يقول علماء الأصول .

وهذا البيع من الحيل المباحة للتخلص من ظلم ظالم ، فجاز فعله من غير أن ترتب عليه آثاره من التملك والتملك .

فعلى المشتري في مثل هذه الحال أن يرد إلى البائع ما اشتراه ، عند طلبه .

٣ - بيع الهازل :

ومثل بيع التلجئة بيع الهازل ، فإنه لا ينعقد إذا دلت القرينة على عدم إرادة البيع حقيقة .

وعند التقاضي قبل دعوى التلجئة والهزل بالقرينة الدالة عليهما مع اليمين (أى: إذا رفع المشتري دعوى أمام القضاء يطالب فيها بصحة البيع ، ونفاذه، وأنكر البائع إرادة البيع وقال : إنى كنت ملجأً إلى هذا البيع ، أو هازلاً فيه - قبلت دعواه يمين يحلفها أمام القاضى مع إدلائه بالقرائن الدالة على صحة ما يقول ، وإلا حكم القاضى للمشتري بصحة ما اشتراه ، ويكون ذلك نوعاً من العقاب الذى جره الهزل على صاحبه ، أو نتيجة لسوء اختياره لمن يمثل معه الحيلة المباحة فى التخلص من ظلم الظالم) .

٤ - بيع المضطر :

قد يضطر الإنسان لبيع شيء مما يملكه لسداد دين حل سداًه ، أو لئى ضرورة من ضرورات الحياة ، فيعرض هذا الشيء على بعض من يعلم حاله ، فهل يجوز أن يشتريه منه ، أم لا يجوز ؟

أقول : يجوز أن يشتريه منه بالثمن المتعارف عليه ، أو الذي لا يشعر معه بغبن - أى ظلم وإجحاف - ولا يجوز أن يشتريه منه بثمن بخس انتهازاً لحاجته للبيع ، واستغلالاً لظروفه المخرجة التي يمر بها ، فإن ذلك ليس من الدين في شيء ، والواجب عليه في هذه الحال أن يعينه على قضاء حاجته بما استطاع ، كأن يقرضه أو يقترض له ، أو يحث الناس على إعانته من غير أن يشهر به ، ونحو ذلك من وجوه التعاون ، وهي كثيرة .

ولكن لو باع هذا الشيء بثمن أقل لمن لا يعلم حاله أو لمن يعلمها انعقد البيع على كل حال ؛ لوجود التراضي بين البائع والمشتري ، ولو ظاهراً من البائع كما هو ملاحظ ، ويكون المشتري مقصراً في حق أخيه - والله أعلم بالحال والمآل .

أخرج أبو داود في سننه عن شيخ من بني تميم قال : خطبنا على بن أبي طالب ، أو قال : قال لي على : « سيأتي زمان على الناس عَضُوضٌ يعرض للموسر فيه على ما في يده ، ويباع المضطرون ، ولم يؤمروا بذلك ، قال الله تعالى : ﴿ ولا تسوا الفضلَ بينكم ﴾ ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع المضطر ، وعن بيع الغرر ، وعن بيع الثمرة قبل أن تدرك » .

٥ - بيع للمجنون :

تقدم في شروط صحة البيع أن يكون كل من البائع والمشتري عاقلاً ، فلا يجوز بحال بيع المجنون ولا شراؤه لعدم تحقق الرضا منهما ، ولأنهما غير مكلفين ، وهذا أمر ظاهر لا يحتاج منا إلى بيان ، غير أن هنا مسألة يجدر ذكرها ، وهي أن المجنون لو كان يفيق في بعض الأوقات ويجن في بعضها ، فباع أو اشترى في الوقت الذي يفيق فيه صح بيعه وشراؤه ، وسائر عقودهم عند جمهور الفقهاء بشرط أن تقوم على ذلك بينة ، كأن يشهد شاهدان من العدول على أنه باع أو اشترى في وقت كان فيه عاقلاً .

٦ - بيع من خف عقله وضعف رأيه :

لا يجوز بيع من خف عقله جداً ، ولا شراؤه ، بل يجب الحجر عليه لقوله تعالى : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً ﴾ (١) .

(١) سورة النساء آية : ٥ .

والسفيه فى اللغة : من خف عقله جداً إلى الحد الذى لا يحسن معه التصرف ، ويلحق به الصبى غير المميز .

وأما من خف عقله بعض الشيء ، وضعف رأيه إلى حد ما بحيث يدرك شيئاً ، ويغيب عنه آخر ، أو يحسن التصرف مرة ويخدع مرة ، فإنه يجوز بيعه وشراؤه بحيث يقول لمن باعه أو اشترى منه : لا تخدعنى ، ويشترط لنفسه الخيار فيما باع واشترى بمعنى أنه إذا تبين أنه خدع فى بيع أو شراء كان له الحق أن يرد السلعة ممن اشتراها منه ، ويستردها ممن باعها له فى مدة ثلاثة أيام .
وفى ذلك وردت الأحاديث الصحيحة .

منها ما رواه البخارى فى تاريخه ، وابن ماجه والدارقطنى : أن رجلاً يقال له منقذ بن عمر قد أصابته أمة ^(١) فى رأسه ، فكسرت لسانه ^(٢) ، وكان لا يدع التجارة ، فكان يغب ^(٣) ، فأتى النبى ﷺ فذكر ذلك له ، فقال : « إذا أنت بايعت فقل : لا خلاية ^(٤) » ، ثم أنت فى كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث لبال إن رضيت فأمسك وإن سخطت فأردها على صاحبها » .

ومنها ما رواه الترمذى وأبو داود وغيرهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه : « أن رجلاً كان يبتاع على عهد رسول الله ﷺ وفى عقدته ضعف ^(٥) ، فأتى أهله رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، أحجر على فلان فإنه يبتاع وفى عقدته ضعف ، فهناه ، فقال الرجل : إني لا أصبر عن البيع ، فقال : إن كنت غير تارك للبيع ، فقل : هاه وهاه ^(٦) ، ولا خلاية » .

وعلى ذلك يكون من اشترى من رجل خفيف العقل شيئاً مستغلاً عقله وضعف رأيه أكلاً لأموال الناس بالباطل ، وكذلك يكون حال من باع له .
وعلى المسلمين أن يتناصحوا فيما بينهم وأن يتحروا العدالة فى بيعهم وشرائهم وفى جميع أمورهم ، وأن يتواصوا على الحق والبر والتقوى .

(١) أى جرح شديد بلغ أم رأسه ، ووصل إلى جلدته دماغه .

(٢) أى جعلت فى لسانه لكنة . (٣) يخدع .

(٤) الخلاية بكسر الخاء ، وتخفيف اللام : الخديعة ، ومنه قولهم : خلبت المرأة الرجل ،

أى خلدته بالطف وجه .

(٥) يعنى فى رأيه ونظره فى مصالح نفسه . أفاده ابن الاثير فى جامع الأصول . ج ١

ص ٤٩٤ . (٦) هات وخذ .

وإن كان ولا بد من البيع له أو الشراء منه فليجعل له الخيار ثلاثة أيام أو أكثر ويجعل بينهما من يختار له ويشير عليه حتى يطمئن قلبه بصحة ما باع وما اشترى، والله ولي المؤمنين .

٧ - بيع الصبي :

اتفق الفقهاء على أن الصبي الذي لا يميز لصغره لا يجوز بيعه ، ولا شراؤه ، لكن لو باع شيئاً أو اشتراه كالحلوى والأدوات التي يلعب بها ، وأجازه وليه فيها مضى البيع ، وصح .

أما الصبي المميز والمعته اللذان يعرفان البيع ، وما يترتب عليه من الأثر ، ويدركان مقاصد العقلاء من الكلام ، ويحسنان الإجابة عنها - فإن بيعهما وشراءهما ينعقد، ولكنه لا ينفذ إلا إذا كان بإذن من الولي في هذا الشيء الذي باعه واشتراه بخصوصه ، ولا يكفي الإذن العام ، فإذا اشترى الصبي المميز السلعة التي أذنه وليه في شرائها ، انعقد البيع لازماً ، وليس للولي رده ، أما إذا لم يأذن وتصرف الصبي المميز من تلقاء نفسه فإن بيعه ينعقد ، ولكن لا يلزم إلا إذا أجازه الولي ، أو أجازه الصبي بعد البلوغ ، ولا فرق بين أن يكون المميز أعمى أو مبصراً ١٠ هـ (١) .

٨ - بيع النجس والمتنجس :

لا يجوز شرعاً بيع النجس كالخمر والخنزير والميتة ، ولا بيع المتنجس الذي لا يمكن تطهيره كالزيت ، والسمن المائع ، والعسل ونحوه .

أما ما يمكن تطهيره كالثوب ، والطعام اليابس ، فإنه يجوز بيعه بشرط أن يخبر البائع المشتري بما أصاب ملعته حتى يسلم من خصلة الغش الذي هو من الكبائر كما سيأتي بيانه .

قال الشافعية : إذا باع المسلم شيئاً طاهراً مخلوطاً بنجس يتعدل فصله عنه ، كما إذا باع داراً مبنية بأجر (٢) نجس ، أو أرضاً مسمدة بزبل ، وغير ذلك - صح بيعه . وقد علمت في شروط البيع الصحيح أن الطهارة شرط في صحة الانعقاد ، فلا يغيب عنك ذلك . والأصل في حرمة ما ذكر ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من

(١) انظر « الفقه على المذاهب الأربعة » للشيخ عبد الرحمن الحريري ج ٢ ص ٢٠٩ ،

٢١٠ الحضارة الشرقية . الطبعة الثانية .

(٢) هو الطوب الأحمر .

أصحاب السنن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول عام الفتح بمكة : « إن الله ورسوله حرم بيع الخمر ، والميتة ، والخنزير ، والأصنام » فقيل : يا رسول الله ، أرايت شحوم الميتة ؟ ، فإنها تُطلى بها السفن ، وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟ فقال : « لا ، هو حرام » ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك : « قاتل الله اليهود ، إن الله لما حرم عليهم شحومها جملوه ^(١) ، ثم باعوه ، فأكلو ثمنه » .

وقوله ﷺ : « لا ، هو حرام » يعود - كما قال النووي - إلى البيع ، لا إلى الانتفاع .

هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه ، فإنه يجوز الانتفاع بشحوم الميتة في طلى السفن والاستصباح ، وغير ذلك مما ليس بأكل ، ولا في بدن آدمي .
وأكثر العلماء حملوا قوله : « هو حرام » على الانتفاع ، فقالوا : يحرم الانتفاع بالميتة أصلاً ، إلا ما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ . ١٠ هـ . (٢) .

٩ - بيع ما لا يقدر على تسليمه :

لا يجوز لأحد أن يبيع شيئاً لا يقدر على تسليمه للمشتري ، كالطير في الهواء والسمك في الماء ، والحيوان الشارد ، والشيء الغائب الذي لا يتوقع حضوره إليه ؛ لما في ذلك من الغرر ، ولأن هذا الشيء يكون خارجاً عن ملكه .

واستثنى الشافعية بيع النحل ، فإنهم جوزوا بيعه لأنه يعود إلى خلاياه بانتظام ولا يذهب إلى غيرها .

وقال الحنفية : يجوز بيع النحل إذا كان مجتمعاً ، ولا يجوز بيعه إذا كان متفرقاً .

وكذلك الحنابلة .

والدليل على أنه لا يجوز للمكلف بيع ما لا يقدر على تسليمه ما رواه مسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : « قلت : يا رسول الله يأتييني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه ثم ابتاعه من السوق ، فقال : لا تبع ما ليس عندي » .

(١) أذا بهو واستخرجوا دهنه .

(٢) انظر جامع الأصول لابن الأثير ج ١ ص ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

ومعنى قوله : « ما ليس عندك » أى ما ليس فى ملكك وقدرتك . قال الشوكانى : « والظاهر أنه يصدق على العبد المغصوب الذى لا يقدر على انتزاعه ممن هو فى يده ، وعلى الآبق الذى لا يعرف مكانه ، والطير المنفلت الذى لا يعتاد رجوعه ويدل على ذلك معنى « عند » لغة ، قال الرضى : إنها تستعمل فى الحاضر القريب ، وما هو فى حوزتك وإن كان بعيداً . أ - هـ .

فيخرج عن هذا ما كان غائباً خارجاً عن الملك ، أو داخلأ فيه خارجاً عن الحوزة وظاهره أنه يقال لما كان حاضراً وإن كان خارجاً عن الملك .

فمعنى قوله ﷺ : « لا تبع ما ليس عندك » أى ما ليس حاضراً عندك ، ولا غائباً فى ملكك وتحت حوزتك .

قال البغوى: النهى فى هذا الحديث عن بيع الأعيان التى لا يملكها ، أما بيع شئ موصوف فى ذمته ، فيجوز فيه السلم بشروطه ، فلو باع شيئاً موصوفاً فى ذمته عام الوجود عند المحل المشروط فى البيع جاز ، وإن لم يكن المبيع موجوداً فى ملكه حالة العقد كالسلم ^(١) .

وقد مضى حكم السلم بالتفصيل ، وسيأتى قريباً حكم بيع الشئ قبل قبضه .

١٠ - بيع الغرر :

بيع الغرر من البيوع الفاسدة ، وهو بيع ما لا يعلم قدره ولا صفته ، ويكون فى الغالب مبنياً على الغش والخداع ، روى مسلم والترمذى وأبو داود والنسائى عن أبى هريرة رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر وبيع الحصاة » .

فقد كان أهل الجاهلية يعقدون على الأرض التى لا تتعين مساحتها ، ثم يقدفون الحصاة ، حتى إذا استقرت كان ما وصلت إليه هو منتهى مساحة البيع .

أو يتاعون الشئ لا يعلم عينه ، ثم يقدفون بالحصاة فما وقعت عليه كان هو المبيع ، ويسمى هذا بيع الحصاة .

وقد كانوا يتاعون من الغواص ما قد يعثر عليه قبل أن يغوص فى البحر ، ويلزمون المتبايعين بالعقد ، فيدفع المشتري الثمن ولو لم يحصل على شئ ، ويدفع البائع ما عثر عليه ولو بلغ أضعاف ما أخذ من الثمن ، ويسمى هذا البيع بضربة الغواص .

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٥٣ .

ومثل هذا بيع البخت ، وهو أن يبيع الرجل السلعة على أن فيها أو في مثلها شيئاً أغلى من الثمن الذى دفعه فيها ، وهو وحظه ، فإن خرج فيها شيء أخذه ، وإن لم يجد شعر بالغبن لأنه دفع فى السلعة أكثر مما تستحق طمعاً فى وجود ما أغراه به البائع .

وهو نوع من المقامرة ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وله صور لا تحصى .
قال النووي : النهى عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جداً ، ويستثنى من بيع الغرر أمران :

أحدهما : ما يدخل فى المبيع تبعاً بحيث لو أفرد لم يصح بيعه ، كبيع أساس البناء تبعاً للبناء ، واللبن فى الضرع تبعاً للديابة .

والثانى : ما يتسامح بمثله عادة إما لحقارته أو للمشقة فى تمييزه أو تعيينه ، كدخول الحمام بالأجر مع اختلاف الناس فى الزمان ومقدار الماء المستعمل ، وكالشرب من الماء للحر ، وكالجبة المحشوة قطناً .

١١ - بيع التجش :

التجش فى الأصل : المدح والإطراء .

والمراد به هنا مدح السلعة والزيادة فى سعرها لإغراء الناس فى شرائها بأكثر من سعرها ، وهو خداع محرم .

فى الموطأ للإمام مالك : أن التجش هو أن تعطيه بسلعته أكثر من ثمنها ، وليس فى نفسك اشتراؤها فيقتدى بك غيرك .

روى الترمذى وأبو داود عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تناجشوا » .

وعن عبد الله بن أبى أوفى رضي الله عنه قال : « الناجش أكل ربا خائن ، وهو خداع باطل لا يحل » . ذكره البخارى تعليقاً ^(١) .

١٢ - بيع الثمر قبل بدو صلاحه :

لا يجوز عند جمهور الفقهاء على اختلاف مذاهبهم بيع الثمار ، على اختلاف أصنافها قبل ظهور صلاحها وتخطيطها المرحلة التى لا يؤمن عليها من الآفات غالباً ،

(١) أى من غير سند ، وتعليقات البخارى صحيحة على الجملة .

وذلك لما فيه من الغرر ، إذ من المتوقع أن تصيبها جائحة ، فتهلكها ، فلا ينتفع المشتري منها بشيء فيقع عليه غبن شديد ، وقد يحدث بينه وبين البائع نزاع وشقاق لا محمد عواقبه ، والإسلام حريص على دوام المودة بين المسلمين بوجه خاص ، وإقامة العدل بين الناس جميعاً في الحقوق المالية وغيرها بوجه عام .

ودليل النهي عن ذلك ما أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود وغيرهم عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها - نهى البائع والمبتاع » .

وفى لفظ : « نهى عن بيع النخل حتى تزهر ، وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة » .

وفى لفظ لأحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تتبايعوا الثمار حتى يبدو صلاحها » .

وروى البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى عن أنس رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد » .

وروى البخارى ومسلم عن أنس أيضاً : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى تزهر ، قالوا : وما تزهر؟ قال : تحمر ، وقال : إذا منع الله الثمرة فبم تستحل مال أخيك ؟ » .

قال الشوكاني فى نيل الأوطار : « اختلف السلف : هل يكفى بدو الصلاح فى جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح فى بستان من البلد مثلاً جاز بيع جميع البساتين أو لابد من بدو الصلاح فى كل بستان على حدة ، أو لابد من بدو الصلاح فى كل جنس على حدة ، أو فى كل شجرة على حدة - على أقوال .
والأول قول الليث ، وهو قول المالكية بشرط أن يكون متلاحقاً .

والثانى قول أحمد ، والثالث قول الشافعية ، والرابع رواية عن أحمد ^(١) .
قال المالكية : المراد بالثمار ما يشمل الفواكه : كالبليح والتين والرمان ، والخضر : كالخس والكراث والفجل ، والحبوب : كالقمح والشعير ، فإذا بيع شيء منها وهو على شجره أو قائم لم يقطع فإن لذلك البيع حالتين :
الحالة الأولى : أن يكون قد ظهر صلاح الثمار ، ومعنى ظهور الصلاح يختلف

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٧٥ .

باختلاف تلك الثمار ، فيظهر صلاح الفاكهة كالبلح والعنب باصفاره أو احمراره
واختلف في « القاوون » ، و « العجور » ، و « الشهد » على قولين :

أحدهما : أن ظهور صلاحه يكون باصفاره بالفعل .

ثانيهما : أن يكون بقرنه من الاصفرار وإن لم يصفر ، أما البطيخ الأخضر
فظهر صلاحه يكون بتلون لبه بالاحمرار أو الاصفرار .

ويظهر صلاح الزيتون إذا اقترب من الاسوداد ، ومثله العنب الأسود .

ويظهر صلاح باقى أنواع الفاكهة بظهور ألوانها المختلفة وظهور الحلاوة فيها .

والمدار فى كل ذلك على إمكان الانتفاع بها ولو بعد قطعها بزم كاللوز مثلاً
فإنه يصح بيعه وهو أخضر لم يستو إذا كان يستوى بعد ذلك بوضعه فى تبن أو نخالة
أو غير ذلك ، ومثله المالحجو .

ويظهر صلاح الزهر بانفتاح أكمامه ، وظهور ورقه كالورد والياسمين وغيرهما ،
ويظهر صلاح البقول ، والخضر كاللفت والجزر ، والفجل والبصل والبنجر ، ونحوها
بتمام ورقه والانفتاح به وعدم فساده بقلعه .

ويظهر صلاح القمح والحبوب بيبسه ، وانقطاع شرب الماء عنه بحيث لا ينفعه
الماء إذا سقى به .

وحكم ما ظهر صلاحه أنه يصح بيعه وهو على شجره جزأاً بدون كيل ، ولا
وزن ، كما يصح أن يباع منفرداً أو تابعاً لشجره ، بلا فرق بين أن يشترط قطعه أو
يبقى على شجره .

والحالة الثانية : أن لا يكون قد ظهر صلاح الثمار عكس الحالة الأولى .

وحكم هذا أنه يصح بيعه فى ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يكون مع أصله كالشجر بالنسبة للثمر ، والأرض بالنسبة
للزرع ، فيصح بيع الثمر مع شجره قبل بدو صلاحه ، كما يصح بيع الزرع مع أرضه
كذلك .

الصورة الثانية : أن يبيع الأصل بدون تعرض لذكر الثمر والزرع ، ثم يلحق به
الثمر أو الزرع الذى لم يبد صلاحه كما تقدم .

الصورة الثالثة : أن يبيع الثمر أو الزرع وحده بدون أن يبيع أصله ، ولكن
يشترط لصحته ثلاثة شروط :

الأول : أن يشترط قطعة حالاً ، فلا يصح تركه إلا زمناً يسيراً بحيث لا يزيد ولا ينتقل عن طوره إلى طور آخر . فإذا اشترط بقاءه على أصله حتى يتم نضوجه فإنه لا يصح ، وكذلك إذا أطلق ولم يشترط قطعه أو تبقيته .

الشرط الثاني : أن يكون مما ينتفع به ، كحصرم العنب قبل أن يستوى ، وإلا فلا يصح بيعه ؛ لأنه يكون إضاعة مال وغش ، وهذا شرط لكل مبيع سواء كان هذا أم غيره .

الشرط الثالث : أن يكون فيه حاجة إلى شراؤه وإن لم تبلغ حد الضرورة ، لا فرق بين أن يكون بيعه على هذه الحالة معروفاً عند أهل البلد أو لا (١) .

هذا خلاصة ما جاء في هذه المسألة عن المالكية وعن غيرهم ممن وافقهم . وفي المسألة كلام كثير وخلاف طويل يطلب من الكتب المطولة وما ذكرناه فيه الكفاية .

١٣ - بيع المزبنة :

روى البخارى واللفظ له ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة » .

والمزبنة أن يبيع ثمر (٢) حاقطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً ، وإن كان كرمًا (٣) أن يبيعه بزبيب كيلاً ، أو كان ررعاً أن يبيعه بكيل طعام ، نهى عن ذلك كله .

وأصل المزبنة من الزين وهو الدفع بشدة ، ومنه سميت الحرب « الزبون » لشدة التدافع فيها .

وحقيقتها شرعاً : بيع معلوم بمجهول من جنسه ، وقد ذكر في الحديث لها أمثلة من بيع الثمر بالتمر ، وبيع الكرم بالزبيب ، ومن بيع الزرع بكيل طعام .

وإنما سميت مزبنة من معنى الزين لما يقع فيه من الاختلاف بين المتبايعين ، فكل واحد يدفع صاحبه عما يرومه منه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع .

فالعلة في النهي عن ذلك هو الريا لعدم العلم بالتساوى . أو ما يكون فيه من الغبن والغرر .

(١) انظر الفقه على المذاهب الأربعة للحريري ج ٢ ص ٩٨٣ وما بعدها .

(٢) لا يسمى التمر تمرًا إلا إذا يبس ، وهو على نخله يسمى تمرًا - بالكاء الثلاثة .

(٣) هو العنب .

والتشريع الإسلامى مبنى على سد الذرائع كلها ، وتلاشى الأسباب التى تؤدى إلى التنازع بكافة صورها .

١٤ - بيع المنابلة والملاسة :

المنابلة معناها: أن يأتى رجل بثوب مطوى فيطرحه فى يد رجل آخر ويلزمه بشرائه دون أن يقلبه أو ينظر فيه، بل يأخذه على حسب حظه، فإن كان جيداً فحسن حظه وإن كان رديئاً فممن سوء حظه .

وهذا البيع ممنوع شرعاً لما فيه من الغرر والغبن .

والملاسة أن يأتى الرجل بثوب مطوى فيقول لرجل آخر: إن لستة فهو لك يبعاً وشراءً وأنت وحظك فيه ، فهذا مثل المنابلة فى الحرمة والبطلان .

روى البخارى واللفظ له ، ومسلم وأبو داود والنسائى وغيرهم عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ نهى عن المنابلة: وهى طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى الرجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه، ونهى عن الملاسة: والملاسة لمس الثوب لا ينظر إليه .

١٥ - بيع الحاضر للبادى :

نهى النبى ﷺ أن يكون الحضرى - وهو الذى يسكن المدن - سمساراً للبادى الذى يسكن البوادي والقرى النائية ، وذلك بأن يتلقاه فيشير عليه بترك السلع عنده ليبيعها له فى البلد بسعر أكبر، أو يدخرها عنده حتى ترتفع الأسعار ؛ فإن فى ذلك ظلماً لأهل البلد واحتكاًراً لسلع هم فى حاجة إليه .

كما نهى ﷺ عن تلقى الركبان، وهم الذين يأتون إلى الأسواق من أماكن بعيدة لبيع سلعهم، وذلك بأن يشتري الرجل منهم ما معهم من السلع قبل أن يدخلوا السوق ويتعرفوا على الأسعار، وفى ذلك من الغبن والغرر ما فيه .

روى البخارى فى صحيحه واللفظ له، ومسلم وأبو داود والنسائى وغيرهم عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تلقوا الركبان ولا يبع بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجشوا ولا يبع حاضر لبادٍ » .

فإذا أراد الرجل أن يكون سمساراً للبادى الذى يأتى إلى البلد فإن عليه أن يطلعه أولاً على الأسعار المحلية ، وأن يبيع له ما معه بهذه الأسعار بحيث يكون

مرشداً له وناصحاً بالمعروف، لا يظلمه ولا يظلم الناس، ولا يشير عليه باحتكار السلع الضرورية .

وكذلك إذا أراد الحضري أن يشتري شيئاً من القادمين على بلده فإنه لا يغرم ولا يخدعهم فيشتري منهم بأسعار تقل عن الأسعار المعروفة في السوق .

فإن أخبرهم بالأسعار المعروفة في السوق وصدقهم في ذلك واشتري منهم بأقل منها عن تراض منهم جاز ذلك حيث لا غبن ولا غرر، فإنه قد يحتاج إلى نقل السلع التي اشتراها بأجرة ، أو يجد في نقلها تعباً فلا مانع من أن يشتري منهم بسعر أقل إن تسامحوا معه في ذلك بحيث لو دخلوا السوق لوجدوا الأسعار كما حدثهم عنها .

والإسلام في تشريعاته كلها حريص كل الحرص على تحقيق العدل بين الناس على أتم وجه، وتوفير الأمن في ربوع البلاد على أحسن حال، وتحقيق الرخاء بين أفراد المجتمع إلى الحد الذي لا تكون فيه طبقة تطغى على من دونها وتحصل على الثروات الطائلة بلا حق، كالوسطاء الذين يقتحمون أنفسهم في الأسواق بلا داع يقتضى وجودهم من أجل السيطرة على السلع المعروضة واستغلال حاجة الناس إليها، والتحكم في بيعها وتصديرها واستيرادها على حساب المنتج والمستهلك كما هو معروف لدينا في هذا العصر .

١٦ - بيع الكلب :

اختلف الفقهاء في بيع الكلب ، فقال الشافعي : لا يجوز بيعه أصلاً ، وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه والانتفاع بثمنه مع الكراهة إذا لم يكن للحاجة ، وفرق المالكية بين الكلب المأذون في اتخاذه - وهو الذي يحرس الزرع والماشية وما في حكمهما مما يخشى عليه من اللصوص مثلاً - وغير المأذون في اتخاذه كالكلب يقتنى للعب به ونحو ذلك .

فقالوا : يجوز بيع الأول ولا يجوز بيع الثاني ، فكل ما لا يجوز اتخاذه لا يجوز بيعه .

ودليل الشافعي في حرمة بيع الكلب : نجاسة عينه - أي نجاسة ذاته - وقد عرفت أن بيع الأشياء النجسة غير جائز شرعاً ، وأيضاً ثبوت النهي الوارد عن ثمن الكلب عن النبي ﷺ .

فقد روى الجماعة عن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال : « نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البغي ^(١) وحلوان الكاهن ^(٢) » .

وروى أبو داود في سننه والإمام أحمد في مستنده عن ابن عباس رضي الله عنهما : « نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ، وقال : إن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً » .
والذين أجازوا بيع كلب الزرع والماشية والصيد ونحوه قد استدلوا على هذا التخصيص بما رواه النسائي عن جابر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد » ، ولأنه ظاهر العين عندهم .

والذين أباحوا بيعه مطلقاً حملوا النهي في الأحاديث مع الكراهة .

١٧ - بيع السنور :

وقد اختلف الفقهاء في بيع السنور- بكسر السين المشددة وفتح النون المشددة أيضاً وسكون الواو ، وهو الهر فقال بعضهم : يحرم بيعه ، وقال بعضهم : يكره بيعه ، والأصح عند الجمهور جواز بيعه ، لعدم صحة ورود النهي عن بيعه .
وإن صح النهي فمحمول على كراهة التنزيه لأن بيعه ليس من مكارم الأخلاق .

وإن أردنا الجمع بين هذه الأقوال قلنا : إن كان المرء في حاجة إليه لأكمل الفئران مثلاً ، جاز شراؤه لنفسه وبيعه لغيره للحاجة نفسها ، وإن لم يكن في حاجة إليه ، حرم بيعه وشراؤه ، وإنما يؤخذ من غير ثمن ، فالكلام ليس في اقتنائه ، وإنما في بيعه .

١٨ - بيع أدوات اللهو :

لا يجوز بيع أدوات اللهو كالطبل والمزمار ، والطاولة والشطرنج وغيرها مما لا يتفقع به شرعاً .

(١) المراد بمهر البغي : أجرة الزانية على الزنا ، وقد كان بعض الناس في الجاهلية يؤجرون الإمام في الزنا ، ويفتحون لهن بيوتاً من أجل ذلك ، فنهى النبي ﷺ عن استئجارهن في مثل هذه الفاحشة ، فمن أخذ أجرة بغي فليتصدق به كما قال ابن القيم ، ولا يرد إلى الدافع ، فلا يمان صاحب المعصية بمحصول غرضه ورجوع ماله إليه ، ومن تاب تاب الله عليه .

(٢) وحلوان الكاهن أجرتة على كهانته ، وهو الذي يدعى علم الغيب ، ويشغل بالتنجيم ونحوه .

نقل ذلك الإمام النوى عن كثير من الفقهاء (١) .

قال صاحب قوت القلوب : « كل ما كان سبباً لمعصية من آلة أو أداة فهو معصية فلا يصنعه ولا يبيعه ، فإنه من المعاونة على الإثم والعدوان » .

١٩ - البيعتان في بيعة :

نهى النبي ﷺ عن البيعتين في بيعة لما فيه من الغبن والربا والخلل في الصيغة وجهل الثمن وغير ذلك .

فقد روى أبو داود في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا » .

وصورة هذا البيع أن يبيع رجل لآخر سلعة بعشرة جنيهاً مثلاً لأجل معلوم ، فإذا حان الأجل ولم يكن مع المشتري الثمن ، قال البائع أبيعك هذه السلعة مرة أخرى بائنتى عشرة جنيهاً أو أكثر ، فهذا البيع ربا ، وهو بيعتان لشيء واحد ، فليس للبائع حينئذ غير الثمن الذي باع به أولاً ، وهو أوكس الثمنين أى أقلهما ، وإلا كان مرايياً والعياذ بالله تعالى .

أو أن يسلف رجل أخاه مبلغاً من المال على أن يعطيه عند الحصاد أردباً من القمح مثلاً ، فإذا حان وقت الحصاد وطالبه بالقمح قال له : يعنى هذا الأردب بمبلغ أكثر من الأول - فلا يجوز هذا ؛ لأنه من باب البيعتين في بيعة .

وروى أحمد في مسنده عن سماك عن عبد الرحمن بن خالد بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : « نهى النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة » قال سماك : هو الرجل يبيع البيع فيقول هو ينسأ بكذا ، وهو ينقد بكذا وكذا .
والنساء معناه : التأخير لأجل معلوم .

هذا الحديث يدل على تحريم صورة أخرى من صور هذه المسألة وهى كما ذكر سماك راوى الحديث ، وهو أن يبيع الرجل السلعة فيقول : هى بألف نقداً ، وبألف ونصف مثلاً مؤجلاً ، فيقول المشتري : قبلت . دون أن يحدد إن كان قد اشترى نقداً أو لأجل فإن هذا الإيهام يمنع صحة البيع للجهل بالثمن .

ولكى يصح البيع يجب أن يقول : اشتريت نقداً بكذا أو مؤجلاً بكذا . فإن

(١) انظر للمجموع ج ٩ ص ٨٧٢ .

البيع بأجل جائز إذا علم الثمن وعلم وقت السداد ولم يكن هناك غبن فاحش عند كثير من الفقهاء (١) .

وهناك صورة أخرى لهذه المسألة نقلها الشوكاني في نيل الأوطار عن الشافعي وهي أن يقول : بعتك هذا الشيء بألف على أن تبيعني دارك بكذا فهذا بيع فاسد ؛ لتوقف صحة كل بيع على الأخرى ، فهو مثل نكاح الشغار الذي تقدم الكلام عليه في باب النكاح ، وهو أن يقول الرجل : زوجني ابنتك على أن أزوجك ابنتي .

والإسلام واضح في تشريعاته يحب الوضوح في جميع المعاملات ، ويكره ما يؤدي إلى الغبن والنزاع والإكراه . فكيف يحملني إنسان على بيع دارى في سبيل سلعة أريد أن أشتريها منه لشدة حاجتى إليها ، وكيف تتم المائلة بين السلعة والثمن إذا كان البيع مشروطاً ببيع آخر ، والبيع كما هو معلوم مبنى على التراضى الموافق لأصول الشريعة ، وليس التراضى الخاضع للهوى ، ومن تأمل القواعد الشرعية وجدها في غاية الدقة والإحكام ، وجدها مبنية على جلب المصالح في العاجل والأجل لا في العاجل فقط ، ومبنية أيضاً على دفع المفسد ، وهو مقدم على جلب المصالح ، ومردود إليها في الواقع ؛ لأن كل دفع مفسد هو مصلحة ، فتأمل ذلك ، وراجع في كتب الأصول .

٢٠ - بيع المسلم على بيع أخيه :

نهى النبي ﷺ عن بيع الرجل على بيع أخيه ، فقال ﷺ : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر » (رواه النسائي) .
أى لا يتعرض للبائع بالمساومة والإغراء على بيعه السلعة له ما دام قد رأى أخاه قد اشتراها منه أو اتفق مع البائع على شرائها وحصل بينهما التراضى ، وإن لم يكن البائع قد قبض الثمن وتسلم المشتري السلعة .

فإن عدل المشتري عن الشراء جاز للأخر من غير كراهة أن يتقدم لشرائها .
والنهى في الحديث للتحريم على الأصح لما يؤدي إليه هذا العمل من حدوث العداوة والبغضاء والمشاحنة بين الإخوة في الإيمان .
والإسلام حريص كما قلنا أكثر من مرة على قطع أسباب النزاع بكافة صورها .

(١) انظر مسألة البيع بالتقسيط في الجزء الثاني من كتابي بين السائل والفقير .

وقد استثنى من ذلك بيع المزابلة كما سبق بيانه فى البيوع الجائزة .

٢١ - البيع وقت النداء يوم الجمعة :

يحرم على كل من تجب عليه الجمعة أن يبيع ويشترى عند النداء لصلاة الجمعة لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ (١) .

واختلف الفقهاء فى فسخ البيع الذى وقع عند النداء لصلاة الجمعة مع اتفاقهم على الحرمة ، فقالت المالكية : يفسخ البيع .

وقالت الشافعية : لا يفسخ .

والأصح : أنه يفسخ ؛ لقوله ﷺ : « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه رد » .

وفى رواية : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » (رواه أصحاب السنن) .

٢٢ - بيع اليانصيب :

اليانصيب أوراق تباع بأسعار مختلفة ، لكل ورقة منها رقم مسلسل ، تجرى عليها القرعة لمعرفة الورقة الرابحة من الخاسرة ، وكل ورقة لها رصيد معين من الربح ، فقد يحصل صاحب ورقة قد اشتراها بمبلغ زهيد على مبلغ كبير ، بينما معظم الأوراق تنخر ولا يربح صاحبها من ورائها شيئاً ، وقد يظل الرجل يشتري من هذه الأوراق الكثير والكثير شهوراً وأعواماً وهو كسيف البال لا يتحقق أمله فى الربح ابداً .

ولا شك أن هذه مقامرة ، إثمها عظيم فهى من جملة الميسر الذى جعله الله فى الحرمة كالخمر ، فقال جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ (٢) .

جاء فى الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية فى هذا ما نصه : « أن بيع الأشياء عن طريق البخت (اليانصيب) حرام بلا شك ؛ لأنه بيع باطل أو فاسد للجهالة . ولكونه على خطر لأن كل من يدفع شيئاً لا يدرى عين المبيع الذى يأخذه

(١) سورة الجمعة آية : ٩ . (٢) سورة المائدة آية : ٩٠ .

ولا إن كان يأخذ فى نظير ما دفع شيئاً أم لا ، فهو فى حكم القمار . والله أعلم ^(١) .

* *

التصرف فى المبيع قبل قبضه

هل يجوز لمن اشترى شيئاً أن يبيعه ، أو يهبه ، أو يتصدق به قبل قبضه وحيازته أم لا يجوز ؟

أقول : فى هذه المسألة خلاف طويل بين الفقهاء على اختلاف مذاهبهم نوجزه فيما يلى :

(١) قال الشافعية : لا يصح للمشتري أن يتصرف فى المبيع قبل قبضة حتى ولو قبض البائع الثمن ، وأذن له فى نقل المبيع إليه ، لا فرق فى ذلك بين أن يكون المبيع طعاماً ، أو غيره .

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بعموم حديث حكيم بن حزام الذى رواه أحمد فى مسنده قال : قلت يا رسول الله : إني أشتري بيوعاً فما يحل لى منها وما يحرم على ؟ قال : « إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه » ^(٢) .

(٢) قال الحنفية : من البيع الفاسد بيع الأعيان المنقولة قبل قبضها سواء باعها لمن اشتراها منه أم لغيره .

فإذا اشترى حيواناً أو قطعاً أو ثياباً أو نحو ذلك ، ثم باعها لمن اشتراها منه أو لغيره كان البيع الثانى فاسداً .

أما بيع الأعيان غير المنقولة قبل قبضها كبيع الأرض والضياع والنخيل والدور ، ونحو ذلك من الأشياء الثابتة التى لا يخشى هلاكها فإنه يصح ، فإذا كانت مهددة بالزوال كالأرض التى على شاطئ البحر ، ويخشى أن يطنى عليها كان حكمها كالمنقول ، فلا يجوز بيعها قبل قبضها .

ويجوز هبة الأعيان المنقولة قبل قبضها لغير من اشتراها منه ، كما يجوز له التصديق بها ورهنها لغير من اشتراها منه على الأصح .

(١) ج ٣ ص ٧٩٧ .

(٢) رواه الطبرانى أيضاً فى الكبير وفى إسناده العملاء بن خالد الواسطى وثقه ابن حبان .

وإذا باع عيناً منقولة كثوب ، ثم قبضها المشتري ، ولم يقبض البائع الثمن ، فإنه يصح بيعها لغير من اشتراها منه بلا نزاع .

(٣) قال الحنابلة : يصح التصرف فى المبيع بالبيع قبل قبضه ، إذا كان غير مكمل أو موزون ، أو محدود أو منروع (أى مقاساً بالذراع ونحوه) .

أما إذا كان كذلك فإنه لا يصح التصرف فيه بالبيع قبل قبضه ، فإذا اشترى إردباً من القمح ، أو قنطاراً من الحديد ، أو عددًا من البرتقال ، أو ثوباً عشرين ذراعاً ، ونحو ذلك فإنه لا يصح أن يبيعه قبل أن يقبضه من المشتري .

وكما لا يصح بيعه فإنه لا يصح إجارته ولا هبته ولو بلا عوض^(١) ، وكذلك لا يصح رهنه ، ولا الحوالة عليه ، ولا الحوالة به ، وغير ذلك من باقى التصرفات إلا أنه يصح جعله مهراً كما يصح الخلع^(٢) عليه والوصية به .

قالوا : لكن إذا اشترى المكيل ، أو المحدود أو الموزون جزئاً ، أى من غير كيل ، ولا عد ، ولا وزن - جاز بيعه قبل قبضه ، والتصرف فيه بالهبة ، والرهن ، وغير ذلك ٢٠٠هـ (٣) .

واستدلوا على ما قالوه بما رواه أحمد ومسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يشتري الطعام ثم يبيع حتى يستوفى » .

أى حتى يكيله أو يزنه المشتري ، ويأخذه فى حوزته .

وفى رواية لمسلم : أن النبى ﷺ قال : « من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله » .

فإذا ما اكتاله وضمه إليه ، فقد ملكه ، وأصبح ضامناً له إذا باعه لغيره .

وفرق الحنابلة بين الجزاف أو غيره - مع أن الأحاديث الواردة لا تفرق بين ما يباع من الطعام جزئاً أو غيره فى الحكم - لأن الجزاف يرى فتكفى فيه التخلية^(٤) من غير كيل ولا وزن ، بل متى نقله المشتري أو وضع عليه شيئاً يحيط به جاز له أن يبيعه ، فالقبض هو المشروط فى صحة البيع ، وليس الكيل . ولا الوزن .

(١) الهبة نوعان : هبة بعوض ، وأخرى بلا عوض ، على ما سيأتى بيانه إن شاء الله .

(٢) الخلع : هو أن تفتدى المرأة نفسها من زوجها بمال فيطلقها كما سبق بيانه فى موضعه .

(٣) انظر الفقه على المذاهب الأربعة للحريرى ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٤) يعنى نقله من مكان إلى مكان .

(٤) قال المالكية : « يصح للمشتري أن يتصرف في المبيع قبل قبضه بالبيع سواء كان المبيع أعياناً منقولة ، أو أعياناً ثابتة كالأراضي والتخيل ونحوهما ، إلا الطعام كالقمح والفاكهة فإنه لا يصح بيعه قبل قبضه ، إلا إذا اشتراه جزئاً بدون كيل أو وزن ، أو عد ، فإذا اشترى صبرة من القمح بدون كيل ، ثم باعها قبل أن يقبضها صح البيع ، وكذا إذا اشترى فاكهة من غير وزن فإنه يصح بيعها قبل أن يقبضها ؛ لأنها بمجرد العقد تكون في ضمان المشتري فهي في حكم المقبوضة ، أما إذا اشترى الطعام بكيل أو بوزن فإنه لا يصح له أن يبيعه قبل القبض ، لورود النهي في الحديث عن بيع الطعام قبل أن يكتاله .

قالوا : وإذا تصدق رجل على آخر بقمح من جرنه ، أو فاكهة من حديقته ، فإن للمتصدق عليه أن يبيع ما تصدق به عليه قبل أن يقبضه ، ومثل ذلك ما إذا وهبه أو أقرضه إياه » . (١) .

وتخصيص القبض بالطعمة دون غيرها إنما كان بالأحاديث الواردة في شأنه دون غيره ، إلا حديث حكيم بن حزام الذي استدلت به الشافعية .

والأحاديث الواردة في اشتراط القبض قبل البيع كثيرة ننقل لك أهمها من جامع الأصول :

(١) روى البخارى ومسلم وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه » .

(٢) وروى الترمذى وأبو داود والنسائى عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله : إن الرجل ليأتينى فيريد منى البيع ، وليس عندى ما يطلب أفأبيع منه ثم أبتاعه من السوق ؟ قال : « لا تبع ما ليس عندك » .

* *

البيع للسلعة من رجلين

إذا باع رجل سلعة لرجل ، ثم باعها لآخر ، فهي للأول منهما دون الثاني ، وذلك لما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن سمرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال : « أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما ، وأيما رجل باع بيعاً من رجلين فهو للأول منهما » .

(١) انظر المرجع السابق .

قال الشوكاني : « فيه دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لزوجين كانت لمن عقد له أول الوليين من الزوجين وبه قال الجمهور ، وسواء كان قد دخل بها الثاني أم لا . . . إلخ . وفيه دليل على أن من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الآخر حكم ، بل هو باطل لأنه باع غير ما يملك إذ قد صار في ملك المشتري الأول ، ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار ، أو بعد انقراضها لأن المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع » (١) .

* * البيع في مرض الموت

إذا باع مريض لأحد ورثته ، فمات في هذا المرض لا ينفذ بيعه إلا بإجازة باقى الورثة فإن أجازوه صح ، وإلا لم يصح .

وكذلك لو باعه لغير وارث ؛ لأن مال المريض ملك ورثته حكماً ، وحتى لا يحرم المسلم جميع ورثته أو بعضهم مما قدره الله لهم ، فمنع هذا البيع من باب سد الذرائع ، وقطع النزاع عند التوارث ، ومنع الغبن بين الورثة .

واشترط الفقهاء فى الحجر على المريض فى البيع أن يكون مرضه مخوفاً يؤدى إلى الموت غالباً ، فإن كان مرضه غير مخوف ، فباع شيئاً صح بيعه ، حتى ولو مات فيه .

وإن باع المريض فى مرضه المخوف ، ثم صح من مرضه نفذ بيعه عند أهل العلم . وسيأتى لهذه المسألة مزيد بيان فى الوصية .

* * بيع فضل الماء

نهى النبى ﷺ عن بيع ما زاد من الماء عن الحاجة ، وحث على بذله للمحتاج إليه من غير عوض .

وروى البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال : « لا تمتعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء » .

والنهى للتحريم ، ويشد إذا كان الطالب مضطراً إليه لحفظ حياته ، أو حفظ أحد من الناس أو الحيوان ، فالبدل للماء حيثئذ يكون واجباً من غير عوض على الصحيح .

(١) انظر نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٥٤ .

وقيل يجب بذله بعوض إذا كان الماء في ملكه ، بمعنى أنه قد أحرزه لنفسه بأن حفر بئراً في أرضه ، أو قام بنقله من مكان إلى مكان وجمعه في أوانيهِ ، ونحو ذلك لأنه قد أصبح بذلك حقاً له فلا يطالب ببذله من غير عوض .

فإن لم يكن مع المضطر عوض وجب أن يبذله له ، ثم يطالبه بقيمته إن شاء متى أيسر قياساً على طعام المضطر ، فإنه يجب على من بيده طعام أن يعطيه له بثمنه عاجلاً أو آجلاً .

والجمهور يرجحون بذله مجاناً لورود النهي عن بيعه ، فقد روى مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع فضل الماء » .
ومعنى هذا النهي الحث على بذله من غير ثمن إذا زاد عن حاجة صاحبه أو استغنى عنه .

لكن المالكية خصوا هذا الحكم بالأرض الموات ، فإن ماءها لا يملك ، فإذا حفر إنسان بئراً في أرض موات ، فهي له انتفاعاً لا ملكاً ، بمعنى أنه يأخذ منها حاجته ثم يترك الزائد عن حاجته لغيره مجاناً ، وأما الماء الذي أحرزه صاحبه في الإناء فلا يجب عليه بذله إلا للمضطر على الصحيح .

« قال القرطبي - وهو من علماء المالكية - : ظاهر النهي في الحديث بيع نفس الماء الفاضل الذي يُشرب ، فإنه السابق إلى الفهم .
قال النووي حاكياً عن أصحاب الشافعي : إنه يجب بذل الماء في الفلاة بشروط : أحدها : أن لا يكن هناك ماء آخر يستغنى به .
الثاني : أن يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقى الزرع .
الثالث : أن لا يكون مالكه محتاجاً إليه » ١٠ هـ (١) .

وإنما خص الإمام النووي الماشية دون الزرع ؛ لأنها أرواح تحب المحافظة عليها بخلاف الزرع ؛ لأنه لا يجب على صاحبه أن يسقيه فضلاً عن غيره .
والخلاف في المسألة طويل ، وخلاصة القول فيه على ما فهمناه من أمهات المراجع أن الماء منه ما يكون حقاً للجميع لا يجوز لأحد أن يملكه ، وبالتالي لا يجوز أن يبيعه لأحد ، وهو ماء البحار والأنهار ، فليس هناك أحد يدعى أنه يملك بحراً أو نهراً فيقف عليه لبيع ماءه لأحد مادام الناس جميعاً يستطيعون الشرب منه بلا مشقة .

(١) انظر نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٤١ .

ومنه ماء يصح تملكه ويبيعه ، وهو الماء الذي حمله إنسان من البحر أو النهر أو البئر ، وأحزره في إناء ونحوه ، فهو كسائر الأشياء التي يجوز لصاحبها التصرف فيها بقضى ما شرعه الله تعالى ، فيبيع منه أو يهب أو يهدى من شاء .

ومنه ما هو مختلف في حيازته كماء الآبار والعيون .

فإن كان البئر قد حفره شخص في ملكه ، أو فجر عيناً في أرضه ، فماؤها ملك له على الصحيح . وإن كان قد حفرها في غير ملكه فهي بينه وبين صاحب الأرض التي حفرها فيها .

وإن كان قد حفرها في أرض لا يملكها إنسان فهي ملكه حتى يرتحل عنها ، وما دامت في ملكه جاز له أن يبيع من مائها لمن شاء ؛ فقد ثبت في الحديث الصحيح أن عثمان بن عفان رضي الله عنه اشترى نصف بئر رومة من اليهودي ، وسبيلها للمسلمين بعد أن سمع النبي ﷺ يقول : « من يشتري بئر رومة فيوسع بها على المسلمين وله الجنة ؟ » وكان اليهودي يبيع مائها (١) .

فإنه كما يدل على جواز بيع البئر نفسها يدل على جواز بيع الماء لتقريره ﷺ لليهودي على البيع .

قال الماتعون يبيع ماء البئر التي حفرها إنسان في أرض موات: إن عثمان لم يشتري الماء ، وإنما اشترى البئر ، والماء لها تبع .

ويظهر لى - والله أعلم - أن النهى عن بيع فضل الماء للكرامة إلا للمضطر ، فإن المضطر له حكم خاص ، فإذا كان هناك إنسان عطشان أو حيوان ، وجب على من كان لديه فضل ماء أن يسقيه منه بقدر ما يزيل عطشه ، لكن إذا أراد أن يحمل معه قدرًا منه فليأخذه بضمنه لأنه لم يعد مضطراً ، وإنما هو محتاج ، والمحتاج أقل درجة من المضطر ، وإذا كان محتاجاً إلى الماء فصاحب الماء محتاج إلى الثمن ، ومع ذلك يستحب أن يزوده بالماء من غير ثمن مروءة منه وتكرماً .

والإسلام يدعو إلى البذل والسخاء ومكارم الأخلاق .

• النار والكالا :

ويقاس على الماء النار والكالا ، لقوله ﷺ : «المسلمون شركاء في ثلاثة: في الماء والكالا والنار» (رواه أحمد وأبو داود عن أبي خراش عن بعض أصحاب النبي ﷺ)

(١) سيأتي الحديث بتمامه في أحكام الوقف .

والمراد بالكلأ : النبات الذى ترعاه الماشية فى الصحارى والأراضى التى ليس لها مالك ، فإنه يجوز لأى إنسان أن يرعى فيها ماشيته ، فإن وجد فيها إنساناً آخر استأذنه استجباً منعاً لوقوع المشاحنات .

والمراد بالنار : الأحجار التى يتولد عنها الشرر بحك بعضها فى بعض ، أما الكبريت ونحوه مما يشتري فإنه يملك ويباع ، ولا شركة فيه بين الناس على الصحيح .
وقيل المراد بالنار ضوؤها فإنه يجوز لغير موقدها أن يستضيء بها . والله أعلم .

* * آداب البيع

بعد أن تكلمنا عن أركان البيع ، وقسمناه إلى بيع جائز وبيع محرم ، وذكرنا كثيراً من أنواع البيوع الجائزة والبيوع المحرمة ، وجدنا من الخير أن نذكر أهم الآداب التى ينبغى أن يتحلى بها البائع والمشتري تنمة للفايدة ، على أن الحديث فى البيع موصول بالبَاب الذى بعده ، وهو باب الربا ، إذ إن كثيراً من مسائله تتعلق به ، ولا تنفك عنه .

١ ، ٢ - الصديق والأمانة :

اعلم أيها الأخ المسلم أن أعظم ما يتحلى به المسلم فى شأنه كله ، وفى أيام عمره : الصديق والأمانة ، فهما صفتان متلازمتان جامعتان لحصول الخير كلها ، بل هما الإيمان كله ؛ لأن جميع شعبه ترد إليهما ، وتشعب منهما .

فالتاجر الصدوق فى أقواله وأفعاله ، الأمين على دينه ودينه يحمد الله له عمله ، ويبارك له فى رزقه ، ويطيّب فى الدنيا سيرته ، فيحبه القريب والبعيد ، ويشقون فيه ويقبلون عليه ، ويكثرون الدعاء له ، فيفور بخير الدنيا والآخرة .

وأما من كان على الضد من ذلك ، ففش ودّس ، وروج سلعته باليمين الكاذبة ، والكلام المعسول ، فإنه يكون فى حياته بائساً يائساً ، ممقوتاً عند الله وعند الناس ، معذباً فى الدنيا بالحرمان من الربح الحلال ، ومن حب الناس .

روى البخارى ومسلم وغيرهما عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » أو قال : « حتى يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما » .

وفى رواية أخرى للبخارى : « فإن صدق البيعان ويئنا بورك لهما فى بيعهما ، وإن كتما وكذبا فعسى أن يربحا ربحاً ما ، ويمحقاً بركة بيعهما ، اليمين الفاجر : منفقاً للسلعة ، مَحَقَّةٌ للكسب » .

وروى الترمذى بسند حسن عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « التاجر الأمين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء » .

وأخرج الترمذى فى جامعه عن رفاعه بن رافع رضي الله عنه قال : خرجت مع رسول الله ﷺ إلى المصلى ، فرأى الناس يتبايعون ، فقال : « يا معشر التجار » ، فاستجابوا ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه ، فقال : « إن التجار يبعثون يوم القيامة فجأراً إلا من اتقى الله وير وصدق » .

ومعنى قوله ﷺ : « ير وصدق » أى لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة من غش وخيانة ، وأحسن إلى الناس فى الكيل والوزن والسعر ، وأسدى إليهم النصيح وعطف على فقيرهم ، وتصدق عليه ، ورق لحاله فتجاوز عن دينه ، أو أمهله فيه إلى مسرة ، وصدق فى عرضه للسلع ، وحديثه عنها ، ووصفه لها ، وبيانه لجودتها ورداءتها .

هذا . ولما كان الغرض من التجارة جمع المال كان الشأن فى التجار أن يغفلوا فى غالب أمرهم عن مرضاة الله وعن محاسبته ، فنذر فيهم البار الصادق ، وفشا بينهم حب الدنيا ، والتكالب على حطامها ، ودأب الكثير منهم على احتكار السلع ، والزيادة فى الأسعار . وغير ذلك مما هو معروف عنهم - لما كان هذا أمرهم وحالهم حكم عليهم الرسول ﷺ فى الحديث بالفجور ، واستثنى منهم النادر ، وهو من اتقى وير وصدق فى نيته وقوله وعمله .

٣ - التنزه عن الحلف :

وعلى المسلم ألا يحلف بالله كثيراً إذا باع أو اشترى لقوله تعالى : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضةً لإيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم ﴾ (١) .

فالتاجر إذا كان واثقاً من صدقه وأمانته ، واثقاً بفضل ربه ، فلماذا يحلف على ترويح سلعته ! .

(١) سورة البقرة آية : ٢٢٤ .

إن كان للمشتري نصيب في سلعة من السلع التي يعرضها وفقه الله لشرائها دون أن يحلف التاجر له أو يحتال عليه .

وقد تروج السلعة بالحلف فيبيع التاجر كثيراً ويربح كثيراً ، لكنه يبوء بغضب الله تعالى ، ولا يجد فيما يكسبه متعة ولا منفعة .

وروى مسلم والنسائي عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه يُنَقُّ ثم يَمْحَقُ » أي أنه يروج السلعة ، ولكنه يحق البركة منها فلا يكون فيها ربح حلال يتفجع به صاحبه .

ومثله ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الحلف مَنَقَّةٌ للسلعة ، مَحَقَّةٌ للكسب » .

وعند أبي داود : « محقة للبركة » .

٤ - التصديق بشيء من ماله :

وعلى التاجر أن يجعل في مال التجارة شيئاً للفقراء والمساكين غير الزكاة المفروضة عليه ، فيعطى هذا وذاك مما يبيع إن كان يبيع طعاماً أو شرباً أو ثياباً ونحو ذلك ، أو يعطيهم نقوداً إذا تعرضوا له في السوق أو في البيت أو في الطريق ، وذلك تكفيراً عن سيئاته التي يرتكبها عمداً أو سهواً في أثناء بيعه وشرائه . وما أكثر الذنوب التي يقع فيها التاجر في الأسواق بقصد وبغير قصد ، فهم في حاجة إلى حسنات كثيرة ، يدفعون بها السيئات ، ويجلبون لأنفسهم بها العفو والرضا . قال تعالى : ﴿ إِن الْحَسَنَاتِ بِذَهَبِ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَى لِلذَّكَرِينَ ﴾ (١) .

وروى الترمذي وأبو داود وغيرهما عن قيس بن أبي برزة رضي الله عنه قال : (كنا في عهد رسول الله ﷺ نُسَمَّى - قبل أن نهاجر - السماسرة فمر بنا يوماً بالمدينة فسمانا باسم هو أحسن منه فقال : (يا معشر التجار إن البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة) .

ومن المعلوم من السنة الصحيحة أن صدقة السر تطفئ غضب الرب تعالى ، وتدفع البلاء وحسد الحاسدين ، وتزيد في بركة المال ، إلى غير ذلك من الفوائد المنصوص عليها في كتب الفقه والحديث .

(١) سورة هود آية : ١١٤ .

٥ - السماحة والتيسير :

وإذا كان التاجر صادقاً وأميناً كان سمحاً بطبعه بعفو عمن ظلمه ، ولا يرد على من شتمه ، ولا يضرب غيره عن باع له أو اشترى منه ، تراه دائماً باسطاً وجهه ، مبتسماً للناس ، يحسن لقاءهم ، ويكرم وفادتهم من غير تدليس ، ولا خداع ، ليس فظاً ولا غليظ القلب ولا فحاشاً في الكلام ، ولا صخاباً في الأسواق ، ولا مستحقاً بالفقراء ، ولا غافلاً عن ذكر الله .

يتجاوز عن المعسر ، ولا يرد السائل ، ولا يمنع من خير ولا يسكت عن ضيم . كل هذا من السماحة وحسن الخلق ؛ فالسماحة صفة جامعة لخصال البر كلها ، وما أكثرها .

ولما كانت التجارة مبنية على طلب المال ، وكان الشح من لوازم هذا المطلب ، وهو صفة مهلكة ، حث الإسلام التاجر على التسامح بكافة صورته وقاية لأنفسهم منه ، فقال جل شأنه : ﴿ فأتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيراً لأنفسكم ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ (١) .

هنا أمر عام يشمل التاجر وغيرهم ، لكنه للتجار ألزم لأنهم إلى الشح أقرب . روى البخارى فى صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى » .

وروى الترمذى فى جامعه عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله يحب البيع سمح الشراء سمح القضاء » .

وقد وعد الله من يسر عن المعسر أو يتجاوز عنه وعداً حسناً فى كتابه وعلى لسان رسوله عليه الصلاة والسلام ، فقال جل شأنه : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ (٢) .

وقال رسول الله ﷺ : « حوسب رجل ممن كان قبلكم ، فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس ، وكان موسراً فكان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر ، قال : قال الله عز وجل : نحن أحق بذلك منه ، متجاوزوا عنه » .

(رواه مسلم عن ابن مسعود) .

(١) سورة التغابن آية : ١٦ . (٢) سورة البقرة آية : ٢٨٠ .

٦ - معرفة الحلال والحرام :

ويجب على التاجر أن يتعلم من أحكام الإسلام في المعاملات ما يحنبه الوقوع في المحرمات ، فيعرف البيوع الجائزة ، وأسباب جوازها ، والبيوع المنوعة وأسباب منعها ، ويعرف الأصناف التي يجري فيها الربا والأصناف التي لا يجري فيها ، وغير ذلك من الأحكام التي لا بد من تعلمها .

أخرج الترمذى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « لا يبيع في سوقنا إلا من قد تفقه في الدين » .

٧ - الإكثار من ذكر الله :

والإكثار من ذكر الله واجب على كل مسلم كما هو معلوم ولكنه على التاجر أوجب والزم ؛ لأن شئون التجارة لاهية لا تترك لصاحبها في الغالب مجالاً للتأمل والنظر ، والذكر بالقلب ولا باللسان ، وأعظم المؤمنين إيماناً من لا تلهيهم الدنيا عن ذكر الله تعالى وإقام الصلاة في وقتها ، حتى ولو كان في أماكن الصخب واللغو والغش ، والتطفيف والبخس - وهي الأسواق - .

قال تعالى : ﴿ رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب ﴾ (١) .

نسأل الله لنا ولكم التوفيق لمصالح الأعمال .

* * *

(١) سورة النور آية : ٣٧ - ٣٨ .

الربا

• تعريفه وأقسامه :

الربا فى اللغة : الزيادة والانقطاع ، يقال : ربا المال أى زاد .
ويقال أيضاً : ربا فلان على الراية أى علاها وارتفع إليها .
قال تعالى : ﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت
وربت ﴾ (١) . أى رادت وانتضخت ، وتهيأت للإنبات .
وقال جل شأنه : ﴿ ولا تكونوا كالتى نقصت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون
أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمةً هى أربى من أمة ﴾ (٢) . أى أكثر منها عدداً ومالاً .
ويُعرفُ الربا عند الفقهاء بأنه الزيادة على رأس المال فى نظير تأخير أجل سداد
الدين ، أو زيادة جنس على جنسه فى البيع لأجل أو لغير أجل ، أو زيادة جنس على
غير جنسه فى البيع لأجل .

ومن هذا التعريف التقريبى للربا نجد أنه ينقسم إلى قسمين أساسيين هما :
ربا النسئة أو النساء ، وربا الفضل .

أما ربا النسئة فهو : الزيادة فى الدين فى مقابل الأجل ، وذلك بأن يقول
المدين للدائن إذا حان أجل السداد : أخرنى وأزيدك ، أو يقول صاحب الدين : إما
أن تقضى دينى ، وإما أن تزيد على رأس المال الذى اقترضته منى ، أو يقول له عند
إقراضه : لا أقرضك حتى تزيدنى على ما تأخلة منى .

وأما ربا الفضل فهو : مبادلة الجنس بجنسه مع الزيادة متقاضين فى المجلس ،
أو غير متقاضين ، كبيع التمر بالتمر صاعاً بصاعين أو أكثر ، وكبيع القمح بالقمح كيلة
بكيلتين مثلاً أو أكثر ، على ما سيأتى بيانه فيما بعد . وقبل أن نتكلم عن أحكام الربا
بالتفصيل نبين أولاً بشاعة أكله ، والتعامل به .

• التحذير من أكله والتعامل به :

والربا من الذنوب المهلكات . وآكله وموكله ، وكاتبه ، والذى يشهد عليه

(١) سورة فصلت آية : ٣٩ . (٢) سورة النحل آية : ٩٧ .

ملعونون عند الله ، وعند ملائكته ، والناس أجمعين ، وعذابهم فى الدنيا شديد ، وفى الآخرة أشد وأكبر .

والشواهد على ذلك من الكتاب والسنة لا تكاد تحصى فقد عرّض الله بآكل الربا فجعله فى جملة الكفار الآثمين ، ومحق البركة من ماله وسعيه كله ، فقال جل وعلا : ﴿ يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ﴾ (١) .

وأعلن الحرب عليه إن تمادى فى أخسذ الربا ، ولم يتب فقال جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فاذنونا بحرب من الله ورسوله ﴾ (٢) .

وروى الشيخان عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال : « اجتنبوا السبع الموبقات (أى المهلكات) قالوا : يا رسول الله : وما هن ؟ » قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف للمحصنات المؤمنات الغافلات » .

وأخرج البخارى من حديث طويل عن سمرة بن جندب عن النبى ﷺ قال : « رأيت الليلة رجلين أتاني فأخرجاني إلى أرض مقدسة . فانطلقا حتى أتينا على نهر من دم ، فيه رجل قائم ، وعلى شط النهر رجل بين يديه حجارة ، فأقبل الرجل الذى فى النهر ، فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر فى فيه فرده حيث كان فجعل كلما جاء ليخرج رمى فى فيه بحجر ، فیرجع كما كان فقلت : ما هذا الذى رأيته فى النهر ؟ » قال : « أكل الربا » .

وأخرج مسلم عن جابر بن عبد الله قال : « لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه ، وقال : هم سواء » .

• التدرج فى التحريم :

ولم يكن الربا محرماً فى الشريعة الإسلامية وحدها بل كان محرماً فى الشرائع السابقة كما دلت على ذلك نصوص كثيرة فى التوراة والإنجيل لا أرى حاجة لذكرها هنا ، ويكفى أن نشير إلى حرمة فى الشرائع السابقة بما جاء فى قوله تعالى : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيباتٍ أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً

(١) سورة البقرة آية : ٢٧٦ . (٢) سورة البقرة آية : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

واخذهم الربا وقد نُهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً ﴿١﴾ .

وقد رأى كثير من الفقهاء أن الربا لم يحرم صراحة إلا بعد أن نفر الله منه عباده، ونهى على آخذه وأكله، ولما حرمه صراحة حرم كثيره أولاً، ثم حرمه كله قليله وكثيره، فقال جل وعلا أولاً: ﴿ وما آتيتم من رباً ليبرواً فى أموال الناس فلا يبروا عند الله ﴾ (٢) .

ثم قال: ﴿ فبظلم من الذين هادوا ﴾ إلى قوله ﴿ واخذهم الربا وقد نُهوا عنه ﴾ .

ثم قوله جل شأنه: ﴿ يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ﴾ (٣) .
ثم قال جل شأنه: ﴿ الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ﴾ إلى قوله جل وعلا: ﴿ فإن تبتم فلکم رموس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون ﴾ (٤) .

وفى هذا التدرج حكمة لا تخفى على أولى الألباب، فإن العرب فى الجاهلية كانوا يتعاملون بالربا، وكان عندهم بمنزلة البيع، وكانت أكثر أموالهم منه، فلو حرمه عليهم دفعة واحدة، لشق الأمر عليهم، ونفروا من ذلك أو وجدوا فى الامتناع عنه مشقة بالغة، وحرجاً شديداً، فكان من رحمة الله تعالى أن نفرهم منه أولاً، وهيا نفوسهم لرفض التعامل به بعد ذلك .

• الحكمة فى تحريمه :

وقد حرم الله الربا، وشدد النكير على أكله وموكله وكل من تسبب فيه، لما فيه من استغلال فاحش لذوى الحاجات الذين يجب على أصحاب القلوب الرحيمة إعتانتهم، وتنقيت كربهم، وقضاء حوائجهم، من غير من ولا أذى، ولما فيه أيضاً من قطع لما أمر الله أن يوصل، فأولوا الأرحام لهم حقوق أدناها قضاء حوائجهم بقدر الطاقة والوسع، وللفقراء والمساكين حقوق أدناها سد عوزهم، وستر عوراتهم، وإشباع بطونهم، وللمسلم بوجه عام على أخيه المسلم حقوق أدناها أن يكون رحيماً به عطوفاً عليه، محسناً إليه، ولو بالقليل من ماله، وجهده .

(١) سورة النساء آية : ١٦٠ - ١٦١ . (٢) سورة الروم آية : ٣٩ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٣٠ . (٤) سورة البقرة آية : ٢٧٥ - ٢٧٩ .

ولا شك أن التعامل بالربا يعتبر فوق ما ذكرنا تعطيل للمال الذى ينبغي أن يستغل فى رفع الإنتاج ، وتشغيل العاملين وهو ربح بلا مقابل ، وبلا مبرر يقتضيه .

من هنا كان الرباى من أسوأ الناس حالاً ، وأنفسهم حظاً ، واخبثهم طبعاً ووضعاً فى الدنيا ، وأسوأهم مآلاً فى الآخرة ، فهو يعيش فى الدنيا ذليلاً كئيباً ييغضه من يعرفه ، ومن لا يعرفه من الناس ، ويلعنه أهل السماء وأهل الأرض ، ويعيش فقيراً مهما كثر ماله ويموت على سوء الحاققة ، والعياذ بالله تعالى ، وتعلوه فترة يُعرف بها ، وإنك لو كنت من أهل الفراسة لعرفت حاله من وجهه ، ومن نظراته وحركاته ، فهو يتصرف كالمجنون ، وينظر إلى الناس نظر المغشى عليه من الموت ، ويشعر دائماً بالغربة ، وهو فى بلده ، ويجد فى نفسه حرجاً شديداً من ملاقاته الناس ، ويشعر بأن نظرات الناس إليه سهام مسلطة عليه تنفذ إلى قلبه ، فتضيق مسالكه مما يجعل أنفاسه تحتبس حتى ليكاد يختنق من الجو الذى وضع نفسه فيه ، وما كان أغناه عن ذلك لو كف عن هذا الإجرام البالغ غاية الخطورة ، وأطاع الله فيما أمره ، فأكل حلالاً طيباً ، وعمل عملاً صالحاً يقربه من الله تعالى ، ويبعده عن سخط الناس ومقتهم ، ويجنبه ما يصيب أمثاله من المرائين الذين لم يعلنوا توبتهم إلى ربهم بعد ، ولم يصححوا سيرهم فى هذه الحياة الدنيا طمعاً فى الآخرة ، وهى خير وأبقى لأهل التوبة والتقى .

وقانا الله وإياكم مغبة هذا العمل الأثيم إنه جواد كريم .

● الأموال التى يجرى فيها الربا :

يبين القرآن الكريم حرمة الربا دون أن يتعرض لبيان أنواعه ، أو مجالاته فى المعاملات المالية ، تاركاً ذلك البيان للسنة المطهرة ، فتولى رسول الله ﷺ بيان ما يجرى فيه الربا من الأصناف .

فقال فيما قال : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل ، يدًا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى - فيه سواء » . (رواه مسلم) .

لكن الفقهاء اختلفوا فيما بينهم حول هذا الحديث ، هل هو نص فى هذه الأصناف الستة لا يجوز الخروج عنها ، ولا القياس عليها ، أم أن هذه الأصناف أمثلة لكل ما يكال ويوزن ويؤكل ؟

فمنهم من قصر التحريم على هذه الأصناف الستة المذكورة في الحديث وهي :
الذهب والفضة ، والحنطة والشعير ، والتمر والملح ، وهم أهل الظاهر : داود ،
وابن حزم ومن نحا نحوهم ، وهو قول قتادة ، ومذهب ابن عقيل الخنبلى .
ومنهم من رأى أن الحكم ليس قاصراً على هذه الأصناف الستة ، ولكنها أمثلة
يقاس عليها غيرها ، وقالوا : إنما خصصت بالذكر في هذا الحديث لأن أكثر التعامل
يؤمئذ كان فيها ، وهذا مذهب أكثر أهل العلم على اختلاف مذاهبهم .

• ربا الفضل :

والآن نتكلم عن ربا الفضل ، فنبين أهم ما يتعلق به من المسائل بشيء من
التفصيل ، ثم نتكلم عن ربا النسئة وهو القسم الثانى من أقسام الربا .
وقد عرفنا ربا الفضل فيما سبق ، وقلنا : هو ، مبادلة الجنس بجنسه مع
الزيادة ، متقايضين فى المجلس أو غير متقايضين ، يعنى سواء كان البيع معجلاً أو
مؤجلاً ، ما دام فيه زيادة .

وقد بينا فيما سبق الأموال التى يجرى فيها الربا وما يقاس عليها ، فمن أراد أن
يستبدل تمرًا بتمر أو قمحًا بقمح - مثلاً - فعليه بأمرين :
الأول : التماثل فى الكيل والوزن ، كيلة بكيلة ، أو كيلو بكيلو دون زيادة ،
حتى ولو كان الصنف أجود من الآخر .

الثانى : القبض فى المجلس ، بمعنى خذ وهات من غير تأجيل .
فعن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبيعوا الذهب
بالذهب ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا
مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائبًا بناجز » ، وفى لفظ :
« إلا يدًا بيد » ، وفى لفظ : « إلا وزنًا بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء » .

(رواه البخارى ومسلم)

ومعنى : لا تشفوا - بضم التاء ، وكسر الشين : لا تزيدوا بعضها على بعض ،
بأن يعطى الرجل الجرام بجرامين مثلاً .

والورق - بفتح الواو وكسر الراء : هى الفضة .
والتأجز معناه : المعجل فلا يصح أن يبيع الرجل سبيكة من الذهب بسبيكة
أخرى أكثر منها أو أقل وزنًا معجلاً ولا مؤجلاً .

قال ابن دقيق العيد فى عمله الأحكام : « يدل الحديث على اعتبار أمرين عند اتحاد الجنس فى الأموال الربوية .

أحدهما : تحريم التفاضل ، الثانى : تحريم النساء » (١) .

وعن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : جاء بلال إلى رسول الله ﷺ بتمر برنى (٢) ، فقال له رسول الله ﷺ : من أين هذا ، قال بلال : كان عندنا تمر ردىء فبعت منه صاعين بصاع ليطعم النبى ﷺ ، فقال النبى ﷺ عند ذلك : «أوه (٣) . عين الربا ، لا تفعل ، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر ثم اشتر به » . (رواه البخارى ومسلم)

والحكمة فى تحريم هذا النوع من التعامل منع الغبن والشعور بالظلم ، فربما يقول صاحب التمر الجيد - مثلاً - فى نفسه : ظلمنى المشتري ، إذ أخذ منى الصاع بصاعين مع أن صاعى من التمر يساوى أكثر من صاعين . وربما يقول المشتري : إن صاع البائع أقل من الصاعين اللذين دفعتهما له ثمناً لتمره . فلا يقع التراضى الذى هو ركن من أركان البيع ويحل محله الخصام والمشاحنة .

والإسلام كما عرفنا حريص كل الحرص على المحافظة التامة على الإخاء والصفاء بين أفراد الأمة الإسلامية .

• ربا النسيئة :

فقد عرفت فيما سبق أن ربا النسيئة هو : الزيادة فى الدين فى مقابل الأجل . كأن يقول المدين للدائن : أخرنى فى السداد وأزيدك كذا وكذا فى الشهر أو فى العام ، أو يقول الدائن إذا حان الأجل : إما أن تدفع ، وإما أن تزيد . وأكثر ما كان يقع فى الجاهلية من صور الربا الدين لأجل مشروط بالزيادة . فإذا لم يشترط الدائن الزيادة على الدين ، فزاده المدين من تلقاء نفسه مبالغة فى إكرامه فلا بأس فيه عند أكثر الفقهاء .

(١) انظر ج ٣ ص ٢٨١ .

(٢) البرنى - بفتح الباء وسكون الراء وياء مشددة : نوع من التمر أصغر مدور ، وهو أجود أنواعه .

(٣) أوه : كلمة تقال عند التوجع ، وهى بفتح الهمزة وتشديد الواو ويعلوها هاء ، وفيها لغات أخرى ، منها أواه ، وآه . إلخ .

وقال بعضهم: إذا كان هناك عرف شائع بأن المدين يزيد الدائن على دينه عند الوفاء به لم يجوز أخذ الزيادة ؛ لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

والأرجح أنه لا مانع منها لأن المنفعة حينئذ تكون من باب (حسن القضاء) وهو من الأمور المندوب إليها . فإن النبي ﷺ قال : « خياركم أحسنكم قضاء للدين » (أخرجه الترمذى والنسائى)

قال الشيرازى فى المذهب ^(١) : فإن بدأ المستقرض فزاده أو رد عليه ما هو أجود منه جاز ؛ لما روى أبو رافع رضي الله عنه قال : استسلف رسول الله ﷺ من رجل بكرة فجاءته إبل الصدقة فأمرنى أن أقضى الرجل بكرة ، فقلت : لم أجد فى الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً ، فقال النبي ﷺ : « إعطه فإن خياركم أحسنكم قضاء » .

(رواه مسلم وأبو داود والترمذى)

وروى جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : « كان لى على رسول الله ﷺ حق فقضائى وزادنى » . (رواه البخارى ومسلم وغيرهما)

* * *

(١) انظرالمجموع للنووى حـ ١٣ ص ١٧٠ ، ١٧١

المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين ، أحدهما يدفع للآخر قسطاً من ماله لينمي له في تجارة ونحوها ، على أن يكون الريح بينهما ، والخسارة على كل منهما بحسب حصته من الريح .

وسميت مضاربة لأن كلا من المتعاقدين يأخذ ضرباً من الريح ، أى نصيباً منه .

وتسمى قراضاً ، لأن رب المال يقطع جزءاً لآخر ، والآخر يقطع له جزءاً من وقته وجهده من أجل تنميته لضالحي الطرفين .

فالقرض في اللغة القطع ، فلو وقع القطع من أحدهما دون الآخر سمي قرضاً ، ولو وقع منهما معاً هذا بماله ، وهذا بعمله سمي قراضاً .

وتسمى أيضاً مرابحة ؛ لأن كلا منهما يربح الآخر ، وإن كان للمرابحة صور أخرى غير صورة المضاربة ، والتسمية الأولى والثانية هي المشهورة عند الفقهاء .

• حكمها :

والمضاربة نظام كان معروفاً في الجاهلية ، ويروى أن النبي ﷺ قد عمل في مال خديجة مضاربة ، أى كان يتجر في مالها على شطر من الريح يتفقان عليه .

ولما جاء الإسلام أقر هذا النظام ، ووضع له من الشروط ما يحقق فيه العدالة بين العامل ورب المال ، ويضمن مصلحة كل منهما ، ومصلحة المجتمع من وراء ذلك .

ويرى كثير من العلماء إنها قد كانت في عصر النبي ﷺ بعد أن بعث للناس رسولاً ، فعلم بها وأقرها ، فكان إقراره لها سنة ، وجاء الإجماع بعد ذلك حجة على جوازها مما يجعل إنكارها أمراً غير جائز شرعاً .

قال الشوكاني في « نيل الأوطار » : « ليس في المضاربة شيء مرفوع إلى النبي ﷺ سوى حديث ضعيف يقول إن فيها بركة ، كما أثر عن الإمام ابن حزم أن كل أبواب الفقه لها أصل من الكتاب والسنة ما عدا القراض (المضاربة) فما وجدنا له أصلاً البتة في الكتاب والسنة ولكنه إجماع صحيح مجرد ، والذي يقطع به إنه كان في عصر النبي ﷺ فعلم به وأقره ، ولولا ذلك لما جاز » .

وروى أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضي الله عنهما خرجا في جيش العراق ، فلما قفلا مرا على عامل لعمر - وهو أبو موسى الأشعري، وهو أمير البصرة - فرحب بهما وسهل ، وقال : لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت، ثم قال : بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكما ، فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق ، ثم تبيعانه في المدينة ، وتوفران رأس المال إلى أمير المؤمنين ، ويكون لكما ربحه ، فقالا : ودنا ، ففعل ، فكتب إلى عمر أن يأخذ منهما المال ، فلما قدما وباعا وربحا ، قال عمر : أكل الجيش قد أسلف كما أسلفكما ؟ فقالا : لا ، فقال عمر : ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما ، أديا المال وربحه . فأما عبد الله فسكت ، وأما عبيد الله فقال : يا أمير المؤمنين لو هلك المال ضمناء ، فقال : أدياه ، فسكت عبد الله ، وراجع عبيد الله ، فقال رجل من جلساء عمر : يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً ، فرضى عمر وأخذ رأس المال ، ونصف ربحه ، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال .

• حكمتهما :

وقد أباح الله هذا النظام من التعاقد تيسيراً على الناس ، ورعاية لمصالحهم ، فقد يكون صاحب المال عاجزاً عن تنميته ، أو غير خبير باستغلاله ، ويكون هناك من له خبرة بالتجارة ونحوها من الأعمال التي تستثمر فيها الأموال ، وليس لديه مال ، فيعين صاحب المال هذا الرجل على استغلال مواهبه وقدراته وينتفع منه في نظير ذلك بشيء من الربح الحلال ، فتعم الفائدة ، ويسود الرخاء بين الأفراد والمجتمعات ، وتنحى كثير من المشروعات الحيوية بهذا التعاون البناء ، وترقى الأمة المسلمة وتتقدم ، وتقوى على تخفيف آلامها وتحقيق آمالها .

وهكذا يقال في سائر عقود المعاملات ، فإنها ما وضعت إلا رعاية لمصالح العباد في العاجل والآجل ، والحمد لله على ذلك .

• شروطها :

يكفي في المضاربة الإيجاب والقبول كسائر العقود بالشروط الآتية :

- ١ - أن يكون رأس المال نقداً ، دراهم أو دنانير ، فإن كان تبراً ، أو حلياً أو عروضاً لا تصح ؛ لأن هذه الأشياء سلع تباع ويتجر فيها ، وليست أثماًناً يشتري بها .

٢ - أن يكون النقد غير دين على العامل ، فلا يجوز أن يعقد معه عقد مضاربة على ما في ذمته من دين لعدم قدرته على السداد ، فإن كان العامل قادراً على السداد فعليه أن يدفع لصاحب الدين دينه ثم يدفعه بعد ذلك إليه إن شاء أن يضاربه فيه ، قال ابن المنذر : « أجمع كل من نحفظ عنه أنه لا يجوز أن يجعل الرجل ديناً له على رجل مضاربة » .

٣ - أن يكون الربح بين العامل وصاحب رأس المال معلوماً عند عقد المضاربة بأن يكون للعامل مثلاً النصف ، أو الثلث أو الربع ، ويكون الخسار عليهما بقدر نسبة كل منهما من الربح .

ولا يجوز لصاحب المال أن يشترط على العامل أن ينفرد بربح شيء دونه ، بأن يقول له مثلاً: اتجر لى فيما تشاء من السلع ، واجعل ربح هذه السلعة لى وحدى ، فإن ذلك يفسد عقد المضاربة .

قال مالك رحمه الله تعالى فى « الموطأ » فى رجل دفع إلى رجل مالاً قراضاً (يعنى مضاربة) واشترط عليه فيه شيئاً من الربح خالصاً دون صاحبه : « إن ذلك لا يصلح وإن كان درهماً واحداً إلا أن يشترط نصف الربح له ونصفه لصاحبه ، أو ثلثه أو ربه أو أقل من ذلك أو أكثر ، فإذا سمى شيئاً من ذلك قليلاً أو كثيراً ، فإن كل شيء سمي فى ذلك حلال ، وهو قراض المسلمين » .

أى أنه إذا قال : لى النصف أو الربع أو السدس أو أقل - فإن له ما اتفق عليه .
وعلة ذلك أنه اشترط أن يكون ربح الشيء الفلانى له دون صاحبه ، فقد لا يربح إلا فى ذلك الشيء فيختص به وحده ، ولا يتنفع الآخر بشيء ، وهذا يتنافى مع العدل الذى أراد الله أن يتحقق بين المتعاقدين يسراً ورحمة بهما معاً .

* * *

الشركة

• تعريفها :

الشركة في اللغة معناها الاختلاط ، ويعرفها الأحناف بأنها عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح .

• حكمها :

وهي جائزة بالكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى في آيات الموارث عن الإخوة لام إذا مات أخوهم وليس له وارث من ولد ولا والد : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ (١) .
وقال رسول الله ﷺ : « إن الله تعالى يقول : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما » .

(رواه أبو داود عن أبي هريرة)

والمسلمون في عصر النبي ﷺ كانوا يعرفون هذا النوع من العقود ويتعاملون به ، وسلك التابعون مسلكهم في ذلك ، فهم يتشاركون في الأملاك والتجارة والصناعة وغيرها .

• أقسامها :

وهي قسمان :

شركة أملاك ، وشركة عقود .

أما شركة الأملاك فهي أن يملك أكثر من شخص داراً أو أرضاً ونحوها للاتفاق بها على نحو ما بالهبة أو الميراث أو الشراء .

وهذه الشركة لا يجوز لأحد من الشركاء أو يتصرف في نصيب صاحبه إلا بإذنه لأنه لا ولاية له عليه في نصيبه .

فإذا أوصى شخص أو وهب لأكثر من شخص داراً فهم شركاء فيها يجوز أن

(١) سورة النساء : الآية ١٢ .

يتتفعا بها على التساوى ويجوز أن يبيعوها بشرط أن يتفقوا جميعاً على بيعها أو يبيع شخص نصيبه للآخر ، ولا يجوز أن يقوم واحد ببيع الدار كلها نيابة عنهم إلا بإذنتهم .

وأما شركة العقود فهي : أن يتعاقد اثنان أو أكثر على تجارة ونحوها بأن يكون المال بينهما والربح لهما والخسار عليهما ، كل بحسب حصته من المال بالتراضى فيما بينهما .

• أنواع شركة العقود :

وأنواع هذه الشركة أربعة :

١ - شركة العنان وهى : أن يشترك اثنان فى مال لهما على أن يتجرا فيه والربح بينهما ، ولا يشترط فيها المساواة فى المال ولا فى التصرف ولا فى الربح . وسميت شركة عنان إما لأن كلاً منهما أطلق العنان لصاحبه فى التصرف ، أو لأن كلاً منهما أخذ بعنان صاحبه لا يتصرف إلا بإذنه ، وقيل غير ذلك .

٢ - شركة المفاوضة وهى كما قال شارح المهذب : « أن يعقد الشركة على أن يشتركا فيما يكتسبان بالمال والبدن ، وأن يضمن كل واحد منهما ما يجب على الآخر بغصب أو بيع أو ضمان » (١) .

أو بعبارة أخرى: أن يفوض كل من الشريكين صاحبه فى العمل والكسب والتصرفات اللازمة بحيث يكون الربح بينهما والخسار عليهما ، سواء عملاً معاً أم عمل كل واحد منهما منفرداً ، فإن أتلّف واحد منهما شيئاً ضمنه الآخر، وإن اغتصب شيئاً من رجل رجع الرجل إلى من اغتصب منه أو إلى شريكه إذا كان الذى اغتصبه قد وضعه فى مال الشركة .

ويشترط فى صحة هذا النوع من الشركة :

(أ) التساوى فى المال ، فلا يصح إذا كان أحدهما أكثر مالاً من صاحبه .

(ب) التساوى فى التصرف : فلا تصح الشركة بين الصبى والبالغ ؛ لأن الصبى ناقص الأهلية أو فاقد الأهلية إذا لم يكن مميزاً .

(ج) التساوى فى الدين ، فلا تنعقد الشركة هذه بين مسلم وكافر ؛ لأن كل شريك ولى عن صاحبه فى جميع التصرفات الخاصة بالمال المشترك ، والتصرف فيه بما يزيده وينميه ، وليس للكافر على المسلم ولاية .

(١) انظر شرح المجموع ج ٣ ص ٦١٥ .

(د) أن يكون كل واحد من الشركاء كفيلاً عن الآخر فيما يجب عليه من شراء وبيع كما أنه وكيل عنه ، فلا يصح أن يتحمل أحد الشركاء أكثر مما يتحمله الآخر من ضمان المتلفات ، وسائر أنواع الغرم وغير ذلك من النفقات اللازمة للتجارة مادام الجميع متساوين في الربح والخسارة .

٣ - شركة الأبدان وهى : أن يقوم أكثر من واحد بعمل من الأعمال يعين كل منهما الآخر فيه على أن يكون الربح بينهما بالتساوى ، أو بحسب الاتفاق ، وأن تكون الخسارة على كل منهما بحسب حصته من الربح .

وتصح هذه الشركة سواء عملوا مجتمعين أو متفرقين مادام كل عمل متوقف على الآخر . وكثيراً ما يحدث ذلك بين التجارين والحديدات والخياطين ومن على شاكلتهم ، فإن هذه الأعمال غالباً لا يقوم بها واحد بنفسه ، بل يحتاج إلى من يعاونه ، فجازت هذه الشركة لشدة حاجة الناس إليها .

٤ - شركة الوجوه وهى : أن يذهب الرجل فيشتري شيئاً له فيه خبرة وله عند الباعة مكانة ومنزلة ووجاهة ، ويشتري رجل آخر سلعة أخرى له فيها خبرة وله عند الباعة مكانة ووجاهة ، فيخبطان ما اشترياه ويبيعهان أو يبيعه أحدهما على أن يكون الربح لهما والخسارة عليهما .

وهذه التسميات لم ترد من جهة الشرع ولكن هى تقسيمات وتفرعات وضعها الفقهاء لترتيب المسائل عليها لتكون أحفظ عند طلاب العلم .

والشركة المباحة على الجملة هى التى يقع التراضى فيها بين الخلطاء ولا يتأذى منها غبن ولا ظلم ، ولا يدخل عليها باب من أبواب الربا ، ولا تكون فيما حرم الله بيعه والعمل فيه ، وأن يكون مال الشركة معلوماً والعمل معلوماً ، والشركاء أهلاً للتصرف .

هذا ، والشركة لها صور كثيرة جائزة شرعاً أورد منها ابن القيم فى « إعلام الموقعين » طرفاً كافياً ، قال رحمه الله : « تجوز المغارسة عندنا على شجر الجوز وغيره ، بأن يدفع إليه أرضه ويقول : اغرس من الأشجار كذا وكذا ، والغرس بينهما نصفان وهذا كما يجوز أن يدفع إليه ماله يتجر فيه والربح بينهما نصفان ، وكما يدفع إليه أرضه يزرعها والزرع بينهما ، وكما يدفع إليه شجر يقوم عليه والثمر بينهما ، وكما يدفع إليه بقره أو غنمه أو إبله يقوم عليها والدر والنسل بينهما ، وكما يدفع إليه

زيتونه يعصره والزيت بينهما ، وكما يدفع إليه فرسه يغزو عليها وسهمها بينهما ، وكما يدفع إليه قناة يستنبط ماءها والماء بينهما ، ونظائر ذلك ، فكل ذلك شركة صحيحة قد دل على جوازها النص والقياس واتفاق الصحابة ومصالح الناس ، وليس فيها ما يوجب تحريمها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ، ولا مصلحة ، ولا معنى صحيح يوجب فسادها » .

ثم قال رحمه الله تعالى بعد كلام كثير : « وهو مقتضى أصول الشريعة وقواعدها ، فإنه من باب المشاركة التي يكون العامل فيها شريك المالك ، هذا بماله وهذا بعمله ، وما رزق الله فهو بينهما » .

* * *

الرهن

• تعريفه :

الرهن - بفتح الراء وسكون الهاء - لغة : الثبوت والاحتباس ، يقال : رهن بالمقام ، أى قام به وثبت فيه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ أى محبوسة بكسبها .
وجمعه رهان ، ورهن - بضم الراء والهاء ، كسقف وسقف . والراهن هو دافع الرهن ، والمرتهن أخذه .

والشئ المرهون يسمى رهناً ورهيناً ، ورهينة .

ومعناه شرعاً كما قال القرطبي فى تفسيره : « احتباس العين وثيقة بالحق ليستوفى الحق من ثمنها ، أو من ثمن منافعتها ، عند تعذر أخذه من الغريم » (١) .

أى أن المرتهن يأخذ من عليه الدين شيئاً يحتبسه عنده كأرض أو دار ، أو سلعة من السلع ، فى نظير دينه لضمان حقه ، إذا لم يجد من يكتب له حقه فى وثيقة يطالبه بما فيها عند حلول الأجل .

فإن عجز المدين عن سداد الدين باع المرتهن الرهن ، واستوفى حقه منه أو أخذ حقه من غلته على ما سيأتى بيانه فيما بعد .

• مشروعيته :

وهو مشروع بالكتاب والسنة ، وإجماع الأمة .

قال تعالى : ﴿ وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذى أؤتمن أمانته وليتق الله ربه ﴾ (٢) .

وروى البخارى ومسلم عن عائشة رضي الله عنها : « أن رسول الله ﷺ اشترى من يهودى طعاماً ورهنه درعاً من حديد » .

وانعقد إجماع الصحابة والتابعين على مشروعية الرهن فى السفر والحضر ، وإنما نصت الآية على السفر دون الحضر لبيان الغالب ، لا لأن السفر قيد فى صحة الرهن : فالغالب أن الناس يفتقدون الكاتب الذى يكتب الوثائق أو يفتقدون المداد والورق ، أو لا يكونون متهيئين للكتابة ، ونحو ذلك من الأعذار .

(١) ج ٣ ص ٤٠٩ . (٢) سورة البقرة : الآية ٢٨٣ .

وهذه الأعذار نفسها توجد في الحضر كما توجد في السفر ، والسنة قد بينت عموم الحكم في السفر والحضر معاً ، فلا يقول قائل : إنه مشروع في السفر دون الحضر ، وهو يعلم صحة الحديث الذي ذكرناه وغيره من الأحاديث الصحيحة ، وهو يرى الناس سلفاً وخلفاً يتعاملون بها .

وهو أعظم ضماناً من الوثائق والشهود ، وأقوى عوناً على قضاء الخواج فإن المرء إذا أخذ شيئاً يضمن به حقه يسهل عليه أن يقضى حاجة الفقير ، فيعطيه ما يشاء في حدود طاقته ، وهو مطمئن إلى رجوع حقه إليه إذا حان الأجل المتفق عليه بينهما . وقد ذكره الله عقب الأمر بالإشهاد والكتابة ليكون بديلاً عنهما ، عند عدم توفرهما في السفر أو في الحضر .

• شروطه :

١ - يشترط في الرهن أهلية التصرف من الراهن والمرتهن كسائر العقود ، فلا يصح من مجنون ولا صبي ولا مكره ، ولا محجور عليه لسفه أو إفلاس ، وكل من جاز بيعه جاز رهنه كما يقولون .

٢ - ويشترط أن يكون المرهون مما يجوز بيعه ، فلا يجوز أن يكون المرهون خمرًا أو كلباً أو خنزيراً ، أو شيئاً مجهولاً ، أو شيئاً غير مقدور على تسليمه ، أو أداة لهو ونحو ذلك من الأمور التي عرفناها في البيوع الممنوعة . قال الفقهاء : كل عين جاز بيعها جاز رهنها .

٣ - ويشترط في الشيء المرهون أن يكون مما لا يفسد قبل حلول أجل الدين ، إلا إذا شرط عليه صاحبه أن يبيعه إذا خاف عليه الفساد ، ويحتفظ بثمنه رهناً .

قال شارح المذهب : إن رهنه شيئاً رطباً يسرع إليه الفساد ، فإن كان مما يمكن تحفيفه كالرطب والعنب صح رهنه ووجب على الراهن مثونة تحفيفه ، كما يجب عليه حفظه ، فإن احتاج إلى ثلاجة ليحفظ فيها كان على الراهن استهلاك الثلاجة من الثلج أو الكهرباء ، وإن كان مما لا يمكن تحفيفه ، أو حفظه في الثلاجات نظرت : فإن رهنه بحق حال أو مؤجل قبل فساده صح الرهن ؛ لأن الغرض يحصل بذلك .

وإن شرط الراهن أن لا يبيع إلا بعد حلول الحق لم يصح الرهن ، لأنه يتلف ولا يحصل المقصود . . الخ (١) .

• هل يثبت الرهن بالقول أم بالقبض ؟ :

إذا قال رجل لآخر : رهنتك دارى أو أرضى على أن تبيعنى كذا وكذا ، أو تقرضنى كذا وكذا ، دون أن يسلمه الرهن ، ثم قبض السلعة التى اشتراها أو المال الذى اقترضه - لزمه أن يسلم الرهن للبائع أو المقرض عند المالكية ؛ فالرهن يثبت عندهم بمجرد القول ، إذ به يصير عقداً صحيحاً ، وقد قال الله عز وجل فى أول سورة المائدة : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ .

والعقد يحصل بالصيغة الدالة على التراضى ، وهى الإيجاب والقبول .

ويرى الشافعية وكثير من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم أن الرهن لا يلزم الراهن تسليمه إذا عدل عن الشراء أو عن القرض ، ولا يصح الرهن ، ولا تترتب عليه آثاره إلا بقبض المرهون ، لقوله تعالى : ﴿ فراهن مقبوضة ﴾ ، فالقبض شرط صحة عندهم ، وشرط كمال عند المالكية ومن نحا نحوه .

والأرجح ما ذهب إليه الشافعية لتقييده بالقبض فى الآية ، فإنه بالقبض يتوثق العقد ، وتترتب عليه آثاره .

فإذا قبض الرجل السلعة من البائع ، ولم يسلمه الرهن جاز أن يعيدها إليه كاملة إذا عدل عن الرهن ، وجاز له أن يعيد إليه ما اقترضه منه كاملاً ، وكان الشيء لم يكن ، والله أعلم .

• إذا تلف المرهون :

إذا تلف المرهون عند المرتهن ، أو عند رجل أمين رضىه الراهن والمرتهن فلا ضمان على المرتهن ولا على المؤتمن ما لم يثبت تفريط أحدهما ، فإن ثبت أن أحدهما كان مفراطاً فى حفظه ضمن قيمته للراهن بسبب التفريط .

هذا ما قاله أكثر العلماء على اختلاف مذاهبهم ، والله أعلم .

• الانتفاع بالرهن :

لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالشيء المرهون بلا مقابل ، وإن أذن له الراهن .
فإن كان المرتهن ينفق على الشيء المرهون كالدابة ونحوها جاز له أن ينتفع فى مقابل نفقته بركوبها ولبنها وغير ذلك ، لما رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذى يركب ويشرب النفقة » .

وروى الدارقطني من حديث أبي هريرة أيضاً أن النبي ﷺ قال : « إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ، ولبن الدار يشرب وعلى الذي يشرب نفقته » .

قال أبو ثور : إذا كان الراهن يتفق عليه لم يتنفع به المرتهن .
ومنع كثير من الفقهاء انتفاع المرتهن بالرهن الذي تحت يده مطلقاً لأنه من باب السلف الذي جر نفعاً ، وكل سلف جر نفعاً فهو ربا ، وعلى الراهن أن يتفق على رهنه ، ويتنفع به لما رواه الدارقطني من حديث إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يَغْلَقُ الرهن ، ولصاحبه غنمه وعليه غرمه » (١) .
وفي الحديث كما قال القرطبي مقال .

قال رحمه الله بعد ذكر الحديث : هو قول الشافعي والشافعي وابن سيرين ، وهو قول مالك وأصحابه .

قال الشافعي : منفعة الرهن للراهن ونفقته عليه ، والمرتهن لا يتنفع بشيء من الرهن خلا الإحفاظ للوثيقة - أي لا منفعة به في الرهن إلا ضمان حقه ، باعتبار أن الشيء المرهون عنده يكون له كالوثيقة التي تحفظ له حقه بحيث لا يستطيع المقرض إنكاره .

قال ابن خويز منداد : ولو شرط المرتهن الانتفاع بالرهن فلذلك حالتان : إن كان من قرض لم يجز ، وإن كان من بيع أو إجارة جار ، لأنه يصير بائعاً للسلعة بالثمن المذكور ومنافع الرهن مدة معلومة ، فكأنه بيع وإجارة ، وأما في القرض فلأنه يصير قرضاً جر منفعة ، ولأن موضوع القرض أن يكون قربة ، فإذا دخله نفع صار زيادة في الجنس وذلك ربا .

• غلق الرهن :

لا يجوز غلق الرهن ، وهو أن يقول المرتهن : إن لم توفي حقي في الأجل المحدد أخذت الرهن في حقي الذي عندك ، ودليل منعه من ذلك ما جاء في الحديث السابق ، وهو قوله ﷺ : « لا يَغْلَقُ الرهن » .
وغلق الرهن من فعل الجاهلية ، فأبطله الإسلام لما فيه من الغبن الفاحش

(١) رواه الشافعي والدارقطني ، وأخرجه الحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه ، وأخرجه ابن ماجه من طريق أخرى .

لصاحب الرهن ، وهو مدين والواجب على المسلم أن يكون سمحاً معه ، وعلى المرتهن أن يطالب الراهن بحقه عن الأجل المحدد للسداد ، فإن أبى أن يعطيه حقه أو كان مفلساً رفع أمره للقضاء فيأمره القاضى بدفع الحق إليه ، فإن لم يكن عنده شيء باع الرهن ووفاه حقه منه ، وبذلك يتحقق العدل ويندفع الظلم ، وتنقطع الخصومة ، وتتلاشى القوضى فى استيفاء الحقوق بالقهر والعنف .

هذا ونماء الرهن تبع له ، وللمرتهن أن يأخذ هذا النماء بوصفه قسطاً من حقه ، فإذا انتهى آخر قسط رد إليه رهنه .

والناس فى هذه الأيام لا يبالون فى غالب أمرهم بأمر الحلال والحرام ، إذ يأخذ صاحب الدين رهناً من المدين فينتفع به زمناً طويلاً ، ولا يحتسب ما يحصل عليه من وراء هذا الرهن جزءاً من دينه ، بل يظل دينه كما هو ولو ظل عشرات السنين وربما مات صاحب الرهن وماتت أولاده وأحفاده ، وجهل كل من ورثة الراهن والمرتهن ما كان بين أجدادهم من رهائن فتضييع الحقوق ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

* * *

التسعير

اختلف الفقهاء فى التسعير على قولين :

١ - فمنهم من يرى أنه لا يجوز لما رواه أصحاب السنن بسند صحيح عن أنس بن مالك قال : قال الناس : يا رسول الله غلا السعر ، فسرر لنا ، فقال رسول الله ﷺ : « إن الله هو المسرر ، القابض الباسط الرارق ، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبنى بمظلمة فى دم ولا مال » .

فهذا الحديث يدل على حرمة تدخل الحاكم بين البائع والمشتري فى تحديد أسعار السلع ؛ لأن ذلك يحمل البائع على الغش والخداع ، والكذب ، رغبة منه فى كثرة الربح ، وقد يكون فى تدخل الحاكم بالتسعير ظلم على التاجر وشل لحركته ، ومنع للتجار من التنافس المشروع .

والناس أحرار فى التصرفات المالية على الجملة ، والحجر عليهم مناف لهذه الحرية .

ومراعاة مصلحة المشتري ليست أولى من مراعاة مصلحة البائع .

والحاكم مأمور برعاية مصالح المسلمين جميعاً على التساوى ، فلا ينبغي أن ينصف المشتري ويظلم البائع ، ولكن عليه أن يترك الناس فى غفلاتهم يرقق الله بعضهم من بعض مادام هناك عرض وطلب ، وأمن ورخاء .

وعليه أن يبحث من يتوب عنه فى مراقبة الأسواق ومعاينة الغشاشين والمغالين فى الأسعار من غير تدخل فى تحديداتها .

وعليه أن يبعث فى الناس من يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويدعوهم إلى التعاطف والتنافس الشريف .

٢ - ومنهم من يرى أنه يجوز للحاكم أن يسعر للناس ما يحتاجون إليه من السلع إن رأى فى ذلك مصلحة لهم ، بل يجب عليه إذا تغالى التجار فى الأسعار ، وظهر منهم الجشع والطمع ، وقل المعروض فى الأسواق ، وعزت الأقوات - أن يصنع لكل سلعة يحتاج الناس إليها كثيراً سعراً محدداً يكفل لكل من البائع والمشتري حقه بالمعروف .

وهذا ما أفتى به مالك وبعض الشافعية ، وكثير من التابعين . منهم : سعيد بن المسيب ، وربيعة بن عبد الرحمن ، ويحيى بن سعد الأنصاري وغيرهم .
وعلى الحاكم في هذه الحالة أن يستشير أهل الخبرة والبصر بالأسواق ، فإن أشاروا عليه بالتسعير فعل ، وإن لم يسيروا عليه بذلك لم يفعل .
على أنه يجب أن يكون مرناً في تحديد الأسعار خبيراً بتقلب الأسواق ، عالماً بالمعروض من السلع والمطلوب منها ، فيزيد في الأسعار وينقص تمشياً مع تقلبات الأحوال ما أمكن رعاية لمصالح التجار حتى لا يفكر أحد منهم في احتكار السلع أو بيعها في الخفاء ، وحتى لا يمكن طائفة من المفرضين أن يغتتموا الفرص في سحبها من الأسواق وبيعها فيما يسمى بالسوق السوداء .
وهذه المشكلة تتطلب حزمًا من الحاكم في معاقبة المستبددين من التجار والمحتكرين لأقوات الناس والمستغلين للظروف ، والتهازين للفرص ومحاصرتهم محاصرة تحمي الناس من شرهم وخطرهم .

* * *

الاحتكار

• تعريفه :

الاحتكار هو ادخار الشيء ، وحبسه حتى يندر بين الناس تداوله ، ويغلو سعره
إضراراً بهم .

• حكمه:

وهو حرام على كل من يحبس سلعة من السلع الضرورية التي تشتد حاجة
الناس إليها ، مما يرفع من سعرها ، ويمكن الأغنياء من حيازتها دون الفقراء .

روى مسلم وأبو داود والترمذى عن معمر أن النبي ﷺ قال : « من احتكر
فهو خاطيء » .

• أى واقع فى الخطيئة .

وروى أحمد والحاكم وابن أبى شيبه والبخاري أن النبي ﷺ قال : « من
احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه » .

وخص الطعام بالذكر لشدة حاجة الناس إليه غالباً ، ويقاس عليه كل سلعة
تشتد حاجة الناس إليها ، ويحصل لهم ضرر من عدم وجودها بوفرة فى الأسواق .

وروى ابن ماجه والحاكم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « الجالب
مرزوق والمحتكر ملعون » .

• والجالب هو الذى يجلب السلع ويبيعها بريح يسير .

وروى أحمد والطبراني عن معقل بن يسار أن النبي ﷺ قال : « من دخل
فى شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يقعه
بعظم من النار يوم القيامة » .

ولا يحرم الاحتكار للطعام إذا كان أهله فى حاجة إليه ، وإنما يحرم إذا كان
فاضلاً عن حاجته وحاجة أهله .

ولا يحرم فى السلعة التي لا يحتاج الناس إليها ، بل يجوز له أن ينتظر بها غلو
الأسواق ليربح فيها أكثر ؛ لأن هذا العمل لا يترتب عليه ضرر بالمسلمين من أى وجه .

الوديعة

الوديعة : ما يتركه المرء عند آخر من مال وغيره ليحفظه له ريثما يأتي فيأخذه .

• حكمها :

والإيداع من الأمور المباحة شرعاً لحاجة الناس إليه في كثير من الأحيان كما هو

معلوم .

ويستحب لمن كان يأمن في نفسه القدرة على حفظ الوديعة ردها عند طلبها أن

يقبلها خدمة لأخيه وبراً به .

ويجب عليه أن يحفظها في مكان لا يتوقع فيه ضياعها ولا تلفها، ولا يجوز

الانتفاع بها إلا بإذن صاحبها بحيث يضمن أنها لا تلف باستعمالها ، أو يصيبها البلى،

فإن خاف أن تلف أو يصيبها عيب ينقص من قيمتها فإنه لا يتفجع بها ، ولو أذن له

في ذلك صاحبها .

ومتى طلبها وجب ردها إليه بيسر وسماحة كما هو شأن الأمين دائماً .

قال تعالى : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ

رَبَّهُ ﴾ (١) .

وقال جل شأنه : ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (٢) .

وروى الدارقطني عن أبي بن كعب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ ائْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ » . ورواه أيضاً أبو داود والترمذي

عن أبي هريرة ، وقال : حديث حسن .

• ضمانها :

إذا تلقت الوديعة عند مؤتمن غير متهم في أمانته فهل يلزمه رد مثلها أو قيمتها

أم لا يلزمه ؟ في المسألة قولان :

فمنهم من يرى أن الضمان عليه سواء تلفت منه بتفريط في حفظها أم بغير

تفريط .

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٣ . (٢) سورة النساء آية : ٥٨ .

ومن قال بذلك كما ذكر القرطبي ^(١) : عطاء والشافعي وأحمد وأشهب .
قال : وروى أن ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنهما ضمنا الوديعة . ١٠ هـ .
ومنهم من يرى أنه إذا تلفت الوديعة عند مؤتمن من غير تفريط لا يلزمه رد
مثلها أو قيمتها .
وهو قول مالك والحسن البصري وإبراهيم النخعي والأوزاعي وغيرهم كما ذكر
القرطبي .

واستدل الأولون بعموم الآيتين السابقتين والحديث ، واستدل الفريق الآخر بما
رواه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال :
« لا ضمان على مؤتمن » ^(٢) .

يعنى - والله أعلم - لا يلزمه إن تلفت الوديعة عنده أن يرد مثلها أو قيمتها ما
لم يثبت تفريطه في حفظها لأنه مؤتمن والمؤتمن مصدق في دعواه التلف .

وقضى أبو بكر رضي الله عنه في وديعة كانت في جراب فضاعت من خرق الجراب أن
لا ضمان فيها . وقد استودع عروة بن الزبير أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن
هشام مالا من مال بنى مصعب ، قال : فأصيب المال عند أبي بكر ، أو بعضه ،
فأرسل إليه عروة : أن لا ضمان عليك إنما أنت مؤتمن ، فقال أبو بكر : قد علمت
أن لا ضمان على ، ولكن لم تكن لتحدث قريشا أن أمانتى قد خربت ، ثم باع مالا
له ففوضه .

قال ابن رشد في بداية المجتهد ^(٣) بعد أن أورد طرقا من مسائل الوديعة :
« وبالجملة فالفقهاء يرون بأجمعهم أنه لا ضمان على صاحب الوديعة إلا أن
يتعدى » ١٠ هـ .

والتعدي يكون بإهمالها وعدم وضعها في حررها والتصرف فيها بغير إذن
صاحبها وغير ذلك من وجوه التعدي .
وقال أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن ^(٤) : ما أوتمن عليه الإنسان فهو أمانة

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٢٥٧ .

(٢) قال الحافظ في فتح الباري في إسناده ضعيف .

(٣) ج ٢ ص ٣١١ . (٤) ج ٣ ص ١٧٢ .

فعلى المؤمن عليها ردها إلى صاحبها . فمن الأمانات الودائع ، فعلى موديعها ردها إلى من أودعه إياها ، ولا خلاف بين فقهاء الأمصار أنه لا ضمان على المودع فيها إن هلك .

وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه أن المودع - بفتح الدال - إذا أحرزها ثم ذكر أنها ضاعت أن القول قوله .

وهل يصدق قوله من غير يمين أم مع اليمين ؟

الأصح والله أعلم أنه يصدق مع اليمين ليتأكد قوله لدى صاحب الوديعة فيكون عفو عن وديعته مبنياً على يقين فلا يحدث بينهما خصام أو إعراض وهجران .
والإسلام حريص على بقاء الألفة والمودة بين المسلمين لهذا يعمل بتشريعاته الحكيمة على إزالة كل ما من شأنه أن يحدث في نفوس المؤمنين من الخصومة والنفرة والوسوسة المؤدية إلى التدابر والقطيعة وفساد العشرة .

* * *

الإجارة

• تعريفها :

الإجارة معناها فى اللغة: المعاوضة، مشتقة من الأجر وهو العوض ، ولذا سُمى الثواب أجرًا لأنه فى مقابل العمل الصالح .

ويعرفها الفقهاء بأنها : عقد على المنافع بعوض .

أى هى عقد يبيع للشخص أن ينتفع بملك الغير أو بعمله مدة معينة بأجر معلوم يتراضيان عليه .

فليست هى تمليك للأعيان كالبيع إنما هى تمليك منافع ، فلا يباح استئجار الطعام لأكله ولا استئجار بقرة لحلب لبنها ؛ لأن الطعام يستهلك بالأكل فيخرج بذلك عن ملك صاحبه تمامًا ، واللبن يعتبر من الأعيان لا من المنافع؛ لأنه يستهلك بالشرب ونحوه وهو ملك لصاحب البقرة، وقد شرطنا فى الإجارة تمليك المنفعة دون العين المؤجرة .

ولا يجوز أيضًا استئجار الشجر من أجل الانتفاع بالثمر؛ لأنه ليس من قبيل تأجير المنافع، فالشجرة والثمرة ملك لصاحبها وأخذ الثمرة بعوض يعتبر بيعًا لا إجارة لأنها تستهلك ولا تعود لصاحبها .

والمنفعة قد تكون لعين من الأعيان كسكنى الدار أو ركوب سيارة وما أشبه ذلك .

وقد تكون منفعة عمل يقوم به مهندس أو سباك أو خياط أو نساج .

وقد تكون منفعة جهد يقوم به شخص فى نظير أجر معلوم كالحفلة فى الدور وحمل الأثقال من مكان إلى مكان، إلى آخر ما هنالك .

هذا والمالك الذى يؤجر المنفعة يسمى : مؤجرًا - بتشديد الجيم وكسرهما .

والذى يئذل الأجر يسمى : مستأجرًا - بكسر الجيم .

والشئ المعقود عليه للمنفعة يسمى : مؤجرًا - بتشديد الجيم وفتحها - أو مأجورًا .

والقدر المبدول فى مقابل المنفعة يسمى : أجرًا أو أجرة .

والعامل بالاجرة يسمى: أجيراً ومستأجراً - يفتح الجيم . ومتى صح عقد الإجارة ثبت للمستأجر ملك المنفعة وثبت للمؤجر ملك الاجرة .

• دليل مشروعيتهما :

وهي مشروعة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال تعالى : ﴿أَمْ هُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (١) .
ومعنى سُخْرِيًّا : خدماً بعضكم لبعض .

وقال جل شأنه : ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٢) .

وقال جل شأنه حكاية عن ابنة الرجل الصالح مع موسى عليه السلام : ﴿قَالَتْ إِحْلَاهُمَا يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَكَلِّمَ إِحْدَى ابْنَتَيْ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَاجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَتَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٣) .

وفى السنة قوله ﷺ : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

(رواه ابن ماجه)

والاحاديث في الإجارة كثيرة والمسلمون مجمعون على جوازها لشدة الحاجة إليها كما هو معلوم .

• شروط صحتها :

١ - يشترط في صحة الإجارة أهلية المتعاقدين بأن يكون كل منهما عاقلًا مميزًا، فلو كان أحدهما مجنونًا أو صبيًا غير مميز فإن العقد لا يصح ، بل لا بد عند الشافعية والحنابلة أن يكون بالغًا ، فلا يكفي التمييز عندهم فلو كان صبيًا مميزًا لا يصح عقده .

٢ - ويشترط في صحة الإجارة رضا المتعاقدين ، فلو أكره أحدهما عليها لا تصح ، لأنها تكون حيثث من باب أكل أموال الناس بالباطل .

(١) سورة الزخرف آية : ٣٢ . (٢) سورة البقرة آية : ٢٢٣ .

(٣) سورة القصص آية : ٢٦ - ٢٧ .

٣ - ويشترط أن تكون المنفعة المعقود عليها معروفة معرفة تامة تمتنع التنازع بين المتعاقدين ، والمعرفة التي تمتنع المنازعة تتم بمشاهدة العين التي يراد استئجارها أو بوصفها إن انضبطت بالوصف ، وبيان مدة الإجارة كشهر أو سنة أو أكثر أو أقل ، وبيان العمل المطلوب .

٤ - ويشترط أن يكون المعقود عليه مما يجوز شرعاً تملكه والانتفاع به ، فلا يجوز تأجير أدوات اللهو مثلاً ؛ لأنه لا يصح تملكها ولا يصح الانتفاع بها إلا إن تكسرت ويبيع أنقاضاً يتفع بها في شيء مباح .

٥ - ويشترط ألا تكون على فعل معصية ولا على أداء واجب .

أما المعصية فإنه يجب اجتنابها ، وأما الواجب فإنه يجب تأديته من غير أجر . فمن استأجر رجلاً ليقول رجلاً ظلماً ، أو ليفتصب ماله ، أو ليحمل له الخمر ، أو أجر داره لأعمال مشبوهة فإنها تكون - ولا شك - إجارة فاسدة .

وكذلك لا يجوز أن يعطى الكاهن أو العراف ومن هو على شاكلتهما من المشعوذين والدجالين أجره على ما يقومون به من الشعوذة ؛ لأنها أفعال محرمة ، وما يأخذونه من أولئك المغفلين سحت ومنكر .

ومن استأجر رجلاً على صلاة وجبت عليه أو صوم أو حج وغير ذلك مما وجب عليه فعله فذلك عمل غير مشروع ، حتى ولو كان على سبيل التشجيع والترغيب ، فإن ما تعين على المرء فعله وجب عليه أن يقوم به من غير أن يأخذ من الغير أجره عليه ، ونحن نعلم أن الأجرة إنما تبذل في مقابل منفعة ، وأى منفعة للمؤجر في ذلك .

وفيما يلي بيان خلاف العلماء في أخذ الأجرة على فعل الطاعات غير الواجبة وذكر أدلتهم مع الترجيح .

● الأجرة على الطاعات وقراءة القرآن :

ذكرنا فيما سبق أن الأجرة على تأدية الواجبات غير جائزة قولاً واحداً ، أما الطاعات التي لا يتعين على المكلف فعلها مثل تعليم القرآن وقراءته على الموتى ، وتعليم الحديث والفقه والتفسير ، والأذان والإمامة ، والرقية ، والحج عن الغير ، والاعتماد عنه وغير ذلك من أفعال الطاعات ، فقد وقع فيها الخلاف بين أصحاب المذاهب .

الاحتاف يرون حرمة أخذ الأجرة على أى فعل من أفعال الطاعات ؛ لأنه حيث

لا يكون طاعة بل يكون في مقابل أجر دنيوي، والمؤجر إنما يبذل الأجرة في مقابل الثواب ، ولا ثواب لمن اتخذ على عمله هذا أجرة ؛ لأن الشأن في هذا العمل أن يكون خالصاً لله تعالى وأن يتغنى صاحبه الأجر من الله وحده .

وبهذا أفنى الحنابلة أيضاً، وقالوا : إن كان الناس في حاجة إلى من يتفرغ إلى الصلاة بهم أو الأذان لهم، أو يتفرغ لتعليمهم القرآن والسنة جاز له أن يأخذ من بيت المال ما يعينه على ذلك إن كان في حاجة إليه على أنه أجر في مقابل التفرغ والانقطاع لا في مقابل الطاعات التي يقوم بها « والأعمال بالنيات » .

وقد استدلوا على ذلك من السنة بما رواه أحمد في مسنده عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ قال : « أقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تاكلوا به ولا تستكثروا به » .

وبما رواه أحمد والترمذي عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ : « أقرأوا القرآن واسألوا الله به فإن من بعدكم قوماً يقرأون القرآن يسألون به الناس » .

وبما رواه ابن ماجه عن أبي بن كعب قال : « علمت رجلاً القرآن فأهدى لي قوساً فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : إن أخذتها أخذت قوساً من نار فرددتها » .

واستدلوا كذلك بما رواه أبو داود وابن ماجه من حديث عباد بن الصامت : قال النبي ﷺ لعثمان بن أبي العاص : « لا تتخذ مؤذناً يأخذ على أذانه أجراً » .

وزهب المالكية والشافعية وابن حزم إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلم لأنه استئجار لعمل معلوم يبذل معلوم .

قال الشوكاني في نيل الأوطار ^(١) : « ذهب الجمهور إلى أنها تحل الأجرة على تعليم القرآن، وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة ، منها : أن حديث أبي وعبادة قضيبان في عين ^(٢) ، فيحتمل أن النبي ﷺ علم أنهما فعلاً ذلك خالصاً لله فكره أخذ العوض عنه .

وأما من علم القرآن على أنه لله وأن يأخذ من المتعلم ما دفعه إليه بغير سؤال ولا استشراف نفس فلا بأس به .

وأما حديث عمران بن حصين فليس فيه إلا تحريم السؤال بالقرآن وهو غير

(١) ج ٦ ص ٢٧ .

(٢) أي إنها قضيبان في شخصين معينين ، لا يتعدى الحكم إلى غيرهما .

اتخاذ الأجر على تعليمه ، وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فهو أخص من محل النزاع ؛ لأن المنع من التآكل بالقرآن لا يستلزم المنع من قبول ما دفعه للتعليم بطيبة من نفسه .

وأما حديث عثمان بن أبي العاص فالقياس للتعليم عليه فاسد الاعتبار ، لما سيأتى (أى بما سيورده من أدلة المجوزين لأخذ الأجرة) .

قال رحمه الله : هذا غاية ما يمكن أن يجاب به عن أحاديث الباب ، ولكنه لا يخفى أن ملاحظة مجموع ما تقضى به بغير ظن عدم الجواز ، ويتهض للاستدلال به على المطلوب ، وإن كان فى كل طريق من طرق هذه الأحاديث مقال فبعضها يقوى بعضاً .

ويؤيد ذلك أن الواجبات إنما تفعل لوجوبها والمحرمات إنما تترك لتحريمها ، فمن أخذ على شيء من ذلك أجراً فهو من الآكلين لأموال الغير بالباطل ؛ لأن الإخلاص شرط ومن أخذ الأجر غير مخلص .

والتبليغ للأحكام الشرعية واجب على كل فرد من الأفراد قبل قيام غيره به « ١٠ هـ .

واستدل المجوزون لأخذ الأجرة على تعليم القرآن وما هو داخل فى حكمه بما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن سهل بن سعد : « أن النبى ﷺ جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله إني وهبت نفسى لك - فقامت قياماً طويلاً ، فقام رجل فقال : يا رسول الله روجنيها إن لم يكن لك بها حاجة ، فقال ﷺ : وهل عندك من شيء تصدقها إياه ، فقال : ما عندي إلا إزارى هذه ، فقال النبى ﷺ : إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك فالتمس شيئاً ، فقال : ما أجد شيئاً ، فقال : التمس ولو خائفاً من حديد ، فالتمس فلم يجد شيئاً .

فقال له النبى ﷺ : هل معك من القرآن شيء ، فقال : نعم سورة كذا وسورة كذا - يسمى - فقال النبى ﷺ : قد روجتكها بما معك من القرآن » .
وفى رواية : « قد ملكتكها بما معك من القرآن » .

ولمسلم : « روجتكها تعلمها من القرآن » ، وفى رواية لأبى داود : « علمها عشرين آية وهى امرأتك » ، ولأحمد : « قد أنكحتكها على ما معك من القرآن » .

واستدلوا أيضاً بحديث الرقية ، فقد روى البخارى عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن نفرًا من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء ^(١) فيهم للدينغ - أو سليم ^(٢) - فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال : هل فيكم من راق فإن في الماء رجلاً لدينغاً - أو سليماً - ، فانطلق رجل منهم فقرا بفاتحة الكتاب على شيء ، فجاء بالشاء إلى أصحابه فكهروا ذلك ، وقالوا : أخذت على كتاب الله أجرًا ، حتى قدموا المدينة ، فقالوا : يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرًا ، فقال رسول الله ﷺ : إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » .

والجمع بين أدلة المانعين والمجوزين لأخذ الأجرة ممكن ، بأن نقول : إنه يجوز أخذها لمن كان في حاجة إليها ولا يجد عملاً يعيش منه ، وقد تفرغ لذلك ، ولم يطلب من أحد على عمله هذا أجرة ، وجاءه ما جاءه من الهدايا والصدقات من غير استشراف نفس ، ولم يؤثر أخذه لهذه الهدايا والصدقات على إخلاصه لله تعالى .
ويتبين له ذلك بامتحانه لنفسه ، هل إذا لم يعط على تعليم القرآن أو الأذان أو الإمامة ونحو ذلك أجرًا ترك هذا العمل أم لا ؟ ، فإن كان يستوى عنده من أعطاه ومن لم يعطه ، ويستوى عنده أيضاً العمل بأجرة ويغير أجرة كان أخذ ما يأتيه من الناس جائزاً . والله أعلم .

• تعجيل الأجرة وتأجيلها :

يصح تعجيل الأجرة وتأجيلها كلها أو بعضها على حسب الاتفاق « والمسلمون عند شروطهم » كما جاء في الحديث الصحيح .
ومتى حان الأجل الذي ضرب للسداد وجب على المؤجر أن يوفى الأجير أجره على ما سيأتى بيانه فيما بعد .

وإذا تعاد المؤجر والمستأجر على عمل بأجر معين ولم يتفقا على التعجيل أو التأجيل ولم يكن هناك عرف بالتعجيل أو التأجيل فإن الأجرة عندئذ تجب على المستأجر إذا ما ملك المنافع .

فإن ملك بعضها وجب عليه أن يدفع بعض الأجر دون بعض ، وهو قول أبي حنيفة ومالك .

ويرى الشافعى أنها تجب بالعقد .

(١) أى أهل ماء . (٢) يسمى اللدينغ سليماً من باب التفاضل بشفائه .

والعرف فى هذا العصر يقضى بأن الأجرة تدفع للأجير عند استلام العين المؤجرة ، وتدفع للعامل بعد القيام بالعمل ، وربما دفع المستأجر إليه جزءاً من أجرته قبل القيام بالعمل ليتعيش منه .

والعرف محكم وهو يقوم مقام الشرط ، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

• استئجار الموضع :

إذا كانت الموضع روجة وأماً للولد فلا يجوز أن تأخذ على رضاعه أجرة لأن إرضاعه واجب عليها بمقتضى الزوجية والأمومة .

فإن كانت مطلقة وجب على أبيه أن يعطيها على إرضاعه أجرة تكفى طعامها وكسوتها وحاجتها الضرورية بحسب حالها وحالة اليسر والعسر .

وكما يجب عليه نفقتها فى حال إرضاعها لولده يجب عليها ألا تمتنع لأنها أمه ، وهى أولى به من غيرها وفى إرضاعها إياه مصلحة له .

قال تعالى : ﴿ والوالدتُ يرضعن أولادهن حولين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضارَّ والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك ﴿ (١) .

وقال جل شأنه : ﴿ فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾ (٢) .

والآيتان فى حق المطلقات ، وقد تقدم ذلك مستوفياً فى أحكام الرضاع .
والرضع لولد لا يجوز لها أن ترضع له إلا بإذن المستأجر ، وعليها تبعاً لذلك أن تقوم بخدمته كما يقضى به العرف ، ولها أن تتفق مع أبيه على أن ترضعه فقط وتقوم غيرها بخدمته .

وتسمى الموضع ظئراً ، واختيارها من ذوات الفضل والخلق والدين أمر مستحب ، وبحيث تكون صحيحة البدن سليمة الخواص متمرسه على تربية الأولاد تسكن فى بيت صحى ووسط قوم كرام ، إلى غير ذلك مما لا يحتاج منا إلى تنبيه .

• الحث على توفية الأجير حقه :

ليس هناك صفة يتحلى بها المؤمن أعظم من الوفاء ، فهو صفة جامعة لخصال الخير كلها .

(١) سورة البقرة آية : ٢٣٣ .

(٢) سورة الطلاق آية : ٦ .

والإجارة عقد من العقود التي أمر الله بالوفاء بها، قال جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ (١) .

والأجير أحوج الناس إلى أخذ حقه كاملاً ، ولا سيما إذا كان من ذوى الحاجات وله عيال .

وقد حث النبي ﷺ على إعطاء الأجير حقه قبل أن يجف عرقه ، وحذر من تضيقه أو بخسه أو تأجيله ، فقال فيما قال : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » (رواه ابن ماجه وغيره عن ابن عمر) .

وروى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيام ، ومن كنت خصمه خصمته : رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حراً فاكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره » .

والأجير المكشود فى حاجة مع أخذ الأجرة إلى كلمة طيبة ونظرة حانية ودعوة صالحة ، وشكر على وفائه بعمله يهون عليه جهده ، ويريح نفسه وأعصابه ويدفعه إلى مزيد من الإخلاص فى عمله فى المستقبل .

وهذا هو الكرم فى أسمى صوره والوفاء فى أروع معانيه ، قال تعالى : ﴿ وقولوا للناس حسناً ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ (٣) .

والقول السديد هو الذى يسد مسده ويقع فى النفس موقعه ، ويصيب به العبد خيراً له ولغيره ، ويثاب عليه فى الآخرة .

وعلى الأجير أن يكون عند حسن ظن المستأجر فلا يخذله ولا يغشه ولا يبخسه حقه ، ولا يقصر فى عمله مهما كان الأجر ضئيلاً ؛ فمن أخذ الأجر حاسبه الله على العمل ، ومن وفى وفى له ، والحق أحق أن يتبع ، ومن غش الأمة فليس منها ، ومن يخذل فאלله حسيبه .

والجزاء من جنس العمل ، وكما تدين تدان .

• (٢) سورة البقرة آية : ٨٣ .

• (١) سورة المائدة آية : ١ .

• (٣) سورة الاحزاب آية : ٧٠ - ٧١ .

الجهالة

الجهالة - بفتح الجيم وكسرهما وضمها - هي : ما يجعله المرء لمن يأتيه بماله الضائع ، أو لمن يعمل له عملاً يحصل له من ورائه منفعة .
وتسمى جهلاً ومكافأة ، وهي جائزة لقوله تعالى : ﴿ قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم ﴾ (١) .

فمن فرض على نفسه شيئاً لمن حفر له بئراً أو بنى له حائطاً ، أو غرس له شجرة ، أو رد إليه مالاً ضائعاً - وجب عليه الوفاء به لمن قام بذلك ، ويجوز له أن يرجع في جعله قبل حصول المنفعة ، ولا يجوز له الرجوع فيه بعد حصولها ، كما يجوز للمجْعول له أن يفسخ العقد إذا رأى أنه غير قادر على العمل .

والجهالة تشبه الإجارة في كثير من الوجوه إلا أن العمل قد يجوز أن يكون مجهولاً إلى حد ما ، والجعل أيضاً يجوز أن يكون مجهولاً إلى حد ما ، فرد المال إلى صاحبه قد يستغرق أسبوعاً وقد يستغرق شهراً مثلاً ، وكذلك إذا كلفه حفر بئر حتى يخرج منها الماء ، فقد يخرج الماء بعد عشرة أمتار أو أكثر أو أقل ، فالعمل الذي يستحق عليه الجعل ليس معلوماً على وجه الدقة ، كما في الشيء المستأجر .

والجعل الذي يجعله الشخص ليس معلوماً على وجه الدقة أيضاً في كثير من الأحوال فإذا قال مثلاً : من جاءني بمالي الضائع فله مكافأة سخية أو له حمل بعير - كما ورد في القرآن - فإنه لا يعرف قدر هذه المكافأة ، ولا يعرف حمل البعير هل هو من قمح أو من شعير ، ثم إن الاحتمال يختلف من بعير إلى بعير .

ومع هذه الجهالة فإنها تجوز للضرورة .

وكلما كان الجعل والعمل معلوم القدر والصفة كان أحب ، لما فيه من تقليل نسبة الغرر الحاصلة من الجهالة فيهما أو في أحدهما .

* * *

(١) سورة يوسف آية : ٧٢ .

الحِوَالَة

• تعريفها :

- الحِوَالَة مأخوذة من التحول والتحويل والانتقال .
- ومعناها شرعاً : نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه .
- فإذا كان لك عند رجل دين مثلاً فطلبت منه فأحالك إلى رجل آخر يتعامل معه فى تجارة أو صناعة ليقضيك دينك فهى الحِوَالَة فى منظور الشرع .
- وهى تصرف من التصرفات المشروعة لما فيها من المصالح العامة والخاصة .
- وتصح بقول المحيل : أحلتك على فلان ، أو اتبعتك بدينك على فلان ، أى جعلتك تابعاً له تطالبه به متى شئت .

• دليل مشروعيته :

- ودليل جوازها ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « مطل الغنى ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع » .
- ومعنى أتبع : أحيل ، ومعنى فليتبع فليرض بالحِوَالَة ولا يمتنع لما فى ذلك من المصلحة له وللمحيل أيضاً .

والملئ بالهمزة ومن غير همزة : هو الغنى ، ومعنى مطلقه : مده فى أجل السداد أو منعه الحق عند طلبه .

والأمر فى الحديث للاستحباب عند الجمهور لا للوجوب كما ذهب كثير من الحنابلة والظاهرية .

فليس كل أمر للوجوب ، بل هناك قرائن تجعله للاستحباب أو الإباحة كما فى علم الأصول .

فالظاهر أن الأمر فى هذا الحديث للنصح والإرشاد؛ فإن من حق صاحب الحق ألا يرضى بالإحالة لأى وجه من الوجوه ، فقد يكون المحال عليه بعيداً أو فظاً غليظ القلب أو عاطلاً ، أو مشرقاً على الإفلاس ونحو ذلك، لهذا كان رضاه معتبراً فى صحة الحِوَالَة كما سياتى .

• شروط صحتها :

يشترط فى صحتها ما يأتى :

١ - تماثل الحقيقتين فى الجنس والقدر والجودة والأجل . فلا تصح الحوالة إذا اختلف الجنس بأن يكون على صاحبه ذهباً فيحمله على رجل يعطيه بدله فضة؛ لأن هذا يعتبر نوعاً من أنواع الربا ، إذ إن بيع الذهب بالفضة لا يجوز إلا يداً بيد معجلاً غير مؤجل ، والإحالة تشبه البيع فى هذه الصورة وفى كثير من الصور الأخرى، فهى كما قال الشيرازى فى المذهب : « بيع فى الحقيقة ؛ لأن المحتال يبيع ماله فى ذمة المحيل بماله فى ذمة المحال عليه ، والمحيل يبيع ماله فى ذمة المحال عليه بما عليه من الدين ، فلا يجوز إلا فيما يجوز بيعه » . ١٠هـ (١) .

ولا تجوز الإحالة فيما اختلف الحقان فيه من حيث القدر ككيلة من قمح بكيلتين ، أو اختلفا فى الجودة والرداءة ولو تماثلا فى الكيل والوزن والجنس .
ولا تجوز إذا اختلف الحقان فى أجل السداد بأن كان الحق الذى للمحيل على المحال عليه يستحقه بعد سنة ، والمحتال له حق على المحيل يستوفيه بعد ستة أشهر مثلاً أو بعد سنتين بناءً على أن الحوالة كالبيع .

٢ - ولا تجوز إلا فى مال معلوم ، فإذا كان المال مجهول القدر أو الجنس أو الصفة لا تجوز الحوالة فيه كالبيع ، وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان؛ لأن المجهول كيف يباع وكيف يستوفى .

٣ - ولا تجوز الإحالة إلا لمن له دين على المحال عليه .
فإذا لم يكن لك على زيد دين ، ولمحمد عليك دين فلا يجوز أن تحيل محمدًا على زيد؛ لأنها تعتبر فى هذه الحالة من قبيل بيع المعلوم بالمعوم ، فحق محمد معلوم وحققك على زيد معدوم ، والحوالة كالبيع كما قلنا . لكن بعض الفقهاء من الشافعية وغيرهم قد أجارها إن رضى المحال عليه ، ويكون فى هذه الحالة ضامناً للحق تفضلاً منه وتكرماً .

٤ - ويشترط كما قدمنا رضا المحتال ، وأيضاً يشترط رضا المحيل ، وفى اشتراط رضا المحال عليه قولان، أصحابهما والله أعلم أنه لا يشترط رضاه إلا إذا كان

(١) انظر شرح المذهب ج ١٣ ص ٢٤٦ .

ضامناً للحق على سبيل التفضل وليس في ذمته شيء للمحيل يستوفى منه المحتال .

هذه هي أهم الشروط التي ذكرها الفقهاء على اختلاف مذاهبهم .

• هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة ؟ :

إذا وقعت الحوالة مستوفية شروط صحتها برئت ذمة المحيل ، فإذا أفلس المحال عليه أو جحد الحوالة أو مات - لا يكون للمحال حق في الرجوع إلى المحيل لأنه بإحالة يكون قد وفاه حقه . إلا إذا كان قد غره فأحاله على فقير لا يستطيع الوفاء كما قال المالكية .

(وقال أبو حنيفة : « يرجع صاحب الدين على المحيل إذا مات المحال عليه مقلساً أو جحد الحوالة وإن لم تكن له بينة » . وبه قال شريح وعثمان البتي وجماعة) ١٠ هـ .

* * *

(١) انظر المسألة في بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٠ .

الكفالة

• تعريفها :

الكفالة معناها فى اللغة: الضم ، قال تعالى حكاية عن مريم البتول: ﴿ وكفلها زكريا ﴾ ^(١) أى ضمها إليه صيانة لها وقيامًا بحق تربيتها .

ويعرفها الحنفية بتعريف جامع لمعانيها وأقسامها فيقولون : هى ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل فى المطالبة بنفس أو دين أو عين أو عمل .
والأصيل هو المدين ، والكفيل : الضامن للدين .

فإذا ثبت على رجل حق وخاف صاحب الحق ألا يدفعه له وطلب من يضمنه فأتى برجل يقر بالحق ويحمله عنه ويلتزم الوفاء به - بالشروط التى سيأتى ذكرها - فهى كفالة .

وتسمى أيضًا : حمالة ؛ لأن المكلف يتحمل الحق عن صاحبه ويؤديه عنه وتسمى : زعامة وضمانة ، ويسمى الكفيل : زعيمًا وكفيلًا وضامنًا وقبيلًا .

• مشروعيتهما :

وهى من الأمور الجائزة ، وأحيانًا تكون من المستحبات وذلك إذا أدت إلى فض المنازعات أو إلى تخليص المدين من الحبس أو من الإلحاح فى الطلب ونحو ذلك من الأمور المحرجة للمدين وأهله .

ولذلك يوصف الكفيل بالكرم والرجولة والمروءة .

ودليل جوارها من الكتاب قوله تعالى : ﴿ قالوا نفقد صواع الملك ولن جاء به حملٌ بعير وأنا به رعيم ﴾ ^(٢) .

وذهب جماعة من الفقهاء إلى عدم الجواز مستلذين بقوله تعالى : ﴿ قالوا يا أيها العزيز إن له أبا شيخًا كبيرًا فخذ أحدنا مكانه إنا نراك من المحسنين قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده إنا إذا لظالمون ﴾ ^(٣) .

(١) سورة آل عمران آية : ٣٧ . (٢) سورة يوسف آية : ٧٢ .

(٣) سورة يوسف آية : ٧٨ - ٧٩ .

والجواز هو مذهب الجمهور بدليل الآية المتقدمة فهي نص في الكفالة ، وليس في الآية الثانية دليل على المنع ؛ لأن من حق صاحب الحق أن يقبل الكفالة أو يرفضها ولم يكن إخوة يوسف يطلبون الكفالة وإنما كانوا يطلبون استبدال رجل برجل في الحبس عند العزيز لظنهم أن أخاهم بنيامين قد أتى ذنباً يوجب هذا الحد الذي كان معروفاً في شريعة ملك مصر ، وليس في الحدود كفالة .

وللجمهور أدلة أخرى من السنة منها ما رواه أبو داود والترمذى عن أبي أمامة إن الرسول ﷺ قال : « الزعيم غارم » .

والزعيم هو الكفيل كما تقدم ، والغرم هو الضمان ، وروى البخارى وأحمد والنسائى والترمذى عن سلمة بن الأكوع : أن النبی ﷺ أتى برجل ليصلى عليه ، فقال : « هل عليه دين » ، قالوا : نعم ديناران ، قال : « هل ترك لهما وفاء ؟ » قالوا : لا ، فتأخر فقيل : لم لا تصلى عليه ؟ ، فقال : « ما تنفعه صلاتي وذمته مرهونة ، إلا إن قام أحدكم فضمنه » . فقام أبو قتادة فقال : هما على يا رسول الله . فصلى عليه النبي ﷺ .

وقد أجمع المسلمون على جواز الكفالة وهم لا يزالون يعملون بها من عصر النبوة حتى يومنا هذا .

• أنواعها :

وهي نوعان : كفالة بالنفس ، وكفالة بالمال .

والأولى تعرف بضممان الوجه ، وهي التزام الكفيل بإحضار الشخص المكفول إلى المكفول له .

وهي جائزة إذا كان على المكفول به حق لأدمى .

والثانية هي التي يلتزم فيها الكفيل بإحضار المال إلى صاحبه ، وهي أنواع

ثلاثة :

١ - الكفالة بالدين : وهي التزام الكفيل أداء دين في ذمة الغير .

٢ - كفالة عين : وهي التزام الكفيل تسليم عين معينة موجودة بيد الغير .

مثل : رد الدار المغصوبة أو أى شىء مسروق ، أو أى شىء يباع فإنه يجب

تسليمه للمشتري ، فإن خاف المشتري ألا يقوم البائع بتسليمه استوثق من رده بكفيل .

٣ - كفالة الدرك : وهى التزام الكفيل برد الثمن إلى المشتري إن لم يدرك الشيء الذى اشتراه بحيث يضمن الكفيل أن المبيع مملوك لصاحبه وأنه لو ثبت غير ذلك يكون كفيلاً برد الثمن إلى المشتري، أو إن ثبت أن بالمبيع عيباً عوضه عنه بقدر النقص ونحو ذلك ، وهذا النوع قريب من الثانى .

• شروطها :

هناك شروط لابد من توافرها فى الكفيل وفى المكفول له وفى الشيء المكفول .
أما الكفيل فيشترط أن يكون أهلاً للتصرفات ، وهو العاقل البالغ للمختار ، وأن يكون راضياً بالكفالة .
وأما المكفول له فيشترط أن يثبت حقه بالبينة حتى يتهباً للضامن أن يكفل له هذا الحق .

وجاز أن يكفل له حقاً قبل ثبوته على وجه اليقين إذا كانت له شبه بينة وطلب له مهلة لإتمامها يومين أو ثلاثة أو خمسة .

وأما الشيء المكفول فيشترط أن يكون معلوماً سواء أكان ديناً أم عيناً أم مبيعاً .
وأن يكون ثابتاً قبل الضمان كما أشرنا .

• تنجزها وتعليقها وتوقيتها :

وتصح الكفالة منجزة ، ومعلقة ، ومؤقتة .

والمنجزة مثل قول الرجل : أنا أكفل فلاناً ، أو أضمنه أو أتحمل عنه كذا وكذا ، أو هو عندي ، أو على سداذه ونحو ذلك من العبارات الدالة على مشاركة الكفيل للأصيل فى التزام الحق الذى هو فى ذمته . ومتى انعقدت الكفالة كانت تابعة للدين فى الحلول والتأجيل والتقسيم ، إلا إذا كان الدين حالاً واشترط الكفيل تأجيل المطالبة إلى أجل معلوم فإنه يصح لما رواه ابن ماجه عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ تحمل عشرة دنانير عن رجل قد لزمه غريمه إلى شهر وقضاها عنه .

والكفالة المعلقة مثل قولك : إن أقرضك فلان فاناً ضامتك ، وقد جاءت معلقة فى قوله تعالى : ﴿ ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم ﴾ .

والمؤقتة مثل قولك : إن جاء شهر المحرم فإنى ضامن لك ونحو ذلك .

• رجوع الكفيل على من كفله :

إذا أدى الضامن عمن ضمنه جاز له الرجوع عليه فيما دفعه لغريمه إن كان قد دفعه إليه بإذنه باتفاق الأئمة .

فإن ضمن ودفع بغير إذنه لا يجوز له أن يطلبه بالحق الذى دفعه لغريمه ؛ لعدم استئذانه فى ذلك - عند الشافعى وأبى حنيفة - لأنه متطوع .

ويرى مالك وبعض الخنابلة أن له الرجوع عليه فيما دفعه لغريمه مطلقاً ، والله أعلم .

هذا ، ولا يجوز للكفيل أن يتنازل عن الكفالة حتى يأذن له صاحب الدين أو يبرئ المدين من دينه ، فإن الكفيل ضامن للحق حتى يرد على صاحبه .

ولو مات من عليه الدين وجب على الكفيل رده ، ويطلبه من ورثته أو يدفعه من ماله الخاص ، ولو يستعين فى ذلك بمال الزكاة .

وإذا لم يكن من أهل الضمان ولا من القادرين على تحمل الحقوق فلماذا يضمن ؟ .

* * *

الوكالة

• تعريفها :

الوكالة فى اللغة : التفويض ، ومعناها شرعاً : استئابة مكلف مكلفاً يقبلها وتجتمع فيه شروطها .

• مشروعيتهما :

وقد شرعها الله لحاجة الناس إليها ؛ فليس كل إنسان يستطيع أن يياشر بعض أموره بنفسه ، فيحتاج - ولابد - إلى توكيل من يقوم ببعض ما يلزمه القيام به وينوب عنه فى استيفاء بعض ما له وما عليه .

وقد جاء ذكر الوكالة فى القرآن الكريم فى مواضع منها قوله تعالى حكاية عن اهل الكهف : ﴿ كذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم قال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبتنا يوماً أو بعض يوم قالوا ربكم أعلم بما لبثتم فابعثوا أحدكم يورثكم هذه إلى المدينة فليظفر أيها أركى طعاماً فليأتكم برزق وليتلطف ولا يشعرن بكم أحداً ﴾ (١) .
وقوله جل شأنه حكاية عن يوسف عليه السلام : ﴿ قال اجعلنى على خزان الأرض إنى حفيظ عليم ﴾ (٢) .

وقوله عز من قائل حكاية عن موسى وهارون عليهما السلام : ﴿ وقال موسى لأخيه هارون اخلفنى فى قومى وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين ﴾ (٣) .
والأحاديث فى جوار الوكالة كثيرة .

فقد وكل النبى ﷺ - كما فى البخارى وغيره - أباً رافع ورجلاً من الأنصار فى تزويجه ميمونة بنت الحارث ؓ .
وثبت عنه ﷺ التوكيل فى قضاء الدين، والتوكيل فى إثبات الحدود واستيفائها .

وأجمع المسلمون على جوارها، بل أجمعوا على استحبابها باعتبارها باباً من أبواب التعاون على البر والتقوى .

(١) سورة الكهف آية : ١٩ . (٢) سورة يوسف آية : ٥٥ .

(٣) سورة الاعراف آية : ١٤٢ .

• شروطها :

وهى عقد كسائر العقود لابد فيه من وكيل وموكل فيه وصيغة دالة على الوكالة .

ولكل ركن من هذه الأركان شروط تخصه :

١ - فيشترط فى الموكل أن يكون أهلاً للتصرف ، بأن يكون عاقلاً بالغاً ، مالكاً للشيء الذى يوكل فيه .

وقد جوز بعض الفقهاء توكيل الصبى المميز فى أمر يعود عليه بالنفع كقبول الهدية أو الهبة ونحو ذلك ، أما إن وكل فى أمر يضره فلا يجوز توكيله .

٢ - ويشترط فى الوكيل أن يكون عاقلاً بالغاً ، فإن كان مجنوناً أو معتوهاً لا يجوز أن يكون وكيلاً عن أحد فى شيء ، فإن كان صبياً مميزاً جاز أن يكون وكيلاً عند الأحناف فيما هو خبير به ، ك شراء طعام أو أدوات كتابة ونحو ذلك من الأمور التى يحسنون التصرف فيها ولا يترتب على خداعهم فى ثمنها أو جودتها ضرر ذو بال .

٣ - ويشترط فى الموكل فيه أن يكون معلوماً ، بأن يقول الموكل لمن يوكله : ادفع لفلان من مالى كذا وكذا ، أو خذ منه كذا وكذا ، أو اشترى لى ثوباً من صوف أو من قطن صفته كذا وكذا وطوله كذا وكذا إلى آخره .
ولا تضر الجهالة القليلة فى السـلعة أو فى الثمن فهذا مما يتسامح فيه الناس غالباً .

ويشترط فيه أن يكون مما تباح فيه الوكالة كالبيع وقضاء الدين ، والتزويج والتأجير والخصومات والتقاضى والمصالحات ، والإعارة والاستعارة ، والهبات والهدايا والصدقات ، حضور الاجتماعات وإدارة الأموال ، وما إلى ذلك .

ولا تجوز الوكالة فى الصلاة والصوم ؛ لأنها عبادات بدنية يجب أن يقوم بها من تعينت عليه .

ولا تجوز الوكالة أيضاً فى الإيلاء ولا فى الظهار^(١) وهكذا فى كل ما يجب أن يليه المرء بنفسه ، أو يحرم عليه فعله .

(١) الإيلاء : هو أن يحلف الرجل على ترك جماع امرأته ، وقد تقدم بيانه فى أبواب النكاح ، والظهار : هو أن يقول الرجل لامرأته : أنت على حرام كظهر أمى ، وقد تقدم بيانه أيضاً .

٤ - ويشترط في صيغة عقد الوكالة أن تكون بالألفاظ التي تدل عليها مثل : وكلتكم في كذا ، أو فوضتكم في كذا ، أو أنبتكم عني ، أو جعلتكم مكانى ونحو ذلك من الألفاظ الصريحة الدالة على رضا الموكل .

وعلى الموكل أن يقول : قبلت الوكالة ، أو رضيت بالوكالة ، ونحو ذلك ، فهي من العقود التي لا بد فيها من التراضي بين المتعاقدين .

وإذا حدد الموكل مدة ، أو شرط على وكيله شرطاً - وجب على الوكيل التزامه والعمل بمقتضاه ، فإذا وجد في الشرط ما يعوقه عن التصرف رجع إليه ليتنازل عنه أو ليعدلّه ، أو يشير عليه بما هو في صالحه ، فلمؤمنون عند شروطهم .

وأي تصرف من الوكيل قبل مدة الوكالة أو خالف فيه الشرط فهو باطل .

• ما يجب على الوكيل فعله :

الوكيل شخص متعاون مع موكله ، وحال محله في تصرفاته التي أذن له فيها بالتصرف ، وقائم مقامه في الوفاء والاستيفاء ؛ لذا يجب عليه أن يكون ناصحاً أميناً باراً بأخيه ، وفيما بعده صادقاً معه في أقواله وأفعاله ، يحب له ما يحبه لنفسه ويكره ما يكرهه لنفسه ، فلا يفرط في حق لصاحبه ، ولا يقصر في تحقيق مصلحة من مصالحه ، ولا يتوانى في دفع مفسدة تضرّ به أو بماله ، أو بدينه ، أو بعرضه .

ليس من الملتزم أن يستمسك الوكيل بحرفية الشرط ، بل يجب عليه الاستمسك بروحه ، فإن قال له مثلاً : اشتر لي ثوباً بعشرة جنيهاً فوجده بتسعة اشتراه ، وإن وجد أن الثوب الذي وصفه به عيب في خامته ، أو له تأثير ضار على جسده ، أو وجده مرتفع الثمن لأى سبب من الأسباب ، ووجد غيره أحسن منه ، ولم يستطع الرجوع إليه ، ووقع في قلبه أنه يرضى به - جاز له أن يشتريه له ، فهو ناصح أمين .

ولهذا القول من السنة دليل يشهد لصحته وهو ما رواه أبو داود والأئمة وابن ماجه عن الزبير بن الحزير عن أبي ليلى عن عروة بن الجعد قال : « عرض لرسول الله ﷺ جلب فأعطاني ديناراً ، فقال : يا عروة أنت الجلب فاشتر لنا شاة ، قال : فأنت الجلب ، فساومت صاحبه فاشترت شاتين بدينار ، فجئت أسوقهما أو أقودهما ، فلقيني رجل في الطريق فساومني فبعت منه شاة بدينار ، فأنت النبي ﷺ بالدينار وبالشاة ، فقلت : يا رسول الله هذا ديناركم وهذه شاتكم ، قال : وصنعت كيف ؟ ، قال : فحدثته الحديث ، قال : اللهم بارك له في صفقة يمينه » .

• الوكيل مؤثمن :

إذا تمت الوكالة بشروطها بين شخصين كان الوكيل أميناً على ما وكل فيه لا يضمن ما تلف في يده من مال الموكل إلا إذا ثبت تقريطه واعتدائه ، كأن يبيع السلعة ويسلمها قبل قبض ثمنها ، أو أن يستعمل العين استعمالاً خاصاً ، أو يضعها في غير حرز يحفظها ، ونحو ذلك .

• التوكيل في الخصومة :

إذا وكل رجل رجلاً أو امرأة في رفع دعوى أمام القضاء للمطالبة بحق من حقوقه على خصمه ، أو وكل الخصم من يدافع عنه فهل يشترط رضا الخصمين بهذا التوكيل ، وهل يجوز للوكيل الإقرار على موكله بما عليه ، وهل له أن يقبض حقه نيابة عنه ، أم ليس عليه إلا رفع الدعوى ، والدفاع عن موكله ؟ .

هذه ثلاثة مسائل أجاب عنها الفقهاء في كتبهم ، وحاصل المسألة الأولى : أنه لا يشترط رضا خصم الموكل ؛ لأن من حق صاحب الحق أن يوكل من شاء لاختذ حقه من غريمه ، بلا خلاف .

وحاصل ما ذكره في المسألة الثانية : أنه لا يجوز للوكيل الإقرار على موكله في الحدود والقصاص ؛ لأن الإنسان يجب أن يتولى ذلك بنفسه فيعترف بما ارتكبه من الذنوب الموجبة للحد والقصاص ، أو لا يعترف ، فإن اعترف ولم تكن هناك شبهة تدرك منه الحد أو تدفع عنه القصاص وجب على الحاكم أن يقيم عليه الحد ، وأن يقتص منه .

وأما في غير الحدود والقصاص ، فإنه يجوز أن يقر على موكله بما أمره أن يقر به أمام مجلس القضاء لا في غيره .

وأما المسألة الثالثة : فإن الموكل في الخصومة ليس له قبض الحق الذي وكل في إثباته فقد يكون قادراً على إثبات الحق غير أمين في تسلمه ، وهذا هو الصحيح عند المالكية والشافعية والحنابلة .

ويرى الأحناف أن له حق القبض لأنه هو الذي قام بإثبات الحق والشأن فيه أن يكون أميناً .

والأصح - والله أعلم - أن ذلك يرجع إلى الموكل نفسه فإن أذن له بالدفاع عن الحق وإثباته ولم يأذن له في قبضه فلا يحق له أن يقبضه ، وإن أذن له في قبض الحق جاز .

• التوكيل فى البيع :

قد عرفنا فيما سبق أن الوكيل ناصح أمين يعرعى مصلحة موكله ، ويحب له ما يحب لنفسه ، فإذا وكله شخص فى بيع سلعة ولم يحدد له الثمن ولم يقل له : بيع هذه السلعة بثمن عاجل أو آجل - فليس له أن يبيع السلعة بأقل من سعرها المتعارف عليه لما فى ذلك من الغبن ، وليس له أن يبيع السلعة بثمن مؤجل لما فى ذلك من الضرر ، فإن باعها بأقل من سعرها أو باعها لآجل ، كان ذلك تفريطاً منه ، كما يرى أكثر الفقهاء على اختلاف مذاهبهم .

وأما إن قدر له الثمن ، أو حدد له البلد الذى يبيع فيه ، أو شرط عليه أن يبيع لفلان ، أو لا يبيع لآجل - فإنه يلزمه العمل بمقتضى الشرط ، ولا يجوز له الخروج عنه إلا بما فيه خير للموكل ، كأن قال له : بيع بثمن مؤجل فباع بثمن معجل ، أو بيع هذا بخمسة فباعه بسبعة ما لم يكن فى هذه الزيادة إجحاف بالمشتري واستغلال لحاجته ، وقد مر بك حديث عروة بن الجعد الذى أمره النبى ﷺ أن يشتري شاة بدينار فاشتري به شاتين فباع إحداهما بدينار ، وجاءه بشاة ودينار ، فأقره ﷺ ودعا له بالبركة . والبيع فى ذلك كالشراء .

• شراء الوكيل من نفسه لنفسه :

ومادام الوكيل أميناً غير متهم فى دينه جاز له أن يشتري السلعة لنفسه إذا حدد له الموكل ثمنها أو إذا اشتراها بثمن المثل .

ويرى مالك أن يشتريها بأزيد من سعرها دفعاً للثمة والمشاخة .

ويرى أبو حنيفة والشافعى وأحمد فى أظهر روايته أنه لا يصح شراء الوكيل من نفسه لنفسه ؛ لأن الإنسان حريص بطبعه على أن يشتري لنفسه رخيصاً ، وغرض الموكل الاجتهاد فى الزيادة وبين الغرضين مضادة .

• انتهاء عقد الوكالة :

يتهى عقد الوكالة بواحد من خمسة أمور :

الأول : عزل الوكيل نفسه ، وعليه أن يخبر موكله بذلك حتى لا تقع المضاربة عليه إذا لم يعلم بعزله لنفسه .

الثانى : عزل الموكل لوكيله ، سواء أعلمه بذلك أم لا ، فإن عزله كان ما فى يده

أمانة عنده يردده للموكل متى طلبه ، ويجب عند الأحناف أن يعلم الوكيل بالعزل ، وقبل العلم تكون تصرفاته كتصرفاته قبل العزل فى جميع الأحكام .

الثالث : إنهاء العمل المقصود من الوكالة ، فيإنهاء الغرض من الوكالة تكون فى حكم العدم .

الرابع : موت أحد المتعاقدين أو جنونه؛ لأن من شروط الوكالة الحياة والعقل فإذا حدث الموت أو الجنون فقد فقدت ما يتوقف عليه صحتها .

الخامس : خروج الموكل فيه عن ملك الموكل ، فإن الوكالة حينئذ لا محل لها .

* * *

الشفعة

• تعريفها :

الشفعة من الشفع وهو الضم ، ضد الوتر .
ومعناها شرعاً - كما يقول ابن حجر فى الفتح - : انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبى بمثل العوض المسمى .
فإذا باع شريك حقه فى الدار مثلاً إلى رجل آخر كان من حق الشريك أن ينتزع حصة شريكه من المشتري بالثمن الذى اشترى به متعاً للضرر الذى قد ينجم من دخول شخص غير مرغوب فيه عليه .

• مشروعيتهما :

وقد ثبتت الشفعة بالسنة والإجماع ، فقد روى مسلم والنسائى وأبو داود عن جابر رضي الله عنه : « أن النبى ﷺ قضى بالشفعة فى كل شركة لم تقسم ربة (١) أو حائط (٢) لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به » .

وقد أجمع المسلمون على مشروعيتهما بشروطها التى سيأتى ذكرها .
وقد شرعها الإسلام قطعاً للخصومة ومنعاً للضرر ، فقد يحدث بين الشريك والمشتري الأجنبى خصومة فى تغيير شيء من معالم الدار ، وقد لا يكون وضعه الاجتماعى مناسباً له ، وقد يكلفه مؤنة شيء لا يستطيع أن يقوم به إلى آخر ما هنالك من المضار التى نعرفها ، ولا ضرر ولا ضرار فى الإسلام .

• الشفعة للذمى :

« تجوز الشفعة للمسلم والذمى عند الشافعى وأبى حنيفة ومالك .
وخالف أحمد فقهاء مذهبه على أنه لا شفعة لكافر على مسلم » ١٠٠ هـ (٣) .
والذمى هو : من كان بينه وبين المسلمين أمان وعهد من اليهود والنصارى .

(١) الربة : المنزل . (٢) الحائط : البستان .

(٣) انظر شرح المهذب ج ١٤ ص ١٣٤ .

• أركانها وشروطها :

الشفعة تقتضى : شافعاً ، ومشفوعاً فيه ، ومشفوعاً عليه ، وكيفية الاخذ بالشفعة ، فهذه أربعة أركان لكل ركن منها شروط نتكلم عنها يليجاء :

• الشافع :

أما الشافع فشرطه عند مالك والشافعى ومن نحا نحوهما : أن يكون شريكاً لم يقاسم ، بأن كان يسكن مع شريكه فى بيت واحد ، أو كان لهما بستان واحد أو أرض زراعية ونحو ذلك من الأشياء الثابتة .

وقال الأحناف : الشفعة على ثلاث مراتب :

أولها الشريك الذى لم يقاسم ، ثم الشريك المقاسم إذا بقيت فى الطرق أو فى الصحن شركة ، ثم الجار الملاصق .

فالأولون يرون أنه لا شفعة للجار الملاصق ولا للشريك المقاسم ودليلهم ما رواه مالك مرسلاً عن ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب : « أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة » .

وما رواه مسلم والترمذى وأبو داود عن جابر : « أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .

قال ابن رشد : « ووجه استدلالهم من هذا الأثر ما ذكر فيه من أنه إذا وقعت الحدود فلا شفعة ، وذلك أنه إذا كانت الشفعة غير واجبة للشريك المقاسم فهى أحرى أن لا تكون واجبة للجار ، وأيضاً الشريك المقاسم هو جار إذا قاسم » .^(١)

ودليل الأحناف حديث أبى رافع عن النبى ﷺ أنه قال : « الجار أحق بسقبة^(٢) » وهو حديث متفق عليه .

وخرج الترمذى وأبو داود عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « جار الدار أحق بدار الجار » .

(١) انظر بداية المجتهد جـ ٢ ص ٢٥٧ .

(٢) السقب - بالسين والصاد - : القرب والملاصقة ، والمراد به الشفعة كما قال ابن الأثير فى النهاية .

وقالوا : إنه لما كانت الشفعة إنما المقصود منها دفع الضرر الناشئ عن الشركة الطارئة ، كان الجار معتبراً في ذلك ؛ لأنه قد يلحق به من الضرر ما يلحق بالشريك ، فوجب أن يكون له الحق في الشفعة مثله .

والأولون قالوا : ضرر الجار أهون بكثير من ضرر الشريك فلا يعطى حكمه ، ولأن الأصل أن لا يخرج ملك أحد من يده إلا برضاه ، وأن من اشترى شيئاً فلا يخرج من يده إلا برضاه حتى يدل الدليل على التخصيص .

وقد تعارضت الآثار في هذا الباب فوجب أن يرجح ما شهدت له الأصول .

هذا ما أفاده ابن رشد في بداية المجتهد .

• المشفوع فيه :

وأما المشفوع فيه فقد اتفق المسلمون على أن الشفعة واجبة في الدور والعقار والأرض كلها ، وما يتصل بها اتصال قرار كالغراس والبناء ، والأبواب والرفوف ونحوها من كل ما يدخل في البيع عند الإطلاق لما تقدم عن جابر : « أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم : ربعة أو حائط . . . » .

وذهب أحمد وأحمد وعلماء الظاهر إلى أن الشفعة تجوز في كل شيء ؛ لأن الضرر الذي قد يحدث للشريك في العقار قد يحدث أيضاً للشريك في المنقول ، واستدلوا بما أخرجه الترمذى عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « الشريك شفع وشفعة في كل شيء » .

والأصح ما ذهب إليه الجمهور ، لأن الضرر الحاصل من الشركة في الدار والعقار والأرض إذا بيعت لغير الشريك أظهر وأكبر ، بخلاف الضرر الذي ينشأ في المتقولات فإنه لا يكاد يذكر .

فإن وجدنا فيه ضرراً يساوى الضرر الحاصل من بيع الدار والعقار لغير الشريك والجار أخذنا بقول ابن حزم ومن نحا نحوه من علماء الظاهر والحنابلة ، وبذلك نجمع بين القولين .

فهناك أشياء فعلاً لو بيعت لشخص آخر غير الشريك والجار يضر بنقلها إذ ربما

يحتاج إلى سد الفراغ أو تنظيف المكان الذى نقل منه وغير ذلك ، وعلى القاضى أن ينظر فيما يصلح أمر المسلمين ، فيقضى بما يجلب النفع لهم ويدفع الضرر عنهم .

• المشفوع عليه :

وأما المشفوع عليه فهو الذى انتقل إليه الملك بشراء من شريك غير مقاسم أو من جار عند من يرى الشفعة للجار .

لكن إذا انتقل إليه الملك بالميراث فلا شفعة فيه عند الجميع . كما قال ابن رشد .

فإذا انتقل إلى رجل سهم شريك بالبيع وطلب المشارك أن يضم هذا السهم له دفعاً للضرر عن نفسه قام المشتري برد ما اشتراه للبائع وأخذ منه الثمن ، ثم يقوم البائع بدفع حصته هذه للشافع بثمنها وفاء بحق الشفعة ، فإن أبى رفع الشافع أمره للقاضى ليقرضى له بما ذكرنا .

وسنعرف فيما يلى كيفية الأخذ بالشفعة بشئ من التفصيل :

• كيفية الأخذ بالشفعة :

إذا كان الشافع شريكاً غير مقاسم أو جاراً ملاصقاً فى دار أو عقار وعلم أن شريكه أو جاره قد باع حصته ، ووجد فى هذا البيع ضرراً عليه أو إجحافاً بحقه ، طلب من قسيمه أو جاره أن يرد ما باعه إليه بالثمن الذى باع به ، وهذا حق من حقوقه يجب على القاضى أن يمكنه منه .

فإن علم وتراخى فى الطلب حتى تصرف المشتري فيما اشتراه بالهدم أو البناء وغير ذلك - سقط حقه فى الشفعة .

فإذا كان الشافع - وهو من له حق فى الشفعة - غائباً أو جاهلاً بالحكم ، أو لم يعلم بالبيع ، لا يسقط حقه فى الشفعة .

وتسقط الشفعة بمعجز الشافع عن الثمن ، فإن كان الثمن معجلاً وجب أن يدفعه معجلاً رعاية لمصلحة الشريك أو الجار الذى يشتري منه ، وإن كان بعضه معجلاً

وبعضه مؤجلاً اشترى منه بهذا الشرط على أن يستوثق منه بضامن أو بإيصال أو شيك أو رهن .

ويسقط حق الشافع أيضاً إذا طلب أن يأخذ بعض الصفقة. ويترك بعضها .

وإذا كانت الشفعة بين أكثر من شافع فتركها بعضهم فليس للباقي إلا أخذ الجميع حتى لا تتفرق الصفقة على المشتري .

هذا، وللشفعة أحكام كثيرة متشعبة مفصلة في المطولات لا نرى حاجة لذكرها في هذا الكتاب .

* * *

المزراعة والمساقاة

• تعريفها :

قال فى القاموس: المزراعة: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، ويكون البذر من مالها .

والمساقاة: ما كان فى النخل والكروم - وجميع الشجر الذى يثمر - بجزء معلوم من الثمرة للأجير .

وقيل : المزراعة والمساقاة بمعنى واحد ، وتسمى للمخابرة والمحاكلة أيضاً .

وقد سميت المزراعة مخابرة ؛ لأن الزارع خبير بشئون الزراعة ، مشتقة من الخبرة ، ولذلك سُمى الزارع فلاحاً ؛ لأنه يفلح الأرض بمعنى يصلحها ويحقق لنفسه يُلْذَن ربه ما فيه فلاحه فى الدنيا .

وإلى هذا الاشتقاق ذهب أبو عبيد والأكثرون من أهل اللغة والفقهاء ، كما قال الشوكانى فى نيل الأوطار .

والمحاكلة مشتقة من الحقل وهى الأرض التى لا شجر فيها ، وقيل : هو الزرع إذا تشعب ورقه ، كما أفاده صاحب المصباح .

وقد فرق بعض الفقهاء بين المساقاة والمزراعة والمحاكلة والمخابرة واختلفوا فى ذلك اختلافاً كثيراً فنضرب عنه صفحاً رغبة فى الاختصار ، ونكتفى بمعرفة حكمها بإيجاز أيضاً .

• حكمها :

وقد جوز الجمهور من الفقهاء المزراعة والمساقاة على النصف ، أو على الربع ، أو على الثمن ، أو على أى جزء معلوم .

ومن هؤلاء الفقهاء على بن أبى طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعمار بن ياسر وسعيد بن المسيب ، ومحمد بن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ، وابن أبى ليلى ، وابن شهاب الزهري ، وأبو يوسف القاضى ، ومحمد بن الحسن وغيرهم ، مستدلين بما رواه الجماعة عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن النبى ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع » .

وبما رواه البخارى : « أن النبي ﷺ أعطى يهود خيبر أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها » .

وبما رواه البخارى أيضاً عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « قالت الأنصار للنبي ﷺ أقسم بيننا وبين إخواننا النخل ، قال : لا ، فقالوا : تكفونا العمل ونشرككم فى الثمرة ، فقالوا : سمعنا وأطعنا » .

وروى ابن ماجه عن طاوس : أن معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان على الثلث والرابع فهو يعمل به إلى يومك هذا .

قال البخارى وقال قيس بن مسلم عن أبى جعفر قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرابع ، وزارع على وسعد بن مالك وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبى بكر وآل على وآل عمر .

قال : وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وإن جاءوا بالبذر فلهم كلها .

● تأجير الأرض بالنقود :

يجوز عند أكثر الفقهاء أن تكرى الأرض بالذهب والفضة وما يقوم مقامهما من العملات الورقية لحاجة الناس إلى ذلك ؛ فصاحب الأرض قد لا يجيد زراعتها وهو فى حاجة إلى أجرتها وهناك من يجيد زراعتها وهو فى حاجة إليها ، ففى تأجيرها منفعة لهما ومنفعة للمجتمع كله ، والله أعلم .

* * *

اللقبط

• تعريفه :

هو الطفل الذى يفضل الطريق فيجده من لا يعرف داره ولا نسبه .

• حكم التقاطه :

على كل مسلم وجد طفلاً ضالاً أن يلتقطه صيانة له من الضياع والهلكة فالتقاطه من فروض الكفايات إذا قام به البعض سقط عن الباقيين .

ويتعين التقاطه على كل من لقيه فى طريق مخيفة لا يسلكها المارة إلا نادراً بحيث لو تركه ربما يهلك ، ويحكم بإسلامه إذا وجد فى بلاد المسلمين ويكفله من التقطه إن كان أهلاً لكفالاته ، بأن كان لديه دار واسعة وزوجة تقوم بخدمته وحضناته . وكان معروفاً بالصلاح والتقوى .

فإن لم يكن كذلك نزع الحاكم منه ودفعه لمن يثق فيه من المسلمين .

روى سعيد بن منصور فى سننه أن سنين بن جميلة قال : « وجدت ملقوفاً فأنيت به عمر بن الخطاب ، فقال عريقى^(١) : يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح ، فقال عمر : كذلك هو ؟ ، قال : نعم ، قال : اذهب به ، وهو حر ولك ولاؤه ، وعلينا نفقته . وفى لفظ : وعلينا رضاعه » .

وينفق الملتقط على من التقطه من ماله إن وجد معه مالا ، فإن لم يجد معه مالا أنفقت عليه الدولة ، أو أنفق عليه هو من ماله الخاص ، أو فرض له المسلمون من أموالهم ما يكفيه على سبيل التبرع أو من زكاة أموالهم ، ولا يجوز للملتقط أن يتبناه ، فالتبني حرام كما سبق بيانه ، وإنما يكفله على أنه إذا كبر وعقل يخبره بما وقع له بأسلوب لا يجرح مشاعره ، كأن يقول له : إن أباك كان رجلاً من أهل الخير وأنه خرج من البلد ولا نعرف له مكاناً ، وإن أمه كانت من أهل الخير ولا نعرف لها مكاناً ولعلها رحلت مع زوجها ، وغير ذلك من الكلام الذى يطيب به نفسه ، ويطمئن به قلبه ويثلج به صدره من غير مبالغة ولا كذب ، وإن لنا فى المعارض لمدوحة .

(١) من يعرفنى .

والمعارض هي الأقوال التي يكون لها معنيان معنى تريده بكلامك ومعنى توهم
المخاطب أنه المراد بحيث لو اكتشف أنه غير المراد لا يعتبره كذباً ، فهو من الحيل
للمحمودة عند الضرورات كما بينا ذلك في كتابنا «عدة الخطيب والواعظ » بالتفصيل .
● ميراثه :

وإذا مات اللقيط وترك ميراثاً فهو لبيت المال وليس للمتقطه حق فيه ، وكذلك
تكون ديته لبيت المال إذا قتل خطأ . والله أعلم .

* * *

اللقطة

• تعريفها :

هى كل مال محترم معرض للضياع لا يعرف مالكه ، سواء كان هذا المال نقوداً أو ثياباً أو طعاماً كثيراً يسأل عنه صاحبه إذا فقده ، وسواء وجد فى الطريق أو فى المسجد ، أو فى دار غير مسكونة ، أو فى سيارة أو فى قطار .

ولا يقال للحيوان الضائع : لقطة ، فى الغالب ، وإنما يقال له : ضالة .

ولا يقال للطفل : لقطة ، وإنما يسمى لقيطاً ، كما قدمنا .

• حكمها :

ويستحب التقاط المال المحترم لمن كان يتنقى رده إلى صاحبه ، فهو من باب التعاون الذى أمر الله به .

ويجب التقاطه إن خاف عليه الضياع ، ويكره التقاطه إذا خاف على نفسه الطمع فيه ، ويباح ترك اللقطة إن غلب على الظن أن يلقاها صاحبها بنفسه إذا سأل عنها أو ذكر مكانها ، أو غلب على ظنه أن يأخذها غيره فيردها على صاحبها .

ومن المؤسف أن بعض القوانين لم تترك ذوى المروءات يجرأون على أخذ اللقطة من مكانها وتعريفها ، أو تسليمها إلى أحد أقسام الشرطة لما يتعرض له الملتقط من المتاعب والالتهامات وغير ذلك من المصائب وسوء العواقب ، الأمر الذى يجعل الناس ينصرفون عن اللقطة والليقط ولو أدى ذلك إلى ضياع المال وموت الأطفال ، والأمر كله لله ولا حول ولا قوة إلا بالله .

• لقطة الحرم :

ولا يجوز للمسلم أن يلتقط شيئاً وجده فى الحرم إلا إذا أخذه ليعرفه ويسأل عن صاحبه وخاف إن تركه أن يتلف أو تدوسه الأقدام .

وذلك لقوله ﷺ : « ولا يلتقط لقطتها إلا من عرفها » .

وقوله ﷺ : « لا يرفع لقطتها إلا منشد » أى مكة ، والمنشد : هو الذى

يسأل الناس عن صاحبها .

قال ابن رشد فى لقطه الحاج : « إن العلماء أجمعوا على أنه لا يجوز التقاطها
لنهيه عليه السلام عن ذلك ، ولقطه مكة أيضاً لا يجوز التقاطها إلا لمنشد ، ولورود النص
فى ذلك ، والمرور فى ذلك لفظان : أحدهما أنه لا ترفع لقطتها إلا لمنشد .

الثانى : لا يرفع لقطتها إلا منشد ، فالمنى الأول أنها لا ترفع إلا لمن ينشدها ،
والمنى الثانى لا يلتقطها إلا من ينشدها ليعرف الناس بها .
وقال مالك : تعرف هاتان اللقطتان أبداً » (١) .

• التعريف بها :

يجب على المسلم البالغ العاقل أن يعرف اللقطه التى التقطها ويسأل عن صاحبها
إن كانت مالا محترماً كثيراً يسأل عنه صاحبه عادة ، ويحزن على فواته غالباً ، وتقدير
المال الذى يسأل عنه صاحبه ولا يترك البحث عنه حتى ييأس من وجوده موكل
للعرف والحالة الاقتصادية ، فيختلف البلد الغنى عن البلد الفقير ، فدينار يعتبر كثيراً
فى بلد ويعد قليلاً فى بلد آخر .

فإذا كان المال كثيراً عرفاً عرفه سنة ، فإن وجد صاحبه أعطاه إياه ، فإن لم
يجده انتفع به وعليه الضمان ، بحيث لو جاء صاحبه أعطاه قيمته أو قدره من جنسه .
وله أن يتصدق به على ذمة صاحبه ولا ضمان عليه حيث .

وقيل : بل عليه الضمان إذا جاء صاحبها ولم يجره فى التصديق ، ولا فرق فى
ذلك بين غنى وفقير ، على أن بعض العلماء يرى أنه إذا كان فقيراً جاز له الانتفاع بها
وإن كان غنياً حفظها حتى يأتى صاحبها .

هذا إذا كان المال كثيراً كما قلنا فإن كان يسيراً وعلم أن مثله يسأل عنه عرفه
ثلاثاً ، فإذا لم يجد صاحبه انتفع به .

وإذا كان الشيء الملتقط هيناً ويسيراً جار الانتفاع به دون أن يسأل عن صاحبه .
والأصل فى ذلك ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن يزيد بن خالد الجهنى
أنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطه ، فقال : اعرف
عفاصها ووكاءها ، ثم عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها ، قال : فضالة
الغنم يا رسول الله ؟ قال : هى لك أو لأخيك أو للذئب ، قال : فضالة الإبل ؟ قال :
مالك ولها ، معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها » .

(١) انتهى بتصريف يسير من بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٥ .

ف قوله ﷺ : « فشأنك بها » يدل على أنه بعد الحول مخير في حفظها لصاحبها والانتفاع بها ، والتصديق بها ، على التفصيل الذي بيته .

وأما المال الأقل فدليل جواز الانتفاع به بعد تعريفه ثلاثة أيام ما رواه عبد الرازق عن أبي سعيد عن علي بن عيسى : أنه جاء إلى النبي ﷺ بدينار وجده في السوق فقال : « عرفه ثلاثاً ، ففعل فلم يجد أحداً يعرفه » ، فقال : كله .

وقلت فيما سبق : إن المال الهين لا يسأل عن صاحبه كالطعام والحبل والعصا الرخيصة ونحوها ، لما رواه البخاري ومسلم عن أنس أن النبي ﷺ مر بثمره في الطريق فقال : « لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها » .

وروى أحمد في مسنده وأبو داود في سننه عن جابر بن عبد الله قال : « رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل يتفجع به » .

• وسائل التعريف :

تعرف اللقطة في المكان الذي وجدت فيه أو في المكان الذي يجتمع الناس فيه كالأسواق ونحوها ، وعن طريق أجهزة الإعلام المختلفة ، أو تسلم إلى الشرطة إن علم أنهم يؤدونها إلى صاحبها .

ونفقة التعريف تكون على صاحبها إذا لم يكن فيها إسراف من قبل المرف ، وكذلك نفقة حفظها ورعايتها ، والله أعلم .

* * *

الصلح

• تعريفه ومشروعيته :

الصلح : هو عقد ينهى الخصومة بين المتخاصمين بشروط مشروعة .
وقد شرع بالكتاب والسنة والإجماع :

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَمَاذَا لَمْ يَقْتُلُوا أَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا جُنَاحٌ عَلَىٰ كُلِّ قَاتِلٍ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاتٍ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَمُوا أَنْ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (١) .

وقال جل شأنه : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صَلَاحًا وَصَلَاحًا وَخَيْرٌ وَأَحْضَرْتِ الْإِنْفُسَ الشَّحَّ وَإِنْ تَحَسَّنَا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (٢) .

وروى الترمذى وأبو داود وابن ماجه والحاكم وابن حبان عن عمرو بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » وزاد الترمذى : « والمسلمون على شروطهم » ، ثم قال : هذا حديث حسن صحيح (٣) .

وقال عمر رضي الله عنه : « ردوا الخصوم حتى يصطلحوا ، فإن فصل القضاء يورث بينهم الضغائن » .

والإجماع قائم على جواز الصلح بين المسلمين بكل شرط لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً ، كما سيأتى بيانه .

• صيغته :

ويمت عقد الصلح بصيغة تدل على الإيجاب والقبول ، مثل قوله : صالحتك في

(١) سورة الحجرات آية : ٩ - ١٠ . (٢) سورة النساء آية : ١٢٨ .

(٣) ضعف بعض المحدثين هذا الحديث ، وحسنه الشوكاني لكثرة طرقه . انظر نيل الأوطار ، ج ٥ « كتاب الصلح وأحكام الجوار » .

كذا على كذا ، ويحدد له ما يدفعه إليه وما يأخذه منه والأجل الذى يتم فيه الأخذ والإعطاء وغير ذلك من الشروط التى ترفع الجهالة وتنتع الغبن والغدر ، ويقول الآخر: قبلت ، أو : تصالحت معك على ما ذكرته لى ، ونحو ذلك من الصيغ الصريحة فى المصالحة .

فإن تم العقد على هذا النحو وجب الوفاء به بشروطه كاملة .
ولا يجوز لأحدهما أن يقوم بنفسه من قبله ، بل لابد أن يتفقا معاً على فسخه كما اتفقا على إبرامه .
وبالصلح تسقط دعوى المدعى ولا تسمع مرة أخرى وإن كان قد أخذ أقل من حقه .

• شروطه :

١ - يشترط فى المصالح أن يكون ممن يصح تبرعه، فلا يصح أن تقع المصالحة من مجنون أو معتوه، أو سفيه، أو محجور عليه لإفلاسه، أو صبي، أو ناظر لأوقاف المسلمين إلا إذا كان ناظر الوقف هذا قد رأى فى الصلح منفعة للمسلمين وهو غير متهم فى دينه .

وبعض الفقهاء أجاز صلح الصبي المميز ، لكن إن صح ذلك ففى غير الأمور المهمة .

ويجوز لولى اليتيم أن يصالح عنه إن رأى فى ذلك مصلحة له .

٢ - ويشترط فى المصالح به أن يكون متتفعاً به، مقدوراً على تسليمه، وأن يكون معلوم القدر والصفة علماً نافعاً للجهالة المؤدية للنزاع .

قال الأحناف : فإن كان لا يحتاج إلى التسليم والتسلم فإنه لا يشترط العلم به، كما إذا ادعى كل من الرجلين على صاحبه شيئاً ثم تصالحا على أن يجعل كل منهما حقه بدل صلح عما للآخر .

ورجح الشوكانى جواز الصلح بالمجهول عن المعلوم .
فعن أم سلمة رضي الله عنها قالت :

«جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ فى مواريث بينهما قد درّست^(١)،
ليس بينهما بيئة ، فقال رسول الله ﷺ : إنكم تختصمون إلى رسول الله ، وإنما

(١) ذهب معاملها .

أنا بشر ولعل بعضكم ألحن^(١) بحجته من بعض ، وإنما أقضى بينكم على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها أسطماً^(٢) . فبقي يوم القيامة . فبقي الرجلان ، وقال كل واحد منهما : حقى لأخى . فقال رسول الله ﷺ : أما إذ قلتما قاذباً فاقستما ثم توخيا الحق ، ثم استهما^(٣) ثم ليحلل^(٤) كل واحد منكما صاحبه .

(رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) .

٣ - ويشترط في المصالح عنه - وهو الحق المتنازع فيه- أن يكون مالاً متفعلاً به ، ولا يشترط أن يكون معلوم القدر والصفة ؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى التسليم ، فإن صاحبه يتنازل عنه في مقابل شيء معلوم يأخذه من المصالح .

فقد ثبت في البخارى : « أن جابر رضي الله عنه قد توفي أبوه وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود ، فاستنظره جابر فأبى أن ينظره ، فكلم جابر رسول الله ﷺ يشفع له إليه ، فجاء رسول الله ﷺ وكلم اليهودى ليأخذ ثمرة نخله بالذى له ، فأبى ، فدخل النبي ﷺ النخل فمشى فيها ثم قال لجابر جدّ له فأوف له الذى له ، فجذّاه بعد ما رجع رسول الله ﷺ فأوفاه ثلاثين وسقاً وفضلت سبعة عشر وسقاً » .

ويشترط أيضاً أن يكون المصالح عنه حقاً من حقوق العباد يجوز التعويض عنه ولولا كان غير مال كالقصاص فى القتل ، والجنايات ، فإن لأولياء المقتول أن يصلحوا أهل القاتل على العفو وأخذ الدية ، وكذلك فى قطع اليد والرجل والإصبع وغيرها من الجنايات .

أما حقوق الله تعالى فلا صلح عنها ، فلا يجوز أن يصلح الزانى أو السارق أو شارب الخمر من أمسك به على أن يعطيه شيئاً من ماله ويتركه ولا يرفع أمره للقاضى ؛ لأن ما يأخذه فى مقابل ذلك يعد رشوة لا مصالحة ، ففى مثل هذه الحقوق لا تجوز فيها المصالحة . بل قلنا ، بل يجب الستر فيها أو رفع أمر مرتكبيها إلى الحاكم على ما بيناه فى الحدود .

(١) أبلغ . (٢) الأسطام : الحديدة التى تحرك بها النار .

(٣) الاستهما : للفرقة . (٤) أن يجعل كل واحد منكما صاحبه فى حل من ذنبه .

• أقسامه :

وينقسم الصلح إلى قسمين :

الأول : ما يكون على حقوق مالية أقر بها المدعى عليه . وهذه الحقوق المالية قد تكون ديناً في ذمة المدعى عليه ، وقد تكون عيناً وضع يده عليها عن طريق الإعارة أو الغصب ، أو الإجارة ، وقد تكون منفعة من المنافع التي يتنازل له صاحبها عنها زمناً ثم يطالبه بقطعها وتسليم الشيء الذي ملكه منفعة تملكها مؤقتاً ، فيأبى عليه ويدعى أنه ملكه بطريق الهبة أو الصدقة تملكها مؤبداً فيحدث بينهما التنازع عند ذلك ، فيصطلحا على شيء تنقطع به الخصومة ويحل به الوفاق محل الشقاق، والصلح مستحب كما قدمنا على ما يقع به التراضي بين المتنازعين في الحدود التي وضعتها الشريعة .

ويستحب لم حضر النزاع أن يصلح بين المتخاصمين فيشير على المدعى أن يتنازل عن بعض حقه في نظير قبض بعضه الآخر ، وينصح المدعى عليه بتعجيل ما في ذمته لأخيه كما فعل رسول الله ﷺ .

روى النسائي وغيره عن كعب بن مالك : « أنه تقاضى ابن أبي حذرد ديناَ كان له عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج إليهما وكشف سجد حجرتي ، فنادى : يا كعب ، قال : لييك يا رسول الله ، قال : ضع من دينك هذا ، وأوماً إلى الشطر ، قال : لقد فعلت يا رسول الله ، قال : قم فاقضه » .

الثاني : الصلح على حقوق شخصية كمصالحة المرأة لنفسها على إمساكها في مقابل شيء تعطيه إياه أو حق لها عليه تنزل عنه ، كما فعلت سودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ ، فقد خافت أن يطلقها رسول الله ﷺ لكبر سنّها ، فقالت : يا رسول الله أمسكني وليتي لعائشة ، ففعل .

والحديث في ذلك مروى عن كثير من المحدثين بطرق مختلفة، منها ما رواه أبو داود الطيالسي عن عكرمة عن ابن عباس رضيهما ، قال : « خشيت سودة أن يطلقها رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ، لا تطلقني واجعل يومي لعائشة . ففعل ، ونزلت هذه الآية : ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما ﴾ الآية ، قال ابن عباس : فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز » .

وللمرأة أن تصالح ضرتها على أن تستأثر بزوجها مدة أطول من مدتها ، أو على أن يبيت عندها دونها ونحو ذلك في مقابل حق تتنازل عنه لها ، أو منفعة تسديها إليها كما فعلت عائشة وصفية رضي الله عنهما ، فقد نقل القرطبي في تفسيره عن ابن خزيمة مناد أن عائشة رضي الله عنها قالت : « وَجَدَ ^(١) رسول الله ﷺ على صفية في شيء فقالت لي صفية : هل لك أن ترضين رسول الله ﷺ عنى ولك يومى ؟ » .

قالت : فلبست خماراً كان عندى مصبوعاً بزعفران ونضخته ، ثم جئت فجلست إلى جنب رسول الله ﷺ ، فقال : إليك عنى فإنه ليس بيومك ، فقلت : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وأخبرته الخبر ، فرضى عنها » .

* * *

(١) عتب عليها وغضب منها .

الحجر

• تعريفه :

الحجر فى اللغة : المنع والتضييق .
ومعناه شرعاً : منع الإنسان من التصرف فى ماله لعدم أهليته للتصرف أو
إفلاسه .

• أنواعه :

وله أنواع كثيرة ترجع فى جملتها إلى نوعين أساسيين :
الأول : الحجر على من ليس أهلاً للتصرفات لجنونه أو سفهه أو صغره ،
حماية لنفسه وصيانة لماله إن كان له مال .
قال تعالى : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً وارزقوهم
فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً ﴾ (١) .

الثانى : الحجر على المفلس والمأطل لحق الغير ، فإذا كان على شخص دين
حان أجله ومأطل الغرماء فى السداد ، أو لم يكن له مال يكفى للسداد ورفع الغرماء
أمرهم إلى الحاكم ، فأمر الحاكم من جانبه بالحجر عليه ويبيع ما يملكه وتقسيمة على
الغرماء ، سواء كان ما يملكه يفى بديونه أم لا يفى ، فقد قسم النبى ﷺ مال معاذ
بن جبل على غرمائه كما جاء فى بعض السنن .

روى أبو داود وسعيد بن منصور وعبد الرازق من حديث عبد الرحمن بن كعب
بن مالك مرسلًا قال :

« كان معاذ بن جبل شابًا سخيًا ، وكان لا يملك شيئًا ، فلم يزل يدان حتى
أغرق ماله كله فى الدين ، فأتى النبى ﷺ ، فكلمه ليكلم غرماءه . فلو تركوا
لأحد لتركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ . فباع رسول الله ﷺ لهم ماله حتى قام
معاذ بغير شيء » .

هذا وإذا وجد الرجل ماله عند المفلس لم يتغير بالزيادة ولا بالنقصان أخذه دون

(١) سورة النساء آية : ٥ .

الغرماء لما رواه البخارى ومسلم أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق من غيره » .

فإذا كان قد تغير لم يجز له أن يأخذه ولكن يخضع لقسمة الغرماء .

والحجر فى الحقيقة باب واسع يجب أن يلم بمسائله أهل الفتوى والقضاة والحكام أما غيرهم فلا يفيدهم كثيراً العلم بأحكامه ومسائله ، لذا نكتفى هنا بما ذكرناه وعلى من يطلب المزيد أن يرجع إلى كتب الفقه المطولة .

* * *

الهبة

• تعريفها :

الهبة فى اللغة : التبرع والتفضل على الغير بمال أو بغيره بعوض أو بغير عوض . وهى فى الشرع : عقد تملك فى الحياة بلا عوض .

وبهذا التعريف تفرق الهبة عن الإعارة والهبة ، والبيع والوصية ، والصدقة .
لأن الإعارة ليست تملكاً للأعيان ولا للمنافع على سبيل التأييد وإنما هى منحة يمنحها الأخ أخاه مدة ثم يستردها منه .

والهبة تكون غالباً مقابل هدية سابقة أو لاحقة ماثلة لها أو زائدة عليها .
والبيع هو نقل الملك بعوض بوجه جائز .
والوصية إنما تكون عند الموت كما سيأتى بيانها .

والهبة أعم من الصدقة فهى تجوز للفقير والغنى والضعيف والقوى ، والصدقة لا تجوز على الغنى ولا على ذى المرة سوى كما جاء فى الحديث الذى سيأتى بيانه .
• والهبة كما عرفت عقد تملك على سبيل التأييد ، وهى تبرع لا يرجو صاحبها من ورائها عوضاً من الموهوب له ، وهى تكون فى حياة الواهب يقبضها الموهوب له إن قبلها ويتصرف فيها تصرف المالك فى ملكه ، وليس للواهب الحق فى استردادها على ما سيأتى بيانه .

• حكمها :

وهى من الأمور المستحبة التى دعا الإسلام إليها ورغب فى فعلها ؛ لما فيها من التعاطف والتحابب والتعاون على البر والتقوى ، ورغب أيضاً فى قبولها تطبيقاً لنفس الواهب إذا كانت الهبة قد جاءت من غير استشراف نفس ، أى من غير أن يتعرض لها ويطلبها بلسان الحال أو المقال ؛ لما فى ذلك من المهانة والمذلة .

روى أحمد فى مسنده عن خالد بن عدى : « أن النبى ﷺ قال : من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف ولا مسألة فليقبله ولا يردّه فإنما هو رزق ساقه الله إليه » .

• أركانها وشروطها :

الهيئة تقتضى واهباً ، وموهوباً ، وموهوباً له ، وصيغة دالة عليها .
ولكل ركن من هذه الأركان الأربعة شروط تخصه يحصل من مجموعها صحة
الهيئة ، ويترتب عليها أحكامها .

• شروط الواهب :

١ - يشترط فى الواهب أن يكون مالكا لما يهبه ، فلا يجوز أن يعطى الشيء
من لم يملكه ، وهذا أمر لاختفاء فيه .

٢ - ويشترط أن يكون أهلاً للتصرف ، فلا تجوز هبة المجنون ولا السفهية ، ولا
المحجور عليه لإفلاسه ؛ لأنه لا يكون مطلق اليد فيما يملكه بسبب الحجر ، وتعلق
حقوق الدائنين فى ذمته .

٣ - ويشترط ألا يكون فى مرض الموت ، فإن كان فى مرض يخشى عليه فيه
من الموت فوهب شيئاً وقعت هبته وصية تنفذ فى حدود الثلث ، وكذلك إذا كان فى
ميدان الحرب ، أو فى موقع يغلب على الظن أنه يموت فيه ؛ فإن الهيئة فى مثل هذه
الحال تكون إضرار بالورثة ، فلا تجوز ، ولكنها تقع وصية فتكون فى ثلث ماله كما
قلنا .

وهذا ما ذهب إليه الجمهور - كما قال ابن رشد : « وقالت طائفة من السلف
وجماعة أهل الظاهر : إن هبته تخرج من رأس ماله إذا مات ، ولا خلاف بينهم أنه
إذا صح من مرضه أن الهيئة صحيحة .

قال ابن رشد : وعمدة الجمهور - أى دليلهم - حديث عمران بن حصين عن
النبي ﷺ فى الذى اعتق ستة أعبد عند موته ، فأمره رسول الله ﷺ فأعتق ثلثهم
وأرق الباقى . وهذا الحديث حملة أهل الظاهر - كابن حزم وغيره - على الوصية لا
على الهيئة » (١) .

وإذا وهب إنسان أحد ورثته شيئاً فى حال المرض فادعى الموهوب له أن المورث
قد وهبه هذا الشيء فى حال الصحة لا فى حال المرض فعليه أن يثبت ذلك بالبينة ،
وإن لم يثبت ذلك بالبينة فالقول قول باقى الورثة ، فإن أجازوا هبته صححت ، وإن لم
يجزوها كانت وصية لا هبة ، والله أعلم .

(١) راجع « بداية المجتهد » ص ٣٢٧ .

• شروط الموهوب :

ويشترط فى الموهوب أن يكون مما يصح تملكه شرعاً . فلا يصح أن يهب لغيره خمرًا أو أداة لهو ، أو شيئًا نجسًا ، ونحو ذلك مما لا يصح بيعه ، كالطير فى الهواء والسماك فى الماء ؛ لعدم إمكان تسليمه .

ويرى المالكية جواز هبة البعير الشارد والطير فى الهواء والسماك فى الماء ، بأن يقول الواهب : إن وجدت البعير الذى شرد منى فخذه ، وكل ما أصيده من طير أو سمك فهو لك ؛ لأنه تبرع لا غرر فيه ولا غبن ، أو يقول له : وهبت لك ما فى يدى ، أو يهب له كلبًا معلمًا يتخذ للصيد أو الحراسة ، وكل ما كان مجهولاً جنسًا أو قدرًا حيث حصل القبول والرضا ، وهذه المسألة منصوص عليها فى كتبهم .

قال ابن رشد : « ولا خلاف فى المذهب فى جواز هبة المجهول والمعدوم المتوقع الوجود » ^(١) وابن رشد مالكي المذهب .

• شروط الموهوب له :

- ١ - يشترط فى الموهوب له أن يكون ممن يصح قبوله وقبضه .
 - ٢ - وأن يكون موجودًا حقيقة عند الهبة ، فإن لم يكن موجودًا أصلًا ، أو كان موجودًا تقديرًا كالجنين الذى لم يولد بعد ، فإن الهبة لا تصح .
- لأن القبض شرط فى صحتها عند أكثر العلماء .
- وإن كان الموهوب له صغيرًا أو مجنونًا قبض الهبة عنه وليه .

• شروط الصيغة :

وأما الصيغة وهى ما يدل على الإيجاب والقبول فيشترط فيها أن تكون صريحة فى الدلالة على الهبة ، وأن يكون قبولها صريحًا .

وذلك بأن يقول الواهب : وهبت لك هذا الشيء أو تبرعت به ، أو نزلت لك عنه بلا عوض ، أو خذه منى أو اقبله ، أو اعطيتكه ، أو جعلته فى ملكك ، ونحو ذلك .

ويقول الآخر : قبلت أو رضيت ، أو قد أخذت ما وهبت ، ونحو ذلك من

(١) بداية المجتهد جـ ٢ ص ٣٢٩ ، وراجع المسألة أيضًا فى « الشرح الصغير » جـ ٥ ص ٤٣٣ ط ١ عيسى الحلبى .

الصبيح الدالة على القبول . والقبول شرط فى صحة الهبة عند مالك والشافعى ، ويرى الأحناف أن الإيجاب كاف فى صحة الهبة ، فإنه متى وهب جاز للموهوب له أن يتملك الموهوب من غير أن يصرح بالقبول ، فقد يكون غائباً ثم يحضر فيقبضه وقد يظل غائباً فيأمر غيره بقبضه .

والأصح عندى والله أعلم: أن القبول شرط فى صحة الهبة ، تحقيقاً للرضا ومنعاً من وقوع الضرر على الموهوب له ، فقد يكون فى قبول الهبة مهانة تلحقه من قيل الواهب ، أو من قبل غيره ، وقد يترتب عليها من الأمور ما يسئ إلى سمعته من أى وجه من الوجوه ، فلا بد إذًا من اشتراط القبول فى صحة الهبة على ما قرره المالكية والشافعية ومن وافقهم .

وقالت الحنابلة : تصح بالمعاطاة التى تدل عليها ؛ فقد كان النبى ﷺ يهدى ويهدى إليه ، وكذلك أصحابه يفعلون ، ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يشترطون إيجاباً وقبولاً ونحو ذلك ، والهبة كالهبة فى ذلك .

• الهبة للولد :

لا خلاف بين العلماء فى جواز الهبة للولد إذا لم يكن للواهب غيره من الأولاد ، أو كان له ولد أو أكثر فاسترضاهم فأجازوه فى هبته ، أو أعطى كل واحد منهم مثل ما أعطاه .

وإنما الخلاف فيما لو وهب رجل لأحد أولاده شيئاً دونهم ولم يسترض أحدًا منهم بشيء .

فمنهم من أجاز ذلك لأن للمال ماله وهو حر التصرف فيه .

ومنهم من أجاز ذلك للضرورة كأن يكون الولد فقيرًا أو عاجزًا ، ونحو ذلك .

ومنهم من قال بكرهتها لاختلاف العلماء فى فهم حديث النعمان بن بشير وهو الأصل الذى يدور عليه الخلاف بينهم فى هذه المسألة ، وهو حديث رواه أصحاب السنن عن كثير من أصحاب النبى ﷺ والتابعين .

ونحاول بإذن الله تعالى أن نذكر هنا هذا الحديث برواياته المختلفة ، ونوجز ما قاله العلماء فى هذه المسألة .

روى البخارى فى صحيحه عن النعمان بن بشير : « أن أباه أتى به إلى رسول الله

عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فقال : إني نحلته ابني هذا غلاماً ، فقال : أكلٌ ولذك نحلته مثله ، قال : لا ، قال : فارجه » .

وروى أيضاً عنه أنه قال : « أعطاني أبي عطية ، فقالت عمرة بنت رواحة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ ، فأتى رسول الله ﷺ فقال : إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية فأمرتنى أن أشهدك يا رسول الله ، قال : أعطيت سائر ولدك مثل هذا ؟ ، قال : لا ، قال : فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم ، قال : فرجع ، فرد عطيته » .

وفى رواية لمسلم قال رسول الله ﷺ : « يا بشير ألك ولد سوى هذا ، قال : نعم ، فقال : أكلهم وهبت له مثل هذا ؟ ، قال : لا ، قال : فلا تشهدني إذاً فإني لا أشهد على جور » .

وفى رواية لمسلم أيضاً قال رسول الله ﷺ : « أكل بنيك قد نحلته مثل ما نحلته النعمان ، قال : لا ، قال : فأشهد على هذا غيري ، ثم قال : ألا يسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟ ، قال : بلى ، قال : فلا إذاً » .

وفى رواية لمسلم أيضاً قال ﷺ : « أله أخوة ؟ ، قال : نعم ، قال : أفكلهم أعطيت مثل ما أعطيت ؟ قال : لا ، قال : فليس يصلح هذا ، وإني لا أشهد إلا على حق » .

والنعمان راوى هذا الحديث عن نفسه هو ابن بشير بن سعد بن الجلاس - بضم الجيم وتخفيف اللام .

والنعمان هذا صحابي صغير كان له عند موته ﷺ ثمان سنين وسبعة أشهر وهو أول مولود في الأنصار بعد الهجرة ، كما أفاده الكاندهلوى فى « أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك » .

وهذا الحديث يوجب التسوية بين الأولاد فى العطية ما لم تكن هنالك ضرورة شرعية تدعو إلى تمييز أحدهم ، إذ الضرورات تبيح المحظورات كما هو معلوم من الكتاب والسنة .

ويقاس على العطية التسوية فى المعاملة ما أمكن حتى لا يحدث بينهم ما يدعو إلى العداوة والبغضاء .

ونحن نعلم أن قطيعة الأرحام حرام ، فما أدى إليها حرام ؛ لأن للوسائل فى الشرع حكم المقاصد كما يقول علماء الأصول .

وبالحزمة أفتى طائوس وعروة، ومجاهد والثوري، وأحمد وإسحاق وداود - محتجين بقوله عليه السلام في بعض روايات الحديث: « لا أشهد على جور »، وبغيرها من ألفاظ الحديث مثل قوله: « اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » ومثل قوله: « فليس يصلح هذا وإنى لا أشهد إلا على حق » .

قال الإمام النووي في شرح مسلم: « وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يسوى بين أولاده في الهبة، ويهب لكل واحد منهم مثل الآخر، ويسوى بين الذكر والأنثى ، وقال بعض أصحابنا: يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، والصحيح المشهور أنه يسوى بينهما لظاهر الحديث، فلو فضل بعضهم أو وهب لبعضهم دون بعض فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه مكروه وليس بحرام والهبة صحيحة .

قال رحمه الله: واحتج الشافعي وموافقه بقوله عليه السلام: « فأشهد على هذا غيري »، قالوا: ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا الكلام .

فإن قيل: قاله تهديداً، قلنا: الأصل في كلام الشارع غير هذا، ويحتمل عند إطلاقه صيغة افعل ^(١) على الوجوب أو الندب فإن تعذر ذلك فعلى الإباحة .

وأما قوله عليه السلام: « لا أشهد على جور » فليس فيه أنه حرام؛ لأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء كان حراماً أو مكروهاً .

وقد وضع بما قدمناه أن قوله عليه السلام: « أشهد على هذا غيري » يدل على أنه ليس بحرام، فيجب تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه .

وفي هذا الحديث أن هبة بعض الأولاد دون بعض صحيحة، وأنه إن لم يهب الباقيين مثل هذا استحب رد الأول ^(٢) .

وقد علمت من كلام النووي أن العلماء اختلفوا في التسوية بين الذكر والأنثى في العطية على قولين، فمنهم من قال: يسوى بينهما، ومنهم من قال: يعطى الذكر مثل حظ الأنثيين، وقد علمت أن الإمام النووي رجح الأول لظاهر الحديث .

وقد وجدنا لهذا القول مرجحاً آخر، وهو حديث ابن عباس المرفوع إلى النبي عليه السلام والذي رواه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه بسند حسن، قال: قال

(١) افعل فعل أمر يقتضى الوجوب إلا إذا صرفته قرينة إلى الاستحباب أو الإباحة كما

(٢) ج ١١ ص ٦٦ - ٦٧ .

يفرق علماء الأصول .

رسول الله ﷺ : « سوا بين أولادكم فى العطية ، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء » (١) .

وبذلك قال أبو حنيفة ومالك والشافعى وابن المبارك .

والذين ذهبوا إلى تفضيل الذكر على الأنثى قالوا : إن ذلك هو مقتضى كتاب الله تعالى ، وهو لا ينافى التسوية بين الأولاد ، ولا ينشأ عنه قطيعة رحم ، وحاجة الذكر إلى المال أكثر من حاجة الإناث فى الغالب ، وحديث التعمان هذا واقعة عين لا يعمم الحكم فيها على الجميع من جميع الوجوه ، والمراد بالتسوية فيه أصلها لا صفتها ، وحديث ابن عباس المتقدم الأصح أنه مرسل ، والمرسل لا يحتج به فى مثل هذه المسألة لضعفه .

والمرسل هو ما سقط منه الصحابى .

والدليل على أن المراد بالتسوية أصلها لا صفتها قوله ﷺ فى إحدى روايات مسلم : « قاربوا بين أولادكم » .

والمقاربة معناها يقتضى المفاضلة فى بعض الوجوه ولا يقتضى التسوية من جميع الوجوه .

قال الكاندهلوى فى أوجز المسالك : « عملُ الخليفين أبى بكر وعمر رضي الله عنهما بعد النبى ﷺ على عدم التسوية قرينة ظاهرة فى أن الأمر للندب » ، فأما أبو بكر فقد نحل عائشة جاد^(٢) عشرين وسقاً من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة ، قال : والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إلىّ غنى بعدى منك ولا أعز على فقرى بعدى منك ، وإنى كنت نحلّك جاد^(٢) عشرين وسقاً فلو كنت جددته ، واحتزته كان ذلك ، وإنما هو اليوم مال وارث ، وإنما هما أخواك وأختاك فاقسموه على كتاب الله » .

وأما عمر فقد نحل ابنه عاصماً نحلة دون سائر ولده كما ذكر الطحاوى وغيره . والظاهر أن أبى بكر وعمر فعلاً ما فعلاً لعلمهما برضا سائر أولادهما ، وأن مثل هذا العطاء لا يحدث بينهم نزاع ولا قطيعة وإلا فحاشاهما أن يقدموا على شيء فيه جور يؤدى إلى قطيعة رحم .

(١) انظر الحديث فى « أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك » جـ ١٢ ص ٢٥٧ .

(٢) جاد - بتشديد الدال - أى أعطاهما مالاً يقطع عشرين وسقاً . والجذ فى اللغة قطع

النخل والشجر .

• الخلاصة :

وحاصل ما تقدم أن التسوية بين الأولاد واجبة إن خيف من عدوها الضرر وقطيعة الرحم ، وهو أمر متوقع الحصول في غالب الأحوال . وإذا كانت التسوية واجبة حرم على الوالد أن يميز أحدهم بشيء إلا بإذنتهم ورضاهم . غير أن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أجاز ذلك للضرورة كأن يكون الولد كبيراً عاجزاً لا يقدر على الكسب ، أو إذا كان عليه دين عاجز عن سداه ونحو ذلك ، نقل ذلك عنه الشوكاني في نيل الأوطار وابن قدامة في المغنى .

والذين يرون أن التسوية مستحبة لا واجبة قد اختلفوا فيها على قولين :

قوم يرون أنها تسوية بين الذكور والإناث من غير تفضيل .

وقوم يرون أن الوالد يعطى الذكر مثل حظ الأنثيين .

• تعقيب :

أعرف أن بعض الناس يميزون بين أولادهم في الوصايا والهبات لأسباب تافهة يظنونها وجية ، ولو سألوا عنها أهل العلم والحل والعقد لوجدوها لا تصلح بحال أن تكون اسباباً لارتكاب هذا العمل الخطير الذى يهدد كيان الأسرة كلها ويزلزل بنيانها ويغرس بين أفرادها شجرة العداوة والبغضاء ، وقد تظل هذه الشجرة باقية فى عقبه إلى أمد طويل .

وذلك أمر معروف ومجرب وواقع بين كثير من الأسر فى القرى والمدن .

وما كان أغناه عن ذلك لو ترك الأمر لله ، وعامل أولاده على قدم المساواة وغرس بينهم شجرة الود والمحبة والوفاء ، فإذا فعل ذلك اطمان على صغيرهم وكبيرهم ، وعلى حاضرهم ومستقبلهم ، فبالحب يتعاش الناس فيما بينهم دون أرحام ولا أنساب تجمعهم ، فكيف لو كانوا إخوة تجمعهم أرحام وأنساب ، ولهم من أبيهم قدوة تجعلهم ينهجون نهجه فى أولادهم ، وتجعل أولادهم ينهجون فى أولادهم هذا النهج الكريم ، وهكذا تعمهم بركة الجدة مهما علا ، فصالح الأب يترتب عليه ولا شك صلاح الأبناء . مهما نزلوا .

« ومن سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » .

يقول أحد الآباء : ابنى فلان يطيعنى وابنى فلان يعصينى ، وأريد أن اكتب هذا

وكذا للطائع لأنه أحق بذلك من العاصي ، وهو أنفع لى منه ، وينسى هذا الرجل أن الطائع قد ينقلب عاصياً ، والعاصي قد ينقلب طائعاً ، فيكون أنفع له منه .
وقد يكون العاصي أخرج إلى بر أبيه من الطائع ، وربما لو كتب للطائع شيئاً ، أو أعطاه عطية يزداد العاصي له عقوفاً ، وربما يحقد على أخيه ، فيفكر فى قتله ، وربما . . وربما .

إنى أذكر هذا وأمثاله يقول الله تعالى فى سورة النساء : ﴿ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ .

وقد يقول أحد الآباء : إن ولدى فلاناً قد علمته وأحسن تربيته والآخر لم ينل حظله من التعليم وهو يعمل زارعاً للأرض ، وأريد أن أعطيه شيئاً فى نظير ما أنفقته على المتعلم .

فأقول له : لا تفعل فإن المتعلم إذا كان بينه وبين أخيه محبة وألفة قد ينفعه بعلمه وقد ينصره فى كثير من المواطن ويعينه على بعض الأمور التى يعجز عن القيام بها ، ثم إن ولده الزارع يفخر بأخيه ويعتز به ، ويتشرف بانتسابه إليه ، أليس هذا كله وى ما حصل عليه المتعلم من نفقات .

وقد يكون الزارع أحسن حالاً من المتعلم الذى سهر الليالى وأتعب نفسه فى عصيل العلم ، وشقى بذلك دهره طويلاً ، ثم إذا به يجد نفسه موظفاً صغيراً لا يكفيه راتبه العيش الكفاف بضعة أيام .

بينما يكون أخوه متمتعاً بكثرة الطعام وراحة البال واستقرار الحال ، فسبحان من قسم أمر المعاش كله بالتساوى بين الناس فمنهم من أعطاه مالاً أكثر وعلماً أقل ، ومنهم من أعطاه علماً أكثر ومالاً أقل ، ومنهم ومنهم ، والحظ فى النهاية متساوى وإن ظهر التفاضل فى الظاهر .

قال تعالى : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ سُلْحَةً وَرَحْمَةً رَّبِّكَ خَيْرٌ مَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (١) .

والقسمة تقتضى العدل والمساواة ، فما من مرفوع فى جهة إلا مخفوض فى جهة أخرى ، فتأمل ذلك ودع الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ﴿ والله يرزق من يشاء بغير حساب ﴾ .

(١) سورة الزخرف آية : ٣٢ .

واحرص كل الحرص على أن توفق بين أولادك وتؤلف بين قلوبهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، وتزيل من طريقهم كل ما يسبب العداوة بينهم .
وبذلك تقوى الروابط الأخوية وتتوثق العرى بين أفراد الأسر والمجتمعات ، وما الأسرة إلا لبنة في بناء المجتمع ، إن صلحت صلح المجتمع كله وإن فسدت فسدت المجتمع كله .

والله الهادى إلى سواء السبيل .

• الرجوع فى الهبة :

ذهب جمهور العلماء إلى حرمة الرجوع فى الهبة إذا كانت بلا عوض إلا ما كان من الوالد لولده ، فإنه يجوز له أن يستردها منه ما لم يكن قد تصرف فيها أو زادت عنده زيادة كبيرة ، أو استدان بسببها أو تزوج ؛ فإن الناس لم يزوجه أو لم يسلفوه إلا لما حصل عنده من الهبة السخية ، ولا شك أن فى استردادها منه حيثئذ ضرراً عليه وعلى من أسلفه أو زوجه ، وضرراً على من تزوجته ، والأصل فى الهبة أن لا يرجع فيها الواهب على من وهبها له ولكن لما كان للوالد فى مال ولده شبهة حق جواز له المالكية ومن وافقهم على رجوعه فيها بالشروط المتقدمة .

والأم مثل الأب فى ذلك عند أكثر العلماء ، ولا فرق بين أن يكون الولد صغيراً أو كبيراً .

روى مسلم والنسائى وأبو داود والترمذى وغيرهم عن ابن عمر وابن عباس أن النبى ﷺ قال : « لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قاء ثم رجع فى قبته » .

أما إذا كان الواهب قد وهب أخاه هبة ليثيبه عليها ، أى ليعطيه بدلها ، فلم يعطه شيئاً يرضاه فإنه يجوز له حيثئذ أن يرجع فى هبته عند أكثر أهل العلم ؛ لما أخرجه مالك عن عمر أنه قال : « من وهب هبة يرجو ثوابها فهى رد على صاحبها ما لم يثب عليها » .

وأخرج ابن حزم عن أبى هريرة مرفوعاً إلى النبى ﷺ قال : « الواهب أحق بهبته ما لم يثب عليها » .

فإذا أعطى رجل لرجل شيئاً على سبيل الهبة وهو متوجه إلى البيت الحرام مثلاً

فى نظير شىء يقوم مقام هبته يأتية به من الأرض المقدسة ولم يفعل - جار له أن يسترد منه هبته ، وإن لم يشترط عليه ذلك إذا كان هناك عرف يدل عليه ، فالمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ، والعرف يقوم مقام الشرط عند أكثر أهل العلم ، ويسمى هذا النوع من الهبات هبة الثواب ، أو هبة العوض ، والأولى أن تسمى هدية كما قدمنا فى تعريف الهبة ، وكما سيأتى بيانه عند الكلام على الهدية .

* * *

العمري

العمري - بضم العين وفتح الراء ، بعدها ياء ، مقصوراً على وزن دنيا وقصوى وكبرى - : هى نوع من أنواع الهبة ، سميت بذلك لأن الواهب يهب الدار أو المتاع لآخر مدة عمره بحيث لو مات رجعت إليه ، أو ظلت فى عقبه .

وتكون الهبة على هذا النحو بقول الواهب : أعمرتك هذه الدار ، أو جعلت لك هذا الشيء مدة عمرك ، وما فى معناه .

وقد كانت العمري شائعة فى الجاهلية ، وأبيحت فى الإسلام ، بل هى من الأمور المستحبة لما فيها من التعاون على البر والإحسان .

وبها يملك الموهوب له منفعة ما أعير له مدة حياته فإن مات رجعت إلى الواهب ما دام قد شرط عليه ذلك .

فإن لم يشترط عليه ذلك وقال له : أعمرتك هذه الدار ، فهى له ولعقبه من بعده . هذه ما قاله المالكية .

ويرى جمهور غفير من العلماء إلى أن العمري تمليك للموهوب له يبقى فى حياته مدة حياته ، ويصير لعقبه من بعده ميراثاً ؛ لما رواه البخارى ومسلم عن جابر أن الرسول ﷺ قال : « العمري لمن وهبت له » .

وفى لفظ : « قال : امسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فمن أعمار عمرى فهى للذى أعمار حياً وميتاً ولعقبه » .

وقد جاءت فى العمري روايات كثيرة حصل من مجموعها - كما يذكر الشوكانى فى نيل الأوطار - ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقول : أعمرتكها ، ويطلق القول دون أن يشترط عليه الرد بعد الموت ، فهذه عمري مؤبلة لا ترجع للواهب أبداً .

قال : وبذلك قالت الهادوية والخنفية ، والناصر ومالك ، وهو أحد قولى الشافعى والجمهور .

الثانى : أن يقول : هى لك ما عشت فإذا مت رجعت إلى ، فهذه عارية مؤقتة ترجع إلى المعير عند موت المعمر ، وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية .

الثالث : أن يقول: هى لك ولعقبك من بعدك، أو يأتى بلفظ يشعر بالتأييد
فهذه حكمها حكم الهبة عند الجمهور .

* * الرقبى

الرقبى كالعمرى نوع من الهبة إلا أن الواهب يقول لمن يهب له هذه الدار
مثلاً : هى لك مدة عمرك ، أو مدة عمرى ، فإن متَّ قبلك فهى لك مدة عمرك ،
وإن متَّ قبلى رجعت إلىَّ .

وقد سميت رقبى لأن كلاهما يرقب موت صاحبه .

وهى مشروعة بالسنة، وقد وردت فيها عدة أحاديث منها : ما رواه أبو داود
والنسائى وابن ماجه عن جابر رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال : « العمرى جائزة لأهلها ،
والرقبى جائزة لأهلها » .

وقد تقدم أن ذكرنا أن الرجل إذا قال لصاحبه : انتفع بهذه الدار مدة عمرك ،
ولم يشترط عليه أن يردها على ورثته بعد موته ، فهى عمرى ليس للواهب حق فى
الرجوع فيها ، وإن شرط عليه الرجوع رجعت إليه ، وكانت هذه الهبة عارية أو
رقبى، إلا أن الرقبى تختلف عن العارية فى أن الرقبى تعود لورثة الواهب بعد موت
أحدهما أو كليهما إن ماتا معاً، والعارية تكون مؤقتة بوقت ، فإن كان هذا الوقت
مستمراً إلى عمر الموهوب له سميت عمرى، وهى نوعان كما عرفت فيما سلف:
مؤقتة ومؤبدة .

* * *

الهـديـة

• تعريفها :

- الهدية فى اللغة : ما يتحف بلطف واختيار لذى مودة طمعاً فى رد مثلها .
- قال تعالى : ﴿ وإنى مرسلٌ إليهم بهديّةٍ فناظرٌ بم يرجعُ المرسلون ﴾ (١) .
- وقال جل شأنه : ﴿ بل أنتم بهديتكم تفرحون ﴾ (٢) .

وسميت هدية لأنها تقدم فى خفة ورضا نفس، ولأنها تهدى إلى البر والمحبة، وتدفع بلطف إلى التعاون على البر والتقوى ، وكأنها فى ذاتها هدى إلى طريق الخير، فمن أهدى لأخيه شيئاً فكأنه وضع له على طريق المحبة معلماً يهديه إليها .

وفى الأثر : « تهادوا تحابوا » (أخرجه البخارى فى كتاب الأدب المفرد وغيره عن أبى هريرة) .

ومعناها فى الشرع لا يخرج عن معناها اللغوى، والفرق بينها وبين الهبة أن الهبة تكون من غير مقابل فى الغالب بخلاف الهدية ، فإنها تكون فى مقابل عوض مادى أو معنوى .

وسبأتى الفرق بين الهدية والرشوة إن شاء الله تعالى .

• حكمها :

وهى من المستحبات ، ولا سيما بين ذوى القربات ، شرعت توثيقاً لعرى الصداقة وروابط الأخوة ، وتأليفاً للقلوب المتنافرة كما تقدم فى الأثر الذى أخرجه البخارى وغيره عن أبى هريرة ، وله شواهد كثيرة تقوى معناه، منها ما رواه مالك فى الموطأ عن عطاء الخراسانى مرفوعاً إلى النبى ﷺ : « تصافحوا يذهب الغل، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء » .

وروى الطبرانى فى الأوسط بإسناد لا بأس به عن عائشة ؓ قالت : « تهادوا تحابوا ، وهاجروا تورثوا أولادكم مجدداً ، وأقبلوا الكرام عثراتهم » .

(١) سورة النمل آية : ٣٥ . (٢) سورة النمل آية : ٣٦ .

• استحباب قبولها :

يستحب لمن أهدى إليه شيء أن يقبله تطيباً لنفسه مهديه إذا علم أو غلب على ظنه خلوها من شائبة الرشوة ، والأغراض الدنيئة ، فقد قبل النبي ﷺ الهدية ، وكافأ عليها وأمر بقبولها ونهى عن ردها ؛ لما فيه من التفتير والإيحاء .

روى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لو دعيت إلى كراع أو ذراع لأجبت ، ولو أهدى إلى ذراع أو كراع لقبلت » .

وروى أحمد فى مسنده عن خالد بن عدى أن النبي ﷺ قال : « من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف ولا مسألة ، فليقبله ولا يرده فإنما هو رزق ساقه الله إليه » .

وقبول الهدية ليس مقصوداً على المسلم ، بل يجوز قبولها من الكافر تأليفاً لقلبه إلى الإسلام .

فقد روى أحمد فى مسنده ، والترمذى فى جامعه عن على رضي الله عنه قال : « أهدى كسرى رسول الله ﷺ فقبل منه ، وأهدى له قيصر فقبل ، وأهدت له الملوك فقبل منها » والأحاديث فى ذلك كثيرة .

* * *

الرشوة

• تعريفها :

الرشوة - بفتح الراء وكسر ها - : هي ما يدفعه ظالم لظالم لأخذ حق ليس له ، أو لتفويت حق على صاحبه انتقاماً منه ومكرًا به ، وللحصول على منصب ليس جديرًا به ، أو عمل ليس أهلاً له - مأخوذة من الرشا أو الرشاء وهو الدلو ، أو الحبل الذى يدلّ فى البئر من أجل الحصول على الماء ، فالراشى يريد أن يتوصل برشوته إلى مارب شخصى ينتفع به فى دنياه الفانية على حساب آخرته الباقية .

فهو يمد للحاكم حبال مودته الكاذبة من أجل أن ينال ما يريد منه بأيسر طريق ، وأخس وسيلة غير مبال بما يترتب على ذلك من العواقب المهلكة والجرائم المزرية بالأخلاق والقيم .

• أنواعها :

ولعلك لاحظت من خلال تعريفنا لها أنها ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يتوصل به إلى أخذ شيء بغير حق، كالتى يدفعها الجاهل الأثم ، والمستبد الظالم لحاكم أو مسئول من أجل الحصول على إعفاء من شيء وجب عليه أدائه ، أو للحصول على شيء قبل أوانه ، أو من أجل ترويج سلعة فاسدة ، أو من أجل أن يحظى بصيد ثمين فى مزاد علنى أو مناقصة عالمية ، وما أشبه ذلك من الأمور التى يترتب عليها أكل أموال الناس بالباطل .

وهذا النوع هو من أشد الأنواع جرماً وأعظمها إنمًا وأكبرها خطرًا على المجتمع المسلم وغير المسلم، وهو المعنى بقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتُدّولوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ﴾ (١) .

النوع الثانى : ما يتوصل به إلى تفويت حق على صاحبه انتقاماً منه بدافع من الغيرة والحسد وما إلى ذلك . وهو قريب من النوع الأول بل هو داخل فيه ، وآثاره المدمرة لا تقل عن آثار النوع الأول بحال .

(١) سورة البقرة آية : ١٨٨ .

وهل هناك شيء أكبر جرماً من ظلم الأخ لأخيه بمثل هذه الوسيلة المخزية المردية .

نعم ليس هناك أعظم فجوراً وتزويراً وتدميراً للأخلاق والقيم من أكل أموال الناس بالباطل بمثل هذه الطريقة الملتوية التي لا يأتيها إلا الأخصاء من البشر ، ولا يلجأ إليها إلا من مات ضميره ، وقسا قلبه ، وضل سعيه في الحياة الدنيا .

وليس في العالمين أخبث سريرة ، وأسوأ سيرة من ذلكم المحتال على الحكام ، لحملهم على تضييع الأمانة ، وتقويت الحقوق على مستحقيها ، وإغرائهم بترويع الأمنين وذلك بالاعتداء على أموالهم وأعراضهم من أجل إرضاء هذا الراشئ المفتون ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم .

النوع الثالث : ما يتوصل به إلى منصب أو عمل ، وهو حرام بإجماع الأمة كالنوع الأول والثاني ، والراشئ والمرتشئ والوسيط بينهما في الإثم سواء .

روى الترمذى وأحمد وابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لعن الله الراشئ والمرتشئ في الحكم » .

وروى البزار وأبو يعلى عن عائشة رضي الله عنها قالت : « لعن رسول الله ﷺ الراشئ والمرتشئ » .

وروى أحمد في مسنده بسند صحيح عن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لعن الله الراشئ والمرتشئ والرائش الذي يمشی بينهما » .

وتشتد الحرمة على الراشئ والمرتشئ والرائش إذا كان الراشئ ليس جديراً بهذا المنصب ولا أهلاً لذلك العمل ، فالثلاثة يحملون أوزار ما يقع فيه المرتشئ من أخطاء مالية وخلقية واجتماعية ، وما يقترفه من جرائم منكرة يدفعه إلى ارتكابها الهوى الجامح والتيار المنحرف ، والجهل المركب .

فما كان أغنى الراشئ لو عرف قدر نفسه وخشى ربه فلم يسلك هذا الطريق المعوج من أجل دنيا يصيبها وهي عنه زائلة ، وهو عنها مدبر ، ثم هو ملاق حسابه يوم يكذب الناس إلى ربهم كدحاً ، فيجاريه الله على سعيه هذا أسوأ الجزاء .

وما أحوج المرتشئ إلى التحلى بالعدل والإنصاف والنزاهة عن الدنايا ، وأن يراقب الله في حكمه ودينه وأمانته ، ويتخلى عن كل ما يندس العرض ، ويفسد الذمة ، ويحق البركة ، ويذهب المروعة ويهدم الدين .

وما أحوج الرائش - وهو الوسيط بينهما - إلى التخلي عن هذه السمسة

البغيضة رغبة فى النجاة بنفسه من خسران الدنيا والآخرة ، فربما يكون الوسيط أعظم جرماً منهما إذ لولاه ما توصل الراشئ إلى المرتشى ولا عرف الطريق إليه .
نسأل الله السلامة والعافية .

وإنى أذكر كل حاكم أو مسئول يولى رجلاً عملاً هو به غير خبير ، أو رجلاً لا دين له ولا أمانة بقوله النبى ﷺ : « من قلد إنساناً عملاً وفى رعيته من هو أولى منه فقد خان الله تعالى ورسوله وجماعة المسلمين » . (رواه الحاكم)
وفى رواية : « ومن استعمل رجلاً على عصابة وفى تلك العصابة من هو أرمى لله فقد خان الله تعالى ورسوله وجماعة المسلمين » .

• حكم الرشوة من أجل دفع الضرر ورد حق ضائع :

قد يضطر الشخص أحياناً إلى دفع شيء من ماله لحاكم أكثم ، أو مغتصب ظالم لدفع الضرر عن نفسه أو عن أولاده بحيث لو لم يدفع هذا الشيء وقع عليه الضرر فعلاً ، فماذا يفعل ؟ .

وقد يكون له حق عنده ولا يصل إليه إلا بدفع شيء من ماله له ، أو لمن يتوسط عنده فى ذلك فماذا يفعل ؟

هل يترك حقه الضائع ، أو يعرض نفسه للضرر خوفاً من جريمة الرشوة ، أم يدفع لهذا الحاكم الأكثم أو المغتصب الظالم شيئاًبقى به نفسه من الضرر ويصل به إلى حقه الضائع ؟

أقول - والله أعلم - : إذا كان الضرر الذى يتوقعه شديداً لا يطيقه ، وكان الحق الذى يخشى من ضياعه يؤثر ضياعه تأثيراً شديداً على أحواله المعيشية ، أو على أحواله النفسية ويعجز عن دفع الضرر وأخذ الحق بالطرق المشروعة ، فإنه حيثئذ يكون حكمه حكم المضطر الذى يباح له أكل الميتة ، فيدفع للحاكم أو للمغتصب الظالم ما يبقى به نفسه الضرر ، ويصل به إلى حقه المغتصب ، ويكون الذنب على المرتشى ، ومن يتوسط له فى أخذها ، ولا يكون على الراشئ ذنب فى دفع الرشوة لاضطراره إلى دفعها .

قال تعالى : ﴿ فمن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم ﴾ (١) .

(١) سورة البقرة آية : ١٧٣ .

فهذه الآية تشمل بعمومها كل مضطر ، فالضرورات تبيح المحظورات كما يقول علماء الأصول .

وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . (رواه ابن ماجه) .

ولكن على المسلم أن يتحرى بقدر إمكانه أن لا يستخدم مثل هذا النوع من الرشوة أداة في أكثر أحواله فإنها شبهة من الشبهات التي تؤدي حتماً إلى الحرام ، فليقتصر منها على قدر الضرورة .

والضرورة تقدر بقدرها كما يقول علماء الأصول . والمرء حكيم نفسه ، فهو وحده الذى يعرف قدر الضرر الذى يقع عليه إذا لم يدفع شيئاً من ماله فى صورة هدية أو إكرامية كما يسمونها أحياناً فى بعض البلاد العربية ، أو بقشيشاً كما يسمونها فى بعضها الآخر .

كذلك يجب على المسلم أن يجتنب المواطن التى يكثر فيها أخذ الرشوة ، حتى لا يتعرض لهذا البلاء ، وإذا تعرض له وهو كاره وفعله وهو مضطر فلا جناح عليه عند جمهور العلماء ، ولكن عليه أن يتبع هذه السبيل بحسنة ، لقوله ﷺ : « اتق الله حيثما كنت واتبع السبيل الحسنة تمحها ، وخالف الناس بخلق حسن » . (رواه الترمذى بسند حسن) .

أما المرتشى فإن عليه من الورع ما تقشعر منه القلوب والأبدان .
إن ذنب الرشوة لا يقل عن الربا لما فيها من استغلال القوى للمضعيف ، والحاكم للمحكوم ، ولما يترتب عليها من ضياع للحقوق وإفساد للضمم وانحطاط الأخلاق ، نسأل الله السلامة والعافية .

روى أبو داود فى سننه عن أبى أمامة ؓ : أن رسول الله ﷺ قال : « من شفع لأحد شفاعة فأهدى له هدية عليها فقبلها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا » .
أى قد ارتكب أشد أنواع الربا ظلماً وإثمًا .

● هدية القضاة والولاة :

القاضى والوالى والمفتى ومن فى حكمهم يجب أن يحذروا من أخذ الهدية إذا قدمت لهم وهم فى مناصبهم إذا شكوا فى نية مهديها ، ووقع فى نفوسهم أنه يريد أن يتقرب بها إليهم أو ينال شيئاً مادياً أو معنوياً من وصلهم ونحو ذلك مما لا يخفى

عليهم أمره غالباً ، فالهدية إليهم رشوة مقنعة فى الغالب يكره فى حقهم أخذها ، بل يحرم فى حقهم قبولها إن ظنوا أنها وسيلة للحصول على عمل أو منصب .

وذلك لما رواه البخارى فى صحيحه عن أبى حميد الساعدى قال : استعمل النبى ﷺ رجلاً من بنى أسد يقال له ابن اللثية على صدقة فلما قدم قال : هذا لكم ، وهذا أهدى إلى . فقام النبى ﷺ على المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « ما بال العامل نبعثه فيأتى يقول : هذا لك وهذا لى ؟ ، فهلا جلس فى بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا ؟ ، والذي نفسى بيده لا يأتى بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بعيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر ، ثم رفع يديه حتى رأيت عفرتى إبطيه وقال : ألا هل بلغت ؟ - ثلاثاً » .

ويستثنى من الهدايا المحرمة على القضاة والولاة والعمال ما كانوا يأخذونه قبل توليتهم من أقاربهم وأصدقائهم ، وجيرانهم ، ولم يكن هناك خصومة بين المهدي وآخر ، فإن الخصومة مظنة الرشوة ، فإذا قدم القريب أو الصديق أو الجار هدية ، ولم تكن بينه وبين أحد الناس خصومة وكان يقدمها له من قبل توليته الحكم أو العمل فلا بأس من قبولها ، وإلا كان قبولها مكروهاً أو حراماً على ما بيناه من قبل ؛ فحيث وجدت التهمة ولو على سبيل الظن والتخمين لم يجوز قبول الهدية ، وحيث انتفت التهمة ولم يظهر للمهدي أى غرض دنىء جاز قبولها - والله أعلم .

• الفرق بين الرشوة والهدية :

الرشوة هدية تقدم إلى حاكم أثم أو مغتصب ظالم ، أو عامل مستبد ، لإبطال حق ، أو إحقاق باطل ، أو للحصول على منصب ليس له بأهل أو عمل لا يجيده .
والهدية مال يتقرب به الشخص من أخيه طلباً لمحبه وتعريضه عليها بمثلها تعاوناً على البر والتقوى ، وإسهاماً منه فى التخفيف عنه ، ومشاركة له فى أفراحه وأتراحه بخسب ما تقتضيه العادة والعرف دون أن يقصد من ورائها إبطال حق أو إحقاق باطل ، أو توصلاً إلى غرض دنىء .

* * *

الوقف

• تعريفه :

الوقف فى اللغة: الحبس . تقول : وقفت الدار على المسجد ، أى حبسته عليه لينفق من أجرته على مصالحه .

ومعناها فى الشرع : حبس المال من دار وعقار ونحو ذلك فى سبيل الله ، لينفق من ريعه وثمرته على طلاب العلم أو على المجاهدين أو اليتامى والأرامل وغيرهم من ذوى الحاجات .

• حكمه :

وهو قرينة من القربات ، دعا الرسول ﷺ إليه برأ بالفقراء والمساكين ، وعطفًا على الأرملة واليتامى ، ورعاية لمصالح المسلمين بوجه عام .

فهو من الآثار التى تبقى للمسلم بعد موته يثاب عليها ما دام يستفيع بها إنسان أو طير أو حيوان ، ويكون من جملة سعيه الذى يجزاه يوم القيامة ويؤجر عليه بعد إخلاصه فيه .

روى مسلم فى صحيحه ، وأبو داود فى سننه ، والترمذى فى جامعه عن أبى هريرة ؓ : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » .

والمراد بالصدقة الجارية ما حبسه المسلم على المسلمين من الأصول والمنافع كالأشجار والآبار ، والدور والمدارس ، والمستشفيات وكتب العلم .

وقد كان أصحاب النبى ﷺ يقفون أنفس أموالهم على الفقراء والمساكين عملاً بقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ .

فقد روى ابن عمر ؓ : « أن عمر أصاب أرضاً من أرض خيبر ، فقال : يا رسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمرنى ، فقال : إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها ، فتصلق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ، ولا تورث ، فى الفقراء ، وذوى القربى والرقاب ، والضيف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويعطى غير متمول » .

وفى لفظ « غير متائل مالا » (رواه الجماعة) .

وقوله : « غير متمول » معناه غير متخذ أصل المالا بملكه ، وقوله : « غير متائل » معناه غير متخذ أصل المال ملكاً له ، وأئـل كل شيء أصله .

وعن عثمان رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة ، فقال : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها فى الجنة ؟ ، فاشتريتها من صلب مالى » .

(رواه النسائي والترمذى) .

وفى هذا الحديث جواز انتفاع الواقف بوقفه بوصفه واحداً من المسلمين بدليل قوله : « فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين » يعنى يشرب منها كما يشربون .

• أنواعه :

والوقف قد يكون للأبناء والأقارب وقد يكون لغيرهم . فالأول يسمى وقفاً أهلياً ، والثانى يسمى وقفاً خيرياً .

والوقف على الأقارب أولى ؛ صلة لهم ويراهم ، وعطفاً عليهم ، وفيه صيانة لماء وجوههم من سؤال الناس ، وقد أوصى الله عز وجل بصلة الأرحام ووعـد البارين بأرحامهم وعداً حسناً ، فقال جل شأنه : ﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ﴾ (١) .

أى : واتقوا قطيعة الأرحام كما ذكر كثير من المفسرين .
وقال جل شأنه : ﴿ فأت ذا القربى حقّه والمسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون ﴾ (٢) .

وقال عز من قائل : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبلى القربى واليتامى والمساكين والجار الجنب وابن السبيل والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً ﴾ (٣) .

وقد روى البخارى ومسلم عن أنس : « أن أبا طلحة قال : يا رسول الله ، إن الله يقول : ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ ، وإن أحب أموالى إلى بئر حاء

(١) سورة النساء آية : ١ .

(٢) سورة الروم آية : ٣٨ .

(٣) سورة النساء آية : ٣٦ .

من له السلس :

السلس فرض سبعة من الورثة :

- ١ - الأب عند وجود ولد ذكر للميت أو أكثر .
- ٢ - الجد الصحيح عند وجود ولد أو أكثر للمتوفى ، وسيأتى تعريف له عند الكلام عن ميراثه .
- ٣ - الأم إذا كان للمتوفى فرع وارث ، أو اثنان فأكثر من الإخوة والأخوات مطلقاً ، والفرع الوارث هو الابن والبنت ، وابن الابن وبنت الابن مهما نزلت درجتهم .

- ٤ - الجدة الصحيحة ، انفردت الجدة أو تعددت إذا لم تكن محجوبة .
 - وسيأتى تعريف الجدة الصحيحة عند الكلام عن ميراثها .
 - ٥ - بنت الابن ، واحدة أو أكثر مع البنت الصلبية الواحدة .
 - ٦ - الأخت لأب - واحدة أو أكثر - مع الأخت الشقيقة الواحدة .
 - ٧ - الواحد من الإخوة لأم عند عدم وجود الأصل الوارث والفرع الوارث .
- من له النصف :

- النصف فرض خمسة من الورثة ، واحد من الذكور وأربع من الإناث وهم :
- ١ - الزوج إذا لم تكن لزوجته ولد منه أو من غيره .
 - ٢ - البنت الواحدة الصلبية إذا لم يكن معها من يعصبها .
 - ٣ - بنت الابن عند عدم الفرع الأعلى منها إذا كانت واحدة ، ولم يكن معها من يعصبها .
 - ٤ - الأخت الشقيقة إذا كانت واحدة غير معصبة بالغير أو مع الغير .
- وسيأتى معنى التعصيب بالغير ، ومعنى التعصيب مع الغير فيما بعد إن شاء الله تعالى .
- ٥ - الأخت لأب إذا كانت واحدة غير معصبة بالغير أو مع الغير ، ولا يوجد معها أخت شقيقة ، أو أخ شقيق .

من له الربع :

الربع فرض اثنين من الورثة ، وهما الزوجان :

وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث أراك الله .
فقال : بخ بخ ، ذلك مال رابح مرتين وقد سمعت ^(١) ، أرى أن تجعلها في الأقربين .
فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

• شروطه :

١ - يشترط في الواقف أن يكون أهلاً للتبرعات ، فلا يجوز وقف المعنوي ولا الصبي ولا المكره .

٢ - ويشترط أن يصرح بالوقف ، بأن تقول : وقفت كذا وكذا على اليتامى أو الأراامل أو فقراء المسلمين ، ونحو ذلك .

ويرى جمهور الفقهاء أن الفعل يقوم مقام الصيغة ، فلو بنى مسجداً وأذن فيه للصلاة أصبح هذا المسجد وقفاً على المسلمين .

ويرى الشافعي أن الفعل لا يكفي بل لابد أن يصرح بالوقف ، بأن يقول : وقفت هذه الأرض لبناء مسجد أو معهد ونحو ذلك .

٣ - ويشترط في الموقوف أن يكون متنعاً به شرعاً ، فلا يجوز وقف مقهى أو كازينو يمارس فيه المسير والرقص وما إلى ذلك من ألوان الخلاعة والمجون .

٤ - ويشترط في الموقوف أيضاً أن يدوم مدة من الزمان ، لأن الذي لا يدوم لا يحبس ، فهو ينفذ بالانتفاع به فوراً ، أو بعد قليل كالأطعمة والعطور والشمع ونحو ذلك ، فهذه الأشياء يجوز التصديق بها ، ولا يجوز وقفها ، وستعرف فيما بعد الفرق بين الوقف والصدقة .

٥ - ويشترط أن يكون الموقوف عليه معيناً ، أو يكون جهة من جهات البر ، كأن يقول : وقفت مالي على ولدي فلان ، أو أخي فلان ، أو يقول : وقفت هذا المال ، أو هذه الدار لطلاب العلم أو المرضى أو اليتامى من المسلمين .

فإذا وقف على غير معين ، كأن يقول : وقفت كذا وكذا لرجل أو امرأة ، أو وقف شيئاً على معصية كبناء ملهى ، أو كنيسة ، فإنه لا يصح .

• الوقف على غير المسلم :

لا بأس أن يقف المسلم شيئاً من ماله على ذمى - وهو اليهودى والنصراني - إذا

(١) أى عرفت الذى قلت وفهمته .

كان يعيش بيننا فى سلام ، وكان فقيراً ، وطمع الواقف فى إسلامه ، كما يجوز التصديق عليه ؛ فهو من المؤلفة قلوبهم وقد مر بك حكم إعطائهم من الزكاة عند الكلام على مصارف الزكاة .

• جواز أكل العامل من مال الوقف :

يجوز لمن يعمل فى أرض الوقف الزراعية أن يأكل منها بالمعروف ، وكذلك كل محل يليه العامل إذا كان فيه ما يؤكل كالمطاعم والبقالات وغيرها .

ولكن لا يحمل منها شيئاً لأولاده مثله فى ذلك كمثّل الاجير الذى يعمل فى البساتين والمحلات التجارية التى تباع فيها المأكولات والمشروبات ، بقوله تعالى : ﴿ ليس على الأعمى حرجٌ ولا على الأعرج حرجٌ ولا على المريض حرجٌ ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت إخوانكم أو بيوت اخواتكم أو بيوت أعمامكم أو بيوت عماتكم أو بيوت أخوالكم أو بيوت خالاتكم أو ما ملككم مفاتحه أو صديقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً أو أثنائاً ﴾ (١) .

وأيضاً حديث عمر المتقدم ، وقد جاء فيه : « لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول » .

• ريع الوقف يصرف فى مثله :

إذا وقف مسلم شيئاً من ماله على مسجد أو معهد واستغنى المسجد عن ريع هذا الوقف أو لم يحتج إليه المعهد - صرف هذا الربيع إلى مسجد آخر ، أو معهد آخر كما قال ابن تيمية وغيره ، وإذا احتاج إلى بعضه واستغنى عن بعضه صرف الزائد إلى جنسه ، فما وقف على مسجد يعطى لمسجد آخر ، وما وقف لمعهد يعطى لمعهد آخر ، وما وقف لمستشفى يعطى لمستشفى آخر ، وهكذا .

لأن قصد الواقف هو جنس ما وقف له .

فالذى يقف لمسجد يريد أن يصرف ريع ما يقفه على ما تقام فيه الصلاة ، فلو خرب هذا المسجد فإن ريع الموقوف يصرف فى مسجد آخر تحقيقاً لغرض الواقف .

• تبديل الوقف بخير منه :

يجوز للمسلمين أن يبيعوا ما وقف لمصالحهم من دار ليشتروا بثمنه داراً أخرى

(١) سورة النور : آية ٦١ .

أحسن منها وأصلح ، ويجوز لهم أن يهدموا الدار الموقوفة ويعيدوا بناءها وكذلك المسجد إذا كان آيلاً للسقوط ، بل يجوز لهم أن ينقلوه لمكان آخر إذا رأوا في ذلك صلاحاً .

فقد نقل عمر بن الخطاب رضي الله عنه مسجد الكوفة القديم إلى مكان آخر ، وصار الأول سوقاً للتمارين .

وما رآه المسلمون حسناً فهو حسن إن شاء الله تعالى .

• الفرق بين الوقف والصدقة :

الوقف والصدقة كلاهما قربة إلى الله تعالى ولكن بينهما فروق :

١ - فالصدقة لا تجوز إلا لمن هو في حاجة إليها من الفقراء والمساكين ، والوقف يجوز للفقراء والأغنياء وإن كان الفقراء أحق به ، ولو قصر الوقف على الأغنياء لم يكن قربة إلى الله تعالى ، فيما أعلم .

٢ - والصدقة يصح تملكها وبيعها والتصرف فيها بالهبة ونحوها ، بخلاف الوقف فإنه لا يجوز تملكه ولا بيعه ، ولا التصرف فيه بالهبة أو الهدية ، بل ولا يورث ، كما في حديث ابن عمر المتقدم .

٣ - والصدقة تكون من كل شيء ينتفع به ويصح تملكه سواء كان يبقى مدة أو يفنى بمجرد استعماله كالطعام والعطور والثياب ونحو ذلك ، بخلاف الوقف فإنه لا يكون إلا في الأمور التي من شأنها أن تبقى مدة تحبس فيها على ما ذكرناه فيما تقدم ، فإن الوقف معناه في اللغة الحبس كما عرفت .

* * *

الوصية

• تعريفها :

الوصية فى اللغة: النصح بفعل شىء أو بتركه ، ولكن لها عند الفقهاء تعريف يتمشى مع أحكامها فى الشرع الحكيم . فهى عندهم: تصرف يستوجب فى تركة الموصى حقاً للموصى له .

وهى تختلف عن الهبة من حيث إنها تبرع لا يحصل عليه الموصى له إلا بعد موت الموصى ، وتكون فى حدود الثلث على ما سيأتى بيانه .

• حكمها :

الأصل فى الوصية الإباحة لأنها موكولة فى الشرع لإرادة الموصى فى الشىء الذى يوصى به وفى الشخص الذى يوصى له ، لكن هناك أمور تجعلها مستحبة وأخرى تجعلها واجبة أو مكروهة أو حراماً ، فتكون بهذه الاعتبارات من الأمور التى تعتبرها الأحكام الخمسة كما يقول الفقهاء ، وهى: الإباحة، والندب، والوجوب، والكراهة والحرمه ، كما أشرنا .

وفىما يلى بيان ذلك إجمالاً :

- ١ - تجب الوصية على من كان فى ذمته حق شرعى لآخر يخشى أن يضيع إن لم يوص به كأن يكون عليه دين لا يعلمه أحد سواه ، أو يكون لأحد عنده ودعة ليس عليها شهود، أو يكون عليه حق لله تعالى كحج أو زكاة - فإنه يجب عليه فى هذه الأمور وما مائلها أن يوصى بإيصال هذه الحقوق لأصحابها لتبرأ ذمته منها .
- روى البخارى ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « ما حق امرئ مسلم له شىء يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » (١) .
- قال ابن عمر : ما مرت على ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك إلا وعندى وصيتى .

وهذا هو الحزم لأن المرء قد يأتية الموت بفتة فلا يستطيع أن يرد إلى الناس حقوقهم ولا أن يوصى بردها .

(١) ذكر ليلتين فى الحديث للتقريب لا للتحديد .

٢ - وتستحب الوصية للأقارب واليتامى والمساكين قرابة إلى الله تعالى ،
فالقربات من المستحبات كما هو معلوم .

٣ - وتكون الوصية مكروهة لأهل الفسق لثلاث يتقوى بها على معصية الله تعالى
إن غلب على ظنه ذلك ، أو كان فقيراً ذا عيال وكانوا فى حاجة إلى ميراثهم منه .

٤ - وتكون محرمة إذا كان فيها إضرار بالورثة على ما سيأتى تفصيله .

٥ - وقد سبق أن قلنا إن الأصل فيها الإباحة إذا خلت من الاعتبارات التى
تخرجها عن هذا الأصل إلى الوجوب أو الحرمة أو الاستحباب أو الكراهة .

وقيل : تجب الوصية على كل مكلف له مال يخشى عليه من الضياع على
ورثته ، لحديث ابن عمر المتقدم وهو قوله عليه السلام : « ما يحق امرئ مسلم له شيء
يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » .

• والأولى حمل الأمر فى الحديث على الندب لا على الوجوب .

• صيغتها :

ولا تنعقد الوصية إلا بصيغة صريحة يفهم منها إعطاء الحق للموصى له بعد
موت الموصى ، وهذه الصيغة تصدر من الموصى نفسه أو من وكيله إذا ثبتت وكالته
بطريق شرعى ، والصيغة هى ركن الوصية أى الذى يتوقف عليه امضاؤها ، وتسمى
فى عرف الفقهاء بالإيجاب لأن الموصى يوجب بها على نفسه حقاً لاخر بعد موته لم
يكن له قبل إنشائها .

وقبول الوصية ليس داخلياً فى الصيغة عند كثير من الفقهاء ، وبعضهم يدخله
فيها ويجعل الوصية متوقفة عليه لا تتم إلا بقبوله لها ، إذ من غير المعقول أن يملك
إنسان شيئاً بغير رضاه .

والحق أن القبول ليس داخلياً فى ركن الوصية وإنما هو شرط فى نفاذها فى
الأمر التى تملك .

أما إذا كانت غير ذلك - كالوصية بعق العبد - فلا يكتفى فى الوصية حيثئذ
الإيجاب فقط باتفاق العلماء .

هذا مع ملاحظة أن القبول لا اعتبار له إلا بعد الوفاة وقبل ذلك لا قيمة له ،
لأن الوصية عقد غير لازم مادام الموصى حياً إذ يجوز له أن يرجع فيها إذا تبين له أن
الموصى له لا يستحقها ، أو رأى أن يوصى لغيره ، أو يعدل عن الإيصاء ويترك المال

لورثته ، أو يريد أن ينتفع هو به فى حياته إلى غير ذلك من الأمور التى تحمله على العدول عن الإيصاء .

• شروطها :

للوصية الاختيارية شروط كثيرة ، منها ما يرجع إلى الباعث عليها ، ومنها ما يرجع إلى صيغتها ، ومنها ما يرجع إلى الموصى ، ومنها ما يرجع إلى الموصى له ، ومنها ما يرجع إلى الموصى به .

أما الشروط المتعلقة بالباعث عليها فأهمها أن يكون الهدف منها موافقاً للمقاصد الشرعية كإعانة فقير على نفقة عياله ، أو إعانة طالب علم على طلبه ، أو كبناء مسجد أو معهد أو مستشفى ونحو ذلك . بخلاف ما لو قصد من ورائها التشجيع على معصية أو إحياء بدعة كان يوصى بمال يشتري به أدوات لهو أو يبنى به ملهى من الملاهى ، أو يبنى به ضريحاً أو مسجداً لضريح ونحو ذلك من الأمور التى لا تجوز شرعاً ، والوصية بالحرām حرام ، والوصية بالمكروه مكروهة ، والوصية بالمباح مباحة ، وبالمستحب مستحبة وبالواجب واجبة كما بينا فى حكمها ، وسيأتى لهذا كله مزيد بيان أن شاء الله تعالى .

وأما الصيغة فيشترط فيها أن تكون بالعبرة أو بالكتابة عند القدرة عليها . فالناطق الكاتب إن شاء أوصى بعبارة وإن شاء أوصى بكتابه ، والأخرس إن كان كاتباً أوصى بالكتابة ولا يفيد الإيصاء بالإشارة إلا لمن لم يكن قادراً على النطق والكتابة .

وأما القبول فيكفى فيه العلم برضا الموصى له بالعبرة أو بالكتابة أو بالإشارة لأنه شرط فى نفاذ الوصية وليس داخلاً فى ركنها - وهو الصيغة - كما قدمنا .
وأما الموصى فيشترط فيه أن يكون عاقلاً بالغاً مختاراً ليس عليه دين يستغرق تركته .

فلا تجوز وصية المجنون ولا المعتوه ولا الصبى ولو كان مميزاً عند أكثر الفقهاء ، ولا تجوز وصية المكروه ، ولا من عليه دين يستغرق تركته ؛ لأنه حيثئذ يكون مفلساً لا يملك شيئاً وبالتالي لا يجوز أن يوصى بشيء لا يملكه على الحقيقة ، لكن إذا أبرأه الغرماء من الدين صحت الوصية ، أو أبرأه الغرماء من بعض دينه بحيث يكون ما تنازلوا عنه يسع ثلث التركة فعندئذ تنفذ الوصية بشرط ألا يتأتى من تنفيذها ضرر على الورثة .

وأما الموصى له فيشترط فيه أن يكون معلوماً باسمه حتى تسلم إليه، فإن لم يكن معلوماً لدى من يقوم بتنفيذها سقطت الوصية . لكن إذا قال: أوصيت للمسلمين بكذا صرفت في مصالحهم ، أو قال: هي للفقراء - قسمت على أقربهم وأحقهم من الأقارب والجيران أعنى أقارب الميت وجيرانه لا أقارب من يقوم بتنفيذ الوصية .

ويشترط فيه أن يكون موجوداً عند الوصية ، فإذا أوصى شخص لفلان فظهر أنه ميت كانت الوصية باطلة ، وكذلك لو أوصى لأول ولد لفلان أو لأكبر أولاده سناً وليس له أولاد وقت الوصية، أو أوصى لأول مسجد يبنى في القرية ، أو أوصى لحمل هذه المرأة والمرأة ليست بحامل - ففي كل هذه الأحوال تكون الوصية باطلة عند الحنيفة والشافعية وغيرهم .

ويشترط ألا يكون الموصى له قاتلاً للموصى، فإن قتله فلا وصية له ولا ميراث .

ويشترط ألا يكون الموصى له وارثاً إذ لا وصية لوارث إلا إذا أجازها الورثة فإنها تمضي ويكون هذا تنازلاً منهم عن بعض حقوقهم في التركة ، وإن أجازها البعض ولم يجزها البعض نفذت في حصة من أجاز وبطلت في حصة من لم يجز .
وأما الموصى به فيشترط أن يكون مما يصح تملكه والانتفاع به شرعاً فلا يصح الإيصاء بأدوات الله ولا بالخمر ولا بالخنزير وغير ذلك من الأشياء التي لا يجوز تملكها والانتفاع بها شرعاً .

ويشترط أن يكون الموصى به مملوكاً للموصى حال الوصية إلا إذا كان الموصى به شائعاً في كل المال كالربع أو الثلث، فالمدار في صحة الوصية على وجود الموصى به وقت الوفاة، فلو لم يكن موجوداً وقت الإنشاء ولكنه وجد عند الوفاة فالوصية صحيحة في الربع أو الثلث من القدر الموجود عند قبول الوصية بعد الموت .
ويشترط في الموصى به أن يكون في حدود ثلث الباقي من التركة بعد التجهيز وسداد الديون .

ويناء على هذا الشرط لا تنفذ الوصية بأكثر من الثلث إلا إذا انعدم الورثة ، فإذا لم يكن هناك ورثة مستحقون للإرث نفذت الوصية بالأكثر من الثلث ، ولو بكل المال؛ لأن منع الوصية فيما زاد على الثلث إنما كان لمراعاة حق الورثة ، وما دام لم يوجد منهم أحد فالموصى له أحق بذلك من بيت المال على ما قرره كثير من الفقهاء .

هذه هي أهم الشروط التي نص عليها أهل العلم بالأحكام الشرعية في كتبهم .

• الحث على الوصية في حال الصحة :

لما كانت الوصية باباً من أبواب التبرع بغية التقرب إلى الله تعالى في الغالب حث النبي ﷺ على المبادرة بها في حال الصحة حتى لا يفجأ الموت فيحول بينه وبينها فيفوتها خير كثير .

فقد روى البخارى في صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رجل للنبي ﷺ : يا رسول الله أى الصدقة أفضل ، قال : « أن تصدق وأنت صحيح حريص تأمل الغنى وتخشى الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم ، قلت : لفلان كذا ولفلان كذا ، وقد كان لفلان » .

فالإنسان في حال صحته يصعب عليه إخراج المال غالباً لما يخوفه به الشيطان من الفقر والعوز ، ويمنيه بطول العمر الذى يحتاج فيه إلى كثرة المال ، ويزين له أن أولاده مثلاً فى حاجة إليه وإلى أكثر منه ، كما قال تعالى : ﴿ الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ﴾ (١) .

والمراد بالفحشاء فى الآية - كما قال أكثر المفسرين - البخل .
وأخرج الترمذى بإسناد حسن ، وصححه ابن حبان عن أبى الدرداء مرفوعاً ، قال : « مثل الذى يعتق ويتصدق عند موته مثل الذى يهدى إذا شبع » .

• الوصية الواجبة :

قد عرفنا فيما سبق أن الأصل فى الوصية الإباحة ولا تخرج عن هذا الأصل إلى الوجوب أو الاستحباب أو الكراهة أو الحرمة إلا بداع يقتضى ذلك ، وعرفت أن الوصية إنما تجب على من كان فى ذمته حق شرعى لأخر يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوص به ، ولكن العلماء الذين أسند إليهم سن القوانين الخاصة بالشعون الأسرية أحققوا بهذا النوع من الإيضاء نوعاً آخر سموه « الوصية الواجبة » معتمدين فى ذلك على بعض أقوال التابعين كسعيد بن المسيب ، والحسن البصرى ، وإسحق بن راهوية والإمام أحمد بن حنبل ، وداود الظاهرى ، وابن حزم وغيرهم .
وهذه الوصية الواجبة بحكم القانون إنما تجب لأهل الطبقة الأولى من أولاد البطون ، وهم أبناء البنات الصليات وبناتهن ، ولا تجب لأولاد أبناء البنات ولا لأولاد بنات البنات - أى الطبقة الثانية من أولاد البطون .

(١) سورة البقرة آية : ٢٦٨ .

وتجب أيضاً لأولاد الظهور، أى أولاد الأبناء مهما نزلت درجتهم ، بشرط ألا يتوسط بين الفرع وأصله أنثى .

ويقسم نصيب كل أصل على من يوجد من فروعه قسمة الميراث .

فإذا مات شخص وترك مثلاً ولداً ، وأبناء ابن مات فى حياته ، كان لأولاد الإبن نصيب أبيهم من تركه جدهم، بشرط أنه لا يزيد نصيب أبيهم عن الثلث ، فإذا زاد عن الثلث- كما فى هذه المسألة - لم يأخذوا إلا الثلث ، وكان للولد الذى عاش بعد أبيه الباقي وهو الثلثان .

ويقسم حق الولد الذى مات قبل أبيه على أولاده قسمة الموارث فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

والوصية الواجبة مقدمة على استحقاق الورثة تخرج من التركة قبل الحصول على أنصبتهم ، تنفذ بالقانون سواء أوصى بها المورث أم لم يوص بها؛ لأنه كان من الواجب عليه أن يوصى بها، فحيث لم يوص وجب على الحاكم أن يخرجها من ماله لمستحقها بقدر نصيب الوارث لو كان حياً إذا لم يزد عن الثلث .

وهى مقدمة أيضاً على الوصايا الاختيارية التى أوصى بها الميت فى حياته ، فالواجب مقدم على المباح والمستحب كما هو معلوم .

فإن كانت الوصية الواجبة قد استغرقت ثلث التركة فلا شئ لأصحاب الوصايا الاختيارية ، وإذا قلت عن الثلث كان لهم الباقي ، فالوصيتان معاً لا يتجاوزان ثلث التركة إلا إذا رضى الورثة بذلك ، فيكون تبرعاً منهم على الصحيح؛ لأنه ليس للموصى الحق فى الإيصاء إلا فى حدود الثلث .

واعلم أن هذه الوصية إنما تجب لفرع الميت غير الوارث من الأرحام والعصبات بالتفصيل الذى قدمناه بشرط ألا يكون الميت قد أعطاهم فى حياته شيئاً يعادل ما يحصلون عليه بالوصية الواجبة هبة أو هدية ، فإن كثيراً من الناس من يشعر بحاجة أولاد ولده الذى مات فى حياته فيعوضهم عن ميراث أبيهم بشئ يهبه لهم ويكتب بذلك وثيقة ويشهد عليها حتى لا ينازعهم أحد من الورثة فيما بعد ، وهذا عمل طيب .

هذا وقد استدل القائلون بالوصية الواجبة من التابعين ومن بعدهم بقول الله

تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (١) .

وقد استدلوا أيضاً بالحديث الذى رواه الشيخان عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « ما حق امرئ مسلم له مال أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » .
فقد دلت الآية ودل الحديث على وجوب الوصية ولكن لغير وراث كما هو معلوم من السنة ، وكذلك هى غير واجبة لغير الأقارب ، فقد بقى أن تكون هذه الوصية الواجبة مختصة بالأقارب غير الوارثين .

وخلاصة القول أن القانون خالف الجمهور فى إيجاب هذه الوصية بالقوة إذا لم يوص الميت قبل موته لأبناء ابنه المتوفى قبله أو لأبناء بنته على النحو الذى بيناه فيما سبق ، ولكنه اجتهد لا أدرى على التحقيق إن كان صواباً أو خطأ فإنى أرى أن فى تنفيذ هذه الوصية براً بأقارب الميت من جهة ، وظلماً للورثة من جهة أخرى ؛ لما فيه من نقص أنصبتهم وقد جعل الله الميراث للحى دون الميت ، والوصية الواجبة تبدو وكأنها ميراث غير أنها مقيدة بالثلث ، فكان ينبغى - والله أعلم بالصواب - أن تبقى أحكام الموارث كما هى دون أن تقحم فيها هذه الوصية ، وعلى الورثة أن يفضلوا على أقاربهم بشيء من موارثهم تطبيقاً لقلوبهم عملاً بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (٢) .

* * *

(١) سورة البقرة آية : ١٨٠ . (٢) سورة النساء آية : ٨ .

علم الميراث

• تعريفه :

هو قواعد يعرف بها نصيب كل مستحق في التركة .
ويسمى أيضاً علم الفرائض ؛ لأنه القواعد التي تعرف بها السهام المقدرة شرعاً لكل وارث .

• فضله والحث على طلبه :

وهو من أرفع العلوم قدراً وأجلها أثراً . تنويعاً بشأنه واستنهاضاً للهمم في مدارسته قول النبي ﷺ : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنها نصف العلم ، وهو أول شيء ينسى ، وأول شيء ينتزع من أمتي » .

(رواه ابن ماجه والدارقطني عن أبي هريرة) .

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل : آية محكمة ، أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة » .

(رواه أبو داود وابن ماجه) .

أي إن العلوم الضرورية التي يجب على كل مسلم تحصيلها ثلاثة وما سواها تعد من الوسائل الموصلة إليها لا تطلب لذاتها ، وإنما تطلب لهذه العلوم الثلاثة ، وهي فهم آية محكمة ، وسنة ثابتة ، وفريضة واجبة لوارث بمقتضى حكم الله تعالى .

وعن الأحوص عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها ، فإنني امرؤ مقبوض والعلم مرفوع يوشك أن يختلف اثنان في الفريضة والمسألة فلا يجدان أحداً يخبرهما » .

(أخرجه النسائي والحاكم والدارمي وغيرهم) .

وهو أول علم يفتقد من الأرض كما علمت من الحديثين السابقين ؛ لذا يجب على العلماء أن يفتنوا به وإن يعلموه الناس حتى يحصل كل وارث على نصيبه المقروض له كاملاً غير منقوص .

فمعرفة الفرائض نصف العلم كما قال الرسول ﷺ في الحديث المتقدم ،

وذلك لتشعب مسأله ، وتداخل بعضها فى بعض ، وصعوبة استنباطها من أدلتها التفصيلية على غير الراسخين فى العلم ، ولما فيه من عمليات حسابية تحتاج إلى خبرة واسعة بعلم الحساب والمساحة وغيرها .

وقيل : إنه ليس نصف العلم على الحقيقة ، وإنما قاله الرسول ﷺ مبالغة فى الحض على تعلمه وكمال العناية به ، كقوله « الحج عرفة » ، أى أهم أركان الحج عرفة وليس مراده الحج كله فى الوقوف بعرفة .

ومثل هذه المبالغات مستحسنة فى الحض على فعل الشيء وتركه . والله أعلم .

• الحكمة فى تشريع الموارث :

شرع الله التوارث فى كتابه وعلى لسان رسوله عليه الصلاة والسلام ، وجعله نظاماً قوياً محكماً يعد معجزة من معجزات التشريع الإسلامى يفيض رحمة وعدلاً وسداداً ورشداً ، تجدد فيه النفوس المؤمنة عظة وطمأنينة ورضا وسكينة ؛ ويتمثل ذلك النظام جملة فى الأمور الآتية :

١ - حكم الله تعالى بأن تكون تركة المتوفى ملكاً لأبنائه وبناته وأمه وأبيه وإخوته وأخواته ، وغيرهم ممن سيأتى ذكرهم ؛ لأنهم أمس الناس قرابة به ، ولأنه كان يستنصر بهم ويستعين ببعضهم فى تكوين تركته ، فلا جرم أن تكون هذه التركة فيمن كانوا سبباً فى تكوينها على وجه من الوجوه .

٢ - حدد لكل وارث نصيباً معيناً ، فحسم بهذا مادة النزاع التى تزرع الأحقاد وتقطع الأرحام .

٣ - كان نصيب الأنثى نصف نصيب الرجل ؛ لأنه الكافل لأسرته وعليه وحده يقع عبء الإنفاق .

٤ - ألحقت الزوجية بالقرابة تقديساً للصلة بين الزوجين وإبراراً لمظهر الوفاء .

٥ - وألحق الولاء^(١) أيضاً بالقرابة اعترافاً بالجميل وشكراً على المعروف .

فعلم الميراث يعد نظاماً دعت إليه الحياة الاجتماعية ، وحفزت نحوه الحكمة الإلهية لعمران الكون والتوازن بين أفراد المجتمع ؛ لأنه بما فيه من توزيع تركة المورث

(١) سيأتى بيان معنى الولاء فيما بعد .

الواحد على وارثين عدة ، وانتقالها من جيل إلى جيل يفتت الملكية ويحارب الأثرة .

والشريعة الإسلامية تدعو دائماً إلى عدم تركيز المال فى يد بعض الناس وحرمان غيرهم منه .

وذلك ليس بتشريع الموارث وحدها ولكن بكثير من التشريعات المالية على اختلاف أنواعها كما هو معلوم من القرآن والسنة .

• شروط الإرث :

يشترط فى تحقق الميراث أمران :

الأول: موت المورث حقيقة أو حكماً ، بأن يكون مفقوداً لا يعرف له مكان فيحكم القاضى بموته بناءً على طول غيابه وجهل موطنه وقرائن أخرى يستعين بها فى إصدار الحكم .

الثانى : حياة الوارث بعد موت المورث حياة حقيقية ، أو تقديرية ، بأن يكون حاملاً ، فلا يعلم إن كان حياً وقت حياة المورث أم لا فيقدر أنه حى ، فيحجز له نصيبه من الميراث بناء على هذه الحياة التقديرية . فإن خرج من بطن أمه حياً أدخل نصيبه ، وإن خرج ميتاً فليس له شيء .

فإذا مات اثنان أو أكثر بينهم علاقة توارث فى حادث واحد ، ولم يعلم السابق منهما فلا توارث بينهما لعدم التحقق من حياة الوارث عند موت المورث ، وتقسّم تركتهم جميعاً بين الورثة الأحياء .

• أسباب الميراث :

أسبابه ثلاثة : قرابة ، ونكاح ، وولاء :

١ - أما القرابة فهى : رابطة النسب الناشئة عن الولادة بين الوارث والمورث ، وهى أقوى أسباب الميراث ، ويرث بها سائر أقارب الميت بشروطهم ، كأولاد الميت وآبائه وإخوته وأعمامه ، وذوى رحمه .

٢ - وأما النكاح فهو : الزواج الناشئ عن عقد صحيح ، سواء دخل الزوج بزوجه أم لا ، فمتى مات عنها ورثته ، ومتى ماتت عنه ورثها دخل بها أم لم يدخل بها .

فإن طلقها قبل الدخول فلا ترثه ولا يرثها ولا علة عليها ، لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَثُنَهَا ﴾ (١) .

أما إن طلقها بعد الدخول فإنها ترثه ويرثها ما دامت في عدتها ، فإن خرجت من عدتها فلا توارث بينهما .

وقد اشترط الفقهاء في النكاح الذي يكون سبباً في الإرث أن يكون ناشئاً عن عقد صحيح ؛ لإخراج النكاح الفاسد ، كمن تزوج أخته من الرضاع ولم يعلم بذلك إلا بعد الدخول فإن نكاحه باطل يفسخ من غير طلاق ، ولا يكون سبباً في الميراث ، وإن تربت عليه آثار أخرى بعد الدخول كالمهر والعدة والنسب .

٣ - وأما الولاء فهو الإعتاق ، فمن أعتق عبداً فعات العبد كان ماله له ، بشرط ألا يكون للعبد أى وارث آخر من زوج أو قريب مطلقاً .

والأصل في الإرث بهذا السبب ما رواه البخارى ومسلم أن رسول الله ﷺ قال : « إنما الولاء لمن أعتق » .

وإنما أعطى الإسلام للمعتق الحق في ميراث العبد الذي أعتقه لأنه هو المنعم عليه بأسمى شيء في الحياة ، وهو تحريره من رقه ، فكان من حقه أن يرثه إذا لم يكن له وارث ، ولا يخفى ما فيه من الحث على الإعتاق ، وتخليص الرقاب من الرق . وقد عمل الإسلام على تخليص الإنسان من ذل العبودية لغير الله تعالى بكل السبل حتى زال الرق وانقطعت آثاره في العالم كله تقريباً من غير إجبار للسادة ، ولا إجحاف لحقوقهم ، ولا تبديد لثرواتهم ، إذ لم يكن تحرير العبيد بقانون ملزم ، وإنما كان بالترغيب في ثواب الله تعالى ، كما هو معروف من نصوص الشرع (٢) .

وفي أسباب الموارث يقول صاحب الرحبية :

أسبابُ ميراث الوري (٣) ثلاثة كلٌ يقيدهُ ربُّه (٤) الوراثَةُ
نكاح وولاء ونسبٌ ما بعدهن للموارث سببٌ

(١) سورة الاحزاب آية : ٤٩ .

(٢) راجع أمر تحرير العبيد في الشريعة الإسلامية في كتاب « بلال » للعقاد ، فهو حسن من كتب في هذا الموضوع .
(٣) الوري : الخلق . (٤) صاحبه .

• موانع الإرث :

موانع الإرث هي التي تحول بين الوارث وحصوله على نصيبه ، أو هي ما نفوت به أهلية الإرث بعد وجود سببه .

وهي ثلاثة أمور :

١ - الرق : فلا يرث العبد أحدًا من أقاربه ؛ وذلك لأنه ليس أهلًا لتملك ، فهو وما ملكت يده لسيده ، فإذا ورثناه أخذ سيده ميراثه ، فيكون هذا في الحقيقة توريثًا للأجنبي بغير سبب ، وهو غير مشروع .

٢ - القتل : فلا يرث القاتل من مقتوله شيئًا ؛ لما رواه الدارقطني عن ابن عباس ، وابن ماجه عن أبي هريرة ، والإمام أحمد عن عمر بن الخطاب : أن النبي ﷺ قال : « لا يرث القاتل شيئًا » .

ولو لم يمنع القاتل من ميراث المقتول لاتخذ الورثة قتل مورثهم ذريعة للوصول إلى تركاتهم وتملكها والانتفاع بها ، فتسود الفوضى ويشيع القتل بين الأقارب .

والقتل المانع للإرث عند الحنفية هو ما كان مباشرًا وأوجب بذاته قصاصًا أو كفارة ، وكان من مكلف بغير حق أو عذر .

أما إذا كان القتل غير مباشر بأن كان بالنسب ، أو من غير مكلف كالصبي أو المجنون ، أو كان القتل بحق بأن يكون قد قتله قصاصًا بأمر الحاكم ، أو لعذر كالدفاع عن النفس والعرض - فلا يمنع هذا من الميراث .

ويرى المالكية أن القتل المانع من الإرث هو القتل العمد عدوئًا سواء كان مباشرًا أم كان سببًا فيه بالإعانة أو التحريض ، أو شهادة الزور المؤدية إلى ذلك ؛ لتوفر النية في قتله ، وتأثيرها في حلوثه .

فيخرج من ذلك القتل الخطأ ، والقتل الواقع من الصبي والمجنون ، والقتل بحق قصاصًا أو حدًا ، والقتل بعذر كالدفاع عن النفس والعرض . وفي المسألة خلاف طويل يراجع في أمهات الكتب الفقهية .

٣ - اختلاف الدين : فلا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم ؛ لما رواه مسلم وغيره عن أسامة بن زيد : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم » .

وذلك لأن اختلاف الدين يقطع الولاية بين المتوارثين ، والميراث - كما هو معروف - قائم على الولاية والمناصرة .

وهذا المانع مجمع عليه عند أهل العلم إلا خلافاً يسيراً وقع بين الصحابة والتابعين في ميراث المسلم من الكافر .

منهم معاذ ومعاوية وابن الحنفية والشعبي وابن المسيب ، فقد قالوا بتوريث المسلم من الكافر دون توريث الكافر من المسلم .

هذا وغير المسلمين يرث بعضهم بعضاً ؛ لأنهم يعتبرون أهل ملة واحدة .
وفى موانع الإرث يقول صاحب الرحية :

ويعن الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث

رق و قتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين

• الحقوق المتعلقة بالتركة :

يتعلق بتركة الميت أربعة حقوق :

الاول : تجهيزه ، فيؤخذ من ماله بقدر ما يتطلبه تغسيله وتكفينه ودفنه في الحدود المشروعة من غير إسراف ولا تبذير .

وإذا أسرف أحد الورثة في شيء من تجهيزه فلا يلزم الورثة أن يشتركوا معه فيما أخرجه من المال رائداً على المعتاد .

وهذا الحق مقدم على غيره ؛ لأنه من حاجات الميت الأصلية .

الثاني : قضاء دينه ، ويأتي هذا الحق عند الإمام أحمد بعد التجهيز .

ويرى الأئمة الثلاثة أن الدين العيني يقدم على التجهيز ، فإذا استغرق الدين التركة كلها وجب تجهيزه على من تجب عليه نفقته .

الثالث : الوصية ، وتنفذ في حدود الثلث من التركة .

الرابع : الميراث ، فما بقى من التركة يقسم على الورثة بمقتضى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ .

• الوارثون من الرجال :

الوارثون من الرجال عشرة إجمالاً ، وخمسة عشر تفصيلاً .

وهم : الابن ، وابن الابن مهما نزلت درجته ، والأب ، والجد مهما علت

درجته ، والأخ الشقيق والأخ لأب ، والأخ لأم ، وابن الأخ الشقيق وابن الأخ لأب ، والعم الشقيق والعم لأب ، وابن العم الشقيق وابن العم لأب ، والزوج ، والمعتق .

وقد ذكرهم صاحب الرحيبة إجمالاً فقال :

والوارثون من الرجال عشرة	اسمـاؤهم معروفةٌ مشتهرة
الابن وابن الابن مهما نزلا	والأب والجد وإن علا
والأخ من أى الجهات كانتا	قد أنزل الله به القـرآنـا
وابن الأخ المدّئى إليه بالأب	فاسمع كلاماً ليس بالمكذب
والعم وابن العم من أبيه	فاشكر لذى الإيجار والتنبه
والزوج والمعتق ذو السـواء	فجملة الذكـور هـؤـلاء

• الوارثات من النساء :

والوارثات من النساء سبعة إجمالاً ، وعشرة تفصيلاً .

وهن : البنت ، وبنت الابن مهما نزلت درجتها ، والام ، والجدة لام مهما علت درجتها ، والجدة لأب مهما علت درجتها ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب ، والأخت لأم ، والزوجة ، والمعتقة .

قال صاحب الرحيبة :

والوارثات من النساء سبع	لِمَ يُعْطِ أَنثَى غَيْرهنَ الشَّرْعُ
بنت وبنت ابن وأم مشفقة	وزوجة و جدة ومعتقة
والأخت من أى الجهات كانت	فهذه عدتهن بـانـت

وقد ذكر صاحب الرحيبة الوارثين والوارثات إجمالاً ، فبلغ عددهم سبعة عشر وارثاً إجمالاً ، ولكنهم على التفصيل خمسة وعشرون وارثاً .

• أقسام الوارثين :

وينقسم الوارثون إلى قسمين :

١ - الوارثون بالفرض ، وهو النصيب المقدّر فى نص الكتاب العزيز ، وهم اثنا عشر وارثاً : ثمانية من الإناث وأربعة من الذكور .

أما الإناث فهن : البنت ، وبنت الابن ، والام ، والجدة ، والأخت الشقيقة

عند انفرادها عن معصب، والأخت لأب عند انفرادها عن معصب، والأخت لأم عند عدم وجود الفرع الوارث والأصل الوارث، والزوجة . على ما سيأتى بيانه .
وأما الذكور فهم : الأب، والجد عند فقد الأب، والأخ لأم، والزوج .
٢ - ومن سوى هؤلاء وارث بالتعصيب لا بالفرض : كالابن، وابن الابن، والأخ الشقيق والأخ لأب، والعم، وابن العم، وابن الأخ، والمعتق، وغيرهم .

* *

الفروض وأصحابها

الفرض كما علمت هو النصيب المقدر فى الشرع لكل وارث فى كتاب الله تعالى، وعلى لسان نبيه ﷺ .
وهو ستة أنواع : ثلاثة منها روجية هى : النصف، والربع، والثلث .
والأخرى فردية هى : الثلثان، والثلث، والسلمس .

وكل فرض من هذه الفروض له أفراد يختصون به فيما يلى بيانه :
من له الثلثان :

الثلثان فرض أربعة أصناف من النسوة :

- ١ - البنتان فأكثر عند عدم وجود من يعصيهن .
- ٢ - بنتا الابن فأكثر عند عدم وجود من يعصيهن .
- ٣ - الأختان الشقيقتان فأكثر عند عدم وجود من يعصيهن .
- ٤ - الأختان لأب فأكثر عند عدم وجود من يعصيهن ، وذلك بشروط بائى ذكرها .

من له الثلث :

الثلث فرض نوعين من الورثة :

- ١ - الاثنان فأكثر من الإخوة والأخوات لأم سواء أكانوا من الذكور فقط أم من إناث فقط أم منهما معاً ، إذا لم يكن للمورث فرع وارث أو أصل مذكر .
- ٢ - الأم بشرط ألا يكون للمتوفى فرع وارث ، ولا يوجد عدد من الإخوة الأخوات لأبوين ، أو لأب ، أو لأم .

١ - فتستحقه الزوجة إذا لم يوجد لزوجها المتوفى ولد منها ، أو من غيرها سواء أكانت الزوجة واحدة أم أكثر .

٢ - ويستحقه الزوج عند وجود ولد لزوجته المتوفاة منه أو من غيره .

من له الثمن :

أما الثمن فهو فرض واحدة من الورثة وهى الزوجة إذا كان لزوجها المتوفى ولد منها أو من غيرها ، ومثلها الزوجات عند اجتماعهن .

* * *

ميراث أصحاب الفروض

تكلمت فيما سبق عن الفروض المقدرة فى كتاب الله تعالى ، وهى : الثلثان ،
والثلث ، والسدس ، والنصف ، والرابع ، والثلث ، وذكرت أصحابها ، وفيما يلى
أذكر نصيب كل وارث منهم بالتفصيل .
وقد عرفت أيضاً فيما سبق أنهم اثنا عشر فرداً ، ثمانية من الإناث ، وأربعة من
الذكور .

وقد بدأنا بهم قبل أصحاب العصباء عملاً بقوله ﷺ : « ألحقوا الفرائض
بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر » .

(أخرجه مسلم عن ابن عباس فى كتاب الفرائض) .
ومعنى الحديث : أعطوا الفرائض - أى السهام المقدرة - لأهلها المستحقين لها
شريعاً وما بقى من التركة فهو لأقرب عاصب من أقارب المورث .
١ - البنت الصليبة :

والبنت التى هى من صلب المورث مباشرة لها ثلاث حالات :
١ - إذا كانت واحدة ، وليس معها ابن للميت يعصبها ، وليس معها أخت أو
أكثر - ففرضها نصف التركة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وإن كانت واحدة فلها النصف ﴾ .
٢ - إذا كان معها ابن للميت أو أكثر فإنها ترث بالتعصيب حيثئذ لا بالفرض ،
فيكون لها نصف حظ الذكر ؛ لقوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل
حظ الأنثيين ﴾ .

٣ - إذا كانت معها أخت أو أكثر ، وليس للميت ابن ، فإن لهن الثلثين فرضاً ،
لقوله تعالى : ﴿ فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ﴾ ، وقد نصت الآية على
أن الثلثين نصيب من فوق اثنتين ، ولم تصرح بنصيب الاثنتين ولكن الحكم لهما
بالتلثين جاء إما من قياسهما على الأختين ؛ فقد صرحنا الآية التى فى آخر النساء
بفرضهما ، قال تعالى : ﴿ فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ﴾ .
فإذا كانت الأختان عند انفادهما يحصلن على الثلثين ، فالبنتان الصليبتان
تحصلان عليه بطريق الأولى .

وإما أن يكون قد ثبت لهما الثلثان بالسنة وهو الأظهر عندي ؛ لأن السنة تبين ما أجمله القرآن كما هو معروف .

فقد جاء في صحيح الترمذى فى كتاب الفرائض من حديث جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع آتت الرسول ﷺ بابتيتها ، وقد أخذ عمهما مال والدهما فأرسل إليه رسول الله ﷺ فقال : « أعط ابنتى سعد الثلثين ، وأعط أمهما الثلث ، وما بقى فهو لك » .

والخلاصة فى ميراث البنت الصلبية : أنه إما أن يوجد معها ابن للمتوفى (أى أخ لها) ، أو لا يوجد ، فإن وجد صارت عصبية به ويكون إرثها بطريق التعصيب ، وإن لم يوجد معها ورثت بطريق الفرض ، وفرضها حيثل النصف إن كانت واحدة ، والثلثان مع واحدة غيرها أو أكثر .

٢ - بنت الابن :

المراد ببنت الابن : كل بنت تنسب إلى الميت بواسطة الابن مهما نزلت درجة هذا الابن .

وهى فى الميراث كالبنات الصلبية ترث بالفرض ، وترث بالتعصيب ، ويعصبها ابن ابن فى درجتها أو أنزل منها إن احتاجت إليه . ولها فى الميراث خمسة أحوال :

١ - لها النصف فرضاً عند عدم وجود ولد الصلب كالبنات الصلبية ، لقوله تعالى : ﴿ وإن كانت واحدة فلها النصف ﴾ .

ولفظ البنت يطلق على الصلبية وبنت الابن مهما نزلت ، وكذلك لفظ الابن يطلق ويراد به المباشر وغيره .

٢ - لها السدس مع الواحدة الصلبية تكملة للثلثين .

٣ - إذا كن اثنتين فأكثر كان لهن الثلثان فرضاً كالبنتين الصليبتين فأكثر .

٤ - لا يرثن مع وجود البنتين الصليبتين فأكثر إلا إذا وجد معهن ابن ابن يحدنهن أو أسفل منهن فى الدرجة فيعصبهن .

٥ - لا يرثن مع وجود الابن .

٣ - الأم :

للأم ثلاث حالات :

١ - تأخذ السدس إذا كان للميت ولد (١) ، أو اثنان من الأخوة أو

(١) يطلق الولد على الذكر والأنثى .

الأخوات مطلقاً، سواء كانوا من جهة الأب والأم أم من جهة الأب، أم من جهة الأم.

٢ - تأخذ ثلث جميع المال إذا لم يوجد أحد ممن تقدم ذكرهم .

٣ - تأخذ ثلث الباقي عند عدم من ذكر بعد فرض أحد الزوجين ، وذلك فى مسألتين تسميان بالغراوين .

المسألتان الغراوان :

سميتا بذلك لأن الأب يفر الأم فيخلط نصيبه وهو السدس على نصيبها وهو ثلث التركة ، ثم يقاسمها على قاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيأخذ سهمين ، وتأخذ هى سهمًا واحدًا هو ثلث الباقي، فهو ثلث الباقي فى الحقيقة ليس ثلث التركة ولكنه سدسها فقط .

المسألة الأولى : إن مات رجل وترك أمًا وأبًا وزوجة ، فإن للزوجة الربع وللأم الثلث ، وللأب السدس ، ثم يخلط نصيبه بنصيبها ، ويقاسمها على القاعدة التى ذكرناها ، فتكون المسألة من ١٢ : ثلاثة للزوجة ، وستة للأم ، وثلاثة للأب، لكن بعد المخالطة يصير له ستة لا ثلاثة وهو ضعف نصيبها ، فيكون بذلك قد غرها وهى مغرة محمودة ؛ لأن ما يأخذه زوجها يعود إليها فى الغالب بطريقة أو بأخرى، ويكون الشرع بذلك قد أرضاها أولاً بإعطائها ثلث التركة ، ويكون قد أنصف الرجل أيضاً ، وطيب نفسه بهذه الحيلة التربوية فأعطاه ضعف نصيبها ، فهى قسمة فيها ملاطفة لهما، وحفظاً لحق كل منهما بطريقة لا تخرج أيًا منهما .

والمسألة الثانية : إن ماتت امرأة وتركت زوجًا وأمًا وأبًا ، فإن الزوج يأخذ النصف ، وهو ثلاثة من ستة ، وتأخذ الأم أولاً ثلث التركة ، وهو اثنان من ستة ، ويأخذ الأب السدس ، وهو واحد من ستة، ثم يخلط نصيبه بنصيبها ويتقاسمان على القاعدة المقدمة ، فيحزر لنفسه اثنين من ثلاثة بينما تحزر هى نصفه ، وهو واحد من ثلاثة، وتسمى هاتان المسألتان أيضاً بالعمرتين أخذًا من قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهما بثلث باقى التركة .

(وقد اختار القانون المصرى توريث الأم ثلث الباقي من التركة فى هاتين المسألتين تبعًا لجمهور الصحابة، ومنهم عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وزيد بن ثابت

عليه السلام ، وجمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة خلافاً لابن عباس عليه السلام ومن تابعه ^(١) .

ومما تقدم نعلم أن الأم ترث بالفرض ولا ترث بالتعصيب ، وإن لها ثلاث حالات - حالة ترث فيها السدس ، وحالة ترث فيها الثلث ، وحالة ترث فيها ثلث الباقي لا ثلث التركة ، وذلك في المسألتين الفراوين ، أو الغرامين ، أو العمريتين كما يسميهما بعض الفقهاء .

وميراثها منصوص عليه في قوله جل شأنه : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس ﴾ .

وقد خالف ابن عباس ، وأهل الظاهر ، والشيعة الإمامية الجمهور في المسألتين العمريتين ، فأثبتوا لها ثلث التركة عملاً بعموم النص في الآية المتقدمة ، لأن نسبة الفروض كالنصف والربع إلى كل التركة دائماً ، وقد روى عن ابن عباس أنه سأل ريد ابن ثابت : هل تحد في كتاب الله ثلث ما بقي ؟ ، قال : لا ، ولكنني قلت ذلك برأى لا أفضل أما على أب ، فقال ابن عباس : كتاب الله أحق أن يؤخذ به من رأيك ^(٢) .

٤ - الأب :

للأب ثلاث حالات :

١ - أن يرث السدس فرضاً ، إذا كان للميت فرع وارث كالابن وابن الابن مهما نزلت درجة أبيه .

٢ - أن يرث بالتعصيب فقط ، وذلك إذا لم يوجد للميت فرع وارث أصلاً لا من الذكور ولا من الإناث ، فيرث التركة كلها إن انفرد أو كان معه عصبه محجوبون ، ويأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض الذين يرثون معه .

٣ - أن يرث بالفرض والتعصيب معاً ، وذلك إذا وجد للميت فرع وارث من الإناث فقط ، فيرث فرض السدس مع أصحاب الفروض أولاً ، ثم يرث الباقي بعد أصحاب الفروض تعصيباً ، وإذا استغرقت الفروض التركة لا يأخذ منها شيئاً عصبوبة كما هي القاعدة في توريث العصبات .

(١) « الميراث والوصية » د . محمد إبراهيم شريف .

(٢) راجع تفصيل ذلك وحجج العلماء وأدلتهم في ميراث الأم في هاتين المسألتين -

« المحلى » لابن حزم ج ٦ ص ٢٦٠ .

٥ - الزوج :

للزوجة النصف فرضاً إن لم يكن لزوجته ولد منه أو من غيره .
فإن كان لها ولد ذكر أو أنثى منه أو من غيره ، أو ابن ابن ، أو بنت ابن مهما
نزلت درجتهم - فله الربع .

قال تعالى : ﴿ ولکم نصف ما ترک أزواجکم إن لم یکن لهن ولد فإن کان لهن
ولد فلكم الربع مما ترکن من بعد وصية یوصین بها أو دین ﴾ .
فقد علم من هذا النص القرآنی الحکیم أن للزوج فرضین : النصف ، والربع .
ولا یحجب من النصف إلى الربع إلا إن کان للزوجة فرع وارث ، وهو ابنها
وبنتها ، وابن ابنها وبنت ابنها مهما نزلت درجتهم .

ولا یحجب حجب نقصان من النصف إلى الربع باین البنت ، ولا بیئت البنت
لأنهما من ذوی الأرحام ، لا یرثان بالفرض ولا بالتعصیب .
ولا یحجب الزوج من المیراث حجب حرمان إلا إذا قام به مانع کان یكون قتل
مورثه أو ارتد عن الإسلام - والعیاذ بالله تعالى .

ولا یرث الزوج إلا بالفرض ، غیر أنه قد یرث بالتعصیب فی بعض الحالات
کان یكون قد تزوج بابنة عمه الشقیق ، وماتت عنه وعن أمها فقط فیرثها الزوج
فرضاً وتعصیباً ، إذ لا وارث لها من العصبات سواه .
٦ - الزوجة :

للزوجة الربع إن لم یکن لزوجها المتوفى عنها ولد ذکر أو أنثى ، أو ابن ابن ،
أو بنت ابن علی ما بیناه فی میراث الزوج .

ولها الثمن عند وجود الولد منها أو من غيرها .
قال تعالى : ﴿ ولهن الربع مما ترکن إن لم یکن لکم ولد فإن کان لکم ولد
فلهن الثمن مما ترکن من بعد وصية توصون بها أو دین ﴾ .
والثمن یكون للزوجة الواحدة ، وللزوجتین ، والثلاث والأربع ، ولا یتعدد
بتعددھن ، وكذلك الربع للزوجة والزوجات ایضاً .

قال صاحب الرحيمة :

والثمن للزوجة والزوجات مع البنین أو مع البنات

٧ - الإخوة لأم :

الإخوة لأم من ذوى الأرحام لا يرثون بالتعصيب أبداً ، وإنما يرثون بالفرض عند عدم وجود الفرع الوارث والأصل الوارث ، على ما سيأتى تفصيله .
قال تعالى : ﴿ وإن كان رجلٌ يورثُ كلالةً أو امرأةً وله أخٌ أو أختٌ فللكل واحد منهما السدسُ فإن كانوا أكثرَ من ذلك فهم شركاءُ في الثلثِ ﴾ .
والكلالة فى الآية هى القرابة التى ليس فيها والد ولا ولد ، أو بعبارة أخرى هى القرابة التى ليس فيها أصل وارث ، ولا فرع وارث .
وقد أجمع أهل العلم على أن المراد بالأخ والأخت فى الآية : الأخ لأم ، والأخت لأم .

فأخوات الميت من جهة أمه يرثون بالفرض ذكوراً وإناثاً فى أحوال ثلاثة :
١ - السدس فرضاً للواحد منهم أختاً كان أو أختاً لقوله جل شأنه : ﴿ فللكل واحد منهما السدس ﴾ فإذا توفى رجل مثلًا عن أخ شقيق وأخ لأم أو أخت فللأخ لأم (أو أخته) السدس فرضاً ، والباقى للأخ الشقيق تعصيباً .
٢ - الثلث للثنتين فأكثر ذكوراً فقط ، أو إناثاً فقط أو منهما معاً ، ويشتركون فى الثلث بالسوية لا يفضل أخ على أخت عند الاجتماع ؛ لقوله تعالى : ﴿ فهم شركاء فى الثلث ﴾ ، وكلمة الشركاء تقتضى المساواة عند الإطلاق .
٣ - إذا استغرقت الفروض التركة ، وكان هناك إخوة أشقاء لم يتبق لهم شيء يرثونه بالتعصيب باعتبارهم من ذوى العصبات الذين لا يرثون بالفرض ، فإنهم فى هذه الحالة يدخلون مع الإخوة لأم فى الثلث باعتبارهم أولاد أم واحدة ، كما سيأتى تفصيله فى المسألة الحمارية أو الحجرية .

وقد عرفت فيما سلف أن الإخوة لأم لا يرثون مع وجود الأصل الوارث والفرع الوارث ، فإذا وجد للميت ابن أو بنت ، أو ابن ابن أو بنت ابن - فإنهم لا يرثون شيئاً بخلاف ابن البنت وبنت البنت فإنهما لا يحجبانهما من الميراث ؛ لأنهما من ذوى الأرحام .

وإذا كان للميت أب أو جد صحيح فلا يرثون شيئاً أيضاً .
ولا يحجبهم عن الميراث أبو الأم ، ولا الأم ولا الجدة ؛ لأن هؤلاء أصل

مؤنث .

٨ - الأخت الشقيقة :

الأخت الشقيقة ترث بالفرض تارة ، وبالتعصيب بالغير أو مع الغير تارة أخرى .

ولها خمس حالات :

١ - أن ترث بطريق الفرض نصف التركة ، وذلك إذا كانت واحدة ولم تعصب بالغير كأخيها الشقيق ، أو مع الغير كبنت الميت ، أو بنت ابنة .

٢ - أن ترث الثلثين فرضاً ، وذلك إذا كانت معها واحدة غيرها أو أكثر ، ولم يتعصبن بأخ شقيق أو مع فرع وارث مؤنث .

٣ - أن ترث بالتعصيب بالغير مع أخيها الشقيق ما بقى من التركة بعد ذوى الفروض ، واحدة أو أكثر للذكر مثل حظ الأنثيين .

٤ - تدخل مع الأخت لأم ، أو الأخ لأم ، أو الإخوة لأم من الذكور والإناث إذا استغرقت فروض الورثة جميع التركة ، باعتبارهم جميعاً شركاء فى انتسابهم للأم على ما بيناه فى ميراث الإخوة لأم ، وعلى ما سيأتى بيانه فى المسألة الحجرية .

٥ - ترث الأخت الشقيقة مع بنت الميت أو بنت ابنه عند عدم وجود من يعصبهما ، وكذلك مع أكثر من واحدة من بنات الميت أو بنات ابنه ؛ لقوله عليه السلام :

« اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه » .

وهذه الحالات مشروطة بعدم حجبتها من الميراث ، وحجبتها عنه نوعان من الورثة :

١ - الابن ، وابن الابن مهما نزل ؛ لأن الابن - وابن الابن - يأخذ جميع مابقى من التركة بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم .

٢ - الأب ؛ لأنه يأخذ ما تبقى من التركة تعصبياً بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم ، وهو يرث بالفرض والتعصيب ، كما سبق بيانه ، وأما حجبتها بالجد ففيه خلاف ، والأصح أنه لا يحجبها - والله أعلم .

وقد جاء ميراث الأخت الشقيقة ، والأخت لأب أيضاً فى آخر سورة النساء ، قال تعالى : ﴿ يستقونك قل الله يفتيكم فى الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان ما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ .

وهذه آية الكلالة الثانية المعروفة بآية الاستفتاء ، وكما أجمع العلماء على أن المراد بالأخ والأخت فى آية الكلالة الأولى الأخ والأخت من الأم ، فقد أجمعوا على أن المراد بالأخ والأخت فى هذه الآية الثانية الأخ والأخت لأبوين (الأشقاء) أو لأب .

وقد ثبتت هذه الحالات بهذه الآية ، فقد نصت على أن للواحدة النصف ، والاثنتين فأكثر الثلثان إذا لم يوجد من يعصبن ، كما نصت على أنها ترث بالتعصيب إذا وجد معها الأخ ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

وقد أخرج الترمذى فى أبواب الفرائض عن عبد الله بن مسعود: « أن الرسول ﷺ قضى فى بنت وبنت ابن ، وأخت ، بأن للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة للثنتين ، وللأخت الباقي بالتعصيب مع الغير » ، وقد أخذت حالة التشريك من عمل الصحابة رضوان الله عليهم حيث شركوا بين الأشقاء ، وبين إخوتهم من الأم .

٩ - الأخت لأب :

وهى كالأخت الشقيقة عند عدم وجودها ، تثبت لها جميع أحوالها ما عدا المشاركة مع أولاد الأم فى فرضهم الثلث ؛ لأنها لا تمت إليهم بصلة كما هو ظاهر . ولميراثها ست حالات :

- ١ - ترث النصف فرضاً إن كانت واحدة وليس معها من يعصبها .
- ٢ - ترث الثلثين مع أخرى أو أكثر إذا لم يكن لهن معصب .
- ٣ - ترث بالتعصيب بالغير إذا وجد معها أخ لأب - واحدة أو أكثر - للذكر مثل حظ الأنثيين .

- ٤ - وترث بالتعصيب مع الغير إذا وجدت معها بنت أو بنت ابن للمتوفى .
- ٥ - ترث الأخت لأب مع الأخت الشقيقة السلس تكملة للثنتين إذا لم يكن لكل منهما من يعصبها ، فإن كان للأخت الشقيقة أخ يعصبها كان الميراث لهما دون الأخت لأب ، فإنها محجوبة بالأخ الشقيق .

وإذا كان للأخت لأب من يعصبها فإنها ترث هى وأخوها بالتعصيب ما تبقى من ميراث الأخت الشقيقة المفردة ، فيكون للأخت الشقيقة النصف ، وللأخت لأب مع أخيها النصف - للذكر فيه مثل حظ الأنثيين .

وعندئذ يكون ميراث الأخت لأب بالتعصيب لا بالفرض .

ولهذا قد يضرها أخوها عند استغراق أصحاب الفروض للتركة ، فلا توث السدس فرضاً تكملة الثلثين لوجود من يعصبها وهو أخوها ، ولهذا سموه بالأخ المشثوم .

والأخوات لأب يشتركن فى السدس تكملة الثلثين مع الأخت الواحدة التى انفردت عن المعصب .

٦ - لا توث الأخت لأب مع الأخوات الشقيقات إلا إذا كان معها أخ يعصبها فإنها عندئذ تأخذ نصيبها من الثلث الباقي من التركة بالتعصيب، ولذا سمي أخوها بالأخ المبارك .

وهذه الأحوال تثبت لها بمقتضى الآية السابقة على الجملة ، وبما جاء فى الحديث المتقدم ، وبأقضية الصحابة والتابعين ، وما لم تك محجوبة عن الميراث ويحببها واحد من خمسة :

١ - الابن أو ابن الابن مهما نزل .

٢ - الأب .

٣ - الأخ الشقيق .

٤ - الأخت الشقيقة التى صارت عصبه بأخيها ؛ لأنها حينئذ تكون فى قوة أخيها الشقيق ، فتحجب الأخت لأب .

٥ - الائتتان فأكثر من الأخوات الشقيقات لاستيعابهما أقصى فرض للأخوات فلم يبق شيء للأخت لأب ترثه بالفرض ، فإذا وجد معها أخ لأب عصبها فأخذ باقى التركة - للذكر مثل حظ الأنثيين .

• المسألة المشتركة :

وهى المسألة التى تقدم ذكرها إجمالاً فى ميراث الإخوة لأم ، فقد قلنا هناك إن أصحاب الفروض إذا أخذوا فروضهم ، ولم يبق للإخوة الأشقاء شيء منها ، اشتركوا مع الإخوة لأم فى الثلث، وكان نصيب الذكر مثل نصيب الأنثى ؛ لأنهم جميعاً قد ورثوا الميت عن طريق الأم، لهذا تساوى النساء مع الرجال فى الثلث، ودخل الإخوة الأشقاء من هذه الجهة مع عدم اعتبار الأب فى هذه المسألة .

وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما قضى للإخوة لأم بالثلث ،

واستغرقت الفروض التركة ، ولم يبق للأخوة الأشقاء شيء احتج الأشقاء ، وقالوا
لعمر : هب أبانا كان حماراً ليست الأم تجمعنا ؟ ؛ ولهذا سميت بالمسألة الحمارية .

وفى رواية قالوا : هب أبانا كان حجراً فى اليم ليست الأم تجمعنا ؟ ؛ ولهذا
سميت بالمسألة الحجرية ، وبالمسألة اليمية نسبة إلى اليم وهو البحر .

وقال عمر : « ذاك فيما قضينا ، وهذا فيما نقضى » ، فأخذ يقضى بإشراك
الأشقاء مع الإخوة لأم فى الثلث .

على أنه إذا كان هناك أخ واحد لأم وأخذ السدس فرضه ، وكان هناك أشقاء
لم يبق لهم أصحاب الفروض شيئاً ، لا يشتركون معه فى السدس ولو كانوا عشرة كما
يذكر ابن رشد فى بداية المجتهد (١) .

فهم إنما يشتركون مع الإخوة لأم فى الثلث عند كثير من الفقهاء ، منهم عمر بن
الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وريد بن ثابت فى أشهر الروايات عنه ، وهو مذهب
الإمامين مالك والشافعى .

فهم جميعاً أولاد أم ، وقرابة الأخ الشقيق من جهة الأب رادته قريباً ، فإن لم
تنفعه قوة القرابة فلا ينفى أن تضربه وتحرمه من الميراث .

وقد خالف فى ذلك من الفقهاء على بن أبى طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس
من الصحابة ، وأبو حنيفة ، وأحمد بن حنبل ، وابن أبى ليلى ، وداود الظاهرى ،
وقالوا : إن الشقيق ومن معه لا يستحقون شيئاً مع الإخوة لأم لكونهم من العصبة
النسبية ، وشأن هؤلاء الحرمان من التركة إذا استغرقتها الفروض ، كما من شأنهم
استحواذ التركة إذا لم يكن هناك صاحب فرض كما هى القاعدة فى توريث العصبات ،
عملاً بحديث رسول الله ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل
ذكر » . (أخرجه مسلم عن ابن عباس)

وعلى هذا يستقل أولاد الأم بفرضهم وهو ما يقتضيه القياس ، وتدل عليه
ظواهر النصوص الشرعية .

والراجح المذهب الأول ؛ لأنه محقق للعدالة - والله أعلم - .
وقد أخذ به القانون الجديد فى الموارث مخالفاً مذهب الحنفية الذى كان
معمولاً به قبل صدره .

(١) انظر ج ٢ ص ٣٤٦ .

١٠ - الجلد :

الجلد نوعان : إما أن يكون جلدًا صحيحاً - وهو المراد هنا - وهو الجلد الذي لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى ، وذلك مثل أب الأب ، وأب أب الأب .
وإما أن يكون جلدًا فاسدًا وهو الذي تدخل في نسبته إلى الميت أنثى ، وذلك مثل أب الأم ، وأب أم الأب ، وهو من ذوى الأرحام ، ولا يرث بالفرض المقدر ولا بالتعصيب .

وشروط ميراث الجلد الصحيح ألا يكون محجوباً بالأب ، وله حالتان أساسيتان لأنه مع عدم وجود الأب إما أن يوجد معه أحد من الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب ، وإما ألا يوجد معه أحد من هؤلاء .

فإذا لم يوجد معه أحد من هؤلاء يثبت له في الميراث حكم الأب باتفاق العلماء ، فيرث بالفرض وحده ، وهو السدس إذا كان هناك ولد ذكر للميت . ويرث بالتعصيب وحده إذا لم يكن ولد للميت أصلاً ، ويرث بالفرض والتعصيب معاً إذا كان ولد الميت أنثى .

والدليل على ثبوت هذه الحالات للجلد أن لفظ الأب في اللغة يطلق على الجلد أيضاً ، وقد استعمل الشارع ذلك في كثير من الآيات والأحاديث النبوية ، فإذا كان الجلد أباً في اصطلاح الشرع في لغته ، فالدليل الذي أثبت ميراث الأب وأحواله في الإرث يثبت به أيضاً ميراث الجلد وأحواله في الإرث .

ومع ذلك فالأولى أن يستدل على كون الجلد مثل الأب في الميراث عند عدمه بالإجماع ، وقد اتفق إجماع العلماء على ذلك .
هذا ويفترق الجلد عن الأب في أربعة أمور :

الأول : أن الأب لا يحجب عن الميراث مطلقاً بخلاف الجلد فإنه يحجب بالأب فلا ميراث له مع وجوده .

الثاني : لا ترث الجدة مع وجود الأب ، وترث مع الجدة ، ولا ترث أم الأب مع وجود الأب ، لأنها تدلى إلى الميت بواسطته ، والقاعدة المقررة أن كل شخص يتسبب إلى الميت بواسطة لا يرث مع وجود هذه الوسطة .

الثالث : تأخذ الأم ثلث الباقي مع وجود الأب إذا مات الميت وترك زوجة أو زوجاً وأماً وأباً كما مر بك في المسألتين الغراوين .

أما إن كان بدل الأب جد ، فإن الأم تأخذ ثلث التركة ، لا ثلث الباقي ، لبعد الجدة عنها ، فالأب زوجها وما يأخذه زوجها سيعود عليها بطريق مباشر أو غير مباشر ، لهذا جاز له أن يفرها فيخلط حقه بحقها ويأخذ ميراثه معها بالقاعدة الأصلية (للذكر مثل حظ الأنثيين) بخلاف الجد فإن ما يأخذه لا يعود إليها ، فتأمل ذلك جيداً .

الرابع : اتفقت كلمة الفقهاء على أن الأب يحجب عن الميراث الإخوة والأخوات من أى جهة كانوا ، أما الجد فإنه يحجب الإخوة لأم بالإجماع ، واختلفوا فى حجب الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب على قولين ، والأصح أنه لا يحجبهم ، وإنما تقسم التركة عليهم بكيفيات مختلفة باتى ذكرها فيما يلى .

• الجد مع الإخوة :

على المذهب المختار يشترك الإخوة مع الجد فى الميراث ، فيخير الجد فى أن يأخذ السدس فرضه المقدر فى نص الكتاب ، أو يقاسم الإخوة إذا كان فى المقاسمة خير له فهو كما سبق أن عرفنا لا يحجب الإخوة الأشقاء ولا الإخوة لأب وإنما يحجب الإخوة لأم بالإجماع .

وتورث الجد مع الإخوة هو مذهب على بن أبى طالب ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم من الصحابة ، وإليه ذهب الأئمة : مالك والشافعى ، وأحمد بن حنبل ، والأوزاعى ، والصاحبان أبو يوسف ومحمد .

وقد استدلل هؤلاء بأن الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب تساوى مع الجد فى سبب الاستحقاق ؛ لأن الجميع يدلون إلى الميت بالأب ، فالجد أب أبى الميت ، والأخ ابن أبى الميت ، والأخت بنت أبى الميت ، فيجب التساوى بينهم فى الإرث ، إذ إن النفس لا ترتاح إلى حجب أحد الطرفين بالآخر ، بل يقرب أن يكون هذا من الترجيح بلا مرجح ، ويضاف إلى ذلك ظهور المصلحة فى الأخذ بما ذهب إليه هؤلاء .

وأما أصحاب المذهب الذى لا يورث الإخوة الأشقاء والإخوة لأب مع الجد فدليلهم أن الجد ينبغي أن يقوم مقام الأب فى الميراث كما يقوم ابن الابن مقام الابن ، وهو مذهب أبى بكر وأبن عباس من الصحابة رضي الله عنهم ، والحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز من التابعين ، وأبى حنيفة وداود الظاهرى .

قال ابن عباس رضي الله عنه : « ألا يتقى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابناً ، ولا يجعل أب الأب ابناً » ، ومعنى قوله : أن من يجعل ابن الابن بمنزلة الابن استناداً إلى إطلاق لفظ الابن عليه ، يلزمه أن يجعل أب الأب بمنزلة الأب لإطلاق اسم الأب

عليه أيضاً ، فالتفرقة بينهما تفرقة بين متماثلين لا وجه لها ، فهذا الدليل هو أقوى أدلتهم فى المسألة . وهذا المذهب هو الذى كان معمولاً به فى المحاكم الشرعية قبل صدور قانون المواريث للمعمول به الآن .

وأدلة الفريقين فى هذه المسألة مبسطة فى الجزء السادس من المحلى لابن حزم والجزء السادس أيضاً من المغنى لابن قدامة ، والجزء الثانى من بداية المجتهد لابن رشد .

١١ - ١٢ الجدة من جهة الأم أو من جهة الأب :

المقصود بالجدّة هنا : الجدة الصحيحة ، وهى التى لا يدخل فى نسبتها إلى الميت جد غير صحيح ، وذلك كأم الأم ، وأم أم الأم ، وأم الأب ، وأم أب الأب ، فإذا دخل فى نسبتها إلى الميت جد غير صحيح فهى الجدة الفاسدة التى تدلى إلى الميت بمن ليس عاصباً ، ولا صاحب فرض كأم أبى الأم ، وأم أبى أم الأب ، فهاتان من ذوات الأرحام ، ولا يرثن بالفرض .

والجدّة الصحيحة ترث بالفرض فقط ، وهو السدس سواء كانت واحدة أم أكثر ، وسواء كانت من جهة الأم فقط أم من جهة الأب فقط ، أو كانت من الجهتين معاً ، كأم أم الأم التى هى نفس الوقت أم أبى الأب وتسمى ذات القرابتين ، وقد ثبت هذا الفرض بالسنة ، وعمل الصحابة ، والإجماع .

روى الدارقطنى عن عبد الرحمن بن يزيد قال : « أعطى رسول الله ﷺ ثلاث جدات السدس ، اثنتين من قبّل الأب ، وواحدة من قبّل الأم » .
وروى أصحاب السنن إلا النسائى : « أن الجدة جاءت إلى أبى بكر رضي الله عنه فسأله ميراثها ، فأعطاه السدس بعد سؤال الصحابة ، ثم جاءت الأخرى إلى عمر رضي الله عنه فقال لها : ما لك فى كتاب الله شىء ، ولكن هو ذلك السدس فإن اجتمعتما فهو بينكما ، وأيكما انفردت به فهو لها » .

وقد اتفق الإجماع على أن السدس فرض للجدّة الصحيحة . قال السرخسى : إن الجدة صاحبة فرض ، وفريضة وإن كانت لا تتلى فى القرآن فهى ثابتة بالسنة المشهورة وإجماع الصحابة والسلف والخلف ، وكفى بإجماعهم حجة .
وفرض السدس ثابت للجدّة ما لم تحجب عن الميراث ويحجبها عنه أربعة اشخاص :

- ١ - الأم تحجب جميع الجدات سواء كن من جهتها أو من جهة الأب .

٢ - الأب يحجب الجدات الثلاثى من جهته فقط كالجدة الأبوية ، لأنها تدلى به إلى الميت ، ولا يحجب الجدة من جهة الأم مهما علت لعدم انتسابها به إلى الترفى ، ولو أدلت الجدة إلى الميت من جهة الأم والأب معاً - وهى ذات القرابتين - ورثت السلس باعتبارها جدة من جهة الأم ، وإن كانت محجوبة من جهة الأب .

٣ - الجد يحجب الجدة التى تدلى به إلى الميت كأم أب الأب ، فإن أب الأب يحجبها لأنه ابنها ، ولا يحجبها الجد الذى لا تدلى به مهما علت كأم أم الأم ، فإن أب الأب لا يحجبها .

٤ - الجدة القرى تحجب الجدة البعدى من أى جهة كانت كل منهما ، ولا فرق بين أن تكون القرى وارثة ، أو محجوبة عن الميراث .

* * *

الإرث بالتعصيب

عرفنا فيما سبق ميراث أصحاب الفروض ، ونعرف فيما يلي الإرث بالتعصيب ، فنقول :

المراد بالعصبة : أولاد الشخص وآبائه وأقرباؤه لأبيه ، وهم الذين يأخذون ما تبقى من التركة بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم ، ولا يأخذون شيئاً إذا استغرقت التركة الفروض المقدرة شرعاً .

لقوله ﷺ : « أحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر » .
(رواه مسلم عن ابن عباس) .

• وهم ثلاثة أنواع :

١ - عصبة بالنفس : وهو كل ذكر يتسبب إلى الميت بغير واسطة أنثى فقط ، أو بعبارة أخرى : هو كل ذكر لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى فقط ، كالابن وابن الابن مهما نزلت درجته ، والأخ الشقيق ، والأخ لأب ، والعم الشقيق والعم لأب ، وابن العم الشقيق ، وابن العم لأب ، وابن الأخ الشقيق ، وابن الأخ لأب ، فهؤلاء يدلون إلى الميت بواسطة ذكر .

أما الذين يتسببون إليه بواسطة أنثى فلا يرثون منه شيئاً كابن البنت ، وابن الأخت .

ولهم في الإرث أربع جهات مرتبة يقدم بعضها على بعض في الإرث عند الاجتماع ، بحيث إذا وجد أحد من الجهة الأولى لا يرث معه غيره من الجهات التي بعدها وهي :

- (أ) - جهة البنوة : وتشمل الابن وابن الابن مهما نزلت درجة أبيه .
- (ب) - جهة الأبوة : وتشمل الأب والجد الصحيح مهما علا .
- (ج) - جهة الأخوة : وتشمل الأخ لأبوين (الشقيق) ، والأخ لأب وأبنائهم مهما نزلوا .

(د) جهة العمومة : وتشمل عم المورث ، وعم أبيه ، وعم جده الصحيح وأبنائهم .

وتقديم الوارث العاصب فى جهة من هذه على غيره ممن هو فى جهة تالية لها
يسمى تقديمًا بالجهة ، كتقديم الابن على الأب ، والأخ على العم .

فإذا كان جميع العصبة الوارثون فى جهة واحدة كان الترجيح بينهم بالدرجة ،
فيقدم أقربهم درجة للميت ، ويسمى هذا تقديمًا بالدرجة ، كتقديم الابن على ابن
الابن ، والأب على الجدة الصحيح .

فإذا كانوا جميعًا فى جهة واحدة وفى درجة واحدة أيضًا ، كان الترجيح بينهم
بقوة القرابة ، ويسمى هذا تقديمًا بقوة القرابة ، فيقدم ذو القرابتين كالأخ الشقيق على
ذى القرابة الواحدة كالأخ لأب ، والعم الشقيق على العم لأب ، فإذا اتحدوا جميعًا فى
الجهة والدرجة وقوة القرابة اشتركوا فى الميراث بالسوية بينهم .

٢ - عصبه بالغير : وهى كل أنثى صاحبة فرض احتاجت فى عصبتها إلى
الغير وشاركته فى العصبية .

وتنحصر فى أربع من الإناث هن :

(أ) البنت الصلبية ، ويعصبها أخوها .

(ب) بنت الابن ويعصبها ابن الابن (أخوها أو ابن عمها) ، أو ابن ابن الابن
الأنزل منها درجة إن احتاجت إليه .

(ج) والأخت الشقيقة ويعصبها أخوها الشقيق .

(د) الأخت لأب ويعصبها أخوها الذى هو أخ للمورث من الأب .

وكل من هؤلاء صاحبة فرض ، ولكنها حين تعصب بالعاصب النفسى ترث معه
للمذكر مثل حظ الانثيين وتعصبها مشروط بما يلى : -

١ - أن تكون صاحبة فرض ، فلا تعصب بنت البنت بابن الابن ولا العمة
الشقيقة بالعم الشقيق .

٢ - أن تكون هى وعاصبها النفسى فى جهة واحدة ، فلا تعصب البنت ولا
بنت الابن بالأخ الشقيق .

٣ - أن تكون هى وعاصبها النفسى فى درجة واحدة فلا تعصب بنت الابن
بالابن بل يحجبها .

٤ - أن تكون هى وعاصبها النفسى فى قوة قرابة واحدة فلا تعصب الأخت
الشقيقة بالأخ لأب .

٣ - عصبه مع الغير : وهى كل أنثى صاحبة فرض احتاجت فى تعصيبها إلى أنثى أخرى تكون معها عصبه .

وتنحصر العصبه مع الغير فى اثنتين فقط من الإناث وهى :

(أ) الأخت الشقيقة أو الأخوات الشقيقات مع البنت أو بنت الابن .

(ب) الأخت لأب أو الأخوات لأب مع البنت أو بنت الابن ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض .

أما دليل توريث هاتين عصبه مع الغير فهو ما رواه البخارى والترمذى عن عبد الله بن مسعود قال : « لأقضيْن فيها (أى بنت وبنت ابن وأخت) بقضاء النبى ﷺ : للابنة النصف ، ولابنة الابن السدس ، وما بقى للأخت » .

* * *

الحجب فى الميراث

الحجب هو : منع شخص معين من ميراثه كله أو بعضه لوجود شخص آخر ، وهو قسمان :

١ - حجب حرمان : وهو المراد عند الإطلاق ، كحجب ابن الابن بالابن ، والجد بالآب .

ويعرفه الفقهاء بقولهم : هو منع شخص له أهلية الإرث . منعه منه من هو أقرب إلى الميت منه .

فهو بخلاف المنع من الإرث بادئ ذى بدنه بسبب من الأسباب الثلاثة التى ذكرناها وهى : القتل ، والرق ، واختلاف الدين . فالمحجوب كان وارثاً ثم مُنع ، والمنع من الميراث لم يكن وارثاً أصلاً .

ولا يحجب من الورثة حجب حرمان ستة وهم :

الابن الصلبى ، والبنت الصلبية ، والآب ، والام ، والزوج ، والزوجة .

٢ - حجب نقصان : وهو منع الوارث من بعض حقه بسبب وجود شخص له أهلية الحجب .

ويكون لخمس أشخاص :

(أ) الزوج : يحجب من النصف إلى الربع عند وجود الولد للزوجة ذكرًا كان أو أنثى ، منه أو من غيره على ما قدمنا .

(ب) الزوجة : تحجب من الربع إلى الثمن لوجود الولد للزوج .

(ج) الام : تحجب من الثلث إلى السدس عند وجود الفرع الوارث أو وجود الإخوة كما بيناه فيما سبق .

(د) بنت الابن : وتحجبها البنت الصلبية من النصف إلى السدس .

(هـ) الأخت لأب : وتحجبها الأخت الشقيقة من النصف إلى السدس .

* * *

الإرث بالرد على أصحاب الفروض

الرد معناه عند الفقهاء : دفع ما بقى من التركة للنوى الفروض بقدر فروضهم إذا لم يكن ثمة عاصب يأخذ هذا الباقي .

فإذا مات شخص وترك أمًا واختًا لأم مثلاً: فإنه يكون للأم ثلث التركة ، ويكون للأخت السدس ، فيتبقى نصف التركة وليس للميت عاصب يأخذها ، ففى هذه المسألة يرد الباقي على الأم والأخت بقدر فرض كل منهما ، فيكون للأم الثلث فرضاً ، والثلث ردًا ، ويكون للأخت السدس فرضاً ، والسدس ردًا ، فتحصل الأم على الثلثين ٤ من ٦ ، وتحصل الأخت على السدسين ٢ من ٦ .

والإرث بالرد لم يرد به نص فى الكتاب والسنة ، ولذلك اختلف فيه الفقهاء . فمنهم من قال بعدم الرد على أحد من ذوى الفروض ، وأفتى برد الباقي إلى بيت المال إذا لم يوجد عاصب يأخذها .

ومنهم من قال بالرد على أصحاب الفروض إلا الزوجين .

ومنهم من قال بالرد على الزوجين أيضًا .

فالمذهب فيه ثلاثة .

والمذهب الأول يكون وجيها لو كان هناك بيت مال للمسلمين يقوم على أمره خليفة مسلم يخشى الله ويتقيه .

والمذهب الثانى هو مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد ، والمعتمد عند الشافعية وبعض المالكية عند فساد بيت المال .

وقال أصحاب هذا المذهب الذين لم يقولوا بالرد على الزوجين: يرد على أصحاب الفروض غير الزوجين؛ لأنهم أقارب الميت بخلاف الزوجين ، فإن كلا منهما أجنبى عن الآخر ، لانقطاع صلة الزوجية بالموت .

والمذهب الثالث الذى يقول بالرد على الزوجين هو مذهب عثمان رضي الله عنه .

* * *

ميراث الحمل

قد عرفنا في شروط الإرث أن حياة الوارث بعد موت المورث شرط في الحصول على الميراث ، وأن حياة الوارث قد تكون حياة حقيقية ، وقد تكون تقديرية ، وهى الحياة التى تثبت للحمل فى بطن أمه سواء كان هذا الحمل من المورث كحمل زوجته أم كان من غيره كحمل زوجة ابنه ، وحمل زوجة أبيه . فهذا الحمل يستحق الإرث ، لاحتمال قيام الدليل على حياته وقت وفاة مورثه ، بأن ولد فى مدة يتيقن معها حياته وقت وفاة مورثه ، ولذا يوقف نصيبه من التركة على تقدير أنه ذكر حتى يتبين حياته من عدمها عند الولادة ، وتقسم التركة بعد إيقاف نصيبه ، فإذا نزل من بطن أمه حيًا بأن صرخ أو تنفس ، وكان ذكرًا أخذ حقه ، وإذا كانت أنثى أخذت حقه وقُسم باقى الوقف على سائر الورثة .

ومن الواضح أن الحمل إذا لم يكن من الوارثين فلا يوقف له شيء .
هذا ويجب أن توقف التركة كلها إذا لم يكن هناك وارث سوى الحمل ، أو كان معه وارث محجوب به .
وتوقف التركة كلها إذا كان معه وارث ، ورضى بذلك الوقف ، ولم يطالب حقه قبل وضع الحمل .

وكل وارث لا يتغير فرضه بسبب الحمل يأخذ فرضه قبل وضعه ؛ إذ لا داعى لغيره .
أخير حقه لوضع الحمل ، والإرث الذى يسقط فى إحدى حالتى الحمل ، ولا يترك فى الأخرى لا يعط شيئًا ، للشك فى استحقاقه ، كمن مات وترك زوجة حية ، وأختًا ، فلا يأخذ الأخ شيئًا لاحتمال أن يكون الحمل ذكرًا ، فإن الابن يجب - الأخ من جميع الجهات - كما عرفت فيما سبق .

* . *

الأرث بالعصوبة السببية

نعنى بالعصوبة السببية: السيد الذى أعتق عبده ولا وارث له سواء ، وهو ما يعرف بالولاء ، فإذا مات عبد معتق ولا وارث له - ورثه سيده الذى أعتقه بالولاء ، فهو من جملة الوارثين والوارثات .

وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن العصوبة السببية سببها تفضل السيد على عبده بإخراجه من دائرة الرق إلى دائرة الحرية والعبودية لله تعالى .

فكان المعتق بذلك قد وهبه الحياة كما يهب الرجل ابنه الحياة ويتسبب فيها ، ولذا كانت تلك الرابطة من القرابة الحكمية التى تبيح للسيد (المعتق) أن يرث عتيقه إذا هو مات ولم يخلف ورثة ، مكافأة له على هذه المنة التى تفضل بها ، ولذا قال النبی ﷺ : « الولاء لحمة كلحممة النسب » (أخرجه الدارمى والحاكم عن ابن عمر) . وذو الولاء قد يكون رجلاً وقد يكون امرأة ، كما عرفت ١٥ . الكلام على الوارثين والوارثات .

والولاء لا يرثه إلا عصبة المعتق من الذكور فقط .

* *

ميراث ذوى الأرحام

ذو الرحم: القريب مطلقاً ، ويقصد به فى اصطلاح الفقهاء القريب الذى ليس بصاحب فرض ولا عصبة .

ويأتى توريث هذا القريب فى المرتبة الرابعة بعد الرد على أصحاب الفروض ، وقبل الرد على أحد الزوجين ، وهو قول جمهور الصحابة منهم : عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وقول أبى حنيفة وأحمد ، وكثير من التابعين .

وذهب الشافعية والمالكية إلى القول بعدم توريثهم إذا كان هناك بيت مال للمسلمين ، وحيث لا يوجد فى هذا العصر بيت مال للمسلمين كان الراجح توريثهم إذا لم يكن للميت من يرثه من أصحاب الفروض والعصبات . ويعتبر فى توريثهم قوة القرابة ، فيقدم الأقرب فالأقرب مثل إرث العصبات .

وينقسم ذور رحم المورث على هذا المذهب إلى أربعة أصناف مثل عصابات النفس تمامًا؛ لأنهم إما أن يكونوا من فروع الميت ، أو من أصوله ، أو من فروع أبويه ، أو من فروع أجداده وجداته .

والمتبع في توريث ذوى الأرحام - بصفة عامة - هو المتبع في توريث العصابات النسبية ، فإذا وجد واحد فقط من ذوى الأرحام ، حاز كل التركة أو الباقي منها بعد فرض أحد الزوجين ، وإذا وجد أكثر من واحد كان التقديم بينهم بالجهة ، فإن احدث جهتهم كان الترجيح بالدرجة ، فإذا احدث هذه كان الترجيح بينهم بالإدلاء ، فمن يدلى بوارث (صاحب فرض أو عصبه) يقدم على من يدلى بغير وارث ، فإن أدلوا جميعاً بوارث أو بغير وارث ، كان الترجيح بينهم بقوة القرابة ، فيقدم من كان منهم لأبوين على من كان لأب ، ومن كان لأب على من كان لأم ، فإن استوا في جميع ما تقدم كان الميراث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إن اختلفوا ذكورة وأنوثة .

* *

ميراث المفقود

المفقود: هو الغائب الذى لا يعلم مكانه ، ولا يدري هل هو حي أو ميت ، والمفقود إما أن يتعلق حق الغير بماله حال غيابه (مورثاً) فيجرى توريث الغير منه ، أو يتعلق حقه بمال الغير (وارثاً) فيجرى توريثه من الغير .

فإذا كان المفقود وارثاً فإنه يوقف له نصيبه من التركة - لاحتقال بقاء حياته - مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش بعدها ، أو مدة تقوم القرائن على موته ، فيحكم القاضى بذلك ، فيعود حقه لباقي الورثة .

فإذا لم يوجد للمورث وارث غيره ، أو وجد ولكنه محجوب به ، احتجزت كل التركة له حتى يعود أو يحكم القاضى بموته .

فإن ظهر حياً بعد حكم القاضى بموته استرد حقه من الورثة إن كان باقياً .

فإذا كان المفقود هو صاحب التركة فإنه يحكم بحياته حتى يتبين موته بالقرائن القاطعة ، أو يحكم القاضى بموته فى تاريخ معين اعتماداً على بينة قاطعة كأوراق رسمية تثبت ذلك ، ويعتبر المفقود ميتاً من ذلك التاريخ فيرثه من كان حياً من ورثته فى هذا الوقت ، دون من مات منهم قبل ذلك التاريخ .

أو يحكم القاضى بموته بناء على ما ترجح لديه من القرائن والأحوال ، والظروف المحيطة بالمفقود بعد البحث والتحرى عنه ، واعتبر المفقود ميتاً من وقت الحكم بوفاته ، فيرثه من ورثته من كان موجوداً وقت الحكم دون من مات قبل ذلك .

فالقاضى يحكم بموته إما ببينة شرعية تفيد العلم وإما بقرائن قوية تفيد الظن القوى الذى يلحق بالعلم فى أكثر الأحكام الشرعية .
فإن ظهر أن المفقود حياً أخذ حقه من الورثة إن كان باقياً كما قلنا ، فإن هلك المال فلا يأخذ منهم شيئاً ، لأنهم حصلوا عليه بحكم قضائى ، فجاز لهم التصرف فيه بكل أنواع التصرفات المشروعة .

• المدة التى يحكم بعدها بموت المفقود :

اختلف الفقهاء سلفاً وخلفاً فى المدة التى يحكم بعدها بموت المفقود .
فجاء عن مالك رحمته الله أنه قال : هى أربع سنين ، لما رواه البخارى والشافعى عن عمر بن الخطاب رحمته الله أنه قال : « أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو ؟ فإنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ، ثم تحل » .
والمشهور عن أبى حنيفة والشافعى ومالك عدم تقدير المدة ، بل ذلك مفوض إلى اجتهاد القاضى فى كل عصر .

قال صاحب المغنى فى إحدى الروايتين فى المفقود الذى لا يغلب هلاكه : « لا يقسم ماله ، ولا تتزوج امرأته حتى يتيقن موته ، أو يمضى عليه مدة لا يعيش فى مثلها ، وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم ، وهذا قول الشافعى رحمته الله ، ومحمد بن الحسن ، وهو المشهور عن مالك وأبى حنيفة وأبى يوسف ؛ لأن الأصل خياته ، والتقدير لا يصار إليه إلا بتوقيف هنا ، فوجب التوقف » .

ويرى الإمام أحمد : أنه إن كان فى غيبة يغلب فيها الهلاك ، فإنه بعد التحرى الدقيق عنه يحكم بموته بمضى أربع سنين ، لأن الغالب هلاكه ، فأشبه ما لو مضت مدة لا يعيش فى مثلها .

وإن كان فى غيبة يغلب معها السلامة يفوض أمره إلى القاضى ، يحكم بموته بعد أى مدة يراها بعد التحرى عنه بكل الوسائل الممكنة التى يوصل إلى بيان حقيقة كونه حياً أم ميتاً .

* *

ميراث الخنثى

الخنثى : شخص اشتبه فى أمره ، ولم يدر أذكر هو أم أنثى ، إما لأن له ذكرًا وفرجًا معًا ، أو لأنه ليس له شيء منهما أصلاً .

فإن تبين أنه ذكر أخذ ميراث الذكر ، وإن تبين أنه أنثى أخذ ميراثها .
وتبين الذكورة والأنوثة قبل البلوغ بعلامات يعرفها الأطباء والخلدق من الناس ، منها : البول ، فإن بال من عضو التذكير ، عرف أنه ذكر ، وإن بال من عضو التأنيث فهو أنثى ، وإن بال منهما كان الحكم للأسبق .

ويعرف الخنثى بأنه ذكر أو أنثى بعد البلوغ بعلامات منها : الحيض والاحتلام ، وظهور اللحية والشارب وإتيان النساء وغير ذلك .

فإن عرف بالعلامات نوعه ، فهو خنثى غير مشكل ، وإن لم يعرف أذكر هو أم أنثى ، فهو الخنثى المشكل ، وقد اختلف الفقهاء فى حكمه من حيث الميراث .

فقال أبو حنيفة : يفرض أنه ذكر ، ثم يفرض أنه أنثى ويعامل بأسوأ الحالين ، فيعطى أقل النصيبين .

وقال مالك وأبو يوسف ، والشعبة الإمامية : يأخذ المتوسط بين نصيبى الذكر والأنثى .

وقال الشافعى : يعامل كل من الورثة والخنثى بأقل النصيبين ؛ لأنه المتيقن إلى كل منهما .

وقال أحمد : إن كان يرجى ظهور حاله يعامل كل منه ومن الورثة بالأقل ، ويوقف الباقي ، وإن لم يرج ظهور الأمر يأخذ المتوسط بين نصيبى الذكر والأنثى .

وهذا رأى الأخير هو الأرجح ، ولكن القاتون أخذ برأى أبى حنيفة ، ففى المادة (٤٦) منه : « للخنثى المشكل - وهو الذى لا يعرف أذكر هو أم أنثى - أقل النصيبين ، وما بقى من التركة يعطى لباقي الورثة » .

* *

ميراث المرتد

المرتد :هو الذى خرج عن الإسلام بالقول لا بالفعل .
وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يرث من غيره مطلقاً سواء كان المورث مسلماً ، أم كافراً أم كان مرتدًا مثله .

أما المسلم فلا يرثه لأن المرتد أدنى حالاً منه ولا صلة بينهما بالنص القرآنى : ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ (١) .

وأما الكافر فلا يرثه المرتد لأنه يخالفه فى حكم الدين ، فالكافر يقر على دينه ، والمرتد لا يقر على كفره ، فلم يثبت له حكم أهل الدين الذى انتقل إليه .
وأما المرتد فلا يرثه المرتد أيضاً ؛ لأن المرتد لا ملة له فلا تجمعهما ملة واحدة فلا يتوارثان .

وأما ميراث غيره منه فقد اتفق الفقهاء على أن الأموال التى اكتسبها المرتد بعد خروجه عن دار الإسلام إلى دار الكفار لا يرثها أحد من عصبته ، ولا من رحمه ولكنها توضع فى بيت المال إذا تم العثور عليها .

وأما الأموال التى اكتسبها قبل الردة فإنها تكون لورثته المسلمين على الراجح من أقوال الفقهاء إن هو مات أو قُتل أو حكم القاضى بلحاظه بدار الحرب مرتدًا ؛ لأن موته سواء كان حقيقياً أم حكماً يستند إلى وقت رده ؛ لأنه يستحق الموت بها ، فهو مخير بين التوبة والقتل فإن تاب قبلت توبته ، وعاد إليه ماله ، وإن لم يتب قُتل كفرًا ، فلا يغسل ولا يصلى عليه ، ولا يدفن فى مقابر المسلمين .
ولا يرثه إلا من كان وارثًا وقت رده .

والخلاف فى مال المرتد من حيث الميراث طویل ، خلاصته أن :
المرتد لا يرث من غيره بالإجماع ، ولا يرثه غيره عند الشافعى ، ومالك ، وأحمد فى المشهور عنه ، ويكون ماله فيئًا للمسلمين .
وقال الحنفية : ما اكتسبه قبل الردة يرثه أقاربه المسلمون ، وما اكتسبه بعدها فهو لبيت المال .

* *

(١) سورة النساء آية : ١٤١

ميراث ابن الزنا وابن الملاعة

ابن الزنا يرث من أمه فقط ، ولا يرث من أبيه شيئاً ؛ لأنه أتى من غير رواج شرعى ، وكذلك ابن الملاعة - كما عرفت فى باب اللعان ؛ لانتهاء نسبه الشرعى . وقد دلت الأحاديث الصحيحة على ذلك .

فقد روى الترمذى فى جامعہ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى ﷺ قال : « أيما رجل عاهر بحرة أو أمة فالولد ولد زنا لا يرث ولا يورث » . وروى أبو داود فى سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ : « أنه جعل ميراث ابن الملاعة لأمه ، ولورثتها من بعدها » .

* *

ما يستحب عند تقسيم التركة

يجب - كما عرفت - أن تقسم تركة الميت على ما جاء فى كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ فيبدأ بأصحاب الفروض ، فيعطى كل فرد نصيبه كاملاً غير منقوص ، ولا سيما البنات فإنهن أضعف من الرجال شوكه ، فكان إنصافهن من باب الرحمة بالضعيف ، وهو أمر مطلوب شرعاً فى جميع الأحوال ، ولأنهن أخرج إلى حقوقهن من الرجال ، وفى إنصافهن أيضاً إبطال لما كان عليه الجاهلية من عدم توريثهن ، والاستيلاء على حقوقهن ، وأكل أموالهن بالباطل .

وإن بقى من التركة شيء بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم ، فهو للعصبات ، ومن نص الشرع على توريثهم .

ويستحب عند تقسيم التركة مراعاة الأمور الآتية :

١ - السماحة :

على الورثة أن يترثوا فى المطالبة بحقوقهم حتى يدفن الميت ، وتذهب عن أهله وطأة الحزن وينتهى وقت العزاء ، ويعرف ما للميت من مال ، وما عليه من حقوق .

كما ينبغي أن يكون الورثة على درجة من السماحة والعفو والصفح وانقاء الشح فيما بينهم ، بحيث يتنازل كل منهم للآخر عن بعض حقه بنفس راضية إذا كان

هناك أمر يقتضيه ، كأن يكون أخوه فقيراً أو مديناً ، أو كان يقوم بإيجابات أكثر من بقية الورثة كإكرام الضيف ، وحراسة المنزل ، وما إلى ذلك من الأعمال التي يقوم بها دونهم .

ولا ينبغي أن تكون النفوس شحيحة إلى الحد الذي يوجب الخصام والقطيعة ، ويورث العداوة بينهم وبين أبنائهم من بعدهم ، كما هو شأن أكثر الخلق دائماً .

قال تعالى : ﴿ وإن كثيراً من الخلقاء لَيبغى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم ﴾ (١) .

إن السماحة والحلم شعبتان من أعظم شعب الإيمان لا يتخلى عنهما إلا من شغلته دنياه عن آخرته ، واستعبده هواه وطمعه ، فحبل بينه وبين اللحاق بالمؤمنين المخلصين .

وقد فتح الله للناس باباً واسعاً للتراحم والتعاطف ، وسد عليهم جميع الأبواب التي تؤدي إلى الشح والقطيعة ، والتغابن ، والغرر ، وذلك في تشريعاته الحكيمة المحكمة ، ووصاياه الكريمة المتكررة في كتابه العزيز ، وعلى لسان نبيه العظيم عليه أفضل الصلاة والتسليم :

فما من حكم شرعى جاء به القرآن الكريم إلا وهو يحمل فى طياته من العظائم والعبر ما يحمل النفوس الجامحة على طاعة الله تعالى ، وامتنال أوامره والتحلى بالفضائل ، والتخلى عن الرذائل .

٢ - المصالحة :

وإن خاف الورثة من أن يبغى بعضهم على بعض فى القسمة أو خافوا من احتدام النزاع بينهم ، لجأوا إلى المصالحة وحكموا بينهم أهل العلم والخبرة والتجربة من ذويهم وجيرانهم والمحيطين بهم من الأصدقاء والإخوان ، فجلسوا سوياً فى مكان معين ، وطلبوا من الله التوفيق والسداد وتراضوا فيما بينهم بحكم الحكام ، فالمجلس العرفى خير لهم من اللجوء إلى المحاكم التي بطول أمد الحكم فيها ، ولا يصل صاحب الحق إلى حقه إلا بعد جهد جهيد ، وقد ينفق على القضية أكثر من الحق

(١) سورة ص آية : ٢٤ .

الذى يطالب به ، وقد ينفق كثيراً ولا يصل إلى حقه فضلاً عما يتبع من الذهاب إلى المحاكم من استحكام الشقاق واستحالة الوفاق بين ذوى القربى الذين من شأنهم أن يحافظوا محافظة تامة بكل وسيلة ممكنة على روابط الدم ، وشائج الرحم .
قال تعالى : ﴿وَالصَّالِحُ خَيْرٌ وَأَحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (١) .

٣ - التصديق عند القسمة بشيء من التركة :

يستحب للورثة إذا حضر قسمة التركة من أولى القربى واليتامى والمساكين غير الوارثين أن يمنحهم شيئاً من التركة على سبيل الهبة أو الصدقة حتى يدفعوا عن أنفسهم شحها ، ويدفعوا عنها أيضاً حسد الحاسدين ، ونقمة الناقمين ، ودعوة المظلومين ، فقد يكون بين من حضر القسمة وارث محجوب بآخر ، وقد يكون هذا المحجوب يتيماً ، وقد يكون فى الحاضرين فقير ما حضر إلا ليعطى ، فليس من اللائق أن يحرم أمثال هؤلاء من شيء يسير يستعينون به على أعباء الحياة

قال تعالى : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (٢)

وإذا أعطى الورثة من أموالهم شيئاً لهؤلاء ، دفعوه إليهم بالحسنى ، وقالوا لهم قولاً يدفع عنهم ذل المسألة ويحفظ عليهم ماء الوجه وكرامة النفس ، ويدخل فى نفوسهم السرور والرضا ، كأن يقولوا لهم : هذا حقكم ، ليس لنا عليكم فضل فيه ، والمال مال الله ، وهذا شيء قليل ، وكنا نتمنى أن نعطيكم أكثر ، ولكم علينا فضل كثير ، وخيركم سابق ، وأنتم من أعز الناس علينا ، ومن أحبهم إلينا ، ونحو ذلك من المقال الذى يقتضيه الحال .

والله هو الموفق لما فيه الخير ، وهو الهادى إلى سواء السبيل .

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

(١) سورة النساء آية : ١٢٨ . (٢) سورة النساء آية : ٨ .

فهرس المجلد الثانى

الصفحة	الصفحة
أركان عقد الزواج وشروطه ٢٧	أحكام الزواج
الركن الأول : العاقدان ٢٨	حكم الزواج ٦
الركن الثانى : الإيجاب والقبول ... ٢٨	من يندب فى حقه الزواج ٦
زواج الأخرس ٢٩	من يجب فى حقه الزواج ٦
عقد الزواج للغائب ٢٩	من يحرم فى حقه الزواج ٦
الركن الثالث : إذن الولى ٣٠	من يكره فى حقه الزواج ٧
شرط الولى ٣٢	هل يقدم الزواج عن الحج ؟ ٧
من له حق الولاية ٣٣	فضائل الزواج وغاياته ٧
الركن الرابع : الإشهاد ٣٣	اختيار الزوجة الصالحة ١٢
ما يشترط فى الشاهدين ٣٤	اختيار الزوج الصالح ١٣
١ - الإسلام ٣٤	الخطبة ١٤
٢ - العقل ٣٤	من تباح خطبتها ١٥
٣ - البلوغ ٣٤	خطبة المرأة فى عدتها ١٥
٤ - وجود حاسة السمع ٣٤	المرأة لا تخطب لنفسها فى عدتها ١٦
٥ - حضور الشاهدين أثناء العقد ٣٥	حكم من عقد على امرأة فى عدتها ١٧
٦ - أن يكونا من الرجال لا من النساء ٣٥	الخطبة على الخطبة ١٨
٧ - العدالة ٣٥	حكم النظر إلى المخطوبة ١٩
الركن الخامس : المهر ٣٥	حكمه النظر إلى المخطوبة ٢١
حكمه ٣٥	التعرف على الصفات الخفية ٢١
قدر للمهر ٣٦	حكم نظر المخطوبة إلى خاطبها ٢٣
كراهة المتألاة فى المهور ٣٧	حظر الخلوة بالمخطوبة ٢٣
تعجيل المهر وتأجيله ٣٨	الصورة الشمسية لا تكفى ٢٤
متى يجب المهر المسمى كله ؟ ٣٩	هدية الخاطب ٢٤
من يثبت لها مهر المثل ٤١	الشبكة ٢٤
التفويض فى تسمية المهر ٤٢	العدول عن الخطبة ٢٥
	حكم رد الهدايا على الخاطب إذا علل عن خطبته ٢٦

حكم من اشترط ألا يدفع مهرًا	٤٢
متى يجب للمرأة نصف الصداق	٤٣
وجوب المتعة	٤٣
سقوط المهر	٤٤
التنازل عن المهر	٤٤
الزيادة على المهر بعد العقد	٤٤
مهر السر ومهر العلانية	٤٥
الجهاز	٤٥
كراهة المغالاة في الجهاز	٤٦
حكم إذن البكر واليب في الزواج	٤٧
زواج الصغيرة	٤٩
زواج اليتيمة قبل البلوغ	٥٠
الكفاءة بين الزوجين	٥٠
من يعتبر في الكفاءة	٥٣
وقت اعتبارها	٥٣
الوكالة في الزواج	٥٤
ما يشترط في الوكيل	٥٤
أنواع الوكالة	٥٥
١ - وكالة مطلقة	٥٥
٢ - وكالة مقيدة	٥٥
ما يشترطه كل من الزوجين في العقد	٥٦
ما يستحب فعله في النكاح	٥٧
١ - يستحب أن يخاطب الزوج أو ولي	
الزوجة أو أحد الحاضرين خطبة	
قصيرة	٥٨
٢ - ويستحب أن يدعو المسلم للزوجين	
بالحير	٥٨
٣ - ويستحب إعلان الزواج وإشهاره	
بضرب اللف	٥٩

٤ - ويستحب للزوج أن يولم بشاة	
ونحوها عند العقد أو عقبه	٥٩
٥ - ويستحب إجابة الداعي إلى وليمة	
العرس	٦٠
نفقة الزوجة	٦١
تقدير النفقة	٦٢
حسن معاشرته الزوج لزوجته	٦٣
وجوب صيانتها	٦٤
ما يجب على الزوجة نحو زوجها	٦٥
الجماع	٦٧
مقاصده	٦٧
حكمه	٦٧
آداب الجماع	٧٠
١ - يستحب لمن أراد أن يجامع أهله أن	
يقول : بسم الله	٧٠
٢ - ويستحب الاستئذان حال الجماع بقدر	
الإمكان	٧٠
٣ - ويستحب ترك الكلام حال الجماع إلا	
لحاجة	٧١
٤ - ويستحب أن يلاعب امرأته قبل	
الجماع لتنهض شهوتها	٧١
٥ - ويستحب للمرأة أن تتخذ قطعة من	
قمماش تناولها الزوج بعد فراغه فيتمسح	
بها	٧١
٦ - ويستحب أن يغتسل الرجل عند كل	
واحدة بعد أن يجامعها	٧١
٧ - ويستحب للمجامع إذا أراد العود	
قبل الغسل الوضوء بين الجماعين	٧٢

- ٧٧ الاحتياط فى أمر الرضاع
 ٧٨ المحرمات بسبب المصاهرة
 ١ - أم الزوجة وأمها وأم ، وأم
 ٧٨ أيها
 ٢ - بنت الزوجة التى دخل بها ، وبنت
 ٧٨ بنتها وبنتات أبنائها مهما نزلن
 ٣ - حليلة الابن الصلبى ، وحليلة ابن
 ٧٨ ابنه مهما نزل
 ٤ - زوجة الأب سواء دخل بها أو لم
 ٧٨ يدخل بها
 ٧٩ المحرمات لأسباب متفرقة
 ١ - الجمع بين الاختين ٧٩
 ٢ - الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ٧٩
 ٣ - المتزوجة ٧٩
 ٤ - من طلقت ثلاثاً ٨٠
 ٥ - الزانية ٨٠
 ٦ - المشركة ٨١
 زواج الكتائب ٨١
 الفرق بين الكتائبية والمشركة ٨٢
 زواج المسلمة بغير المسلم ٨٣
 الحكمة فى تحريم زواج المسلمة من
 الكافر ٨٤
 نكاح المتعة ٨٥
 زواج التحليل ٨٧
 نكاح الشغار ٨٩
 نكاح المحرم ٨٩
 الزواج بأكثر من أربعة ٩١
 الحكمة فى تعدد أزواجه عليه السلام ٩١

- ٨ - ويستحب ترك الكلام مع الناس فى
 شأن الجماع ٧٢
 ٩ - ويجب على كل من الرجل والمرأة
 كتمان ما يحدث بينهما من إفشاء فإن
 إفشاء ذلك من الكبائر ٧٢
 ١٠ - ويجب على الرجل أن يجتنب
 جماع امرأته أثناء حيضها أو نفاسها ٧٣
 ١١ - ويجب عليه أن يجتنب إتيانها فى
 دبرها ٧٣
 ١٢ - وينهى الاعتدال فى أمر الجماع
 حفظاً للصحة العامة ٧٣
 المحرمات من النساء ٧٣
 للمحرمات بسبب النسب ٧٤
 ١ - الأم مهما علت ٧٤
 ٢ - البنت مهما نزلت ٧٤
 ٣ - الأخت الشقيقة ، والأخت لأب ،
 والأخت لأم ٧٤
 ٤ - الجدة ٧٤
 ٥ - الخالة ٧٤
 ٦ - بنت الأخ من أى الجهات كان ٧٤
 ٧ - بنت الأخت من أى الجهات كانت ٧٤
 للمحرمات بسبب الرضاع ٧٤
 ١ - الأم التى أرضعت ٧٤
 ٢ - الأخت من الرضاع ٧٤
 الرضاع الذى يثبت به التحريم ٧٥
 من الرضاع ٧٦
 بم يثبت الرضاع ٧٦
 زوج المرضع ٧٧

الحكمة فى إباحة التعدد بوجه عام	٩٢
وجوب العدل بين الزوجات	٩٣
نشوز المرأة	٩٥
نشوز الزوج	٩٧
الشقاق بين الزوجين	٩٨
الطلاق	١٠٠
تعريفه وحكمه	١٠٠
الحكمة فى تشريع الطلاق	١٠١
الحكمة فى جعل الطلاق بيد الزوج	
وحله	٢٠٢
من يقع طلاقه	١٠٤
طلاق المكره	١٠٤
طلاق السكران	١٠٥
طلاق الغضبان	١٠٥
طلاق الهائل	١٠٦
طلاق المخطيء	١٠٦
تقسيم الطلاق إلى منى وبدعى	١٠٧
حكم من طلق فى الحيض أو فى طهر	
جامع فيه	١٠٧
الحكمة فى تحريم الطلاق فى الحيض	١٠٨
الحكمة فى تحريم إيقاع الطلاق فى الطهر	
الذى جامعها فيه	١٠٩
عدد الطلقات	١١٠
إيقاع الثلاثة بلفظ واحد	١١٠
الحكمة فى تحريم الثلاثة بلفظ واحد	١١٢
الطلاق الرجعى والبائن	١١٣
الطلاق الرجعى	١١٣
ما يباح للزوج أن يطلق عليه من مطلقته	

وهى فى العدة	١١٤
حكم الإشهاد فى الطلاق والرجعة	١١٤
ما يترتب على الطلاق الرجعى	١١٥
الطلاق البائن	١١٥
هدم الطلقات	١١٦
ما يقع به الطلاق	١١٦
الطلاق المعلق	١١٧
أنواع العدة	١١٨
أنواع العدة أربعة	١١٨
١ - عدة المطلقات من ذوات الحيض	١١٨
الأمر بإحصاء العدة	١١٩
النهى عن إخراج المعتدات من بيوتهن	١٢٠
الحكمة فى نهى إخراج المعتدات من بيوتهن	١٢١
جواز خروج المعتلة لحاجة	١٢٢
٢ - عدة الأيسات واللائي لم يحضن	١٢٢
حكم من ارتفع حيضها بسبب الرضاع	١٢٤
عدة المستحاضة	١٢٥
٣ - عدة الحوامل	١٢٥
عدة الحامل المتوفى عنها زوجها	١٢٦
٤ - عدة المتوفى عنها زوجها من غير الحوامل	١٢٧
الحكمة من تقدير عدة الوفاة	١٢٧
نفقة المعتدات	١٢٩
الخلع	١٣١
حكمه وحكمته	١٣١
حرمة الخلع من غير ضرورة	١٣٢
الخلع بتراضى الزوجين	١٣٣
الزيادة على المهر فى طلب الخلع	١٣٣

النهى عن مضارة المرأة لتختلع	١٣٤
جواز الخلع فى الطهر والحيض	١٣٥
الخلع مع الأجنبى	١٣٦
خلع الصغيرة وللحجور عليها	١٣٧
خلع المريضة	١٣٧
هل الخلع فسخ أم طلاق	١٣٨
الخلع يجعل أمر المرأة بيدها	١٣٩
عدة المختلعة	١٣٩
الإيلاء	١٤١
طلاق المولى	١٤٢
فىء العلور	١٤٢
متى يكفر المولى عن يمينه	١٤٢
إذا ادعى الزوج أنه جامعها فكذبته	١٤٢
الاختلاف فى اللثة	١٤٣
عدة الزوجة المولى منها	١٤٣
الظهار	١٤٤
الكفارة قبل المسيس	١٤٥
ترتيب الكفارة وبيان أحكامها	١٤٦
الحكمة فى تغليظ الكفارة	١٤٧
هل الظهار مختص بالأم ؟	١٤٧
اللعان	١٤٨
كيفية ودليل مشروعيته	١٤٨
حكمه	١٤٩
كيفية وآدابه	١٥٠
لعان الأعمى والأخرس	١٥١
النكول عن اللعان	١٥١
التفريق بين المتلاعنين	١٥٢
ليس للملاعة نفقة ولا مسكن	١٥٣

إلحاق الولد بأمه	١٥٣
فسخ النكاح	١٥٥
مثال الفسخ بسبب الخلل الواقع فى العقد	١٥٥
مثال الفسخ الطارئ على العقد	١٥٥
الفرق بين الفسخ والطلاق	١٥٥
خيار الزوجين فى فسخ النكاح بالعيب	١٥٦
حلول العيب بعد الدخول	١٥٨
خيار الإعسار بالنفقة	١٥٨
الحضانة	١٥٩
معناها	١٥٩
حكمها	١٥٩
ترتيب أصحاب الحقوق فى الحضانة	١٦٠
شروط الحضانة	١٦١
- الأول والثانى : العقل والبلوغ	١٦١
- الثالث : أن تكون قادرة على خدمة الصغير وتربيته	١٦١
- الرابع : أن تكون أمينة ذات خلق فاضل	١٦١
- الخامس : أن تكون مسلمة	١٦١
- السادس : أن لا تتزوج الأم بأجنبى عن الطفل	١٦٢
مدة الحضانة	١٦٢
تخيير الصغير بعد انتهاء سن الحضانة	١٦٣
انتقال الحاضنة بالمحضون	١٦٣
أجرة الحاضنة والمرضع	١٦٥
التبرع بالحضانة	١٦٥
الصغير بعد انتهاء الحضانة	١٦٦

نفقة الآباء والأبناء والأقارب	١٦٦
الولاية على النفس والمال	١٦٩
من تثبت عليه هذه الولاية	١٦٩
أصحاب الحق في الولاية على النفس	١٦٩
شروط الولي على النفس	١٧٠
ما يجب على الولي نحو الصغير	١٧٠
من تثبت له الولاية المالية على الصغير	١٧١
من تثبت له الولاية على السفينة وذو الغفلة	١٧٢
حدود تصرف الأولياء في مال الصغير	١٧٢
شروط الوصي	١٧٣
أجرة الوصي	١٧٤
بلوغ الصغير من الرشد	١٧٤
كفالة اليتيم	١٧٧
معنى اليتيم	١٧٧
من أحق بكفالته	١٧٧
الترغيب في كفالته والتحذير من ظلمه	١٧٨
مخالطة اليتيم	١٧٩
حكم الأكل من ماله	١٨٠
اختبار اليتيم قبل تسليم ماله إليه	١٨٢
حكم الإشهاد عند تسليم المال	١٨٢
حكم التبنّي	١٨٣
قواعد ثبوت النسب	١٨٤
ثبوت النسب بالفراش الصحيح	١٨٤
ثبوت الولادة	١٨٧
اثبات شخصية المولود	١٨٨
ثبوت النسب بالإقرار	١٨٨
ثبوت النسب بالبيئة	١٨٩

الحدود

معنى الحد	١٩١
حد الزنا	١٩٢
الزنا الموجب للحد	١٩٢
الزنا في الليل	١٩٣
حد البكر	١٩٤
حد للحصن	١٩٥
إقامة الحد على الكافر	١٩٦
الشرط فيمن يقام عليه الحد	١٩٧
بم يثبت الحد	١٩٩
١ - الإقرار وشروطه	١٩٩
- من أقر بأنه زنا بامرأة فأنكرت	٢٠١
٢ - البيئة وشروطها	٢٠٢
- هل يثبت الحد بالخليل ؟	٢٠٤
- هل يحد الشهود إذا لم تكمل الشهادة	٢٠٥
- رجوع الشهود أو بعضهم عن الشهادة	٢٠٦
صفة رجم الزاني والزانية	٢٠٦
صفة جلد الزاني والزانية	٢٠٨
وقت إقامة الحد	٢٠٨
النهى عن إقامة الحدود في المساجد	٢١٠
شهود طائفة من المؤمنين الحد	٢١٠
الجمع بين الجلد والرجم	٢١٠
إذا جلد ثم تبين أنه محصن	٢١١
وجوب تجهيز المحلود عند موته	٢١١
حكم التستر على الزناة	٢١١
ستر المسلم نفسه	٢١٢

الزنا ومفاسده	٢١٣
منزلة الزنا من سائر المعاصي وبيان عقوبته	
الأخرى	٢١٣
مفاسده الاجتماعية والحلقية	٢١٤
أضراره الصحية	٢١٦
- الزهري	٢١٦
- السيلان	٢١٨
إصابة المرأة	٢١٨
إصابة الرجل	٢١٩
- القرحة الرخوة	٢٢٠
- القرحة الأكالة	٢٢١
أمراض الزنا النفسية	٢٢١
اللواط	٢٢٣
الأضرار التي تنجم عنه	٢٢٤
- الانعكاس النفسى	٢٢٤
- إضعاف القوى النفسية الطبيعية ..	٢٢٤
التأثير على المخ	٢٢٥
علاقة اللواط بالأخلاق	٢٢٥
اللواط وعلاقته بالصحة العامة	٢٢٥
إلتأثير على أعضاء التناسل	٢٢٥
التفوق والدوستاريا	٢٢٦
حد اللواط	٢٢٦
السحاق	٢٢٨
الاستمءاء باليد	٢٢٧
الاستمءاء بالتحيل	٢٢٨
القلد	٢٢٩
معنى القلف ودليل حرمة	٢٢٩
حد القائف	٢٣٠

ما يثبت به الحد	٢٣٠
شروط القائف	٢٣٠
- الأول والثانى : العقل والبلوغ	٢٣٠
- الثالث : الاختيار	٢٣٠
- الرابع : أن يكون قد قلف مسلماً	
بالزنا	٢٣٠
شروط المقلوف	٢٣١
- الأول والثانى : العقل والبلوغ ...	٢٣١
- الثالث : الإسلام	٢٣١
- الرابع : الحرية	٢٣١
- الخامس : العفة عما رماه به	٢٣٢
التعريض بالزنا	٢٣٢
سقوط الحد	٢٣٣
رد شهادة القائف بعد حله فى أى	
قضية	٢٣٣
توبة القائف	٢٣٤
قلف الأصل فرحه	٢٣٤
تكرار القلف لشخص واحد	٢٣٥
قلف الواحد للجماعة	٢٣٥
عفو المقلوف عن القائف	٢٣٦
قلف المجبوب والمسنين ومن فى	
حكمهما	٢٣٦
السب بغير الزنا واللواط	٢٣٧
حد السرقة	٢٣٧
تعريف السرقة	٢٣٨
شروط القطع	٢٣٨
- الأول : أن يكون مكلفاً	٢٣٨
- الثانى : أن يكون سرق مختاراً ...	٢٣٨

- الثالث : أن لا يكون له في المال الذي
أخذه شبهة ملك ٢٣٨
- الرابع : أن يكون المسروق مالاً محترماً
يحل تملكه ٢٤٠
- الخامس : أن يبلغ المسروق نصاباً. ٢٤٠
- السادس : أن يؤخذ المال من حرزه ٢٤١
- السابع : أن لا يكون السارق مضطراً
لسد جوعته ٢٤٢
- حكم المتهب والمختلس والخائن ... ٢٤٣
- جحد العارية ٢٤٤
- النباش ٢٤٥
- مختطف الأطفال ٢٤٥
- ما يثبت به حد السرقة ٢٤٦
- هل يشترط تكرار الاعتراف ٢٤٦
- إذا اختلف الشاهدان هل يقام عليه
الحد؟ ٢٤٧
- هل تتوقف إقامة الحد على مطالبة
المسروق منه ٢٤٧
- تلقين السارق ما يسقط الحد ٢٤٧
- كيف تقطع يد السارق ٢٤٨
- اجتماع الحد والضمان ٢٤٩
- تعليق يد السارق في عنقه ٢٥٠
- توبة السارق ٢٥٠
- الحرابة أو قطع الطريق ٢٥٢
- معنى الحرابة وبيان من هو لمحارب ٢٥٢
- العقوبات المقررة للمحارب ٢٥٤
- ما يثبت به حد الحرابة ٢٥٨
- ما يسقط به الحد ٢٥٩
- حكم الدفاع عن النفس وعن الغير . ٢٦٠

- عقوبة أهل البنى وقتالهم ٢٦٢
- الردة ٢٦٦
- تعريفها ٢٦٦
- أماراتها ٢٦٧
- أمر لا يكفر المسلم بإنكارها ٢٦٨
- عقوبة المرتد ٢٦٨
- الحكمة في قتل المرتد ٢٧٠
- استتابه المرتد ٢٧٠
- أحكام أخرى تتعلق بالمرتد ٢٧١
- ١ - العلاقة الزوجية ٢٧١
- ٢ - ميراثه ٢٧٢
- ٣ - ماله ٢٧٢
- ٤ - فقد أهليته للولاية على غيره .. ٢٧٢
- ٥ - تجهيزه بعد القتل ٢٧٣
- الخمر ٢٧٤
- حقيقة الخمر ٢٧٤
- التدرج في تحريم الخمر ٢٧٥
- متى حرمت الخمر ٢٧٧
- نظرة في أدلة التحريم ٧
- أضرار الخمر ١٠
- الخمر والمراكز العقلية ١٧٨
- الخمر والأخلاق ٢٨٠
- الخمر وشذوذ العاطفة الجنسية ٢٨٠
- تأثير الخمر على الأعضاء التناسلية .. ٢٨١
- تأثير الخمر في النسل ٢٨٢
- عصير القصب والخمير والبوظة
والبيرة ٢٨٤
- حد الشارب ٢٨٥

ما يثبت به الحد.....	٢٨٥
شروط إقامة الحد.....	٢٨٦
التداوى بالحجر ونحوها.....	٢٨٧
المخدرات	٢٨٩
حكمها.....	٢٨٩
البنج ونحوه.....	٢٩٠
الاتجار بها.....	٢٩١
زراعتها.....	٢٩١
تتمه.....	٢٩١
الشفاعة في الحدود.....	٢٩٢
التستر على العصاة.....	٢٩٢
ستر المسلم نفسه.....	٢٩٣
الحدود جوارب وزواجر.....	٢٩٣
من يقيم الحدود.....	٢٩٤
النهى عن إقامة الحدود في المسجد ..	٢٩٤
القصاص	٢٩٥
تعريفه.....	٢٩٥
أقسامه.....	٢٩٥
١ - قصاص في القتلى.....	٢٩٥
٢ - قصاص في الجروح.....	٢٩٥
الحكمة في تشريع القصاص.....	٢٩٦
القصاص في النفس.....	٢٩٧
القتل العمد وشروطه.....	٢٩٧
قتل المكره.....	٢٩٩
قتل الأصل بفرعه.....	٢٩٩
هل يقتل مسلم بكافر.....	٣٠٠
قتل الحر بالعبد.....	٣٠١
قتل الرجل بالانثى.....	٣٠١

الجماعة تقتل بالواحد.....	٣٠٢
قتل السكران.....	٣٠٢
ثبوت القصاص في القتل.....	٣٠٣
استيفاء القصاص.....	٣٠٣
يتوقف القصاص على ثلاثة شروط :	
- الأول : أن يكون المستحق له عاقلاً	
بالعقل.....	٣٠٣
- الثاني : أن يتفق أولياء المقتول جميعاً	
على القصاص.....	٣٠٤
- الثالث : أن لا يتجاوز القصاص من	
القاتل إلى غيره من الأبرياء.....	٣٠٤
بم يكون القصاص.....	٣٠٤
هل يقتل القاتل في الحرم.....	٣٠٥
سقوط القصاص.....	٣٠٥
القتل شبه العمد.....	٣٠٦
القتل الخطأ.....	٣٠٧
موجب القتل العمد.....	٣٠٧
موجب القتل شبه العمد والخطأ.....	٣٠٧
القصاص فيما دون النفس.....	٣٠٨
شروط القصاص فيما دون النفس ..	٣٠٩
- الأول : الأمن من الجسسور.....	٣٠٩
- الثاني : المماثلة في الاسم والموضع.....	٣٠٩
- الثالث : استواء طرفي الجاني والمجنى	
عليه في الصحة والكمال.....	٣٠٩
القصاص في اللطمة والضربة والسب.....	٣١٠
القصاص في المال.....	٣١٠
جزاء من قتل نفسه.....	٣١١
الدية	٣١٣

تعريفها	٣١٣
الجنايات التي تجب فيها	٣١٣
على من تجب الدية ؟	٣١٣
قدر دية القتل	٣١٤
دية المرأة	٣١٥
دية الكتلى	٣١٥
دية الجنين	٣١٥
دية الاعضاء	٣١٦
دية الشجاج	٣١٧
التعزير	٣١٩
الفرق بين الحد والتعزير	٣١٩
الاول : أن الناس متساوون في	
الحدود	٣١٩
الثاني : أن الحدود لا تجوز فيها	
الشفاعة	٣٢٠
الثالث : أنه إذا مات المؤدب بالتعزير	
ضمن المؤدب له النية	٣٢٠
الدفاع عن النفس والعرض	٣٢٠
القضاء وأحكامه	
حكمه	٣٢١
شروط القاضى	٣٢١
الاول : أن يكون رجلاً	٣٢١
الثاني : أن يكون مسلماً	٣٢٢
الثالث والرابع : أن يكون عاقلاً بالغاً	
الخامس : أن يكون سمياً بصيراً	
متكلاً	٣٢٢
السادس : أن يكون عدلاً	٣٢٢
السابع : أن يكون عالمًا بالأحكام	

الشرعية	٣٢٢
الثامن : أن يكون مهياً حازماً	٣٢٣
من يجب عليه أن يتولى القضاء	٣٢٣
ما يجب أن يكون عليه القضاء	٣٢٣
فضل القاضى العادل	٣٢٤
عقاب من قضى له القاضى بشيء ليس	
له	٣٢٥
الدعاوى والبيئات	
من تصح منه الدعوى	٣٢٦
لا دعوى إلا بينة	٣٢٧
أنواع البيئات	٣٢٧
الإقرار	٣٢٨
تعريفه وبيان فضله	٣٢٨
شروط صحته	٣٢٩
الرجوع عن الإقرار	٣٢٩
الإقرار على الغير	٣٢٩
الشهادة	٣٣٠
تعريفها	٣٣٠
حكمها	٣٣٠
هل يجوز أخذ الأجرة على الشهادة	٣٣١
لا شهادة إلا بعلم	٣٣١
كيف تؤدى الشهادة	٣٣١
صفات الشاهد	٣٣٢
شهادة اللمى على المسلم	٣٣٣
شهادة مجهول الحال	٣٣٥
الشهادة فى الحقوق المالية	٣٣٥
الشهادة على استهلال الصبي	٣٣٦
الشهادة على الرضاع	٣٣٧

شهادة الأعمى	٣٣٧
شهادة الأخرس	٣٣٧
شهادة المتفجع	٣٣٨
اليمين	٣٣٨
التكول عن اليمين	٣٣٩
اليمين على نية المستحلف	٣٣٩
القضاء بالشاهد مع اليمين	٣٣٩
القرينة القاطعة	٣٤٠
اليينة الخطية	٣٤١

أحكام الأيمان

تعريفها لغة وشرعاً	٣٤٢
حكم الحلف بغير الله	٣٤٢
متى يستحب الحلف بالله ، ومتى يجب ؟	٣٤٥
متى يكره الحلف ؟	٣٤٥
يمين اللغو	٣٤٦
من حلف على شيء ورأى غيره أفضل منه	٣٤٧
اليمين المتعلقة	٣٤٩
يمين المخطيء والناسى والمكره	٣٤٩
من قال في حلفه « إن شاء الله »	٣٥٠
تكرار اليمين	٣٥١
كفارة اليمين	٣٥٢
الاطعام	٣٥٢
الفرق بين الفقير والمسكين	٣٥٤
اخراج القيمة	٣٥٥
الكسوة	٣٥٦
تحرير رقبة	٣٥٦
الصوم	٣٥٧

متى يكون التكفير	٣٥٨
اليمين التماس	٣٥٨
مبنى الأيمان على العرف والنية	٣٥٩
التورية في اليمين	٣٥٩
العبرة بنية المستحلف في القضاء	٣٦٠
الباعث على اليمين وتأثيره في الحلف وعلمه	٣٦٠

أحكام النذور

حكمه	٣٦٢
حكم الوفاء به	٣٦٤
كفارة النذر	٣٦٥
حكم النذر المشروط	٣٦٦
النذر للأموال	٣٦٦
نذر العبادة مكان معين	٣٦٨
ما يحل وما يحرم من الأطعمة	
تحريم الميتة	٣٦٩
حكم الميتة من السمك والجراد	٣٧٠
دم السمك	٣٧١
حكم أكل الفسيخ	٣٧١
الحكمة في تحريم الميتة	٣٧٢
الدم المسفوح	٣٧٤
الحكمة من تحريمه	٣٧٤
تغذية الدجاج بالدم	٣٧٦
لحم الخنزير	٣٧٦
حكمة تحريمه	٣٧٧
بحث طبي عن أضرار الخنزير	٣٧٧
ما أهل لغير الله به	٣٧٩
الذبح للأولياء	٣٧٩

المنخقة والموقودة والمتردية والنطيحة

وأكلة السبع ٣٨٠

ما ذبح على النصب ٣٨١

حكم لحم الخيل والبغال والحمير... ٣٨١

تحريم كل ذى مخلب وناب..... ٣٨٣

أكل الضب..... ٣٨٤

أكل الضبع والأرنب البرى ٣٨٥

أكل لحم الجملالة وشرب لبنها

وركوبها..... ٣٨٦

أكل الكلب والفرس والفيل والهر ٣٨٨

أكل الحيات والأفاعى والحشرات ٣٨٩

للحوم المستوردة..... ٣٩٠

ذبايح أهل الكتاب ٣٩٦

أحكام الصيد

شروط حله..... ٣٩٨

الشروط التى تتعلق بالمصيد..... ٣٩٩

- الأول: أن يكون متوحشاً لا تقدر

عليه إلا بالاعتناص ٣٩٩

- الثانى : أن لا يكون مملوكاً للغير. ٣٩٩

- الثالث : أن لا يدركه حياً حياة مستقرة

ويفرط فى ذبحه..... ٣٩٩

شروط الصائد..... ٤٠٠

- الأول : أن يكون مسلماً أو كتابياً ٤٠٠

- الثانى : أن يكون مميزاً عاقلاً... ٤٠٠

- الثالث : أن يقصد حل ما يصيده ٤٠٠

- الرابع : أن يذكر اسم الله عند إرسال

ما يصيد به ٤٠٠

أله الصيد على صنفين : سلاح جارج ،

وحىوان معلم..... ٤٠٠

- السلاح الجارج شرطه أن يخرق الجسم

وينفذ فيه ٤٠٠

- الحيوان المعلم له ثلاثة شروط : .. ٤٠١

الأول : أن يكون معلماً أى مدرباً على

الصيد ٤٠١

الثانى : أن يمسك على صاحبه ما صاده

فلا يأكل منه شيئاً..... ٤٠١

الثالث : أن يرسله ويذكر اسم الله . ٤٠١

صيد الحرم ٤٠١

ما يجوز قتله فى الحرم ٤٠٢

صيد الحرم ٤٠٢

إتلاف الحيوان من غير منفعة..... ٤٠٣

أحكام التذكية ٤٠٤

شروط التذكية..... ٤٠٤

- ما يتعلق بالحيوان..... ٤٠٤

- ما يتعلق بالمذكى..... ٤٠٤

- ما يتعلق بأالة الذبح..... ٤٠٥

طريقة التذكية وآدابها..... ٤٠٥

١ - المستحب أن يكون المذكى رجلاً ٤٠٥

٢ - يستحب أن يكون المذكى بالثأ ٤٠٥

٣ - يستحب أن يكون المذكى مبصراً ٤٠٥

٤ - يستحب حد الشفرة قبل الذبح بعيداً

عن الحيوان ٤٠٥

٥ - يستحب أن تذب الشاة بعيداً عن

الأخرى ٤٠٥

٦ - يستحب أن يساق الحيوان إلى المذبح

برفق ٤٠٦

٧ - ويستحب أن تنحر الإبل وهي

قائمة..... ٤٠٧

٨ - ويستحب أن توجه اللبiche إلى

القبلة..... ٤٠٧

٩ - والمستحب أن يقطع الحلقوم والرئ

والودجين..... ٤٠٧

١٠ - ويستحب أن لا يكسر عتق الحيوان

أثناء اللبح..... ٤٠٨

١١ - التسمية عند اللبح..... ٤٠٨

ما يكره في التذكية..... ٤٠٨

١ - يكره ترك سنة من السنن..... ٤٠٨

٢ - ويكره في اللبح أو النحر فصل رأس

الحيوان عن جسمه كراهة شديدة..... ٤٠٨

٣ - ويكره جدًا اللبح من القفا..... ٤٠٨

ركاة الجنين..... ٤٠٩

ذبيحة الأخرس..... ٤٠٩

ذبيحة السارق والغاصب..... ٤١٠

آداب الطعام والشراب

ما يقال عند حضور الطعام..... ٤١١

التسمية عند الأكل والشراب..... ٤١٢

ما يقال عند الفراغ من الطعام..... ٤٣١

تأديب المسء في أكله..... ٤١٤

كراهة ذم الطعام..... ٤١٥

ما يفعله الصائم إذا أحضر له طعام

بالنهار..... ٤١٦

ما يقوله الضيف إذا فرغ من الطعام..... ٤١٦

ما يفعل بعد الاتصاف من الطعام..... ٤١٦

ما يفعل الضيف إن تبعه غيره..... ٤١٨

الشراب قائمًا..... ٤٢١

كراهة الأكل متكئًا..... ٤٢٣

كراهة التنفس في الإناء..... ٤٢٣

التنفس في الشراب ثلاثًا..... ٤٢٣

استحباب بلع الساقى باليمين..... ٤٢٤

تكثر الأيدي على الطعام..... ٤٢٥

أحكام اللباس

المراد باللباس..... ٤٢٧

ما يباح اتخاذه من اللباس..... ٤٢٧

ما يجب اتخاذه من اللباس..... ٤٢٩

ما يستحب اتخاذه من اللباس..... ٤٣٠

ما يكره اتخاذه من اللباس..... ٤٣٢

ما يحرم اتخاذه من اللباس..... ٤٣٢

التحلى بغير الذهب..... ٤٣٤

تشبه الرجال بالنساء وعكسه..... ٤٣٦

تقصير الثياب..... ٤٣٧

المرأة بين التبرج والحجاب..... ٤٣٩

آداب اللباس..... ٤٤١

اختيار الثوب..... ٤٤١

كيفية لبس الثوب والنعل وخلعهما..... ٤٤٢

ما يقول من لبس ثوبًا..... ٤٤٢

ما يقول من لبس جلبينًا..... ٤٤٣

ما يقول لصاحبه إذا رأى عليه ثوبًا

جلبينًا..... ٤٤٣

ماذا يقول من خلع ثوبه..... ٤٤٤

المغيرات خلق الله..... ٤٤٥

وصل الشعر..... ٤٤٧

التمص..... ٤٤٨

الوشم.....	٤٤٩
تفليج الأمانان.....	٤٤٩
الأصباغ.....	٤٤٩
حلق الشعر.....	٤٥٢
حلق بعض الرأس.....	٤٥٣
تنف الشيب.....	٤٥٣

أحكام الجنين

اختيار أبويه.....	٤٥٥
ثبوت نسبه.....	٤٥٨
حكم الاجهاض.....	٤٦٠
منع الحمل.....	٤٦٤
حكم العزل.....	٤٦٤
ما يقاس على العزل.....	٤٦٥
التعقيم.....	٤٦٦
التلقيح الصناعي.....	٤٦٧

أحكام المولود

من يباشر التوليد.....	٤٦٩
استحباب البشري والتهتة بالمولود.....	٤٦٩
استحباب التأذين والإقامة في أذنيه.....	٤٧٠
تحنيكه.....	٤٧١
استحباب العقيقة.....	٤٧٢
حلق رأسه والتصدق بوزن شعره ..	٤٧٣
تسميته.....	٤٧٤
ما يكره من الأسماء.....	٤٧٥
١ - يكره من الأسماء ما يؤدي نفيه عند السؤال عنه إلى التشاؤم.....	٤٧٥
٢ - تكره التسمية بالأسماء القبيحة.....	٤٧٥
٣ - يكره للرجل والمرأة أن يسمى نفسه بما	

يهرم التركية.....	٤٧٥
٤ - وتكره التسمية بأسماء الشياطين	٤٧٦
٥ - وتكره التسمية بأسماء الفراعنة	
والجبابرة.....	٤٧٧
٦ - ويكره التسمية بأسماء الملائكة عند	
بعض الفقهاء.....	٤٧٧
ما يحرم من الأسماء.....	٤٧٧
١ - يحرم على العبد أن يتسمى باسم من	
أسماء الله الحسنى.....	٤٧٧
٢ - ويحرم أن يتسمى أو يسمى ولده بعبد	
النبي أو عبد الرسول.....	٤٧٧
٣ - ويحرم التسمية بملك الملوك.....	٤٧٧
الألقاب والكنى.....	٤٧٨

أحكام البيع

تعريفه.....	٤٧٩
حكمه ودليل مشروعيته.....	٤٨٠
الحكمة في مشروعيته.....	٤٨٠
أركان البيع وشروط صحته.....	٤٨١
١ - يشترط في البائع أن يأتي بما يبل على	
الرضا بنقل الملك منه إلى المشتري.....	٤٨١
٢ - ويشترط في الإيجاب والقبول أن	
يكونا في مجلس واحد.....	٤٨١
٣ - أن يتوافق الإيجاب والقبول فيما يجب	
التراضي عليه من مبيع وثمن.....	٤٨١
٤ - أن يكون الإيجاب بلفظ الماضي	٤٨١
٥ - ويشترط في الإيجاب والقبول أن :	
يصدر عن عاقل مختار.....	٤٨٢
٦ - ويشترط في المبيع أن يكون مملوكا	
للبيع ظاهرًا ، مقدورًا على تسليمه	

للمشتري ، مباحاً تملكه ، معلوم القدر	٤٨٢
والصفة ، مستغناً به	٤٨٢
البيع الجائز	٤٨٢
١ - بيع الأخرس	٤٨٣
٢ - بيع الأعمى	٤٨٣
٣ - بيع المزايعة	٤٨٤
٤ - بيع السلم	٤٨٤
- تعريفه وحكمه	٤٨٥
- شروط صحته	٤٨٥
- صورته	٤٨٦
٥ - بيع العرايا	٤٨٧
البيع للمحرم	٤٨٨
١ - بيع المكره	٤٨٩
٢ - بيع التلجئة	٤٨٩
٣ - بيع الهازل	٤٨٩
٤ - بيع المضطر	٤٩٠
٥ - بيع للمجنون	٤٩٠
٦ - بيع من خف عقله وضعف رأيه	٤٩٢
٧ - بيع الصبي	٤٩٢
٨ - بيع النجس والمتنجس	٤٩٣
٩ - بيع مالا يُقدر على تسليمه	٤٩٤
١٠ - بيع الغرر	٤٩٥
١١ - بيع النجش	٤٩٥
١٢ - بيع الثمر قبل بدو صلاحه	٤٩٨
١٣ - بيع المزايعة	٤٩٩
١٤ - بيع المناقلة والملامسة	٤٩٩
١٥ - بيع الحاضر للبائى	٥٠٠
١٦ - بيع الكلب	

١٧ - بيع السنور	٥٠١
١٨ - بيع أدوات اللهو	٥٠٢
١٩ - البيعتان فى بيعه	٥٠٣
٢٠ - بيع المسلم على بيع أخيه	٥٠٤
٢١ - البيع وقت النداء يوم الجمعة	٥٠٤
٢٢ - بيع اليانصيب	٥٠٥
التصرف فى البيع قبل قبضه	٥٠٧
البيع للسعة من رجلين	٥٠٨
البيع فى مرض الموت	٥٠٨
بيع فضل الماء	٥١٠
النار والكلأ	٥١١
آداب البيع	٥١١
٢٠١ - الصدق والأمانة	٥١٢
٣ - التنزه عن الحلف	٥١٣
٤ - التصديق بشئ من ماله	٥١٤
٥ - السماحة واليسير	٥١٥
٦ - معرفة الحلال والحرام	٥١٥
٧ - الإكثار من ذكر الله	٥١٦
الربا	٥١٦
تعريفه وأقسامه	٥١٦
التحليل من أكله والتعامل به	٥١٧
التدرج فى التحريم	٥١٨
الحكمة فى تحريره	٥١٩
الأموال التى يجرى فيها الربا	٥٢٠
ربا الفضل	٥٢١
ربا النسبة	٥٢٣
المضاربة	٥٢٣
حكمها	

٥٢٤	حكمتها
٥٢٤	شروطها
٥٢٤	١ - أن يكون رأس المال نقداً
٥٢٤	٢ - أن يكون النقد غير دين على
٥٢٥	العامل
٥٢٥	٣ - أن يكون الربح بين العامل
٥٢٥	وصاحب المال والخسار عليهما
٥٢٦	الشركة
٥٢٦	تعريفها
٥٢٦	حكمها
٥٢٦	أقسامها
٥٢٦	- شركة أملاك
٥٢٧	- شركة عقود وهي أربعة أنواع :
٥٢٧	١ - شركة العنان
٥٢٧	٢ - شركة المفاوضة
٥٢٧	شروطها : أ - التساوى فى المال
٥٢٧	ب - التساوى فى التصرف
٥٢٧	ج - التساوى فى الدين
٥٢٨	د - أن يكون كل واحد من الشركاء
٥٢٨	كفيلاً عن الآخر
٥٢٨	٣ - شركة الأبدان
٥٢٨	٤ - شركة الوجوه
٥٣٠	الرهن
٥٣٠	تعريفه
٥٣٠	مشروعيته
٥٣١	شروطه
٥٣١	١ - يشترط فى الرهن أهلية التصرف من
٥٣١	الزاهن والمزتهن
٥٣١	٢ - ويشترط أن يكون المرهون مما يجوز

٥٣١	بيعه
٥٣١	٣ - ويشترط فى الشيء المرهون أن يكون
٥٣١	مما لا يفسد قبل حلول أجل الدين
٥٣٢	هل يثبت الرهن بالقول أم بالقبض ؟
٥٣٢	إذا تلف المرهون
٥٣٢	الانتفاع بالرهن
٥٣٣	غلق الرهن
٥٣٥	التسعير
٥٣٧	الاحتكار
٥٣٧	تعريفه
٥٣٧	حكمه
٥٣٨	الوديعة
٥٣٨	حكمها
٥٣٨	ضمانها
٥٤١	الإجارة
٥٤١	تعريفها
٥٤٢	دليل مشروعيته
٥٤٢	شروط صحتها
٥٤٢	١ - أهلية المتعاقدين
٥٤٢	٢ - رضا المتعاقدين
٥٤٢	٣ - أن تكون المنفعة المعقود عليها معروفة
٥٤٢	تامة
٥٤٢	٤ - أن يكون المعقود عليه مما يجوز شرعاً
٥٤٣	تملكه والانتفاع به
٥٤٣	٥ - ويشترط ألا تكون على فعل معصية
٥٤٣	ولا على أداء واجب
٥٤٣	الاجرة على الطاعات وقراءة القرآن
٥٤٦	تعجيل الاجرة وتأجيلها

الصفحة	تعريفها
٥٥٧	تعريفها
٥٥٧	مشروعيتها
٥٥٨	شروطها
٥٥٩	ما يجب على الوكيل فعله
٥٦٠	الوكيل مؤتمن
٥٦٠	التوكيل في الخصومة
٥٦١	التوكيل في البيع
٥٦١	شراء الوكيل من نفسه لنفسه
٥٦١	انتهاء عقد الوكالة
٥٦٣	الشفعة
٥٦٣	تعريفها
٥٦٣	مشروعيتها
٥٦٣	الشفعة للدمى
٥٦٤	أركانها وشروطها
٥٦٤	- الشافع
٥٦٥	- المشفوع فيه
٥٦٦	- المشفوع عليه
٥٦٦	كيفية الأخذ بالشفعة
٥٦٨	المزارة والمساقاة
٥٦٨	تعريفها
٥٦٨	حكمها
٥٦٩	تأجير الأرض بالنقود
٥٧٠	اللقبط
٥٧٠	تعريفه
٥٧٠	حكم النقاطه
٥٧١	ميراثه
٥٧٢	اللقطة
٥٧٢	تعريفها

الصفحة	تعريفها
٥٤٧	استئجار الموضع
٥٤٧	الحث على توفية الأجير حقه
٥٤٩	الجمالة
٥٥٠	الحوالة
٥٥٠	تعريفها
٥٥٠	دليل مشروعيتها
٥٥١	شروط صحتها
١ -	تمائل الحقين في الجنس والقدر
٥٥١	والجودة والأجل
٢ -	ولا تجوز إلا في مال معلوم
٣ -	ولا تجوز الإحالة إلا لمن له دين
٥٥١	على المحال عليه
٤ -	يشترط رضا المحتال ورضا المحيل
٥٥١	وفى رضا المحال عليه قولان
٥٥٢	هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة ؟
٥٥٣	الكفالة
٥٥٣	تعريفها
٥٥٣	مشروعيتها
٥٥٤	أنواعها
٥٥٤	- كفالة النفس
٥٥٤	- كفالة بالمال . وهي أنواع
٥٥٤	١ - الكفالة بالدين
٥٥٤	٢ - كفالة عين
٥٥٥	٣ - كفالة البرك
٥٥٥	شروطها
٥٥٥	تنجيزها وتعليقها وتوقيتها
٥٥٦	رجوع الكفيل على من كفله
٥٥٧	الوكالة

٥٨٢ الهبة
٥٨٢ تعريفها
٥٨٢ حكمها
٥٨٣ أركانها وشروطها
٥٨٣ - شروط الواهب
٥٨٤ - شروط الموهوب
٥٨٤ - شروط الموهوب له
٥٨٤ - شروط الصيغة
٥٨٥ الهبة للولد
٥٨٩ - الخلاصة
٥٨٩ - تعقيب
٥٩١ الرجوع في الهبة
٥٩٣ العمري
٥٩٤ الرقبي
٥٩٥ الهلدية
٥٩٥ تعريفها
٥٩٥ حكمها
٥٩٦ استحباب قبولها
٥٩٧ الرشوة
٥٩٧ تعريفها
٥٩٧ أنواعها
	النوع الأول : ما يتوصل به إلى أخذ
٥٩٧ شيء بغير حق
	النوع الثاني : ما يتوصل به إلى تفويت
٥٩٧ حق على صاحبه انتقاماً منه
	النوع الثالث : ما يتوصل به إلى منصب
٥٩٨ أو عمل
	حكم الرشوة من أجل دفع الضرر ورد

٥٧٢ حكمها
٥٧٢ لقطة الحرم
٥٧٣ التعريف بها
٥٧٤ وسائل التعريف
٥٧٥ الصلح
٥٧٥ تعريفه ومشروعيته
٥٧٥ صيغته
٥٧٦ شروطه
	١ - يشترط في المصالح أن يكون ممن
٥٧٦ يصح تبرعه
	٢ - ويشترط في المصالح به أن يكون
	متنعاً به مقدوراً على تسليمه ، معلوم
٥٧٦ القدر والصفة
	٣ - ويشترط في المصالح عنه - وهو
	الحق المتنازع فيه - أن يكون مالاً متنعاً
٥٧٧ به
٥٧٨ أقسامه : وهو قسمان
	الأول: ما يكون على حقوق مالية أقر بها
٥٧٨ المدعى عليه
	الثاني : الصلح على حقوق
٥٧٨ شخصيته
٥٨٠ الحجر
٥٨٠ تعريفه
٥٨٠ أنواعه ، ويرجع إلى نوعين أساسيين
	الأول : الحجر على من ليس أهلاً
٥٨٠ للتصرفات
	الثاني : الحجر على المفلس والمماطل
٥٨٠ لحق الغير

الوصية الواجبة	٦١١
علم الميراث	٦١٤
تعريفه	٦١٤
فضله والحث على طلبه	٦١٤
الحكمة من تشريع الموارث	٦١٥
شروط الإرث	٦١٦
يشترط أمران : الأول : موت المورث	
حقيقة أو حكماً	٦١٦
الثاني : حياة الوارث بعد موت المورث	
حياة حقيقية أو تقديرية	٦١٦
أسباب الميراث	٦١٦
١ - القرابة	٦١٦
٢ - النكاح	٦١٦
٣ - الولاء	٦١٧
موانع الإرث	٦١٨
١ - الرق	٦١٨
٢ - القتل	٦١٨
٣ - اختلاف الدين	٦١٨
الحقوق المتصلة بالتركة	٦١٩
الورثون من الرجال	٦١٩
الوراثات من النساء	٦٢٠
أقسام الوراثين	٦٢٠
١ - الوراثون بالفرض	٦٢٠
٢ - الوراثون بالتعصيب	٦٢١
الفروض وأصحابها	٦٢١
من له الثلثان	٦٢١
من له الثلث	٦٢١
من له السلس	٦٢٢

حتى ضائع	٥٩٩
هدية القضاة والولاة	٦٠٠
الفرق بين الرشوة والهدية	٦٠١
الوقف	٦٠٢
تعريفه	٦٠٢
حكمه	٦٠٢
أنواعه	٦٠٣
شروطه	٦٠٤
١ - يشترط في الواقف أن يكون أهلاً	
للتبرعات	٦٠٤
٢ - ويشترط أن يصرح بالوقف	٦٠٤
٣ - ويشترط في الموقوف أن يكون	
متنعاً به شرعاً	٦٠٤
٤ - ويشترط في الموقوف أيضاً أن يدوم	
مدة من الزمان	٦٠٤
٥ - ويشترط أن يكون الموقوف عليه	
معيناً	٦٠٤
الوقف على غير المسلم	٦٠٤
جواز أكل العامل من مال الوقف	٦٠٥
بيع الوقف يصرف في مثله	٦٠٥
تبديل الوقف بخير منه	٦٠٥
الفرق بين الوقف والصدقة	٦٠٦
الوصية	٦٠٧
تعريفها	٦٠٧
حكمها	٦٠٧
صيغتها	٦٠٨
شروطها	٦٠٩
الحث على الوصية في حال الصحة	٦١١

الصفحة

٦٣٩	٢ - عصابة بالغير
٦٤٠	٣ - عصابة مع الغير
٦٤١	الحجب فى الميراث
٦٤١	١ - حجب حرمان
٦٤١	٢ - حجب نقصان
٦٤٢	الإرث بالرد على أصحاب الفروض
٦٤٣	ميراث الحمل
٦٤٤	الإرث بالعصبة السببية
٦٤٤	ميراث ذوى الأرحام
٦٤٥	ميراث المفقود
	- المدة التى يحكم بعدها
٦٤٦	موت المفقود
٦٤٧	ميراث الخشى
٦٤٨	ميراث المرتد
٦٤٩	ميراث ابن الزنا وابن الملاعة
٦٤٩	ما يستحب عند تقسيم التركة
٦٤٩	١ - السماحة
٦٥٠	٢ - المصالحة
	٣ - التصديق عند القسمة بشىء
٦٥١	من التركة
٦٥٢	الفهرس

الصفحة

٦٢٢	من له النصف
٦٢٢	من له الربع
٦٢٣	من له الثمن
٦٢٤	ميراث أصحاب الفروض
٦٢٤	١ - البنت الصلبية
٦٢٥	٢ - بنت الابن
٦٢٥	٣ - الأم
٦٢٦	المسائلتان الغراوان
٦٢٧	٤ - الأب
٦٢٨	٥ - الزوج
٦٢٨	٦ - الزوجة
٦٢٩	٧ - الأخوة لأم
٦٣٠	٨ - الأخت الشقيقة
٦٣١	٩ - الأخت لأب
٦٣٢	المسألة المشتركة
٦٣٤	١٠ - الجلد
٦٣٥	- الجلد مع الإخوة
١٢، ١١	- الجدة من جهة الأم أو من
٦٣٦	جهة الأب
٦٣٨	الإرث بالتعصيب
	وهم ثلاثة أنواع :
٦٣٨	١ - عصابة بالنفس

تم بحمد الله فهرس
المجلد الثانى

رقم الايداع بدار الكتب : ٩٠/٣٣١١
الترقيم الدولي :

